

٤٠١٠٩ ٥٦١٥

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية التربية للبنات الأقسام الأدبية
بمكة المكرمة

تَمَّةُ الْإِبَانَةِ فِي عُلُومِ الدِّيَانَةِ

لأبي سعد عبدالرحمن بن مأمون بن علي المتولي الشافعي
المتوفى سنة (٤٧٨هـ)

من أول (كتاب النكاح) حتى نهاية (باب نكاح حرائر الكفار)

دراسة وتحقيقاً

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص الفقه

إعداد

تغريد بنت مظهر يحيى بخاري

المحاضرة بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية للبنات

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

حسين بن خلف الجبوري

أستاذ الفقه وأصوله بقسم القضاء بكلية الشريعة بجامعة أم القرى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

ملخص الرسالة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبد ورسوله، صلوات الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

عنوان الرسالة هي (تتمة الإبانة في علوم الديانة؛ لأبي سعد عبد الرحمن بن مأمون بن علي المتولي الشافعي، المتوفى سنة (٤٧٨ هـ)، من أول كتاب النكاح حتى نهاية باب نكاح حرائر الكفار، (دراسة وتحقيقاً). مقدماً لنيل درجة الدكتوراه في تخصص الفقه. وقد اشتملت الرسالة على مقدمة، وقسمين، وخاتمة.

أما المقدمة فتشتمل على الآتي: أسباب اختيار الموضوع وأهميته، أهداف البحث، حدود البحث، الدراسات السابقة، خطة البحث، وقسمت البحث إلى قسمين:

القسم الأول: قسم الدراسة، وفيه ثلاثة فصول.

الفصل الأول: دراسة عصر المؤلف، تناولت فيه عصره من الناحية السياسية، والاجتماعية، والعلمية.

الفصل الثاني: دراسة حياة المؤلف، تناولت فيه حياة المؤلف الشخصية، من حيث: التعريف باسمه، ونسبه، وكنيته، وولادته، ووفاته. ثم تناولت حياة المؤلف العلمية، من حيث: ذكرت رحلاته في طلب العلم، وشيوخه، وتلاميذه. ثم ذكرت مكانته العلمية بين علماء عصره، فهو من شيوخ الشافعية الأجلاء، وذكرت ثناء العلماء عليه في كتبهم، ثم ذكرت مؤلفاته العلمية.

الفصل الثالث: دراسة كتاب تتمة الإبانة، من حيث: توثيق نسبه للمؤلف، وعرض منهجه، ثم ذكرت مصطلحاته التي استخدمها، ثم ذكرت مميزات وأهميته بين كتب المذهب الشافعي، فقد حوى آراء كثير من العلماء الذين فقدت كتبهم، وكثير من أقوال الصحابة والتابعين، ومدى استفادة من جاء بعده منه، ثم أتبعته بالمصادر التي اعتمد عليها المؤلف واستقى مادته العلمية، ثم وصفت نسخ المخطوط التي اعتمدت عليها في التحقيق، ثم بينت منهج التحقيق.

أما القسم الثاني: فيشتمل النص المحقق. (من أول كتاب النكاح حتى نهاية باب نكاح حرائر الكفار). ويشمل: بداية كتاب النكاح، ثم الأبواب التالية:

الباب الأول: في أحكام نكاح رسول الله ﷺ وخصائصه، وأحكام زوجاته، وفيه ثلاثة فصول.

الباب الثاني: في الترغيب في النكاح، وفيه ثلاثة فصول.

الباب الثالث: في بيان الأولياء وأحكام عقودهم، وفيه سبعة فصول.

الباب الرابع: في أحكام الذين تثبت عليهم الولاية، وفيه أربعة فصول.

الباب الخامس: في أحكام العقد وشرائطه، وفيه ثلاثة فصول.

الباب السادس: في بيان المحرمات بأسباب الوصلة، وفيه خمسة فصول.

الباب السابع: في نكاح حرائر الكفار.

الخاتمة: فيها أهم النتائج والتوصيات.

ثم الفهارس العامة التفصيلية التي تعين القارئ وتخدم النص. (فهرس الآيات القرآنية، فهرس الأحاديث النبوية، فهرس الآثار، فهرس خصائص الرسول ﷺ، فهرس الأعلام، فهرس المصطلحات والحدود، فهرس الكتب السماوية، فهرس المذاهب والأديان والفرق، فهرس الأماكن والأديان والفرق، فهرس الكتب الواردة في النص، فهرس المصادر والمراجع).

اسم المشرف

أ. د. حسين بن خلف الجبوري

اسم الطالبة

تغريد مظهر بخاري

Abstract

Praise and thanks be to Allah, and I testify that there is no god, but Allah, and Prophet Mohammad is his slave and his messenger, and prayers of Allah and his peace be upon him (Mohammad) his kinships and his companions.

The topic of this thesis is (Tatemat Al Ebanah Fee Oloom Al-Dyanah) by Imam Aby Saad Abdul-Rahman Ibn Ma'moon Ibn Ali Al-Motawali Al-Shaffi, who died in (478h), from the beginning of the Marriage book to the end of chapter of Marriage of non believer liberated women (not a slave)". It is a study and verification and it is divided into two sections:

The first section: The study section, which has three chapters:

Chapter 1: The study of the author generation and life era. In this section I had studied the author age or time from political, social and scientific aspects. This is important to show how these events affect and built the author personality.

Chapter 2: I introduced the author personal life, including his full name, age, his fame name (Kenya) and birth place, date and his death date.

I had embraced the author scientific life or the manuscript writing, including his raise up then his educational and scientific trips and journeys, and his teachers as well as his students or companions.

His position among other Shaffi scholars at his time and how he was well known and acknowledged by his scholars and colleagues.

His reputation as one of the leader in the field of Shaffi practice. This is supported by his colleagues and scholars referencing and tribute to him in their manuscripts and books as one of the guiding flags in the Shaffi practice.

I ended this section by listing his manuscripts and books as much as I found.

Chapter 3: In the third chapter I presented a general study of "Kitab TATEMAT AL EBANAH" in which I accredited this book to this author, I illustrate his approach in writing his book and I also explained the terminology used by the author and his approach and methods. I explained the value and the position of the book among other Shaffi books, where it includes many opinions and enlightenment by previous scholars who we lost their books and knowledge. It also was considered as a treasure for views and says of many prophet companions and the followers. This shows how his books was and is at most worth to whom come next, I also covered in this section the list of the references used by the author in this book to enrich his religious and scientific materials. I highlighted the copies of the manuscripts that I used to do my research on and I had shown the strategy for authentication of this manuscript.

As for the authentication part it covers the following chapters from kitab TATEMAT AL-EBANAH and it involve the chapter of marriage book and then these chapters:

1. Chapter 1: On the prophet Mohamed peace upon him, his state and rules of his marriage and its attributes, his wives and their marital status and regulations, and it include three sub-chapters.
2. Chapter 2: On encouraging marriage and it has three sub-chapters.
3. Chapter 3: On the guardians, their rules and guidelines on marriage agreement and this chapter has 3 sub-chapters.
4. Chapter 4: On those whom could be a guardians for marriage and it has 4 sub-chapters.
5. Chapter 5: On the rules and regulations for marriage contract or arrangement which include 7 sub-chapters.
6. Chapter 6: On the conditions for marriage prohibitions and it has 6 sub-chapters.
7. Chapter 7: On the marriage from the non believer librated women

The conclusion of the thesis: It has the most important outcomes and recommendations.

The quranic versus, hadiethes, followers opinions, the characteristics of the prophet peace up on him, list of other scholar, terminology, list of other holy books, other religions and believes, locations and cities and tripe's, list of books included in the paragraphs and chapters and list of references and quotations.

Then I ended up this study by a recommendation to complete this authentication of this valuable book of the shafie school of thought.

Once more praise be to Allah the creator of mankind and peace be upon our lord Mohammad, his kinships and his companions.

شكرو وتقدير

اللهم لك الحمد والشكر على فضلك وكرمك ونعمك التي لا تُحصى، حمداً وشكراً يليقان بمقام الوُهيّةك. والصلاة والسلام على من بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، وعلى آله وصحبه أجمعين.

.... وَمَنْ أَحَقُّ بالشكرِ مِنْ كُلِّيتِنَا العَرِيقَةُ ؟! وَهِيَ التي كانت - ولا تُزالُ -

مَحْضِنًا للعلم . فإلى عميدة الكلية، ووكيلة الدراسات العليا، ورئيسة قسم الدراسات الإسلامية، وجمع أعضاء القسم، غَايَةَ تقديرِي وامتناني لَهُنَّ على جميع ما قَدَّمْنَهُ مِنْ جُهودٍ عظيمة في سبيل خدمةِ العِلْمِ وطلّابِهِ، فجزاهنَّ اللهُ خيراً على ذلك.

ولأستاذي الجليل صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور: حُسَيْنِ بنِ خَلْفِ الجُبُورِيِّ - حفظه اللهُ - كلُّ الشكرِ والامتنانِ لِنَفْضِهِ بالإشرافِ على هذه الرسالة؛ ولما بَدَّلَهُ مِنْ وَقْتٍ وجُهدٍ، وتَوْجِيهِ وتُصْنِجٍ. وما وَجَدْتُهُ مِنْهُ من رَحَابَةِ صَدْرٍ، وطُولِ بَالٍ، كانَ لَهُ أَكْبَرُ الأَكْبَرِ في استواءِ هذا البحثِ على سُوقِهِ، فجزاه اللهُ عَنِّي خيراً الجزاء، ونفع به وبعلمه الإسلام والمسلمين.

ولا يفوتني أن أتوجهَ بِجَزِيلِ الشكرِ وفائقِ الاحترامِ لِلْمُناقِشَيْنِ الكريمين : سعادة الأستاذ الدكتور: (ناصر بن عبد الله الميمان)، وسعادة الأستاذ الدكتور (جمال عطوة)، اللَّذَيْنِ تَفَضُّلاً بقبولِ مناقشةِ رسالتي هذه، واستقطعا الثمينَ من وقتيهما للنظرِ فيها، وتصويبيها، لِتَعُدُّوا في آتِي حُلَّةٍ، وأحسنِ مَضْمُونٍ. فجزاهما اللهُ عني خيراً الجزاء.

وأما والدي الحبيبُ - رحمه اللهُ وأسكنه في فسيح جناته - فقد شاءت قدرةُ اللهِ عز وجل أن تكونَ مَنِيَّتُهُ قَبْلَ أَنْ يَجْنِيَ ثَمَارَ غَرْسِهِ وَحَصَادَ كَدِّهِ، فيقفُ القلمُ بيدي عاجزاً عن تسطير ما يفي بحَقِّهِ من كلماتٍ . فَمَا وَصَلْتُ إِلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ كانَ بِفَضْلِ اللهِ تعالى، ثُمَّ بدعائه لي، وإلّني لا أَزالُ أَلْهَجُّ بالدَّعاءِ أنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُ، وَأَنْ يَتَّعَمِدَهُ بِوَأْسِعِ رَحْمَتِهِ.

وباقَةَ مُعْطَرَّةٍ يَعْبِقُ الشُّكْرُ والثناءُ، أَهْدِيهَا إِلَى والدتي الحبيبة - أَمَدُ اللهِ فِي عُمْرِهَا - وَمُتَعَهَا بِالصُّحَّةِ والعافية، وَرَزَقْنَا بِرُها وَرِضاها، وَجَزَاها اللهُ عَنِّي خيراً الجزاء.

والشكرُ موصولٌ لجميع أفرادِ أسرتي لِجِزْصِهِم الدائم عَلَى السُّؤال عني والدعاء لي، وأخصُّ بالذكر أختي الكريمة (سميرة) التي ساعدتني بكلَّ جُهدٍ وإخلاصٍ في مراجعة وفَهْرَسَةِ هذا البحث. ولأخي الدكتور (حسان) كل الشكر والثناء لدعمه المستمر لي وتشجيعه طوال سنوات بحثي.

ولِى زوجي (مجدي مبارك) قُرَّةَ عيني، وسندي - بعد الله عزَّ وجلَّ -؛ فائقَ شكري، ووفائي، وعِرفاني بالجميل، لما تُحْمَلُهُ مَعِي طيلةَ سنواتِ بَحْثِي، ووقوفه بجانبي، يَدْعُمُنِي وَيَشُدُّ مِن أَرْزِي، وَيُقَدِّمُ لي المساعدةَ بِشَتَّى الطُّرُق، وَيَعْتَبِرُ نَجَاحِي نَجَاحاً مشتركاً بيننا، فجزاه الله عني خير الجزاء، وجعلَ كُلُّ ما قَدَّمَهُ في موازين حسناته يومَ القيامة.

ولا يفوتني أن أوجِّهُ شُكْراً خاصاً للأختِ الدكتورة الفاضلة: (ليلى أبو العلا)، والدكتورة الفاضلة: (سلوى المحمادي) لتشجيعيهما الدائم وحرصهما على تقديم المشورة والنصح والعون بِشَتَّى الوسائل.

كما أتقدم بجزيل شكري إلى كُلِّ القائمين على: مكتبة جامعة أمِّ القُرى، ومكتبة الحرم المكيِّ الشَّريف، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ومكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ودار الكتب القومية، ومعهد المخطوطات العربية بمصر، على ما قَدَّمُوهُ وبَدَّلُوهُ، فجزاهم الله جميعاً عني خيرَ الجزاء.

وأخيراً ... كلُّ امتناني وعِرفاني لكلِّ مَنْ أَعَانَ عَلَى إِخْرَاجِ هذا البحث، ومدَّ لي يَدَ العَوْنِ؛ سواءً يُنْصَح، أو بِإِعَارَةِ كِتَابٍ، أو دُعَاءٍ بظَهْرِ الغَيْبِ. فَلِجَمِيعِ هَؤُلَاءِ أَقُولُ جَزَاكُمُ اللهُ خَيْراً، وَأَحْسَنَ لَكُمْ المَثُوبَةَ.

كما أَسْأَلُهُ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الْعُلَا، أَنْ يَجْعَلَ هذا العملَ خَالِصاً لوجهه الكريم، صواباً على سنة نبيه ﷺ.

وَأَخِيرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَائِمِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرَّسُلِينَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد الهادي الأمين، صلى الله عليه وسلم وعلى آله الأطهار، وصحبه الغرّ الميامين الأبرار، وعلى من اتّبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإنّ من نعم الله العظيمة علينا في هذا الزّمان أن يسرّ لنا أبواب العلم وطرقه، وجعلها مشروعة لكلّ طالب. فنسأله - جلّ في علاه - أن يوفّقنا لتحصيل العلم النافع، والعمل به، ونشره في الآفاق.

ويجدر بنا - نحنُ معاشرَ المسلمين - أن نفتخر ونعتزّ بذاك الكمّ الهائل من العلوم والمعارف التي خلّفها لنا سلفنا الصالح - رحمهم الله تعالى -؛ فهذه مكّباتُ العالم لا تزال عامرةً بشتى أصناف المخطوطات في جميع العلوم. وعلى الرُّغم ممّا ظهر لنا من هذه الثروة العلمية العظيمة محققاً على أيدي العلماء وطلاب العلم؛ إلا أنّه لا يزال هناك عددٌ ضخّم من المخطوطات محفوظةً في المتاحف المنتشرة في العالم؛ يُخشى أن تكون عرضةً للتلّف والضياع، وهي تنتظر الباحثين والمنقّبين عن كنوز السّابقين، ليُخرجوها في صورةٍ جميلة، وحلّةٍ جديدة؛ بما يعود بالنفع على الناس في دينهم ودنياهم.

وإنّي لأجد في نفسي ميلاً إلى التحقيق؛ على الرُّغم من صعوباته؛ التي لا تخفى على مَنْ خاض غماره؛ فإن التحقيق يتوغّلُ بصاحبه في ميادين العلوم، ويُلجّئُه إلى تقليب صفحات أمّهات المراجع والكتب، ومطالعة

المخطوط منها والمطبوع، وربما أَوْقَفَتْهُ لَفْظَةٌ أو جُمْلَةٌ على عددٍ من الغوامض؛
ليَجْلِيَ معناها، ويربطها بمقصود المؤلف منها.

وقد وفق - الله جلَّت قدرته - الباحثة أن تنال شرف الكشف عن هذا
الكنز الدفين، وتسَلِّطَ الأضواءَ على كتاب قيِّمٍ من كتب أئمة فقهاء الشافعية
- رحمهم الله -؛ ومخطوطٍ من المخطوطات النفيسة التي لم تُطبع بعد؛ ألا وهو:
كتاب (تَيْمَّةُ الْإِبَابَةِ فِي عُلُومِ الدِّيَانَةِ؛ لأبي سعد عبد الرحمن بن مأمون بن
علي المتولي الشافعي، المتوفى سنة (٤٧٨هـ)، من أول كتاب النكاح حتى
نهاية باب نكاح حرائر الكفار، دراسة وتحقيقاً) ليكون - بإذن الله تعالى -
موضوعاً مقدِّماً لنيل درجة الدكتوراه في تخصص الفقه.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

١ - أن كثيراً من فقهاء الشافعية قد أثَّنوا على المؤلف خيراً في علمه،
وفقهه، وسَمَّته، فهو شيخ جليلٌ من شيوخ الشافعية، وله في
الشرعية وعلومها قدمٌ راسخٌ، وجمع إلى الدين والعلم الخُلُقَ
الجَمَّ والذِّكْرَ الحَسَنَ .

٢ - أن كتابَ (تَيْمَّةُ الْإِبَابَةِ) يُعَدُّ ذخيرةً علمية لا يُسْتَهان بها؛ فقد
اُتِّسم بِسِمَاتٍ علمية عديدة، ارتقَتْ به إلى مرتبة مُمَيَّزَةٍ بين كتب
المذهب الشافعي؛ منها - على سبيل المثال - : عناية مؤلفه -
رحمه الله - بذكر الدليل الشرعي من الكتاب والسنة النبوية
والأثر.

٣ - قيام مؤلفه - رحمه الله - بذكر الخلاف في المسائل الفقهية؛ سواء
أكان خلافاً بين المذاهب الأربعة، أو بين فقهاء المذهب الشافعي،

مع نقله لأقوال الصحابة - رضوان الله عليهم -، وفتاوى كبار التابعين، وأقوال علماء المذاهب غير المشهورة؛ كالثوري، والأوزاعي، وغيرهم.

٤- قيمة الكتاب العلمية، واشتهاره بين علماء المذهب؛ فهو من الكتب التي جمعت في التأليف بين الطريقتين: العراقية، والخراسانية. ومما يؤكد قيمته استفادة كثير من الفقهاء منه، وإكثارهم من النقل عنه والإحالة عليه.

٥- أن النكاح يُمثل أهمية كبرى؛ لارتباطه بالأبضاع والعلاقات الزوجية، ولارتباطه بواقع كل مسلم.

٦- أن هذه الجزئية حوت مسائل فقهية كثيرة خاصة بأحكام نكاح النساء؛ بينت اهتمام الإسلام بالمرأة وتكريمه لها، وحفاظه على حقوقها؛ منها: حرية اختيارها زوجها، بدون قهر أو إكراه، وبيان أن الدين هو أساس اختيار كلا الطرفين. وغير ذلك من القضايا التي تدحض شبهات من يتهمون الإسلام - زوراً - بظلم المرأة، ومنعها كثيراً من حقوقها؛ مطالبين بمساواتها بالرجال.

٧- حاجة المكتبة الإسلامية لهذا الكتاب؛ لأهميته البالغة في المذهب الشافعي خاصة، والفقه الإسلامي عامة.

أهداف البحث:

- ١- تحقيق الكتاب، وإخراجه مطبوعاً بأسلوبٍ علميٍّ دقيق.
- ٢- تيسير الانتفاع بالكتاب وتقديمه بين أيدي طلاب العلم. وهو أول كتاب للمؤلف في المكتبة الإسلامية.

حدود البحث:

يقتصر على دراسة وتحقيق كتاب: (تَمَّةُ الْإِبَانَةِ فِي عُلُومِ الدِّيَانَةِ؛ لأبي سعد عبد الرحمن بن مأمون بن علي المتولي الشافعي، المتوفى سنة (٤٧٨هـ))، من أول كتاب النكاح حتى نهاية باب نكاح حرائر الكفار).

الدراسات السابقة:

بعد البحث والاستفسار؛ أفاد كلُّ من: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ومعهد البحث العلمي بمكة المكرمة؛ أن هذا الجزء من الكتاب المخطوط لم يُحَقَّقْ بَعْدُ، ولم يُدْرَسْ^(١).

خُطَّةُ البحث :

اقتضت طبيعة البحث أن يحتوي على مقدمة، وقسمين، وخاتمة.

أما المقدمة فتشتمل على الآتي:

١- أسباب اختيار الموضوع وأهميته.

٢- أهداف البحث.

٣- حدود البحث.

٤- الدراسات السابقة.

٥- خطة البحث.

القسم الأول: قسم الدراسة: وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: دراسة عصر المؤلف. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عصر المؤلف من الناحية السياسية.

المبحث الثاني: عصر المؤلف من الناحية الاجتماعية والعلمية.

(١) بعد تسجيل الباحثة للمخطوط، سجّل - بفضل الله - بعد ذلك عدد من الباحثين والباحثات في أكمال تحقيق هذا المخطوط، من كلية التربية للبنات بمكة، وجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

الفصل الثاني: التعريف بالمؤلف. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته.

المبحث الثاني: طلبه العلم، ورحلاته، وشيوخه، وتلاميذه.

المبحث الثالث: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه، ومؤلفاته.

الفصل الثالث: دراسة الكتاب. وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب.

المبحث الثالث: مصطلحات المؤلف في الكتاب.

المبحث الرابع: مميزات الكتاب وأهميته.

المبحث الخامس: مصادر المؤلف في الكتاب.

المبحث السادس: وصف نسخ المخطوط .

المبحث السابع: بيان منهج التحقيق.

القسم الثاني: النص المحقق: ويشمل: بداية كتاب النكاح، ثم الأبواب

التالية:

الباب الأول: في أحكام نكاح رسول الله ﷺ وخصائصه، وأحكام زوجاته،

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في بيان خصائصه في الجملة.

الفصل الثاني: في بيان خصائصه في النكاح.

الفصل الثالث: في بيان خاصية زوجاته وما يتعلق بهن.

الباب الثاني: في الترغيب في النكاح، وفيه ثلاثة فصول.

الفصل الأول: في من يندب إلى النكاح ومن لا يندب إليه،

وفيه أربع مسائل.

الفصل الثاني: في بيان من يستحب له نكاحها من النساء ومن لا يستحب، وفيه ست مسائل.

الفصل الثالث: في بيان ما يحلّ النظر إليه وما لا يحلّ، وفيه ثماني عشرة مسألة.

الباب الثالث: في بيان الأولياء وأحكام عقودهم، وفيه سبعة فصول.

الفصل الأول: في أصل الولاية، وفيه تسعة فروع.

الفصل الثاني: في بيان الأولياء، ويحوى أربعة أقسام.

الفصل الثالث: في صفة الأولياء، وفيه إحدى عشرة مسألة.

الفصل الرابع: في ترتيب الأولياء، وفيه خمس مسائل.

الفصل الخامس: فيما يوجب نقل الولاية من الأقرب إلى غيره، وفيه سبع مسائل.

الفصل السادس: فيما إذا اجتمع الأولياء في درجة واحدة، مثل الأخوة وبنى الأخوة، وفيه ست مسائل.

الفصل السابع: في بيان شرائط الكفاءة، وفيه سبع مسائل.

الباب الرابع: في أحكام الذين تثبت عليهم الولاية، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأول: في العبد، والكلام في ثلاثة مواضع.

الفصل الثاني: في حكم الأمة، والكلام في موضعين.

الفصل الثالث: في المحجور عليه، وفيه عشر مسائل.

الفصل الرابع: في التزويج للصغار والمجانين، وفيه سبع مسائل.

الباب الخامس: في أحكام العقد وشرائطه، وفيه ثلاثة فصول.

الفصل الأول: في ألفاظ العقد وصفته، وفيه ثماني عشرة مسألة.

الفصل الثاني: في التوكيل بالنكاح، وفيه سبع مسائل.

الفصل الثالث: في الشهادة على النكاح، وفيه ثلاث عشرة مسألة.

الفصل الثالث: في الشهادة على النكاح، وفيه ثلاث عشرة مسألة.
الباب السادس: في بيان المحرمات بأسباب الوصلة، وفيه خمسة فصول.
الفصل الأول: في المحرمات بالنسب.
الفصل الثاني: في المحرمات بالرضاع.
الفصل الثالث: في تحريم المصاهرة .
الفصل الرابع: في الأسباب الموجبة لتحريم المصاهرة، وفيه إحدى عشرة مسألة.

الفصل الخامس: في تحريم الجمع، وفيه عشر مسائل.
الباب السابع: في نكاح حرائر الكفار، وفيه تسع مسائل.
الخاتمة: فيها أهم النتائج والتوصيات.
الفهارس العامة التفصيلية التي تعين القارئ وتخدم النص.

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣- فهرس الآثار.
- ٤- فهرس خصائص الرسول ﷺ.
- ٥- فهرس الأعلام.
- ٦- فهرس المصطلحات والحدود.
- ٧- فهرس الكتب السماوية.
- ٨- فهرس المذاهب والأديان والفرق.
- ٩- فهرس الأماكن والبلدان والقبائل.
- ١٠- فهرس الكتب الواردة في النص.
- ١١- فهرس المصادر والمراجع.
- ١٢- فهرس الموضوعات التفصيلية.

القسم الأول

قسم الدراسة

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: دراسة عصر المؤلف، وفيه مبحثان.

الفصل الثاني: التعريف بالمؤلف، وفيه ثلاثة مباحث.

الفصل الثالث: دراسة الكتاب، وفيه سبعة مباحث.

الفصل الأول

دراسة عصر المؤلف

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : عصر المؤلف من الناحية السياسية.

**المبحث الثاني : عصر المؤلف من الناحية الاجتماعية
والعلمية.**

المبحث الأول

عصر المؤلف من الناحية السياسية

المبحث الأول: عصر المؤلف من الناحية السياسية.

استغرقت حياة الإمام المتولي - رحمه الله - منذ ولادته إلى وفاته ثلثي القرن الخامس الهجري تقريباً، أي أنه عاش في عصر الدولة العباسية الثانية، في ذلك الوقت الذي تسرب التصدع الحقيقي لهذه الدولة. وحلّ الضعف والتفتت فيها، وانفصل أكثر حكام الولايات عن مركز الخلافة، واستقلت أكثر الأقطار، ووجهت جيوشها وقوتها ضد الخلافة العباسية أحياناً، وللتقاتل فيما بينهم أحياناً أخرى، فأصبح لكل دولة أميرها وجندها وأموالها^(١).

قبل أن يولد الإمام المتولي - رحمه الله - بخمس سنين توفي الخليفة العباسي القادر بالله^(٢)، الذي كانت خلافته في الفترة ما بين عام (٣٨١هـ) إلى عام (٤٢٢هـ)، لذا فإن فترة حكمه لم يكن لها تأثير يذكر على مجرى حياة الإمام المتولي.

وقد أدرك الإمام المتولي - رحمه الله - اثنين من خلفاء الدولة العباسية الثانية وهما:

(١) انظر: الإمام الجويني لمحمد الزحيلي، ص ١٦، التاريخ الإسلامي العام لعلي إبراهيم حسن، ص ٤٢٥.

(٢) أبو العباس، أحمد بن إسحاق بن المقتدر بالله، وكانت مدة خلافته (٤١) سنة، واتصف بصفات حميدة عدة منها: طلاقة النفس، والعدل، والزهد، وسعة المعرفة، وصنف كتباً كثيرة في فنون عديدة من العلوم منها: كتاب في السنة وذم المعتزلة والروافض، توفي سنة (٤٢٢هـ).

انظر: البداية والنهاية ٣٢٩/١١ - ٣٣٠، العبر ٢٤٧/٢، مرآة الجنان ٤١/٣، الإنباء في تاريخ الخلفاء لابن العمراني، ص ١٨٣.

الخليفة القائم بأمر الله أبو جعفر^(١).

وكانت خلافته في الفترة ما بين عام (٤٢٢هـ) إلى عام (٤٦٧هـ)، تولى الخلافة بعد أبيه القادر بالله، ومثلت فترة حكمه، الجزء الأكبر من حياة الإمام المتولي في طفولته وشبابه وكهولته.

الخليفة المقتدى بأمر الله^(٢).

وكانت خلافته في الفترة ما بين عام (٤٦٧هـ) إلى عام (٤٨٧هـ)، وخلال فترة خلافته كانت شيخوخة الإمام المتولي - رحمه الله - ومن ثم وفاته.

ومن هذه الدويلات التي استقلت بنو بُويه، أصبح لهم النفوذ والسلطة المطلقة، وامتد نفوذهم فشمّل بغداد، فحكموها منذ عام (٣٣٤هـ) إلى عام (٤٤٧هـ)، واتصف حكمهم بالقسوة والظلم، والاعتداء على الأموال والثروات العامة والخاصة، وكانوا يفكرون في إزالة الخلافة العباسية وإقامة دولة شيعية زيدية مكانها، وفي كل عام تقع الفتن بين أهل السنة وبينهم، ويقتل فيها الكثير من الناس من كلا الفريقين، وبذلك ضعف أمر أهل السنة لعدم من يؤيدهم أو يدعمهم أو يساعدهم، إلى أن جاء السلاجقة فأزالوا دولة البويهيين من

(١) أبو جعفر، عبدالله بن القادر بالله، بويع بالخلافة بعد وفاة أبيه، وكانت مدة خلافته (٤٤) سنة، واتصف بصفات حميدة عدة، ذكر ابن كثير من صفاته الحسنة الكثير، فهو محب للسنة وأهلها، مبعّض للبدعة وأهلها، أمر بالمعروف ناه عن المنكر، محب لأهل العلم والدين، توفي سنة (٤٦٧هـ).

انظر: البداية والنهاية ٣٣/١٢، سير أعلام النبلاء ٣٠٧/١٨-٣٠٨، العبر ٣٢٢/٢، مرآة الجنان ٩٤/٣، الإنباء في تاريخ الخلفاء لابن العمراني، ص ١٨٨، تاريخ الخلفاء للسيوطي، ص ٤٦٦.

(٢) أبو القاسم، عبدالله بن محمد بن القائم بأمر الله، بويع بالخلافة بعد وفاة جده، وكانت مدة خلافته (١٩) سنة، كان قوى النفس، عظيم المهمة، أصلح كثير من الأحوال ببغداد، توفي سنة (٤٨٧هـ).

انظر: البداية والنهاية ١٥٦/١٢، سير أعلام النبلاء ٣١٨/١٨، العبر ٣٥٤/٢-٣٥٥، تاريخ الخلفاء للسيوطي، ص ٤٦٦.

بغداد، وقضوا على آخر سلاطينهم الملقب بالملك الرحيم^(١) عام (٤٤٧هـ)^(٢).
وبدأ ملك السلاجقة بالتحديد عام (٤٢٩هـ) ويعتبر طغرل بك^(٣) رأس
السلاجقة من الوجهة العملية، فتحت إمرته توسعت الدولة السلجوقية فشملت
المشرق الإسلامي، والعراق، وأطلت على المغرب الإسلامي وعلى حدود الدولة
البيزنطية. وقد امتاز عهدهم باستعادة الدولة الإسلامية هيبتها، علاوة على اتساع
رقعتها، بالإضافة إلى لين معاملتهم للرعية، وازدهار الحياة العلمية، وارتفاع شأن
أهل السنة، والجماعة والقضاء على أهل العقائد الهدامة من الشيعة وغيرهم^(٤).
أما في المغرب فكان الفاطميون قد ملكوا شمال إفريقيا، وأحكموا قبضتهم
على مصر بعد التغلب على الإخشيديين، ثم امتد نفوذهم إلى الشام متغلبين على
بنى حمدان، وبدأت الأحلام ترواهم في السيطرة الكاملة على بغداد، وانتزع
لقب الخلافة من العباسيين^(٥).

وأما الأندلس التي كانت قد خرجت مبكراً في سنة (١٣٨هـ) عن الخلافة
في بغداد، فقد وقعت هي أيضاً في عصر الطوائف، ولم تبق دويلة واحدة بل

(١) الملك الرحيم، أبو نصر خسرو ابن الملك أبي كالجبار، من خاتمة ملوك بنى بويه، انتزع
منه طغرل بك الملك وسجنه، وتوفي محبوساً سنة (٤٥٠هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/١٢، العبر ٢/٢٩٧.

(٢) انظر: الإمام الجويني، لمحمد الرحيلي، ص ١٦-١٧، البويهيون والخلافة العباسية للكروي،
ص ١٧٨-١٧٩.

(٣) محمد بن ميكائيل بن السلطان الكبير ركن الدين، أبو طالب، هذا أصل السلجوقية، وكانت
له يد عظيمة في إعادة القائم بأمر الله؛ ملك العراق للحكم سنة (٤٤٧هـ)، وكان ملكاً
حليماً، كريماً، محافظاً على الصلاة في الجماعة، توفي سنة (٤٥٥هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/١٠٧، العبر ٢/٣٠٤، مرآة الجنان ٣/٧٦، البداية والنهاية
١٢/٩٦، الوافي بالوفيات للصفدي ٥/١٠٢-١٠٤.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/١٠٨-٣١٣، ٣١٧-٣١٨، العبر ٢/٢٦١، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٣-٣٠٤،
البداية والنهاية ١٢/٤٦، ٥١، ٧٠، ٨٦، ٩٢، ٩٦، الوافي بالوفيات للصفدي ٥/١٠٣-١٠٤.

(٥) انظر: إمام الحرمين، لعبدالعظيم الديب، ص ١٨.

تقسمتها الأهواء منذ مطلع القرن الخامس الهجري^(١).

أما عن الحالة السياسية بين الدولة الإسلامية وبين الروم البيزنطيين خلال القرنين الرابع والخامس الهجري، فالحروب مشتتة بين الدولة الإسلامية وبين الروم، لم تهدأ ولم تقف سنة من السنين، وكانت الحروب سجلاً بينهم^(٢).

ومن هذا العرض السريع يبدو لنا أن العصر الذي عاش فيه الإمام المتولي - رحمه الله - تميز بالاضطرابات السياسية، وكثرة الفتن والثورات والتنازع على السلطة، وضعف الخلفاء وضياع هيبتهم، وانقسام الدولة الإسلامية إلى دويلات. وعلى الرغم من هذه الأحداث وشدها على الناس، إلا أنه لم يكن له دور سياسي تذكره كتب التاريخ. والعذر في ذلك: أن العلماء يصرفون جل أوقاتهم للعلم وطلبة العلم، ويرفعون عن الخوض في الأمور السياسية ومشكلات الخلفاء والملوك^(٣).

(١) انظر: إمام الحرمين لعبدالعظيم الديب، ص ١٨.

(٢) انظر: الإمام الجويني لمحمد الزحيلي، ص ٢٤.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٣٠٨/١٨ - ٣١٠، ٣١٤، ٣١٧، ٣١٨، البداية والنهاية ٤٦/١٢، ٥١،

٦٩، ٧٠، ٨٢، ٨٦، ٩٠، ٩٢-٩٦، ١٠٧، ١١٧-١١٨.

المبحث الثاني

عصر المؤلف من الناحية الاجتماعية والعلمية

المبحث الثاني: عصر المؤلف من الناحية الاجتماعية والعلمية.

أولاً: عصره من الناحية الاجتماعية.

أما المجتمع الذي عاش فيه الإمام المتولي - رحمه الله - فقد كان مجتمعاً طبقياً؛ فهناك الطبقة العليا، متمثلة في الخلفاء، والأمراء، والوزراء، وأصحاب الجاه والسلطان؛ فهؤلاء قد شاع فيهم السرف والترف والبذخ المادي بصورة ملحوظة؛ في أفراحهم، واحتفالاتهم، وقصورهم، وأثاثهم الفاخر الذي يستخدمونه في حياتهم الخاصة بشكل عام^(١).

وفي المقابل يعيش عامة الناس وهم سواد المجتمع في ضئك شديد، وفقير مدقع؛ لكثرة الضرائب التي تُجبي منهم، وقلة الموارد التي تدخل لهم. ونتيجة لهذه الأوضاع السيئة؛ إلى جانب فساد الوضع السياسي، فقد اضطربت الأمور في بغداد، وساءت بها الأحوال، وظهرت بها الفتن، وانتشرت المجاعات؛ حتى أكل الناس الحيف، ومات كثير منهم جوعاً، وامتلات الطرقات بالموتي، وغلت الأسعار ببغداد^(٢). وقُفِد الأمن والطمأنينة في أغلب الأحيان، وانتشرت الفوضى والفساد في جنبات بغداد وما حولها، بظهور حركة العيارين^(٣) الذين عاثوا في الأرض فساداً، وأعملوا فيها النهب والسلب والقتل، واستفحل شرهم، وتكرر أمرهم في سنوات عديدة، وكان المجتمع يتركب من جنسيات مختلفة، وقوميات متعددة؛ كالعرب، والآتراك، والفرس، والروم. وكان منهم أهل السنة، ومنهم الشيعة؛ فكانت تقع بينهم المصادمات بين حين وآخر. وانتشر الرق في المجتمع،

(١) انظر: الإمام الجويني، لمحمد الزحيلي، ص ٢٨، التاريخ الإسلامي العام؛ لعلي إبراهيم حسن، ص ٥٨٩، البداية والنهاية ١٢/٧٢-٧٣، ٩٣-٩٤.

(٢) انظر: العبر ٢/٢١٩، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٥٠، البداية والنهاية ١٢/٥٩، ٧٢-٧٣، ٧٥-٧٦، شذرات الذهب ٣/ ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٩٤-٢٩٥.

(٣) العيار من الرجال: الذي يعطي نفسه هواه، لا يزرعها ولا يكفها عن مرادها ومبتغاها.

انظر: المصباح المنير ٢/٤٤٠، مادة (عير)

وكثر كثرةً بالغةً، وامتلات القصور به. وانتشر الغناء ومجالسه في قصور الخلفاء والأمراء؛ إلا أن ذلك لم يُعمِّ سواد الشعب الذين التفوا حول علمائهم، وتمسكوا بأحكام شريعتهم عملاً وسلوكاً^(١).

ثانياً: عصره من الناحية العلمية والثقافية.

على الرغم من الفوضى والاضطراب اللذين اتسم بهما العصر الذي عاش فيه الإمام المتولي - رحمه الله - كما بينا ذلك في أثناء الكلام على الناحية السياسية-؛ إلا أن هذا لم يكن ذا أثر على الحركة العلمية والفكرية؛ فقد استمر العلماء يتزودون بالمعارف والبحوث، ودراسة العلم وجمعه، وتقديمه للإنسانية في جميع مجالات الحضارة والثقافة. إذ إن الخلفاء العباسيين كانوا يشجعون على العلوم بمختلف أنواعها، وفي عصرهم تُرجمت كثير من الثقافات الهندية والفارسية واليونانية. ولذلك نشطت في هذا العصر طائفة كبيرة من العلوم؛ كالرياضيات، والفلك، والطب، الفلسفة، والكلام، والأصول، والفقه، والحديث، وغيرها من العلوم. ويكفي أن نذكر أن هذا القرن شهد أعلاماً من الأئمة برزوا في كل علم وفن^(٢).

(١) انظر: الإمام الجويني، لمحمد الزحيلي، ص ٢٦-٢٩، التاريخ الإسلامي العام، لعلي إبراهيم حسن، ص ٥٨٤-٥٨٥، ٥٩١، العبر ٢/٢٣٠، ٢٣٢، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٥٠، البداية والنهاية ٣٧/١٢، ٤٠، ٥٠، ٥٩، ٧١، ٧٣، ٧٥.

(٢) فعلى سبيل المثال: الشيخ الرئيس ابن سينا، صاحب التصانيف في الفلسفة والطب، وأبو العلاء المعري اللغوي الشاعر، والإمام ابن حزم الظاهري، والحافظ أبي بكر أحمد البيهقي مصنف كتب السنن، والإمام علي بن محمد الماوردي صاحب الحاوي، أكبر موسوعة في الفقه المقارن والمذهب الشافعي، والقاضي أبي يعلى بن الفراء الحنبلي شيخ الحنابلة، والحافظ أبي عمر بن عبد البر القرطبي بحر في الفقه واللغة، وابن سيده صاحب المحكم في اللغة، والشيخ أبي إسحاق الشيرازي، شيخ الشافعية، والإمام أبي القاسم عبد الرحمن الفوراني شيخ الإمام المتولي، والإمام ابن الصباغ، وإمام الحرمين عبد الملك الجويني من كبار الأئمة الفقهاء في عصره.

انظر: سير أعلام النبلاء ٨٩/١٨-٢٩٦، البداية والنهاية ٤٥/١٢، ٤٧-٤٨، ٥٨-٥٩، ٩٨، ١٠٠-١٠١، ١٠٥، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥-١٣٦.

ولم يقتصر الاهتمام بالعلم على خلفاء بني العباس؛ بل نرى أن أمراء المقاطعات التي كانت منتشرة هنا وهناك مستقلة عن مركز الخلافة؛ كانوا أيضاً يشجعون العلماء، ويقربونهم إليهم؛ لنشر آرائهم ومذاهبهم الفكرية والدينية. فنرى دولة السلاجقة - مثلاً - : كيف أخذت على عاتقها نشر مذهب أهل السنة، وإقراره ودعمه؛ ببناء المدارس الكثيرة المتعددة في أهم المدن، على يد وزيرها نظام الملك ^(١)، وسُميت المدارس بالنظامية، كنظامية بغداد وغيرها. فكان يُخصَّص لها المخصصات المالية، ويُعيَّن لها العلماء، وتُغذَّق عليهم الأموال؛ لنشر العلم والمذهب السني ^(٢). فبعد الفراغ من بناء نظامية بغداد سنة (٤٥٩هـ)، كان أول من درَّس بها الإمام ابن الصباغ ^(٣)؛ بعد امتناع الشيخ أبي إسحاق الشيرازي ^(٤) عن التدريس بها، ثم وافق الشيخ الشيرازي، ودرَّس بها بقية حياته،

(١) أبو علي، الحسن بن علي بن إسحاق بن العباس الطوسي، الملقب بنظام الملك، وزير في الدولة السلجوقية. حفظ القرآن، تفقه بالمذهب الشافعي، كان مجلسه عامراً بالقراء والفقهاء. أخذ في بناء المساجد والمدارس والرباطات، قتل سنة (٤٨٥هـ).
انظر: المنتظم ٣٠٢/١٦-٣٠٧، وفيات الأعيان ١٢٨/٢-١٣١، سير أعلام النبلاء ٩٤/١٩-٩٦، طبقات الشافعية للسبكي ٣٠٩/٤-٣٢٨.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ١٢٩/٢، سير أعلام النبلاء ٩٤/١٩، طبقات الشافعية للسبكي ٣١٢/٤-٣١٤، البداية والنهاية ١٠٢/١٢.

(٣) أبو نصر، عبد السيد بن عبد الواحد بن أحمد ابن الصباغ. كان من كبار الأئمة الفقهاء في عصره، وكان ورعاً زاهداً فقيهاً، وكان قريباً للشيرازي. أخذ عن القاضي أبي الطيب الطبري. له مصنفات؛ منها: الشامل، والكامل في الخلاف بين الشافعية والحنفية. توفي سنة (٤٧٧هـ) بعد أن كف بصره آخر عمره.

انظر: المنتظم ٢٣٦/١٦-٢٣٧، وفيات الأعيان ٢١٧/٣-٢١٨، سير أعلام النبلاء ٤٦٤/١٨-٤٦٥، طبقات الشافعية للسبكي ١٢٢/٥-١٣٤، طبقات الشافعية للأسنوي ١٣٠/٢، العقد المذهب، ص ١٠١، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٥٨/١.

(٤) أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي. شيخ الشافعية. كان يضرب به المثل في الفصاحة والمناظرة، وانتهت إليه رئاسة المذهب. كان يرحل إليه الطلبة من المشرق والمغرب، وتخرج عليه أئمة كبار. أخذ الفقه عن القاضي أبي الطيب الطبري، والزجاجي وآخرين. صنَّف في الأصول والفروع والفقه والخلاف؛ فمن مصنفاته: المهذب والتنبيه في الفقه، والنكت واللمع في الأصول. توفي سنة (٤٧٦هـ).

وصُرف الإمام أبي نصر ابن الصباغ بعد مقامه مدة عشرين يوماً، فلما توفي الشيخ الشيرازي ولَّى ابن نظام الملك التدريس فيها للإمام أبي سعد المتولي سنة (٤٧٦هـ)، فغضب نظام الملك وأمر بتعين الإمام ابن الصباغ للتدريس بها، وصُرف الإمام أبي سعد المتولي عنها، بعد مقامه مدة يسيرة في التدريس بها، ثم صُرف الإمام ابن الصباغ بعد أن كف بصره سنة (٤٧٧هـ)، وعاد إليها الإمام أبي سعد المتولي ودرّس بها إلى وفاته - رحمهم الله جميعاً -^(١).

وقد ساعدت الحركة العلمية في هذا العصر في صقل شخصية الإمام المتولي، وتكوينه فقهياً وأصولياً؛ حتى أصبح مدرساً للطلبة بالنظامية^(٢).

= انظر: المنتظم ٢٢٨/١٦-٢٣١، طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ٣٠٢/١، سير أعلام النبلاء ٤٥٢-٤٦٤، طبقات الشافعية للسبكي ٢١٥/٤-٢٥٦، طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٨٣-٨٥، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٤٤/١-٢٤٦.

(١) انظر: المنتظم ٢٧٧/١٦، ٢٤٤، وفيات الأعيان ١٢٩/٢، ٢١٧/٣، سير أعلام النبلاء ٤٦١/١٨-٤٦٥، العبر ٣٠٩/٢، طبقات الشافعية للسبكي ١٢٤/٥، طبقات الشافعية للأسنوي ١٣٠/٢-١٣١، البداية والنهاية ١٠٢/١٢، ١٣٣، العقد المذهب، ص ١٠١، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٥٨/١.

(٢) الإمام الشيرازي حياته وآرؤه الأصولية، دكتور: محمد حسن هيتو، ص ٣٢، ٣٨، ٥١، الإمام الجويني، لمحمد الزحيلي، ص ٢٩-٣٤.

الفصل الثاني

التعريف بالمؤلف

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته.

المبحث الثاني: طلبه العلم، ورحلاته، وشيوخه،
وتلاميذه.

المبحث الثالث: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه،
ومؤلفاته.

المبحث الأول

اسمه ، ونسبه ، ومولده ، ووفاته

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته.

أولاً: اسمه:

اتفق أغلب من ترجم له بأن اسمه: عبدالرحمن بن مأمون^(١) بن علي^(٢)
ابن إبراهيم^(٣) بن محمد الأيُّوردي^(٤)، النيسابوري^(٥).^(٦)

(١) انظر: المنتظم ٢٤٤/١٦، الكامل ١٣٩/٨، طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح مع الذيل ٢٧٢/٢، سير أعلام النبلاء ١٨/٥٨٥، ١٨٧/١٩، العبر ٣٣٨/٢، طبقات الشافعية للسبكي ١٠٦/٥، طبقات الشافعية للأسنوي ٣٠٥/١-٣٠٦، البداية والنهاية ١٣٦/١٢، العقد المذهب، ص ١٠٠، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٥٤/١، طبقات الشافعية لابن هداية الله، ص ١٧٦، كشف الظنون ١/١، شذرات الذهب ٣/٣٥٨، الأعلام ٣/٣٢٣، معجم المؤلفين ١٦٦/٥. وذكر الإمام ابن خلكان في وفيات الأعيان ١٣٣/٣، أن اسمه: (عبدالرحمن بن محمد - واسم أبيه هو- مأمون بن علي، وقيل: إبراهيم) أ. هـ، وذكر الإمام اليافعي، وياقوت الحموي أن اسمه: (عبدالرحمن بن محمد) أ. هـ.

انظر: مرآة الجنان ١٢٢/٣، معجم البلدان ٢١٩/٢.

(٢) انظر: المنتظم ٢٤٤/١٦، الكامل ١٣٩/٨، سير أعلام النبلاء ١٨/٥٨٥، طبقات الشافعية للسبكي ١٠٦/٥، البداية والنهاية ١٣٦/١٢، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٥٤/١، معجم المؤلفين ١٦٦/٥.

(٣) انظر: طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٥٤/١، هدية العارفين للبغدادي ٥١٨/٥.

(٤) الأيُّوردي: نسبة إلى أيُّورد - بفتح أوله، وكسر ثانية، وفتح الواو وسكون الراء، ودال مهملة -، وهي مدينة بخراسان بين سَرخُس ونساء، وهي رديئة الماء. فُتِحَتْ على يد عبدالله ابن كُرَيْز، سنة (٣١هـ)، وقيل: على يد الأحنف بن قيس التميمي، وذلك في عهد الخليفة عثمان بن عفان ؓ.

انظر: معجم البلدان ١١٠/١. وأثبت له هذه النسبة الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٨٧/١٩.

(٥) النيسابوري: نسبة إلى نَيْسَابور - بفتح النون، وسكون الياء، وفتح السين المهملة وبعدها (واو) و (راء) -، وهي مدينة عظيمة، ذات فضائل جسيمة، وهي من أحسن مدن خُراسان وأجمعها للخيرات. فُتِحَتْ في عهد الخليفة عثمان بن عفان ؓ سنة (٣١هـ). وتخرج منها عدد من الأئمة لا يحصى عددهم. انظر: معجم البلدان ٣٨٢/٥، اللباب ٣٤١/٣.

(٦) ووردت هذه النسبة في: وفيات الأعيان ١٣٣/٣، سير أعلام النبلاء ١٨/٥٨٥، مرآة الجنان ١٢٢/٣، طبقات الشافعية للأسنوي ٣٠٦/١، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٥٤/١، طبقات الشافعية لابن هداية الله، ص ١٧٦، كشف الظنون ١/١، شذرات الذهب ٣/٣٥٨، هدية العارفين ٥١٨/٥، الأعلام ٣/٣٢٣.

المشهور بالمتولي^(١).

ثانياً: كنيته:

اختلف في كنيته، ف قيل: أبو سعد^(٢)، وقيل: أبو سعيد^(٣).

ثالثاً: نسبه:

نسب إلى أيّوزد من نيسابور من بلاد خراسان^(٤) ^(٥).

وقيل: أنه منسوب إلى جوكان^(٦).

(١) المتولي - بضم الميم، وفتح التاء المشناة من فوقها، والواو، وتشديد اللام المكسورة - .
انظر: وفيات الأعيان ١٣٤/٣.

(٢) وهو ما اعتبره الإمام البيهقي في مرآة الجنان ١٢٢/٣ بأنه: القول الأصح. ويؤيد هذا أن أغلب من ترجم له أثبت له هذه النسبة.

انظر: المنتظم ٢٤٤/١٦، الكامل ١٣٩/٨، وفيات الأعيان ١٣٣/٣، سير أعلام النبلاء ٥٨٥/١٨، ١٨٧/١٩، العبر ٣٣٨/٢، طبقات الشافعية للسبكي ١٠٦/٥، البداية والنهاية ١٣٦/١٢، العقد المذهب، ص ١٠٠، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شهبه ٢٥٤/١، شذرات الذهب ٣٥٨/٣، هدية العارفين ٥١٨/٥، الأعلام ٣٢٣/٣، معجم المؤلفين ١٦٦/٥.

(٣) انظر: طبقات الشافعية للأسنوي ٣٠٥/١، طبقات الشافعية لابن هداية الله، ص ١٧٦، كشف الظنون ١/١، ١٢١٢/٢.

(٤) خراسان: بلاد واسعة، فُتِحَتْ على يد عبدالله بن كُرَيْز، سنة (٣١هـ)، وقيل: على يد الأحنف بن قيس التميمي، وذلك في عهد الخليفة عثمان بن عفان ؓ.
انظر: معجم البلدان ٤٠١/٢-٤٠٥.

(٥) انظر: وفيات الأعيان ١٣٣/٣، وسير أعلام النبلاء ٥٨٥/١٨، ١٨٧/١٩، مرآة الجنان ١٢٢/٣، طبقات الشافعية للأسنوي ٣٠٦/١، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شهبه ٢٥٤/١، طبقات الشافعية لابن هداية الله، ص ١٧٦، كشف الظنون ١/١، شذرات الذهب ٣٥٨/٣، هدية العارفين ٥١٨/٥، الأعلام ٣٢٣/٣.

(٦) جوكان -: بضم ثم بالفتح - بليدة بفارس. وقد نسب ياقوت الحموي في معجمه الإمام المتولي إلى هذه البلدة. انظر: معجم البلدان ٢١٩/٢.

يُعرف بـ المتولي وهو لقب اشتهر به^(١)، ولم يُذكر سبب لذلك اللقب، وقال صاحب وفيات الأعيان : (... ولم أعلم لأي معنى عُرف بذلك. ولم يذكر السمعاني هذه النسبة)^(٢).

رابعاً : لقبه :

لقب الإمام المتولي (بشرف الأئمة)^(٣)، ولقب كذلك (بجمال الدين)^(٤). ولم أقف في كتب علماء الشافعية الأجلاء التي اطلعت عليها على اشتهاره بهذين اللقبين، بل اشتهر عند أكثر من ترجم له بـ (المتولي)، وهذا ليس في كتب فقهاء المذهب الشافعي فحسب^(٥)، بل في كتب المذاهب الفقهية الأخرى؛ وكتب الأصول، وكتب شروح الحديث^(٦)؛ وغيرهم ممن نقل عنه؛ عُرف واشتهر بين الجميع بـ (المتولي).

(١) انظر: المنتظم ٢٤٤/١٦، الكامل ١٣٩/٨، طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح مع الذيل ٢٧٢/٢، سير أعلام النبلاء ١٨/٥٨٥، ١٨٧/١٩، العبر ٣٣٨/٢، طبقات الشافعية للسبكي ١٠٦/٥، طبقات الشافعية للأسنوي ٣٠٦-٣٠٥/١، البداية والنهاية ١٣٦/١٢، العقد المذهب، ص ١٠٠، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٥٤/١، طبقات الشافعية لابن هداية الله، ص ١٧٦، كشف الظنون ١/١، شذرات الذهب ٣٥٨/٣، الأعلام ٣٢٣/٣، معجم المؤلفين ١٦٦/٥.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ١٣٤/٣، وحكاة عنه: الإمام الأسنوي في طبقات الشافعية ٣٠٦/١، والقاضي ابن أبي شعبة في طبقات الشافعية ٢٥٥/١، والإمام ابن هداية الله في طبقات الشافعية، ص ١٧٧.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ١٨٧/١٩، معجم البلدان ٢١٩/٢.

(٤) انظر: كشف الظنون ١٢١٢/٢، هدية العارفين ٥١٨/٥.

(٥) وسيأتي توضيح ذلك في من نقل عنه في ص ٦٦-٦٧ من البحث.

(٦) انظر: شرح الزرقاني ٢٤١/٢؛ الفروع ٢٨٨/٣-٢٩٠، شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٢/١٠، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ٢١/٤، الفصول في اختصار سيرة الرسول ﷺ لابن كثير، ص ٣٠٠، أزواج النبي ﷺ للصالح، ص ٦٨-٦٩، عون المعبود ١١٤/١، تحفة الأحوزي ٤٠٠/٣، نيل الأوطار ٥/٢، المقاصد الحسنة ٣٢١/١، الأذكار للنووي، ص ٩١، ١٢٩، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، الأشباه والنظائر للسبكي ٩٢/١، المنشور للزركشي ١٩٥/١، ٢١٠، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ٦٩، ٣٨٨، ٤٥٤.

خامساً: مولده:

اختلف العلماء الذين ترجحوا للإمام المتولي - رحمه الله - في تحديد سنة ولادته، فقليل: إنه وُلد سنة (٤٢٦هـ)^(١)، وقيل: إنه وُلد سنة (٤٢٧هـ)^(٢). وجاء في سير أعلام النبلاء: أنه ولد ببلدة تسمى (أَيُّورْد)^(٣). وذكر أغلب من ترجم له: أنه ولد (بنيسابور) ونسبوه إليها.^(٤) وكلاهما من أعمال خُرَّاسان^(٥).

سادساً: وفاته:

تُوفِّي الإمام المتولي - رحمه الله -، في ليلة الجمعة، في الثامن عشر^(٦) من شوال سنة ثمان وسبعين وأربعمائة من الهجرة (٤٧٨هـ)، وبه كمل له من العمر اثنتان وخمسون سنة^(٧)، أو ست وخمسون سنة^(٨)، على الاختلاف في سنة ولادته. وكانت وفاته في بغداد، ودفن بمقبرة (أَبْرَز)^(٩).

-
- (١) انظر: المنتظم ٢٤٤/١٦، العقد المذهب، ص ١٠٠-١٠١.
 - (٢) انظر: وفيات الأعيان ١٣٤/٣، طبقات الشافعية للسبكي ١٠٦/٥، طبقات الشافعية للأسنوي ٣٠٦/١، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شهبه ٢٥٥/١، شذرات الذهب ٣٥٨/٣، هدية العارفين ٥١٨/٥، الأعلام ٣٢٣/٣، معجم المؤلفين ١٦٦/٥.
 - (٣) انظر: سير أعلام النبلاء ١٨٧/١٩، معجم البلدان ٢١٩/٢.
 - (٤) انظر: وفيات الأعيان ١٣٤/٣، طبقات الشافعية للسبكي ١٠٦/٥، طبقات الشافعية للأسنوي ٣٠٦/١، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شهبه ٢٥٥/١، شذرات الذهب ٣٥٨/٣، هدية العارفين ٥١٨/٥، الأعلام ٣٢٣/٣، معجم المؤلفين ١٦٦/٥.
 - (٥) انظر: معجم البلدان ٤٠١/٢-٤٠٥، ٣٨٢/٥.
 - (٦) وذكر رضا كحالة في معجم المؤلفين ١٦٦/٥ بأنه: (تُوفِّي في العاشر من شوال).
 - (٧) انظر: سير أعلام النبلاء ٥٨٦/١٨.
 - (٨) انظر: البداية والنهاية ١٣٦/١٢.
 - (٩) أْبْرَز: أصلها: بَيْرَز: بكسر أوله وفتح ثانية، وسكون الباء، وفتح الراء وزاي - هي من بَيْرَز، وهي محلة ببغداد، صارت مقبرة، دفن فيها جماعة من الأئمة، منهم: الشيخ أبو إسحاق الشيرازي.
- انظر: معجم البلدان ٦١٥/١.

وقال صاحب سير أعلام النبلاء: (أنه رُئي بقصائد، ولم أقف على شيء منها) ^(١).

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ٥٨٦/١٨.

المبحث الثاني

طلبه العلم، ورحلاته، وشيوخه، وتلاميذه

المبحث الثاني: طلبه العلم، ورحلاته، وشيوخه، وتلاميذه.

أولاً: طلبه العلم، ورحلاته:

على الرغم من مكانة الإمام المتولي - رحمه الله - العلمية إلا أنه لم ينل من العناية في كتب التراجم، ما يتناسب مع مكانته، ولا نكاد نعرف عن حياته إلا اليسير؛ على الرغم من المناصب التي تولاها، والعلم الذي يحمله.

أما عن نشأته، فقد نشأ الإمام المتولي - رحمه الله - بنيسابور من بلاد خُرَّاسان، التي كانت في ذلك الوقت لا تزال آهلة بالعلماء البارزين؛ فجمع بين العلم والدين، والخلق الحسن، وبرع بين أقرانه. وكان كَيِّساً، متواضعاً، فصيحاً، بليغاً، ماهراً بعلوم كثيرة؛ حتى أصبح مفتياً، وقوله مُعْتَبِراً، وكتبه مرجعاً في المذهب^(١).

وقد قام المؤلف - رحمه الله - بعدة رحلات طلباً للعلم^(٢)، وتفقّه على يد كبار علماء الشافعية - رحمهم الله تعالى -^(٣)، فقد رحل إلى (مَرَوْ)^(٤)، وتفقّه على يد شيخه أبي القاسم عبدالرحمن بن محمد الفوراني، ثم رحل إلى (مَرَوْ الرُّوذ)^(٥)، وتفقّه على يد القاضي حسين المَرُوزُودي، ثم رحل إلى

(١) انظر: المنتظم ٢٤٤/١٦، وفيات الأعيان ١٣٣/٣، سير أعلام النبلاء ٥٨٥/١٨، مرآة الجنان ١٢٢/٣، البداية والنهاية ١٣٦/١٢

(٢) انظر: وفيات الأعيان ١٣٣/٣-١٣٤، سير أعلام النبلاء ٥٨٥/١٨، طبقات الشافعية للأسنوي ٣٠٦/١، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٥٥/١، طبقات الشافعية لابن هداية الله، ص ١٧٧، شذرات الذهب ٣٥٨/٣.

(٣) سوف يأتي ذكرهم بالتفصيل في ص ٣٢-٣٤ من البحث.

(٤) مَرَوْ: من أشهر مدن خُرَّاسان، وهي مَرَوْ الشاهيجان: مَرَوْ العظمى. والمَرَوْ: الحجارة البيض التي يُقْتَدَحُ بها، وقد تخرج منها عدد من الأعيان والعلماء؛ مثل: إسحاق بن راهويه، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل وغيرهم. انظر: معجم البلدان ١٣٢/٥-١٣٣.

(٥) مَرُوالرُّوذ: هي بلدة أصغر من مَرَوْ، والمراد بالرُّوذ: النهر، والنسبة إليها مَرُوزُدي، ومَرُوزي، ولقد تخرج منها خلق كثير من أهل العلم والفضل، وهي مدينة قريبة من مَرَوْ الشاهيجان. انظر: معجم البلدان ١٣٢/٥، المغني لابن باطيش ٥١٥/٢-٥١٦.

(بُخَارِي)^(١)، وتفقه على يد الإمام أبي سهل الأيوردي، ثم رحل إلى (سَرْخُس)^(٢)، وتفقه على يد الشيخ أبي الحارث بن أبي الفضل السَرْخُسي. ولا شك أن هذه الرحلات قد أثَّرت معارف الإمام المتولي وعلومه، ووسعت آفاقه.

ثانياً: شيوخه:

من خلال رحلاته التي قام بها المؤلف - رحمه الله - نقف على عدد من العلماء الأجلاء الذين التقى بهم، وتَلَمَّذَ على أيديهم، ولم تشر المصادر التي ترجمت له إلا إلى عدد قليل منهم؛ وهم:

١- الإمام أبو القاسم، عبد الرحمن الفوراني.

أبو القاسم، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فُورَان^(٣) الفوراني^(٤) المروزي، من فقهاء الشافعية الأجلاء، وَعَلَّمَ من أعلام الأئمة في المذهب، وشيخٌ للشافعية بِمَرُو، ومن أصحاب الوجوه. أخذ الفقه والحديث عن جماعة، وكان له تلاميذ كثير، منهم الإمام المتولي - رحمه الله -، وقد أثنى عليه في خطبة كتابه (تَيْمَّةُ الْإِبَانَةِ) وبالع في ذلك. وله مصنفات في الأصول والمذهب والخلاف والجدل، ومن أشهرها: (الإبانة) في الفقه الشافعي، و(العمدة). تُؤَفِّي بِمَرُو سنة (٤٦١هـ)^(٥).

-
- (١) بُخَارِي: من أعظم مدن ما وراء النهر. انظر: معجم البلدان ٤/٤١٩.
- (٢) سَرْخُس: مدينة كبيرة واسعة بين نيسابور ومرو، الغالب على نواحيها المراعي، خرج منها كثير من الأئمة. انظر: معجم البلدان ٣/٢٣٥.
- (٣) فُورَان - بضم الفاء وسكون الواو وفتح الراء - هذه النسبة إلى جده فوران. انظر: معجم البلدان ٤/٣١٦-٣١٧.
- (٤) الفوراني: نسبة إلى فوران: قرية قريبة من همذان. انظر: معجم البلدان ٤/٣١٦-٣١٧.
- (٥) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ١/٥٤٢، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٨٠-٢٨١، وفيات الأعيان ٣/١٣٢، سير أعلام النبلاء ١٨/٢٦٤-٢٦٥، طبقات الشافعية =

٢- القاضي^(١) حسين المروزي.

أبو علي، الحسين بن محمد بن أحمد المروزي، ويقال: المروزي. فقيه خراسان، وكان من أوعية العلم؛ يقال له: حَبْر الأُمَّة؛ فهو شيخ من شيوخ الشافعية في زمانه، وأحد أصحاب الوجوه الغربية في المذهب. أخذ الفقه والحديث عن جماعة، وكان له تلاميذ كثير، منهم الإمام المتولي - رحمه الله -. صنف في الأصول والخلاف؛ له مؤلفات مشهورة؛ منها: (التعليقة في المذهب)، و(شرح على فروع ابن الحداد)، و(شرح تلخيص ابن القاص). ولم يزل يحكم بين الناس، ويدرس، ويفتي، حتى تُوفِّيَ بَمَرُ الرُّوذ سنة (٤٦٢هـ).^(٢)

٣- الإمام أبو سهل الأبيوردي.

أبو سهل أحمد بن علي الأبيوردي. أحد أئمة الدنيا علماً وعملاً. تفقه عليه عدد كبير من العلماء؛ منهم الإمام المتولي - رحمه الله -. تفقه عليه ببخارى. ولم أقف له على تاريخ وفاة، إلا ما ذُكِرَ أنه من طبقة القاضي حسين - رحمه الله -.^(٣)

= للسبكي ١١٠-١٠٩/٥، طبقات الشافعية للأسنوي ٢٥٥/٢-٢٥٦، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٥٥/١-٢٥٦، لسان الميزان ٤٣٣/٣-٤٣٤، كشف الظنون ١/١.

(١) قال الإمام النووي - رحمه الله -: (وأعلم أنه متى أطلق القاضي في كتب متأخري الخراسانيين (كالنهاية)، و(التتمة)، و(التهذيب)، و(كتب الغزالي) ونحوها، فالمراد القاضي الحسين، ومتى أطلق القاضي في كتب متوسطي العراقيين، فالمراد القاضي أبو حامد المروزي، ومتى أطلق في كتب الأصول لأصحابنا، فالمراد القاضي أبو بكر الباقلاني). انظر: تهذيب الأسماء واللغات ١/١٦٥، سير أعلام النبلاء ١٨/٢٦١، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٥١/١، شذرات الذهب ٣/٣١٠.

(٢) انظر: تهذيب الأسماء واللغات ١/١٦٤-١٦٥، وفيات الأعيان ٣/١٣٤-١٣٥، طبقات الشافعية للسبكي ٣٥٦/٤-٣٥٧، طبقات الشافعية للأسنوي ١/٤٠٧-٤٠٨، العقد المذهب، ص ٩٥-٩٦، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٥٠/١-٢٥١.

(٣) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح مع الذيل ٢/٧١١، طبقات الشافعية للسبكي ٤٤٣/٤-٤٤٤، العقد المذهب، ص ٨١، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٤٨/١.

وكان من شيوخه في الحديث^(١) :

١- أبو عثمان، إسماعيل الصابوني.

أبو عثمان، إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل النيسابوري الصابوني^(٢). الفقيه، المحدث، المفسر، الملقب بشيخ الإسلام في بلاد خراسان. أكثر الأئمة الثناء عليه ومدحه، وحضر إلى مجلسه أئمة وقته. ومن كتبه: (الفصول في الأصول). تُوفي سنة (٤٤٩هـ)^(٣).

٢- أبو القاسم، عبد الكريم القشيري.

أبو القاسم، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة بن محمد النيسابوري القشيري^(٤). أحد أئمة المسلمين علماً وعملاً، وكان علامة في الفقه والتفسير والحديث والأصول، والأدب والشعر والكتابة، وعلم التصوف. له مصنفات كثيرة في التفسير والتصوف؛ منها: (التيسير في علم التفسير) و(الرسالة القشيرية)؛ ترجم فيها جماعة من المشايخ الصالحين. تُوفي سنة (٤٦٥هـ)^(٥).

(١) ورد ذكرهم في المراجع التالية.

انظر: المنتظم ٢٤٤/١٦، مرآة الجنان ١٢٣/٣، طبقات الشافعية للسبكي ١٠٧/٥.

(٢) الصَّابُونِي: - بفتح الصاد وضم الباء الموحدة، وسكون الواو وفي آخرها نون - نسبة إلى من عمله في صناعة الصابون، فعُرف به.
انظر: الأنساب ٥/٨.

(٣) انظر: العبر ٢٩٤/٢، طبقات الشافعية للسبكي ٢٧١/٤-٢٩٣، العقد المذهب، ص ٨٨، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٢٨/١-٢٢٩، شذرات الذهب ٢٨٢/٣-٢٨٣.

(٤) القُشَيْرِي: - بضم القاف وفتح الشين وسكون الياء - نسبة إلى قشير بن كعب، وهي قبيلة كبيرة، انتسب إليها عدد من العلماء.

انظر: اللباب ٣٧/٣-٣٨، الأنساب ٥٢/١، المغني لابن باطيش ٥٠١/٢.

(٥) انظر: طبقات الشافعية للسبكي ١٥٣/٥-١٦٢، وفيات الأعيان ٢٠٥/٣-٢٠٨، مرآة الجنان ٩١/٣-٩٣، طبقات الشافعية للأسنوي ٣١٣/٢، العقد المذهب، ص ٩٨.

٣- أبو الحسين عبد الغافر بن محمد الفارسي.

أبو الحسين، عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد بن محمد بن سعيد الفارسي، حدث بالصحيح وبرواية مسلم، تُوفي سنة (٤٤٨هـ) (١).

- وكان من شيوخه أيضاً: أبو الحارث بن أبي الفضل السرخسي (٢).

ثانياً: تلاميذه.

قام الإمام المتولي - رحمه الله - بالتدريس بالمدرسة النظامية ببغداد، فتلقى جماعة من الأئمة على يديه علمه وفقهه، وكان مقصد الكثير من الطلاب؛ ليأخذوا عنه، كما جاء ذلك في وفيات الأعيان؛ حيث قال: (... وتخرج على أبي سعد جماعة من الأئمة...) أ. هـ (٣)، ومثله ما ذكره صاحب سير أعلام النبلاء حيث قال: (... تفقه عليه جماعة...) أ. هـ (٤)، وأيده صاحب مرآة الجنان بقوله: (... وتخرج به جماعة من الأئمة...) أ. هـ (٥)، وهو ما ورد في طبقات الشافعية (... وروى عنه جماعة) أ. هـ (٦).

وبعد البحث والتدقيق في كتب الطبقات والتراجم، تمكنت - بعون الله تعالى - من جمع بعض أسماء تلاميذه، وكان من أبرزهم:

-
- (١) انظر: سير أعلام النبلاء ٢١-١٩/١٨، العبر ٢/٢٩٢، شذرات الذهب ٣/٢٧٧-٢٧٨.
 - (٢) لم أقف على ترجمته إلا أن ابن خلكان قد أشار في ترجمة المتولي أنه حضر مجلسه في سرخس.
 - انظر: وفيات الأعيان ٣/١٣٣.
 - (٣) انظر: وفيات الأعيان ٣/١٣٤.
 - (٤) انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/١٨٧.
 - (٥) انظر: مرآة الجنان ٣/١٢٣.
 - (٦) انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٥/١٠٧.

١- أبو الوليد الكرخي.

إبراهيم بن محمد بن منصور بن عمر، تفقه بالمتولي وغيره، وهو شيخ صالح معمر ثقة، عجز عن المشي، تُوفِّي سنة (٥٣٩هـ) (١).

٢- الأشنهي الشافعي.

أبو العباس، أحمد بن موسى بن جوشين الأشنهي (٢)، قدم بغداد واستوطنها. كان فقيهاً فاضلاً، متديناً، صالحاً، تفقه على الإمام المتولي وغيره. تُوفِّي سنة (٥١٥هـ) (٣).

٣- أبو منصور الرزاز.

سعيد بن محمد بن عمر البغدادي، أحد أئمة الشافعية ببغداد. برع وساد، وصارت إليه رئاسة المذهب. كان ذا سمت حسن، ووقار. ودرّس بالنظامية مدة ثم عزل منها، تفقه على الإمام المتولي وغيره، تُوفِّي سنة (٥٣٩هـ) (٤).

٤- أبو الطيب البغدادي الملقب.

يقال في كنيته: أبو العباس، ويقال: أبو غانم، المشهور بأبي الطيب. كان من خواص أصحاب الإمام المتولي، للإلقاء عنه، والإعادة في مجلسه، ولهذا قيل له: الملقب، له كتاب في الخلاف يعرف (بالعرائس)، ولم يُذكر تاريخ وفاته (٥).

(١) انظر: المنتظم ١١٢/١٠-١١٣، سير أعلام النبلاء ٢٣٥/١٢، العبر ٤٥٥/٢، البداية والنهاية ٢٣٥/١٢، الوافي بالوفيات ١٠٨٠/٦، شذرات الذهب ١٢١/٤.

(٢) الأشنهي: - بضم الألف وسكون الشين المعجمة وضم النون وكسر الهاء - نسبة إلى قرية أشنه، وهي بليدة بأذربيجان.

انظر: معجم البلدان ٢٣٩/١، الأنساب ٢٧٦/١.

(٣) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح مع الذيل ٧٢٢/٢، طبقات الشافعية للسبكي ٦٦/٦، طبقات الشافعية للأسنوي ١٠٠/١، العقد المذهب، ص ٣٣٩.

(٤) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح مع الذيل ٧٥٦/٢، طبقات الشافعية للسبكي ٩٣/٧، العقد المذهب، ص ١٢٧، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٣١/١.

(٥) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح مع الذيل ٧٦٣/٢، طبقات الشافعية للأسنوي ٣٩٥/٢، العقد المذهب، ص ١٨٩، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٩٢/١.

٥- أبو حفص الشاشي.

عمر بن محمد بن موسى الشاشي، نزيل فاشان. كان فقيهاً ورعاً صواماً، كثير التلاوة. تفقه بمرو، وسمع بها الحديث من جماعة، ثم ورد بغداد، وتفقه على الإمام المتولي وغيره، تُوفّي سنة (٥٢٧هـ) ^(١).

٦- فرج الخوي.

أبو الروح، فرج بن عبيد الله بن أبي نعيم الخوي ^(٢). تفقه على الإمام المتولي ببغداد، ثم رجع إلى بلده وبنى بها مدرسة يدرس فيها، ونبغ من أصحابه جماعة فضلاء، وكان مُعيداً عند المتولي، وأثنى عليه. تُوفّي سنة (٥٢١هـ) ^(٣).

٧- الماهياني.

محمد بن أحمد بن أبي الفضل الماهياني ^(٤). كان إماماً فاضلاً ورعاً، حسن السيرة، تام المعرفة بالفقه. تفقه على الإمام المتولي وغيره، وسمع الحديث في أماكن متفرقة من جماعات كثيرة، تُوفّي سنة (٥٢٥هـ) ^(٥).

٨- أبو بكر البندنجي.

محمد بن حمد بن خلف بن الحسين بن أبي المنى البندنجي، المعروف

(١) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح مع الذيل ٨٢٤/٢، طبقات الشافعية للسبكي ٢٥٤/٧، طبقات الشافعية للأسنوي ١٠٦/٢.

(٢) الخوي - بضم الخاء وفتح الواو وتشديد الياء التحتية - نسبة إلى خوي، وهي إحدى مدن أذربيجان. انظر: معجم البلدان ٤٦٧/٢، الأنساب ٢١٣/٥.

(٣) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح مع الذيل ٨٢٧/٢، طبقات الشافعية للسبكي ٢٥٧/٧، طبقات الشافعية للأسنوي ٤٨٢/٢.

(٤) ماهيان: بكسر الهاء، وهي قرية من قرى مرو.

انظر: طبقات الشافعية للأسنوي ٤٢٤/٢، معجم البلدان ٥٩/٢، اللباب ١٥٨-١٥٧/٣.

(٥) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ٨٠/١-٨٢، طبقات الشافعية للسبكي ٦٩/٦-٧٠، طبقات الشافعية للأسنوي ٤٢٤/٢، العقد المذهب، ص ١٢٢.

يَحْنَفُش. تفقه على الإمام المتولي، وسمع الحديث من جماعة، تُوفِّي سنة (٥٣٨هـ) ^(١).

٩- أبو الحسن بن أبي الصقر الواسطي.

أبو الحسن، محمد بن علي بن الحسن بن علي بن عمر المعروف بابن أبي الصقر الواسطي. تفقه ببغداد على الإمام المتولي وغيره، وكان فقيهاً، أديباً، شاعراً، تُوفِّي سنة (٤٩٨هـ) ^(٢).

١٠- أبو منصور اليزدي.

محمد بن ناصر بن أحمد بن هارون الصائغ، الصراف، من أهل يزد. قدم بغداد وهو في سن الشبيبة، وأقام بها مدة، يسمع ويكتب ويعلق. وكان خطه حسناً، وله معرفة بالحديث والأدب، ويقول الشعر. تفقه بالمدرسة النظامية على الإمام المتولي وغيره. وقُتِلَ بعد العشرين وخمسمائة ^(٣).

١١- الطرطوشي.

أبو بكر، محمد بن الوليد بن محمد بن خلف بن سليمان بن أيوب الفهري المعروف بالطرطوشي، ومنها أصله. ويعرف بابن أبي رُندَقَة ^(٤). نشأ بالأندلس وصحب كثيراً من الفقهاء، وكان يميل إلى الفقه وهو مالكي المذهب، ثم رحل إلى بغداد والبصرة. كان إماماً عالماً زاهداً ورعاً، متقشفاً مُتَقَلِّلاً من الدنيا. تفقه على

(١) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح مع الذيل ٨٥١/٢، طبقات الشافعية للسبكي ١٠١/٦ - ١٠٢، الأنساب ٣١٤/٢ - ٣١٥.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٤٥٠/٤ - ٤٥٢، المنتظم ٩٤/١٦، طبقات الشافعية للسبكي ١٩١/٤ - ١٩٢، الوافي بالوفيات ١٤٢/٤.

(٣) انظر: الوافي بالوفيات ١٠٦/٥ - ١٠٧.

(٤) رُندَقَة : - براء مهملة مضمومة، ونون ساكنة، ودال مهملة، وقاف مفتوحتين - لفظة فرنجية معناها: رد تعال.

انظر: وفيات الإعيان ٢٦٥/٤، الديباج المذهب، ص ٣٧٣.

الإمام المتولي وغيره. وسكن الشام مدة، ودرّس بها، ثم سكن الإسكندرية، وبعُدَ
صيته هناك. وله من التصانيف: (سراج الملوك)، وكتاب (الفتن)، تُوفي
سنة (٥٢٠هـ) ^(١).

١٢- القاضي أبو اليسر.

أبو اليسر، عطاء بن نبهان بن محمد بن عبد المنعم الأسدي. تفقه ببغداد على
الإمام المتولي، ثم على مَنْ كان يدرّس بعده في المدرسة النظامية. تُوفي
سنة (٥٢٩هـ) ^(٢).

(١) انظر: وفيات الأعيان ٢٦٢/٤-٢٦٥، الديباج المذهب، ص ٣٧١-٣٧٣، الوافي

بالوفيات ١٧٥/٥، شذرات الذهب ٦٢/٤-٦٤.

(٢) انظر: العقد المذهب، ص ٤٩١، وذكر أنه (عطاء بن شهاب).

المبحث الثالث

مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه، ومؤلفاته

المبحث الثالث: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه، ومؤلفاته.

أولاً: مكانته العلمية:

كان للإمام المتولي - رحمه الله - مكانة علمية عالية بين فقهاء الشافعية في عصره، فقد سطع نجمه، وذاع صيته؛ خاصة عند توليه مهمة التدريس بنظامية بغداد، التي كانت منبراً علمياً عالياً في العالم الإسلامي، يقصده الطلاب من كل مكان. فبعد وفاة الشيخ العلامة أبي إسحاق الشيرازي - رحمه الله - عمل الفقهاء له عزاءً بالنظامية، وعين ابن نظام الملك الإمام أبا سعد المتولي للتدريس بها سنة (٤٧٦هـ)، فغضب نظام الملك وأنكر ذلك، وكان يرى أن تُغلق المدرسة سنة للجلالة وقدر الشيخ الشيرازي عنده، ثم أمر بتعيين الإمام ابن الصباغ للتدريس بها، وصُرف الإمام أبي سعد المتولي عنها، بعد مُقَامِهِ مدة يسيرة في التدريس بها، ثم صُرف الإمام ابن الصباغ بعد أن كُفَّ بصره سنة (٤٧٧هـ)، وأعيد إليها الإمام أبو سعد المتولي ودرّس بها إلى وفاته - رحمهم الله جميعاً -^(١).

وجاء في وفيات الأعيان: (.... لما جلس للتدريس أبو سعد المتولي، بعد شيخنا الشيرازي، أنكر عليه الفقهاء استناده موضعه، وأرادوا منه أن يستعمل الأدب في الجلوس دونه، ففطن، وقال لهم: اعلّموا أنني لم أفرح في عمري إلا بشيئين:

أحدهما: أنني جئت من وراء النهر، ودخلت سرّخس وعليّ أثواب أخلاق لا تشبه ثياب أهل العلم، وحضرت مجلس أبي الحارث بن أبي الفضل السرخسي، فتكلموا في مسألة، فقلت واعتزضت، فلما انتهيت قربني وأجلسني إلى جنبه، وألحقني بأصحابه، فاستولى عليّ الفرح.

(١) انظر: المنتظم ٢٣٧/١٦، ٢٢٩، وفيات الأعيان ١٢٩/٢، ٢١٧/٣، ١٣٣، سير أعلام النبلاء ٤٦١/١٨-٤٦٥، ٥٨٥، العبر ٣٣٨/٢، طبقات الشافعية للسبكي ١٠٧/٥، ١٢٤، طبقات الشافعية للأسنوي ٣٠٦/١، البداية والنهاية ١٢/١٠٢، ١٣٣، ١٣٦، العقد المذهب، ص ١٠١، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٥٥/١، ٢٥٨.

والشيء الثاني: حين أُهِّلْتُ للاستناد في موضع شيخنا أبي إسحاق - رحمه الله - فذلك أعظم النعم) أ. هـ. (١)

وكان الإمام المتولي فقيهاً مناظراً، ولقد ناظر أبا الغنائم الموشيلي (٢) أمام الشيخ أبي إسحاق الشيرازي - رحمه الله -، لكن أبا الغنائم ظهر كلامه، فقال الشيخ أبو إسحاق لأبي الغنائم: كان كلامك أجود من كلام أبي سعد المتولي (٣).

ثانياً: ثناء العلماء عليه:

وقد أثنى عليه نخبة من علماء الإسلام المشهورين، بعبارات وجمل كثيرة. وهذه نبذة من أقوالهم، - على سبيل المثال لا الحصر -:

ما جاء في وفيات الأعيان و مرآة الجنان حيث قالوا: (.. كان جامعاً بين العلم والدين، وحسن السيرة وتحقيق المناظرة، له يد قوية في الأصول والفقه والخلاف ..) أ. هـ. (٤).

ووصفه صاحب سير أعلام النبلاء بقوله: (... وكان رأساً في الفقه والأصول، ذكياً، مناظراً، حسن الشكل، كَيْساً متواضعاً ...) أ. هـ. (٥)، ووصفه في موضع آخر بـ (العلامة) أ. هـ. (٦).

(١) انظر: وفيات الأعيان ١٣٣/٣-١٣٤.

(٢) أبو الغنائم، غانم بن الحسين الموشيلي، نسبة إلى موشلا، وهو كتاب النصاري، فجده كان نصرانياً، وهو من أهل أرمينية، فقيه فاضل ورع مفت مناظر، تفقه ببغداد على الشيخ الشيرازي، تُوِّفِي بأرمينية في حدود سنة (٥٢٥هـ).

انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح مع الذيل ٨٢٦/٢، طبقات الشافعية للسبكي ٢٥٦/٧، طبقات الشافعية للأسنوي ١٠٣/١، العقد المذهب، ص ٥٠٠.

(٣) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح مع الذيل ٨٢٦/٢، طبقات الشافعية للسبكي ٢٥٦/٧، طبقات الشافعية للأسنوي ١٠٣/١، العقد المذهب، ص ٥٠٠.

(٤) انظر: وفيات الأعيان ١٣٣/٣-١٣٤، مرآة الجنان ١٢٣/٣.

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء ١٨٧/١٩.

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء ٥٨٥/١٨، العبر ٣٣٨/٢.

وقال صاحب طبقات الشافعية الكبرى: (...صاحب التتمة، أحد الأئمة، الرفعاء من أصحابنا...) أ. هـ^(١). وأيد ذلك ما جاء بأنه أحد أصحاب الوجوه في المذهب^(٢).

وأثنى عليه في البداية والنهاية بالفصاحة والبلاغة؛ حيث قال: (...كان فصيحاً بليغاً، ماهراً بعلوم كثيرة) أ. هـ^(٣).

وجاء في معجم المؤلفين: (...فقيه أصولي، متكلم، فرضي) أ. هـ^(٤).
وقال في الأعلام: (...المتولي فقيه مناظر، عالم بالأصول) أ. هـ^(٥).
واتفق أغلب من ترجم للمؤلف بأنه بارع في الفقه، والأصول والخلاف^(٦).

ثالثاً: مؤلفاته:

كان للمؤلف - رحمه الله - مؤلفات كثيرة بل قليلة العدد، وهي^(٧):

١ - (تِئمة الإبانة).

وسنفصل القول عنها في الفصل التالي.

-
- (١) انظر: طبقات الشافعية للسبكي ١٠٦/٥.
 - (٢) انظر: طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٠٥/١، شذرات الذهب ٣٥٨/٣.
 - (٣) انظر: البداية والنهاية ١٣٦/١٢.
 - (٤) انظر: معجم المؤلفين ١٦٦/٥.
 - (٥) انظر: الأعلام ٣٢٣/٣.
 - (٦) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح مع الذيل ٧٧٢/٢، طبقات الشافعية للأسنوي ١٠٦/١، شذرات الذهب ٣٥٨/٣.
 - (٧) انظر: مرآة الجنان ١٢٢/٣.
 - (٨) راجع مصنفاته في المصادر التالية: وفيات الأعيان ١٣٤/٣، سير أعلام النبلاء ٥٨٦/١٨، مرآة الجنان ١٢٣-١٢٢/٣، طبقات الشافعية للسبكي ١٠٧/٥، طبقات الشافعية للأسنوي ٣٠٦/١، العقد المذهب، ص ١٠١، طبقات الشافعية لابن هداية الله، ص ١٧٧، شذرات الذهب ٣٥٨/٣، هدية العارفين ٥١٨/٥، معجم المؤلفين ١٦٦/٥.

٢- (كتاب في الخلاف).

وهو - كما ذكر العلماء-: كتاب كبير في أسباب الخلاف بين الفقهاء. وله فيه طريقة جامعة لأنواع المسائل.

٣- (كتاب الغنية في الأصول)^(١).

وهو مصنف في أصول الدين، على طريقة الأشعري، وهو كتاب مخطوط، توجد منه نسخة في مكتبة أيا صوفيا بتركيا، برقم (٢٣٤٠)، ونسخة موجودة في مكتبة الإسكندرية بمصر، برقم (٢٠١٤/د).

٤- (فرائض المتولي)^(٢)، أو مختصر في الفرائض)^(٣).

وهذا الكتاب يتحدث فيه عن علم الميراث وقسمة التركات، وهو مخطوط، توجد منه نسخة في مكتبة الظاهرية، برقم (٩٩٨٧). وهو مختصر صغير قال عنه صاحب مرآة الجنان، ووفيات الأعيان: (إنه مختصر صغير مفيد جداً)^(٤).

(١) انظر: كشف الظنون ١٢١٢/٢.

(٢) وهو ما ورد في: كشف الظنون ١٢٥١/٢، وهدية العارفين ٥١٨/٥.

(٣) وهو ما ورد في: سير أعلام النبلاء ١٨/٥٨٦، طبقات الشافعية للأسنوي ٣٠٦/١، العقد المذهب، ص ١٠١، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٣٥٥/١، طبقات الشافعية لابن هداية الله، ص ١٧٧، شذرات الذهب ٣٥٨/٣.

(٤) انظر: وفيات الأعيان ١٣٤/٣، مرآة الجنان ١٢٢/٣.

الفصل الثالث

دراسة الكتاب

وفيه سبعة مباحث

المبحث الأول: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب.

المبحث الثالث: مصطلحات المؤلف في الكتاب.

المبحث الرابع: مميزات الكتاب وأهميته.

المبحث الخامس: مصادر المؤلف في الكتاب.

المبحث السادس: وصف نسخ المخطوط.

المبحث السابع: بيان منهج التحقيق.

المبحث الأول

توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

المبحث الأول: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.

أولاً: عنوان الكتاب:

أ- يتَّبَع اسم الكتاب فيما دوَّهه الناسخون نجد ما يلي:

١ - (تتمة الإبانة في علوم الديانة)، وهذا هو الاسم المدون على غلاف نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا، والموجود في فهرس معهد المخطوطات، وفهرس دار الكتب المصرية.

٢ - (التتمة)، وهذا هو الاسم المدون على غلاف نسخة مكتبة دار الكتب المصرية، وهو الاسم الذي نص عليه عدد من العلماء في كتبهم^(١).

٣ - (تتمة الإبانة)، وهذا الذي نص عليه عدد من العلماء في كتبهم^(٢). سواء كان العنوان كاملاً أو ناقصاً، فهذا لا يعتبر قدحاً في عنوان الكتاب لشهرته بين كتب المذهب.

ب- أن جميع مَنْ ترجم للمؤلف - رحمه الله - قد نسب إليه هذا الكتاب^(٣).

ثانياً: إثبات نسبة الكتاب للمؤلف:

تضافرت الشواهد وتناصرت الأدلة على صحة نسبة الكتاب للمؤلف - رحمه الله تعالى -، فقد عُرِف به، ولا يكاد يذكر اسمه إلا مقترناً بكتابه. ومن هذه الأدلة ما يلي:

(١) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح مع الذيل ٢/٢٧٢، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٨١، سير أعلام النبلاء ١٨/٥٨٦، العبر ٢/٣٣٨، مرآة الجنان ٣/١٢٣، طبقات الشافعية للأسنوي ١/٣٠٦، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شهبه ١/٣٥٥، طبقات الشافعية لابن هداية الله، ص ١٧٧، شذرات الذهب ٣/٣٥٨.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٣/١٣٤، العقد المذهب، ص ١٠٠، كشف الظنون ١/١، هدية العارفين ٥/٥١٨، الأعلام ٣/٣٢٣، معجم المؤلفين ٥/١٦٦.

(٣) راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (١).

أ- أجمع كل من ترجم للإمام المتولي - رحمه الله - على نسبة الكتاب إليه^(١). ومن أمثلة ذلك - على سبيل المثال لا الحصر -:

* ما قاله صاحب وفيات الأعيان في أثناء ترجمته: (.... صنف في الفقه كتاب تنمة الإبانة)^(٢).

* وأكد ذلك ما قاله صاحب العقد المذهب بأنه: (صاحب تنمة الإبانة)^(٣).

* وهو ما حكاه عنه صاحب طبقات الفقهاء الشافعية في أثناء ترجمته حيث قال: (أبو سعد المتولي.... صنف التنمة)^(٤).

* ومثله ما جاء في سير أعلام النبلاء؛ حيث قال: (وله كتاب التنمة)^(٥).

* ووافقه صاحب مرآة الجنان بقوله: (صنف التنمة)^(٦).

ب- مما يؤكد ذلك أنّ كل من ترجم لشيخه الإمام الفوراني - رحمه الله - ذكر تلميذه الإمام المتولي - رحمه الله - ناسباً له كتاب (تنمة الإبانة)^(٧).

وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

(١) انظر: طبقات الشافعية للأسنوي ٣٠٥/١-٣٠٦، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شهبه ٣٥٤/١، طبقات الشافعية لابن هداية الله، ص ١٧٦، كشف الظنون ١/١، شذرات الذهب ٣٥٨/٣، هدية العارفين ٥١٨/٥.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ١٣٤/٣.

(٣) انظر: العقد المذهب، ص ١٠٠.

(٤) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح مع الذيل ٢٧٢/٢.

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء ٥٨٦/١٨.

(٦) انظر: مرآة الجنان ١٢٣/٣.

(٧) انظر: وفيات الأعيان ١٣٢/٣، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شهبه ٢٥٥/١-٢٥٦، لسان الميزان ٤٣٣/٣-٤٣٤.

* جاء في كتاب طبقات فقهاء الشافعية قوله: (...شيخ صاحب التتمة)^(١).

* ونص على هذا كذلك صاحب تهذيب الأسماء واللغات بقوله: (وهذا الفوراني هو صاحب الإبانة، وهو شيخ الإمام أبي سعد المتولي صاحب التتمة)^(٢).

* ووافقه ما جاء في سير أعلام النبلاء؛ حيث قال: (.. وهو شيخ الفقيه أبي سعد المتولي صاحب التتمة)^(٣).

* وذكر كذلك صاحب طبقات الشافعية أنه (...أخذ عنه جماعة منهم المتولي، وقد أثنى عليه في أوائل التتمة)^(٤).

* ويؤكد ذلك صاحب البداية والنهاية بقوله: (...وقد كتب تلميذه أبو سعد... كتاباً على الإبانة فسماه تتمة الإبانة)^(٥).

ج- كما أن هناك كثيراً من الكتب الفقهية التي أحالت عليه، ونقلت منه، ناسبة هذا الكتاب للإمام المتولي-رحمه الله-^(٦).

فمن ذلك - على سبيل المثال لا الحصر -:

* ما جاء في فتح العزيز في مسألة ولاية المرتد؛ قال: (المرتد لا ولاية له على المسلمة ولا الكافرة، ولا على المرتدة قاله في التتمة)^(٧).

(١) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ٥٤٢/١.

(٢) انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢٨١/٢.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٦٤/١٨.

(٤) انظر: طبقات الشافعية للأسنوي ٢٥٥/٢.

(٥) انظر: البداية والنهاية ١٠٥/١٢.

(٦) انظر: وفيات الأعيان ١٣٢/٣، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٥٥/١-٢٥٦، لسان

الميزان ٤٣٣/٣-٤٣٤.

(٧) انظر: فتح العزيز ٥٥٧/٧.

- * وفي موضع آخر من فتح العزيز مسألة نكاح الأمة قال: (قال في التتمة: للمكاتب تزويج أمته، إن قلنا أنه تصرف بالملك...) (١).
- * وجاء في مشكل الوسيط في مسألة النظر لفرج الأطفال الصغار: (فإن في تعليق القاضي حسين المروزي: القطع بأنه يجوز النظر إلى فرج الصبي الصغير، وذكر فيه تلميذه صاحب التتمة وجهين...) (٢).
- * وجاء في كفاية النبيه في مسألة نكاح الأمة: (وقال في التتمة: المكاتب يزوجه، إن قلنا أنه تصرف بالملك) (٣).
- * ونقل في الاعتناء في مسألة اعتبار الحرية من شرائط الكفاءة: (... وفي التتمة: لما ذكر أن العبد لا يكون كفؤاً للحر؛ سواء كانت أصلية، أو معتقة...) (٤).
- * ونقل في موضع آخر في مسألة ولاية الأب في تزويج الثيب البالغة المجنونة: (يوافقه قول صاحب التتمة: أن ولاية التزويج للأب بلا خلاف) (٥).
- * ونقل في كفاية الأخيار في مسألة ولاية الأب في تزويج الثيب البالغة المجنونة: (..) وأما إذا بلغت عاقلة ثم جنت، فهل للأب والجد تزويجها، إذا قلنا: لا تعود ولاية المال إليهما وجهان، أصحهما نعم، وفي التتمة: يزوجه الأب بلا خلاف...) (٦).

(١) انظر: فتح العزيز ٢٥/٨ - ٢٦.

(٢) انظر: مشكل الوسيط لابن الصلاح ٣٦/٥.

(٣) انظر: كفاية النبيه (٩ ل ١٣).

(٤) انظر: الاعتناء للبلقيني ٧٦/٦.

(٥) انظر: الاعتناء للبلقيني ٩١/٦.

(٦) انظر: كفاية الأخيار ٢/٤٣٢.

* ونقل في حاشية الرملي مسألة في النظر إلى عورة المحارم: (قال في التتمة: يكره للابن الكبير أن يضاجع أمه....)^(١).

ثالثاً: دراسة علاقة كتاب (تتمة الإبانة) بكتاب (الإبانة):

نتحدث هنا عن الكتاب الذي ربط الإمام المتولي اسم كتابه (تتمة الإبانة) بكتاب شيخه الفوراني (الإبانة). وقد علّل العلماء هذا الارتباط الوثيق بينهما فقالوا:

- إن كتاب (التتمة للمتولي) هو شرح لكتاب شيخه أبي القاسم الفوراني (الإبانة)^(٢).

وقيل: إن كتاب (التتمة) تيمّة لكتاب شيخه الإمام الفوراني (الإبانة) وسماه بـ(تتمة الإبانة)^(٣).

وقيل: بل هي تلخيص من (إبانة) الفوراني، مع زيادة أحكام عليها^(٤). ومن خلال دراستي للجزء المراد تحقيقه، ثبت لي - والله أعلم بالصواب - أن كتاب (تتمة الإبانة) للشيخ المتولي - رحمه الله - ليس تكملة لكتاب شيخه الإمام الفوراني (الإبانة)؛ بل هو كتاب مستقل بذاته، ابتدأه مؤلفه الشيخ المتولي - رحمه الله - من أول أبواب الفقه من (كتاب الطهارة) حتى بلغ (كتاب الحدود)، ولم يكمله؛ حيث وافته منيته. ولم يبدأ من حيث انتهى الإمام الفوراني كتابه (الإبانة) عند باب (وسم الصدقات من كتاب الزكاة).

(١) انظر: حاشية الرملي على أسنى المطالب ١١٣/٣.

(٢) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ٥٤٢/١، تهذيب الأسماء واللغات ٢٨١/٢، سير

أعلام النبلاء ١٨ / ٢٦٥، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٥٦/١.

(٣) انظر: الكامل ١٣٩/٨، طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ٥٤٢/١، وفيات الأعيان

١٣٤/٣، سير أعلام النبلاء ١٨ / ٥٨٦، ١٩ / ١٨٧، العبر ٣٣٨/٢، مرآة الجنان ١٢٣/٣،

طبقات الشافعية لابن هداية الله، ص ١٧٧، شذرات الذهب ٣٥٨/٣.

(٤) انظر: طبقات الشافعية لابن هداية الله، ص ١٧٧.

وكذلك لا يُعدُّ كتابه شرحاً لكتاب شيخه، لأنَّ للشروح صورة أخرى من الالتزام بالنص المشروح، وبيان معناه، ومحترزاته، وتأنيده أو تصويبه، أو التدليل له، وليست هذه الأمور موجودة في كتاب (تتمة الإبانة للإمام المتولي - رحمه الله-)؛ وبذلك نجده كتاباً مستقلاً من تصنيف المؤلف.

إنَّ الأمانة العلمية تقتضي مَن أتمَّ عملاً بدأه غيره، أن يشير إلى أنَّ عمله هذا إتمامٌ له وليس إنشاءً - كما هو معروف في كثير من الكتب التي مات مؤلفوها قبل أن يتموها فأتَمَّها طلابهم، أو غيرهم بعد وفاتهم - ولا يعتبر هذا قدحاً في قدر المكمِّل ومكانته العلمية؛ بل هو دليل أهمية العمل السابق، أو الوفاء لكتابه. كما أنَّ كُلَّ مَنْ ترجموا للإمام المتولي - رحمه الله - اتفقوا على نعتة بصفة الدين، وحسن السيرة. فهل يتوقع منه أن يأخذ كتاب شيخه ويبني عليه كتابه دون الإشارة إلى ذلك؟!

وأرى - والله تعالى أعلم - أن سبب تسمية كتابه: (تتمة الإبانة)، إنما هو من باب إكرام شيخه الإمام الفوراني - رحمه الله -. فقد ذكر المترجمون للإمام المتولي أنه قد أطنب وبالغ في المدح والثناء على شيخه الفوراني في مقدمة كتابه (تتمة الإبانة) ^(١).

وقد يعود سبب التسمية إلى أنه أكمل طريقة شيخه الإمام الفوراني في جمع أقوال الأصحاب المتفرقة، وأقوال أصحاب الطريقتين من الخراسانيين والعراقيين، وإظهار الراجح منها بالدليل دون تعصب.

وعند عَرَض كتاب الشيخ المتولي - رحمه الله - نجد أنَّ المنية قد وافته قبل أن يكمل كتابه. واختلف العلماء في تحديد الجزء الذي وصل إليه الإمام على أقوال:

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٦٥/١٨، العقد المذهب، ص ٩٦، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٥٦/١، طبقات الشافعية لابن هداية الله، ص ١٦٣، لسان الميزان ٤٣٤/٣.

القول الأول: أن الإمام المتولي - رحمه الله - وصل في تناوله للموضوعات
الفقهية إلى كتاب الحدود^(١).

القول الثاني: أنه وصل إلى القضاء^(٢).

القول الثالث: أنه وصل إلى حد السرقة^(٣).

والراجع - والله أعلم - أنه وصل إلى حد السرقة من كتاب الحدود، الذي
يعقبه كتاب القضاء.

ولتمة الإمام المتولي - رحمه الله - تمت أخرى لجماعة أَسَمَوْا أعمالهم
(تمة التمة)، وأشهرها للشيخ منتخب الدين أبي الفتوح أسعد العجلي^(٤)، وكان
عليها الاعتماد في الفتوى بأصفهان قديماً^(٥). ولم يأت الذين أتموا بالمقصود، ولا
سلكوا طريقه؛ لأنه جمع في كتابه الغرائب من المسائل، والوجوه الغريبة التي لا
تكاد توجد في كتاب غيره^(٦).

ووصف أعمالهم صاحب كتاب البداية والنهاية بقوله: (..لم يلحقوا شأوه،
ولا حاموا حوله)^(٧).

وأكد ذلك ما جاء في طبقات الشافعية؛ حيث قال صاحبها: (...ولم يقع
شئ من تكملتهم على نسبته)^(٨).

(١) انظر: وفيات الأعيان ١٣٤/٣، طبقات الشافعية للأسنوي ٣٠٦/١، البداية والنهاية ١٠٥/١٢، العقد
المذهب، ص ١٠١، كشف الظنون ١/١.

(٢) انظر: طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٥٥/١، شذرات الذهب ٣٥٨/٣.

(٣) انظر: طبقات الشافعية لابن هداية الله، ص ١٧٧.

(٤) الشيخ منتخب الدين أبو الفتوح أسعد بن محمد العجلي، كان من الفقهاء الفضلاء
الموصوفين بالعلم والزهد، مشهور بالعبادة، صنف عدة تصانيف منها: (شرح مشكلات
الوجيز)، توفي سنة (٦٠٠هـ).

انظر: وفيات الأعيان ٢٠٨/١، العبر ٣١٢/٤.

(٥) انظر: كشف الظنون ١/١.

(٦) انظر: وفيات الأعيان ١٣٤/٣، مرآة الجنان ١٢٣/٣، كشف الظنون ١/١.

(٧) انظر: البداية والنهاية ١٠٥/١٢.

(٨) انظر: طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٥٥/١، شذرات الذهب ٣٥٨/٣.

المبحث الثاني

منهج المؤلف في الكتاب

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب.

لم يُشير المؤلف الإمام المتولي - رحمه الله تعالى - في مقدمة كتابه إلى المنهج الذي سار عليه؛ إلا أنه يتَّبع واستقراء الجزء الذي بين يديّ أمكنني أن أستنبط منهجه وألخصه في النقاط التالية:

١ - عنايته بتقسيم الكتاب ظاهرة؛ فقد قَسَّمه إلى كتب، وتحت كل كتاب أبواب، وتحت الأبواب فصول، وتحت الفصول مسائل، وتحت المسائل فروع، وقد تصل هذه الفروع إلى عشرة أو أكثر من ذلك؛ مع عنونته للأبواب والفصول بما يتفق بشكل واضح مع المنهج العلمي الحديث.

٢ - يشرح المسائل مستوعباً لمذهب الشافعية، فيذكر ما فيها من أقوال أو أوجه للأصحاب في الغالب، ويسمى القائلين بها أحياناً^(١)، وقد يترك بعض الأقوال والأوجه فلا يذكرها^(٢).

٣ - أحياناً قد يطلق الأقوال أو الأوجه دون أن ينسبها لأحد. كأن يقول: (منهم من قال)^(٣)، أو: (قال بعض أصحابنا)^(٤)، أو: (قوم قالوا)^(٥)، أو: (هو اختيار أصحابنا بخراسان أو: هو اختيار أصحابنا بالعراق)^(٦).

٤ - لا تكاد تخلو مسألة من مسائل الكتاب من إيراد حديث نبوي أو أثر لصحابي؛ دعماً أو شرحاً لمذهب الإمام الشافعي - رحمه الله -، ولأقوال الأصحاب.

(١) انظر: على سبيل المثال: ص ١٢٤، ١٦٥، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢٠٧.

(٢) انظر: على سبيل المثال: ص ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥.

(٣) انظر: على سبيل المثال: ص ١٢١، ١٥٥، ١٥٧، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٢٠، ٢٣٦.

(٤) انظر: على سبيل المثال: ص ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١٥٧، ١٦٤، ١٩٩، ٢١١، ٢١٧، ٢٤١.

(٥) انظر: على سبيل المثال: ص ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٣١.

(٦) انظر: على سبيل المثال: ص ٢٠٨.

- ٥ - لا يذكر الأحاديث بالنص الحرفي؛ ولكن يغلب عليه ذكرها بالمعنى، وغالباً ما يذكر راوي الحديث إلا في مواضع يسيرة.
- ٦ - لم يتعرض للحكم على درجة الأحاديث التي أوردها في كتابه، إلا ما ندر^(١).
- ٧ - إذا كان في المسألة قولان للإمام الشافعي - رحمه الله -، قديم وجديد، ذكر القولين^(٢)، وإذا كان أحد القولين عند الإمام الشافعي - رحمه الله - يوافق مذهب الإمام أبي حنيفة - رحمه الله -، أو الإمام مالك - رحمه الله -، أو غيرهما من الفقهاء أشار إلى ذلك^(٣).
- ٨ - قد يذكر القولين أو الوجهين مبنيين على خلاف سابق ويشير إلي الخلاف^(٤).
- ٩ - يرجح في - الغالب - بين الأقوال أو الأوجه ، و- غالباً - ما يوافق جمهور علماء الشافعية في ترجيحه. فيقول: (وهو الصحيح)^(٥) ، أو: (على الصحيح من مذهبنا)^(٦).
- ١٠ - أحياناً يطلق الأقوال أو الأوجه دون ترجيح^(٧).
- ١١ - لم يقتصر على إيراد المذهب الشافعي، وإنما يذكر بقية الآراء الفقهية عند عرضه للمسائل، وغالباً ما يذكر قول الإمام أبي حنيفة^(٨)،

(١) انظر: على سبيل المثال: ص ١٨٥.

(٢) انظر: على سبيل المثال: ص ١٨٩، ٢١٥، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧٧.

(٣) انظر: على سبيل المثال: ص ٢١٥، ٢٦٤.

(٤) انظر: على سبيل المثال: ص ١٧٤، ١٨٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٥.

(٥) انظر: على سبيل المثال: ص ١٣١، ١٤٥، ١٥٢، ١٥٧، ١٩٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢١٩.

(٦) انظر: على سبيل المثال: ص ١٠٥، ١٨٥، ٢١٥، ٢٣٢.

(٧) انظر: على سبيل المثال: ص ١٠٦، ١٠٧، ١١١، ١٣١، ١٤٩، ١٥١، ١٥٣، ١٥٤.

(٨) انظر: على سبيل المثال: ص ١٦٨، ١٧١، ١٧٥، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٤، ١٩٥.

وقول الإمام مالك^(١)، وقلما يذكر قول الإمام أحمد^(٢) - رحمهم الله جميعاً -.

١٢- كذلك لم يقتصر على إيراد المذاهب الفقهية الأربعة المشهورة فقط؛ بل تعرّض في مسائل كثيرة لأقوال الصحابة - رضوان الله عليهم -، وفتاوى كبار التابعين، وآراء فقهاء المذاهب غير المشهورة؛ كالإمام الأوزاعي، والإمام الحسن البصري، والإمام أبي ثور، وغيرهم.

١٣- يذكر في المسائل إجماع الفقهاء إن - وجد ذلك -.

١٤- نجده يقرر مذهب الشافعية في نهاية عرضه للمسائل، بقوله: (دليلنا) ويذكر الأدلة، ووجه الاستدلال منها.

١٥- لم يُثقل الكتاب بمناقشة الأدلة والاعتراضات.

١٦- قد يبنى الحكم على مسألة أخرى سبقت، ويشير إلى ذلك.

١٧- قد يفسر الكلمات الغريبة، ويوضح ما فيها من غموض، أو لبس^(٣).

١٨- يبين معنى بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية أحياناً^(٤).

١٩- يحرص على سهولة العبارة، وتربط الأفكار، ووضوح المعنى.

(١) انظر: على سبيل المثال: ص ١٤١، ١٦٨، ١٨٣، ١٩٠، ٢٠٨، ٢١٣، ٢٤٧.

(٢) انظر: على سبيل المثال: ص ١٩٠، ١٩٤، ٢٠٨، ٢٤٣.

(٣) انظر: على سبيل المثال: ص ١٣١، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٥.

(٤) انظر: على سبيل المثال: ص ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٩.

المبحث الثالث

مصطلحات المؤلف في الكتاب

المبحث الثالث: مصطلحات المؤلف في الكتاب.

جاء في كتاب (تتمة الإبانة) جملة من مصطلحات الشافعية نذكرها فيما يأتي، و نبيّن ما تدل عليه عند علماء المذهب، كما نذكر بعض ألفاظ المؤلف الخاصة به:

١- النص أو المنصوص:

هو الذي نصّ عليه الإمام الشافعي - رحمه الله - وسُمّي نصّاً؛ لأنه مرفوع القدر لتنصيب الإمام عليه؛ أو لأنه مرفوع إلى الإمام^(١).

٢- الأقوال:

هو ما نص عليه الإمام الشافعي في المسألة، وقد يكون القولان قديمين، وقد يكونان جديدين، أو قد يكون أحدهما قديماً والآخر جديداً، وقد يقولهما في موضعين، وقد يرجح أحدهما، وقد لا يرجح. وكل مسألة فيها قولان للإمام الشافعي - رحمه الله -؛ فالجديد هو الصحيح، وعليه العمل؛ إلا في بعض المسائل^(٢).

٣- القول القديم:

ما قاله الإمام الشافعي - رحمه الله - في العراق قبل ارتحاله إلى مصر، سواء رجع عنه الإمام الشافعي، أو لم يرجع؛ وهو قليل^(٣).

(١) انظر: مغني المحتاج ١٢/١، شرح المحلى على المنهاج ٢٠/١، نهاية المحتاج ٤٣/١.

(٢) انظر: البيان ٥/١، المجموع ٦٦/١، مغني المحتاج ١٢/١، شرح المحلى على المنهاج ٢٠/١، نهاية المحتاج ٤٢/١.

(٣) ومن أشهر رواته: أحمد بن حنبل، والزرعفراني، والكرائسي، وأبو ثور.
انظر: التعليقة للقاضي حسين ١٠٨/١-١٠٩، البيان ٥/١، مغني المحتاج ١٣/١، نهاية المحتاج ٤٣/١، حاشية قليوبي ٢٠/١.

٤- القول الجديد:

ما قاله الإمام الشافعي - رحمه الله - بمصر؛ تصنيفاً أو إفتاءً^(١).

٥- الطُّرُق:

هي مسالك الأصحاب في حكاية المذهب؛ مثل أن يقول بعضهم: في المسألة قولان، أو وجهان. أو يقول: المسألة على قول واحد^(٢).

٦- الأوجه:

هي آراء علماء الشافعية، التي استنبطوها من أصول وقواعد المذهب الشافعي، وقد يجتهدون في بعضها؛ وإن لم يأخذوا اجتهداهم من أصله^(٣).

٧- الصحيح:

يُطلق على الراجح من الأوجه؛ إذا كان الخلاف ضعيفاً^(٤).

٨- الأصحُّ:

يُطلق على الراجح من الأوجه؛ إذا كان الخلاف قوياً؛ وهو مُشعرٌ بصحة مُقابله^(٥).

٩- المذهب:

هو الرأي الراجح؛ عند وجود اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب؛ بذكرهم طريقتين أو أكثر.

(١) ومن أشهر رواته: البويطي، والمزني، والربيع المرادي، وحرملة وغيرهم.

انظر: التعليقة للقاضي حسين ١٠٩/١-١١٠، البيان ٥/١، مغني المحتاج ١٣/١، نهاية المحتاج ٤٣/١، حاشية قلوبوي ٢٠/١.

(٢) انظر: المجموع ١٦/١، مغني المحتاج ١٢/١، شرح المحلى على المنهاج ١٩/١.

(٣) انظر: المجموع ١٦/١، مغني المحتاج ١٢/١، نهاية المحتاج ٤٢/١.

(٤) انظر: المجموع ١٦/١، مغني المحتاج ١٢/١، نهاية المحتاج ٤٢/١.

(٥) انظر: المجموع ١٦/١، مغني المحتاج ١٢/١، نهاية المحتاج ٤٢/١.

١٠- التخرّيج:

هو أن يجيب الإمام الشافعي بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين، ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما؛ فينقل الأصحاب جوابه في كل صورة إلى الأخرى، فيحصل في كل صورة منهما قولان: منصوص ومخرّج^(١).

١١- طريقة العراقيين:

هم أصحاب الشافعية ببغداد، وكانت بزعامة الشيخ أبي حامد الإسفرائيني، وهو شيخ العراقيين، وإليه انتهت رئاسة المذهب الشافعي في بغداد، وتبعه جمع لا يُحصّون، وسُمّيت طريقتهم في تدوين الفروع طريقة العراقيين^(٢).

١٢- طريقة الخراسانيين:

وكانت بزعامة الإمام عبدالله بن أحمد القفال المروزي، وهو شيخ الخراسانيين، وإليه انتهت رئاسة المذهب الشافعي في عصره، وتبعه جمع لا يُحصّون^(٣).

وقال الإمام النووي - رحمه الله - : (واعلم أن نقل أصحابنا العراقيين لنصوص الشافعي، وقواعد مذهبه، ووجوه متقدمي أصحابنا أثقن وأثبت من نقل الخراسانيين غالباً، والخراسانيون أحسن تصرفاً وبحشاً وتفریعاً وترتيباً غالباً)^(٤).

(١) انظر: مغنى المحتاج ١٢/١، نهاية المحتاج ٤٣/١.

(٢) منهم: الإمام الماوردي، والقاضي أبو الطيب الطبري، والشيخ الشيرازي، والإمام المحاملي وغيرهم. انظر: مقدمة الحاوي ٧٠/١، مقدمة المذهب ٣٤/١.

(٣) منهم: الشيخ أبو محمد الجويني، والإمام الفوراني، والقاضي حسين المروذي، صاحب التعليقة المشهورة، وأبو علي السنجي، والمسعودي.

انظر: مقدمة الحاوي ٧٠/١، مقدمة المذهب ٣٤/١.

(٤) انظر: المجموع ٦٩/١.

١٣- الشيخ أبو حامد:

هو أحمد بن محمد بن أحمد الإسفرائيني، المتوفى سنة (٣٠٦هـ) ^(١).

١٤- أبو إسحاق المروزي:

هو إبراهيم بن أحمد المروزي، المتوفى سنة (٣٤٠هـ) ^(٢).

١٥- أبو الحسن:

هو القاسم بن الإمام أبي بكر محمد بن علي القفال الكبير، ولم تُحدد سنة وفاته ^(٣).

١٦- ابن الحداد:

هو أبو بكر، محمد بن أحمد بن محمد المعروف بابن الحداد، المتوفى سنة (٣٤٤هـ) ^(٤).

١٧- أبو العباس:

أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، المتوفى سنة (٣٠٦هـ) ^(٥)، فتارةً يُقَرَّن الإمام المتولي كنيته باسمه، وأحياناً يذكرها مجردة.

١٨- القفال:

أبو بكر، عبدالله بن أحمد بن عبدالله المروزي، المتوفى سنة (٤١٧هـ) ^(٦)، شيخ طريقة الخراسانيين.

(١) انظر ترجمته في ص ٣٦١ من البحث

(٢) انظر ترجمته في ص ١٨٠ من البحث

(٣) انظر ترجمته في ص ٣٠٩ من البحث

(٤) انظر ترجمته في ص ٢٣٢ من البحث

(٥) انظر ترجمته في ص ٢٢٤ من البحث

(٦) انظر ترجمته في ص ٣٥٨ من البحث

١٩- القاضي حسين:

ويقصد به القاضي الحسين بن محمد بن أحمد المروزي، المتوفى سنة (٤٦٢هـ)^(١). قال الإمام النووي - رحمه الله - : (واعلم أنه متى أُطلق القاضي في كتب متأخري الخراسانيين (كالنهاية)، و(التممة)، و(التهذيب)، و(كتب الغزالي) ونحوها، فالمراد القاضي الحسين، ومتى أطلق القاضي في كتب متوسطي العراقيين، فالمراد القاضي أبو حامد المروزي، و متى أطلق في كتب الأصول لأصحابنا، فالمراد القاضي أبوبكر الباقلاني)^(٢).

(١) انظر ترجمته في ص ٣٣ من البحث

(٢) انظر: تهذيب الأسماء واللغات ١/١٦٥.

المبحث الرابع

مميزات الكتاب وأهميته

المبحث الرابع: مميزات الكتاب وأهميته.

بذل سلفنا الصالح جهوداً مضيئة، وقام الأئمة والعلماء والفقهاء - ابتداءً من الصحابة رضوان الله عليهم، والتابعين في جميع العصور الإسلامية، وفي مختلف البلاد، وحتى وقتنا الحاضر - باستنباط الأحكام الشرعية، وتدوينها، وجمعها، والتصنيف فيها والحكم بها، وتطبيقها، والإفتاء بها، وتركوا لنا ثروة فقهية زاخرة؛ نضاهي بها العالم، ونشكر الله سبحانه وتعالى عليها، وندعو لأصحابها بالثواب والأجر الدائم، وهي أعظم تراث في العالم. وهذه الثروة موزعة بين أصحاب المذاهب الفقهية المشهورة والمعتمدة في العالم الإسلامي.

ومن هذه الثروات ما يمتلكه الفقه الشافعي خاصة؛ من كتب لمؤلفين شتى ظهرت بعض كتبهم، وما زال الآخر منها مخطوطاً منشوراً في مكتبات العالم.

ومن الكتب التي يسر الله ظهورها، والكشف عنها، وإخراجها لحيز الوجود: كتاب (تتمة الإبانة، للإمام العلامة المتولي - رحمه الله -) فكتابه يعدُّ من الكنوز التي تم العثور عليها؛ وذلك للأسباب التالية:

١- يُعدُّ الكتاب من الكتب المذهبية التي جمعت بين الطريقتين - طريقة العراقيين، وطريقة الخراسانيين - بالإضافة إلى ذكره أقوال أئمة المذاهب الفقهية الأخرى؛ كالإمام أبي حنيفة، والإمام مالك، والإمام أحمد - رحمهم الله جميعاً -

٢- يحوى الكتاب كذلك أقوال الصحابة والتابعين - رضى الله عنهم أجمعين - وأقوال أصحاب المذاهب المستقلة غير المشهورة؛ كالثوري، والأوزاعي، وأبي ثور، وغيرهم.

٣- يُثبتُ أحكام المسائل الفقهية بأدلتها التفصيلية من الكتاب والسنة، والأثر، والمعقول.

٤- ذِكرُهُ لأقوال الإمام الشافعي - رحمه الله - وذِكرُ القديم منها والجديد.

٥- ذِكرُهُ للأوجه والطرق والأقوال في المذهب الشافعي، ونِسْبَةُ بعضها إلى القائلين بها أحياناً، وقد حوى الكتاب أوجهاً جديدة، ومسائل نادرة وغريبة^(١).

٦- ترجيحه للأوجه والطرق والأقوال أحياناً، بقوله: (وهو الصحيح).
٧- التفريع على المسائل الفقهية بفروع دقيقة؛ قد تصل الفروع إلى أكثر من عشرة فروع في المسألة.

٨- ذِكرُهُ خصائص النبي ﷺ العامة والخاصة في النكاح.
٩- حُسْنُ الترتيب والتقسيم؛ كشأن طريقة الخراسانيين في المذهب، مع سلامة اللغة، والأسلوب السهل الرصين.

أثر كتاب تنمة الإبانة على كتب المذهب بعده.

لا شك أن لمثل هذا الكتاب أثراً في الكتب التي جاءت بعده، والناظر في كتب الفقه الشافعي المطبوعة والمخطوطة يجد أنها نقلت عنه.

ويمنّ نقل في تأليفه عن (تنمة الإبانة) في الجزء المحدد للتحقيق.

١- الإمام أبو القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي في (فتح العزيز)؛ حيث اعتبره من أكثر الكتب التي أخذ عنها في تأليف كتابه^(٢).

٢- الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، في (روضة الطالبين)^(٣).

٣- الإمام أحمد بن محمد بن علي المعروف بابن الرفعة، في (كفاية النبيه نبي شرح التنبيه)^(٤).

(١) انظر: وفيات الأعيان ١٣٤/٣، مرآة الجنان ١٢٣/٣، كشف الظنون ١/١.

(٢) انظر على سبيل المثال: ٥٥٤-٥٥٧، ج ٨ / ١٩، ٢٠، ٢٥-٢٦، ٢٠٢.

(٣) انظر على سبيل المثال: ١٠/٦، ١٨-١٩، ٢٣-٢٤، ٧٩، ٩٨.

(٤) انظر على سبيل المثال: (٩ ل ٦-١٣، ١٧-١٨، ٢٥-٢٨).

٤- الإمام أبو حفص عمر بن علي المعروف بابن الملحن، في (عجالة المحتاج)^(١).

٥- الإمام سراج الدين وجلال الدين البلقيني، في (الاعتناء والاهتمام)^(٢).

٦- الإمام محمد بن موسى بن عيسى الدميري، في (النجم الوهاج)^(٣).

٧- الإمام نجم الدين ابن قاضي عجلون، في (مغنى الراغبين)^(٤).

٨- الإمام أبو يحيى زكريا الأنصاري، في (أسنى المطالب)^(٥).

٩- الإمام محمد بن محمد الخطيب الشربيني، في (مغنى المحتاج)^(٦).

١٠- أبو العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي، في (نهاية المحتاج)^(٧).

١١- الإمام جلال محمد بن أحمد المحلى، في (كنز الراغبين)^(٨).

وكتاب (تتمة الإبانة) على جلالة قدره وعلو رتبته بين كتب الفقه عموماً، وبين كتب فقه الشافعية خصوصاً، لا يخلو من ملحوظات يسيرة لا تقدر في مكانته، ولا تحط من قدره وهي:

١- استدلاله بأحاديث ضعيفة أحياناً.

٢- مزج بين حديثين وروايتهما على أنهما حديث واحد^(٩).

٣- الحكم على كثير من الأحاديث الصحيحة بالضعف بعبارته (رُوي)،

وهي صيغة تمريض تدل على ضعف الحديث؛ مع أنه قد يكون متفق

(١) انظر على سبيل المثال: ٣/ ١١٧٧، ١١٧٥، ١٢١٠، ١٢١٦-١٢١٨، ١٢٤٤-١٢٤٥.

(٢) انظر على سبيل المثال: ٦/ ٧٦، ٩١، ٩٤، ٩٦.

(٣) انظر على سبيل المثال: ص ١٨١، ١٩٣، ١٩٧-١٩٨، ٢٠٤، ٣٠٩، ٣٤٩، ٤١٢.

(٤) انظر على سبيل المثال: ص ٧٥، ١٠٨، ١٣٩.

(٥) انظر على سبيل المثال: ٣/ ١٠٩-١١٣، ١٢٥، ١٣١، ١٣٢، ١٤١، ١٤٤.

(٦) انظر على سبيل المثال: ٣/ ١٣٠، ١٥٥، ١٦١، ١٦٤، ١٦٩.

(٧) انظر على سبيل المثال: ٦/ ١٨٦، ٢٣٣، ٢٣٦.

(٨) انظر على سبيل المثال: ٣/ ٣١٩-٣٢٠، ٣٦٣.

(٩) انظر على سبيل المثال: ص ١١١.

وهي صيغة تمريض تدل على ضعف الحديث؛ مع أنه قد يكون متفق عليه؛ رواه الإمام البخاري والإمام مسلم، أو أحدهما.

٤- يذكر في كثير من الأحيان قولاً واحداً، أو وجهاً واحداً في المسألة، ويقتصر على ذلك؛ مما يوهم أن هذا القول أو الوجه هو الوحيد في المذهب الشافعي. مع أن الاستقصاء يؤكد أن في المسألة وجهين، أو أكثر.

٥- ترك المؤلف عدداً من المسائل الفقهية - التي أورد فيها قولين أو وجهين أو أكثر - بدون ترجيح.

المبحث الخامس

مصادر المؤلف في الكتاب

المبحث الخامس: مصادر المؤلف في الكتاب.

تنوعت المصادر التي اعتمد عليها الإمام المتولي - رحمه الله - في كتابه. وباستقراء الجزء المحقق من كتاب (تتمة الإبانة) نجد أن الإمام المتولي - رحمه الله - قد ضمَّنه عددًا من النقول والاقتباسات مِنَّ سبقه. وهو في بعض الأحيان يذكر اسم العَلَم الذي اقتبس عن كلامه مقروناً باسم كتابه الذي نقل منه؛ فيقول مثلاً: (قال الشافعي في الأم)، أو: (قال أبو علي في الإفصاح). وتارة نجده يهمل اسم الكتاب مكتفياً بذكر اسم صاحبه؛ فيقول: (قال المزني)، أو: (قال ابن سريج). وتارة يهمل اسم صاحب الكتاب مكتفياً بذكر اسم كتابه؛ فيقول: (قال في الأم)، أو: (قال في المختصر).

وهذه أسماء المصادر التي صرح بها في النقل.

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - كتب الحديث. ومن الكتب التي ذكرها في هذا الجزء: صحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم.
- ٣ - الأم. لمؤسس المذهب: الإمام محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة (٢٠٤هـ).
- ٤ - الإملاء. لمؤسس المذهب: الإمام محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة (٢٠٤هـ).
- ٥ - مختصر البويطي. لأبي يعقوب يوسف بن يحيى البويطي، المتوفى سنة (٢٣١هـ).
- ٦ - مختصر المزني. لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، المتوفى سنة (٢٦٤هـ).
- ٧ - الإفصاح. لأبي علي الحسن بن القاسم الطبري، المتوفى سنة (٣٥٠هـ).

- ٨- ونقل عن أشخاص من أئمة المذهب ولم يسم كتبهم أو الكتب التي نقل أقوالهم منها؛ كالقفال، والاصطخري، وأبي إسحاق المروزي، وابن سريج، وابن الحداد، والشيخ أبي حامد، وأبي سهل الأبيوردي، وأبي عاصم العبادي.
- ٩- نقل عن أئمة الفقه من التابعين ومن بعدهم، وأصحاب المذاهب الأربعة، وغيرهم؛ ولم يسم أسماء الكتب التي أخذ منها.
- ١٠- كذلك نقل عن أهل اللغة أقوالهم في شرح بعض الكلمات؛ كالجوهري، والفراء؛ ولم يذكر أسماء الكتب التي أخذ منها.

المبحث السادس

وصف نسخ المخطوط

المبحث السادس: وصف نسخ المخطوط وبيان أماكن وجودها.

قد منّ الله تعالى على الباحثة - بعد البحث والتحري - بالعثور على نسختين من الجزء المراد تحقيقه ^(١).

النسخة الأولى:

- ١- نسخة دار الكتب المصرية، مصورة من معهد المخطوطات بالقاهرة، برقم (٧٤،٧٥ / فقه شافعي)، ورمزت لها بـ(د).
- ٢- يبدأ القسم الذي حققته من اللوحة (١٧٨ أ) وينتهي باللوحة (٢٥٠ ب) في الجزء السابع.
- ٣- يتراوح عدد الأسطر في كل صفحة بين (٢٢-٢٣ سطراً) بمعدل (١٢ كلمة) في السطر تقريباً.
- ٤- عناوينها مميزة عن النص، فعناوين الأبواب والفصول والمسائل والفروع مكتوبة بخط واضح مغاير لخط النص.
- ٥- تاريخ نسخها في سنة (٦٨٠ هـ) كما دُوّن في آخر الجزء؛ أي أنها كُتبت في القرن السابع الهجري. ومقاسها (٢٤×١٧ سم). واسم الناسخ غير مُدَوّن عليها.
- ٦- يظهر على الصفحة الأولى ختم لا تتضح عبارته.
- ٧- هذه النسخة قليلة السقط والخطأ والتعليقات بالهوامش قليلة ونادرة. كما أنها خالية من التُّقط.

(١) للمخطوط نسخ أخرى؛ كنسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة، لكنه لا يوجد فيها الجزء المراد تحقيقه وهو (كتاب النكاح)، وبعد تكلف وتصوير نسخة المتحف البريطاني تبين أن جزء التحقيق غير موجود بها كذلك، فتم الاكتفاء بنسختين.

٨- إذا وُجِدَ سقط في النص في مواضع منها، يستدركه الناسخ أحياناً في حاشية الكتاب؛ سواء كان السقط حرفاً، أو كلمة؛ فيشير إلى موضع السقط بوضع علامة هكذا (ك)؛ مثال ذلك: (فروع ثلاثة أحدها) وفي الحاشية أكمل السقط (على هذه القاعدة).

٩- لا يُغْفَل في هذه النسخة الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ.

١٠- يبدأ هذا الجزء بـ(كتاب العطايا والهبات) وينتهي بـ (الفرع من الفصل الثاني في نكاح الإماء).

النسخة الثانية:

١- نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا، مصورة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، برقم (١١٣٦، ٢/ فقه شافعي) ورمزت لها بـ(أ) وهذه هي النسخة الورقية.

٢- يبدأ القسم الذي حققته من اللوحة (١٩ ب) وينتهي باللوحة (٨٤ ب) في الجزء التاسع.

٣- يتراوح عدد الأسطر في كل صفحة بين (٢١-٢٣ سطراً) بمعدل (١٢ كلمة) في السطر تقريباً.

٤- عناوينها مميزة عن النص؛ فعناوين الأبواب والفصول والمسائل والفروع بخط واضح مغاير لخط النص.

٥- تاريخ نسخها في القرن السابع الهجري. ومقاسها (٢٧×١٩ سم). واسم الناسخ غير مُدَوَّن عليها، وقد كُتِبَتْ بخط نسخي مقروء.

٦- عند الانتهاء من النقولات يكتب حرف (ن) مقلوباً.

٧- يظهر على الصفحة الأولى تملك لعبد الكريم محمد الشافعي عفا الله عنهما بمنه وكرمه، من كتب يحيى بن حجي الشافعي سنة (٨٩٠هـ)

وعليها ختم كُتِبَتْ فيه: (الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله).

٨- هذه النسخة مفهرسة؛ دُكِرَ على صفحة العنوان الكتب المشتمل عليها الكتاب (بدأ بكتاب الوديعة، ثم النكاح، ثم الصداق، ثم القسم والنشوز).

٩- هذه النسخة كثيرة التصحيف والسقط.

١٠- إذا وُجِدَ سقط في النص في مواضع منها، يستدركه الناسخ أحياناً في حاشية الكتاب، سواء كان السقط حرفاً، أو كلمة؛ فيشير إلى موضع السقط بوضع إشارة هكذا (C)؛ مثال ذلك: (روي عن رسول الله ﷺ يقول) وفي الحاشية أكمل السقط (أنه قال).

١١- لا يُغْفَل في هذه النسخة الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ.

١٢- يبدأ هذا الجزء التاسع بـ(كتاب الوديعة)، وينتهي بـ(نهاية كتاب القسم والنشوز).

وقد حصلت الطالبة - بفضل الله تعالى - على نسخة مطبوعة على (cd)، وبعد العرض تبين أنها نفس نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا نفسها. وقد استفادت منها الباحثة لوضوح الخط، فعمدت إلى المقابلة بين المكتوب وبين الموجود على الـ(cd) مرة أخرى؛ لوضوح الخط، وتبين ما تُصعَّبُ قراءته.

المبحث السابع

بيان منهج التحقيق

المبحث السابع: بيان منهج التحقيق.

مضيت في تحقيق النص على نهج مُعَيَّن، وحاولت - قدر الإمكان - ألاّ أخرج عنه. يتمثل هذا النهج في التالي:

١- نسخت الجزء المراد تحقيقه، ثم أجريت المقابلة بين النسخ، مع إثبات الفرق بينهما في الهامش. وقد اعتمدت طريقة النص المختار، مع تقديم ما جاء في نسخة (د)؛ إلا إذا وجدت في غيرها ما ترجح لي أنه أصح؛ فإني أثبتته، وأشير إلى ذلك في الهامش. بقولي: في (د): (كذا). والصواب ما أثبتناه.

٢- قد يكون في بعض الجمل أو العبارات نقص؛ بحيث لا يفهم المعنى المقصود إلا بزيادة حرف، أو كلمة؛ فإن اضطررْتُ إلى هذه الزيادة أضعها بين خطين مائلين؛ هكذا // // ؛ مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

٣- إذا وردت بعض الكلمات أو الجمل التي لم تتضح؛ لوجود طمس عليها، أو لأنّ حروفها غير مُعجّمة، أو شيء من هذا القبيل؛ فإني أجعل مكانها ثلاث نقاط بين قوسين؛ هكذا (...) في المتن مقداراً للكلمة الواحدة؛ مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

٤- رسم الكتابة وفقّ القواعد الإملائية الحديثة؛ من غير الإشارة إلى ذلك في الهامش، مع ضبط ما يحتاج إلى ضبط من ألفاظ الكتاب، واستخدام علامات الترقيم التي تُعين على فهم النص.

٥- إذا حصل سَقَط في النسخ؛ فإن كان أكثر من كلمة وضعته بين معقوفتين في المتن هكذا [] ، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش. بقولي: (كذا): ساقط (د). وأمّا إن كان السَقَط كلمةً واحدةً؛ فإني أشير إلى ذلك في الهامش فقط.

- ٦- إذا وجدت زيادة حرف، أو كلمة، أو جملة، أو تكراراً، أو تقديماً وتأخيراً في بعض النسخ؛ أشير إليه في الهامش. بقولي: في (أ): تكرار في العبارة (كذا). أو في (د): زيادة كلمة (كذا) .
- ٧- الإشارة إلى بداية كلِّ لوحة من نسخة (د)، بوضع خطٍّ مائل في ثانيا النص، وأضع مقابله في الحاشية اليسرى من صفحات البحث: رقم اللوحة؛ مع الرمز للوجه الأول بالحرف (أ)، وللوجه الثاني بالحرف (ب) بين معقوفتين هكذا [/ أ]؛ ليسهل الرجوع إليها - إذا اقتضى الأمر ذلك-.
- ٨- تنزيه الله - سبحانه وتعالى -، والصلاة على النبي ﷺ، والترضي والترحم على الصحابة والتابعين؛ كلُّ ذلك أُثبته، دون الإشارة إلي النسخة الحالية منه.
- ٩- عَزَوْتُ الآيات القرآنية إلى مواضعها؛ بذكر اسم السورة ورقم الآية.
- ١٠- خَرَّجْتُ الأحاديث الواردة في النص؛ مبيّنة: اسم الكتاب، والباب، ورقم الجزء والصفحة، ورقم الحديث. فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما؛ اكتفيت بالعزو إليهما، وإن لم يكن في الصحيحين ولا في أحدهما؛ خَرَّجْتُهُ من بعض كتب السنة المعروفة، ثم أذكر حكم أهل الشأن عليه إن وجد.
- ١١- خَرَّجْتُ الآثار الواردة في النص من مصادرها المعتمدة؛ كمصنف عبدالرزاق، وابن أبي شيبة وغيرهما؛ مبيّنة: اسم الكتاب، والباب، ورقم الجزء والصفحة، ورقم الأثر. فإن لم أقف عليها في هذه الكتب وثَّقْتُها من كتب التفسير .
- ١٢- وثَّقْتُ أقوال علماء المذهب من كتب أصحابها - إن وُجِدَتْ-؛ سواء أكان الكتاب مطبوعاً، أم مخطوطاً - وهو موجود لدي-. فإن لم يكن

للفقيه كتاب مطبوع أو مخطوط؛ وثقتُ قوله ممن حكاه عنه في كتب المذهب المعتمدة. فإن لم أقف على هذه الأقوال تركت الإشارة إلى ذلك.

١٣- ذكرت في الهامش الأوجه والأقوال الأخرى التي لم يذكرها المؤلف، ووثقتُها من الكتب المعتمدة متى ما وقفت عليها، وسميت من قال بها - غالباً -.

١٤- قمت بنسبة كثير من الأوجه والأقوال إلى قائلها متى ما وقفت عليها، وقد بذلت الجهد في ذلك - قدر المستطاع - . فإن لم أقف على قائلها؛ أذكر مَنْ وافقه، أو مَنْ ذكر تلك الأوجه والأقوال من علماء المذهب.

١٥- حرّرت الخلاف في المذهب - ما أمكن ذلك - ببيان الأصح، والصحيح، والمشهور في المذهب؛ اعتماداً على قول شيخني المذهب؛ الإمامين: الرافعي، والنووي.

١٦- وثقتُ ما ذكره المؤلف من أقوال الفقهاء - كالأئمة الأربعة - من مصادره المختصة في كل مذهب. فإذا ذكر روايةً في المذهب، بينت الروايات الأخرى - إن وجدت -، ولا ألتزم الترجيح بين المذاهب؛ لكثرة المسائل الخلافية بين الأئمة في الكتاب، كما أن في الترجيح إثقالاً لهوامش الكتاب.

١٧- وثقتُ أقوال فقهاء المذاهب المستقلة من كتبهم - إن وجدت -؛ وإلاّ فمن كتب الخلاف الفقهي المعتمدة.

١٨- وثقتُ أقوال الصحابة والتابعين من كتب السنة المختصة؛ كالمصنفات، وكتب التفسير والفقه.

١٩- كثيراً ما يميل المؤلف إلى ما سيأتي على ذكره أو قد سبق ذكره؛ من مسائل أو أقوال، أو أوجه، أو خلاف قد حققه. فإن كان ما أحال إليه موجوداً فيما أحققه أشرت إلى موضعه بالصفحة، وأما إذا أحال إلى المسائل فأشير إلى رقم المسألة السابقة. وإن لم يكن ما أحال إليه موجوداً في هذه الجزئية التي أقوم بتحقيقها لم أوثقه؛ لأنني لم أقف عليه ولا أثقل الهوامش بقولي: 'لم أقف عليه'.

٢٠- عندما أذكر في الهامش جملة من المصادر فإنني أعني بذلك مواضع هذه المسألة، أو القول، أو الوجه ومظائره فيها. أما ترتيبها لها فبحسب الأقدمية في التاريخ لا غير. وقد أقدم ما حققه التأخير، وأؤخر ما حققه التقديم في التاريخ - إن كان النقل منه -.

٢١- ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في النص؛ ما عدا الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - والخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم -، وأصحاب المذاهب الأربعة - رحمهم الله -.

٢٢- بينت الألفاظ الغريبة، والمصطلحات الفقهية والأصولية، والمقادير الشرعية من الكتب الخاصة بهذه العلوم - ما أمكن -.

٢٣- عرفت بالكتب الواردة في النص.

٢٤- عرفت بالبلدان، والمدن، والمواضع، وتركت المشهور منها.

٢٥- عرفت بالطوائف، والفِرَق، والمذاهب.

٢٦- عرفت بالكتب السماوية الواردة في النص.

٢٧- رُقمت المسائل ترقيماً تسلسلياً؛ مع وضع عناوين جانبية لكل مسألة. وبلغ عدد المسائل في هذا الجزء المحقق (مئتي مسألة ومئتين)، يندرج تحتها (مائة واثنان وثمانون) فرعاً.

٢٨- وضعت فهرس للكتاب؛ تُعين القارئ، وتخدم النص؛ على النحو الآتي:

- ١- فهرسُ الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣- فهرس الآثار.
- ٤- فهرس خصائص الرسول ﷺ.
- ٥- فهرس الأعلام.
- ٦- فهرس المصطلحات والحدود.
- ٧- فهرس الكتب السماوية.
- ٨- فهرس المذاهب والأديان والفرق.
- ٩- فهرس الأماكن والبلدان والقبائل.
- ١٠- فهرس الكتب الواردة في النص.
- ١١- فهرس المصادر والمراجع.
- ١٢- فهرس الموضوعات التفصيلي.

وبعد شروعي في العمل لتحقيق هذا الجزء، وجدُّني أقف أمام عقبات يسرُّ الله بعونه وكرمه تجاوزها؛ وكان من أهمها:

- ١- شُحُّ المصادر التي ترجمت للمؤلف، وتناولت حياته الشخصية والعلمية، فالمعلومات قليلة ومكررة في أغلب المصادر. وعند بحثي عن تلاميذه تصفحت أغلب كتب طبقات الشافعية؛ حتى تمكنت من العثور على بعض العلماء الذين ذكروا أنهم أخذوا عنه. وقد بذلت أقصى ما استطعت من جهد؛ لأجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تعرف بالمؤلف.

٢- إغفال المصنّف توثيق النصوص والمسائل الفقهية، وذكر ما في المسائل من أقوال أو أوجه أو ترجيحات في المذهب. وقد استغرق توثيقي إياها الجزء الأكبر من مدة البحث.

٣- كثرة السّقط والتحريف والتصحيف في النسخ؛ مما دعاني إلى إعادة المقابلة أكثر من مرة حتى يتم ضبط النصّ.

٤- حصولي في منتصف مدة البحث على نسختين من المخطوط:

- نسخة مكتبة أحمد الثالث، مطبوعة على (cd)، ثم بعد فحصها والنظر فيها، تبين أنها هي ذاتها النسخة الورقية الموجودة عندي، وقد استفدت منها لسهولة عرضها ووضوحها .

- أما النسخة الأخرى فنسخة ورقية مصورة من دار الكتب، وبعد فحصها والنظر فيها، تبين أنها أيضاً مكررة للنسخة الورقية الموجودة عندي .

وبعد... فهذا جهد متواضع، بذلته لإخراج هذا الجزء من الكتاب في أقرب صورة أرادها مؤلفه، وأحسب أنني لم أدخر في سبيل تلك الغاية وسعاً ولا مالاً. فما كان فيه من صواب فمن الله - وأحمده سبحانه على توفيقه - وما كان فيه من خطأ وزللٍ فمني - وأستغفر الله منه -، وحسبي أنني بشر أخطئ وأصيب، والكمال لله وحده.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

نماذج من نسخ المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم وقوله توفيق
كتاب الصلاة
الاصلة في الصلاة فقلنا تعالى وانما الايام التي هي في الصلاة
منها ايامكم وانما ايامكم وفات تعالى في الحق انما ايامكم
من الشك في ذلك وروى عن ابي عبد الله عليه السلام
عليه وسلم انما الصلاة هي التي هي في الصلاة
حتى لا يسلط وفات الله عليه وسلم من اجل ذلك
فليست من يسي الا وهي الصلاة والكساح اسم يطلق
على الوطى والبالله تعالى في حق رزقنا عبيد وآراد به الوطى
وذكر في نسخة الحديث الا انه حكمه في العفة لانه اعلم
استعمل الاية عرف الناس في السمع ويسمى الكساح
لمنه عسرا بالاولى في ذلك كساح كسول
الله صلى الله عليه وسلم وحاصله في احكام اوقافه وبعده
الباب على الصلاة فصول

الفصل الاول في ما يخصها
في الجملة وفي الاعمال اربعة اسماء الفصل الاول
ما يخص على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يوجب على
عس وذلك من صلاة الفجر والاصح في الوتر والسؤال الذي
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في صلاة الفجر على من
لهم تطوع الصبح والاصح في الوتر ورواه ابيه الاصح
في الوتر في السؤال ومن ذلك صلاة التوبة وطهارة ارجاء

على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى يا ايها
المرسل في الليل الا قليلا وقال في الليل لم يهددني فافله
لك وجيل في نسخة بعد ذلك وروى عن ابي عبد الله عليه السلام
معه وروى في ذلك وروى عن ابي عبد الله عليه السلام
لم يهددني اذ قال اجابات روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال في صلاة الله تعالى في حق رزقنا عبيد وآراد به الوطى
افرن صنفه في صلاة احسانه حتى يود بها فتر اذ لم يهددني
الاصح في الصلاة في حق رزقنا عبيد وآراد به الوطى
وسلم ولم يهددني عسرا وذلك من صلاة الفجر والكساح اسم يطلق
فيما علمنا في التفسير وما سعى له ومن ذلك ان الصلاة قال
الله تعالى في الايام وانما ايامكم وفات تعالى في الحق انما ايامكم
معجزة لانه احسن من الفرة والماصه فالام الثالث من صلاة
سماها الله ودرس الله ومن ذلك صلاة العسرة التي هي
عسرة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك من صلاة
يا ايها النبي او يسرنا العسرة في ذلك كساح كسول
الله عليه وسلم ما كان في ان يكون له عسرة الا عسرة في
خلال الصلاة في المصروفه كانت حراما على رسول الله صلى
الله عليه وسلم وروى عنه انه قال انا اهزيب لخليلنا
الصلاة ومن ذلك ان كان في حق رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا لبس السلاح ان يزرعه حتى يلقى العدو وروى عن
روى في صلاة الله صلى الله عليه وسلم في صلاة
يطلبهم الله يوم القعدة يوم لا ظل الا ظله فذكر من جملة
السبعة روى عنه امره ذات منصب وجمال وفعال

القسم الثاني

النص المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَبِهِ تَوْفِيقِي

[١٧٨]

كتاب النكاح^(١)

الأصل في النكاح: قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَانَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾^(٢)، وقال تعالى ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾^(٣). وقال رسول الله ﷺ: (تَنَاقَحُوا تَكْثُرُوا، فَإِنِّي أَبَاهِي^(٤) بكم الأمم [يوم القيامة]^(٥)؛ حتى بالسَّقَط^(٦))^(٧). وقال رسول الله ﷺ: (من أحب فطرني من أحب فطرني).

(١) النكاح في أصل اللغة: الضم والجمع. انظر: طلبه الطلبة، ص ١٢٤، التعريفات، ص ٢٥٥. ولأهل اللغة تفصيل في أصل الكلمة وتصريفها: قال الفيومي في المصباح المنير ٢/٦٢٤، مادة (نكح): (مأخوذ من تناكحت الأشجار: إذا انضم بعضها إلى بعض، أو من نكح المطر الأرض: إذا اختلط بترها) أ. هـ.

وقال الجوهري في الصحاح ١/٤١٣، مادة (نكح): (النكاح: الوطء، وقد يكون العقد، تقول: نكحتُها. ونكَّحت: أي: تزوجت. وهي ناكح في بني فلان؛ أي: هي ذات زوج منهم) أ. هـ. وراجع التعريف كذلك في: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٥/٤٧٥، القاموس المحيط، ص ٣١٤، مادة (نكح).

وفي الاصطلاح: قال الإمام الشرييني في مغني المحتاج ٣/١٢٣: (عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح، أو تزويج، أو ترجمته) أ. هـ. وانظر كذلك: الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٢/٢٢٨، أسنى المطالب ٣/٩٨.

(٢) سورة النور، آية (٣٢).

(٣) سورة النساء، آية (٣).

(٤) في [د]: (مباهي). والصواب ما أثبتناه.

(٥) (يوم القيامة): ساقط [أ].

(٦) السَّقَط: مثلثة السين، الولد ذكراً أو أنثى يسقط قبل تمامه، وهو مستبين الخلق، من بطن أمه. انظر: المصباح المنير ١/٢٨٠، القاموس المحيط، ص ٨٦٦، الفائق في غريب الحديث ٢/١٤٩، مادة (سقط).

(٧) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح ١٠/١٧، برقم (١٣٤٤٨) عن الشافعي بلاغاً؛ حيث قال: (بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (تَنَاقَحُوا تَكْثُرُوا؛ فَإِنِّي أَبَاهِي بكم الأمم حتى بالسَّقَط)، وأخرجه الديلمي في مسند =

فَلَيْسَتْ بَسْنِي؛ أَلَا وَهِيَ النِّكَاحُ (١). والنِّكَاحُ (٢)(٣): اسم يطلق على الوطء.

= الفردوس ١٣٠/٢، برقم (٢٦٦٣)، بسنده عن محمد بن الحارث، عن محمد بن عبد الرحمن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: (حَجُوا تَسْتَغْنُوا وَسَافَرُوا تَصَحَّوْا، وَتَنَاقَحُوا تَكْثُرُوا، فَإِنِّي أَبَاهِي بِكُمْ الْأُمَمُ).

وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ١٣٣/٣: (المحمدان ضعيفان).

وقال الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار المطبوع مع إحياء علوم الدين ٩٨/٢: (أخرجه أبو بكر بن مردويه في تفسيره من حديث ابن عمر؛ دون قوله: (حتى بالسَّقَط) وإسناده ضعيف) أ. هـ.

وذكره السيوطي في الجامع الصغير المطبوع مع فيض القدير ٢٦٩/٣، برقم (٣٣٦٦)، وعزه لعبد الرزاق في المصنف. وضعفه المناوي في فيض القدير ٢٦٩/٣؛ وقال: (وسند المرسل والمسند مضعف). وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير ٤١/٣، برقم (٣٦٥).

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده ١٧٣/٣، برقم (٢٧٤٠). وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب الرغبة في النكاح ١٢٤/٧، برقم (١٠٣٤٥١)؛ كلاهما رواه من طريق إبراهيم بن ميسرة عن عبيد بن سعد عن النبي ﷺ قال: (من أحب فطرتي ... الحديث). وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب النكاح، باب وجوب النكاح وفضله ١٦٩/٦، برقم (١٠٣٧٨).

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه ١٣٨/١، برقم (٤٨٧) بنحو ذلك. وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ٤٦٢/٤، برقم (٧٣٠٥): (رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات إن كان عبيد بن سعد صحابياً؛ وإلا فهو مرسل).

(٢) في [أ]: (فالنكاح).

(٣) اختلف العلماء في حقيقة لفظ النكاح: هل هو حقيقة في العقد أو في الوطء؟ أو هو مشترك بينهما؟ قيل: هو حقيقة في العقد مجاز في الوطء. وهو الأصح عند الشافعية، وهو أقرب إلى الشرع، وهو الذي جاء به القرآن العزيز والأحاديث. وقيل: حقيقة في الوطء مجاز في العقد. وهذا أقرب إلى اللغة. وقيل: هو حقيقة فيهما بالاشتراك كالعين. وتظهر ثمة الخلاف في: أَنَّ مَنْ جَعَلَهُ حَقِيقَةً فِي الْعَقْدِ لَمْ يَحْرَمْ بَوَاطِءُ الزَّنا مَا حَرَّمَ بِالنِّكَاحِ، وَمَنْ جَعَلَهُ حَقِيقَةً فِي الْوِطْءِ حَرَّمَ بَوَاطِءَ الزَّنا مَا حَرَّمَ بِالنِّكَاحِ. وَلَوْ عُلِّقَ الطَّلَاقُ عَلَى النِّكَاحِ فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْعَقْدِ.

انظر: مغني المحتاج ١٢٣/٣، كفاية النبيه (٩ ل ٢)، تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٢٥٠، عجالة المحتاج ١١٦١/٣، أسنى المطالب ٩٨/٣، نهاية المحتاج ١٧٦/٦، نيل الأوطار ١٠١/٦، شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٢/٩، المفردات في غريب القرآن، ص ٥٠٦، مادة (نكح).

قال الله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(١). وَأَرَادَ: به الوطء^(٢). ويُذَكَّر ويُرَادُّ به العقد^(٣)؛ إلا أنه حقيقة^(٤) في العقد؛ لأنه أَغْلَبُ استعمالاً في عُرْفِ الناس والشرع^(٥). ويشتمل الكتاب على ثلاثة عشر باباً^(٦).

- (١) سورة البقرة، آية (٢٣٠).
- (٢) انظر: تفسير ابن كثير ٢/٢٤٣، الجامع لأحكام القرآن ٣/٩٨، فتح القدير ١/٢٣٩.
- (٣) انظر: مغني المحتاج ٣/١٢٣، كفاية النبيه (٩ ل ٢)، تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٢٥٠، عجلة المحتاج ٣/١١٦١، أسنى المطالب ٣/٩٨، نهاية المحتاج ٦/١٧٦.
- (٤) الحقيقة في اللغة: مأخوذة من الحق؛ وهو الثابت اللازم. ومنه يقال: حقيقة الشيء؛ أي: ذاته الثابتة اللازمة. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الزمر، آية: ٧١]. انظر: المصباح المنير ١/١٤٤، الصحاح ٤/١٤٦١، مادة (حقق).
- وفي اصطلاح الأصوليين: هي اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب؛ وقد يتنوع حسب أصل الاستعمال إلى: حقيقة لغوية، وحقيقة شرعية، وحقيقة عرفية. انظر: السراج الوهاج ١/٣٣٤، نهاية السؤل ١/٣٣٠.
- (٥) حكى الإمام النووي، والإمام ابن دقيق العيد، والإمام ابن الرفعة، والإمام الحصني: قطع الإمام المتولي بهذا التعريف.
- انظر: تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٢٥٠، شرح النووي على صحيح مسلم ٩/١٧٢، أحكام الأحكام لابن دقيق العيد ٤/٢١، كفاية النبيه (٩ ل ٢)، كفاية الأختيار ١/٤١٣.
- وانظر كذلك: الحاوي ١١/٩، مغني المحتاج ٣/١٢٣، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٢/٢٢٨، حاشية القليوبي على المنهاج ٣/٣١٣.
- (٦) سأقوم - بعون الله تعالى - بتحقيق سبعة أبواب من أول (كتاب النكاح) إلى نهاية (الباب السابع: نكاح حرائر الكفار).

الباب الأول

في أحكام نكاح رسول الله ﷺ، وخصائصه، وأحكام أزواجه

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في بيان خصائصه في الجملة.

الفصل الثاني: في بيان خصائصه في النكاح.

الفصل الثالث: في بيان خاصية زوجاته وما يتعلق بهن.

**الباب^(١) الأول : في أحكام^(٢) نكاح رسول الله ﷺ، وخصائصه^(٣) وأحكام
أزواجه^(٤). ويشتمل الباب على ثلاثة فصول.**

الفصل الأول : في بيان خصائصه في الجملة، وذلك على أربعة أقسام^(٥).

**القسم الأول : ما^(٦) وجب^(٧) على رسول الله ﷺ ولم يجب^(٨) على غيره^(٩)؛
وذلك مثل: صلاة الضحى، والأضحى^{(١٠)(١١)}، والوثر، والسواك. ورؤي**

- (١) (الباب): ساقط [د].
- (٢) (أحكام): ساقط [د].
- (٣) يقال: خَصَّصْتُهُ بِكَذَا، أَخَصَّهُ وَخُصُوصِيَّةٌ: - بالفتح، والضم - إذا جعلته له دون غيره.
انظر: تهذيب اللغة ٥٥١/٦، المصباح المنير ١٧١/١، القاموس المحيط، ص ٧٩٦، مادة (خص).
- (٤) في [أ] : (زوجاته).
- (٥) جرت عادة أصحاب الإمام الشافعي - رحمه الله - في تخصيص هذا الكتاب بذكر
الخصائص الشريفة في أوله؛ لأنها في النكاح أكثر منها في غيره، ويذكرون شيئاً منها تبرُّكاً
بذكره ﷺ.
- انظر: مغني المحتاج ١٢٤/٣، التلخيص لابن القاص، ص ٤٦٤ وما بعدها، الحاوي ١٠/١١ -
٤٧، التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٧ ل ١) وما بعدها، الوسيط ٦/٥ وما
بعدها، التهذيب ٢٢٨-٢١٤/٥، البيان ١٣٩-١٣٢/٩، تكملة المجموع ١٤٥-١٤٢/١٦،
الخصائص الكبرى للسيوطي ٣١٥-٢٥١/٣، حاشية الشرقاوي ٤٧٧-٤٧٤/٣.
- (٦) في [أ] : (فما).
- (٧) الواجب: في اللغة: الثبوت واللزوم والسقوط، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [سورة
الحج، آية ٣٦]، أي سقطت، وقولنا: وجب البيع: أي ثبت ولزم.
- انظر: لسان العرب ٧٩٣-٧٩٤، الصحاح ٢٣١/١-٢٣٢، القاموس المحيط، ص ١٨٠، مادة
(وجب). وفي اصطلاح الأصوليين: الواجب ما يُثَاب على فعله، ويُعاقب على تركه.
- انظر: الورقات للجويني، ص ٩٢-٩٣، السراج الوهاج ١٠٥/١، الأحكام للآمدي ٨٦/١، شرح
الكوكب المنير ٣٤٥/١.
- (٨) في [د] : (يوجب). والصواب ما أثبتناه.
- (٩) راجع المصادر السابق ذكرها في هامش (٥).
- (١٠) في [أ] : (الأضحية).
- (١١) الأضحية؛ شاة يُضْحَى بها، والجمع: أضاحي، كالأضحية جمعها: أضحى، وبها سُمِّيَ يوم
النحر. انظر: القاموس المحيط، ص ١٦٨٢، مادة (ضحو).

عن ^(١) رسول الله ﷺ أنه ^(٢) قال: (ثلاثٌ كُتِبَتْ ^(٣) عليَّ وهُنَّ ^(٤) لكم تطوع: الضحى، والأضحى، والوتر) ^(٥).

وفي رواية (أنه ^(٦) :الأضحى والوتر والسَّوَاك) ^(٧).

- (١) في [أ] : (أن).
- (٢) (أنه): ساقط [أ].
- (٣) في [أ] : (هي).
- (٤) في [أ] : (هي).
- (٥) أخرجه أحمد في المسند ٤٩٨/١، برقم (٢٠٥٠) بسنده عن أبي جناب الكلبي عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ثلاث هنَّ عليَّ فرائض، وهنَّ لكم تطوع: الوتر، والنحر، وصلاة الضحى).
وأخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الوتر، باب صفة الوتر وأنه ليس بفرض ٢١/٢، رقم (١)، بسنده من الطريق نفسه، بلفظ: (ثلاث هنَّ عليَّ فرائض؛ وهنَّ لكم تطوع: النحر، والوتر، وركعتا الفجر).
وأخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب الوتر ٤٤١/١، برقم (٣/١١١٩)، بلفظ الدارقطني. وضعَّف العلماء هذا الحديث؛ لأن في سنده أبا جناب الكلبي وقد تكلموا فيه. فقال العظيم آبادي في التعليق المغني على سنن الدارقطني ٢١/٢: (أبو جناب، اسمه يحيى بن أبي حية، ضعفه الفلاس، والنسائي، والدارقطني).
وقال الذهبي في التلخيص ٤٤١/١: (قلت: ما تكلم الحاكم عليه، وهو غريب منكر، ويحيى ضعفه النسائي والدارقطني).
وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ١٣٦/٣: (فتلخص ضعف الحديث من جميع طرقه).
- (٦) (أنه): ساقط [أ].
- (٧) لم أجده بهذا اللفظ، لكن أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما وجب عليه من قيام الليل ٦٢/٧، برقم (١٣٢٧٢)، بسنده من طريق موسى بن عبد الرحمن الصنعاني، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (ثلاثة عليَّ فريضة، وهي لكم سنة: الوتر، والسَّوَاك، وقيام الليل) ثم قال البيهقي: (موسى بن عبد الرحمن هذا ضعيف جداً، ولم يثبت في هذا إسناد).
رواه الطبراني في الأوسط ١٦٥/٤، برقم (٣٢٩٠)، قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد، كتاب علامات النبوة، باب ما جاء في الخصائص ٤٧٣/٨-٤٧٤، برقم (١٣٩٨١): (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه موسى بن عبد الرحمن الصنعاني، وهو كذاب).
وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير، كتاب النكاح، باب الواجبات ١٣٧/٣، برقم (٣): (فهو ضعيف جداً).

ومن ذلك: صلاة التهجد؛ فكانت واجبة^(١) / على رسول الله ﷺ^(٢). قال [١٧٨ ب]
الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْمِلُ ① قُرْ أَلَيْلًا قَلِيلًا ②﴾^(٣)، وقال تعالى^(٤): ﴿وَمِنْ أَلَيْلٍ
فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً ⑤﴾. وقيل: إنه نُسخ^{(٦)(٧)} بعد ذلك^{(٨)(٩)}.
ومن ذلك: يُخَيَّرُ نِسَاءُهُ بَيْنَ الْمَقَامِ مَعَهُ وَبَيْنَ الدُّنْيَا. وسنذكره^{(١٠)(١١)}.
وكانَ المعنى في ذلك: أن الثواب يكثر في أداء الواجبات^(١٢). رُوِيَ عن
رسول الله ﷺ أنه قال^(١٣): (يقول الله تعالى: لن يتقرب المتقربون إليَّ بمثل أداء

-
- (١) في [د]: (فكان واجبا). والصواب ما أثبتناه.
(٢) ذكر الإمام النووي وجوبها عند جمهور الأصحاب.
انظر: روضة الطالبين ٣/٦، الوسيط ٨/٥.
(٣) سورة المزمل، آية: (٢-١).
(٤) (تعالى): ساقط [أ].
(٥) سورة الإسراء، آية: (٧٩).
(٦) في [أ] زيادة: (عنه).
(٧) النسخ في اللغة: قيل: هو الإزالة. ومنه نَسَخَتِ الشمسُ الظِّلَّ؛ أي: أزالته. وقيل: هو من النقل. ومنه: نَسَخْتُ الكتاب؛ إذا نقلته.
انظر: الصحاح ٤٣٣/١، لسان العرب ٦١/٣، المصباح المنير ٦٠٢/٢-٦٠٣، مادة (نسخ).
وفي اصطلاح الأصوليين: انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي مُتَرَاخٍ عنه.
انظر: السراج الوهاج ٦٤٠/٢، المنهاج مع نهاية السؤل ٥٤٨/٢، الإبهاج في شرح المنهاج ٢٢٦/٢، شرح الكوكب المنير ٥/٣.
(٨) انظر: تفسير الطبري ٧٨/٢٩، التكت والعيون ٣٣٩/٤، تفسير ابن كثير ٥٣/٣، فتح القدير ٢٥١/٣.
(٩) قال الإمام النووي في روضة الطالبين ٣/٦: (وَحَكَى الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ: أَنَّ الشَّافِعِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - نَصَّ عَلَى أَنَّهُ نَسَخَ وَجُوبَهُ فِي حَقِّهِ ﷺ، كَمَا نُسِخَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ؛ وَهَذَا الْأَصَحُّ، أَوْ الصَّحِيحُ).
(١٠) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُحِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ①﴾ [الأحزاب، آية: ٢٨]
(١١) سيأتي تفصيل ذلك في ص ١١٢ من البحث.
(١٢) انظر: الحاوي ١٣/١١، الوسيط ٩/٥، البيان ١٤٢/٩.
(١٣) (أنه قال): ساقط من صلب [أ] ومثبت في الحاشية.

ما افترضت عليهم^(١). فزِيدَ في^(٢) واجباته حتى يؤديها فيزداد كرامة وقربة^(٣).

القسم الثاني: ما حُرِّمَ^(٤) على رسول الله ﷺ ولم يَحْرُمَ على غيره^(٥).

وذلك: مثل الشعر، قال الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾^(٦).

ومن ذلك: الكتابة، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٧)، وإنما حُرِّمَ عليه ذلك ليكون سبباً لظهور معجزته؛ لأنه^(٨) أخبر عن القرون الماضية والأمم الخالية من غير أن يسافر الكثير أو درّس الكتب^{(٩)(١٠)}.

(١) هذا جزء من حديث طويل، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب التواضع ٢٣٨٤/٥-٢٣٨٥، برقم (٦١٣٧)، بسنده من طريق عطاء بن يسار، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الله قال: من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه ... الحديث). واللفظ له.

(٢) (في): ساقط [د].

(٣) انظر: الأم ١٥٠/٥، التلخيص لابن القاص، ص ٤٦٥، الحاوي ١٢/١١، البيان ١٣٢/٩.

(٤) المحرّم لغة: مصدر من حَرَّمَ كَكَرَّمَ، ومعناه: الامتناع.

انظر: المصباح المنير ١٣١/١، الصحاح ٦٣٤/٢، مادة (حرم).

وفي اصطلاح الأصوليين: ما يُثَاب على تركه، ويُعَاقَب على فعله.

انظر: الورقات للجويني، ص ٩٩، السراج الوهاج ١٠٧/١، الإبهاج في شرح المنهاج ٥٨/١، نهاية السؤل ٧٩/١، شرح الكوكب المنير ٣٨٦/١.

(٥) الحكمة: أن في ذلك تَكْرِمَةً له ﷺ، إذ أجر ترك المحرّم أكثر من أجر ترك المكروه.

انظر: التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٧ ل ٢)، الخصائص الكبرى ٢٦٤/٣، أسنى المطالب ٩٩/٣.

(٦) سورة يس، آية (٦٩).

(٧) سورة الأعراف، آية (١٥٧).

(٨) في [أ]: (فإنه).

(٩) انظر: البيان ١٣٣/٩، تكملة المجموع ١٤٣/١٦، الخصائص الكبرى ٢٧٢/٣.

(١٠) قال الإمام النووي في الروضة ٥/٦: (وإنما يتجه القول بتحريمهما - الخط والشعر - ممن يقول: إنه ﷺ كان يُحَسِّنُهُما. وقد اختلف فيه؛ فقل: كان يُحَسِّنُهُما لكنه يمتنع منهما.

والأصح أنه كان لا يُحَسِّنُهُما). وهو ما صححه الإمام البغوي في التهذيب ٢١٧/٥.

وقد ألحق الإمام الماوردي والرويانى بالخط: القراءة، وبالشعر: روايته.

انظر: الحاوي ٤٤/١١، فتح العزيز ٤٣٧/٧، الخصائص الكبرى ٢٧٠/٣-٢٧٣.

ومن ذلك: خائنة الأعين. كانت محرمة على رسول الله ﷺ؛ وذلك أن يقول باللسان شيئاً، ويشير بالعين إلى غيره.^{(١)(٢)}

قال رسول الله ﷺ: (ما كان لني أن تكون له خائنة الأعين).^(٣)

ومن ذلك^(٤): الصدقات المفروضة^(٥). كانت حراماً على رسول الله ﷺ^(٦)،

(١) انظر: حاشية السندي على سنن النسائي ١٢٢/٧، معالم السنن للخطابي ١٢٢/٢، التهذيب ٢١٧/٥، روضة الطالبين ٦/٦.

(٢) حكى الإمام ابن القاص أن في تحريم خائنة الأعين عليه ﷺ، دليلاً على أنه لم يكن له استعمال الخدعة في الحرب، وخالفه جمهور من العلماء في ذلك. انظر: التلخيص لابن القاص، ص ٤٦٨، التهذيب ٢١٧/٥، روضة الطالبين ٦/٦، الخصائص الكبرى ٢٨٠/٣.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب قتل الأسير ولا يعرض عليه الإسلام ٢٤٧/٧، برقم (٢٦٨٠)، بسنده من حديث سعد بن أبي وقاص في قصة الذين أمر النبي ﷺ بقتلهم يوم فتح مكة، فقال ﷺ: (إنه لا ينبغي لني أن تكون له خائنة الأعين) واللفظ له. وأخرجه النسائي في سننه، كتاب تحريم الدم، باب الحكم في المرتد ١٢٢/٧، برقم (٤٠٧٨) بنحو ذلك.

وأخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب المغازي والسرايا، باب استجارة عبدالله بن أبي السرح ٤٧/٣، برقم (٤٣٦٠) بنحو ذلك، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي في التلخيص ٤٧/٣ على تصحيحه. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما حرم عليه من خائنة الأعين دون المكيدة في الحرب ٦٣/٧، برقم (١٣٢٧٧) بنحو ذلك. وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ١٤٨/٣: (إسناده صالح).

(٤) في [أ] زيادة: (أن).

(٥) في [أ]: المفروضات.

(٦) اتفق العلماء على أن الصدقة المفروضة تحرم قولاً واحداً، ويشاركه في تحريمها أولو القربى. وذكر العلماء في صدقة التطوع قولين: أظهرهما - كما قال الإمام الرافعي والإمام النووي - التحريم؛ ولأنهما - الزكاة والصدقة - يُنبئان عن دُلّ الآخذ وعز المأخوذ منه، وأبدل بهما الفياء الذي يؤخذ على سبيل القهر والغلبة، المنبئ عن عز الآخذ ودُلّ المأخوذ منه.

انظر: الحاوي ٤٥/١١، الوسيط ١٢/٥، التهذيب ٢١٦/٥، فتح العزيز ٤٣٦/٧، روضة الطالبين ٥/٦، شرح السنة ١٠٣/٦، الخصائص الكبرى ٢٦٥/٣.

و^(١) رُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ)^(٢).

ومن^(٣) ذلك^(٤): أَنَّهُ كَانَ يَحْرُمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَبَسَ السِّلَاحَ أَنْ يَنْزِعَهُ حَتَّى يَلْقَى الْعَدُوَّ^(٥).

و^(٦) رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ^(٧) قَالَ: (سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ يَوْمَ^(٨) لَا ظِلَّ إِلَّا لِأُولَئِكَ)، وَذَكَرَ مِنْ جَمَلَةِ السَّبْعَةِ: (رَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ [مَنْصِبٍ وَ] جَمَالٍ،

فَقَالَ: / إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ)^(٩)، فَزِيدَ فِي الْحَرَمَاتِ فِي حَقِّهِ لِيَتَجَنَّبَهَا فَيَزِدَادَ [١٧٩ أ]

(١) (الواو): ساقط [د].

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ما يُذَكَّرُ فِي الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ ٥٤٢/٢ - ٥٤٣، برقم (١٤٢٠)، بسنده من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَمْرَةً مِنْ تَمَرِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (كَخْ كَخْ) لِيُطْرَحَهَا، ثُمَّ قَالَ: (أَمَا شَعَرْتُ أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ!).

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله وهم بنو هاشم ... دون غيرهم ٧٥١/٢، برقم (١٠٦٩)، بلفظ: (إِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ).

(٣) فِي [أ]: (منه).

(٤) (ذلك): ساقط [أ].

(٥) إشارة إلى حديث أخرجه أحمد في المسند ١٢٥/٥، برقم (١٤٧٩٤)، بسنده من حديث جابر ابن عبد الله، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِنَّهُ لَيْسَ لِنَبِيِّ إِذَا لَبَسَ لَأَمْتَهُ أَنْ يَضَعَهَا حَتَّى يَقَاتِلَ). وأخرجه الدارمي في سننه، كتاب الرؤيا، باب فِي رُؤْيَا رَبِّ تَعَالَى فِي النَّوْمِ ٩١/٢، برقم (٢١٥٥) بنحو ذلك.

(٦) (الواو): ساقط [د].

(٧) (أنه): ساقط [د].

(٨) فِي [أ]: زيادة: (القيامة يوم).

(٩) (منصب و): ساقط [أ].

(١٠) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجماعة والإمامة، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد ٢٣٤/١ - ٢٣٥، برقم (٦٢٩)، بسنده من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ)، وَذَكَرَ مِنْ جَمَلَةِ السَّبْعَةِ: (رَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ) واللفظ له.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة ٧١٥/٢، برقم (١٠٣١) بلفظ البخاري نفسه.

كرامة وقربة. (١)(٢)

القسم الثالث: ما أبيح^(٣) لرسول الله ﷺ ولم يُيَحْ لغيره^(٤).

وذلك مثل: الوصال^(٥) في الصوم، (رُوي عن رسول الله ﷺ: أنه نهى عن الوصال [في الصوم، فقليل له: إنك تواصل]^(٦)؟ فقال: (إني^(٧) لست كأحدكم).^(٨)

ومن ذلك: أنه يباح لرسول الله ﷺ أخذ الماء من العطشان، والطعام

- (١) في [د]: (وقرابة): والكلمة ساقطة من [أ] والصواب ما أثبتناه والله أعلم.
- (٢) انظر: أسنى المطالب ٩٩/٣، تكملة المجموع ١٦/١٤٣.
- (٣) المباح: هو لغة: مشتق من الإباحة بمعنى الإظهار والإحلال. وإباحة السر: إظهاره. انظر: القاموس المحيط، ص ٢٧٤، الصحاح ١/٣٥٦-٣٥٧، مادة (بوح). وفي اصطلاح الأصوليين: ما لا يتعلق بفعله وتركه مدح، ولا ذم. انظر: السراج الوهاج ١/١٠٨، المستصفى، ص ٦٠، الورقات للجويني، ص ٩٧.
- (٤) وخص بها: توسعة عليه، وتنبيهها على أن ما خص به منها لا يلهيه عن طاعته، وإن ألهى غيره. انظر: أسنى المطالب ٣/١٠٠، الحاوي ١١/٤٥، التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٢٧٧)، الوسيط ٥/١٥، التهذيب ٥/٢٢٠، الخصائص الكبرى ٣/٢٨٤، حاشية الشرقاوي ٣/٤٧٥.
- (٥) الوصال: هو: أن يصِلَ صومَ النهار بإمساك الليل، مع صوم اليوم الذي بعده؛ من غير أن يَطْعَمَ شيئاً. انظر: النظم المستعذب ١/١٨٦، المصباح المنير ٢/٦٦٢. وقال النووي: هو صوم اليومين فصاعداً؛ من غير أكلٍ أو شرب بينهما. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٨/٢١١.
- (٦) (في الصوم، فقليل له: أنك تواصل): ساقط [أ].
- (٧) (إني): ساقط (أ).
- (٨) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب الوصال ومن قال: ليس في الليل صيام ٢/٦٩٣، برقم (١٨٦١)، بسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (نهى رسول الله ﷺ عن الوصال، قالوا: إنك تواصل، قال: (إني لست مثلكم، إني أظعم وأسقى) واللفظ له. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصوم، باب النهي عن الوصال في الصوم ٢/٧٧٤، برقم (١١٠٢/٥٦) بلفظ البخاري نفسه.

من الجائع^(١)، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾^(٢).
ومن ذلك: أنه أبيع له أربعة أخماس الفيء^(٣)، قال الله تعالى: ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾^(٤)، وأبيع له خمس^(٥) خمس الغنيمة^(٦)^(٧)،
قال الله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾^(٨).
ومن ذلك: أنه أبيع له أن يختار من الغنيمة ما يريد^(٩)،

- (١) انظر: التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٢٧٢)، التهذيب ٢٢٠/٥، فتح العزيز ٤٤٧/٧، روضة الطالبين ٧/٦، الخصائص الكبرى ٢٩٦/٣، حاشية الشرقاوي ٤٧٥/٣.
- (٢) سورة الأحزاب، آية (٦).
- (٣) الفيء لغة: مأخوذ من فاء إذا رجع.
- انظر: الصباح ٦٣/١، المصباح المنير ٧٤٧/٢، مادة (فأ).
- وعرفها الجرجاني في الاصطلاح بأنها: ما رده الله تعالى على أهل دينه من أموال من خالفهم في الدين بلا قتال، إما بالجلاء، أو بالمصالحة على الجزية، أو غيرها.
- انظر: التعريفات للجرجاني، ص ١٧٠، السياسة الشرعية لابن تيمية، ص ٤٠، أنيس الفقهاء ص ١٨٣، الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام، ص ١٦، شرح السنة ١٣٩/١١.
- (٤) سورة الحشر، آية (٧).
- (٥) (خمس): ساقط (أ).
- (٦) الغنيمة لغة: من الغنم، وهو الریح والفوز. انظر: المصباح المنير ٤٥٤/٢، مادة (غنم).
- واصطلاحاً: ما أخذ من الكفار بإيجاف الخيل والركاب، ويجب الخمس لمن قسمه الله له، ويقسم أربعة أخماسها بين الغانمين.
- انظر: المذهب ٢٤٤/٢، السياسة الشرعية لابن تيمية، ص ٣٢، أنيس الفقهاء، ص ١٨٣.
- (٧) انظر: التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٢٧٢)، المذهب ٢٤٤/٢، التهذيب ١٣٢/٥، النهاية في شرح متن الغاية، ص ٣٣٣، الخصائص الكبرى ٢٨٧/٣، حاشية الشرقاوي ٤٧٥/٣.
- (٨) سورة الأنفال، آية: (٤١).
- (٩) ويُعرف هذا بالصفاً: وهو ما يصطفيه الرئيس لنفسه من المغنم قبل القسمة من جارية وفرس وسيف وغيرها، ويقال لذلك المختار الصفي والصفية، والجمع: الصفايا.
- انظر: المصباح المنير ٣٤٤/١، طلبة الطلبة، ص ١٩٢، المغرب في ترتيب المعرب، ص ٢٨٠، مادة (صفو)، شرح السنة ١٣٧/١١.

(١) وَرُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ اخْتَارَ مِنْ غَنَائِمِ خَيْبَرَ^(٢) بِنْتَ حَيٍّ بْنِ أَخْطَبٍ وَسَمَّاها صَفِيَّةَ^(٣) (٤).

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ أُبِيحَ لَهُ أَنْ يَحْمِيَ^(٥) نَاحِيَةَ مِنَ الْأَرْضِ لِمَوَاشِيهِ وَلَا يَبَاحَ لِغَيْرِهِ^(٦)، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ)^(٧).

-
- (١) (الواو): ساقط (د).
- (٢) خيبر: تقع على ثمانية بُرْدٍ من المدينة المنورة على طريق الشام، وبها حصون ومزارع، ونخل كثير. فتحها النبي ﷺ سنة (٧هـ).
- (٣) انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ٤٦٨/٢، الروض المعطار للحميري ٢٢٨/٢. هي أم المؤمنين صفية بن حُيٍّ بن أخطب بن سعة من بني النضير، زوج النبي ﷺ، كانت تحت كنانة بن أبي الحقيق، قتل يوم خيبر، فصارت مع السبي فأخذها دحية الكلبي، ثم استعادها النبي ﷺ، فأعتقها وتزوجها سنة سبع من الهجرة، وكانت عاقلة صبورة من عقلاء النساء، ذات جمال ودين وتقوى، روت عن النبي ﷺ، وروى عنها: ابن أخيها، ومولاهما كنانة، ومولاهما يزيد بن متعب، وزين العابدين علي بن الحسين، توفيت بالمدينة سنة (٣٦هـ) وقيل سنة (٥٠هـ) وهو الأرجح.
- انظر: الاستيعاب ١٨٧١/٤، طبقات ابن سعد ١٢٠/٨-١٢٩، أسد الغابة ١٧٠/٦-١٧١، تهذيب الأسماء واللغات ٣٤٨/٢.
- (٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخراج والفقء والإمارة، باب ما جاء في سهم الصفي ١٥٣/٨، برقم (٢٩٩١)، بسنده من حديث قتادة قال: (كان رسول الله ﷺ إذا غزا كان له سهم صافي يأخذه من حيث شاء، فكانت صفية من ذلك السهم).
- وأخرجه النسائي في سننه، كتاب النكاح، باب البناء في السفر، بسنده من حديث أنس ٤٤٢/٦-٤٤٣، برقم (٣٣٨٠) بنحو ذلك.
- (٥) الحِمَى: بكسر الحاء وتخفيف الميم بمعنى المحمي، وهو مكان يُحْمَى من الناس والماشية ليكثر كَلْوُهُ.
- انظر: عون المعبود ٢٣٥/٨، المصباح المنير ٥٣/١، القاموس المحيط، ص ١٦٤٧، مادة (حمى).
- (٦) انظر: التلخيص لابن القاص، ص ٤٧٧، التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٢٧٢)، الحاوي ٤٥/١١، التهذيب ٢٢٠/٥، الخصائص الكبرى ٢٨٩/٣.
- (٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المساقاة (الشرب)، باب لا يحمي إلا لله ولرسوله ٨٣٥/٢، برقم (٢٢٤١)، بسنده من حديث الصعب بن جثامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظه.

فَكَانَ^(١) المعنى في تخصيصه بهذه الأشياء وما جانسها: أن الملك العظيم إذا أراد أن يُظهِرَ للناس بعض منزلة بعض خدمه وعبيده عنده، يُبَيِّحُ له ما لا يُبَيِّحُ لغيره من الدخول عليه في خلواته والانبساط معه في الكلام وغيره.^(٢)

فأبيح لرسول الله ﷺ أشياء^(٣) ما لم يُبَيِّحْ لغيره؛ لإظهار قُربه ومنزلته.^(٤)

القسم الرابع: ما خص به لإظهار كرامته ومنزلته^(٥): وذلك أنه جُعِلَ خاتم الأنبياء^(٦)، وجُعِلَتْ^(٧) شريعته مؤبدة [وَبُعِثَ إلى الخلق كافة]^{(٨)(٩)}، ونُصِرَ^(١٠) / بالرعب من مسيرة شهر^(١١)، وكان يرى وراءه كما [١٧٩ ب]

(١) في (أ): (وكان).

(٢) انظر: التهذيب ٢٢٨/٥.

(٣) (أشياء): ساقط [د].

(٤) انظر: الخصائص الكبرى ١٢٥/٣ وما بعدها.

(٥) انظر: التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٧ ل ٢)، الخصائص الكبرى ١٢٥/٣ وما بعدها.

(٦) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ [سورة الأحزاب، آية: (٤٠)].

(٧) في [د]: (جعل). والصواب ما أثبتناه.

(٨) (وبعث إلى الخلق كافة): ساقط [أ].

(٩) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سورة سبأ، آية: (٢٨)].

(١٠) في [د]: (نصرت). والصواب ما أثبتناه.

(١١) إشارة إلى حديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المساجد، باب قول النبي ﷺ: (جُعِلَتْ لي الأرض مسجدًا وطهورًا) ١٨٦/١، برقم (٤٢٧)، بسنده من حديث جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: (أُعْطِيتُ خمسًا، لم يُعْطَهُنَّ أحد من الأنبياء قبلي: نُصِرْتُ بالرعب مسيرة شهر).

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٣٧٠/١، برقم (٥٢١/٣) بنحوه.

يرى أمامه^(١)، وكان تنام عيناه ولا ينام قلبه^(٢). وما جانس ذلك مما هو مشهور بين الناس، ولا يليق بهذا الكتاب الاستقصاء فيه.

(١) إشارة إلى حديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجماعة والإمامة، باب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف ٢٥٣/١، برقم (٦٨٧)، بسنده من حديث أنس قال: أقيمت الصلاة، فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه، فقال: (أقيموا صفوفكم، وتراصّوا، فإني أراكم من وراء ظهري).

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول.. الخ، ٣٢٤/١، برقم (٤٣٤/١٢٥) بنحوه.

(٢) إشارة إلى حديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره ٣٨٥/١، برقم (١٠٩٦) بسنده من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: يا رسول الله، أتنام قبل أن توتر؟ فقال: (يا عائشة، إن عيني تنامان ولا ينام قلبي). وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ ٥٠٩/١، برقم (٧٣٨/١٢٥) بلفظ البخاري نفسه.

الفصل الثاني: في بيان خصائصه في النكاح.

وقد اختص^(١) رسول الله ﷺ في النكاح بأحد عشر حكماً.

- أحدها: نكاح رسول الله ﷺ لم ينحصر بأربع كما انحصر نكاح غيره، بل كان يباح له أن ينكح ما أراد.^{(٢)(٣)}

والدليل عليه^(٤): (أن رسول الله ﷺ جمع في حياته بين إحدى عشرة^(٥)

(١) في [د]: (خص). والصواب ما أثبتناه.

(٢) انظر: الحاوي ٢٤-٢٥/١١، التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٢٧٧)، التهذيب ٢٢١/٥، البيان ١٣٦/٩، فتح العزيز ٤٥٢/٧، الغاية القصوى ٧٢٠/٢.

(٣) إن الحكمة من تعدد زوجاته ﷺ عدة أمور: منها: الوفاء لبعض أصحابه وإكراماً لهم، وهذه تظهر بوضوح في تزوجه ﷺ بابنة أبي بكر الصديق ﷺ، وبابنة عمر بن الخطاب ﷺ.

ومنها: عنايته ﷺ بأرامل أصحابه وبأولادهن كزواجه من أم سلمة رضي الله عنها. ومنها: التطبيق العملي للأحكام التشريعية كإبطال التبنّي الذي كان يفعله العرب قبل الإسلام، فقد كان أمراً متوارثاً عندهم، يتبنّى أحدهم ولداً ليس من صلبه، ويجعله في حكم الولد الصّلي، في جميع الأحوال من ميراث، وطلاق، وزواج وغيره، فأمر الله تعالى رسوله ﷺ أن يتزوج بزَيْنَب بنت جحش رضي الله عنها بعد طلاقها من زيد بن حارثة ﷺ، الذي كان يدعى زيد بن محمد في الجاهلية، وبذلك انتهى حكم التبنّي وبطلت تلك العادات الجاهلية من قواعدها.

ومنها: تأليف القلوب وجمعها، ولتشرف قبائل العرب بمصاهرته ﷺ فيهم، ومناصرتهم له، وتظهر هذه الحكمة في زواجه ﷺ بأم حبيبة ابنة أبي سفيان، فقد كان هذا الزواج سبباً لتخفيف الأذى عنه ﷺ وعن أصحابه، وكان زواجه ﷺ من جويرة بنت الحارث سيد بني المصطلق، وكانت قد أسرت مع قومها وعشيرتها، بركة عليها وعلى قومها، لأنه كان سبباً لإسلامهم وعنتهم من الأسر.

ومنها: نقل الأحكام التي لا يطلع عليها الرجال، فكان لزوجاته الطاهرات أكبر الفضل في نقل جميع أحواله وأفعاله الخاصة ونقل هديه ﷺ للأمة.

انظر: الخصائص الكبرى ٢٩٩-٩٩٨/٣، تلخيص الحبير ١٥٨/٣، الحاوي ٢٤-٢٥/١١، أسنى المطالب ١٠٠/٣، زوجات الرسول ﷺ، لمحمد صالح عوض، ص ١٢-١٨.

(٤) انظر: الحاوي ٢٤/١١.

(٥) في [أ]: (عشر).

امراة، ومات عن تسع (١) (٢).

- الثاني: نكاح الكتائية كان حراماً على رسول الله ﷺ (٣)،
على الصحيح من مذهبنا (٤). لما روي عن رسول الله ﷺ [أنه قال] (٥):
(زوجاتي في الدنيا زوجاتي في الآخرة) (٦)، [والكتائية لا تصلح أن تكون زوجته

(١) في [أ]: (تسعة).

(٢) أخرج البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما أبيح له من النساء أكثر من أربع
٨٧/٧، برقم (١٣٣٥١) من حديث أنس ﷺ بلفظ (كان رسول الله ﷺ يدور على نسائه من
الليل والنهار في الساعة وهن إحدى عشرة)، وأخرج البخاري في صحيحه، كتاب النكاح،
باب كثرة النساء ١٩٥٠/٥-١٩٥١، برقم (٤٧٨١)، بسنده من حديث أنس ﷺ (أن النبي ﷺ
كان يطوف على نسائه في ليلة واحدة وله تسع نسوة)، وأما لفظ حديث (مات رسول الله ﷺ
عن تسع نسوة) فأورده الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير، كتاب النكاح، فصل في
التخفيف في النكاح ١٥٨/٣ ثم قال: (هو أمر مشهور لا يحتاج إلى تكلف تخريج الأحاديث
فيه) أ. هـ.

(٣) حكى الإمام الماوردي، والإمام البغوي، والإمام العمراني، والإمام الرافعي، والإمام النووي في
المسألة وجهاً ثانياً: وهو جواز ذلك له ﷺ كما هو جائز لأمته.

انظر: الحاوي ٣٥/١١، التهذيب ٢٢٢/٥، البيان ١٤١/٩، فتح العزيز ٤٤٤/٧، روضة الطالبين ٦/٦.
(٤) وهذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام الرافعي في فتح العزيز ٤٤٤/٧، والإمام النووي في روضة
الطالبين ٦/٦.

(٥) (أنه قال): ساقط [د].

(٦) قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ٥٢/٣ رقم (٢) (لم أجده بهذا اللفظ)، ولكن
أخرج البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رضي الله
عنها ١٣٧٥/٣، برقم (٣٥٦١) حديث بسنده من حديث أبي وائل قال: لما بعث علي عماراً
والحسن إلى الكوفة ليستنفرهم خطب عمار فقال: (إني لأعلم أنها زوجته في الدنيا
والآخرة)، وأخرج الترمذي في سننه، أبواب المناقب، من فضائل عائشة رضي الله عنها
٢٥٧/١٠، برقم (٤١٣١)، بسنده من حديث عائشة رضي الله عنها (أن جبرئيل جاء بصورتها
في خرقة حرير خضراء إلى النبي ﷺ فقال: هذه زوجتك في الدنيا والآخرة) ثم قال الترمذي:
(حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن علقمة) أ. هـ. وأخرج البيهقي في
السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما خص به من أن أزواجه أمهات المؤمنين وأنه يحرم
نكاحهن من بعده على جميع العالمين ١١٠/٧-١١١، برقم (١٣٤٢١)، بسنده عن حذيفة ﷺ أنه
قال لامراته: (إن شئت أن تكوني زوجتي في الجنة، فلا تتزوجي بعدي فإن المرأة في الجنة
لاخر أزواجها في الدنيا، فلذلك حرم الله على أزواج النبي ﷺ أن ينكحن بعده لأنهن
أزواجه في الجنة).

في الآخرة].^{(١)(٢)}

- الثالث: نكاح الأمة المسلمة كان حراماً على رسول الله ﷺ^{(٣)(٤)}؛ لأن الشرط^(٥) في صحة^(٦) نكاح الأمة للحرّ خوف العنت^{(٧)(٨)}، ورسول الله ﷺ لا يخاف العنت^(٩).

- (١) (والكتابية لا تصلح أن تكون زوجته في الآخرة): ساقط [د].
- (٢) انظر: الحاوي ٣٥/١١، التهذيب ٢٢٢/٥، البيان ١٤١/٩، فتح العزيز ٤٤٤/٧، روضة الطالبين ٦/٦.
- (٣) حكى الإمام الرافعي، والإمام النووي في المسألة وجهاً ثانياً: وهو جواز ذلك له ﷺ كما هو جائز لأمنته.
- انظر: فتح العزيز ٤٤٤/٧، روضة الطالبين ٦/٦.
- (٤) وهذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام الرافعي في فتح العزيز ٤٤٤/٧، والإمام النووي في روضة الطالبين ٦/٦.
- (٥) الشرط لغة: - بسكون الراء - إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والجمع شروط، وأما الشرط بالتحريك: العلامة، والجمع: أشراف، وأشراف الساعة: أعلامها.
- انظر: لسان العرب ٣٢٩/٧، القاموس المحيط، ص ٨٦٩، المصباح المنير ٣٠٩/١، مادة (شرط).
- وفي اصطلاح الأصوليين: قال الأسنوي في نهاية السؤل ٤٣٧/٢: (ما يتوقف عليه تأثير المؤثر لا وجوده) أ. هـ. وقيل: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته.
- وانظر: شرح الكوكب المنير ٤٥٢/١، السراج الوهاج ٥٥٣/١، المستصفى، ص ٢٧١، الأحكام للأمدى ١١٢/١.
- (٦) في [أ]: (أباحه).
- (٧) انظر: الحاوي ٣٦/١١، التهذيب ٢٢٢/٥، مغني المحتاج ١٢٤/٣، أسنى المطالب ١٠٠/٣.
- (٨) العنت: - بفتح العين والنون - الإثم، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ [سورة النساء، آية: (٣٥)] يعني: الفجور والزنا، والعنت أيضاً: الوقوع في أمر شاق، ويطلق على معانٍ أخرى، والمراد هنا: خوف الوقوع في الزنا.
- انظر: الصحاح ٢٥٨/١، القاموس المحيط، ص ٢٠٠، المصباح المنير ٤٣١/٢، لسان العرب ٦١/٢، مادة (عنت)، تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٢٥٣، النظم ٤٥/٢، مغني المحتاج ١٨٥/٣.
- (٩) راجع المصادر السابق ذكرها في هامش (٧).

- **الرابع:** النكاح في حال الإحرام كان يباح لرسول الله ﷺ على أحد الطريقين^{(١)(٢)}، لما رُوِيَ (أن رسول الله ﷺ نكح ميمونة^(٣) وكان محرماً)^(٤).

- **الخامس:** كان يباح لرسول الله ﷺ النكاح بلا ولي على أحد الطريقين^{(٥)(٦)}، لما رُوِيَ (أن رسول الله ﷺ خطب أم سلمة^(٧) / فقالت: ليس أحد [١٨٠]

(١) وحكى الإمام البغوي، والإمام العمراني، والإمام الرافعي في المسألة وجهاً ثانياً: وهو تحريم ذلك عليه ﷺ كغيره من أمته.

انظر: التهذيب ٢٢١/٥، البيان ١٤٠/٩-١٤١، فتح العزيز ٤٥٤/٧.

(٢) وهذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٨/٦. وقال الإمام الرافعي في فتح العزيز ٤٥٤/٧: (وكلام النقلة بترجيح الأول - انعقاد نكاحه - أشبه) أ. هـ.

(٣) هي أم المؤمنين ميمونة - وكان اسمها برة، فسمّاها النبي ﷺ ميمونة - بنت الحارث بن حزن الهلالية رضي الله عنها، خالة خالد بن الوليد، وعبدالله بن عباس رضي الله عنهما، تزوجها رسول الله ﷺ في سنة سبع من الهجرة، وكانت زوجة أبي رهم بن عبد العزى، ومات عنها، روت عن النبي ﷺ، وروى عنها: ابن أختها عبدالله بن عباس، وعبدالله بن شداد، ومولاهما سليمان بن يسار وغيرهم، تُوَفِّيت سنة (٥١هـ)، وقيل سنة (٦١هـ) وقيل غير ذلك، ودفنت بسرف الموضع الذي بنى بها رسول الله ﷺ - فيه.

انظر: طبقات ابن سعد ١٣٢/٨-١٤٠، الاستيعاب ١٩١٤/٤-١٩١٨، أسد الغابة ٢٧٣/٦، الإصابة ١٢٦/٨-١٢٩، أزواج النبي ﷺ للمصالحى، ص ١٩٧-٢١١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب نكاح المُحْرَم ١٩٦٦/٥، برقم (٤٨٢٤) بسنده من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ (تزوج النبي ﷺ وهو محرم) واللفظ له، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته ١٠٣١/٢، برقم (١٤١٠/٤٦) بنحوه.

(٥) وحكى الإمام الماوردي، والقاضي أبو الطيب الطبري، والإمام البغوي، والإمام العمراني، والإمام الرافعي والإمام السيوطي في المسألة وجهاً ثانياً: وهو عدم انعقاد نكاحه ﷺ بلا ولي.

انظر: الحاوي ٣٤/١١، التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٢٧)، التهذيب ٢٢١/٥، البيان ١٤٠/٩، فتح العزيز ٤٥٤/٧، الخصائص الكبرى ٢٢٩/٣.

(٦) وهذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام الرافعي في فتح العزيز ٤٥٤/٧، والإمام النووي في روضة الطالبين ٨/٦، والإمام البغوي في التهذيب ٢٢١/٥، والإمام العمراني في البيان ١٤٠/٩.

(٧) هي أم المؤمنين اسمها هند - على الأصح - بنت أبي أمية المعروف بزاز الركب ابن المغيرة المخزومية رضي الله عنها، كانت ممن أسلم قديماً هي وزوجها أبو سلمة ابن عبد الأسد رضي الله عنهما، وهاجرت هي وزوجها إلى الحبشة الهجرتين، وهما أول من هاجر إلى الحبشة، وقصة هجرتها مشهورة، مات عنها زوجها، فتزوجها رسول الله ﷺ =

من أوليائي حاضر، [فقال: ليس أحد من أوليائك حاضرًا] ^(١) ولا غائب يكرهني، فتزوجها ^(٢)؛ ولأن الولي إنما يشترط ^(٤) لمراعاة النظر؛ والنظر في نكاح النبي ﷺ يتوفر من كل وجه. ^(٥)

- السادس: نكاح النبي ﷺ كان جائزًا بلا شهادة [على أحد الطريقين] ^{(٦)(٧)(٨)}؛ لأن المقصود من الشهادة الاحتياط لأمر النكاح حتى يقع

= في سنة أربع من الهجرة، وقيل في سنة ثلاث من الهجرة، وكانت من أجمل وأعقل النساء، روت عن: النبي ﷺ، وعن زوجها أبي سلمة، وفاطمة ابنة الرسول ﷺ، روى عنها: ابناها عمر، وزينب، وأخوها عامر، وابن المسيب وغيرهم، توفيت بالمدينة سنة (٥٩هـ)، وقيل سنة (٦١هـ).

انظر: الاستيعاب ١٩٣٩/٤-١٩٤٠، أسد الغابة ٢٨٩/٦، الإصابة ٢٢١/٨-٢٢٥، أزواج النبي ﷺ للصالحى، ص ١٤٧-١٧٠.

- (١) (فقال: ليس أحد من أوليائك حاضرًا): ساقط [د].
- (٢) في [د]: (وتزوجها). والصواب ما أثبتناه.
- (٣) أخرجه أحمد في مسنده ١٨١/١٠، برقم (٢٦٥٩١) بسنده من حديث ابن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أم سلمة (أن رسول الله ﷺ خطب أم سلمة فقالت: يا رسول الله أنه ليس أحد من أوليائي - تعني شاهدًا -، فقال: أنه ليس أحد من أوليائك شاهد ولا غائب يكره ذلك)، وأخرجه ابن حبان في موارد الظمان ص ٣١١-٣١٢، برقم (١٢٨)، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٢/٣ بنحو ذلك، وأخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب معرفة الصحابة، باب تسمية أزواج رسول الله ﷺ ١٨/٤، برقم (٢٣٥٧/٦٧٥٩) بلفظ (أما الأولياء فليس أحد منهم شاهدًا ولا غائبًا إلا سريضاني) وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد)، ووافقه الذهبي في التلخيص ١٨/٤ على تصحيحه.

- (٤) في [أ]: (شرط).
- (٥) انظر: الحاوي ٣٧/١١، البيان ١٤٠/٩، فتح العزيز ٤٥٤/٧، الخصائص الكبرى ٣٠٠/٣.
- (٦) (على أحد الطريقين): ساقط [أ].
- (٧) وحكى الإمام الماوردي، والإمام البغوي، والإمام العمراني، والإمام الرافعي، والإمام السيوطي في المسألة وجهًا ثانيًا: وهو عدم انعقاد نكاحه ﷺ بلا شهود.
- انظر: الحاوي ٣٤/١١، التهذيب ٢٢١/٥، البيان ١٤٠/٩، فتح العزيز ٤٥٤/٧، الخصائص الكبرى ٢٩٩/٣.
- (٨) وهذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام الرافعي في فتح العزيز ٤٥٤/٧، والإمام النووي في روضة الطالبين ٨/٦.

الأمن من^(١) التجاحد، ولا يُحتاج إلى ذلك في حق رسول الله ﷺ؛ لأنه لا يحدد الحق، وإن جحدت الزوجة كان قول رسول الله ﷺ حجة عليها.

- السابع: [كان ينعقد]^(٢) نكاح رسول الله ﷺ بلفظ الهبة دون نكاح غيره^{(٣)(٤)(٥)}، على طريقة بعض أصحابنا^(٦)، قال الله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾^(٧)، وعلى طريقة بعض أصحابنا^(٨): ما^(٩) كان ينعقد نكاحه بلفظ بلفظ الهبة، والمراد بقوله: ﴿خَالِصَةً لَّكَ﴾^(١٠): يعني بذلك المرأة.^(١١)
وأن^(١٢) كل امرأة رغب فيها^(١٣) رسول الله ﷺ لا يحل لأحد^(١٤) خطبتها، وفي حق غيره تُكره الخطبة ولا تحرم.^(١٥)

(١) (من): ساقط [د].

(٢) (كان ينعقد): ساقط [د].

(٣) انظر: الأم ٤٠/٥، مختصر المزني ٢٦٧/٨.

(٤) وحكى الإمام البغوي، والإمام العمراني، والإمام الرافعي المسألة على وجهين.

انظر: التهذيب ٢٢١/٥، البيان ١٣٨/٩، فتح العزيز ٤٥٣/٧.

(٥) وهذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٨/٦، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٤٥٣/٧ بأنه أظهر الوجهين.

(٦) قال بذلك: الإمام ابن القاص في التلخيص، ص ٤٧٤، والإمام الماوردي في الحاوي ٢٢/١١، والإمام الغزالي في الوسيط ١٧/٥، وراجع المصادر السابق ذكرها في هامش (٤).

(٧) سورة الأحزاب، آية: (٥٠).

(٨) نسبها الإمام العمراني في البيان ١٣٨/٩ للشيخ أبي حامد.

(٩) (ما): ساقط [أ].

(١٠) سورة الأحزاب، آية: (٥٠).

(١١) انظر: تفسير ابن كثير ٤٦٦/٣، فتح القدير ٢٩٢/٤، الجامع لأحكام القرآن ١٣٥/١٤.

(١٢) في [أ]: (فإن).

(١٣) في [أ]: (عنها).

(١٤) (لأحد): ساقط [د].

(١٥) انظر: فتح العزيز ٤٥٣/٧، روضة الطالبين ٨/٦، أسنى المطالب ١٠١/٣.

- الثامن: كان يباح لرسول الله ﷺ النكاح بلا مهر حتى لا يجب المهر لا عند العقد ولا عند الدخول^(١)؛ توسعاً للأمر عليه حتى لا يتعذر عليه النكاح بسبب عدم الصداق.

- التاسع: طلاقه ﷺ ما كان ينحصر بعدد^(٢) على طريقة بعض أصحابنا^(٣) كما لم ينحصر نكاحه.

- العاشر: كان^(٤) لا يجب القسم^(٥) على رسول الله ﷺ [بين نسائه]^{(٦)(٧)} على طريقة بعض أصحابنا^(٨).

-
- (١) انظر: الحاوي ٢٢/١١، التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٧ ل ٢)، التهذيب ٢٢١/٥، البيان ١٣٨/٩، روضة الطالبين ٨/٦، أسنى المطالب ١٠١/٣.
- (٢) وحكى الإمام الماوردي، والإمام الرافعي في المسألة وجهاً ثانياً: وهو أن طلاقه ﷺ محصور بالثلاث كما هو في حق أمته.
- انظر: الحاوي ٣٧/١١، فتح العزيز ٤٥٢/٧.
- (٣) قال بذلك: الإمام البغوي في التهذيب ٢٢٢/٥، والإمام النووي في روضة الطالبين ٨/٦. وراجع المصادر السابق ذكرها في هامش (١).
- (٤) (كان): ساقط [د].
- (٥) القسم: - بفتح القاف - مصدر قَسَمْتُ الشيء فانْقَسَمَ.
- انظر: الصحاح ٢٠١٠/٥، مادة (قسم).
- ومنه: القسم بين النساء وهو إعطاء حقهن في البيتوتة عندها للصحبة والمؤانسة، لا في المجامعة.
- انظر: أنيس الفقهاء، ص ١٥٢، التعريفات للجرجاني، ص ١٧٥، مغني المحتاج ٢٥١/٣.
- (٦) (بين نسائه): ساقط [د].
- (٧) وحكى الإمام البغوي، والإمام العمراني، والإمام الرافعي، والإمام النووي المسألة على وجهين.
- انظر: التهذيب ٢٢١/٥، البيان ١٤٩/٩، فتح العزيز ٤٥٤/٧، روضة الطالبين ٨/٦.
- (٨) ونسبها الإمام الماوردي، والإمام الرافعي، والإمام النووي لقول الإمام أبي سعيد الإصطخري.
- انظر: الحاوي ٣٨/١١، فتح العزيز ٤٥٤/٧، روضة الطالبين ٨/٦.

والأصل فيه^(١): قوله تعالى: ﴿تَرْجِي مَن تَشَاءُ مِثْنَهُ وَتُقْوِي إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ﴾^(٢)،
وعلى طريقة بعض أصحابنا^(٣): كان يجب عليه^(٤)^(٥)؛ لما / رُوِيَ عن رسول [١٨٠ ب]
الله ﷺ (أنه كان يطاف به محمولاً على نسائه)^(٦)، (وكان يقول:
إلهي هذا قسمي فيما أملك وأنت أعلم فيما لا أملك)^(٧)،

- (١) انظر: تفسير ابن كثير ٤٦٧/٣.
- (٢) سورة الأحزاب، آية: (٥١).
- (٣) ونسبها الإمام الرافعي، والإمام النووي لقول الشيخ أبي حامد.
- انظر: فتح العزيز ٤٥٥/٧، روضة الطالبين ٨/٦.
- (٤) (عليه): ساقط [د].
- (٥) وهذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام البغوي في التهذيب ٢٢١/٥، واعتبره الإمام العمراني في
البيان ٤٩/٩ بأنه المذهب.
- (٦) لم أجد بهذا اللفظ، ولكن أخرج البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل
عائشة رضي الله عنها ١٣٧٦٥-١٣٧٦٦، برقم (٣٥٦٣) بسنده من حديث هشام، عن أبيه
(أن رسول الله ﷺ لما كان في مرضه، جعل يدور في نسائه، ويقول: أين أنا غداً، أين أنا
غداً) حرصاً على بيت عائشة.
- وأخرج مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر ٣١٢/١ -
٣١٣، برقم (٤١٨/٩٢) بسنده من حديث عائشة (استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي، فأذن
له، فخرج بين رجلين، تخط رجله في الأرض، بين عباس بن عبدالمطلب وبين رجل آخر).
وذكره ابن الملقن في خلاصة البدر المنير، كتاب النكاح، باب ما جاء في فضله ١٧٦/٢،
برقم (١٨٩٩) (رواه ابن الجوزي في كتاب الوفاء من حديث جعفر بن محمد عن أبيه (ثم
قال: (وهذا ليس بمتصل)، وذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ١٥٩/٣ برقم،
(٢): (من حديث الحارث بن أبي أسامة في مسنده، عن محمد بن سعد، عن أنس بن
عياض، عن جعفر بن محمد، عن أبيه: (أن النبي ﷺ كان يُحْمَلُ في ثوب، يطاف به على
نسائه وهو مريض يقسم لهن) ثم قال: (ورجاله ثقات إلا أنه منقطع).
- (٧) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء ١٢١/٦، برقم (٢١٣٤)،
بسنده من حديث عائشة رضي الله عنها (كان رسول الله ﷺ يقول: اللهم هذا قسمي فيما
أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك) واللفظ له. وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب
النكاح، باب ما جاء في التسوية بين الضرائر ٢٤٧/٤، برقم (١١٤٩) بنحوه، وأخرجه
النسائي في سننه، كتاب عشرة النساء، باب ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض ٧٤/٧ -
٧٥، برقم (٣٩٥٣) بنحوه. وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ١٥٩/٣، برقم (٣):
(الحديث أعله النسائي والترمذي والدارقطني بالإرسال، ولا أعلم أحداً تابع حماد بن سلمة
على وصله)، وضعفه الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٨١/٧-٨٢، برقم (٢٠١٨).

وأراد به القلب. (١)

- الحادي عشر (٢): أوجب على رسول الله ﷺ تخيير نسائه بين الدنيا وبين (٣) وبين (٣) المقام معه. (٤)

والأصل فيه (٥): قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلُوبٌ لَّا رُوحَ لَهَا إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا فَأَعَالَيْتُمْ أَفْتَعَكُنَّ وَأَسْرَحَكُنَّ سَرَّاحًا جَمِيلًا﴾ (٦)، ثم أنهن اخترن المقام معه، فجازاهن الله تعالى على ذلك بأن حرم على رسول الله ﷺ أن ينكح غيرهن وأن (٧) يفارقهن (٨)، فقال تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾ (٩)، ثم أباح للرسول ﷺ أن ينكح سواهن حتى لا يكون امتناعه بسبب (١٠) بسبب (١٠) التحريم، ولا (١١) يكون له عليهن منة (١٢)، بقوله تعالى:

(١) انظر: عون المعبود مطبوع مع سنن أبي داود ١٢١/٦، تحفة الأحوزي مطبوع مع سنن الترمذي ٢٤٧/٤، شرح السيوطي على سنن النسائي مطبوع مع سنن النسائي ٧٥/٧.

(٢) في [أ]: (الحادية عشرة).

(٣) (بين) ساقط [د].

(٤) انظر: الأم ١٥٠/٥، مختصر المزني ٢٦٣/٨، الحاوي ١١/١٣-١٨، التهذيب ٢١٦/٥، البيان ١٤٥/٩، فتح العزيز ٤٣٣/٧-٤٣٤، روضة الطالبين ٤/٦.

(٥) انظر: تفسير ابن كثير ٤٤٨/٣.

(٦) سورة الأحزاب، آية: (٢٨).

(٧) في [أ]: زيادة (لا).

(٨) انظر: الأم ١٥٠/٥، مختصر المزني ٢٦٣/٨، الحاوي ١١/١٣، التهذيب ٢١٦/٥، البيان ١٤٥/٩.

(٩) سورة الأحزاب، آية: (٥٢).

(١٠) السبب: لغة: هو الحبل وما يتوصل به إلى غيره. انظر: القاموس المحيط، ص ١٢٣، لسان العرب ٤٥٨/١، المصباح المنير ٢٦٢/١، مادة (سبب).

وفي اصطلاح الأصوليين: هو ما يلزم من وجوده الوجود ويلزم من عدمه العدم لذاته.

راجع: الموافقات ٢٦٥/١، شرح الكوكب المنير ٤٤٥/١، كشف الأسرار ٢٨٤/٤-٢٨٥.

أحكام الأحكام للأمدى ١١٠/١.

(١١) في [أ]: (فلا).

(١٢) (منة): ساقط [د].

﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾^(١)، وَرُويَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(٢) أَنَّهَا قَالَتْ: (مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أُحِلَّ لَهُ النِّسَاءُ).^{(٣)(٤)}

(١) سورة الأحزاب، آية: (٥٠).

(٢) أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، وَلِدَتْ بعد البعثة بأربع سنين، زوج النبي ﷺ وأحب نسائه إليه، ولم يتزوج بكرة غيرها، أنزل الله براءتها من السماء، ومات رسول الله ﷺ وهو بين سحرها ونحرها واختلط ريقه بريقها، ودفن في بيتها، وهي من أفقه نساء المسلمين وأعلمهن بالفرائض والأدب، ومن المكثرين من الرواية عن رسول الله ﷺ، وروت أيضاً عن: أبيها، وعن عمر رضي الله عنهم جميعاً، وروت عنها: أختها أم كلثوم، وحفصة، وأسماء بنتا أخيها عبدالرحمن، روى كذلك عنها عبدالله وعروة ابنا الزبير، وأخوها عبدالرحمن، وعبدالله ابن عمر، وخلق كثير سواهم، توفيت بالمدينة سنة (٥٨هـ)، وقيل سنة (٥٧هـ).

انظر: الاستيعاب ١٨٨١/٤-١٨٨٥، طبقات ابن سعد ٨١-٥٨/٨، أسد الغابة ١٨٨٨/٦-١٩٢، الإصابة ٢٩-١٦/٨، أزواج النبي ﷺ للصالحى، ص ٧٧-١٣٦.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب تفسير القرآن، باب سورة الأحزاب ٥٦/٩-٥٧، برقم (٣٤٣٣)، بسنده من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال الترمذي: (هذا حديث صحيح) بلفظه.

وأخرجه النسائي في سننه، كتاب النكاح، باب ما افترض الله عز وجل على رسوله ﷺ ٣٦٤/٦، برقم (٣٢٠٤).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب كان لا يجوز له أن يبدل من أزواجه أحداً ثم نسخ ٨٦/٧، برقم (١٣٣٤٨) كلاهما بمثله.

(٤) انظر: الحاوي ٢٢-١٩/١١، التهذيب ٢١٨/٥، فتح العزيز ٤٣٤/٧، روضة الطالبين ٤/٦.

الفصل الثالث : في بيان خاصية زوجاته وما يتعلق بهن

والرسول ﷺ تزوج في مدة حياته بخمس عشرة^(١)، وقيل بثمان عشرة^(٢)، وجمع في وقت واحد بين إحدى عشرة^(٣)، ودخل بثلاث عشرة^(٤) منهن^(٥)، وفارق في حياته امرأتين منهن:

- إحداهما: (امرأة كلبية^(٦)) تزوجها رسول الله ﷺ، فلما نظر إليها رأى بكشجها^{(٧)(٨)} بياضاً، فقال: (دلستم عليّ الحقي بأهلك)^(٩).

- (١) قال الحافظ ابن كثير في الفصول، ص ٢٢٤-٢٢٥: (وهو المشهور) أ. هـ.
- (٢) في [أ]: (بثمانية عشر).
- (٣) في [أ]: (عشر).
- (٤) في [أ]: (بثلاثة عشر).
- (٥) انظر: أزواج النبي ﷺ للصالح، ص ٢٦-٢٧، تلخيص الحبير ١٥٨/٣، البداية والنهاية ٢٥٥/٥، البيان ١٣٧/٩، تكملة المجموع ١٤٤/١٦.
- (٦) قال العلماء: اختلف في اسمها إلى عدة أقوال:
ف قيل هي: فاطمة بنت الضحاك بن سفيان.
وقيل: عمرة بنت يزيد بن عبيد.
وقيل: سنا بنت سفيان بن عوف.
وقيل: العالية بنت ظبيان بن عمرو بن عوف.
انظر: غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكو، ٥٣١/٢، المستفيد من مبهات المتن والإسناد للحافظ أبي زرعة العراقي ٩٠٣-٩٠٥، تهذيب الأسماء واللغات ٣٧٢/٢، فتح الباري ٣٥٨-٣٥٩، طبقات ابن سعد ١٠٠-١٠١.
- (٧) (بكشجها): ساقط [أ].
- (٨) الكشج - بفتح الكاف وسكون الشين - ما بين الخصرة إلى الضلع القصوى من الجنب.
انظر: طلبة الطلبة، ص ١٣٦، الصحاح ٣٩٩/١، المصباح المنير ٥٣٤/٢، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١٥٢/٤، مادة (كشج).
- (٩) أخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب معرفة الصحابة ذكر العالية ٣٦-٣٧، برقم (٢٤٠٦/٦٨٠٨)، بسنده من حديث جميل بن زيد الطائي، عن كعب بن عجرة، عن أبيه قال: (تزوج رسول الله ﷺ امرأة من بني غفار، فلما وضعت ثيابها رأى بكشجها بياضاً، فقال لها ﷺ: (البسي ثيابك والحقي بأهلك) وأمر لها بالصدّاق) واللفظ له.
وقال الذهبي في التلخيص ٣٦-٣٧: (قال ابن معين زيد ليس بثقة) أ. هـ.
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما يرد به النكاح من =

- والأخرى: المستعيذة^(١) وهي (كانت امرأة شابة ذات جمال فتزوجها رسول الله ﷺ فشق ذلك على نسائه، فبعثن إليها عجوزاً، حتى قالت لها: كلمة تعجب رسول الله ﷺ إذا دنا منك فقولني: أعوذ بالله منك، [فلما قرب رسول الله ﷺ قالت: أعوذ بالله منك]^(٣)، فقال ﷺ^(٤): (لقد استعذت بمعاذ^(٥) الحقني بأهلك)^(٦).

- = العيوب ٣٤٨/٧، برقم (١٤٢١٩) بنحو ذلك، ثم قال معلقاً على الحديث: (جميل بن زيد تفرد بهذا الحديث، واضطرب الرواة عنه لهذا الحديث) أ. هـ.
- وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير، كتاب النكاح، باب الخصائص في النكاح وغيره ١٦٠/٣، برقم (١): (في إسناده جميل بن زيد، وقد اضطرب فيه، وهو ضعيف).
- (١) قال العلماء: اختلف في اسم المستعيذة إلى عدة أقوال: فقيل هي اسمها: فاطمة بنت الضحاك بن سفيان. وقيل: عمرة بنت يزيد بن عبيد. وقيل: عائشة بنت ظبيان بن عمرو بن عوف. وقيل: أسماء بنت النعمان من بني الجون، وقيل غير ذلك. والصواب كما قاله الحافظ ابن حجر، والإمام النووي في اسمها هي: أميمة بنت النعمان بن شراحيل الكندية الجونية.
- انظر: غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال ٥٢٩/٢-٥٣٣، الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي، ص ٣٥٥، المستفيد من مبهمات المتن والإسناد للحافظ أبي زرعة ٩٠٢/٢-٩٠٧، فتح الباري ٣٥٧/٩، تهذيب الأسماء واللغات ٣٧٢/٢.
- (٢) في [د]: (وتزوجها برسول الله ﷺ) والصواب ما أثبتناه.
- (٣) (فلما قرب رسول الله ﷺ قالت: أعوذ بالله منك) ساقط [أ].
- (٤) في [أ]: زيادة كلمة (معاذ).
- (٥) (بمعاذ): ساقط [د].
- (٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب من طلق وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق ٢٠١٢/٥، برقم (٤٩٥٥)، بسنده من حديث الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: (أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله ﷺ ودنا منها، قالت: أعوذ بالله منك، فقال لها: (لقد عذت بعظيم الحقني بأهلك) واللفظ له. ونقل الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ١٥١/٣ قول ابن الصلاح حيث قال: (هذا الحديث أصله في البخاري من حديث أبي سعيد الساعدي، دون ما فيه إن نساء علمنها ذلك، قال: وهذه الزيادة باطلة، وقد رواها ابن سعد في الطبقات بسند ضعيف) أ. هـ. وقال الحافظ ابن حجر: (فيه الواقدي وهو معروف بالضعف).

ومات عن تسع^(١) منهن وهن^(٢): عائشة بنت الصديق، وحفصة بنت عمر^(٣)، وأم سلمة بنت أبي أمية، وأم حبيبة بنت أبي سفيان^(٤)، وميمونة بنت الحارث^(٥) الهلالية، وزينب بنت جحش^(٦)، وجويرية بنت

(١) في [أ]: (تسعة).

(٢) انظر: فتح الباري ١١٣/٩، البداية والنهاية ٢٥٥/٥، أزواج النبي ﷺ للصالح ص ٣٠، الحاوي ٢٢/١١، التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٧ ل ٣)، التهذيب ٢٢٧/٥، البيان ١٣٧/٩.

(٣) أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، زوج النبي ﷺ، صحابية جليلة صالحة صوامة قوامة، ولدت بمكة قبل البعثة بخمس سنين، وهاجرت مع زوجها خنيس بن حذافة السهمي إلى المدينة، وكان ممن شهد بدرًا، ومات بالمدينة، فلما انقضت عدتها تزوجها رسول الله ﷺ بعد عائشة سنة اثنتين أو ثلاث من الهجرة. روت عن النبي ﷺ، وعن أبيها، وروى عنها: أخوها عبدالله بن عمر، وابنه حمزة وآخرون، توفيت بالمدينة سنة (٤٥هـ) وقيل غير ذلك.

انظر: الإصابة ٥٨١/٧-٥٨٣، طبقات ابن سعد ٨١/٨-٨٦، أسد الغابة ٦٥/٦-٦٧، تهذيب الأسماء واللغات ٣٣٨/٢-٣٣٩، أزواج النبي ﷺ للصالح ص ١٣٦-١٤٤.

(٤) أم المؤمنين أم حبيبة، رملة بنت أبي سفيان بن صخر بن حرب بن أمية القرشية الأموية، زوج النبي ﷺ، وأخت معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، من السابقات إلى الإسلام، هاجرت إلى الحبشة في الهجرة الثانية، مع زوجها الأول عبيد الله بن جحش، ثم تنصرت هنالك، ومات عنها على النصرانية، ثبتت على إسلامها، ثم تزوجها النبي ﷺ سنة سبع وقيل سنة ست من الهجرة بأرض الحبشة، وكانت رضي الله عنها من فصيحات قريش، ومن ذوات الرأي، روت عن النبي ﷺ، وعن زينب بنت جحش، وروى عنها: أخوها معاوية، وعتبة وابنتها حبيبة، وآخرون، توفيت بالمدينة سنة (٤٤هـ) وقيل غير ذلك.

انظر الإصابة ٦٥١/٧-٦٥٤، طبقات ابن سعد ٩٦/٨-١٠٠، أسد الغابة ١١٥/٦-١١٧، الاستيعاب ١٨٤٣/٤-١٨٤٦، أزواج النبي ﷺ للصالح ص ١٦١-١٦٦.

(٥) في [د]: (الحرب) وفي [أ]: (الجارود). والصواب ما أثبتناه موافقاً لترجمتها في كتب التراجم والسير.

(٦) أم المؤمنين زينب بنت جحش، زوج النبي ﷺ، وبنت عمته أميمة، وأخت عبدالله بن جحش، من السابقات إلى الإسلام، ومن المهاجرات، تزوجها النبي ﷺ بعد مولاه زيد بن حارثة ﷺ، سنة ثلاث، وقيل سنة أربع، وقيل سنة خمس من الهجرة، وكانت تفخر على نساء النبي ﷺ بأن الله تعالى زوجها له، وهن زوجهن أولياؤهن لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾ [سورة الأحزاب، آية: (٣٧)]، وبسببها أنزل الحجاب، وكانت تعمل بيدها وتتصدق. روت عن النبي ﷺ. وروى عنها: ابن أخيها محمد بن جحش، وأم حبيبة وآخرون، كانت أول نساء النبي ﷺ لحوقاً به. توفيت بالمدينة سنة (٢٠هـ). =

الحارث^(١) الخزاعية^(٢)، وسودة بنت^(٣) زمعة^(٤)، وصفية بنت حيي بن أخطب.
وفي أحكامهن ست مسائل:

م ١ أحدها: أن زوجاته خير نساء هذه الأمة^(٥)، قال الله تعالى: ﴿يُنْسَاءُ
النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنَّ أَتَقِيْنَ﴾^(٦)، وأيضاً فإن الله تعالى جعلهن مع^(٧)

م ١: فضل
زوجاته

= انظر: أسد الغابة ١٢٥/٦-١٢٧، طبقات ابن سعد ١٠١/٨-١١٥، الاستيعاب ١٨٤٩/٤-١٨٥٢، الإصابة ٦٦٧/٧-٦٧٠، أزواج النبي ﷺ للصالح، ص ١٨١-١٩٢.

(١) في [د]: (الحرب) والصواب ما أثبتناه موافقاً لترجمتها في كتب التراجم والسير.
(٢) أم المؤمنين جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار من بني المصطلق، زوج النبي ﷺ، كان أبوها سيداً مطاعاً في قومه. سُبِّت في يوم المُرْسِيع. ومات زوجها عنها في تلك الغزوة، ووقعت في سهم ثابت بن قيس، فكاتبها، فأنت النبي ﷺ تستعينه في كتابتها، ففرض رسول الله ﷺ كتابتها وتزوجها، في سنة خمس من الهجرة على الراجح، وقيل: سنة ست من الهجرة. ولما بلغ الناس خبر زواجها برسول الله ﷺ أعتقوا ما كان بأيديهم من بني المصطلق. كانت كثيرة الدعاء والتسبيح. روت عن النبي ﷺ. وروى عنها: عبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر رضي الله عنهما وآخرون. توفيت بالمدينة سنة (٥٠هـ) على الصحيح، وقيل غير ذلك.

انظر: الاستيعاب ١٨٠٤/٤-١٨٠٥، طبقات ابن سعد ١١٦/٨-١٢٠، أسد الغابة ٥٦/٦-٥٨، تهذيب الأسماء واللغات ٣٣٦/٢-٣٣٧، أزواج النبي ﷺ للصالح، ص ٢٠٧-٢١٢.
(٣) في [د]: (بن) والصواب ما أثبتناه.

(٤) أم المؤمنين سودة بنت زمعة بن قيس القرشية العامرية، زوج النبي ﷺ. أسلمت قديماً، وهاجرت إلى الحبشة في الهجرة الثانية، مع زوجها الأول السكران بن عمرو، ثم مات زوجها، فتزوجها النبي ﷺ بمكة، في السنة العاشرة، أو قيل: السنة الثامنة من البعثة ودخل بها بمكة بعد موت خديجة رضي الله تعالى عنها، ولما أسنت أراد النبي ﷺ طلاقها، فوهبت يومها لعائشة رضي الله عنها. اتصفت بالزهد وحب الصدقة. روت عن النبي ﷺ. وروى عنها: عبدالله بن عباس وآخرون. توفيت بالمدينة سنة (٥٤هـ) وقيل: سنة (٥٥هـ).

انظر: الاستيعاب ١٨٦٧/٤، طبقات ابن سعد ٥٢/٨-٥٧، أسد الغابة ١٥٧/٦-١٥٨، أزواج النبي ﷺ للصالح، ص ١٧٣-١٨٠.

(٥) انظر: مختصر المزني ٢٦٣/٨، الحاوي ٢٥/١١، التهذيب ٢٢٧/٥، البيان ١٤٦/٩-١٤٩،

الخصائص الكبرى ١٧٧/٣، أزواج النبي ﷺ للصالح، ص ٦٩.

(٦) سورة الأحزاب، آية: (٣٢).

(٧) في [د]: (من) والصواب ما أثبتناه.

الحرائر كالحرائر مع الإماء، فقال في وصفهن ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾^(١)، وقال في وصفهن ﴿مَنْ يَأْتِ مِنْكُنْ بِفَحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾^(٢)، فجعل ثوابهن على الضعف وعقابهن على الضعف، كما أن عذاب الحرائر ضعف عذاب الإماء.^(٣)

م ٢: الثانية: اللواتي مات عنهن رسول الله ﷺ فنكاحهن^(٤) حرام على المسلمين كلهم^(٥)، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنكِحُوا أَرْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾^{(٦)(٧)}.

م ٢: نكاح
زوجاته ﷺ من
بعده

م ٣: الثالثة: سماهن^(٨) الله تعالى أمهات المؤمنين^(٩)، فقال تعالى: ﴿وَأَرْوَاجَهُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾^(١٠)، وليس المراد بهن أمهاتاً على التحقيق، فإنه ما كان يحل لأحد^(١١) من الناس أن يخلو / بكل واحدة منهن، ولا يرين من المسلمين ولا المسلمون يرون منهن. ولا يحرم على المسلمين نكاح بناتهن

م ٣: معنى
أمهات المؤمنين

[١٨١ ب]

- (١) سورة الأحزاب، آية: (٣١).
- (٢) سورة الأحزاب، آية: (٣٠).
- (٣) انظر: تفسير الطبري ٩٢-٩١/١٩، النكت والعيون للماوردي ٣٩٧/٤، تفسير ابن كثير ٤٥٠/٣، فتح القدير ٢٧٦/٤، الجامع لأحكام القرآن ١١٤-١١٥، تفسير البغوي ٣٤٨/٢١.
- (٤) في [أ]: (نكاحهن).
- (٥) في [د]: (كلهن) والصواب ما أثبتناه.
- (٦) سورة الأحزاب، آية: (٥٣).
- (٧) انظر: تفسير الطبري ١٧٠-١٦٩/١٩، تفسير ابن كثير ٤٧١/٣، فتح القدير ١٤٦/٤، الجامع لأحكام القرآن ١٤٧/١٤، الأم ١٥١/٥، الحاوي ٢٨/١١، التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٧ ل ٢)، التهذيب ٢٢٦/٥، روضة الطالبين ٩/٦.
- (٨) في [أ]: (سماهن).
- (٩) سواء من ماتت تحتها ﷺ أو من مات وهي تحتها.
- (١٠) سورة الأحزاب، آية: (٦).
- (١١) في [د]: (لكل أحد) والصواب ما أثبتناه.

وأخواتهن^(١)، فقد نكح الزبير^(٢) أخت عائشة رضي الله عنهما، ونكح عبدالرحمن ابن عوف^(٣) حَمْنَة^(٤) بنت جحش^(٥) أخت زينب، ونكح علي فاطمة^(٦) بنت

(١) انظر: تفسير البغوي ٣١٩/٢١، الخصائص الكبرى ٣١٥/٣، أزواج النبي ﷺ للصالحى، ص ٣٥، الأم ١٥١/٥، الحاوي ٢٨/١١-٢٩، التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٧ ل ٢)، التهذيب ٢٢٧/٥.

(٢) أبو عبدالله، الزبير بن العوام بن خويلد بن عبدالعزى، حوارى رسول الله ﷺ، وابن عمته صفية بنت عبدالمطلب. أسلم قديماً وله ست عشرة سنة، وهاجر الهجرتين، وشهد المشاهد كلها. وهو أول من سل سيفه في سبيل الله، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة الذين هم من أهل الشورى. روى عن النبي ﷺ، وروى عنه: ابنه عروة، والأحف، وعبدالله ونافع بن جبير وغيرهم. قُتِلَ يوم الجمل سنة (٣٦هـ).

انظر: تهذيب التهذيب ١٨٨/٢-١٨٩، الرياض النضرة ٢٣٦/٤، أسد الغابة ٢٤٩/٢، مرآة الجنان ٩٧/١.

(٣) أبو محمد، عبدالرحمن بن عوف القرشي. ولد بعد عام الفيل بعشر سنين. أسلم قديماً، وهاجر الهجرتين، وشهد المشاهد كلها. وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة الذين هم من أهل الشورى. روى عن النبي ﷺ، وعن عمر بن الخطاب ﷺ. وروى عنه: أولاده الأربعة: إبراهيم، وحמיד، وعمر، ومصعب. وعبدالله بن عباس، وابن عمر، وغيرهم. توفي بالمدينة سنة (٣٢هـ)، وقيل سنة (٣١هـ).

انظر: تهذيب التهذيب ٤٠٤-٤٠٥، الرياض النضرة ٢٥٩/٤، الإصابة ٢٤٦/٤، مرآة الجنان ٨٦/١.

(٤) في [د]: (حمانة) والصواب ما أثبتناه موافقاً لكتب التراجم والسير.

(٥) حَمْنَة بنت جحش الأسدية، كانت عند مصعب بن عمير ﷺ، استشهد في أحد، فتزوجها من بعده طلحة بن عبيدالله، فولدت له محمداً، وعمران ابني طلحة، وكانت من المبايعات. وشهدت أحداً، فكانت تسقي العطشى، وتحمل الجرحى. لم تُحَدِّدْ سنة وفاتها. انظر: الاستيعاب ١٨١٣/٤، تهذيب الأسماء واللغات ٣٤٠/٢، تهذيب التهذيب ٥٨٩/٣، الإصابة ٥٨٦/٧.

(٦) فاطمة بنت رسول الله ﷺ، القرشية الهاشمية، أمها أم المؤمنين خديجة بنت خويلد رضي الله عنهما، هي أصغر بناته وأحب الناس إليه ﷺ، زوّجها من علي بن أبي طالب ﷺ، فولدت له الحسن، والحسين، وأم كلثوم، وزينب ﷺ، روت عن رسول الله ﷺ، وروى عنها: ابناها الحسن والحسين، وأبوهم، وأم المؤمنين عائشة وغيرهم ﷺ. تُوَفِّيَتْ بالمدينة بعد رسول الله ﷺ بستة أشهر، وقيل: بثلاثة أشهر. وهي أول أهل بيته لحوقاً به.

انظر: الاستيعاب ١٨٩٣-١٨٩٩، تهذيب الأسماء واللغات ٣٥٢-٣٥٣، الإصابة ٥٣/٨-٦٠.

خديجة^(١)، وعثمان رقية^(٢) وأم كلثوم^(٣) بنات^(٤) خديجة من رسول الله ﷺ، وإنما المراد بهن أمهات^(٥) في التحريم.

م: ٤: نكاح النساء
اللاتي فارقهن
النبي ﷺ في حياته

م: ٤: الرابعة: المرأة التي^(٦) فارقها رسول الله ﷺ في حياته^(٧)، هل كان يباح لها أن تتزوج؟ اختلفوا فيه على ثلاثة^(٨) طرق: (٩)

(١) أم المؤمنين خديجة بنت خويلد بن أسد القرشية، زوج النبي ﷺ، أول امرأة تزوجها ﷺ ولم يتزوج عليها حتى ماتت رضي الله عنها. وكان سنّها يوم تزوجها أربعين سنة، وجميع أولادها منه غير إبراهيم. وهي من أوسط قريش نسباً، وأعظمهم شرفاً، وأكثرهم مالاً، وهي أول من آمنت به، وناصرته خلال دعوته، وبشرها الله تعالى ببيت في الجنة، توفيت بمكة المكرمة بعد وفاة عمه أبي طالب في عام واحد، قبل الهجرة بخمس سنين، وقيل: بأربع سنين.

انظر: أسد الغابة ٧٨/٦، تهذيب الأسماء واللغات ٣٤١/٢-٣٤٢، الإصابة ٦٠٠/٨-٦٠٥، أزواج النبي ﷺ للصالح، ص ٥٣-٧٦.

(٢) رقية بنت رسول الله ﷺ، القرشية الهاشمية، أمها أم المؤمنين خديجة بنت خويلد ﷺ، ولدت ونشأت قبل البعثة. زوجها ﷺ من عتبة بن أبي لهب، ثم طلقها بعد ظهور الإسلام، ونزول قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [سورة المسد، آية: ١] نزولا على أمره والده أبي لهب. أسلمت بعد إسلام أمها خديجة رضي الله عنها، ثم تزوجها عثمان بن عفان ﷺ، وهاجرت معه الهجرة. توفيت بالمدينة ورسول الله ﷺ ببدر في شهر رمضان.

انظر: الاستيعاب ١٨٣٩/٤، الإصابة ٦٤٨/٧-٦٥٠، مرآة الجنان ٥/١.

(٣) أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ، القرشية الهاشمية، أمها أم المؤمنين خديجة بنت خويلد ﷺ، نشأت وتزوجت قبل البعثة، زوجها ﷺ من عتيبة بن أبي لهب، ثم طلقها بعد ظهور الإسلام، ونزول قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [سورة المسد، آية: ١] نزولا على أمر والده أبي لهب، ثم تزوجها عثمان بن عفان ﷺ بعد وفات أختها رقية، توفيت بالمدينة سنة (٩هـ).

انظر: الاستيعاب ١٩٥٢/٤، الإصابة ٢٨٨/٨-٢٩٠.

(٤) في [أ]: (ابنتي).

(٥) في [أ]: (أمهاتهن).

(٦) في [د]: (الذي) والصواب ما أثبتناه.

(٧) في [د]: (حيا) والصواب ما أثبتناه.

(٨) في [أ]: (ثلاث).

(٩) وحكاها العراقيون على ثلاثة أوجه:

فقوم قالوا^(١): كان يباح^(٢) لها أن تتزوج.
والدليل عليه^(٣): أن الله تعالى أمر رسوله ﷺ بِتَخْيِيرِ نِسَائِهِ بَيْنَ الْمَقَامِ مَعَهُ
وَبَيْنَ الدُّنْيَا، فَلَوْ قَدَّرْنَا أَنْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ اخْتَارَتْ الدُّنْيَا وَجَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
أَنْ يَفَارِقَهَا، وَمَا^(٤) كَانَ يَحْرَمُ عَلَيْهَا^(٥) النِّكَاحُ؛ لِأَنْ غَرَضُهَا لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالنِّكَاحِ.
فَإِذَا^(٦) كَانَتْ الَّتِي تَخْتَارُ فِرَاقَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَحْرَمُ عَلَيْهَا النِّكَاحُ، فَكَذَلِكَ
الَّتِي^(٧) اخْتَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِرَاقَهَا.
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ^(٨): مَا كَانَ يَبَاحُ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ^(٩).
// وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ^(١٠): // وَإِنْ كَانَتْ

= انظر: الحاوي ٣٠/١١، التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٧ ل ٣)، الوسيط
٢١/٥، التهذيب ٢٢٦/٥، البيان ١٤٨/٩، روضة الطالبين ٩/٦، الفصول في اختصار سيرة
الرسول ﷺ لابن كثير، ص ٣٠٢.

(١) قال بذلك منهم: الإمام الماوردي في الحاوي ٣٠/١١، والقاضي أبو الطيب الطبري
في التعليقة الكبرى (٧ ل ٣)، والإمام الغزالي في الوسيط ٢١/٥، والإمام البغوي في
التهذيب ٢٢٦/٥، والإمام العمراني في البيان ١٤٨/٩، والإمام النووي في روضة
الطالبين ٩/٦.

(٢) (كان يباح): ساقط من متن [د] ومثبت في الحاشية.

(٣) انظر: الحاوي ٣٠/١١، البيان ١٤٨/٩.

(٤) في [أ]: (ولا).

(٥) في [د]: (عليه) والصواب ما أثبتناه.

(٦) في [د]: (وإذا) والصواب ما أثبتناه..

(٧) في [د]: (الذي) والصواب ما أثبتناه..

(٨) نسبها الإمام الرافعي في فتح العزيز ٤٥٧/٧، والإمام النووي في روضة الطالبين ٩/٦ لقول
الإمام ابن أبي هريرة، وهو ما نص عليه الإمام الشافعي في كتابه أحكام القرآن ١٦٧/١.

(٩) وهو ما رجحه الإمام النووي في روضة الطالبين ٩/٦.

(١٠) (ومنهم من قال): ساقط من جميع النسخ، وهي إضافة يقتضيها سياق الكلام، وهي الطريقة
الثالثة التي أشار إليها المصنف في أول المسألة - والله أعلم -.

(١١) نسبها الإمام الرافعي في فتح العزيز ٤٥٧/٧، والإمام النووي في روضة الطالبين ٩/٦ لقول
الشيخ أبي حامد.

مدخولاً^(١) بها لا يباح لها^{(٢)(٣)}؛ لما رُوِيَ (أن الأشعث^(٤) بن قيس^(٥) تزوج بالكلبية في عهد عمر رضي الله عنه فَهَمَّ عمر برجمها، فقليل له: إن رسول الله ﷺ [لم يكن]^(٦) قد^(٧) دخل بها فتركه^{(٨)(٩)}.

م ٥: المفاضلة بين عائشة وفاطمة رضي الله عنهما

م ٥: الخامسة: تكلم الناس في عائشة وفاطمة أيهما أفضل؟^(١٠)
والأوّل بالعاقل^(١١) أن لا يشتغل بمثل ذلك؛ لأن طريق التفضيل الإجماع.
وقوم^(١٢) قـالوا: فاطمة

- (١) في [د، أ]: (مدخولة) والصواب ما أثبتناه. موافقاً لما جاء في فتح العزيز ٤٥٧/٧. - والله أعلم -
- (٢) (لها): ساقط: (أ).
- (٣) وهذا هو الصحيح عند الشيخ أبي حامد؛ كما حكاه عنه الإمام النووي في روضة الطالبين ٩/٦، والإمام الماوردي في الحاوي ٣٠/١١، والإمام العمراني في البيان ١٤٨/٩.
- (٤) في [أ، د]: (أشعث) والصواب ما أثبتناه موافقاً لكتب السير والتراجم.
- (٥) أبو محمد، الأشعث بن قيس بن معد يكرب، كان ممن وفد إلى النبي ﷺ سنة عشر من الهجرة في وفد كندة، وأسلموا ورجعوا إلى اليمن. وكان ممن ارتد بعد وفاة النبي ﷺ، فأسر وأحضر إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فرجع إلى الإسلام وحسن إسلامه، شهد اليرموك، والقادسية وغيرها من الغزوات. روى عن رسول الله ﷺ، وروى عنه: الشعبي، وقيس بن أبي حازم، توفي بالكوفة سنة (٤٠هـ)، وقيل سنة (٤٢هـ).
- انظر: أسد الغابة ١١٨/١، طبقات فقهاء اليمن، ص ١١، وفيات الأعيان ٩٠/٤، الإصابة ٨٧/١.

- (٦) (لم يكن): [أ].
- (٧) (قد): ساقط [د].
- (٨) في [أ]: (فترك).
- (٩) قال الحافظ ابن حجر بعد إيراد هذا الحديث في التلخيص الحبير، كتاب النكاح، فصل في الخصائص والكرامات ١٦٠/٣: (لا أصل له في كتب الحديث) أ. هـ.
- وقال الإمام ابن الملقن في خلاصة البدر المنير، كتاب النكاح، باب ما جاء في فضله ﷺ ١٧٧/٢، برقم (١٩٠٣): (غريب) أ. هـ.
- (١٠) انظر: أزواج النبي ﷺ للصالح، ص ٦٩.
- (١١) في [أ]: (للعاقل).
- (١٢) في [أ]: (فقوم).

أفضل^(١)؛ لأنها بضعة من النبي ﷺ، قال^(٢) ﷺ: (فاطمة بضعة مني يربني ما يربها)^(٣)^(٤).

(١) ذكر الإمام الصالح في كتابه أزواج النبي ﷺ، ص ٧٠ قطع شيخه السيوطي بتفضيل فاطمة كما جاء في كتابه إتمام الدراية، ص ١٨-١٩. وهذا ما صححه الإمام السبكي حيث قال: (والذي نختاره، وندين الله تعالى به: أن فاطمة أفضل ثم خديجة ثم عائشة، وبه جزم ابن المقرئ في روضته. ثم قال السبكي: والحجة في ذلك: ما ثبت في الصحيح، أن النبي ﷺ قال لفاطمة: (أما ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين - أو سيدة نساء هذه الأمة) أ. هـ، وهذا الحديث [أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب من ناجى بين يدي الناس، ولم يخبر بسر صاحبه ٢٣١٧/٥، برقم (٥٩٢٨)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل فاطمة بنت النبي ﷺ ١٩٠٥/٤-١٩٠٦، برقم (٢٤٤٩/٩٩)]، وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٠٥/٧ (وهذا أقوى ما يستدل به على تقديم فاطمة رضي الله عنها على غيرها من نساء عصرها، ومن بعدهن لما ذكر) أ. هـ، ولما فيها من البضعة الشريفة لا يشاركها فيها غير أخواتها. وامتازت فاطمة عن أخواتها بأنهن متن في حياته ﷺ ومات هو ﷺ في حياتها.

راجع في المسألة: فيض القدير ٥٣/٢، فتح الباري ١٠٥/٧، ١٠٩، الجامع لأحكام القرآن ٥٤/٤، تحفة الأحوذى ٢٦٥/١٠-٢٦٦، أزواج النبي ﷺ للصالح، ص ٦٩-٧٥، إتمام الدراية للسيوطي، ص ١٨-١٩، أسنى المطالب ١٠٣/٦، نهاية المحتاج ١٧٦/٦، حاشية الجمل ١٤٨/٦، مغني المحتاج ١٢٤/٣.

(٢) (قال): ساقط [أ].

(٣) في [د]: (تربيته). والصواب ما أثبتناه.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب ما ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف ٢٠٠٤/٥، برقم (٤٩٣٢)، بسنده من طريق ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة قال: (سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر (إن بني هشام بن المغيرة استأذنوا في أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب، فلا آذن، ثم لا آذن، ثم لا آذن، إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم، فإنما هي بضعة مني يربني ما أربها، ويؤذي ما آذاها) (واللفظ له).

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل فاطمة بنت النبي ﷺ ١٩٠٢/٤، برقم (٢٤٤٩/٩٣) بلفظ (فإنما ابنتي بضعة مني يربني ما أربها ويؤذي ما آذاها).

وقوم قالوا^(١): عائشة أفضل^(٢)، لما رُوِيَ (أن فاطمة / قالت يوماً [١٨٢] لعائشة: أنا خير منك، فإنك بنت أبي قحافة، وأنا بنت رسول الله ﷺ، فقالت عائشة: أما الفخر في الدنيا عليّ^(٣) فلك، ولكن الفخر فخر الآخرة، فأنا^(٤) مع رسول الله ﷺ في الدرجة، وأنت مع علي^(٥) بن أبي طالب في الدرجة، فانظري ما بينهما، فبكت فاطمة^(٦)).

وحُكي عن الشيخ فضل الصعلوكي^{(٧)(٨)} أنه كان يقول^(٩): من أراد أن يعرف التفاوت بينهما فليأمل في زوجته وابنته.

- (١) نسبه الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٣٩/٧، والحافظ ابن كثير في الفصول في اختصار سيرة الرسول ﷺ، ص ٣٠١ لقول الإمام ابن حزم الظاهري. وانظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل ١٢١/٤.
- (٢) ضَعَف العلماء هذا القول فقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٣٩/٧. (فساده ظاهر) أ. هـ. وقال الحافظ ابن كثير في الفصول في اختصار سيرة الرسول ﷺ، ص ٣٠١: (وهو أضعف الأقوال) أ. هـ.
- وذكر الإمام الصالح في أزواج النبي ﷺ، ص ٧٠ قول الإمام السبكي حيث قال: (هو قول مردود ساقط، ضعيف ولا مستند له من نص ولا نقل) أ. هـ.
- (٣) (علي): ساقط [د].
- (٤) في [د]: (وأنا). والصواب ما أثبتناه.
- (٥) (علي): ساقط [أ].
- (٦) لم أقف عليه فيما اطلعت عليه من الكتب المتوفرة بين يدي.
- (٧) في [د]: (الصعلوكه). والصواب ما أثبتناه من [أ] وموافقاً لما جاء في كتاب أزواج النبي ﷺ للإمام الصالح، ص ٦٩، وأصول الدين للأستاذ أبي منصور البغدادي، ص ٣٠٦.
- (٨) أبو سهل، محمد بن سليمان الصعلوكي، العجلي النيسابوري. شيخ عصره، وقدوة أهل زمانه، وإمام وقته في الفقه، والنحو، والتفسير، واللغة. تفقه على أبي إسحاق المروزي، وأخذ الحديث عن ابن خزيمة، والأزهري وغيرهما. أفتى ودرس بنيسابور نيماً وثلاثين سنة. توفي سنة (٣٩٦ هـ).
- انظر: طبقات الشافعية لابن هداية الله، ص ٩٢-٩٣، طبقات فقهاء الشافعية لابن الصلاح ١٥٨/١-١٦٤، طبقات الفقهاء للشيرازي، ص ٩٥، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ١٥٣/٢-١٥٤.
- (٩) حكى قوله الإمام الصالح في أزواج النبي ﷺ، ص ٦٩، والأستاذ أبو منصور البغدادي في أصول الدين، ص ٣٠٦.

م ٦: السادسة: أفضل التسع عائشة - رضي الله عنها -، وتكلموا في عائشة وخديجة. (١)

فقال قوم (٢): خديجة أفضل، لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: (أفضل نساء (٣) العالمين [ثلاث (٤) نساء] (٥): آسية بنت مزاحم (٦)، ومريم ابنة عمران (٧)، وخديجة بنت خويلد. (٨)

(١) راجع في المسألة: الفصول في اختصار سيرة الرسول ﷺ للحافظ ابن كثير، ص ٣٠٠، فتح الباري ١٠٩/٧، ١٣٥، ١٣٩، الروض الأنف ٢٧٩/١، أزواج النبي ﷺ للإمام الصالح، ص ٦٩، ٧١، ٧٤، تحفة الأحوذى ٢٦٥/١٠-٢٦٦، روضة الطالبين ١٠/٦، أسنى المطالب ١٠٣/٣، مغني المحتاج ١٢٤/٣.

(٢) نسبة الإمام الصالح في أزواج النبي ﷺ، ص ٧١، لقول الإمام داود الظاهري.

(٣) في [أ]: زيادة كلمة (رب).

(٤) في [أ]: (ثلاثة). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -

(٥) (ثلاثة نساء): ساقط [د].

(٦) آسية بنت مزاحم بن عسد بن الريان الذي كان فرعون مصر زمن يوسف عليه السلام. وقيل أنها كانت من بني إسرائيل من سبط موسى عليه السلام. وهي امرأة فرعون مصر زمن موسى عليه السلام، ولم ترزق منه بأولاد، فلما رأت موسى عليه السلام أخذته وربته في قصر فرعون. انظر: البداية والنهاية ٢٢٤/١.

(٧) مريم بنت عمران، وأمها حنة بنت فاقود. أظهر نساء العالمين، القاتنة البتول، أم نبي الله عيسى عليه السلام، لا يعرف تاريخ ولادتها أو وفاتها. دعت أمها الله تعالى أن يرزقها ولداً ونذرته لخدمة المسجد الأقصى، فلما وضعتها وجدتها أنثى، ثم وفّت بنذرهما، وتقبلها الله تعالى قبولاً حسناً، ثم كفلها زكريا عليه السلام بعد موت أبيها، وكان يرى كرامة الله تعالى لها، ثم حملت بعيسى عليه السلام فكانت معجزة في ذلك.

انظر: البداية والنهاية ٥٢/٢-٥٨، الجامع لأحكام القرآن ٤١/٤-٤٦، الموسوعة العربية العالمية ١٤٤/٢٣-١٤٦.

(٨) أخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، ذكر نبي الله وروحه عيسى بن مريم صلوات الله وسلامه عليهما، ٦٥٠/٢، برقم (١٧٠/٤١٦٠) بسنده من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: (أفضل نساء العالمين: خديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، ومريم بنت عمران، وآسية بنت مزاحم امرأة فرعون) واللفظ له، ثم قال الحاكم: (حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي على تصحيحه في التلخيص ٦٥٠/٢.

م ٦: المفاضلة بين
أم المؤمنين خديجة
وأم المؤمنين
عائشة رضي الله
عنهما

وقيل: أن عائشة أفضل منها^(١)، لما رُوِيَ (أن رسول الله ﷺ قال: فضل عائشة على النساء كفضل الثريد^(٢) على سائر الطعام)^(٣)، ولما رُوِيَ (أن عائشة قالت لفاطمة - رضي الله عنها -: أنا خير من^(٤) أمك، لأن رسول الله ﷺ تزوجني بكرة، وتزوج أمك وهي ثيب، فجاءت فاطمة إلى رسول الله ﷺ فأخبرته، فقال ﷺ: (قولي لها: إن أبي نكح أمي وهو^(٥) بكر، ونكحك وهو ثيب).^(٦)

-
- = وأخرجه أحمد في المسند ١/٦٦٢٨، برقم (٢٦٦٨) بنحو ذلك، وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد، كتاب المناقب، باب في فضل خديجة بنت خويلد زوجة رسول الله ﷺ ٣٥٧/٩، برقم (١٥٢٦٨): (رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني ورجالهم رجال الصحيح).
- (١) راجع في المسألة: الفصول في اختصار سيرة الرسول ﷺ لابن كثير، ص ٣٠٠، فتح الباري ١٠٩/٧، ١٣٥، ١٣٩، الروض الأنف ١/٢٧٩، أزواج النبي ﷺ للإمام الصالحي، ص ٦٩، ٧١، ٧٤، تحفة الأحوذى ١٠/٢٦٥، ٢٦٦، روضة الطالبين ١٠/٦، أسنى المطالب ٣/١٠٣، مغني المحتاج ٣/١٢٤.
- (٢) الثريد: - بفتح المثلثة وكسر الراء - يقال: ثردت الخبز، أي: تفتته ثم تبله بمرق، وهو أن يثرد الخبز بمرق اللحم، وقد يكون معه اللحم.
- انظر: المصباح المنير ١/٨١، القاموس المحيط، ص ٣٤٥، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١/٢٠٤، مادة (ثرد).
- (٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رضي الله عنها ١٣٧٥/٣، برقم (٣٥٥٩).
- وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رضي الله عنها ١٨٩٥/٤، برقم (٢٤٤٦/٨٩) كلاهما رواه بلفظه من حديث أنس بن مالك.
- (٤) (من): ساقط من متن [د] ومثبتة في الحاشية.
- (٥) في [د]: (هي). والصواب ما أثبتناه.
- (٦) لم أقف عليه فيما اطلعت عليه من الكتب المتوفرة بين يدي.

الباب الثاني

في الترغيب في النكاح

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في مَنْ يندب إلى النكاح ومن لا يندب إليه.

وفيه أربع مسائل.

الفصل الثاني: في بيان من يستحب له نكاحها من النساء

ومن لا يستحب. وفيه ست مسائل.

الفصل الثالث: في بيان ما يحل النظر إليه وما لا يحل.

وفيه ثماني عشرة مسألة

الباب الثاني: في الترغيب في النكاح. وفيه ثلاثة^(١) فصول.

الفصل الأول: في مَنْ^(٢) يُنْدَب إلى النكاح / ومن لا يُنْدَب إليه، وفيه أربع [١٨٢ ب]

مسائل.

م ٧: إحداها: الرجل إذا كانت نفسه تتوق^{(٣)(٤)} إلى النكاح، ويجد المال وما لا بد له منه في النكاح، فيستحب له أن يتزوج، ولكن لا يجب عليه النكاح.^(٥) وقال داود^{(٦)(٧)}: يجب عليه أن يتزوج. [فصار روى^(٩)]
وأما الدليل على الاستحباب^{(٨)(٩)}: (أن الرسول الله ﷺ قال^(١٠)): (أما أنا فأفطر^(١١) وأصوم، وأصلي وأنام، وأنكح، فمن رغب

م ٧: من تناقض
نفسه إلى النكاح
ووجد مؤنته

- (١) في [د]: (ثلاث). والصواب ما أثبتناه.
- (٢) في [أ]: (فيمن).
- (٣) في [أ]: تقديم وتأخير (تتوق نفسه).
- (٤) تاقَت نفسه إلى الشيء، تتوق، توقاً: أي اشتاقت ونازعت إليه.
- انظر: المصباح المنير ٧٨/٤، القاموس المحيط، ص ١٢٤، مادة (تاق)، الصحاح ١٤٥٣/٤، مادة (توق).
- (٥) انظر: الأم ١٥٤/٥، مختصر المزني ٢٦٣/٨، الحاوي ٤٨/١١، التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٧ ل ٣)، المذهب ١٣١/١٦، حلية العلماء ٣١٨/٦، عجالة المحتاج ١١٦١/٣.
- (٦) أبو سليمان، داود بن علي بن خلف الأصبهاني، الإمام المشهور المعروف بالظاهري، كان رئيس مذهب أهل الظاهر، وتبعه جمع كثير يُعرفون بالظاهرية، وكان إماماً ورعاً، ناسكاً، زاهداً، نشأ ببغداد، وجالس الأئمة، وانتهد إليه رئاسة العلم ببغداد، وأخذ العلم عن أبي ثور، وإسحاق بن راهوية وطبقتهم، وحدث عنه: ابنه أبو بكر محمد بن داود، وزكريا الساجي وغيرهما، صنف الكتب الكثيرة، وتوفي ببغداد سنة (٢٧٠هـ).
- انظر: طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٧٨/١، الفهرست لابن النديم، ص ٣٠٣، طبقات فقهاء اليمن، ص ١٣٩.
- (٧) انظر: المحلى لابن حزم ٣/٩، الحاوي ٤٨/١١، التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٧ ل ٣)، البيان ١٠٩/٩، المغني لابن قدامة ٣٣٧/٧.
- (٨) انظر: فتح الباري ١٠٦/٩، التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٧ ل ٣).
- (٩) في [أ]: (أفطر) (فما روى).
- (١٠) (قال): ساقط [أ].
- (١١) في [د]: (أفطر). والصواب ما أثبتناه.

عن سنتي فليس مني).^(١)

وأما الدليل على أنه لا يجب^(٢)، فقول^(٣) الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْآيَةَ﴾ إلى أن قال ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٤)، ولو كان واجباً لما كان الصبر عنه^(٥) خيراً له.^(٦)

م ٨: من تاققت
نفسه إلى النكاح
ولم يجد مؤنته

م ٨: الثانية: إذا كانت نفسه تميل إلى النكاح ولا يجد المال، فالأولى أن يكسر شهوته بالصوم ولا يتزوج.^(٧)

والأصل فيه: ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يا معشر

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح لقوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [سورة النساء، آية: ٣] ١٩٤٩/٥، برقم (٤٧٧٦) بسنده من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في قصة الثلاثة الذين جاءوا إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادته، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (أنتم الذين قلتم كذا وكذا؟ أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكنني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني) واللفظ له.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاققت نفسه إليه ووجد مؤنة، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم ١٠٢٠/٢، برقم (١٤٠١/٥) بسنده من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ (لكنني أصلي وأنام، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير ٤٢٣/١، الجامع لأحكام القرآن ٩٧/٣، أحكام القرآن لابن العربي ٥٢٠/١.

(٣) في النسخ (قول). والصواب ما أثبتناه. والله أعلم.

(٤) سورة النساء، آية: (٢٥).

(٥) (عنه): ساقط [د].

(٦) (له): ساقط [د].

(٧) انظر: التهذيب ٢٢٩/٥، البيان ١١٣/٩، فتح العزيز ٤٦٤/٧، عجالة المحتاج ١١٦٢/٣.

(٨) أبو عبد الرحمن، عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أسلم قديماً وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا والمشاهد بعدها، ولازم النبي صلى الله عليه وسلم، فكان خادمه وصاحب سره ورفيقه في حله وترحاله وغزواته، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وروى عنه ابنه: عبد الرحمن، وأبو عبيدة، ومن الصحابة: أبو موسى، وأبو رافع، وأنس وآخرون غيرهم. =

الشباب عليكم بالبَّاءة^(١)، فإنه أغضُّ للبصر، وأحصن للفرج، فمن لم يستطع فعله بالصوم، فإنه له وجاء^(٢) (٣).

م: الثالثة: الرجل إذا كانت^(٤) لا تتوقُّ نفسه إلى النكاح^(٥) ولا يجد الأهبة^(٦)، فالأولى له^(٧) أن يتخلَّى لعبادة الله تعالى ولا يتزوَّج. (٨)

= وتولى بعد وفاة النبي ﷺ بيت المال بالكوفة. توفي بالكوفة، وقيل: بالمدينة، سنة (٣٢هـ) وقيل: غير ذلك.

انظر: الإصابة ٢٣٣/٤-٢٣٦، تهذيب الأسماء واللغات ٢٨٨/١-٢٩١، تذكرة الحفاظ ١٣/١-١٧.

(١) البَّاءة: قال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم ١٧٣/٩: (اختلف العلماء في المراد بالبَّاءة هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد: أحدهما: أن المراد معناها اللغوي: وهو الجماع، فتقديره: من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنة النكاح فليتزوج. والقول الثاني: أن المراد هنا بالبَّاءة: مؤنة النكاح) أ. هـ. وانظر: الصحاح ٣٧/١، لسان العرب ٣٦/١، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١٥٧/١، مادة (بوا).

(٢) الوجَّاء: قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ١٣٣/٥، مادة (وجَّاء): (أن تُرضَ أنثى الفحل رَضًا شديدًا يُذهبُ شهوة الجماع، ويتنزل في قطعة منزلة الخصي) أ. هـ. وانظر كذلك: الصحاح ٨٠/١، لسان العرب ١٩٠/١-١٩١، مادة (وجَّاء). والمراد بالوجَّاء: أن الصوم يقطع شهوة النكاح كما يفعله الوجَّاء.

انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٣٧/٩، فتح الباري ١١٠/٩، غريب الحديث لأبي عبيد ٢٤٨/١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب من لم يستطع البَّاءة فليصُم ١٩٥٠/٥، برقم (٤٧٧٩). وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنة، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم ١٠١٨/٢، برقم (١٤٠٠/٤)، كلاهما من رواية عبدالله بن مسعود ؓ.

(٤) في [أ]: (كان).

(٥) في [د]: (لا تتوقُّ إلى النكاح نفسه). والصواب ما أثبتناه.

(٦) الأهبة: - بضم الهمزة - هي العُدَّة. وأهبة الحرب: عُدَّتُها.

انظر: لسان العرب ٢١٧/١، الصحاح ٨٩/١، القاموس المحيط، ص ٧٧، مادة (أهب)، والمراد بها هنا: مؤن النكاح، وهي: المهر ونفقة اليوم، وكسوة فصل التمكين.

انظر: عجالة المحتاج ١١٦٢/٣، مغني المحتاج ١٢٥/٣.

(٧) (له): ساقط: [أ].

(٨) انظر: الأم ١٥٥/٥، التهذيب ٢٣٠/٥، البيان ١١٣/٩، عجالة المحتاج ١١٦٢/٣.

والدليل عليه: قوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾^(١) مَدَحُهُنَّ فِي تَرْكِ النِّكَاحِ^(٢)، ولولا أن الأولَى في حق من لا تميل نفسه^(٣) إلى النِّكَاحِ تَرْكُهُ، لما مدحهن الله تعالى على ذلك. وقال تعالى في وصف يحيى - عليه السلام -: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٤)، والْحَصُورُ: الذي لا يأتي يأتي النساء^(٥)؛ إلا أن بين أهل المعنى في ذلك خلافاً.^(٦)

فقوم قالوا^(٧): الذي لا يأتي النساء مع القُدرة؛ وهو الصحيح^(٨)؛ لأن^(٩) من تَرَكَ للعجز^(١٠) لا يستحق المدح/؛ ولو كان الأولَى هو النِّكَاح لما مدحه.

[١٨٣]

م ١٠: الرابعة: إذا كان الرجل صاحب مال ولا تميل نفسه إلى النِّكَاح فائس، الأولَى له،^(١١) فيه وجهان:^(١٢)

م ١٠: من لا تتوق
نفسه إلى النِّكَاح
ووجد المال

- (١) سورة النور، آية: (٦٠).
- (٢) انظر: الأم ١٥٥/٥، تفسير ابن كثير ٢٨٥/٣.
- (٣) (نفسه): ساقط [أ].
- (٤) سورة آل عمران، آية: (٣٩).
- (٥) انظر: الصحاح ٦٣٠/٢-٦٣٢، معجم مقاييس اللغة ١٤٤/٢، القاموس المحيط، ص ٤٨٠-٤٨١، مادة (حصر)، وقال الراغب الأصبهاني في مفردات غريب القرآن، ص ١٢٨، مادة (حصر): (فَالْحَصُورُ: الذي لا يأتي النساء، إمّا من العُنة، وإمّا من العِفّة والاجتهاد في إزالة الشهوة، والثاني أظهر في الآية؛ لأنّ بذلك يستحق المَحْمُدة) أ. هـ.
- (٦) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٣٥٦/١-٣٥٧، تفسير ابن كثير ٣١٧/١-٣١٨.
- (٧) رُوي ذلك عن: ابن مسعود، وابن عباس، وعكرمة، ومجاهد، وابن جبير وغيرهم - رضي الله عنهم جميعاً -.
- انظر: الجامع لأحكام القرآن ٥٠/٤، تفسير ابن كثير ٣١٧/١.
- (٨) وهذا هو الصحيح، كما قاله الإمام ابن العربي في أحكام القرآن ٣٥٧/١، والإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٥٠/٤-٥١.
- (٩) في [د]: (فإن) والصواب ما أثبتناه.
- (١٠) في [د]: (العجز) والصواب ما أثبتناه.
- (١١) (له): ساقط [د].
- (١٢) انظر: التهذيب ٢٣٠/٥، فتح العزيز ٤٦٥/٧، روضة الطالبين ١٤/٦. وحكماهما الإمام العمراني في البيان ١١٣/٩ على قولين.

أحدهما: الأولي له ترك النكاح^(١)؛ لما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((خير الناس بعد المائتين: الخفيف الحاذ^(٢))، قيل: يا رسول الله، ومن الخفيف الحاذ؟ قال: (من لا أهل له ولا ولد)).^(٣)

والثاني: الأولي أن يتزوج^(٤)، لما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ قال: (شراركم^(٥) عَزَابُكُمْ)^(٦)، ورُوِيَ (أن معاذ بن جبل^(٧) مرض، وكانت

- (١) في [د]: (التزويج) والصواب ما أثبتناه.
- (٢) الخفيف الحاذ: معنى الحاذ هو: الظهر، والخفيف الحاذ: قليل المال والعيال، والحاذ: الخفة والسرعة.
- انظر: القاموس المحيط، ص ٤٢٤، الصحاح ٥٦٣/٢، مادة (حوذ)، لسان العرب ٤٨٢/٣-٤٨٣، مادة (حاذ).
- (٣) عزا هذا الحديث السخاوي في المقاصد الحسنة إلى أبي يعلى، ص ٢٤٣، برقم (٤٥٢) فقال: (رواه أبو يعلى في مسنده من حديث رواد بن الجراح، عن سفيان الثوري، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة بن اليمان) أ. هـ. وعزاه إليه أيضاً الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار ١٠١/٢، والعجلوني في كشف الخفاء ٣٨٦/١، برقم (١٢٣٥). وذكره الألباني في ضعيف الجامع الصغير ١٤٠/٣، برقم (٢٩١٨).
- (٤) هذا هو أصح الأوجه، كما قاله الإمام الراعي في فتح العزيز ٤٦٥/٧، والإمام النووي في روضة الطالبين ١٤/٦.
- (٥) في [د]: (أشراركم). والصواب ما أثبتناه.
- (٦) ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، كتاب النكاح، باب فضل المتزوج على العزب ٤٣/٣-٤٤، برقم (١٢٥٠) ثم قال: (هذا حديث لا يصح) أ. هـ.
- وذكره كذلك السخاوي في المقاصد الحسنة، ص ٢٩٩، برقم (٥٨٩)، والعجلوني في كشف الخفاء ٦/٢، برقم (١٥٣٨)، وذكره الألباني في ضعيف الجامع الصغير ٢٤٥/٣، برقم (٣٣٨٥) وضعفه، وكلهم من حديث أبي هريرة ؓ قال: لو لم يبق من أجلي إلا يوم واحد لقيت الله بزوجة، سمعت رسول الله ﷺ يقول: (شراركم عزابكم). وذكروا أن في سنده خالد بن إسماعيل المخزومي وهو متروك.
- (٧) أبو عبد الرحمن، معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، من أجلاء الصحابة، ومن علمائهم بالحلال والحرام، وهو أحد السبعين الذين شهدوا العقبة، وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن، أسلم وهو فتى، وشهد بدرًا والمشاهد بعدها، بعثه النبي ﷺ إلى اليمن قاضيًا، روى عن النبي ﷺ، وروى عنه: عبدالله بن عباس، وأنس، وجابر وآخرون غيرهم، توفي بالشام بالطاعون، سنة (١٨هـ) وقيل: سنة (١٧هـ).
- انظر: أسد الغابة ٤١٨-٤٢١، تهذيب التهذيب ٤٦٥/٥-٤٦٦، الإصابة ١٣٦/٤-١٣٨، الزهد للإمام أحمد بن حنبل، ص ٢٢٥-٢٢٩.

قد ماتت^(١) زوجته، فقال: زَوْجُونِي لَا أَلْقَى اللَّهَ عَزَبًا. (٢)

(١) في [د]: (مرضت) والصواب ما أثبتناه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب النكاح، باب في التزويج من ما كان يأمر به ويحث عليه ٢٧١/٣ ، برقم (٦)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الوصايا، باب نكاح المريض ٤٥٢/٦ ، برقم (١٢٦١٥) بلاغاً عن الشافعي.

الفصل الثاني: في^(١) بيان^(٢) من يُسْتَحَبُّ له^(٣) نكاحها من النساء ومن لا يُسْتَحَبُّ، وفيه ست مسائل.

مها: ١١، نكاح
ذات الدين

م ١١: أحدها: الأولي^(٤) أن ينكح امرأة عفيفة^(٥) معتنية بأمر دينها، ويتجنب نكاح الفاسقة والمعرضة عن مراعاة^(٦) دينها^(٧)؛ لما رُوِيَ عن^(٨) النبي ﷺ أنه^(٩) قال: (تُنكح المرأة لأربع: لِمَالِها، وَجَمَالِها، وَحَسَبِها^(١٠))، ودينها، فعليك بذات الدين، تَرَبَّتْ يَدَاكَ^(١١)).^(١٢)

- (١) في [أ]: (فيمن).
- (٢) (بيان): ساقط [أ].
- (٣) (له): ساقط [أ].
- (٤) في [أ]: (المستحب).
- (٥) العفيفة: قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات ٢٧/٤: (العفة: الكف عما لا يحل ولا يحمده) أ. هـ، وقال ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٢٢): (العفيفة هنا: المصونة عن الفواحش والفاجر مرتكبها، ومعناها: أن الفاسق ليس كفؤاً للمرأة العدل) أ. هـ.
- (٦) (مراعاة): ساقط [أ].
- (٧) انظر: الحاوي ١١/١٤٢، المذهب ١٦/١٣٢، إحياء علوم الدين ٢/١٢٥، التهذيب ٥/٢٣١، البيان ٩/١١٤، فتح العزيز ٧/٤٦٨، الغاية القصوى ٢/٢٧٠، مغني المحتاج ٣/١٢٦، نهاية المحتاج ٦/١٨١.
- (٨) في [أ]: (أن).
- (٩) (أنه): ساقط [أ].
- (١٠) حَسَبُها: قال ابن بطال في النظم ٣/٣٤: (الحَسَبُ: ما يَعُدُّه الرجل من مفاخر آبائه وأجداده. والرجل حسيب وقد حسب حسابه؛ مأخوذ من الحساب؛ لأنهم إذا تفاخروا عدوا مناقبهم ومآثرهم وحسبوها) أ. هـ. وانظر كذلك: النهاية لابن الأثير ١/٣٦٧، الفائق للزمخشري ١/٢٤٥، مادة (حسب)، المغني لابن باطيش ١/٤٨٤.
- (١١) تَرَبَّتْ يَدَاكَ: أن أصل ذلك أنه يقال للرجل إذا قل ماله قد ترب؛ أي: افتقر حتى لصق بالتراب. أ. هـ. وَأَتَرَبَ: إذا استغنى وأيسر. وهذه الكلمة جارية على ألسنة العرب يريدون بها الدعاء على المخاطب لا وقوع الأمر به. وقيل: إن النبي ﷺ لم يتعمد الدعاء عليه بالفقر، بل الحث على الجد والتشمير في طلب الأمور به.
- انظر: غريب الحديث لأبي عبيد ١/٢٥٨، النهاية لابن الأثير ١/١٨١، مادة (ترب)، النظم ٢/٣٤، المغني لابن باطيش ١/٤٨٤، عون المعبود ٦/٣١، الصحاح ١/٩٠-٩١، مادة (ترب).
- (١٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين ٥/١٩٥٨، برقم (٤٨٠٢). =

وَرُويَ: عن ^(١) النبي ﷺ أنه ^(٢) قال: (اتقوا خضراء الدِّمْنِ ^(٣))، فقليل: يا رسول الله ﷺ وما خضراء الدِّمْنِ؟ فقال: (المرأة الحسناء في المنبت السُّوءِ). ^(٤)

م ١٢: الثانية: الأولى أن ينكح بكَراً ما دام يجد البكر ^(٥)، لما رُويَ (أن رسول الله ﷺ رأى على ثوب جابر ^(٦) أثراً لخلوف فسأله عن ذلك، فقال:

م ١٢: نكاح
البكر

= وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين ١٠٨٦/٢، برقم (١٤٦٦/٥٣) والحديث من رواية أبي هريرة ؓ.

(١) في [أ]: (أن).
(٢) (أنه): ساقط [أ].

(٣) الدِّمْنُ: جمع دِمْنَةٍ، وهي ما تدمنه الإبل والغنم بأبوالها وأبعارها، أي تلبده في رابطها. أ.هـ، والدِّمْنُ: البعر.

انظر: النهاية لابن الأثير ١٢٥/٢، غريب الحديث لأبي عبيد ٢٢٤/٢، لسان العرب ١٥٧/١٣-١٥٨، مادة (دمن). والمعنى أي لا تنكحوا المرأة لجمالها وهي خبيثة الأصل.
انظر: تلخيص الحبير ٦٨/٣، المقاصد الحسنة، ص ١٦٣.

(٤) ذكره ابن عدي في الكامل ٢٢٤٥/٦ وقال: تفرد به الواقدي، وذكره القضاعي في مسند الشهاب ٩٦/٢، برقم (٩٥٧)، وذكره كذلك الديلمي في الفردوس ٣٨٢/١، برقم (١٥٣٧)، والشوكاني في الفوائد، ص ١٣٠، برقم (٣٥) وضعفه، والعجلوني في كشف الخفاء ٢٧٢/١، برقم (٨٥٥)، والسخاوي في المقاصد الحسنة، ص ١٦٣، برقم (٢٧١).

رواه من طريق الواقدي عن يحيى بن سعيد بن دينار، عن أبي وجزة يزيد بن عبيد، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: (إياكم الحديث). وذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ١٦٧/٣، برقم (٤) ونقل عن الدارقطني قوله: (أنه لا يصح من وجه). وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط المطبوع مع الوسيط ٢٦/٥: (يعد هذا من أفراد الواقدي وهو ضعيف). وضعفه الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار المطبوع بهامش إحياء علوم الدين ١٣٢/٢. وضعفه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٤/١، برقم (١٤): قال: (ضعيف جداً).

(٥) انظر: إحياء علوم الدين ١٣٢/٢، التهذيب ٢٣٤/٥، البيان ١١٦/٩، فتح العزيز ٤٦٧/٧، مغني المحتاج ١٢٧/٣، حاشية اعانة الطالبين ٤٥٨/٣.

(٦) أبو عبدالله، وقيل: أبو عبدالرحمن، جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام الأنصاري الخزرجي، صاحب رسول الله ﷺ، من أهل بيعة الرضوان، ومن المكثرين من الرواية عن رسول الله ﷺ، وروى عن الخلفاء وبعض الصحابة، وروى عنه: أولاده، وابن المسيب، والشعبي، وعطاء وغيرهم كثير، لم يشهد غزوتي بدرٍ، ولا أحدًا، ولكنه شهد مع رسول الله ﷺ بقية الغزوات، توفي سنة (٧٨هـ)، وقيل سنة (٧٣هـ).

انظر: أسد الغابة ٣٠٧/١، الإصابة ٢٣٤/١-٢٣٥، تهذيب التهذيب ٣٥٠/١، تذكرة الحفاظ ٤٣/١.

تزوَّجت، فقال رسول الله ﷺ: (أبكرًا أم ثيبًا؟ فقال: ثيبًا، فقال رسول الله ﷺ: هلاَّ^(١) بكراً؛ تلاعبها وتلاعبك؟)، فقال جابر: إنَّ أبي قد^(٢) قتل وترك بناءً صغاراً فكرهت أن أدخلَ / عليهن خرقاء^(٣) مثلهنَّ، فقال رسول الله ﷺ: [١٨٣ أ] (نعم إذاً).^(٤)

م ١٣: الثالثة: الأولى أن ينكح من الأبعد ويتجنب نكاح القرابة؛ مثل بنت العم والخال^(٥)؛ لما روي أن رسول الله ﷺ قال: (اغربوا ولا تضووا).^(٦) والضَّاوي: الولد النحيف الصغير الجثة، ومعناه^(٧): انكحوا من الغرباء حتى لا يكون الولد ضاوياً ناقص الخِلقة.^(٨)

م ١٣: نكاح الأبعد

- (١) في [د]: (لا). والصواب ما أثبتناه. موافقاً لما ورد في الكتب التي روت الحديث.
- (٢) (قد): ساقط [د].
- (٣) خرقاء: المرأة الخرقاء التي لا تحسن صنعة، قال العراقي في طرح التثريب ١٢/٧: (الحمقاء الجاهلة بأعمال المنزل المحتاج إليها، وهي تأنيث الأخرق). انظر: النظم ٣٣/٢، معجم مقاييس اللغة ٢٥٣/٢، مادة (خرق).
- (٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب قوله تعالى: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا﴾ [سورة آل عمران، آية: ١٢٢] ١٤٨٩/٤، برقم (٣٨٢٦). وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح البكر ١٠٨٧/٢، برقم (٧١٥/٥٦).
- (٥) انظر: إحياء علوم الدين ١٢٥/٢، الوسيط ٢٧/٥، التهذيب ٢٣٤/٥، البيان ١١٧/٩، فتح العزيز ٤٦٧/٧، أسنى المطالب ١٠٨/٣، مغني المحتاج ١٢٧/٣، نهاية المحتاج ١٨١/٦-١٨٢.
- (٦) الحديث ليس له أصل في كتب السنة كما صرح بذلك ابن الصلاح في مشكل الوسيط المطبوع مع الوسيط ٢٧/٥ حيث قال: (ليس له أصل يعتمد عليه). وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة، ص ١٣١، برقم (٣٩)، وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير ١٧٩/٢، برقم (١٩١٠). غريب.
- وقد وقع في غريب الحديث لابن قتيبة ٧٣٧/٣، قال جاء في الحديث: (أغربوا لا تضووا)، وهو ما جاء كذلك في النهاية لابن الأثير ٩٦/٣، والفائق للزمخشري ٢٩٣/٢، ولسان العرب لابن منظور ٤٨٩/١٤.
- (٧) في [أ]: (فمعناه).
- (٨) انظر: المصباح المنير ٣٦٦/٢، القاموس المحيط، ص ١٦٨٣-١٦٨٤، معجم مقاييس اللغة ٦٩/٥، مادة (ضوى)، النهاية لابن الأثير ٩٦/٣، مادة (ضوا).

م ١٤: الرابعة: الأولى أن ينكح امرأة وَلَوْ دَاً ويتجنب نكاح العقيم^(١)،
لما رُوي عن رسول الله ﷺ أنه قال: (شَوْهَاءٌ وَلَوْ دَخِرَ مِنْ حَسَنَاءِ
عَقِيمٍ).^(٢)

م ١٥: الخامسة: لا يستحب أن ينكح امرأة لها ولد من زوج آخر^(٣)، لما
رُوي (أن رسول الله ﷺ نهى عن اللَّفُوتَا).^(٤)
قيل في التفسير اللَّفُوتَا: التي لها ولد من زوج آخر.^(٥)

(١) انظر: إحياء علوم الدين ١٣١/٢، الوسيط ٢٧/٥، التهذيب ٢٣٢/٥، البيان ١١٨/٩، فتح
العزیز ٤٦٧/٧، مغني المحتاج ١٢٨/٣، حاشية إعانة الطالبين ٤٥٩/٣.

(٢) أخرجه الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد، كتاب النكاح، باب تزويج الولود ٤٧٤/٤، برقم
(٧٣٤١) بسنده من حديث معاوية بن حيدة، قال: قال رسول الله ﷺ: (سوداء ولود خير من
حسناء لا تلد). ثم قال: (رواه الطبراني وفيه علي بن الربيع، وهو ضعيف).
وذكره كذلك الديلمي في مسند الفردوس ٣٣٦/٢، برقم (٣٥١٤)، والسيوطي في الجامع
الصغير مطبوع مع فيض القدير ١١٤/٤، برقم (٤٧٢٤) ورمز له بالضعف، والعجلوني في
كشف الخفاء ٤٥٧/١، برقم (١٤٩٩).

قال الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار المطبوع مع إحياء علوم الدين ١٠٥/٢:
(رواه ابن حبان في الضعفاء من رواية بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده ولا يصح).

(٣) انظر: الحاوي ١٤٨/١١، روضة الطالبين ١٤/٦، أسنى المطالب ١٠٨/٦، حاشية إعانة
التالبيين ٤٥٩/٣-٤٦٠.

(٤) ذكره الديلمي في مسند الفردوس ٤٠٤/٥، برقم (٨٥٦١) بسنده عن زيد بن حارثة، قال
رسول الله ﷺ: (يا زيد تزوج تزد عفة إلى عفتك، ولا تتزوج خمسة: شهيرة، ولا لهبرة، ولا
نهبرة، ولا هندبرة، ولا لفوت ... الحديث).

وذكره شيخ الإسلام ابن حجر الهيثمي في كتاب الإفصاح عن أحاديث النكاح، ص ١١٤،
برقم (٧١) بسنده عن زيد بن أرقم.

(٥) اللفوت: التي تلقت إلى ولدها من زوج آخر وتنشغل به عن الزوج.
انظر: النهاية لابن الأثير ٢٢٢/٤، الفائق للزمخشري ٢٢٥/٢، مادة (لفت).

م ١٦: السادسة: الأولى أن ينكح امرأة لها جمال^(١)؛ لأن ذلك أحسن للفرج والنظر، وقد روي (عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن المرأة^(٢)) [الشَّهْبَرَة واللَّهْبَرَة]^(٣)، و[^(٤) الشَّهْبَرَة: الزرقاء^(٥)، واللَّهْبَرَة: المهزولة^(٦)].

م ١٦: نكاح المرأة
ذات الجمال

-
- (١) انظر: إحياء علوم الدين ١٢٧/٢، مغني المحتاج ١٢٧/٣، نهاية المحتاج ١٨٢/٦، حاشية إعانة الطالبين ٤٦٠/٣.
- (٢) (المرأة): ساقط [د].
- (٣) سبق تخريجه في هامش (٤). ص ١٣٧ من البحث.
- (٤) (الشهيرة واللهبرة، و): ساقط [أ].
- (٥) انظر: الفائق للزمخشري ٢٢٥/٢، النهاية لابن الأثير ٤٥٨/٤، القاموس المحيط، ص ٥٤٠، مادة (شهب).
- (٦) النهاية لابن الأثير ٢٤٠/٤، مادة (لهبر).

الفصل الثالث^(١): في بيان ما يحل النظر إليه وما لا يحل، وفيه

ثمانى^(٢) عشرة مسألة.

م ١٧: إحداها: الرجل إذا أراد أن يتزوّج بامرأة فيستحب^(٣) أن ينظر إليها^(٤)؛ لما روى أبو هريرة^(٥) (أن النبي ﷺ قال لرجل أراد أن يتزوّج بامرأة^(٦) من الأنصار، أنظرت إليها؟ قال^(٧): لا، فقال^(٨) ﷺ: (فاذهب فانظر إليها، فإنه أحرى أن يؤدّم بينكما^(٩)).^(١٠)

م ١٧: نظر الخاطب
إلى المخطوبة

- (١) في [د]: (الثانى). والصواب ما أثبتناه.
- (٢) في النسخ (ثمان). والصواب ما أثبتناه. والله أعلم.
- (٣) في [د]: (والمستحب). والصواب ما أثبتناه.
- (٤) قال الإمام النووي في روضة الطالبين ١٥/٦: (هو الصحيح للأحاديث). وهناك وجه آخر: أنه مباح.
- وانظر في المسألة: مختصر المزنى ٢٦٤/٨، الحاوي ٥٢/١١، التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٧ ل ٤)، حلية العلماء ٣١٨/٦، المهذب ١٣٣/١٦، الوسيط ٢٨/٥، البيان ١٢١/٩، فتح العزيز ٤٦٩/٧.
- (٥) اسمه على أرجح الأقوال: عبدالرحمن بن صخر الدوسي، ويلقب بأبي هريرة؛ أسلم سنة (٧هـ) من أكثر الصحابة حفظاً لحديث رسول الله ﷺ، وروى كذلك عن: أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وروى عنه: ابن المسيب؛ والشعبي؛ ومجاهد وخلق سواهم كثيرون، كان من أوعية العلم، ومن كبار أئمة الفتوى، توفي بالمدينة سنة (٥٧هـ) على أرجح الأقوال.
- انظر: تذكرة الحفاظ ٣٢/١-٣٧، أسد الغابة ٣١٨/٥، تهذيب التهذيب ٤٧٩/٦-٤٨٢، طبقات الحفاظ، ص ١٧.
- (٦) في [أ]: تكرار في العبارة من قوله: (فيستحب أن ينظر إليها) إلى قوله (أراد أن يتزوج امرأة).
- (٧) في [أ]: (فقال).
- (٨) في [أ]: (زيادة له).
- (٩) يؤدّم بينكما: أي يكون بينكما المحبة والاتفاق، يقال: أدّم الله بينهما يأدّم أدماً: أي: ألف ووفق، والمعنى: أن النظر أولى بالإصلاح وإيقاع الألفة والوفاق بينكما.
- انظر: النهاية لابن الأثير ٣٥/١، مادة (أدّم)، شرح السيوطي على سنن النسائي ٣٧٨/٦، شرح السنة ١٧/٩، الفائق للزمخشري ٢٥/١، تهذيب اللغة ٢١٤/١٤، مادة (الأدّم).
- (١٠) أخرج الترمذي في سننه، هذه الرواية من حديث المغيرة بن شعبة، كتاب النكاح، =

فروع أربعة:

- أحدها: النظر إليها يستحب أن يكون قبل الخطبة^(١)؛ حتى إن رآها / [١٨٤ أ]
صالحة خطبها؛ وإن لم يرها صالحة له^(٢)، فلا^(٣) يتعرض لها، ولا^(٤) يلحقها^(٥)
عار، فأما إذا رآها بعد الخطبة ربما لا يستحسنها؛ فيترك نكاحها فيكون ذلك عاراً
عليها.

= باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة ١٧٥/٤، برقم (١٠٩٣) وقال الترمذي: (حديث حسن).

وأخرجها النسائي في سننه، كتاب النكاح، باب إباحة النظر قبل التزويج ٣٧٨/٦، برقم (٣٢٣٥).

وأخرجها ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها ٥٩٩/١، برقم (١٨٦٥). كلهم من رواية بكر بن عبدالله المزني، عن المغيرة بن شعبة، أنه خطب امرأة فقال النبي ﷺ: (انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما).

وأخرجها الحاكم في المستدرک، كتاب النكاح ١٧٩/٢، برقم (٢٦/٢٦٩٧) وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)، وقال البوصيري في مصباح الرجاجة ١٠٠/٢: (هذا إسناد صحيح رجاله ثقات)، وهو في السلسلة الصحيحة للشيخ الألباني ١٥٠/١٠، برقم (٩٦)، وفي صحيح الجامع الصغير ٢٩٧/١، برقم (٨٧٢).

(١) قال الإمام النووي: هذا هو الصحيح من المذهب، وعبر الإمام الرافعي: (بأنه هو الأظهر) وفيه وجهان آخران:

الأول: أن ينظر إليها حين يأذن في عقد النكاح.

والثاني: أنه ينظر إليها عند ركون كل واحد منهما إلى صاحبه، وذلك حين تحرم الخطبة على الخطبة.

انظر: روضة الطالبين ١٥/٦، فتح العزيز ٤٧٠-٤٧١/٧، الوسيط ٢٨/٥، التهذيب ٢٣٤/٥، أسنى المطالب ١٠٨/٣.

(٢) (له): ساقط [أ].

(٣) في [أ]: (لا).

(٤) في [أ]: (فلا).

(٥) في [أ]: زيادة (وهو).

- الثاني: النظر إليها جائز قبل الإذن وبعد الإذن^(١).

فقال^(٢) مالك^(٣) - رحمه الله - : لا يجوز [بغير إذنها]^(٤).

دليلنا: أن النبي ﷺ أطلق الأمر بالنظر^(٥) من غير تعرض للإذن^(٦)، فدل أنه لا يعتبر الإذن^(٧).

- الثالث: إنما يباح للرجل النظر إلى وجهها ويديها^(٨) إلى الكوعين^(٩)، وهو القدر الذي ليس بعورة منها^(١٠).

وقال داود^(١١): يباح له أن ينظر إلى جميع بدننها سوى الفرج.

(١) انظر: مختصر المزني ٢٦٤/٨، الوسيط ٢٨/٥، التهذيب ٢٣٤/٥، البيان ١٢٢/٩، فتح العزيز ٤٦٩/٧، روضة الطالبين ١٥/٦، أسنى المطالب ١٠٩/٣.

(٢) في [أ]: (وقال).

(٣) وهذه هي رواية ابن القاسم وهي المشهورة: أن الخاطب ينظر إليها بإذنها أو علمها، ويكره له أن يغفلها.

(٤) انظر: البيان والتحصيل ٣٠٤/٤، الذخيرة ١٩١/٤، مواهب الجليل ٤٠٤/٣، الكافي لابن عبد البر ٤٢٤/١، بداية المجتهد ٢٤/٢.

(٥) (بغير إذنها): ساقط [أ].

(٦) في [أ]: كلمتان غير واضحتين. وما تبين لي المراد منهما.

(٧) وهو قوله ﷺ: (فاذهب فانظر إليها) سبق تخريجه في هامش (١٠) ص ١٣٩ من البحث.

(٨) انظر: الوسيط ٢٨/٥، شرح النووي على صحيح مسلم ٢١٠/٩-٢١١، عون المعبود ٦٩/٦، تحفة الأحوذى ١٧٦/٤.

(٩) في [د]: (بدنها). والصواب ما أثبتناه.

(١٠) وهذا هو الصحيح؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ١٥/٦.

وانظر: الحاوي ٥٢/١١، حلية العلماء ٢١٨/٦، المهذب ١٣٣/١٦.

(١١) ولأنه يستدل بالوجه على الجمال أو ضده، وبالكفين على خصوصية البدن أو عدمها.

انظر: مشكل الوسيط لابن صلاح ٢٩/٥، نيل الأوطار ١١١/٦.

(١٢) انظر قوله في: المحلى ١٦١/٩، الحاوي ٥٢/١١، حلية العلماء ٣١٨/٦، البيان ١٢٢/٩، نيل الأوطار ١١١/٦، وقال العظيم آبادي، والمباركفوري بعد حكايتهما لقول داود: (وهذا خطأ ظاهر منابذ لأصول السنة والإجماع) أ. هـ.

انظر: عون المعبود ٦٩/٦، تحفة الأحوذى ١٧٦/٤.

وقال الأوزاعي^(١)^(٢): ينظر منها إلى المواضع التي هي^(٣) سبب رغبته في نكاحها.

ودليلنا: ما رُوي في قصة المغيرة^(٤) ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: (انظر إلى وجهها وكفيها)^(٥)؛ ولأن ما سوى هذين العضوين عورة، والنظر إلى العورة لا يباح من غير ضرورة.

- الرابع: إذا بعث إليها^(٦) امرأة حتى أبصرتها له ووصفتها بين يديه جاز^(٧).

(١) أبو عمرو، عبدالرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي، إمام أهل الشام في وقته، كان رأساً في العلم والعمل، كان ثقة، مأموناً، فاضلاً، كثير الحديث والعلم والفقه، روى عن: عطاء، وابن سيرين، وقتادة وغيرهم، وروى عنه: سفيان، وشعبة، وابن المبارك وخلائق كثيرون، كان له مذهب مستقل مشهور عمل به فقهاء الشام مدة، وفقهاء الأندلس ثم فني، توفي ببيروت سنة (١٥٧هـ). انظر: تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٩٨-٣٠٠، تذكرة الحفاظ ١/١٧٨-١٨٣، سير أعلام النبلاء ٧/١٠٧-١٣٤.

(٢) انظر قوله في: التعليقة الكبرى للقاضي الطبري (٧ ل ٤)، فتح الباري ٩/١٨٢، شرح السنة ٩/١٨، نيل الأوطار ٦/١١١.

(٣) في [أ]: (الموضع الذي هو).

(٤) أبو عبدالله، وقيل أبو عيسى، المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي، صحابي جليل، أسلم قبل عمرة الحديبية، وشهدا بيععة الرضوان، كان من دهاة العرب، وكان يقال له: مغيرة الرأي، حدث عن النبي ﷺ، وروى عنه: أبو أمامة الباهلي، والمسور بن مخرمة، ومسروق، ونافع، وأولاده وآخرون. ولاه عمر ﷺ البصرة ثم الكوفة، ثم عزله عثمان ﷺ، توفي بالكوفة سنة (٥٠هـ) عند الأكثر.

انظر: الإصابة ٦/١٩٧-٢٠٠، الاستيعاب ٤/١٤٤٥-١٤٤٧، أسد الغابة ٤/٤٧١-٤٧٣.

(٥) أخرج مسلم في صحيحه هذه الرواية من حديث أبي هريرة ﷺ، كتاب النكاح، باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزويجها ٢/١٠٤٠، برقم (١٤٢٤/٧٤)، بسنده من طريق يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة ﷺ قال: (كنت عند النبي ﷺ فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار، فقال له رسول الله ﷺ: (أنظرت إليها؟ قال: لا. قال: فإذهب فانظر إليها، فإن في أعين الأنصار شيئاً).

(٦) (إليها): ساقط [د].

(٧) انظر في المسألة: البيان ٩/١٢٤، فتح العزيز ٧/٤٧٠، روضة الطالبين ٦/١٥، أسنى المطالب

٣/١٠٩، حاشية إعانة الطالبين ٣/٤٣٧، النهاية في شرح متن الغاية، ص ٢٣٩.

والأصل فيه: (ما رُوي أن النبي ﷺ، أراد أن^(١) يتزوج بامرأة، فبعث إليها أم سليم^(٢))، فقال: (شُمِّي مَعَاظِفَهَا^(٣) وأنظري إلى عُرْقُوبِهَا^(٤)).^(٥)

- (١) (أن): ساقط [د].
- (٢) أم سليم، وهي الغُمَيْصَاء: ويقال: الرميضاء، وقيل غيرها بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام الأنصارية الخزرجية، أم أنس بن مالك ﷺ، كانت من أفاضل الصحابيات، شهدت أحداً وحنيناً، روت عن النبي ﷺ أحاديث، روى عنها: أنس، وابن عباس، لم يذكر تاريخ وفاتها.
- انظر: الاستيعاب ٤/١٩٤٠، طبقات ابن سعد ٨/٤٢٤، أسد الغابة ٦/٣٤٥، تهذيب التهذيب ٦/٦٢٨-٦٢٩.
- (٣) مَعَاظِفَهَا: العِطَاف والمِعْطَف: الرداء، وسمى عِطَافاً لوقوعه على عِطْفِي الرجل، وهما ناحيتا عُنُقِهِ.
- انظر: النهاية لابن الأثير ٣/٢٣٢، لسان العرب ٩/٢٥٠-٢٥١، الفائق للزمخشري ٢/٣٧٧، المصباح المنير ٢/٤١٦، مادة (عطف).
- (٤) عُرْقُوبِهَا: العُرْقُوب: الوتر الذي خلف الكعيبين من مفصل القدم والساق من ذوات الأربع، وهو من الإنسان فوق العقب. وقال ابن الأثير في النهاية ٣/٢٤٣: لأنه إذا اسْوَدَّ عَقِبَاهَا اسْوَدَّ سائر جسدها.
- انظر: لسان العرب ١/٥٩٤، معجم مقاييس اللغة ٤/٣٥٩، القاموس المحيط، ص ١٤٦، مادة (عرقب).
- (٥) أخرجه أحمد في المسند ٤/٤٦٢، برقم (١٣٤٢٣)، بسنده من طريق عمارة عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ أرسل أم سليم تنتظر إلى جارية، فقال: (شُمِّي عَوَاضَهَا وأنظري إلى عُرْقُوبِهَا).
- قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد، كتاب النكاح، باب الإرسال في الخطبة والنظر ٤/٥٠٧، برقم (٧٤٥٤): (رجال أحمد ثقات). أ. هـ.
- وأخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب النكاح ٢/١٨٠، برقم (٢٨/٢٦٩٩) ثم قال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه).
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب من بعث بامرأة تنظر إليها ٧/١٣٩، برقم (١٣٥٠١).
- وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير، كتاب النكاح، باب ما جاء في استحباب النكاح ٣/١٦٩، برقم (٩): (واستنكره أحمد، والمشهور فيه طريق عمارة عن ثابت عنه، ورواه أبو داود في المراسيل، كتاب النكاح، باب النظر عند التزويج، ص ١٤٧، برقم (١٩٠)).

م ١٨: النظر إلى بدن
الزوجة والأمة

م ١٨: الثانية: بدن المرأة غير الفرجين ليس بعورة في حق الزوج، وكذلك بدن الأمة ليس بعورة في حق السيد^{(١)(٢)}؛ لأن الشرع أباح له الاستمتاع بها وليس يتوفر الاستمتاع إلا بأن يراها منكشفة، وأما^(٣) الفرج فيكره لهما النظر إليه بلا خلاف^(٤)، لما (رُوي أن النبي ﷺ ما كان ينظر إلى عورة نسائه)^(٥). وهل يحرم أم لا؟ فيه وجهان^(٦):

- أحدهما: يحرم^(٧)؛ لما رُوي عن رسول الله ﷺ [١٨٤ ب] أنه قال: (النظر / إلى العورة يورث الطمس)^(٨)

- (١) في [أ]: تقديم وتأخير (في حق السيد ليس بعورة).
- (٢) انظر في المسألة: المذهب ١٣٤/١٦، الوسيط ٣١/٥، التهذيب ٢٤٠/٥، البيان ١٣١/٩، فتح العزيز ٤٧٩/٧، روضة الطالبين ٢١/٦، عجلة المحتاج ١١٨١/٣، أسنى المطالب ١١٢/٣.
- (٣) في [أ]: (فأما).
- (٤) وأيد هذا ما ذكره الإمام ابن الصلاح في مشكل الوسيط ٣١/٥ حيث قال: (فإن الكراهة ثابتة من غير خلاف).
- وانظر: المذهب ١٣٤/١٦، الوسيط ٣١/٥، التهذيب ٢٤٠/٥، البيان ١٣١/٩، فتح العزيز ٤٧٩/٧، روضة الطالبين ٢١/٦، عجلة المحتاج ١١٨١/٣، أسنى المطالب ١١٢/٣.
- (٥) أخرج الطبراني في الأوسط ١٠٧/٣، برقم (٢٢١٨)، بسنده عن قتادة، عن أنس، عن عائشة قالت: (ما رأيت عورة رسول الله ﷺ قط) وقال الطبراني (لم يروه إلا بركة بن محمد)، وقال الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٢١٣/٦، برقم (١٨١٢): (ولا بركة فيه، فإنه كذاب وضاع، والحديث ضعيف).
- (٦) انظر: المذهب ١٣٤/١٦، حلية العلماء ٣٢٠/٦، البيان ١٣١/٩، فتح العزيز ٤٧٩/٧، روضة الطالبين ٢١/٦.
- (٧) ونسب الإمام الرافعي في فتح العزيز ٤٧٩/٧ لقوم الإمام أبي عبد الله الزبيري.
- (٨) لم أجده بهذا اللفظ، وأخرج البيهقي في كتاب النكاح، باب ما تبدي المرأة من زينتها للمذكورين في الآية من محارمها ١٥٣/٧، برقم (١٣٥٤٠)، من طريق بقية بن الوليد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: (لا ينظر أحد منكم إلى فرج زوجته، ولا فرج جاريتها، إذا جامعها؛ فإن ذلك يورث العمى)، وقال الإمام البيهقي نقلًا عن ابن عدي: (يشبه أن يكون بين بقية وبين ابن جريج بعض المجهولين أو بعض الضعفاء)، وهذا الحديث حكم عليه غير واحد بالوضع منهم: الإمام ابن الجوزي في الموضوعات، كتاب النكاح، باب النظر إلى الفرج ٦٧/٣-٦٨، برقم (١٢٧٨)، والإمام الشوكاني في الفوائد المجموعة، كتاب النكاح، ص ٢٦-٢٧، برقم (٣٠).

يعني: العمى^(١).

- والثاني: وهو الصحيح أنه يباح^(٢)؛ لما روي عن ابن عمر^(٣) أنه قال لجاريتته: (تجردي وأقبلني وأذيري، ولك ألف)^(٤)؛ ولأن الاستمتاع بالفرج. والنظر دون الاستمتاع. وهكذا يباح للمرأة النظر إلى جميع بدن الزوج، وللأمة النظر إلى جميع بدن السيد غير الفرج^(٥). وفي الفرج ما ذكرنا^(٦) من الوجهين^{(٧) (٨)}.

= وابن عراق في تنزيه الشريعة المرفوعة، كتاب النكاح ٢/٢٠٩، برقم (٣٤)، والشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/٢٢٩، برقم (١٩٥)، وفي ضعيف الجامع الصغير ١/١٦٩، برقم (٥٥١-٥٥٢).

(١) قيل: في الناظر، وقيل: في الولد، وقيل: في القلب.
انظر: النظم ٢/٣٥، مشكل الوسيط لابن الصلاح ٥/٣١، البيان ٩/١٣٢، عجالة المحتاج ٣/١١٨٢، نهاية المحتاج ٦/١٩٥.

(٢) هذا الوجه هو الصحيح، كما قاله الشيخ الشيرازي، والإمام الشاشي، والإمام الرافعي، والإمام النووي.

(٣) انظر: المهذب ١٦/١٣٤، حلية العلماء ٦/٣٢١، فتح العزيز ٧/٤٧٩، روضة الطالبين ٦/٢١. أبو عبد الرحمن، عبدالله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أسلم وهو صغير، ثم هاجر مع أبيه، استصغره النبي ﷺ يوم أحد، وشهد الخندق وبيعة الرضوان، والمشاهد بعدها، كان شديد الإتياع لآثار النبي ﷺ. روى عن النبي ﷺ الكثير من الأحاديث، وروى عن أبيه، وعمه زيد، وأخته أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها، وروى عنه: أولاده، ونافع مولاة، وأسلم مولى عمر، وابن المسيب، وخلق كثيرون. توفي بمكة سنة (٧٣هـ).

انظر: الاستيعاب ٣/٩٥٠-٩٥٣، تهذيب التهذيب ٣/٢١٣-٢١٤، تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٧٨-٢٨١، الزهد للإمام أحمد، ص ٢٣٧-٢٦٨.

(٤) لم أعر عليه فيما اطلعت عليه فيما بين يدي من مراجع.

(٥) انظر في المسألة: المهذب ١٦/١٣٤، الوسيط ٥/٣١، التهذيب ٥/٢٤٠، البيان ٩/١٣١، فتح العزيز ٧/٤٧٩، روضة الطالبين ٦/٢١، أسنى المطالب ٣/١١٢.

(٦) انظر: المهذب ١٦/١٣٤، حلية العلماء ٦/٣٢٠، البيان ٩/١٣١، فتح العزيز ٧/٤٧٩، روضة الطالبين ٦/٢١، تكملة المجموع ١٦/١٤١.

(٧) في [أ]: (ذكرناه).

(٨) سبق ذكرهما في أول مسألة رقم (١٨) ص ١٤٤-١٤٥ من البحث.

م ١٩: الثالثة: جملة بدن الرجل غير عورته يباح للرجل النظر إليه، وأما^(١) النظر إلى العورة فغير^(٢) جائز^(٣)، وقد ذكرنا حد العورة في كتاب الصلاة.

فرعان:

- أحدهما^(٤): الغلام إذا كان وضيء الوجه ناعم البدن^(٥)، فإن كان يُخاف من النظر إليه الفتنة [لا يجوز، وإن كان لا يخاف]^(٦) فالأولى أن لا ينظر.^(٧)

(١) في [أ]: (فأما).

(٢) في النسخ (غير). والصواب ما أثبتناه. والله أعلم.

(٣) انظر: المهذب ١٦/١٢١، الوسيط ٥/٢٩، التهذيب ٥/٢٣٥، البيان ٩/١٣٠، فتح العزيز ٧/٤٧٦، المحرر للرافعي ١/٦، روضة الطالبين ٦/١٨، أسنى المطالب ٣/١١٢، تحفة المحتاج ٧/١٩٨.

(٤) (أَحَدُهُمَا) ساقط [أ].

(٥) قيد المصنف بأن يكون الأمد جميل الوجه.

انظر: عجالة المحتاج ٣/١١٧٥، شرح المحلى على المنهاج ٣/٣٢٠، أسنى المطالب ٣/١١٢.

(٦) (لا يجوز، وإن كان لا يخاف): ساقط [أ].

(٧) صحح الإمام النووي في روضة الطالبين ٦/١٨ حرمة النظر إليه عند خوف الفتنة، وقال: (حرم على الصحيح وقول الأكثرين).

وقال الإمام النووي في فتاويه، ص ١٨٢، عند سؤاله عن حكم النظر إلى الأمد: (مجرد النظر إلى الأمد الحسن حرام، سواء كان بشهوة أو بغيرها، إلا إذا كانت لحاجة شرعية: كحاجة البيع والشراء، أو التطيب، أو التعلم ونحوها، فيباح حينئذ قدر الحاجة، وتحرم الزيادة، قال تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُونَ فُرُوجَهُمْ﴾ [سورة النور، آية: (٣٠)] وقد نص الشافعي رحمه الله تعالى وغيره من العلماء رحمهم الله تعالى على تحريم النظر إليه من غير حاجة شرعية، واحتجوا بالآية الكريمة؛ ولأنه في معنى المرأة، بل بعضهم أحسن من كثير من النساء؛ ولأنه يمكن في حقه، ما لا يمكن في حق المرأة، ويتسهل من طرق الريبة والشر في حقه، ما لا يتسهل في حق المرأة، فهو بالتحريم أولى، وأقوئل السلف في التنفير منهم، والتحذير من رؤيتهم أكثر من أن تحصر، وسموهم الأنتان؛ لأنهم مستقدرون شرعاً) أ. هـ.

راجع المسألة بالتفصيل في: الوسيط ٥/٢٩-٣٠، التهذيب ٥/٢٣٥، فتح العزيز ٧/٤٧٦، عجالة المحتاج ٣/١١٧٤-١١٧٥، أسنى المطالب ٣/١١٢، مغني المحتاج ٣/١٣٠-١٣١، حاشية إعانة الطالبين ٣/٤٤٦.

والأصل فيه: (ما رُوي أن قوماً وفدوا على رسول الله ﷺ وفيهم غلام حسن الوجه، فأجلسه رسول الله ﷺ خلف ظهره، وقال: (أنا أخشى أن يصيبني مثل ما أصاب أخي داود) (١).

- الثاني: يكره للرجل أن يضاجع رجلاً بإزار واحد ما بينهما (٢) ثوب (٣) لما رُوي عن رسول الله ﷺ أنه قال: (لا يُفْضِي الرجل إلى الرجل في ثوب، ولا تُفْضِي (٤) المرأة إلى المرأة في ثوب) (٥).

م ٢٠: نظر المرأة إلى المرأة

م ٢٠: الرابعة: عورة المرأة في حق المرأة ما بين سرتها إلى ركبته، حتى لا يحرم على المرأة النظر إلى بدن المرأة فوق السرة وتحت الركبة (٦)، وطريقة

(١) ذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة المرفوعة، كتاب النكاح ٢/٢١٦، برقم (٥٩) قال: (حديث سمرة ونبيط بن شريط قدم على النبي ﷺ ... وذكر الحديث).

وذكره كذلك: الشوكاني في الفوائد المجموعة، كتاب الحدود، ص ٢٠٦، رقم (٢٥) ثم قال: (لا أصل له. وفي إسناده: مجاهيل)، وقال الإمام ابن الصلاح في مشكل الوسيط ٥/٣٠: (الحديث ضعيف غير صحيح)، وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير، كتاب النكاح، باب ما جاء في استحباب النكاح ٣/١٦٩، برقم (١١): (إسناده واهي)، وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير، كتاب النكاح، باب ما جاء في استحباب النكاح للقادر على مؤنة وصفة المنكوحه ٢/١٨٠-١٨٢، برقم (١٩١٦): (رواه أبو حفص بن شاهين بإسناد مجهول وضعيف ومرسل)، وذكره الشيخ الألباني في إرواء الغليل، كتاب النكاح ٦/٢١٢، برقم (١٨٠٩) ثم قال: (موضوع).

(٢) في [أ]: (بين بدنهما).

(٣) انظر: التهذيب ٥/٢٣٥، روضة الطالبين ٦/٢٢، أسنى المطالب ٣/١١٢، قرة العين ٣/٤٤٤.

(٤) (تفضي): ساقط [أ].

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب تحريم النظر إلى العورات ١/٢٦٦، برقم (٣٣٨/٧٤) بنحوه.

(٦) انظر: الوسيط ٥/٣٠، التهذيب ٥/٢٣٦، البيان ٩/١٣٠، فتح العزيز ٧/٤٧٧، عجالة المحتاج ٣/١١٧٦، أسنى المطالب ٣/١١٢، نهاية المحتاج ٣/١٩٠.

القياس^(١) على الرجل^(٢) مع الرجل^(٣).
فروع ثلاثة^(٤):

- أحدها: إذا كانت المرأة تميل إلى النساء؛ فإن كانت تخاف من النظر إلى وجه امرأة أو إلى بدنها الفتنة^(٥) فلا يجوز لها النظر، كما ذكرناه في الرجل مع الرجل^(٦).

- الثاني: الرق لا بأس به في حكم النظر [في الجنس الواحد؛ حتى إن [١٨٥ أ] العبد مع العبد والحر كالحر مع الحر، وكذلك الأمة مع الأمة والحررة كالحررة مع الحررة؛ لأن الجنسية موجودة.

- الثالث: الذممة^(٧) هل يباح لها النظر^(٨) إلى بدن المسلمات أم لا؟

(١) القياس في اللغة: التقدير والمساواة، يقال: قست الشيء بغيره وعلى غيره، وقاسه عليه: إذا قدره على مثاله. انظر: الصحاح ٩٦٧/٣، القاموس المحيط، ص ٧٧٣، مادة (قاس). وفي اصطلاح الأصوليين: إلحاق فرع بأصل لعلامة جامعة بينهما. انظر: كشف الأسرار للبزدوي ٤٩١/٣، اللمع للشيرازي، ص ٥٣، المستصفى للغزالي، ص ٢٨، أحكام الأحكام للأمدى ٢٦٩/٢.

(٢) في [أ]: (الرجال).

(٣) في [أ]: (الرجال).

(٤) في [أ]: (أربعة).

(٥) في [أ]: (بالفتنة).

(٦) انظر في المسألة: الوسيط ٢٩/٥-٣٠، التهذيب ٢٣٥/٥، فتح العزيز ٤٧٦/٧، عجالة المحتاج ١١٧٦/٣، أسنى المطالب ١١٢/٣، مغني المحتاج ١٣٠/٣-١٣١، حاشية الرملي على أسنى المطالب ١١١/٣، حاشية إعانة الطالبين ٤٤٦/٣.

(٧) الذممة: قال ابن الأثير: (الذمة: العهد والأمان، وسمى أهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين وأمانهم) أ.هـ، وقال ابن منظور: (وهم الذين يؤدون الجزية من المشركين كلهم، وسمى المعاهد ذمياً؛ لأنه أعطى الأمان على ذمة الجزية التي تؤخذ منه).

انظر: النهاية لابن الأثير ١٥٥/٢، لسان العرب ٢٢١/١٢، المصباح المنير ٢١٠/١، مادة (ذمم)، أنيس الفقهاء، ص ١٨٢، تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٣١٨.

(٨) من قوله: (في الجنس الواحد حتى إن العبد) إلى قوله: (الذمية هل يباح لها النظر): ساقط [د].

فيه وجهان^(١):

أحدهما: لا يباح لها ذلك، وعلى المرأة المسلمة أن تحتجب منها^(٢) كما تحتجب من^(٣) الرجال^(٤)، لقوله^(٥) تعالى: ﴿أَوْفَسَائِهِنَّ﴾^(٦) فخص^(٧) بنساء المسلمين^(٨)، ورؤي^(٩) (أن عمر رضي الله عنه كتب إلى أبي عبيدة بن الجراح^(١٠) - رضي الله عنه -: أما بعد، فقد بلغني أن نساء من المسلمين يدخلن الحمامات ومعهن نساء أهل الكتاب، فامنع ذلك)^(١١)، وفي رواية (فإنه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم

(١) انظر: الوسيط ٣٠/٥، التهذيب ٢٣٦/٥، البيان ١٢٧/٩، فتح العزيز ٤٧٧/٧، روضة الطالبين ١٩/٦، عجلة المحتاج ١١٧٦/٣، شرح المحلى على المنهاج ٣٢١/٣، مغني المحتاج ١٣٢-١٣١/٣. وقال في نهاية المحتاج ١٩٠/٦: (محل ما تقرر حيث لم تكن الكافرة محرماً أو مملوكة للمسلمة؛ وإلا جاز لهما النظر إليها).

(٢) في [أ]: (عنها).

(٣) في [أ]: (عن).

(٤) صحح الإمام البغوي في التهذيب ٢٣٦/٥، والإمام ابن الملقن في عجلة المحتاج ١١٧٦/٣ هذا الوجه وقالوا: (هو الأصح)، وقال الإمام النووي في روضة الطالبين ١٩/٦: (ما صححه البغوي هو الأصح أو الصحيح، وسائر الكافرات كالذمية في هذا)، وقال الإمام الشربيني في مغني المحتاج ١٣٢/٣: (لأنها ربما تحكيها للكافر).

(٥) في [أ]: زيادة لفظ الجلالة (الله).

(٦) سورة النور، آية: (٣١).

(٧) في [أ]: (يختص).

(٨) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥٥/١٢، تفسير ابن كثير ٢٦٧/٣.

(٩) أبو عبيدة، عامر بن الجراح بن هلال القرشي الفهري، أمين هذه الأمة، وأحد العشرة المبشرين بالجنة. كان من السابقين إلى الإسلام، هاجر الهجرتين، شهد بدرًا والمشاهد كلها مع النبي ﷺ. روى عن النبي ﷺ، وروى عنه: جابر بن عبد الله، وسمرة بن جندب، وأبو أمامة، وآخرون. مات في طاعون عمواس سنة (١٨هـ).

انظر: تهذيب التهذيب ٥١/٣، تاريخ خليفة بن خياط، ص ٣٨، أسد الغابة ٢٦-٢٤/٣، الزهد للإمام أحمد، ص ٢٣٠ وما بعدها.

(١٠) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما جاء في إبداء المسلمة زينتها لنسائها دون الكافرات قال الله جل ثناؤه: ﴿أَوْفَسَائِهِنَّ﴾ [سورة النور، آية: ٣١] ١٥٣/٧، برقم (١٣٥٤٢).

الآخر، أن ينظر إلى عورتها إلا أهل ملتها^(١).

والثاني: أن الذمية مع المسلمة كالرجل الذمي مع المسلم، ولا يحرم على المسلمة إظهار بدنها لها لوجود الجنسية^(٢)، والآية^(٣) والأثر^(٤) محمولان على التنزيه^(٥).

م ٣١: نظر الرجل
إلى المرأة
الأجنبية

م ٢١: الخامسة: جملة بدن المرأة^(٦) الحرة و^(٧) الأجنبية عورة في حق الرجل^(٨)، غير الوجه واليدين^(٩)، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾^(١٠)، قيل في التفسير: الوجه واليدين^(١١).

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما جاء في إبداء المسلمة زينتها لنسائها دون الكافرات قال الله جل ثناؤه: ﴿أَوْفَسَايَهُنَّ﴾ [سورة النور، آية: ٣١] ١٥٣/٧، برقم (١٣٥٤٣). وذكره ابن كثير، والشعراني.

انظر: تفسير ابن كثير ٢٦٧/٣، كشف الغمة ٧٥/٢.

(٢) صحح هذا الوجه الإمام الغزالي في الوسيط ٣٠/٥ وقال: (هو الصحيح).

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿أَوْفَسَايَهُنَّ﴾ [سورة النور، آية: ٣١].

(٤) ما جاء عن عمر رضي الله عنه. سبق تخريجه في هامش (١٠، ١)، ص ١٤٩ - ١٥٠ من البحث.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥٥/١٢، أحكام القرآن لابن العربي ٣٨٥/٣.

(٦) (المرأة): ساقط [أ].

(٧) في [أ]: زيادة (الواو).

(٨) في [أ]: (الرجال).

(٩) انظر: التعليقة للقاضي حسين ٨١٥/٢، التهذيب ٢٣٦/٥، البيان ١١٨/٢، فتح العزيز

٤٧١/٧، عجلة المحتاج ١١٦٧/٣.

(١٠) في [أ]: زيادة لفظ الجلالة (الله).

(١١) سورة النور، آية: (٣١).

(١٢) روي عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما، ومجاهد، وعطاء.

انظر: تفسير ابن كثير ٢٦٦/٣، الجامع لأحكام القرآن ١٥٣/١٢، أحكام القرآن للجصاص

٤٠٨/٣، أحكام القرآن لابن العربي ٣٨١/٣.

فروع ثلاثة:

- أحدها: النظر إلى وجهها وبدنها عند خوف الفتنة [لا يجوز، وعند عدم الفتنة] ^(١) الأولى ^(٢) ترك النظر ^(٣).

- الثاني: شعرها عورة لا يجوز النظر إليه، لا ^(٤) في حال الاتصال بها ولا بعد الانفصال؛ وكذا شعر عانة الرجل؛ وكذا قلامة ^(٥) أظفار رجلها؛ لأن المحل خُلِقَ ^(٦) عورة، فلا ^(٧) يتبدل حكمه بالانفصال ^(٨)، أما ^(٩) قلامة أظفار يدها فلا ^(١٠) يحرم النظر إليها؛ لأن اليد ليست بعورة.

- (١) (لا يجوز، وعند عدم الفتنة): ساقط [أ].
 (٢) في [أ]: (فالأولى).
 (٣) ذهب العلماء إلى أنه يحرم النظر إلى عورتها مطلقاً، وإلى وجهها وكفيها إن خاف الفتنة. وإن لم يخف الفتنة فللعلماء فيه وجهان: الأول قول الأكثر: لا يحرم؛ بل يكره. وهو قول الشيخ أبي حامد وغيره، والثاني: يحرم، وبه قطع الشيخ الشيرازي، والإمام الغزالي، والإمام الروياني.
 انظر: روضة الطالبين ١٥/٦-١٦، المذهب ١٦/١٣٣، الوسيط ٥/٣٢٢، حلية العلماء ٦/٣٢١، البيان ٩/١٢٥، فتح العزيز ٧/٤٧١، أسنى المطالب ٣/١٠٩، حاشية إعانة الطالبين ٣/٤٣٨-٤٣٩.

- (٤) في [د]: (إلا) والصواب ما أثبتناه.
 (٥) قلامة: قلم الظفر: قِطْعُهُ، واسم ما قُطِعَ منه القلّامة، والقلّامة: هي المقْلُومَة عن طرف الظفر. انظر: لسان العرب ١٢/٤٩١، المصباح المنير ٢/٥١٥، القاموس المحيط، ص ١٤٨٥ مادة، (قلم).

- (٦) في [أ]: (علق).
 (٧) في [د]: (ولا) والصواب ما أثبتناه.
 (٨) ذكر الإمام البغوي والإمام النووي وجهاً ثانياً في المسألة: يجوز؛ لأن النظر إليه بعد الانفصال لا يُخَافُ منه الفتنة.

انظر: التهذيب ٥/٢٣٧، روضة الطالبين ٦/٢٠، الوسيط ٥/٣٥، فتح العزيز ٧/٤٧٨، مغني المحتاج ٣/٣٤، عجلة المحتاج ٣/١١٨٣، حاشية قليوبي ٣/٣١٦، حاشية إعانة الطالبين ٣/٤٤٤.

- (٩) في [أ]: (فأما).
 (١٠) في [د]: (لا) والصواب ما أثبتناه.

- الثالث: صوت الأجنبية لا خلاف أنه يكره الاستماع إليه عند خوف الفتنة، والمستحب لها أن لا ترفع صوتها، وإذا تكلمت تضرب يدها إلى فمها.^(١)

وهل هو عورة أم لا ؟ / فيه وجهان^(٢): [١٨٥ ب]

أحدهما: أنه عورة ولهذا مُنعت المرأة من الجهر في الصلاة.

والثاني: ليس بعورة، وهو الصحيح^(٣)؛ لأنه كان من عادة^(٤) زوجات رسول الله ﷺ رواية الأخبار، والكلام مع الرجال من وراء الستور، ولو كان الصوت عورة لما فعلن ذلك، وأيضاً فإن الصوت ليس شيئاً يُرى حتى يُجعل عورة.

م ٢٢: السادسة: الأمة المملوكة للغير لا خلاف أن وجهها ورأسها^(٥) م ٢٣: النظر إلى الأمة المملوكة للغير ويدها^(٦) وأطراف ساعديها^(٧) وقدميها^(٨) ليس بعورة^(٩). وقد ذكرنا ما يدل على ذلك في كتاب الصلاة.

-
- (١) كي تغلظ صوتها، ولا تجيب بصوت رخيم.
انظر: فتح العزيز ٤٧٢/٧، روضة الطالبين ١٦/٦، أسنى المطالب ١١٠/٣، مغني المحتاج ١٢٩/٣.
- (٢) انظر: التعليقة للقاضي حسين ٨١٣/٣، التهذيب ٢٣٧/٥، فتح العزيز ٤٧٢/٧.
- (٣) وهذا أصح الوجهين؛ كما قال القاضي حسين، والإمام الرافعي، والإمام النووي، والإمام ابن الملن، والإمام أبو يحيى الأنصاري.
- انظر: التعليقة للقاضي حسين ٨١٣/٢، فتح العزيز ٤٧٢/٧، روضة الطالبين ١٦/٦، عجالة المحتاج ١١٦٩/٣، أسنى المطالب ١١٠/٣.
- (٤) في [د]: (عادات) والصواب ما أثبتناه.
- (٥) (رأسها): ساقط [د].
- (٦) في [د]: (بدنها) والصواب ما أثبتناه.
- (٧) في [أ]: (ساعدها).
- (٨) (وقدميها): ساقط [أ].
- (٩) قال الماوردي في الحاوي ٢٢٣/١١: لأن ذلك تدعو الحاجة إلى كشفه؛ وما سواه لا تدعو الحاجة إلى كشفه. أ. هـ.

وفي عورتها وجهان^(١):

أحدهما: إنها مثل عورة الرجال ما بين السرة والركبة^(٢)، وذلك لأننا أخرجناها^(٣) عن جملة النساء حكماً. حيث قلنا: إن^(٤) رأسها ورجلها ليس بعورة، فما بقي أصل آخر يلحق^(٥) به إلا الرجال.

والثاني: إن^(٦) ما لا^(٧) يظهر - منها في العادة - : كالبطن، والظهر، والأكتاف، والمفصل وما يقرب من الركبة من ساقها عورة، وما يظهر في العادة: كالرأس والرقبة والرجل ليس بعورة، وإنما قلنا ذلك؛ لأن الأنوثة موجودة حقيقة، إلا أنها تحتاج إلى الخدمة فتلحقها المشقة في ستر جميع بدنها، فقلنا: إن ما يظهر منها في العادة ليس بعورة.

فرع:

حكم أمّ ولد^(٨) الغدير كالأمّة

(١) انظر: التعليق للقاضي حسين ٨١٦/٢، المهذب ١٦٧/٣، حلية العلماء ٦٤/٢، التهذيب ٥٦/٢، حاشية الرملي على أسنى المطالب ١٠٨/٣.

وحكى الإمام العمراني، والإمام الرافعي، والإمام النووي، والإمام الشريفي في المسألة وجهاً ثالثاً؛ وهو: أن عورتها كعورة الحرة؛ لاشتراكهما في الأنوثة وخوف الفتنة.

انظر: البيان ١١٩/٢، فتح العزيز ٣٥/٢، المجموع ١٦٨/٣، مغني المحتاج ١٢٩/٣.

(٢) قال الشيخ الشيرازي: (وهو المذهب)، وهذا أصح الأوجه؛ كما قال الإمام العمراني، والإمام النووي، والإمام ابن الملقن.

انظر: المهذب ١٦٧/٣، البيان ١١٩/٢، المجموع ١٦٨/٣، روضة الطالبين ١٧/٦، عجالة المحتاج ١١٧٠/٣.

(٣) في [د]: (أخرجنا) والصواب ما أثبتناه.

(٤) (أن): ساقط [أ].

(٥) في [أ]: (يلحقهن).

(٦) في [أ]: (لا لأن).

(٧) (لا): ساقط [أ].

(٨) أمّ الولد: هي الأمة التي ولدت من سيدها، سواء أتت به حياً أو ميتاً، أو أُلقت مضغة ظهر فيها شيء من خلق آدميين، فإنها تُعتق لموت سيدها.

انظر: التهذيب ٤٨٥/٨-٤٨٦، مغني المحتاج ٥٣٨/٤-٥٣٩.

القِنَّة^(١) لقيام الرق، والأمة المزوجة والمشاركة، والمكائبة^(٢) مع سيدها كالأمة الأجنبية لكونها محرمة عليه^(٣).

م ٢٣: السابعة: المحارم كالأم والبنت والأخت والعمة والحالة، كم قدر عورتهن في حق القربات؟ في المسألة وجهان^(٤):

- أحدهما: ما بين السرة والركبة كالرجال مع الرجال^(٥)، وإنما قلنا ذلك لأنها ليست محلاً لشهوته / كالرجل سواء^(٦).

[١٨٦ أ]

- والثاني: عورتها ما لا يظهر في العادة، مثل: الظهر والبطن، وأما^(٧) ما يظهر في العادة كأطراف الشعر؛ والرقبة؛ وبعض الساعد والقدم، فليس بعورة؛ لأن في تكليفهم ستر جميع البدن مع كثرة الخلوة بهن، والدخول عليهن في أحوال الغفلة مشقة عظيمة، فأبجنا النظر إلى ما يظهر منها في العادة.

(١) العبد القِنَّ: قال ابن سيده: (هو الذي ملك هو وأبواه)، وقال اللحياني: (العبد القِنَّ الذي ولد عبدك، ولا يستطيع أن يخرج عنك).

انظر: لسان العرب ٣٤٨/١٣، مادة (قنن)، تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٢٠٤.

(٢) المكائبة: أن يكاتب الرجل عبده أو أمته على مال، فإذا أدى جميع ما كاتبه عليه فقد عتق. انظر: لسان العرب ٢٤/١٢، مادة (كتب).

(٣) انظر في المسألة: الحاوي ٢٢٤/٢، التهذيب ٢٤٠/٥، البيان ١٢٠/٢، مشكل الوسيط ٣٥/٥، شرح التنبيه للسيوطي ١٠٤-١٠٥، أسنى المطالب ١١٣/٣، حاشية الشرقاوي ٣٦٧/١.

(٤) انظر: التهذيب ٢٣٩/٥، البيان ١٢٩/٩، روضة الطالبين ١٨/٦، تكملة المجموع ١٤٠/١٦-١٤١، شرح المحلى على المنهاج ٣١٧/٣، وحكى البلقيني في الاعتناء والاهتمام ٨/٦ وجهاً ثالثاً: أنه لا ينظر إلا الوجه والكفين. حكاه عن القاضي حسين. أ. هـ.

(٥) انظر: المذهب ١٣٤/١٦، فتح العزيز ٤٥٧/٧، أسنى المطالب ١١٠/٣.

(٦) وهذا هو أصح الوجهين؛ كما قاله الإمام البغوي في التهذيب ٢٣٩/٥، واعتبره الإمام النووي في روضة الطالبين ١٨/٦ (الصحيح في المذهب).

(٧) في [أ]: (فأما).

فرع:

يكره للابن الكبير أن يضاجع أمه، والأب^(١) أن يضاجع ابنته الكبيرة^(٢) بلا حائل على^(٣) قولنا: أن العورة منهما^(٤) ما بين السرة والركبة^(٥)، كما ذكرنا في الرجل مع الرجل^(٦).

م ٢٤: الثامنة: عورة الرجل في حق النساء الأجنبية. اختلف أصحابنا في قدرها على وجهين^(٧):

فمنهم من قال^(٨): ما بين السرة والركبة^(٩)؛ لأن ما زاد على ذلك ليس بعورة من الرجال في حق الصلاة.

والثاني: أن ما سوى الوجه^(١٠) واليدين^(١١) منهم عورة في حقها حتى

(١) في [د]: (للأب). والصواب ما أثبتناه.

(٢) في [أ]: (ابنه الكبير).

(٣) في [د]: (عن). والصواب ما أثبتناه.

(٤) في [د]: (منها). والصواب ما أثبتناه.

(٥) انظر في المسألة: التهذيب ٢٤١/٥، روضة الطالبين ١١٣/٦، الاعتناء والاهتمام ٢٢/٦، أسنى المطالب ١١١/٣، حاشية الرملي على أسنى المطالب ١١٣/٣، حاشية إعانة الطالبين ٤٤٤/٣-٤٤٥.

(٦) سبق بحثه في مسألة (١٩) ص ١٤٧ من البحث.

(٧) حكى الإمام الغزالي، والإمام الرافعي، والإمام النووي في المسألة وجهًا ثالثًا: لها النظر ما يبدو منه في المهنة فقط.

انظر: الوسيط ٣٧/٥، فتح العزيز ٤٧٧/٧، روضة الطالبين ٢٠-١٩/٦، مغني المحتاج ١٣٢/٣.

(٨) قال بذلك: الإمام البيهقي في التهذيب ٢٤٠/٥، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٤٧٧/٧، والإمام النووي في روضة الطالبين ٢٠-١٩/٦.

(٩) وهذا هو أصح الأوجه؛ كما قاله الإمام البيهقي في التهذيب ٢٤٠/٥، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٤٧٧/٧، والإمام النووي في روضة الطالبين ٢٠-١٩/٦.

(١٠) في [أ]: (الوجه).

(١١) في [أ]: (من البدن).

لا يحل لها^(١) النظر إليه^(٢)؛ كما جعلنا جميع ذلك عورة من^(٣) النساء في حق الرجال.

فرع:

يحرم على المرأة النظر إلى وجه الرجل الأجنبي عند خوف الفتنة، وكذا إلى بدنه فإذا^(٤) لم يكن فتنة يُكره^(٥)، لما روي عن أم سلمة^(٦) قالت: (كنت عند رسول الله ﷺ وعنده ميمونة، فأقبل ابن أم مكتوم^(٧) وذلك بعد أن أمرنا بالحجاب، فقال رسول الله: (احتجبا عنه)، فقلنا: يا رسول الله، أليس بأعمى لا يُبصرنا^(٨)؟ فقال: (أفعمياوان أنتما؟! ألستما^(٩) تبصرانه؟) (١٠).

(١) (لها): ساقط [أ].

(٢) قال الإمام النووي في روضة الطالبين ٢٠/٦: (هو الأصح، عند جماعة، وبه قطع صاحب المذهب وغيره، لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ [النور، آية: ٣١]، ولحديث أم سلمة (أفعمياوان أنتما؟ ألستما تبصرانه) وسيأتي تخريجه في هامش (١٠) ص ١٥٦ - ١٥٧ من البحث.

(٣) في [د]: (في). والصواب ما أثبتناه.

(٤) في [أ]: (وإذا).

(٥) انظر: التهذيب ٢٤٠/٥، فتح العزيز ٤٧٧/٧، روضة الطالبين ٢٠/٦، شرح المحلى على المنهاج ٣٢١/٣.

(٦) في [أ]: (إنها).

(٧) عمرو بن قيس بن زائدة بن الأصم، اختلف في اسمه ف قيل: عبدالله، وقيل: عمرو، وهو الأكثر، وهو ابن أم مكتوم الأعمى المؤذن، ابن خالة أم المؤمنين خديجة بنت خويلد رضي الله عنها، كان من المهاجرين الأولين، قدم المدينة قبل أن يهاجر النبي ﷺ، وقيل بعده، وكان النبي ﷺ يستخلفه على المدينة في عامة غزواته، وهو المذكور في سورة ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾، ونزلت فيه ﴿عَبْرَ أُولَى الضَّرَرِ﴾ لما نزلت ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾، روى عن النبي ﷺ، وروى عنه: عبدالله بن شداد، وعبدالرحمن بن أبي ليلى، وآخرون، شهد فتح القادسية، واستشهد فيها، وقيل مات في المدينة.

انظر: الإصابة ٦٠٠/٤-٦٠٢، أسد الغابة ٧٦٠/٣-٧٦١، الاستيعاب ١١٩٨/٣-١١٩٩.

(٨) في [أ]: (يبصر).

(٩) في [د]: (ليس). والصواب ما أثبتناه.

(١٠) أخرجه أحمد في المسند ١٨٣/١٠-١٨٤، برقم (٢٦٥٩٩).

م ٢٥: التاسعة: المرأة إذا ملكت عبداً كبيراً، هل عليها أن تحتجب عنه م ٣٥: نظر العبد إلى مولاته أم لا؟ اختلف أصحابنا في ذلك^(١):

فمنهم من قال^(٢): يجب عليها ذلك^(٣)، ويجعله كالأجنب؛ لأن هذا الملك / لم يُفد حلاً الاستمتاع بها^(٤)، فلا يؤثر في حكم النظر بخلاف ملك^(٥) [١٨٦ ب] الجارية.

والصحيح^(٦): أنه لا يجب عليها أن تحتجب عنه، لقول الله تعالى: ﴿أَوْ مَا

= وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب قوله عز وجل ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ [سورة النور، آية: ٣١] ١١٤/١١، برقم (٤١٠٦).

وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب الاستئذان والآداب، باب ما جاء في احتجاب النساء من الرجال ٥١-٥٠/٨، برقم (٢٩٢٨).

كلهم من طريق الزهري عن نبهان مولى أم سلمة رضي الله عنها، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح). وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٣٢٧/٩: (حديث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهري عن نبهان مولى أم سلمة عنها، وإسناده قوي، وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نبهان وليس بعلّة قاذحة، فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يجرحه أحد لا نرد روايته) أ. هـ.

قال أبو داود: (هذا لأزواج النبي ﷺ خاصة، ألا ترى أن اعتداد فاطمة بنت قيس عند ابن مكتوم؟ قد قال النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس: (اعتدي عند ابن أم مكتوم؛ فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده).

(١) انظر: التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٧ ل ٥)، حلية العلماء ٣١٩/٦، الوسيط ٣٤/٥-٣٥، التهذيب ٢٣٩/٥، البيان ١٣٠/٩.

(٢) قال بذلك: الإمام العمراني في البيان ١٣٠/٩، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٤٧٤/٧، والإمام النووي في روضة الطالبين ١٧/٦، والإمام الدميري في النجم الوهاج ١٨٢/٢، ونسبه الإمام العمراني والإمام الرافعي لقول الشيخ أبي حامد.

(٣) وصح هذا الوجه الشيخ أبي حامد. انظر: فتح العزيز ٤٧٤/٧.

(٤) (بها): ساقط [أ].

(٥) في [أ]: (ملاك).

(٦) وهذا هو الأصح والأرجح عند أكثر الشافعية؛ كما قاله الإمام الرافعي في فتح العزيز ٤٧٤/٧، وعبر الإمام النووي في روضة الطالبين ١٧/٦ بأنه: (هو المنصوص، وظاهر الكتاب والسنة).

مَلَكَتْ أَيْمَنُهُنَّ ﴿١﴾، وهذا العبد مَلَكَهَا ﴿٢﴾.

وروي أن فاطمة سترت رأسها عند دخول غلام لها ^(٣) عليها، فقال رسول الله ﷺ: (أنه ليس عليك بأس إنما هو أبوك وغلأمك) ^(٤).

وروي عن أم سلمة أنها قالت: (إذا كان لمكاتب أحداكن ^(٥) [ما يؤدي] ^(٦)، فلتحتجب عنه) ^(٧). وهذا يدل على أنه إذا لم يكن معه ^(٨) وفاء أو لم يكن مكاتباً، لا يجب عليها أن تحتجب ^(٩).

(١) سورة النور، آية: (٣١).

(٢) انظر: تفسير الطبري ٢٦٥/١٧-٢٦٦، تفسير ابن كثير ٢٦٨/٣، فتح القدير ٢٤/٤.

(٣) (لها): ساقط [د].

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في العبد ينظر إلى شعر مولاته ١١٠/١١-١١١،

برقم (٤١٠٠) بسنده من طريق أبي جميع سالم بن دينار، عن ثابت، عن أنس الحديث.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما جاء في ابدائها زينتها لما ملكت يمينها ١٥٤/٧، برقم (١٣٥٤٥).

وأخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب المكاتب ٢٣٨/٢، برقم (٩/٢٨٦٧). ثم قال الحاكم: (حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

وقال الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٢٠٦/٦، برقم (١٧٩٩): (وإسناده صحيح، رجاله ثقات، وأبو جمع وثقه ابن معين وغيره).

(٥) في [د]: (إحداهن). والصواب ما أثبتناه.

(٦) (ما يؤدي): ساقط [أ].

(٧) أخرجه أحمد في المسند ١٧٠/١٠، برقم (٢٦٥٣٥).

وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب العتق، باب المكاتب يؤدي بعض كتابته ٣٠٩/١٠-٣١٠، برقم (٣٩٢١).

وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب البيوع، باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي ٣٩٦/٤، برقم (١٢٧٩) كلهم من طريق سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن نيهان، عن أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً. قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

(٨) (معه): ساقط [أ].

(٩) انظر: تحفة الأحوذى ٣٩٦/٤.

م ٢٦: [العاشر: المراهق الذي لم يحتلم، هل على المرأة أن تحتجب م ٣٦: نظر المراهق عنه] (١) أم لا؟ فيه وجهان (٢):

أحدهما: يجب (٣)، لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَضُوا﴾ (٤)، ومعناه: قريباً من الاحتلام بدليل أنه سماهم أطفالاً (٥).

والثاني: ليس عليها أن تحتجب (٦)، لقوله تعالى: ﴿أَوِ الْطِفْلَ الَّذِي لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ﴾ (٧)، لم يقدرُوا (٨) على الجماع (٩).

م ٢٧: الحادية عشر: النظر إلى فرج الأطفال الصغار، هل يحرم أم لا؟ فيه م ٣٧: النظر إلى فرج الأطفال الصغار وجهان (١٠):

[أحدهما: يحرم النظر إليه (١١)].

- (١) (العاشر: المراهق الذي لم يحتلم، هل على المرأة أن تحتجب عنه): ساقط [أ].
- (٢) انظر: المهذب ١٣٤/١٦، التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب الطبري (٧ ل ٥)، التهذيب ٢٣٩/٥، البيان ١٢٨/٩، فتح العزيز ٤٧٢/٧-٤٧٣.
- (٣) هذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام الرافعي، والإمام النووي. انظر: فتح العزيز ٤٧٢/٧-٤٧٣، روضة الطالبين ١٦/٦.
- (٤) سورة النور، آية: (٥٩).
- (٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٠٢/١٢، أحكام القرآن لابن العربي ٤١٨/٣.
- (٦) ينسب هذا القول إلى الإمام أبي عبدالله الزبير، وهو اختيار الإمام القفال. انظر: المهذب ١٣٤/١٦، حلية العلماء ٣٢٠/٦، فتح العزيز ٤٧٢/٧-٤٧٣، النجم الوهاج ١٨٧/٢.
- (٧) سورة النور، آية: (٣١).
- (٨) في [أ]: كلمة غير واضحة.
- (٩) انظر: تفسير الطبري ٢٧١/١٧، النكت والعيون ٩٦/٤، فتح القدير ٢٤/٤، الجامع لأحكام القرآن ١٥٧/١٢.
- (١٠) حكاها الإمام النووي، والإمام ابن الصلاح. انظر: روضة الطالبين ١٨/٦، مشكل الوسيط ٣٦/٥.
- (١١) انظر: الوسيط ٣٦/٥، البيان ١٢٧/٩، شرح المحلى على المنهاج ٣١٨/٣، حاشية قليوبي ٣١٨/٣.

والثاني^(١): لا يحرم النظر إليه^(٢)^(٣)، لما رُوي (أن رسول الله ﷺ قبل زبيبة الحسن^(٤) والحسين^(٥))^(٦).

ولأن العادة في الحجاز أن الأطفال يكونون منكشفين من عهد رسول

- (١) (أحدهما: يحرم النظر إليه. والثاني): ساقط [أ].
- (٢) يُنسب هذا القول إلى القاضي حسين، وإبراهيم المروزي.
- انظر: شرح المحلى على المنهاج ٣/٣١٨، أسنى المطالب ٣/١١٠، مغني المحتاج ٣/١٣٠.
- (٣) ذكر الإمام النووي، والإمام ابن الصلاح، والقاضي عجلون، والإمام أبو يحيى الأنصاري، والإمام الشرييني وغيرهم تصحيح المصنف لهذا الوجه.
- انظر: روضة الطالبين ٦/١٨، مشكل الوسيط ٥/٣٦، مغني الراغبين للقاضي عجلون، ص ٧٥، أسنى المطالب ٣/١١٠، مغني المحتاج ٣/١٣٠، قرة العين للمليباري ٣/٤٤٢، نهاية المحتاج ٦/١٨٦، حاشية إعانة الطالبين ٣/٤٤٢.
- (٤) أبو محمد، الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ، وأحد سيدي شباب أهل الجنة، سماه الرسول ﷺ الحسن؛ وعق عنه يوم سابعه، ولد بالمدينة سنة (٣هـ)، كان حليماً كريماً ورعاً، تنازل عن الخلافة بعد مقتل أبيه لمعاوية، روى عن: جده رسول الله ﷺ، وأبيه علي ﷺ، وأخيه الحسين. وروى عنه: ابنه، وأم المؤمنين عائشة، وعكرمة وجماعة. قتل مسموماً بالمدينة سنة (٤٩هـ) وقيل: سنة (٥٠هـ) وقيل: غير ذلك. ودفن بالبقيع.
- انظر: أسد الغابة ١/٤٨٧-٤٩٣، الاستيعاب ١/٣٨٣، تهذيب التهذيب ١/٤٩٩-٥٠٢، الثقات ٣/٦٧-٦٨.
- (٥) أبو عبدالله، الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ، وأحد سيدي شباب أهل الجنة، سماه الرسول ﷺ الحسين؛ وعق عنه يوم سابعه، ولد بالمدينة سنة (٤هـ). كان فاضلاً، ديناً، كثير الصيام. روى عن جده: رسول الله ﷺ، وأبيه علي ﷺ، وأمه فاطمة رضي الله عنها، وعن عمر بن الخطاب ﷺ. وروى عنه: أخوه الحسن، وأولاده: علي، وزيد، وسكينة، وفاطمة، وجماعة. قتل بكريلاء في إمارة يزيد بن معاوية في العاشر من محرم سنة (٦١هـ).
- انظر: تهذيب التهذيب ١/٥٢٧-٥٣٤، الاستيعاب ١/٣٩٢-٣٩٩، الثقات ٣/٦٨-٦٩، مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٥.
- (٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من مس الفرج، ١/٢١٥، برقم (٦٥١)، بسنده من طريق محمد بن عمران، حدثني أبي، حدثني ابن أبي ليلى، عن عيسى، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، قال: (كنا عند النبي ﷺ فجاء الحسن، فأقبل يتمرغ عليه، فرفع عن قميصه وقبل زبيبته) ثم قال البيهقي عقبه: (فهذا إسناد غير قوي).
- وضعفه الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٦/٢١٣، برقم (١٨١١)، وقال: (علته ابن أبي ليلى، وهو محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وهو ضعيف لسوء حفظه).

الله ﷺ إلى يومنا هذا وما أنكر ذلك أحد. وأيضاً^(١): في تكليف الآباء والأمهات ستر عورات^(٢) الأطفال مشقة عظيمة؛ فجعل عفوا. فعلى هذا تبقى إباحة النظر إلى وقت بلوغه سن التميز، ويصير بحيث يمكنه أن يستر عورته عن الناس.

م ٢٨: الثانية عشر: /: الْمُخْتُونُ^(٣) لا يباح لهم النظر إلى أبدان

النساء^(٤)، والدليل عليه: (أن رسول الله ﷺ نفى الْمُخْتَنِينَ^(٥) من المدينة)^(٦)، وكذا^(٧) الْخُصْيَانُ^(٨) لا يباح لهم النظر^(٩)؛
 ٢٨٥: نظر المختن
 والخصي إلى الأجنبية

(١) في [أ] : زيادة (فإن).

(٢) في [أ] : (عورة).

(٣) الْمُخْتُونُونَ: جمع مُخْتَنٍ: بكسر النون وفتحها، والكسر أفصح، والفتح أشهر، وهو الذي يشبه النساء في أخلاقه وكلامه وحركاته ونحوها، وتارة يكون هذا خلقة من الأصل، وتارة يتكلف. وسُمِّيَ مختنّاً: لانكسار كلامه ولينه، يقال: خنت الشيء إذا عطفته.

انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٤/١٦٣، فتح الباري ٩/٣٣٤، تهذيب الأسماء واللغات ٣/١٠٠، القاموس المحيط، ص ٢١٦، مادة (خنت).

(٤) انظر: الوسيط ٥/٣٢-٣٣، التهذيب ٥/٢٣٩، البيان ٩/١٢٨، فتح العزيز ٧/٤٧٣، روضة الطالبين ٦/١٨، مغني الراغبين للقاضي عجلون، ص ٧٢، أسنى المطالب ٣/١١٢.

(٥) في [أ] : (عن).

(٦) أخرج البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت ٥/٢٢٠٨، برقم (٥٥٤٨) بسنده من طريق زينب بنت أم سلمة، أن أم سلمة أخبرتها (أن النبي ﷺ كان عندها وفي البيت مُخْتَنٌ، فقال لعبد الله -أخي أم سلمة-: يا عبد الله، إن فُتِحَ لكم غداً الطائف، فإني أدلك على بنت غيلان؛ فإنها تقبل بأربع وتُدِيرُ بثمان، فقال النبي ﷺ: (لا يدخلن هؤلاء عليكم)).

(٧) في [أ] : (هكذا).

(٨) الْخُصْيِي: من قُلِعَتْ أُنْثِيَاهُ وبقي ذكره.

انظر: الإقناع لأبي شجاع ٤/٢٣٤، فتح العزيز ٧/٤٧٣، أنيس الفقهاء، ص ١٦٦، المصباح المنير ١/١٧١، مادة (خص).

(٩) في [أ] : زيادة حرف الواو (ولا).

(١٠) انظر: الوسيط ٥/٣٢-٣٣، التهذيب ٥/٢٣٩، البيان ٩/١٢٨، فتح العزيز ٧/٤٧٣، روضة الطالبين ٦/١٨، أسنى المطالب ٣/١١٢.

لأن آلة الاستمتاع موجودة^(١) لا تزال^(٢).

م ٢٩: الثالثة عشر: المَجْبُوبُ^(٣) (٤) والمَمْسُوحُ^(٥) (٦) إذا كان فيهما شهوة م ٣٩: نظر المجبوب والممسوح إلى الأجنبية
النساء والميل إليهن، فلا يباح لهم النظر إلى النساء، ويكون حكمهما حكم الرجال^(٧)، فأما إذا لم يكن قد بقى فيهما الشهوة إلى النساء، فيكون حكمهما حكم الشيوخ المفندين والمُخْتَلِّين^(٨) الذين لم تتكامل القوة في أعضائهم، ولا تكاملت عقولهم، وحكمهم في النظر^(٩) حكم المحارم^(١٠) (١١).

والأصل فيه قوله تعالى: ﴿غَيْرِ أُولَى الْأَرْزَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾^(١٢).

- (١) في [أ]: زيادة (ولهم القرب بسنة).
- (٢) في [د]: (الإنزال)، وفي [أ]: (الأزال). والصواب والله أعلم ما أثبتناه.
- (٣) المَجْبُوب: من قُطِعَ ذَكَرُهُ وبقيت أُنثياه، مشتق: من الجب: وهو القطع.
انظر: الإقناع لأبي شجاع ٢٣٤/٢، تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٢٥٦، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ٢٠٥/٢٤، المغني لابن باطيش ٤٩٨/١.
- (٤) له حكم المخنث والخصي. راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (١٠) ص ١٦١ من البحث.
- (٥) المَمْسُوح: قال في مغني المحتاج ١٣٠/٣: هو ذاهب الذكر والأنثيين. وقال ابن فارس في تهذيب اللغة ٣٤٧/٤: (المقطوع، يقال: مَسَحَ فلاناً بالسيف: قطعه به)، وقال الإمام ابن الصلاح في مشكل الوسيط ٢٣/٥: (وقد يقال للممسوح: مجبوب ومخصي وخصي أيضاً) أ. هـ.
- (٦) حكى الإمام الرافعي والإمام النووي في الممسوح وجهين ذكرهما المصنف.
انظر: فتح العزيز ٤٧٣/٧، روضة الطالبين ١٧/٦.
- (٧) قال الإمام ابن الصلاح في مشكل الوسيط ٣٣/٥: (هذا أقوى؛ لأنه رجل يشتهي النساء).
وراجع المسألة (٢١) ص ١٥٠ من البحث.
- (٨) في [د]: (المملكين).
- (٩) في [أ]: زيادة (إلى النساء).
- (١٠) قال الإمام الرافعي والإمام النووي: هو قول الأكثرين، وقال الإمام الشرييني: (جائز على الأصح).
انظر: فتح العزيز ٤٧٣/٧، روضة الطالبين ١٨/٦، أسنى المطالب ١١١/٣، الإقناع لأبي شجاع ٣٣٣/٢، مغني المحتاج ١٣٠/٣، نهاية المحتاج ١٨٧/٦.
- (١١) راجع المسألة السابقة رقم (٢٣) ص (١٥٤) من البحث.
- (١٢) سورة النور، آية: (٣١).

قال بن عباس^{(١)(٢)}: هو المغفل الذي لا يكثرث للنساء ولا يشتهيهن، وقال الحسن^{(٣)(٤)}: هو الذي لا عقل له ولا يشتهي النساء.

م ٣٠: **الرابعة عشر: الخنثى المشكى**^(٥): لا يحرم عليه النظر إلى بدن المرأة ولا إلى بدن

م ٣٠: نظر الخنثى
المشكل إلى غيره

(١) أبو العباس، عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ، ولد بالشَّعْب قبل الهجرة بثلاث سنين، ويسمى البحر لسعة علمه، وسمى حبر الأمة. روى عن: النبي ﷺ الكثير من الأحاديث، وروى عن أبيه، وعن عمر بن الخطاب، وعلي، ومعاذ، وخالته أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها، وغيرهم. وروى عنه: ولداه، وابن عمر، وأنس بن مالك، وعكرمة، وأبو الطفيل، وخلق سواهم كثيرون. مات بالطائف سنة (٦٨هـ).
انظر: أسد الغابة ٣/١٨٦-١٩٠، تهذيب التهذيب ٣/١٨٠-١٨٢، طبقات الحفاظ، ص ١٨.

(٢) انظر: تفسير الطبري ١٧/٢٦٦، تفسير ابن كثير ٣/٢٦٨، أحكام القرآن للجصاص ٣/٤١١، السنن الكبرى للبيهقي ٧/١٥٥، وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط ٥/٣٤: (وهذا هو الأصح في تفسيره).

(٣) أبو سعيد، الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، وكانت أمه مولاة لأم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها، ولد لستين بقينا من خلافة عمر ﷺ. كان من سادات التابعين وكبرائهم، وكان عالماً، جامعاً، ثقة، مأموناً، عابداً، ومن أشجع أهل زمانه. حدث عن: عثمان بن عفان، والمغيرة بن شعبة، وابن عباس، وابن عمر، وطائفة كثيرة. وحدث عنه: قتادة، وأيوب، وابن عون، وغيرهم، مات سنة (١١٠هـ) بالبصرة.
انظر: تذكرة الحفاظ ١/٧١-٧٢، وفيات الأعيان ٢/٦٩-٧٣، مرآة الجنان ١/٢٣٠-٢٣٢.

(٤) انظر: النكت والعيون للماوردي ٤/٩٤، أحكام القرآن للجصاص ٣/٤١١، السنن الكبرى للبيهقي ٧/١٥٥.

(٥) الخنثى المشكى: هو شخص له فرج امرأة، وذكر رجل، أو ليس له شيء منهما أصلاً، بل له ثقب لا تشبههما.

انظر: تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٢٤٨، التعريفات للجرجاني، ص ١٠١، تهذيب الأسماء ٣/١٠٠.

(٦) حكى الإمام الرافعي والإمام النووي وجهين في المسألة: أحدهما: الأخذ بالأشد، فيجعل مع النساء رجلاً، ومع الرجال امرأة، وهذا أصح الوجهين، كما قاله الإمام النووي، وعبر الإمام الرافعي بأنه أظهرهما.

انظر: فتح العزيز ٧/٤٨٢-٤٨٣، روضة الطالبين ٦/٢٣، الإقناع لأبي شجاع ٢/٢٤٠، نهاية المحتاج ٦/١٩١، حاشية الجمل ٦/٢٧١.

الرجل^(١)، وكذا لا يحرم النظر إلى بدنه، لا^(٢) على الرجال ولا على النساء^(٣)؛ لا يبطل وضوءه بلمس النساء ولا بلمس الرجال، ولا^(٤) يبطل بلمسه طهر الرجال ولا طهر النساء.

م ٣١: الخامسة عشر^(٥): النظر إلى العورة جائز عند الحاجة إلى المداواة^(٦)؛ إلا إنه إذا كانت الجراحة على عورة امرأة؛ فما دام يوجد امرأة تداوي لا يباح للرجل، وإذا لم توجد امرأة فحيث يباح للأطباء من المسلمين المداواة. وأما^(٧) الطبيب الذمي لا يباح له النظر إلا عند الضرورة، وهو عند عدم المسلمين.^(٨)

م ٣٢: السادسة عشر: النظر إلى الفرج لتحمل شهادة الزنا جائز عند عامة أصحابنا^(٩)؛ لأن الحد حق الله تعالى / وليس يمكن إثباته إلا بعد النظر إلى الفرج.

(١) ذكر الإمام النووي في روضة الطالبين ٢٣/٦ قطع المصنف بهذا الوجه.

(٢) في [أ]: (لا).

(٣) في [أ]: تقديم وتأخير: (وكذا لا يحرم إلا على الرجال، ولا على النساء، النظر إلى بدنه).

(٤) (لا): ساقط [د].

(٥) (عشر): ساقط [أ].

(٦) انظر: الحاوي ٥٥/١١، المذهب ١٣٣/١٦، الوسيط ٣٧/٥، التهذيب ٣٧/٥، البيان ١٢٩/٩، فتح العزيز ٤٨٢/٧، أسنى المطالب ١١٤/٣.

(٧) في [أ]: (فأما).

(٨) ذكر الإمام ابن الصلاح، والإمام النووي قطع المصنف بهذا القول.

انظر مشكل الوسيط ٣٧/٥، روضة الطالبين ٣٢/٦.

(٩) قال بذلك: الإمام البغوي، والإمام العمراني، والإمام الرافعي، والإمام النووي، والإمام أبو يحيى الأنصاري، وهذا هو الصحيح في المذهب.

انظر: التهذيب ٣٧/٥، البيان ١٢٩/٩، فتح العزيز ٤٨٢/٧، روضة الطالبين ٢٤/٦، أسنى المطالب ١١٥/٣.

م ٣١: النظر إلى
العورة لأجل
المداواة

م ٣٢: النظر إلى
الفرج لأجل الشهادة

[١٨٧ ب]

وقال أبو سعيد^(١) الإصطخري^(٢) من أصحابنا [من قال]^(٣)^(٤): لا يباح له النظر؛ حتى إذا تعمد النظر صار فاسقاً لا تقبل شهادته، وإنما يباح له أن يشهد إذا وقع بصره عليه اتفاقاً.^(٥)

م ٣٣: السابعة عشر: إذا وقع بصره على عورة إنسان بالاتفاق من غير م ٣٣: نظرة الفجأة قصد فلا^(٦) يَأْثَمُ، ولكن يغض بصره في الوقت^(٧)، لما رُوي عن جرير - رضي الله عنه -^(٨) (أنه قال: سألت رسول الله ﷺ عن نظرة الفجأة، فأمرني أن أصرف بصري).^(٩)

- (١) في [د]: (سعد). والصواب ما أثبتناه.
- (٢) أبو سعيد، الحسن وقيل الحسين بن أحمد بن يزيد الإصطخري. شيخ الشافعية ببغداد، ومن أكابر أصحاب الوجوه في المذهب، وكان ورعاً، زاهداً، متقللاً من الدنيا. أخذ عن الأنماطي، كان قاضي مدينة قم، ثم تولى حسبة بغداد. له مصنفات كثيرة منها: (أدب القضاء) ليس لأحد مثله. مات سنة (٣٢٨هـ) ببغداد.
- انظر: طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شهبه ١١٠/١، وفيات الأعيان ٧٥-٧٤/٢، طبقات الفقهاء للشيرازي، ص ١١٩، طبقات الشافعية للأسنوي ٤٦/١، العقد المذهب، ص ٤٥.
- (٣) (من قال): ساقط [د].
- (٤) حكى قوله الإمام الغزالي، والإمام البغوي، والإمام الرافعي، والإمام النووي، والإمام الشرييني. انظر: الوسيط ٣٨/٥، التهذيب ٣٧/٥، فتح العزيز ٤٨٢/٧، روضة الطالبين ٢٤/٦، مغني المحتاج ١٣٣/٣.
- (٥) انظر: التهذيب ٣٧/٥، فتح العزيز ٤٨٢/٧، روضة الطالبين ٢٤/٦، أسنى المطالب ١١٥/٣.
- (٦) في [د]: (ولا). والصواب ما أثبتناه.
- (٧) انظر: التهذيب ٢٣٨/٥.
- (٨) أبو عمرو، وقيل أبو عبدالله، جرير بن عبدالله بن جابر البجلي. كان إسلامه في العام الذي توفي فيه رسول الله ﷺ. قال جرير: أسلمت قبل موت الرسول ﷺ بأربعين يوماً. روى عن: رسول الله ﷺ، وعن عمر، ومعاوية رضي الله عنه. وروى عنه: أولاده، وأنس، وزيد بن وهب، والشعبي، وغيرهم. سكن الكوفة، فلما وقعت الفتن خرج منها إلى قرقيسيا، وقال: لا أقيم ببلدة يُشتم فيها عثمان رضي الله عنه. ومات سنة (٥١هـ)، وقيل غير ذلك.
- انظر: تهذيب التهذيب ٣٦٨/١، الاستيعاب ٢٣٦/١-٢٤٠، الثقات ٥٤-٥٥.
- (٩) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الآداب، باب نظر الفجأة ١٦٩٩/٣، برقم (٢١٥٩/٤٥) بلفظه.

م ٣٤: المس مثل
النظر في الأحكام

م ٣٤: الثامنة عشر: كل موضع لا يحل للنساء النظر إليه من النساء لا يباح لهن مسه، وكذلك في الرجل^(١) مع الرجل^{(٢)(٣)}، وأما^(٤) الرجال فلا يباح لهم لمس شيء من بدن النساء الأجنبية ولا من بدن الإماء^{(٥)(٦)}، وكذلك المرأة الأجنبية لا يباح لها أن تمس شيئاً من بدن الرجال^(٧)، حرة كانت أو أمة؛ وإن لم يكن الموضع عورة في حكم النظر، وإنما كان كذلك؛ لأن اللمس أغلظ حكماً^(٨) من النظر؛ بدليل أنه لو لمس فأنزل بطل صومه، ولو نظر فأنزل لا يبطل صومه^(٩).

-
- (١) في [أ]: (الرجال).
 - (٢) في [أ]: (الرجال).
 - (٣) قال في روضة الطالبين ٢١/٦: (حيث حُرِّمَ النظر حُرِّمَ المس بطريق الأولى؛ لأنه أبلغ لذّة) أ.هـ. انظر: الوسيط ٢٨/٥، مشكل الوسيط ٢٨/٥، فتح العزيز ٤٨٠/٧، أسنى المطالب ١١٣/٣، نهاية المحتاج ١٩١/٦.
 - (٤) في [أ]: (فأما).
 - (٥) في [د]: (المرأة). والصواب ما أثبتناه.
 - (٦) انظر: التهذيب ٢٣٨/٥، فتح العزيز ٤٨٠/٧، روضة الطالبين ٢٢/٦، أسنى المطالب ١١٣/٣، نهاية المحتاج ١٩٢/٦.
 - (٧) انظر: التهذيب ٢٣٨/٥.
 - (٨) (حكماً): ساقط [د].
 - (٩) انظر: التهذيب ٢٣٨/٥.

الباب الثالث

في بيان الأولياء وأحكام عقودهم

وفيه سبعة فصول:

- الفصل الأول: في أصل الولاية، وفيه تسعة فروع.
- الفصل الثاني: في بيان الأولياء، ويحوي أربعة أقسام.
- الفصل الثالث: في صفة الأولياء، وفيه إحدى عشرة مسألة.
- الفصل الرابع: في ترتيب الأولياء، وفيه خمس مسائل.
- الفصل الخامس: في ما يوجب نقل الولاية من الأقرب إلى غيره، وفيه ست مسائل.
- الفصل السادس: فيما إذا اجتمع الأولياء في درجة واحدة، مثل الأخوة وبنى الأخوة، وفيه ست مسائل.
- الفصل السابع: في بيان شرائط الكفاءة، وفيه سبع مسائل.

الباب الثالث: في بيان الأولياء وأحكام عقودهم، وفيه سبعة^(١) فصول.

الفصل الأول^(٢): في أصل الولاية^(٣).

وعندنا: الولي شرط في عقد النكاح؛ سواء كانت المرأة صغيرة أو كبيرة؛ أو كانت عاقلة أو مجنونة^(٤)، ثيباً كانت أو بكرًا، خسيصة كانت أو شريفة^(٥).

وقال أبو حنيفة - رحمه الله -^(٦): إن كانت صغيرة / أو مجنونة فلا بد من الولي، وإن كانت بالغة عاقلة، فلا يشترط في نكاحها الولي.

وقال مالك - رحمه الله -^(٧): إن كانت بالغة عاقلة شريفة

(١) في [د] : (تسع). والصواب ما أثبتناه.

(٢) في [أ] : (أحدها).

(٣) الولاية: قال الجوهري في الصحاح ٢٥٢٨/٦-٢٥٣١: (الوَلِيُّ: القُرب والدُّنُو، والوَلِيُّ: ضد العدو، وكل من وَلِيَ أمر واحد فهو وَلِيّه، والولاية بالكسر: السلطان، والولاية بالفتح: النص) أ. هـ. وقال ابن منظور في لسان العرب ٤٠٧/١: (ولي المرأة الذي يلي عقد النكاح عليها، ولا يدعها تستبد بعقد النكاح دونه).

وانظر كذلك: أنيس الفقهاء، ص ٢٦٢-٢٦٣، المصباح المنير ٦٧٢/٢-٦٧٣، مادة (ولي). وفي الشرع: تنفيذ القول على الغير شاء الغير أو أبى؛ وكل من وَلِيَ أمراً أو قام به فهو مولاه ووليّه.

انظر: التعريفات للجرجاني، ص ٢٥٤، تهذيب الأسماء واللغات ١٩٦/٣، النهاية لابن الأثير ١٩٨/٥، التوقيف على مهمات التعاريف، ص ٧٣٤.

(٤) في [أ] : تقديم وتأخير (عاقلة كانت أو).

(٥) انظر: الأم ١٧٨/٣، أحكام القرآن للشافعي ٥٩٢/١، مختصر المزني ٢٦٤/٨، الإشراف لابن المنذر ٣٣/٤، الحاوي ٥٧/١١، المهذب ١٤٦/١٦، الوسيط ٥٨/٥، التهذيب ٢٤٢/٥، البيان ١٥٢/٩، مغني المحتاج ١٧٨/٣.

(٦) انظر: الحجة على أهل المدينة ٩٨/٣، مختصر القدوري، ص ١٤٦، المبسوط ١٠/٥، ١٠٧، رؤوس المسائل، ص ٣٧٠، الفقه النافع ٥١١/٢، الهداية ٢٥٦/٣.

(٧) وهذه الرواية الأولى: رواية أشهب عن مالك: أن النكاح لا يصح إلا بولي، وأنه شرط في صحة النكاح. والثانية: رواية ابن القاسم عنه: أن المرأة غير الشريفة كالمعتقة، والتي لا عصبية لها، يجوز لها أن تستخلف رجلاً من الناس على إنكاحها.

انظر: في المسألة: بداية المجتهد ٣١/٢، المدونة ١٥١/٢، التفريع ٣١/٢-٣٢، المعونة ٧٢٧/٢-٧٣٠، الكافي لابن عبد البر ٤٣١/١، المنتقى ٢٦٧/٣-٢٧٠، المقدمات الممهدة ٤٧/٢.

فلا بد^(١) في نكاحها من^(٢) الولي، وإن كانت خسيصة لا يشترط الولي.
وقال داود^(٣): إن كانت بكرًا فلا بد من الولي^(٤)، وإن كانت ثيبًا لم يشترط
في نكاحها الولي.

ودليلنا: ما روت عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ، قال: (أَيَّمَا امْرَأَةٍ
نَكَحَتْ نَفْسَهَا بغيرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا؛ فَنَكَاحُهَا باطلٌ، فَنَكَاحُهَا باطلٌ، فَنَكَاحُهَا باطلٌ^(٥)؛
فَإِنْ^(٦) أَصَابَهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا^(٧)، فَإِنْ^(٨) اشْتَجَرُوا أَوْ قَالَ: فَإِنْ^(٩)
اختلفوا؛ فالسلطان ولي من لا ولي له^(١٠)).

-
- (١) في [أ]: زيادة كلمة (يشترط).
(٢) (من): ساقط [أ].
(٣) انظر: المحلى لابن حزم ٣٣/٩، الاستذكار ٤٧/١٦، الحاوي ٥٨/١١، حلية العلماء ٣٢٤/٦.
(٤) في [د]: تكرار في العبارة ثم شطب عليها (وإن كانت خسيصة لا يشترط الولي).
(٥) (فنكاحها باطل): ساقط من متن [أ] ومثبت في الحاشية.
(٦) في [د]: (وإن). والصواب ما أثبتناه.
(٧) في [د]: (فروجها). والصواب ما أثبتناه.
(٨) في [د]: (وإن). والصواب ما أثبتناه.
(٩) في [د]: (وإن). والصواب ما أثبتناه.
(١٠) أخرجه غير واحد بألفاظ متقاربة؛ منهم: ما أخرجه أحمد في المسند ٣٥٥/٩، برقم (٢٤٤٢٥).
وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في الولي ٧٠/٦، برقم (٢٠٨٣).
وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي ١٩٢/٤، برقم (١١٠٨).
وأخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب النكاح ١٨٢/٢، برقم (٣٥/٢٧٠٦) كلهم من رواية
ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن أم المؤمنين عائشة
رضي الله عنها ... الحديث. وقال الترمذي: (حديث حسن) أ. هـ.
وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه) أ. هـ. ووافقه الذهبي
في التلخيص ١٨٢/٢، وكذا صححه ابن عبد البر في الاستذكار ٣١-٣٠/١٦، برقم (٢٣١٧١)
وقال (حديث صحيح) أ. هـ. وصحح الشيخ الألباني هذا الحديث في إرواء الغلیل
٢٤٣/٦، برقم (١٨٤٠) وقال: (صحيح) وهو في صحيح الجامع الصغير ٣٩٣/٢، برقم
(٢٧٠٦). وقد استخرج الإمام الماوردي والإمام العمراني ما دل عليه هذا الحديث من
الأحكام نصًا واستنباطًا، فصارت خمسة وثلاثين حكمًا.
انظر: تفصيل ذلك في: الحاوي ٧٠-٦٨/١١، البيان ١٥٧-١٥٥/٩.

فروع تسعة:

- أحدها: إذا زوّجت المرأة نفسها بإذن وليّها لا ينعقد النكاح عندنا^(١).
وقال محمد بن الحسن^{(٢)(٣)}: ينعقد.
ودليلنا: ما رُوي عن رسول الله ﷺ أنه قال: (لا نكاح إلا بولي)^(٤).
- الثاني: عبارة المرأة لا ينعقد بها^(٥) النكاح حتى لو زوّجت أمّتها أو
زوّجت بنت الغير بإذن وليها لا ينعقد العقد^(٦).

-
- (١) انظر: الحاوي ٥٧/١١، المهذب ١٦/١٤٦، الوسيط ٥/٥٨، البيان ٩/١٥٢، فتح العزيز ٥٢٥/٧، روضة الطالبين ٦/٤٣، مغني المحتاج ٣/١٤٧، نهاية المحتاج ٦/٢١٩.
(٢) أبو عبدالله، محمد بن الحسن بن فرقد. من موالي بني شيبان، عالم بالفقه والأصول. وهو الذي نشر علم أبي حنيفة، وتتلّمذ على يديه، ثم على القاضي أبي يوسف، وقد أخذ عنه الإمام الشافعي وغيره. ولي القضاء للرشيد. له مصنفات كثيرة منها: الجامع الكبير، والجامع الصغير، والمبسوط، وغيرها. توفي بالرّي سنة (١٨٩هـ).
انظر: وفيات الأعيان ٤/١٨٤-١٨٥، سير أعلام النبلاء ٩/١٣٤-١٣٦، لسان الميزان ٥/١٢٢-١٢١.
(٣) يتوقف نكاحها على إجازة الولي سواء زوّجت نفسها من كفءٍ أو غير كفءٍ؛ فإن أجازها الولي جاز، وإن أبطله بطل. أ. هـ.
انظر: الحجة على أهل المدينة ٣/١٢٢-١٢٣، المبسوط ٥/١٠، تحفة الفقهاء ٢/١٥٢، الفقه النافع ٢/٥١١، الهداية ٣/٢٥٦، شرح فتح القدير ٣/٢٥٦.
(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في الولي ٦/٧٢، برقم (١٠٨٥) بلفظه. وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي ٤/١٩١، برقم (١١٠٧). وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي ١/٦٠٥، برقم (١٨٨١). وأخرجه الدارقطني في سننه، كتاب النكاح ٣/٢١٨-٢١٩، برقم (٤).
وأخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب النكاح، برقم ٢/١٨٥ (٤٠/٢٧١١) من رواية أبي إسحاق، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه مرفوعاً. وقال الترمذي: عن هذا الإسناد هو (عندي أصح). وقال الحاكم: (هذه الأسانيد كلها صحيحة)، وأقره الذهبي في التلخيص ٢/١٨٥، وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٦/٢٣٥-٢٣٦، برقم (١٨٣٩) وقال: (صحيح). وهو في صحيح الجامع الصغير ٦/٢٠٢، برقم (٧٤٣١).
(٥) في [د] : (على). والصواب ما أثبتناه.
(٦) انظر: مختصر المزني ٨/٢٦٤، الوسيط ٥/٥٨، التهذيب ٥/٢٤٢، البيان ٩/١٥٢، فتح العزيز ٥٢٥/٧، روضة الطالبين ٦/٤٣، نهاية المحتاج ٦/٢١٩، شرح المحلى على المنهاج ٣/٣٣٦.

وعند أبي حنيفة - رحمه الله - ^(١): ينعقد.

ودليلنا ^(٢): ما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (لا تُنكح المرأة المرأة ^(٣))، ولا تُنكح المرأة نفسها، [الزانية من نكحت نفسها] ^(٤) ^(٥).

فكأنه ^(٦) يقول: التي تنكح نفسها هي زانية.

وروي عن القاسم ^(٧) بن محمد ^(٨) أنه قال: (كانت عائشة رضي الله عنها تُخطب إليها المرأة من أهلها وتشهد، فإذا بقي عقدة النكاح، قالت لبعض ^(٩) أهلها: زوج،

(١) انظر: الحجة على أهل المدينة ٩٨/٣، المبسوط ١١-١٠/٥، تحفة الفقهاء ١٥٢/٢، الفقه النافع ٥١١/٢، بدائع الصنائع ٢٤٧/٢، الاختيار للموصلي ٩٠/٣.

(٢) انظر: البيان ١٥٥/٩.

(٣) (المرأة): ساقط [د].

(٤) (الزانية من نكحت نفسها): ساقط [أ].

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي ٦٠٦/١، برقم (١٨٨٢).

وأخرجه الدارقطني في سننه، كتاب النكاح ٢٢٧/٣، برقم (٢٦-٢٥).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي ١٧٨/٧، برقم (١٣٦٣٣) من رواية محمد بن مروان العقيلي، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً. قال ابن كثير: (الصحيح وَفَّقَهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ. وقال الحافظ: (رجاله ثقات). انظر: تحفة الأخوذ ١٩٢/٤. وقال الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٢٤٨/٦، برقم (١٨٤٠): (صحيح دون الجملة الأخيرة).

(٦) في [د]: (كأنه).

(٧) في [أ، د]: (القسم). والصواب ما أثبتناه.

(٨) أبو محمد، القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. كان من سادات التابعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة، وكان من أفضل أهل زمانه، علماً، وفقهاً. روى عن: أبيه، وعمته أم المؤمنين عائشة، وعن العبادلة، وجماعة من الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً. وروى عنه: ابنه عبدالرحمن، والشعبي، وسالم بن عبدالله بن عمر، وآخرون. توفي بقديد سنة (١٠١هـ) وقيل: (١٠٢هـ)، وقيل غير ذلك.

انظر: وفيات الأعيان ٦٠-٥٩/٤، البداية والنهاية ٢٦٠/٩، تهذيب التهذيب ٥٢٨/٤-٥٣٠، تذكرة الحفاظ ٩٦/١-٩٧.

(٩) في [د]: (بعض). والصواب ما أثبتناه.

فإن^(١) المرأة لا تلي عقد النكاح^(٢).

- الثالث: إذا وكل الولي المرأة^(٣) لتوكل رجلاً عن الولي في تزويج

ابنته^(٤)، على قول الشافعي - رحمه الله / عليه - : جائز^(٥) وحمل عليه ما روي: [١٨٨ ب]
(أن عائشة رضي الله عنها زوّجت بنت أخيها عبدالرحمن ابن أبي بكر^(٦) في حال
غيبته^(٧)).

(١) في [د] : (وإن). والصواب ما أثبتناه.

(٢) أخرجه الشافعي في مسنده، ص ٢٩١، كتاب عشرة النساء.

وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي ٣٣/١٠،
برقم (١٣٥٢٤).

وأخرجه ابن عبد البر في الاستذكار، كتاب النكاح، باب استئذان البكر والأيم في أنفسهما
٤٣/١٦، رقم (٢٣٢٤٠).

(٣) في [أ] : (امرأة).

(٤) انظر: التهذيب ٢٥٢/٥، فتح العزيز ٥٣١/٧، روضة الطالبين ٤٣/٦، أسنى المطالب ١٢٥/٣،
نهاية المحتاج ٢٢٠/٦، حاشية قليوبي ٣٣٦/٣.

(٥) انظر: مختصر المزني ٢٦٧/٨.

(٦) أبو عبدالله، وقيل: أبو محمد، عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق، تأخر إسلامه إلى أيام
الهدنة، وحسن إسلامه، وصحب النبي ﷺ في هدنة الحديبية، وكان من أشجع رجال قريش
وأرماهم بالسهام، وكان رجلاً صالحاً، شهد فتح اليمامة وأبلى فيه بلاء حسناً. روى عن
النبي ﷺ، وعن أبيه. روى عنه أبناؤه: عبدالله، وحفصة، وابن أخيه القاسم بن محمد،
وغيرهم. توفي بمكة سنة (٥٣هـ) وقيل: سنة (٥٥هـ).

انظر: الاستيعاب ٨٢٨-٨٢٤/٢، البداية والنهاية ٩٢/٨، الإصابة ٣٢٨-٣٢٥/٤.

(٧) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الطلاق، باب ما لا يبين من التملك ٥٥٥/٢،
برقم (١٥).

وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي ٣٢/١٠،
برقم (١٣٥٢٢).

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب النكاح، باب من أجاز به غير ولي ولم يفرّق
٢٧٦/٣، رقم (٨)، وذكره الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب النكاح ٨/٣.

ووجهه^(١): أنه لا تعلق لقولها بعقد النكاح، وإنما يعتبر في عقد التوكيل.

وعند المزمي^{(٢)(٣)}: لا يجوز؛ لأن الوكيل^(٤) يعتمد قولها^(٥) فيصير في التحقيق قولها معتبراً في عقد النكاح، وعلى هذا لو جعلها سفيراً في العقد، فقال لها: قولي لفلان: زوّج بنتي؛ فعلى وجهين^(٦) بناء على المسألة المتقدمة^(٧).

- الرابع: إذا طلق امرأته طلاق رجعية، ووكّلها لتراجع نفسها أو وكل امرأة أخرى^(٨) لتراجعها؛ لا تصح الرجعة؛ لأن الرجعية عندنا محرمة الوطاء؛ والفرج لا يستباح بقول النساء.

- الخامس: إذا أسلم الكافر عن ثمان نسوة وأسلم^(٩) النسوة^(١٠) معه،

(١) قال البيهقي: (إنما أريد به أنها مهدت تزويجها ثم تولّى عقد النكاح غيرها، فأُضيف التزويج إليها لإذنها في ذلك؛ وتمهيداً لأسبابه).

انظر: السنن الكبرى ١٨٣/٧؛ معرفة السنن والآثار ٣٣/١٠، نصب الراية ١٨٦/٣.

(٢) أبو إبراهيم، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزمي. الفقيه، الإمام، صاحب التصانيف. تفقه على الشافعي، وقال الشيخ أبو إسحاق: أول أصحاب الشافعي. كان زاهداً، عالماً، مجتهداً، مناضراً، صاحب حجة. قال عنه الشافعي: المزمي ناصر مذهبي. من تلاميذه: ابن خزيمة، والطحاوي، وابن أبي حاتم، وغيرهم، صنف كتباً كثيرة؛ منها: الجامع الصغير، والمختصر. توفي بمصر سنة (٢٦٤هـ).

انظر: طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٥٨/٤، الفهرست لابن النديم، ص ٢٩٨-٢٩٩.

طبقات الفقهاء للشيرازي، ص ١٠٩، طبقات الشافعية للسبكي ١٠٩-٩٣/٢.

(٣) انظر: مختصر المزمي ٢٦٧/٨.

(٤) في [أ]: (التوكيل).

(٥) في [أ]: (قولنا).

(٦) انظر: التهذيب ٢٥٢/٥، فتح العزيز ٥٣٢/٧، روضة الطالبين ٤٣/٦.

(٧) راجع الفرع الثالث، ص ١٧٢.

(٨) في [د]: زيادة (لأن).

(٩) في [أ]: (أسلمن).

(١٠) (النسوة): ساقط [أ].

فوكّل امرأة لتختار منهن أربعاً للنكاح؛ لا يجوز^(١)؛ لأن^(٢) ما من واحدة منهن إلا إلا وهي بفرض أن تكون مفارقة، وإنما يتقرر النكاح فيها بالاختيار، فيصير قول المرأة معتبراً في تقرير النكاح، ولا مدخل لعبارة النساء في عقد النكاح^(٣).

وأما^(٤) إذا وكلها في تعيين أربع^(٥) للفراق، ففيه وجهان: ^(٦)

أحدهما: يجوز؛ لأن قول المرأة قد يعتبر في الفراق، فإن الفسوخ منها صحيحة.

والثاني: لا يجوز؛ لأن تعيينها للفراق في أربع^(٧) يتضمن تقرير النكاح في أربع^(٨)، ولا يجوز أن يعتبر قول المرأة في تقرير النكاح، وعلى هذا لو طلق إحدى امرأته لا يعينها ثم وكل امرأته لتعيّن المنكوحه؛ لا يجوز. وإن وكلها لتعيّن المطلقة، فعلى ما ذكرناه^(٩) من الوجهين^(١٠).

السادسة: لو فوضت المرأة أمرها إلى رجل حتى يزوجهها بإذنها؛ لا يصح العقد عندنا^(١١).

(١) انظر: فتح العزيز ٢٠٧/٥، ٢١٨.

(٢) في [أ]: (أن).

(٣) انظر: التهذيب ٢١٠/٤، فتح العزيز ٢١٨/٥، روضة الطالبين ٢٩/٤.

(٤) في [أ]: (فأما).

(٥) في [أ]: (لتعين أربعة).

(٦) انظر: فتح العزيز ٢١٨/٥، روضة الطالبين ٢٠-١٩/٤، المنثور في القواعد للزركشي ٣٧٦/٣.

(٧) في [أ]: (أربعة).

(٨) في [أ]: (أربعة).

(٩) في [د]: (ذكرنا).

(١٠) راجع المصادر نفسها في هامش (٣).

(١١) قال الإمام الماوردي في الحاوي ٧٤/١١: (وإذا عدت المرأة ولياً مناسباً، وكانا في بلد لا

حاكم فيه، وأرادت نكاح زوج، ففيه وجهان: أحدهما: ليس لها أن تنكح حتى تجد ولياً بحكم أو نسب. كما لو عدت الشهود لم يجز أن تتزوج حتى تجد الشهود. والثاني: أنه يجوز للضرورة أن تتزوج؛ لأن الولي يراد لنفي العار عنه بتزوج غير الكفاء، فإذا عدم زال معناه). ووجه آخر: أنها تولي أمرها رجلاً يزوجه. أ. هـ.

وانظر في المسألة: المهذب ١٤٦/١٦، حلية العلماء ٣٢٦/٦، البيان ١٥٢/٩، فتح العزيز

٥٣٢/٧، روضة الطالبين ٤٤/٦، حاشية قليوبي ٣٣٦/٣.

وعند أبي حنيفة - رحمه الله - ^(١): يصح.

ودليلنا: ما روي (أن رفقة كانت منهم ^(٢)^(٣) امرأة / فولت أمرها إلى رجل [١٨٩]
رجل ونكحت، فجلد عمر رضي الله عنه الناكح والمنكح، وفرق بينهما) ^(٤).

وفارق الأعمى؛ لا يصح منه البيع، ويوكل فيه، لأن هناك امتناع ^(٥) العقد
العقد لفقد آلة المعرفة، فجوزنا.

وما هنا: لا يصح منها العقد؛ لأنها ليست من أهل مراعاة النظر لنفسها؛
لقلة عقلها وكثرة ميلها إلى الرجال، وفرط شهوتها، فلم تملك التفويض إلى الغير؛
كالطفل في الأموال ^(٦).

- السابع: إذا زوجت نفسها من رجل؛ ثم ترافعا ^(٧) إلى الحاكم؛ وكان يرى
بفساد ^(٨) النكاح، وحكم ^(٩) بالفساد؛ فلا كلام ^(١٠).

(١) انظر: المبسوط ١٠/٥، بدائع الصنائع ٢٤٧/٢، الاختيار للموصلي ٩٠/٣، البحر الرائق ١١٧/٣.

(٢) في [أ]: زيادة (فيهم).

(٣) [أ]: تقديم وتأخير (منهم كانت).

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب النكاح ٢٢٥/٣، برقم (٢٠).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي ١٧٨/٧، برقم (١٣٦٣٩).

وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب النكاح، باب من أجاز به غير ولي ولم يفرق ٢٧٤/٣، برقم (١).

وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه، كتاب النكاح، باب النكاح بغير ولي ١٩٩/٦، برقم (١٠٤٨٦).

(٥) في [د]: (مساغ). والصواب ما أثبتناه.

(٦) انظر: المذهب ١٤٦/١٦.

(٧) في [أ]: زيادة (العقد).

(٨) في [أ]: (فساد).

(٩) في [أ]: (فحكم).

(١٠) انظر: الحاوي ٧١/١١، المذهب ١٤٦/١٦، حلية العلماء ٣٢٥/٦، التهذيب ٢٥٣/٥، البيان

١٥٧/٩، فتح العزيز ٥٣٣/٧، روضة الطالبين ٤٤/٦، أسنى المطالب ١٢٦-١٢٥/٣.

و^(١) أما إذا كان يرى صحته فحكم^(٢) به وأمضاه^(٣)؛ المذهب^(٤) : أنه ينفذ ينفذ حكمه ويُقرآن عليه بعد ذلك؛ لأن المسألة ظهر فيها اختلاف العلماء، وحكم الحاكم إذا صادف المجتهد فيه ينفذ.

وقال أبو سعيد الاصطخري من أصحابنا^(٥) : يُنْقَضُ^(٦) النكاح؛ لأن أخبار أخبار هذه المسألة نصوص^(٧) ، وخبر الواحد إذا كان نصاً وجب العمل به، ولا يجوز مخالفته.

- الثامن: إذا وطئها زوجها بحكم هذا العقد؛ فإن كانا يعتقدان إباحة هذا العقد باجتهاد أو تقليد مجتهد فلا^(٨) حدّ عليهما^(٩) ، وإن كانا يعتقدان تحريمه، فالمذهب^(١٠) : أنه لا حدّ عليهما، ويلزمه المهر لها، وتجب العدة عليها.

(١) (الواو) ساقط [أ].

(٢) في [د] : (وحكم). والصواب ما أثبتناه.

(٣) وحكى الشيخ الشيرازي، والإمام الماوردي، والإمام العمراني أن المسألة على وجهين. انظر: المذهب ١٤٦/١٦، الحاوي ٧١/١١، البيان ١٥٧/٩.

(٤) وهذا هو الصحيح في المذهب؛ كما قاله الشيخ الشيرازي في المذهب ١٤٦/١٦، والإمام العمراني في البيان ١٥٧/٩، والإمام النووي في روضة الطالبين ٤٤/٦.

(٥) انظر قوله في: حلية العلماء ٣٢٥/٦، التهذيب ٢٥٣/٥، البيان ١٥٧/٩، فتح العزيز ٥٣٣/٧.

(٦) في [د] : (ينقضي). والصواب ما أثبتناه.

(٧) الحديث الذي روته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها (أن النبي ﷺ، قال: (أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها؛ فنكاحها باطل ... الحديث) سبق تخريجه في هامش (١٠) ، ص ١٦٩ من البحث.

(٨) في [د] : (ولا).

(٩) انظر: الأم ١٧٩/٥، الحاوي ٧٣/١١، المذهب ١٤٦/١٦، حلية العلماء ٣٢٥/٦، التهذيب ٢٥٣/٥، الوسيط ٦٢/٥، البيان ١٥٨/٩، فتح العزيز ٥٣٢/٧، روضة الطالبين ٤٤/٦، أسنى المطالب ١٢٥/٣، مغني المحتاج ١٤٧/٣.

(١٠) ونسب الإمام الماوردي هذا القول لجمهور الفقهاء، ونسبه الإمام العمراني لأقوال أكثر الأصحاب. واعتبره الشيخ الشيرازي والإمام العمراني أنه المذهب. انظر: الحاوي ٧٣/١١، المذهب ١٤٦/١٦، البيان ١٥٨/٩.

وقال أبو بكر الصِّيرَفِي^{(١)(٢)}: يجب الحدّ. واستدل عليه بما رويناه في قصة عمر أنه جلد الناكح والمنكوح^(٣)؛ ولأننا أجمعنا على أن من شرب النبيذ يلزمه الحد^(٤)، مع وجود الاختلاف في إباحتها شربه^(٥). ووجه ظاهر المذهب: (أن النبي ﷺ قال: (إِذْرَعُوا الحدود بالشبهات)^(٦)، وقد وُجِدَت الشُّبُهَة؛ وهي^(٧) اختلاف العلماء / في الإباحتها.

[١٨٩ب]

- (١) أبو بكر، محمد بن عبدالله المعروف بالصِّيرَفِي - بفتح الصاد وسكون الياء وفتح الراء - نسبة لمن يصرف النقود. الفقيه الشافعي، أحد أصحاب الوجوه. أخذ الفقه عن ابن سريج. كان قوياً في المناظرة والجدل، متبحراً في الفقه وعلم الأصول. من مصنفاته: شرح رسالة الشافعي، وكتاب الفرائض، وكتاب البيان في دلائل الأعلام. توفي بمصر سنة (٣٣٠هـ).
- انظر: وفيات الأعيان ١٩٩/٤، الفهرست لابن النديم، ص ٣٠٠، طبقات الشافعية للسبكي ١٨٦/٣-١٨٧، طبقات الشافعية للأسنوي ١٢٢/٢، طبقات الشافعية لابن الملقن، ص ٤٩.
- (٢) انظر قوله في: الحاوي ٧٣/١١، المذهب ١٤٦/١٦، حلية العلماء ٣٢٥/٦، الوسيط ٦٢/٥، البيان ١٥٨/٩، فتح العزيز ٥٣٢/٧. وقال النووي في روضة الطالبين ٤٤/٦: (وهو ضعيف).
- (٣) سبق تخريجه في هامش (٤)، ص ١٧٥.
- (٤) انظر: الاختيار ٩٨/٢، الفقه النافع ٧٩٨/٢، اللباب ١٩٣/٢، المعونة ٧١١/٢، بداية المجتهد ٦٤٩/٢-٦٥٠، الذخيرة ١١٦/٤، الأم ١٥٥/٥، الحاوي ٣١١-٣١٠/١١، البيان ٥١٨/١٢-٥١٩، الإقناع للشرييني ٤٥٧/٢، رحمة الأمة، ص ٣٧٣، الكافي لابن قدامة ٢٣٢/٤، منار السبيل ١١٤٠-١١٤١/٣.
- (٥) راجع تفصيل هذه المسألة في: المبسوط ٣/٢٤، رؤوس المسائل، ص ٥٠٣، الاختيار ١٠١-١٠٠/٢، اللباب ٢١٦-٢١٤/٢، المعونة ٧٠٩/٢، بداية المجتهد ١٨-١٢/٢، القوانين الفقهية ص ١١٧، الذخيرة ١١٦-١١٣/٤، الأم ١٥٦/٥، الحاوي ٢٨٢/١٧، البيان ٥١٩/١٢-٥٢٠، رحمة الأمة، ص ٣٧٣-٣٧٥.
- (٦) ذكره الإمام الزيلعي في نصب الراية، كتاب الحدود، باب الوطء الذي يوجب الحد ٣٣٣/٣ ثم قال: (غريب بهذا اللفظ، وذكر أنه في الخلافات البيهقي عن علي رضي الله عنه، وفي مسند أبي حنيفة عن ابن عباس)، وذكره العجلوني في كشف الخفاء ٧١/١، برقم (١٦٦) ثم قال: رواه الحارث في مسند أبي حنيفة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - مرفوعاً، وقال شيخنا يعني - الحافظ ابن حجر - وفي سنده من لا يعرف... وقال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث مسند الفردوس: اشتهر على الألسنة، والمعروف في كتب الحديث أنه من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه بغير لفظه. أ. هـ. وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير، كتاب حد الزنا ٦٣/٤، برقم (١٣): (وروى منقطعاً وموقوفاً على عمر بن الخطاب رضي الله عنه).
- (٧) في النسخ (وهو). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.

وأما قصة عمر رضي الله عنه فكان الضربُ ضَرْبَ تعزير؛ بدليل أنه جلد المُنْكِح؛ ولا حَدَّ عليه بالإجماع.

وأما مسألة النيذ فاستشهاده^(١) بها غير صحيح؛ لأن هناك يوجب الحدَّ على من [يعتقد إباحته، وها هنا]^(٢) من يعتقد الإباحة لا حَدَّ عليه. ثم الفرق بين بين المسألتين على المذهب: أن هناك ينتهي حاله إلى التحريم المقطوع به؛ فإن السُّكْر حرام بالإجماع^(٣)، فعلق^(٤) الحدَّ ابتداءً به على سبيل التغليظ والزجر، وأما^(٥) في مسألتنا: فإن هذا العقد ليس ينتهي إلى التحريم المقطوع به، فخفَّ الابتداء ولم^(٦) يتعلق به الحدَّ. الآخر: أن^(٧) سبب الإباحة زوال الشدة^(٨)، ولم يوجد شيء من السبب المبيح.

وأما^(٩) ها هنا فقد^(١٠) وُجِدَ بعض أسباب الإباحة وهو الرضا والشهادة، فجعلناها شبهة^(١١)؛ كالمَلِك في الجارية المشتركة. الآخر: أن المعنى الذي لأجله

(١) في [د]: (الاستشهاد). والصواب ما أثبتناه.

(٢) (ويعتقد إباحته، وها هنا): ساقط [أ].

(٣) حكى الإجماع عليه الإمام النووي في شرح صحيح مسلم ١٤٨/١٣ حيث قال: (حرام بإجماع المسلمين).

وانظر: الفقه النافع ٧٩٨/٢، اللباب ٢١٣/٢، التلقيب ٢٧٧/١-٢٧٨، المعونة ٧٠٩/٢، بداية المجتهد ١٥/٢، القوانين الفقهية، ص ١١٧، الذخيرة ١١٣/٤، الأم ١٥٦/٥، ١٩٣، الحاوي ٢٧٩/١٧، البيان ٥١٤/١٢، الإقناع للشربيني ٤٥٥/٢-٤٥٨، رحمة الأمة، ص ٣٧٤، المغني ١٣٦/٩، شرح الزركشي ٩٢/٤-٩٣، التوضيح ١٢١٦/٣.

(٤) في [أ]: (وتعلق).

(٥) في [أ]: (فأما).

(٦) في [أ]: (وإن لم).

(٧) في [د]: (لأنه). والصواب ما أثبتناه.

(٨) في [د]: كلمتان غير واضحتين.

(٩) في [أ]: (فأما).

(١٠) (فقد): ساقط [أ].

(١١) (شبهة): ساقط [د].

تعلق الحد بالخمر موجود فيه؛ وهو أن الطبع يميل إلى شربه، وفي شربه زوال العقل والفساد؛ على ما نطق به نص التنزيل^(١)، فعلقنا الحد فيه للزجر. وأما^(٢) في في مسألتنا: الذي يميل الطبع إليه^(٣) قضاء^(٤) الوطر. وإما أن يكون الاستمتاع بعقد بعقد لا ولي فيه، ولا^(٥) يميل الطبع إليه؛ حتى شرع^(٦) الزجر^(٧).

- التاسع: إذا نكح ثم طلقها؛ فلا خلاف أنه ينقطع حكم العقد حتى لو وطئها بعد ذلك يجب الحد. وهل يحكم بوقوع الطلاق أم لا؟^(٨)

المذهب^(٩): أن الطلاق غير واقع حتى لو طلقها ثلاثاً حل له أن يجدد العقد العقد عليها. وإنما قلنا ذلك؛ لأن الطلاق قطع الملك / وقطع الملك في محل [١٩٠]

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [سورة البقرة: آية ٢١٩]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (١٠) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ [سورة المائدة: آية ٩٠-٩١].

(٢) في [أ]: (فأما).

(٣) في [أ]: تقديم وتأخير (يميل إليه الطبع).

(٤) في [أ]: (فقضاء).

(٥) في [أ]: (فلا).

(٦) في [أ]: (نزع).

(٧) انظر: الحاوي ٧٢/١١-٧٣، المهذب ١٦/١٤٦، التهذيب ٥/٢٥٣، البيان ٩/١٥٨-١٥٩، فتح العزيز ٧/٥٣٣، تكملة المجموع ١٦/١٥٢-١٥٣.

(٨) حكى الإمام الماوردي في الحاوي ١١/٧٣-٧٤، والإمام العمراني في البيان ٩/١٥٨-١٥٩، المسألة على وجهين. وانظر في المسألة كذلك: المهذب ١٦/١٤٦، التهذيب ٥/٢٥٣، حلية العلماء ٦/٣٢٥، فتح العزيز ٧/٥٣٣، روضة الطالبين ٦/٤٤.

(٩) راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (١٠).

لا يملك^(١) لا حكم له^(٢)؛ كما إذا^(٣) اشترى عبداً شراءً فاسداً فأعتقه^{(٤)(٥)}.

وقال أبو إسحاق المروزي^{(٦)(٧)}: يقع^(٨) الطلاق حتى لو طلقها ثلاثاً؛
لما يحرم عليه نكاحها^(٩).

ووجهه: أن الطلاق قد ظهر أثره في العقد؛ حتى أنه لو وطء بعد
الطلاق يجب الحد^(١٠). والطلاق إذا أثر في العقد كان واقعاً كما في النكاح
الصحيح.

وأيضاً: فإن الشافعي - رحمه الله - قد قال^(١١) في ذمي نكح ذميّة بلا ولي
ولا شهود ثم طلقها ثلاثاً: حرمت عليه. وإذا^(١٢) حكم بوقوع الطلاق^(١٣) في هذا
هذا النكاح في حق أهل الذمة، فكذا في حق المسلمين.

(١) (لا يملك): ساقط [د].

(٢) (له): ساقط [أ].

(٣) في [أ]: (لو).

(٤) في [أ]: (وأعتقه).

(٥) انظر: المذهب ١٦/١٤٧، البيان ٩/١٥٩-١٦٠.

(٦) أبو إسحاق، إبراهيم بن أحمد المروزي. أحد أئمة المذهب. انتهت إليه رئاسة المذهب
في زمانه. أخذ الفقه عن ابن سريج، والاصطخري. أقام ببغداد دهرًا يفتي ويدرس، وتخرج
علي يديه خلق كثير؛ كابن أبي هريرة، وزيد المروزي، وغيرهم. من مصنفاته: شرح
المختصر، كتاب التوسط بين الشافعي والمزني. تحول إلى مصر، وتوفي بها سنة (٣٤٠هـ).
انظر: طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ١/١٠٦-١٠٧، وفيات الأعيان ١/٢٦-٢٧، طبقات
الفقهاء للشيرازي، ص ١٢١.

(٧) انظر قوله في: الحاوي ١١/٧٣-٧٤، المذهب ١٦/١٤٦، التهذيب ٥/٢٥٣، حلية العلماء
٦/٣٢٥، فتح العزيز ٧/٥٣٣، روضة الطالبين ٦/٤٤.

(٨) في [د]: (يقطع).

(٩) (لما) و(عليه): ساقط [د].

(١٠) [د]: (العقد). والصواب ما أثبتناه.

(١١) انظر: الأم ٥/٦١.

(١٢) في [أ]: (فيذا).

(١٣) (الطلاق): ساقط [د].

الفصل الثاني: في بيان الأولياء.

وجملة الأولياء أربعة أقسام:

أحدها: الأب. ولا خلاف أن الأب ولي في تزويج ابنته، وقد انعقد الإجماع على ذلك وتواتر به ^(١) النقل ^(٢)، فلا يحتاج في ذلك إلى نقل دليل. وإذا ^(٣) ثبت أن له ولاية، فيشتمل هذا القسم على ثمان مسائل:

م ٣٥: **أحدها** ^(٤): أن للأب أن يزوّج البكر الصغيرة ممن يكافئها بمهر مثلها. ^(٥) ^(٦)

والدليل عليه: (أن الصديق ﷺ زوج ابنته عائشة رضي الله عنها، من رسول الله ﷺ وهي بنت سبع سنين، وبني بها وهي بنت تسع) ^(٧).

- (١) في [أ]: (وصح النقل)
- (٢) حكى الإجماع عليه الإمام ابن المنذر في كتابه الإشراف ٣٨/٤ حيث قال: (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن نكاح الأب ابنته الصغيرة جائز) أ. هـ. وحكاه كذلك: الإمام ابن عبد البر، والإمام الجوهري، والإمام النووي، والحافظ ابن حجر. انظر: الاستذكار ٤٩/١٦-٥٠، الإجماع لابن عبد البر، ص ٢٧٤، نواذر الفقهاء للجوهري، ص ٨٣، شرح النووي على صحيح مسلم ٢٠٦/٩، فتح الباري ١٩١/٩.
- (٣) في [أ]: (فإذا).
- (٤) في [أ]: (أحداها).
- (٥) حكى الإجماع عليه الإمام ابن المنذر في كتابه الإشراف ٣٧/٤، وفي كتابه الإجماع، ص ٥٦. وانظر كذلك: الأم ١٨/٥-١٩، مختصر المزني ٢٦٤/٨، الحاوي ٧٦/١١، المهذب ١٦٨/١٦، الحلية للرويانى (ل ١٢٦)، الوسيط ٦٣/٥، حلية العلماء ٣٣٦/٦، البيان ١٧٨/٩، فتح العزيز ٥٣٧/٧، كفاية النبيه (٩ ل ١٠).
- (٦) مهر المثل: هو القدر الذي يرغب به في أمثال المرأة، ويراعي أقرب ما ينسب إلى ما تنسب إليه هذه المرأة، كالأخت، وكذا تقدم القربى فالقربى من الجهة الواحدة، فإذا تعذر ذلك: بفقدن، أو لأنهن لم ينكحن، أو للجهل بمقدار مهورهن؛ - فحينئذ - : الاعتبار بمثلها من الأجنبية.
- انظر: كفاية الأخيار ٤٤٢/٢، مغني المحتاج ٢٣١/٣-٢٣٢، فتح الوهاب ٩٧/٢-٩٨.
- (٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب تزويج الأب ابنته من الإمام ١٩٧٣/٥، برقم (٤٨٤١) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة - رضي الله عنها - (أن النبي ﷺ تزوجها وهي بنت ست وبني بها وهي بنت تسع سنين).

فرعان:

- أحدهما: إذا زوجها ممن لا يكافئها، لا ينعقد النكاح عندنا^(١).
وقال أبو حنيفة - رحمه الله -^(٢): ينعقد؛ لأنه كامل الشفقة فلا يترك النظر.
ودليلنا: أن الضرر^(٣) في العقد ظاهر، وإذا^(٤) تضمن العقد ضرراً ظاهراً
كان باطلاً؛ كما لو باع ماله / بالبخس.

[١٩٠ ب]

- الثاني: لو زوجها بدون مهر المثل، ففي المسألة قولان^(٥):
أحدهما: يصح؛ لأن ذلك الضرر يمكن تداركه بإيجاب مهر المثل، فيبطل
المسمى ويجب مهر المثل.
والثاني: لا يصح؛ لأن الضرر لا يزول بإيجاب مهر المثل، وأن^(٦) الزوج ربما
يطلقها قبل الدخول، والحاكم قد^(٧) يحكم بسقوط جميع مهرها؛ على
مذهب من يرى سقوط جميع مهر المثل بالطلاق. ولا^(٨) يندفع الضرر إلا بإبطال
العقد.

= وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب تزويج الأب البكر الصغيرة ١٠٣٨/٢، برقم (١٤٢٢/٦٩) بنحوه.

(١) انظر: الأم ١٩/٥-٢٠، الوسيط ٨٨/٥، التهذيب ٢٩٩/٥، البيان ١٩٧/٩، روضة الطالبين ٨٠/٦، تكملة المجموع ١٧٧/١٦، مغني المحتاج ١٦٤/٣.

(٢) انظر: مختصر القدوري، ص ١٤٧، المبسوط ٢٢٤/٤، رؤوس المسائل، ص ٣٧٧، الفقه النافع ٥٢٤/٢، تبين الحقائق ١٢١/٢.

(٣) في [أ]: (النظر).

(٤) في [أ]: (فإذا).

(٥) انظر: كفاية الأختار ٤٣٢/٢.

(٦) في [أ]: (فإن).

(٧) (قد): ساقط [أ].

(٨) في [أ]: (فلا).

م ٣٦: تزويج الجدة
البكر الصغيرة

م ٣٦: الثانية: يجوز للجد تزويج البكر الصغيرة [عند عدم الأب^(١)].^(٢)
وقال مالك - رحمه الله -^(٣): لا يجوز، وليس لغير الأب أن يزوج
الصغيرة^(٤).

ودليلنا^(٥): أن له ولادةً وتعصيًا، فجاز له تزويج الصغيرة كالأب.

م ٣٧: إجبار الأب
والجد البكر البالغة
على نكاح من
يكافئها

م ٣٧: الثالثة^(٦): يجوز للأب والجد إجبار البكر البالغة على نكاح من
يكافئها بمهر مثلها عندنا^(٧).

وقال أبو حنيفة - رحمه الله -^(٨): ليس لهما إجبارها على النكاح، ولكن
يجوز لهما تزويجها ساكتة.

ودليلنا: أنه لم يكمل حالها بالاختيار، فجاز للأب أن ينفرد بتزويجها؛
كالبكر الصغيرة.

(١) انظر: الأم ٢١/٥، مختصر المزني ٢٦٥/٨، الحاوي ٧٦/١١، المهذب ١٦٥/١٦، الحلية
للرويانى (ل ١٢٦)، حلية العلماء ٣٣٦/٦، التهذيب ٢٥٥/٥، البيان ١٧٨/٩، أسنى
المطالب ١٢٦/٣، مغني المحتاج ١٤٩/٣.

(٢) هذا هو المذهب المشهور؛ كما قاله الإمام الرافعي في فتح العزيز ٥٣٨/٧، والإمام النووي
في روضة الطالبين ٤٨/٦.

(٣) انظر: المدونة ١٤٠/٢، المعونة ٧٢٣/٢، الاستذكار ٥٨/١٦، الكافي لابن عبد البر ٤٢٩/١،
بداية المجتهد ٢٩/٢، القوانين الفقهية، ص ١٣٤.

(٤) (عند عدم الأب. وقال مالك - رحمه الله -: لا يجوز، وليس لغير الأب أن يزوج
الصغيرة): ساقط [د].

(٥) راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (١).

(٦) في [أ]: (عندنا يجوز).

(٧) انظر: الحاوي ٧٦/١١، المهذب ١٦٥/١٦، الوسيط ٦٣/٥، حلية العلماء ٣٣٦/٦، التهذيب
٢٥٥/٥، البيان ١٧٩/٩، فتح العزيز ٥٣٧/٧، روضة الطالبين ٤٨/٦، مغني المحتاج
١٤٩/٣.

(٨) انظر: الحجة على أهل المدينة ١٢٦/٣، مختصر القدوري، ص ١٤٦، المبسوط ٢/٥، رؤوس
المسائل، ص ٣٧١، الفقه النافع ٥١٢/٢-٥١٣، بدائع الصنائع ٢٤١/٢-٢٤٢.

فرعان:

- أحدهما^(١): إذا أجبرها على نكاح مَنْ لا يكافئها، لم^(٢) يصح^(٣)، لما روت عائشة^(٤) رضي الله عنها: (أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: إن أبي زوّجني من ابن أخيه يريد أن يرفع بي خسيسته، فهل لي في نفسي - يعني من أمر -؟ فقال ﷺ: (نعم). فقالت: إني لا أردّ على أبي شيئاً فعله^(٥)، ولكني أحببت أن يعلم النساء^(٦) أن هن في أنفسهن أمراً بائناً^(٧)).

وإذا زوجها بدون مهر المثل، فعلى ما ذكرنا^(٨) من القولين^(٩).

- الثاني^(١٠): لو زوّجها ممن يكافئها وهي ساكتة، هل يصح العقد أم لا؟

(١) (أحدهما): ساقط [د].

(٢) في [أ]: (لا).

(٣) انظر: الأم ٢٠/٥، روضة الطالبين ٨٠/٦، كفاية الأختار ٣٣/٢.

(٤) في [أ]: (رؤي عن).

(٥) فعله): ساقط [د].

(٦) في [د]: (الناس). والصواب ما أثبتناه.

(٧) أخرجه النسائي في سننه، كتاب النكاح، باب البكر يزوجه أبوها وهي كارهة ٣٩٥/٦، برقم (٣٢٦٩).

وأخرجه الدارقطني في سننه، كتاب النكاح ٢٣٣/٣، برقم (٤٥-٤٧).

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب من زوج ابنته وهي كارهة ٦٠٢/١-٦٠٣، برقم (١٨٧٤).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما جاء في إنكاح الثيب ١٩١/٧، برقم (١٣٦٧٦) من طريق كههمس، عن عبدالله بن بريدة، عن عائشة - رضي الله عنهما - الحديث روي بالفاظ متقاربة. وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ١٠٢/٢: (هذا إسناد صحيح رجاله ثقات)، وقال العظيم آبادي في التعليق المغني على سنن الدارقطني ٢٣٢/٣: (وفي رواية ابن ماجه عن عبدالله عن أبيه؛ قال الشوكاني: رجاله رجال الصحيح).

(٨) في [أ]: (ذكرناه).

(٩) سبق ذكرهما في مسألة (٣٥) هامش (٥)، ص ١٨٢ من البحث.

(١٠) في [أ]: (الثانية).

فيه وجهان^(١):

أحدهما: لا يصح؛ لأن كل عقد يحتاج فيه إلى الرضى يحتاج إلى النطق،
كتزويج الثيب، والتصرف في مال البالغة.

والثاني: يصح؛ وهو الصحيح من المذهب^(٢) / لما روى أبو هريرة رضي الله عنه (أن النبي ﷺ قال: (لا تُنكح الثيب حتى تُستأمر، ولا البكر حتى تُستأذن. قيل: يا رسول الله؛ كيف إذنهما؟ قال: (إذا سكتت فهو رضاها) (٣).

والحديث المذكور في الصحيحين^(٤)، وليس له مَحْمَلٌ يُحْمَلُ عليه إلا ما ذكرناه.^(٥)

(١) انظر: المهذب ١٦/١٦٥، الوسيط ٥/٦٧، التهذيب ٥/٢٥٦، البيان ٩/١٨١، فتح العزيز ٧/٥٤٠، روضة الطالبين ٦/٥٠، كفاية النبيه (٩ ل ١١)، تكملة المجموع ١٦/١٦٩، مغني المحتاج ٣/١٥٠، كفاية الأختار ٢/٤٣٢، شرح المحلى على المنهاج ٣/٣٣٩.

(٢) قال الشيخ الشيرازي في المهذب ١٦/١٦٥: (وهو المنصوص في الإملاء؛ وهو الصحيح). وهو أصح الوجهين؛ كما قال الإمام الرافعي في فتح العزيز ٧/٥٤٠، والإمام النووي في روضة الطالبين ٦/٥٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحِلِّ، باب في النكاح ٦/٢٥٥٥، برقم (٦٥٦٧) بلفظ: (لا تُنكح البكر حتى تستأذن، ولا الثيب حتى تستأمر)، فقيل: يا رسول الله، وكيف إذنهما؟ قال: (إذا سكتت). وفي كتاب النكاح، باب: لا يُنكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها ٥/١٩٧٤، برقم (٤٨٤٣) بنحوه.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ٢/١٠٣٦، برقم (١٤١٩/٦٤) بلفظ: (لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن)، قالوا: يا رسول الله، وكيف إذنهما؟ قال: (أن تسكت).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما جاء في إنكاح الثيب ٧/١٩٢، برقم (١٣٦٨٢) بلفظه، كلهم من طريق هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ الحديث.

(٤) في [د]: (الصحيح). والصواب ما أثبتناه.

(٥) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٩/٢٠٤، فتح الباري ٩/١٩٣، الاستذكار ١٦/٦٠-٦١.

م ٣٨: الرابعة: الثيب الصغيرة عندنا، لا يجوز لأحد من الأولياء م ٣٨: تزويم الثيب الصغيرة الماكلة تزويجها إذا كانت عاقلة^(١).

وقال أبو حنيفة - رحمه الله -^(٢): حكمها وحكم البكر الصغيرة واحد. ودليلنا^(٣): ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: (الثيب أحق بنفسها من وليها)^(٤)، وفي رواية (ليس للولي مع الثيب أمر)^(٥).

م ٣٩: الخامسة: الثيب الصغيرة المجنونة، هل يجوز للأب تزويجها أم لا؟ م ٣٩: تزويم الثيب الصغيرة المجنونة فعلى وجهين^(٦):

أحدهما: لا يجوز، للخبر الذي روينا^(٧).

(١) انظر: الأم ٢٠-١٩/٥، مختصر المزني ٢٦٥/٨، الإجماع لابن المنذر، ص ٥٦، الحاوي ٩٦/١١، المذهب ١٦٥/١٦، حلية العلماء ٣٣٨/٦، التهذيب ٢٥٥/٥، البيان ١٨٢/٩، أسنى المطالب ١٢٧/٣، مغني المحتاج ١٥٠/٣.

(٢) انظر: مختصر القدوري، ص ١٤٦، تحفة الفقهاء ١٥٠/٢، الاختيار ٩٣/٣، شرح فتح القدير ٢٦٩/٣.

(٣) انظر: البيان ١٨٢/٩.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ١٣٧/٢، برقم (١٤٢١/٦٧) من طريق نافع بن جبير عن ابن عباس ؓ بلفظه.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في الثيب ٨٩/٦، برقم (٢١٠٠). وأخرجه النسائي في سننه، كتاب النكاح، باب استئذان البكر في نفسها ٣٩٣/٦، برقم (٣٢٦٣). وأخرجه الدارقطني في سننه، كتاب النكاح ٢٣٩/٣، برقم (٦٦).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما جاء في إنكاح الثيب ١٩٢/٧، برقم (١٣٦٨٠) كلهم من طريق معمر، عن صالح بن كيسان، عن نافع ابن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظه، وذكره ابن حبان في صحيحه، كتاب النكاح ١٥٦/٦، برقم (٤٠٧٧) وقال: (رواته ثقات)، وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي ٦٨٨/٢ وقال: (صحيح).

(٦) انظر: الحاوي ٩٧/١١، الوسيط ٩٣/٥، التهذيب ٢٩٥/٥، فتح العزيز ١٣-١٢/٨.

(٧) قوله ﷺ: (الثيب أحق بنفسها من وليها)، وفي رواية: (ليس للولي مع الثيب أمر). سبق تخريجهما في هامش (٤) وهامش (٥).

والثاني: يجوز^{(١)(٢)}؛ لأن له تزويجها بعد البلوغ، فكان في حال الصغر أولى؛ لأن للصغر تأثيراً في الولاية لا محالة.

م ٤٠: السادسة: الثيب البالغة المجنونة، إن بلغت مجنونة، فله تزويجها منفرداً به بلا خلاف^(٣)؛ لأنه يلي مالها ويضعها. وإذا^(٤) بلغت عاقلة ثم جئت فتزويجها إلى الأب بلا خلاف^(٥)، ولكن^(٦) هل ينفرد به أم لا؟ فيه وجهان، بناءً على أصل وهو: أن الولاية في مالها إلى من تعود؟ وفيه وجهان^(٧): أحدهما: إلى الأب: فعلى هذا: ينفرد الأب بتزويجها؛ كما لو بلغت مجنونة. والثاني: أن الولاية في مالها تكون^(٨) للسلطان^(٩)، فعلى هذا: الأب يزوجه بإذن السلطان؛ لأن السلطان قام مقامها وفي ولاية المال، فيقوم مقامها في الإذن.

(١) انظر: الأم ٢٢/٥، مختصر المزني ٢٦٦/٨، التلخيص لابن القاص، ص ٤٩٤، المذهب ١٦٦/١٦، حلية العلماء ٣٣٨/٦، التهذيب ٢٩٥/٥، البيان ١٨٥/٩، كفاية الأخيار ٤٣٢/٢، تكملة المجموع ١٦٩/١٦.

(٢) وهذا هو الصحيح من الوجهين؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٩١/٦، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ١٢/٨ (بأنه ظاهر المذهب).

(٣) انظر: الأم ٢٢/٥، مختصر المزني ٢٦٦/٨، الحاوي ٩٧/١١، المذهب ١٦٥/١٦، حلية العلماء ٣٣٨-٣٣٩/٦، التهذيب ٢٩٦/٥، البيان ١٨٥/٩، تكملة المجموع ١٧٢/١٦، الاعتناء والاهتمام ٩١/٦.

(٤) في [أ]: (فأما).

(٥) وهذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام الرافعي في فتح العزيز ١٣/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ٩١/٦. وانظر كذلك في المسألة: الوسيط ٩٣/٥، البيان ١٨٥/٩، تكملة المجموع ١٧٢/١٦، الاعتناء والاهتمام ٩١/٦، كفاية الأخيار ٤٣٢/٢.

(٦) في [أ]: (فلكن).

(٧) انظر: الوسيط ٩٣/٥، البيان ١٨٥/٩، روضة الطالبين ٩١/٦، الاعتناء والاهتمام ٩١/٦، كفاية الأخيار ٤٣٢/٢.

(٨) (تكون): ساقط [د].

(٩) في [أ]: (السلطان).

م ٤١ : السابعة: البالغة العاقلة^(١) لا يجوز تزويجها إلا بصريح رضاها^(٢)،
لما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ / أنه قال: (الثيب يُعْرَبُ عنها لسانها)^(٣). ولقول
رسول الله ﷺ: (ليس للولي مع الثيب أمر)^(٤).

فروع ثلاثة:

- أحدها: المرأة إذا ذهبت^(٥) بكارتها بجماع فهي ثيب^(٦)، ولا بد من صريح
لفظها^(٧) في نكاحها؛ سواء زالت بكارتها بوطء الزوج، أو بوطء السيد، أو بوطء
الشبهة، أو بالزنا.^(٨)

وعند أبي حنيفة - رحمه الله -^(٩): إذا زالت بكارتها بوطءٍ محرّمٍ تُسْتَنْطَقُ في
النكاح. وأما^(١٠) إذا زالت بكارتها^(١١) بالزنا ولم يتكرر منها الزنا [فتزوّج تزويج

- (١) المراد بها هنا الثيب العاقلة.
- (٢) حكى الإجماع على ذلك: الإمام العيني، والإمام ابن رشد، والإمام ابن المنذر، والشيخ ابن قدامة، والحافظ ابن حجر، والإمام العمراني.
- انظر: البناية ٥٩١/٤، بداية المجتهد ٢٨/٢، الإشراف ٣٦/٤، المغني ٨٣٦/٧، فتح الباري ١٩١/٩، البيان ١٨١/٩-١٨٢.
- (٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب استثمار البكر والثيب ٦٠٢/١، برقم (١٨٧٢).
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب إذن البكر الصمت وإذن الثيب الكلام ١٩٩/٧، برقم (١٣٦٧٥) من طريق عدي بن عدي الكندي عن أبيه بلفظ: (الثيب تعرب عن نفسها). وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ١٠١/٢: (هذا إسناد رجاله ثقات)، وقال الألباني في إرواء الغليل ٢٣٤/٦، برقم (١٨٣٦): (صحيح المعنى).
- (٤) سبق تخريجه في هامش (٥)، ص ١٨٦ من البحث.
- (٥) في [د]: (وهبت). والصواب ما أثبتناه.
- (٦) وهذا هو المذهب؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٤٨/٦.
- (٧) في [أ]: (نطقها).
- (٨) انظر: الأم ٢٠-١٩/٥، مختصر المزني ٢٦٥/٨، الحاوي ٩٨/١١، حلية العلماء ٣٣٨/٦، الوسيط ٦٦/٥، البيان ١٨٢/٩، فتح العزيز ٥٣٨/٧، كفاية النبيه (٩ ل ١١).
- (٩) انظر: المبسوط ٧/٥، شرح فتح القدير ٢٧١/٣، البناية ٥٩٤/٤.
- (١٠) في [أ]: (فأما).
- (١١) (بكارتها): ساقط [أ].

الأبكار^(١)، ولا يُحتاج إلى نطقها. وإن تكرر منها الزنا^(٢) فروايتان.
ودليلنا^(٣): أن الشرع إنما لم يشترط نطق البكر؛ لأنها تستحي من إظهار
الرغبة في [النكاح إلى]^(٤) الرجال، [وهذه ليست تستحي من إظهار الرغبة في
الرجال]^(٥)؛ لأنها رغبت في الحرام، ولا^(٦) يجوز ترك استنطاقها في النكاح.
- الثاني: إذا أصيبت في الدبر، فالمذهب^(٧) أن حكمها حكم الأبكار؛^{(٨)(٩)}
لأمرين:

أحدهما: أن عين البكارة باقية.

والثاني: أنها ما عرفت حظها؛ إذ لا حظ لها في الإصابة في ذلك الموضع.
وحكي عن القديم قول آخر^(١٠): أنها تستنطق؛ لأنها أظهرت الرغبة في
الرجال في أقبح^(١١) وجه، فلا تستحي من النطق.

(١) انظر: مختصر القدوري، ص ١٤٦، رؤوس المسائل، ص ٣٧٥، تحفة الفقهاء ١٥٤/٢، الفقه
النافع ٥١٤/٢.

ومما استدل به: أن الناس عرفوها بكرًا فيعيونها بالنطق، فتمتنع عنه، فيكتفى بسكوتها؛
كي لا تتعطل عليها مصالحها. بخلاف وطء الشبهة؛ لأن الشرع أظهره حيث علق به
أحكامًا، أما الزنا فقد ندب إلى ستره.
انظر: الهداية ٢٧٠-٢٧١/٣.

(٢) (فتزوج تزويج الأبكار، ولا يحتاج إلى نطقها، وإن تكرر منها الزنا): ساقط [أ].

(٣) انظر: الحاوي ٩٨/١١، البيان ١٨٣/٩.

(٤) (النكاح إلى): ساقط [أ].

(٥) (وهذه ليست تستحي من إظهار الرغبة في الرجال): ساقط [أ].

(٦) في [أ]: (فلا).

(٧) في [أ]: (والمذهب).

(٨) وهذا أصح الوجهين؛ كما قاله الإمام الرافعي في فتح العزيز ٥٣٨/٧، والإمام النووي في
روضة الطالبين ٤٨/٦.

(٩) انظر: التهذيب ٢٥٦/٥، كفاية النبيه (٩ ل ١١)، شرح المحلى على المنهاج ٣٣٨-٣٣٩/٢،
أسنى المطالب ١٢٧/٣، مغني المحتاج ١٥٠/٣، حاشية إعانة الطالبين ٥١٩/٣.

(١٠) راجع المصادر السابق ذكرها في هامش (٩).

(١١) في [أ]: (بأقبح).

- الثالث: إذا زالت بكارتها بوثة، أو طفرة^(١)^(٢)، أو خشبة؛ ففيها وجهان^(٣):

أحدهما: أنها تزوج الثيب لزوال البكارة^(٤).

والثاني: وهو الصحيح^(٥)، أن^(٦) حكمها حكم الأبكار؛ لأنه ما ظهر منها الرغبة في الرجال؛ فتستحيي من إظهار الرغبة. الآخر: أنها ما عرفت حظها من الرجال فكانت كالأبكار.

م ٤٢: تزويج الوصي

م ٤٢: الثامنة: إذا أوصى إلى إنسان بتزويج ابنته / لم يملك الوصي [١٩٢ أ] تزويجها صغيرة كانت أو كبيرة^(٧).

وقال أحمد^(٨): يملك الوصي تزويجها.

[وقال مالك - رحمه الله -^(٩): إن كانت كبيرة تصح الوصية وزوجها

(١) الطفرة: قال الفيومي في المصباح المنير ٣٧٤/٢ مادة (طفر): (الطفرة: وهو الوثوب في ارتفاع، كما يطفر الإنسان الحائط إلى ما وراءه. وقيل: الوثبة من فوق، والطفرة إلى فوق) أ.هـ.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ١٨٧/٣، القاموس المحيط، ص ٥٥٣، مادة (طفر).

(٢) في [أ]: (ظفرة).

(٣) انظر: المذهب ١٦٦/١٦، البيان ١٨٣/٩، فتح العزيز ٥٣٨/٧، شرح المحلى على المنهاج ٣٣٩/٢.

(٤) حكاه الإمام الرافعي والإمام ابن الرفعة عن أبي علي بن خيران، وابن أبي هريرة.

انظر: فتح العزيز ٥٣٨/٧، كفاية النبيه (٩ ل ١١).

(٥) وهو أصح الوجهين؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٤٨/٦، وعبر عنه الشيخ الشيرازي في المذهب ١٦٦/١٦، والإمام الماوردي في الحاوي ٩٨/١١، والإمام العمراني في البيان ١٨٣/٩، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٥٣٨/٧ (بأنه ظاهر المذهب).

(٦) (أن): ساقط [أ].

(٧) انظر: الأم ٢١/٥، مختصر المزني ٢٦٤/٨، الحاوي ٧٥/١١، الوسيط ٦٧/٥، فتح العزيز ٥٤٣/٧، الغاية القصوى ٧٠/٢، مغني المحتاج ٧٧-٧٦/٣، نهاية المحتاج ١٠٥/٦.

(٨) انظر: الإنصاف ٨٥/٨، التوضيح ٩٥٥/٢، الإقناع ١٧٥/٣.

(٩) انظر: المدونة ١٤٦/٢، المعونة ٧٣٣/٢، الكافي لابن عبد البر ٣٢٧/١، بداية المجتهد

٣٦/٢، القوانين الفقهية، ص ١٣٣.

بإذنها، وإن كانت صغيرة؛ فإن عيّن الزوج كان للوصي تزويجها^(١).
وإن لم يعيّن فلا يزوجه حتى تبلغ وتأذن^(٢). وقاس ولاية البضع على ولاية المال.

ودليلنا: أن الولاية حق القرابة؛ بدليل أنه لو^(٣) لم يوجد لبقيت^(٤) لهم الولاية. فإذا كانت الولاية حق الأحياء من القرابة؛ لم يخلوا.

أما أن يكون^(٥) أصلاً أو نائباً، لا^(٦) يمكن أن يكون أصلاً؛ لأنه ليس هو من أهل^(٧) النسب فلا^(٨) له ولاء^(٩). فبقي^(١٠) أنه نائب والمنوب عنه بطلَ حقّه لموته^(١١)، وليس يمكن بقاؤه في حق نائبه، ويفارق ولاية المال؛ لأنه ليس له حق الأولياء؛ بدليل: أنه لو مات من غير وصية ما^(١٢) كان تثبت لهم ولاية^(١٣) المال^(١٤)، وإنما هو حق الطفل. فجوزنا النيابة على سبيل المصلحة؛ حتى لو أوصى في أمر أطفاله^(١٥) إلى إنسان والجد حي؛ لا تجوز الوصية؛ لأن للجد ولاية

(١) (وقال مالك - رحمه الله - : إن كانت كبيرة تصح الوصية وزوجها بإذنها، وإن كانت صغيرة، فإن عيّن الزوج كان للوصي تزويجها) ساقط [د]. والصواب ما أثبتناه.

(٢) في [أ] : (فتأذن).

(٣) (لو): ساقط [أ].

(٤) في [أ] : (بقيت).

(٥) في [د] : (زيادة (الولي)).

(٦) في [أ] : (ليس).

(٧) في [د] : (أصلاً في).

(٨) في [أ] : (ولا).

(٩) في [د] : (ولاية). والصواب ما أثبتناه.

(١٠) في [د] : (بقي). والصواب ما أثبتناه.

(١١) في [أ] : (به).

(١٢) (ما): ساقط [أ].

(١٣) في [أ] : (الولاية).

(١٤) (المال): ساقط [أ].

(١٥) في [أ] : (الأطفال).

الشرع^(١)، ولا^(٢) نفوتها عليه بوصية الأب^(٣).

القسم الثاني^(٤) : من أقسام الأولياء : العصابات غير الأب والجدة. مثل الأخ،

وابن الأخ، والعم، وابن العم. وفيه خمس مسائل :

م ٤٣: تزويج
العصابات للبالغة

م ٤٣: إحداها: إن لهؤلاء تزويج البالغة برضاها^(٥)، والأصل فيه: ما رُوِيَ: (أن قدامة بن مظعون^(٦) زوّج بنت أخيه^(٧) عثمان بن مظعون^(٨) من عبدالله بن عمر ... القصة، إلى أن جاء قدامة إلى رسول الله ﷺ، وقال: بنت أخي وأوصى بها إلي فزوجتها ابن عمر، فقال رسول الله ﷺ: (هي يتيمة^(٩) فلا تُنكح إلا بإذنها)^(١٠).

(١) في [أ]: (بالشرع).

(٢) في [أ]: (فلا).

(٣) انظر: الأم ٢١/٥؛ مختصر المزني ٢٦٤/٨؛ الحاوي ٧٥/١١، الوسيط ٦٧/٥؛ فتح العزيز ٥٤٣/٧؛ الغاية القصوى ٧٠/٢، مغني المحتاج ٧٧-٧٦/٣.

(٤) في [د]: (الثالث). والصواب ما أثبتناه.

(٥) انظر: الحاوي ٧٩/١١، المهذب ١٦٥/١٦، الحلية للرويانى (ل ١٢٦)، الوسيط ٦٧/٥، التهذيب ٢٥٦/٥، البيان ١٨١/٩، فتح العزيز ٥٤٠/٧، روضة الطالبين ٤٩/٦، أسنى المطالب ١٢٨/٣، مغني المحتاج ١٥٠/٣.

(٦) أبو عمرو، وقيل: أبو عمرو، والأول أكثر: قدامة بن مظعون بن حبيب القرشي الجمحي. وهو خال عبدالله وحفصة ابني عمر بن الخطاب ﷺ. كان أحد السابقين الأولين، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا وسائر المشاهد بعدها. توفي سنة (٣٦هـ).

انظر: الاستيعاب ١٢٧٧-١٢٧٩، الإصابة ٤٢٣-٤٢٦.

(٧) هي: زينب بنت عثمان بن مظعون بن حبيب الجمحية.

انظر: الإصابة ٦٨٠/٧، غوامض الأسماء المبهمة ٨٠٧/٢.

(٨) أبو السائب، عثمان بن مظعون بن حبيب القرشي الجمحي، وهو خال عبدالله وحفصة ابني عمر بن الخطاب ﷺ، أسلم بعد ثلاثة عشر رجلاً، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا وسائر المشاهد بعدها. كان من فضلاء الصحابة. توفي بالمدينة سنة (٢هـ)، وقيل غير ذلك.

انظر: الاستيعاب ١٠٥٣-١٠٥٦، أسد الغابة ٤٩٤-٤٩٧، الإصابة ٤٦١-٤٦٢.

(٩) في [أ]: (ولا).

(١٠) أخرجه أحمد في مسنده ٤٨٦/٢، برقم (٦١٤٤).

وجه الدليل^(١): أن رسول الله ﷺ ما ردّ العقد إلا للصَّغر، وعدم الإذن [فدل على أن]^(٢) للعلم ولاية عند وجود الإذن.

والدليل عليه: (أن رسول الله ﷺ وكلّ عمرو بن أمية الضمري^(٣) حتى / [١٩٢ ب] قِيلَ له نكاح أم حبيبة بنت أبي سفيان^(٤) من ابن عم أبيها خالد بن سعيد بن العاص)^(٥) (٦).

= وأخرجه الدارقطني في سننه، كتاب النكاح ٢٣٠/٣، برقم (٣٧).
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما جاء في إنكاح النسيئة ١٩٥/٧، برقم (١٣٦٩٢).

وأخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب النكاح ١٨١/٢، برقم (٣٢/٢٧٠٣)، كلهم من طريق نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر رضي الله عنهما، وقال الحاكم: (حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي على تصحيحه في التلخيص ١٨١/٢، وذكره ابن حبان في صحيحه، كتاب النكاح ١٥٦/٦، برقم (٤٠٧٧) وقال: (رواته ثقات)، وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي ٦٨٨/٢ وقال: (صحيح).

(١) انظر: الحاوي ٧٩/١١.

(٢) (فدل على أن): ساقط [د].

(٣) أبو أمية، عمرو بن أمية بن خويلد الضمري. أسلم قديمًا، وهاجر الهجرتين، وأول مشاهدته بئر معونة. كان رسول الله ﷺ يبعثه في أموره، وأرسله للنجاشي وكيلا، ليعقد له على أم حبيبة بنت أبي سفيان. روى عنه أولاده: جعفر، والفضل، وعبدالله، وغيرهم. توفي بالمدينة في آخر أيام معاوية.

انظر: أسد الغابة ٦٩٠-٦٩١/٣، الاستيعاب ١١٦٢/٣، الإصابة ٩٠٢-٩٠٣/٤.

(٤) أبو سفيان، صخر بن حرب بن أمية القرشي. كان رأس قريش وقائدهم يوم أحد، ويوم الأحزاب. أسلم عام الفتح، وشهد مع رسول الله ﷺ حنين، وأبلى في حروب الردة. روى عن النبي ﷺ، وروى عنه: ابن عباس، وقيس بن حازم، وابنه معاوية. توفي بالمدينة سنة (٣١هـ) وقبل غير ذلك.

انظر: الاستيعاب ١٦٧٧-١٦٨٠/٣، أسد الغابة ١٤٨-١٤٩/٥، الإصابة ٤١٢-٤١٥/٣.

(٥) أبو سعيد، خالد بن سعيد بن العاص الأموي. كان من السابقين الأولين، ومن هاجر إلى الحبشة، وشهد عمرة القضاء وسائر المشاهد بعدها. استعمله النبي ﷺ على صدقات اليمن. وقتل يوم أجنادين سنة (١٣هـ).

انظر: الإصابة ٢٣٦-٢٣٩/٢، الاستيعاب ٤٢٠-٤٢٤/٢، أسد الغابة ٥٧٤-٥٧٥/١.

(٦) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب: الكافر لا يكون وليًا لمسلمة بالقرابة ٦٨/١٠، برقم (١٣٦٩٣).

م ٤٤: تزويج
العصبات (غير الأب)
للصغيرة

م ٤٤: الثانية: ليس لأحد من الأولياء تزويج الصغيرة غير الأب، ولو زوج لم ينعقد العقد^(١).

وقا أبو حنيفة - رحمه الله -^(٢): يجوز لسائر الأولياء تزويجها، إلا أن لها الخيار إذا بلغت.

ودليلنا: قول رسول الله ﷺ في قصة قدامة بن مظعون: (هي^(٣) يتيمة ولا تُنكح إلا بإذنها)^(٤).

فرع:

إذنها في التزويج قبل البلوغ لا يصح عندنا^(٥).

وقال أحمد^(٦): يصح إذنها بعد استكمال تسع سنين.

ودليلنا: أنها غير بالغة فلا يصح إذنها كالتى لها دون التسع.

م ٤٥: استئذان
البكر البالغة

م ٤٥: الثالثة: البكر البالغة. هل يجوز لسائر الأولياء تزويجها وهي ساكنة أم لا؟ فعلى وجهين^(٧):

(١) انظر: الأم ٢٠/٥، الحاوي ٧٩/١١، المهذب ١٦/١٦٥، الحلية للرويانى (ل ١٢٦)، الوسيط ٦٧/٥، حلية العلماء ٣٣٧/٦، التهذيب ٥/٢٥٦، البيان ٩/١٧٨، فتح العزيز ٧/٥٤٠، روضة الطالبين ٤٩/٦، مغني المحتاج ٣/١٥٠.

(٢) انظر: الحجة على أهل المدينة ٣/١٤١، المبسوط ٤/٢١٣-٢١٤، شرح فتح القدير ٣/٢٧١، الفقه النافع ٢/٥٢٠، الهداية ٣/٢٧٤.

(٣) في [أ]: (وهي).

(٤) سبق تخريجه في هامش (١٠)، ص ١٩٢-١٩٣ من البحث.

(٥) انظر: حلية العلماء ٦/٣٣٨، شرح المحلى على المنهاج ٣/٣٣٩، مغني المحتاج ٣/١٤٩، شرح السنة ٦/٣٧.

(٦) انظر: المغني ٧/٣٨٣، المبدع شرح المقنع ٦/٩٩، التوضيح ٢/٩٥٥، منار السبيل ٢/٨٦٧.

(٧) وفيه وجه آخر: أنه لا حاجة إلى الاستئذان أيضاً؛ بل إذا جرى التزويج بين يديها ولم تنكر كان ذلك رضىً.

انظر: الحاوي ١١/٨٣، المهذب ١٦/١٦٥، الوسيط ٥/٦٧، التهذيب ٥/٢٥٦، البيان ٩/١٨١، فتح العزيز ٧/٥٤٠، روضة الطالبين ٦/٥٠، كفاية النبيه (٩ ل ١١)، مغني المحتاج ٣/١٥٠.

أحدهما: لا يجوز وهو القياس؛ لأن كل عقد يفتقر إلى الإذن يفتقر إلى النطق، كنكاح الثيب والتصرف في المال.

والثاني: يجوز^(١)، للخبر الذي روينا، وهو قول رسول الله ﷺ: (إذا سكنت فهو رضاها)^(٢).

م ٤٦: تزويج
الابن للأم

م ٤٦: الرابعة: الابن.^(٣) عندنا: لا يملك تزويج أمه بحكم البتوة^(٤)؛ اللهم إلا أن يضاف إلى البتوة سبب آخر؛ بأن يكون ابن^(٥) ابن عمها أو مُعْتَقَهَا أو ابنَ مُعْتَقِهَا أو يكون حاكمها^(٦).

وعند أبي حنيفة - رحمه الله -^(٧): يزوّجها بحكم البتوة.

والخلاف لا يُتَصَوَّرُ إلا في المجنونة؛ لأنها إذا كانت عاقلة فهي ولية نفسها. ودليلنا^(٨): أنا لو أثبتنا الولاية للابن: لم يَحُلْ^(٩)؛ إمّا أن يكون أصلاً في الولاية أو فرعاً^(١٠)، فبطل أن يكون أصلاً^(١١)؛ لأنه مسبوق بالولاية؛ على معنى:

(١) وهذا أصح الوجهين؛ كما قاله الإمام الرافعي في فتح العزيز ٥٤٠/٧، والإمام النووي في روضة الطالبين ٥٠/٦.

(٢) سبق تخريجه هامش (٣)، ص ١٨٥ من البحث.

(٣) (الابن): ساقط [أ].

(٤) انظر: الأم ١٥-١٤/٥، مختصر المزني ٢٦٥/٨، الحاوي ١٣١/١١-١٣٤، المهذب ١٥٦/١٦، الوسيط ٦٨/٥، حلية العلماء ٣٣٠/٦، التهذيب ٢٧٩/٥، البيان ١٦٨/٩، فتح العزيز ٥٤٥/٧، روضة الطالبين ٥٥/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٤)، أسنى المطالب ١٢٩/٣، مغني المحتاج ٧٧-٧٦/٣.

(٥) في [أ]: (الابن).

(٦) في [أ]: (حاكماً).

(٧) انظر: المبسوط ٢١٩/٤، رؤوس المسائل، ص ٣٧٨، الفقه النافع ٥٣٣/٢، بدائع الصنائع ٢٥٠/٢، الاختيار ٩٥/٣-٩٦.

(٨) انظر: الحاوي ١٣٢/١١، البيان ١٦٨/٩.

(٩) في [أ]: (لا يخلو).

(١٠) في [أ]: (زيادة (في الولاية)).

(١١) في [د]: (بطل أن يقال أصل).

أن الولاية ثبتت عليها قبل وجوده؛ ومن يكون أصلاً في الولاية لا يكون مسبقاً فيها. وبطل أن يكون فرعاً؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون فرعاً لأبيه. - وهو محال -؛ لأنه زوج من^(١) / [لا ولاية له أو فرعاً لأمه و]^(٢) لا ولاية للأم عندنا بحال. وعندهم^(٣) في الحالة التي ثبتت الولاية للابن؛ وهي حالة الجنون: لا ولاية لها. أو فرعاً لأب الأم - وهو محال -؛ لأنه ليس بينهما نسب؛ فإذا^(٤) بطل أن يكون فرعاً، وبطل أن يكون أصلاً: بطل أن يكون ولياً.

م ٤٧: تزويج
الأخ من الأم

م ٤٧ : الخامسة: الأخ من الأم لا ولاية له عندنا^(٥).

وقال أبو حنيفة في رواية^(٦): تثبت له الولاية.

ودليلنا^(٧): أنه لا عصوبة له، فلا تثبت له الولاية؛ كالخال، والجدُّ أب الأم.

القسم الثالث: المعتق وعصباته:

والدليل على ثبوت الولاء للمعتق وعصباته^(٨): أن النبي صلوات الله عليه

(١) (من): ساقط [أ].

(٢) (لا ولاية له أو فرعاً لأمه و): ساقط [د].

(٣) انظر: المبسوط ٢١٩/٤-٢٢٠، الفقه النافع ٥٣٣/٢، بدائع الصنائع ٢٥٠/٢.

(٤) في النسخ (إذا). والصواب ما أثبتناه.

(٥) انظر: الأم ١٤/٥، الحاوي ١٢٩/١١، حلية العلماء ٢٨٠/٦، البيان ١٦٩/٩، فتح العزيز ٥٤٥/٧.

(٦) الرواية الأخرى، قال: ليس للأم وأقاربها ذلك؛ لأن الولاية تثبت دفعاً للعار بعدم الكفاءة، وذلك إلى العصبات؛ لأنهم هم الذين يعيرون بذلك.
انظر: الاختيار ٩٥/٣.

(٧) انظر: البيان ١٦٩/٩.

(٨) انظر: الأم ١٥/٥، مختصر المزني ٢٦٦/٨، الحاوي ١٣٤-١٣٥، المهذب ١٤٧/١٦، الحلية للرويانى (ل ١٢٧)، الوسيط ٦٧/٥، حلية العلماء ٣٢٨/٦، التهذيب ٢٨٠/٥، البيان ١٦٧/٩، فتح العزيز ٥٤٢/٧، روضة الطالبين ٥٦/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٤)، مغني المحتاج ١٥٢-١٥١/٣.

أُلْحِقَ الْوَلَاءُ بِالنَّسَبِ، وَقَالَ: (الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ)^(١). وَقَدْ أُلْحِقَ الْمُعْتَقَ وَعَصْبَاتُهُ بِالْقَرَابَةِ فِي الْمِيرَاثِ وَكَذَلِكَ فِي الْوَلَايَةِ. وَإِذَا^(٢) ثَبِتَ أَنَّ لِلْمُعْتَقِ وَلَايَةَ فَحْكَمَهُ^(٣) فِي التَّزْوِيجِ حَكْمَ سَائِرِ الْعَصَبَاتِ غَيْرِ الْأَبِ وَالْجَدِّ؛ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ^(٤)(٥).

القسم الرابع: السلطان:

وَالْأَصْلُ فِي ثَبُوتِ الْوَلَايَةِ لِلسُّلْطَانِ^(٦): قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ)^(٧)، وَ^(٨) حَكْمُ تَزْوِيجِ السُّلْطَانِ حَكْمَ تَزْوِيجِ^(٩) سَائِرِ الْعَصَبَاتِ إِلَّا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ؛ وَهُوَ: أَنَّ لِلْعَصْبَةِ تَزْوِيجَهَا مِمَّنْ لَا يَكَافئُهَا بِإِذْنِهَا. وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِلسُّلْطَانِ^(١٠) عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ^(١١).

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى، كِتَابُ الْوَلَاءِ، بَابُ مَنْ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا لَهُ ٤٩٤/١٠، بِرَقْمِ (٢١٤٣٣) بَلْفَظِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي سَنَنِهِ، كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ بَيْعِ الْوَلَاءِ ٢٧٠/٢، بِرَقْمِ (٣١٥٥). وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، كِتَابُ الْفَرَائِضِ ٣٧٩/٤، بِرَقْمِ (٤٣٧٩٩٠)، كُلُّهُمَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِي اللَّهِ عَنْهُمَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: (حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ وَلَمْ يَخْرُجْهُ)، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْبَيْعِ الْمُنْهِيِّ عَنْهُ ٢٢٠/٧، بِرَقْمِ (٤٩٢٩)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ ١٠٩/٦، بِرَقْمِ (١٦٦٨) وَقَالَ: (صَحِيحٌ).

(٢) فِي [أ]: (فَإِذَا).

(٣) فِي [أ]: (فَحْكَمَهُم).

(٤) فِي [أ]: (ذَكَرْنَا).

(٥) رَاجَعَ الْمَسَائِلَ السَّابِقَ ذَكَرَهَا فِي ص ١٩٢، ١٩٤ مِنَ الْبَحْثِ.

(٦) انْظُرْ: مُخْتَصَرُ الْمَزْنِيِّ ٢٦٦/٨، الْحَاوِي ١٥٤-١٥٥/١١، الْمَهْذَبُ ١٤٧/١٦، الْوَسِيطُ ٦٧/٥، حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ ٣٢٨/٦، الْبَيَانُ ١٧٥/٩، فَتْحُ الْعَزِيزِ ٥٤٢/٧، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ٥٣/٦، أَسْنَى الْمَطَالِبِ ١٢٨/٣، حَاشِيَةُ إِعَانَةِ الطَّالِبِينَ ٥٢٧/٣.

(٧) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ فِي هَامِشِ (١٠) ص ١٦٩ مِنَ الْبَحْثِ.

(٨) (الْوَاوُ): سَاقَطَ [د].

(٩) (تَزْوِيجُ): سَاقَطَ [أ].

(١٠) فِي [أ]: تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ (لِلسُّلْطَانِ ذَلِكَ).

(١١) انْظُرْ: مُخْتَصَرُ الْمَزْنِيِّ ٢٦٦/٨، الْحَاوِي ١٥٤-١٥٥/١١، الْمَهْذَبُ ١٤٧/١٦، الْوَسِيطُ ٦٧/٥، حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ ٣٢٨/٦، الْبَيَانُ ١٧٥/٩، فَتْحُ الْعَزِيزِ ٥٤٢/٧.

الفصل الثالث: في صفة الأولياء، وفيه إحدى عشرة مسألة.

م ٤٨: ولاية
الكافر والذمي

م ٤٨: إحداهما^(١): الشرط في ثبوت الولاية على المرأة اتفاقهما في الدين؛ حتى أن الكافر لا تثبت له الولاية على المسلمة^{(٢)(٣)}، وتثبت على ابنته الكافرة^(٤).

والأصل فيه: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾^(٥) [١٩٣ ب] بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ^(٦). فقطع الولاية بين المسلمين والكفار^(٧).

والدليل عليه: (أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يتزوج أم حبيبة وكل^(٨) عمرو بن أمية الضمري^(٩)؛ حتى قيل نكاحها له^(١٠) من ابن عم أبيها خالد بن سعيد بن العاص. وأبو سفيان أبوها^(١١) كان حيًا^(١٢)، ولو كان تثبت للكافر على

- (١) في [د]: (أحدها). والصواب ما أثبتناه.
- (٢) في [د]: (المسلمين). والصواب ما أثبتناه.
- (٣) حكى الإجماع عليه الإمام ابن المنذر في كتابه الإشراف ٤٠/٤ حيث قال: (أجمع عامة من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الكافر لا يكون وليًا لابنته المسلمة) أ. هـ.
- (٤) وحكاه كذلك: الجوهري في نواذر الفقهاء، ص ٨٦، والشيخ ابن قدامة في المغني ٣٦٣/٧. انظر: الأم ١٥/٥-١٦، مختصر المزني ٢٦٦/٨، التخليص لابن القاص، ص ٤٩٣، الحاوي ١٦٠/١١، المهذب ١٥٧/١٦، الوسيط ٧٤/٥، التهذيب ٢٨٨/٥، البيان ١٧٣/٩، فتح العزيز ٥٥٦/٧، روضة الطالبين ٦٠/٦، أسنى المطالب ١٣٢/٣، مغني المحتاج ١٥٦/٣، نهاية المحتاج ٢٣٩/٦.
- (٥) (أولياء): ساقط [د].
- (٦) سورة المائدة، آية: (٥١).
- (٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٤٠/٦، مختصر المزني ٢٦٦/٨، الحاوي ١٦١/١١، المهذب ١٥٧/١٦، التهذيب ٢٨٨/٥.
- (٨) في [د]: (وكان). والصواب ما أثبتناه.
- (٩) (الضمري): ساقط [أ].
- (١٠) (له): ساقط [أ].
- (١١) (أبوها): ساقط [أ].
- (١٢) سبق تخريجه في هامش (٦)، ص ١٩٣ من البحث.

المسلمة^(١) ولاية؛ لكان يوكل في قبول النكاح منه.

وهكذا؛ المسلم لا تثبت له الولاية على قرابته الكفار^(٢)؛ لما يئنا^(٣) من انقطاع الموالاة بين المسلمين والكفار^(٤).

فرع:

الذمي إذا أراد أن يزوج ابنته الكافرة من ذمي، فلا خلاف أنه جائز^(٥).

وأما^(٦) إذا أراد أن يزوجه^(٧) من مسلم، فعامة^(٨) أصحابنا قالوا^(٩): يجوز^(١٠)؛ لأن من كان ولياً في تزويج امرأة ملك تزويجها من كل من يحل له نكاحها؛ كالمسلم والمسلمة. والمسلم يباح له نكاح^(١١) الذمية؛ فوجب أن يكون الأب ولياً في تزويجها منه.

(١) في [أ]: (المسلم).

(٢) في [د]: (الكافر). والصواب ما أثبتناه.

(٣) في [د]: (بيناه). والصواب ما أثبتناه.

(٤) انظر: الحاوي ١١/١٦١، المذهب ١٦/١٥٧، الحلية للرويانى (١٢٨٨)، الوسيط ٥/٧٤، التهذيب ٥/٢٨٨، البيان ٩/١٧٤، فتح العزيز ٧/٥٥٦-٥٥٧، روضة الطالبين ٦/٦١، أسنى المطالب ٣/١٣٢.

(٥) انظر: كفاية النبيه (٩ ل ١٨).

(٦) في [أ]: (فأما).

(٧) في [أ]: (تزوجها).

(٨) في النسخ (عامة). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.

(٩) قال بذلك: الإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ١٨)، والإمام ابن الملقن في عجلة المحتاج ٣/١٢١٨.

(١٠) وهذا هو الصحيح؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٦/٦١.

وانظر كذلك: كفاية الأختار ٢/٤٢٧، أسنى المطالب ٣/١٣٢.

(١١) (نكاح): ساقط [د].

وقال أبو عبدالله الحلبي^{(١)(٢)}: لا يزوجه من المسلم أبوها، وإنما يزوجه الحاكم؛ لأن الشاهد في تزويجها من المسلم لابد^(٣) أن يكون مسلماً، وكذا^(٤) الولي. وإنما استنبط هذا الوجه من لفظ ذكره: (لا يزوجهم إلا بولي وشهود مسلمين)^(٥).

م ٤٩: الثانية: اليهودي^(٦) هل ثبت له الولاية على النصرانية،
والنصراني على اليهودية أم لا؟^(٧)
يُبنى على أن الكفر ملة واحدة، أو ملل. وسنذكره.^(٨) فإن قلنا: ملة واحدة ثبتت. وإن قلنا: ملل فلا ثبت.

(١) أبو عبدالله، الحسين بن محمد بن حليم البخاري الحلبي، كان شيخ الشافعية بما وراء النهر، وآدابهم وأنظرتهم بعد أستاذه القفال الشاشي، قال ابن كثير في البداية: (كان الحلبي رجلاً عظيماً القدر، لا يحيط بكنه علمه إلا غواص). سمع الحديث الكثير حتى انتهت إليه رئاسة الحديث في عصره، وولي القضاء ببخارى. أخذ عن أبي بكر القفال الشاشي، والأودني. توفي سنة (٤٠٣هـ). انظر: طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ١/١٢٨، طبقات الشافعية للأسنوي ١/٤٠٤-٤٠٥، البداية والنهاية ١١/٣٧٣، طبقات الشافعية لابن هداية الله، ص ١٢٠.

(٢) انظر قوله في: الوسيط ٥/٧٤، التهذيب ٥/٢٨٨، فتح العزيز ٧/٥٥٦، روضة الطالبين ٦/٦١، كفاية النبيه (٩ ل ١٨)، كفاية الأختار ٢/٤٢٧، شرح التنبيه للسيوطي ٢/٥٩٦.

(٣) في النسخ: زيادة حرف الواو، (وأن) لا يقتضيها سياق الكلام.

(٤) في [أ]: (وكذلك).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) (اليهودي): ساقط من متن [أ]. ومثبت في الحاشية.

(٧) انظر: الحاوي ١١/١٦١، فتح العزيز ٧/٥٥٧، روضة الطالبين ٦/٦١، عجالة المحتاج

١٢١٨/٣، الاعتناء والاهتمام ٦/٦١، أسنى المطالب ٣/١٣٢، مغني المحتاج ٣/١٥٦.

(٨) سوف يأتي ذكره في ص ٤٥٦ من البحث.

م ٥٠: **الثالثة: المرتد^(١)**. لا تثبت له الولاية على أحد؛ لا على المسلمة، ولا على الكافرة، ولا على المرتدة^{(٢)(٣)}؛ لأنه ليس بينه وبين أحد موالاة في الدين؛ فإن الموالاة بينه وبين المسلمين منقطعة؛ لتركه دين الإسلام، ولا موالاة بينه وبين الكفار في الدين؛ لأنه لا يُقرُّ على دينه. وكذلك المرتدة لا تثبت عليها الولاية؛ [١٩٤ أ] لا^(٤) للمسلمين، ولا للكفار؛ لانقطاع الموالاة^(٥).

م ٥١: **الرابعة: العبد لا ولاية له^(٦) على ابنته الحرة؛ لأن العبد لا ولاية له^(٧) على نفسه، بل هو تحت تصرف مولاه؛ فكيف تثبت له الولاية على ولده^(٨)؟ وكلُّ مَنْ فِيهِ رِقٌّ؛ كالمكاتب. وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ وَبَعْضُهُ**

(١) المرتد: هو اسم فاعل من الارتداد، وهو الرجوع.
انظر: الصحاح ٤٧٣/٢، مادة (ردد)، والمصباح المنير ٢٢٤/١، والقاموس المحيط، ص ٣٦٠، مادة (رده).

وفي الشرع: قال القوني في أنيس الفقهاء، ص ١٨٦-١٨٧: (هو الرجوع من الدين الحق إلى الباطل) أ. هـ. وقال ابن باطيش في المغني ٦٠٧/١: (هو الراجع من دينه الأول بعد دخوله في الإسلام، وسواء رجع إلى دينه أو إلى غيره من الأديان سوى دين الإسلام) أ. هـ. وقال الإمام النووي في تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٣١٢: (الردة: قطع الإسلام بنية أو قول أو فعل، كسجود لصنم، واستخفاف بالمصحف، أو الكعبة) أ. هـ.

(٢) انظر: الحاوي ١٦١/١١، فتح العزيز ٥٥٧/٧، روضة الطالبين ٦١/٦.

(٣) في [د، أ]: (المرتد). والصواب ما أثبتناه الموافق لما في فتح العزيز ٥٥٧/٧، روضة الطالبين ٦١/٦، عجالة المحتاج ١٢١٨/٣.

(٤) (لا): ساقط [أ].

(٥) انظر: الحاوي ١٦١/١١، فتح العزيز ٥٥٧/٧، روضة الطالبين ٦١/٦، أسنى المطالب ١٣٢/٣، مغني المحتاج ١٥٦/٣.

(٦) (له): ساقط [د].

(٧) (له): ساقط [د].

(٨) انظر: الأم ١٥/٥، مختصر المزني ٢٦٦/٨، الأشراف لابن المنذر ٤٠/٤، المذهب ١٥٧/١٦، الوسيط ٧١/٥، التهذيب ٢٦٠/٥، البيان ١٦٩/٩، فتح العزيز ٥٤٩/٧-٥٥٠، روضة الطالبين ٥٧/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٦)، كفاية الأخيار ٤٢٨/٢، أسنى المطالب ١٣٠/٣، مغني المحتاج ١٥٤/٣.

رقيق^(١) في حكم العبد^(٢)؛ لقيام بعض^(٣) الرق فيه.

م ٥٢: ولاية
الحر للأمة

م ٥٢: الخامسة: الأمة. لا تثبت عليها الولاية لقرباتها الأحرار؛ لأنها مستحقة^(٤) لمولاهما بجملة حقوقها، وتزويجها حقه. وإذا^(٥) لم يثبت لها مع السيد في نفسها حق، كيف^(٦) يثبت للولي.

م ٥٣: ولاية
الصغير والمجنون

م ٥٣: السادسة: الشرط أن يكون الولي مكلفاً؛ حتى إذا كان له أب مجنون أو أخ صغير، لم يكن لهما ولاية عليها^(٧)؛ لأن الولاية ثابتة على الصغير^(٨) [والمجنون. وكيف تثبت لهما الولاية على الغير؟] ^(٩).

م ٥٤: ولاية
أهل الرأي والتدبير

م ٥٤: السابعة: يشترط أن يكون الولي من أهل الرأي والتدبير؛ حتى لو صار شيخاً مُفكِّدًا، أو استولى عليه ألم أزال^(١٠) تدبيره ونظره، أو كان مختلاً، أو مغفلاً لا يعرف حقيقة الأمور؛ لم يكن له ولاية^(١١)؛ لأن المقصود من الولاية: مراعاة الحظ^(١٢)، وطلب [ما فيه] ^(١٣) المصلحة؛ وهؤلاء ليسوا

(١) في [أ]: (عبد).

(٢) في [أ]: (الرق).

(٣) في [أ]: (نقص).

(٤) في [د]: (متحبة). والصواب ما أثبتناه.

(٥) في [أ]: (فإذا).

(٦) في [أ]: (فكيف).

(٧) انظر: الأم ١٦/٥، الحاوي ١٦٤/١١، المهذب ١٥٧/١٦، الوسيط ٧١/٥، التهذيب ٢٦٠/٥، البيان ١٦٩/٩، فتح العزيز ٥٥٠/٧، روضة الطالبين ٥٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٦)، أسنى المطالب ١٣١/٣، مغني المحتاج ١٥٤/٣.

(٨) في [أ]: (الصغر).

(٩) (والمجنون، وكيف تثبت لهما الولاية على الغير): ساقط [د].

(١٠) في [د]: (الكبر لزوال). والصواب ما أثبتناه.

(١١) انظر: الحاوي ١٦٤/١١، الوسيط ٧١/٥، التهذيب ٢٦٠/٥، فتح العزيز ٥٥١/٧، روضة الطالبين ٥٨/٦، مغني المحتاج ١٥٤/٣.

(١٢) [أ]: (النظر).

(١٣) (ما فيه): ساقط [د].

من أهل النظر وطلب الحظ^(١).

م ٥٥: الثامنة: الأعمى هل تثبت له الولاية على قرابته أم لا؟ فيه م ٥٥: ولاية الأعمى وجهان^(٢):

أحدهما: لا ولاية له؛ لأنه لا يتم نظره^(٣)؛ لأن^(٤) من المقاصد ما يُدرك بالمشاهدة.

والثاني: - وهو الصحيح-: ^(٥) أن له الولاية؛ (لأن شعيباً النبي عليه السلام زوج ابنته من موسى عليه السلام وكان أعمى)^(٦). وكان في الصحابة والعصر الأول جماعة عميان؛ وما أنكر أحد على أعمى تزويجه قرابته. وأيضاً: فإن طريق العلم في باب النكاح الوصف والخبر.

والدليل عليه^(٧): أنه لا يشترط في انعقاد النكاح / رؤية المنكوحه، والأعمى يمكنه أن يعرف ما فيه المصلحة والحظ بالوصف والخبر.

(١) (وهؤلاء ليسوا من أهل النظر وطلب الحظ): ساقط [د].

(٢) انظر: الحاوي ٩١/١١، المهذب ١٥٧/١٦، الوسيط ٧٢/٥، حلية العلماء ٣٣٣/٦، البيان ١٧٣/٩، فتح العزيز ٥٥٢/٧، كفاية النبيه (٩ ل ١٦).

(٣) [أ]: زيادة عبارة (من حيث).

(٤) في [أ]: (أن).

(٥) هذا هو الصحيح؛ كما قاله الإمام العمراني في البيان ١٧٣/٩، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٥٥٢/٧، وعبر الإمام النووي في روضة الطالبين ٥٩/٦ (بأنه الأصح).

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين ٦٢٠/٢، برقم (٨١/٤٠٧٢) من طريق سعيد بن جبیر، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَرُّكَ فَيَنَاصِعِفًا﴾ [سورة هود، آية: ٩١] قال: كان شعيب أعمى. وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم).

(٧) انظر: الحاوي ٩١/١١.

م ٥٦: التاسعة: الأخرس. إذا كانت^(١) له إشارة مفهومه؛ كان ولياً [في تزويج ابنته^(٢)، وكذلك إذا كان له كتابة مفهومه]^(٣) ^(٤)، فيكتب لفظ العقد، ويشير إليه، والزوج يقبله. وإنما كان كذلك؛ لأن إشارته قامت مقام عبارة الناطق في سائر العقود، وكذلك^(٥) في الأقارير، والطلاق، والعتاق، وكذلك^(٦) في عقد النكاح.

م ٥٧: العاشرة: المَحْرَم لا ولاية له في تزويج ابنته^(٧).
وعند^(٨) أبي حنيفة^(٩): يجوز، للمُحْرَم تزويج ابنته.
ودليلنا^(١٠): ما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: (لا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ)^(١١)، معناه: لا يُزَوِّجُ.^(١٢)

- (١) في [أ]: (كان).
- (٢) وذكر الماوردي في الحاوي ٩٢/١١ وجهاً آخرًا: (لا يصح منه العقد؛ لأن إشارته محتملة، وإذا أُقيمت في حق نفسه للضرورة مقام نطقه، لم تدعُ الضرورة إلى ذلك في حق غيره). وانظر كذلك في المسألة: حلية العلماء ٣٣٤/٣، التهذيب ٢٦٢/٥، البيان ١٧٣/٩، فتح العزيز ٥٥٢/٧، روضة الطالبين ٥٩/٦، تكملة المجموع ١٦٠/١٦، كفاية الأختار ٤٢٨/٢، أسنى المطالب ١٣١/٣، مغني المحتاج ١٥٥/٣.
- (٣) (في تزويج ابنته، وكذلك إذا كان له كتابة مفهومه): ساقط [د].
- (٤) في [أ]: زيادة (كان).
- (٥) في [أ]: (فكذلك).
- (٦) في [أ]: (فكذلك).
- (٧) انظر تفصيل المسألة في: الحاوي ٤٥٩/١١، المهذب ٢٨٣/٧، نهاية المطلب للجويني (١٠ ل ٧٦)، الحلية للرويانى (ل ١٢٨)، الوسيط ٧٥/٥، حلية العلماء ٣٤٨/٣، التهذيب ٢٧٢/٣، البيان ١٦٨/٤، فتح العزيز ٥٥٧/٧، روضة الطالبين ٦٢/٦، المجموع ٢٨٤/٧، أسنى المطالب ١٣٣/٣، مغني المحتاج ١٥٦/٣، نهاية المحتاج ٢٤٠/٦، معرفة السنن والآثار ٣٤٨/٥-٣٤٩.

- (٨) (في تزويج ابنته. وعند): ساقط من صلب [أ] ومثبت في الحاشية.
- (٩) انظر: رؤوس المسائل، ص ٣٩٧، الفقه النافع ٥١٠/٢، الهداية ٢٣٢/٣، رد المحتار ٤٦/٣.
- (١٠) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٩٥/٩، البيان ١٦٩/٤.
- (١١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته ١٠٣٠/٢، برقم (١٤٠٩/٤١) من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه.
- (١٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٩٥/٩.

فرع:

السلطان محل^(١) له أن يزوج في حال الإحرام أم لا؟ فيه وجهان^(٢):

أحدهما: لا يجوز، لعموم الخبر^(٣)، وهو الصحيح^(٤).

والثاني: يزوج، لقوة ولايته، كما يزوّج^(٥) مع اختلاف الدين [والقريب لا يزوّج مع اختلاف الدين]^(٦).

م ٥٨: الحادية عشر: الفاسق^(٧). إذا كان محجوراً عليه^(٨)، فلا^(٩) ولاية م ٥٨م: ولاية الفاسق له على قرابته؛ لأنه لا ولاية له على نفسه^(١٠).

وأما الفاسق الذي ليس محجوراً عليه؛ هل تثبت له الولاية أم لا؟.

-
- (١) في [أ]: (يجوز).
- (٢) راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (٧) ص ٢٠٤ من البحث.
- (٣) وهو قوله ﷺ (لا ينكح المحرم ولا يُنكح). سبق تخريجه في هامش (١١) ص ٢٠٤ من البحث.
- (٤) وهذا هو أصحهما؛ كما قاله الإمام الرافعي في فتح العزيز ٥٥٩/٧، وعبر الإمام النووي في روضة الطالبين ٦٢/٦، بأنه الصحيح. وقال الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم ١٩٥/٩: (وهذا هو الصحيح عندنا، وبه قال جمهور أصحابنا).
- (٥) في [أ]: (لا يجوز).
- (٦) (والقريب لا يزوّج مع اختلاف الدين): ساقط [أ].
- (٧) (الفاسق): ساقط [أ].
- (٨) الحجر: في اللغة: (بالفتح: المنع والتضييق. وقيل: للحرام حجر؛ لأنه شيء ممنوع منه. وهو بمعنى المحجور) أ. هـ.
- انظر: المغني لابن باطيش ٣٥٣/١، النظم ٣٢٨/١، أنيس الفقهاء، ص ٢٦٥، لسان العرب ١٦٧/٤، المصباح المنير ١٢٢/١، مادة (حجر).
- وفي الشرع: المحجور عليه: ممنوع من التصرف في ماله. وحجر عليه الحاكم أي: منعه التصرف لصغير، أو رق، أو جُنُون.
- انظر: النظم ٣٢٨/١، الزاهر ١٥٣/٢٤، المغني لابن باطيش ٣٥٣/١، الإقناع للماوردي، ص ١٠٤، كفاية الأختار ٣٠٨/١.
- (٩) في [د]: (ولا). والصواب ما أثبتناه.
- (١٠) انظر: حلية العلماء ٣٣٢/٣، البيان ١٧٠/٩، أسنى المطالب ١٣١/٣، مغني المحتاج ١٥٤/٣.

المنقول عن الشافعي - رحمه الله - في ذلك ألفاظ مُطلقة مُجملة.

قال ^(١) في الأم ^(٢)^(٣): لا ولاية لسفيه ^(٤). وقال في الإملاء ^(٥)^(٦): فإن ^(٧) كان الولي ^(٨) معتوها أو سفيها فأقرب الناس بعده. واختلف أصحابنا في تفسير لفظ السفيه ^(٩).

فمنهم من قال ^(١٠): المحجور عليه، ومنهم من قال ^(١١): المراد به: الفاسق. ونقل المزني في باب اجتماع الولاية ^(١٢): وإن كان الولي ^(١٣) سفيها أو ضعيفا غير عالم بموضع الخط، أو سقيما مؤلما. واختلفوا في معنى السفيه على ما ذكرناه في بعض نسخ المختصر؛ بدل قوله: سقيما مؤلما: سفيها مؤليا. فعلى

(١) (قال): ساقط [أ].

(٢) في [أ]: (الكبير).

(٣) انظر: الأم ١٦/٥، مختصر المزني ٢٦٦/٨.

(٤) السفيه: قال الجوهري في الصحاح ٢٢٣٤/٦، مادة (سفه): (السَّفه: أصله: الخفة والحركة، يقال: تسَّفهت الريح الشجر؛ أي: مالت به) أ. هـ.

وقال الإمام النووي في تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٢٠٠: (السفه: ضعف العقل وسوء التصرف. والسفيه هو الجاهل الذي قلَّ عقله) أ. هـ. وانظر كذلك الزاهر ١٥٤/٢٤، المصباح المنير ٢٨٠/١، مادة (سفه).

(٥) حكاه عن الإملاء: انظر: الأم ١٦/٥، الحاوي ١٦٣/١١.

(٦) الإملاء: من كتب الإمام محمد بن إدريس الشافعي؛ كما صرح بذلك فقهاء الشافعية، وهو نحو (الأمالي) في الحجم. وقد يتوهم البعض أن (الإملاء) هو (الأمالي). وليس كذلك؛ ولهذا صرح الإمام النووي في تهذيب الأسماء بالمغايرة.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٥٣/١، كشف الظنون ١٦٩/١، هدية العارفين ٦/٦.

(٧) في [أ]: (أن).

(٨) (الولي): ساقط [أ].

(٩) ذكرهما الإمام الماوردي، والإمام العمراني.

انظر: الحاوي ١٦٣/١١، البيان ١٧٢-١٧١/٩.

(١٠) انظر: الحاوي ١٦٣/١١، البيان ١٧٢-١٧١/٩.

(١١) انظر: الحاوي ١٦٣/١١، البيان ١٧٢-١٧١/٩.

(١٢) انظر: مختصر المزني ٢٦٦/٨.

(١٣) (الولي): ساقط [د].

هذه / القراءة^(١) يكون المراد بالسفيه في ابتداء الفصل: الفاسق^(٢)؛ لأنه ذكر [١٩٥ أ] المحجور في آخر الفصل^(٣).

وحكى البُويطي^(٤) في مختصره^(٥) عن الشافعي أنه قال^(٦): ولا يكون الولي إلا مرشداً. اختلفوا في معناه: فمنهم من قال المراد بالمرشد: العدل، ومنهم من قال: المراد به: العاقل.

وقال في الإملاء: ولا يزوج الفاسق المولى عليه، واختلفوا فيه.

فمنهم من قال: اللفظ مطلق، والمراد^(٧) به كل فاسق.

ومنهم من يقول^{(٨)(٩)}: صورة المسألة

(١) في [د]: (القراءة). والصواب ما أثبتناه.

(٢) (الفاسق): ساقط [أ].

(٣) سيأتي ذكره في ص ٣١٧ من البحث.

(٤) أبو يعقوب، يوسف بن يحيى المصري البُويطي. أحد الأعلام من أصحاب الإمام الشافعي وأئمة الإسلام. قال الربيع: (كان له من الشافعي منزلة). تفقه على الشافعي واختص بصحبته. كان إماماً زاهداً، فقيهاً، عظيماً، مناظراً، جباراً من جبال العلم والدين. له كتاب (المختصر) المشهور. وكان ممن أُبتلي أيام المحنة، والقول بخلق القرآن، فامتنع عن القول بذلك؛ فحُمِلَ مقيداً من مصر إلى بغداد، وتوفي في السجن مقيداً سنة (٢٣١هـ) وقيل: سنة (٢٣٢هـ).

انظر: طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شهبه ٧١/١-٧٢، طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ٦٨١/١-٦٨٤، طبقات الفقهاء للشيرازي، ص ١٠٩، طبقات الشافعية للسبكي ١٦٢/٢-١٧٠.

(٥) مختصر البويطي: لأبي يعقوب، يوسف بن يحيى المصري البويطي. صنف هذا المختصر وقرأه على الإمام الشافعي بحضرة الربيع؛ لذا فهو يروى عنه أيضاً. ونقل الإمام السبكي في طبقاته قول لأبي عاصم عنه: (هو غاية في الحُسْن، على نظم أبواب المبسوط، وقد وقف عليه السبكي، وهو مختصر من كلام الشافعي) أ. هـ.

انظر: طبقات الشافعية للأسنوي ٢٢/١، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٦٣/٢.

(٦) انظر: مختصر البويطي (ل ٣٣).

(٧) في [أ]: (فالمراد).

(٨) في [أ]: (قال).

(٩) انظر: مغني المحتاج ١٥٤/٣.

في^(١) مَنْ بَلَغَ فَاسِقًا وَبَقِيَ الْحَجَرُ عَلَيْهِ؛ هَذَا مَا نَقَلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - .
وَأَصْحَابُنَا اخْتَلَفُوا فِي الْمَسْأَلَةِ عَلَى أَرْبَعٍ^(٢) طَرُقٍ^(٣)؛ فَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ فِي
الْمَسْأَلَةِ قَوْلَيْنِ^(٤):

أَحَدُهُمَا: وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ^(٥)، وَمَالِكٍ^(٦)، وَاخْتِيارُ أَصْحَابِنَا
بِخَرَّاسَانَ^(٧): أَنَّهُ وَلِيٌّ. وَوَجْهُهُ^(٨): أَنَّهُ يَتَصَرَّفُ لِنَفْسِهِ بِنَفْسِهِ، فَكَانَ وَلِيًّا كَالْعَدْلِ أَوْ
كَالْكَافِرِ.

وَالثَّانِي - وَهُوَ اخْتِيارُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا بِالْعِرَاقِ -^(٩): أَنَّهُ لَا اخْتِيارَ لَهُ. وَهُوَ
رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ^(١٠).

(١) (في) ساقط [أ].

(٢) في [أ]: (أربعة).

(٣) قَالَ الْخَطِيبُ الشَّرِيفِيُّ فِي مَغْنِيِّ الْمَحْتِاجِ ١٥٥/٣: (فِي الْمَسْأَلَةِ طَرُقٌ جَمَعَهَا بَعْضُهُمْ ثَلَاثَ
عَشْرَةَ طَرِيقَةً؛ أَشْهَرُهَا عَلَى مَا - قَالَهُ الشَّيْخَانُ - طَرِيقَةُ الْقَوْلَيْنِ).
رَاجِعِ الْمَسْأَلَةَ فِي: الْحَاوِي ١٦/١٦٥، الْمَهْذَبُ ١٦/١٥٧، الْوَسِيطُ ٥/٧٣، حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ
٣٣٢/٦-٣٣٣، التَّهْذِيبُ ٥/٢٦٠-٢٦١، الْبَيَانُ ٩/١٧٠، فَتْحُ الْعَزِيزِ ٧/٥٥٣-٥٥٤، رَوْضَةُ
الطَّالِبِينَ ٦/٥٩، كَفَايَةُ النَّبِيِّ (٩ ل ١٧)، تَكْمَلَةُ الْمَجْمُوعِ ١٦/١٥٨-١٥٩، كَفَايَةُ الْأَخْيَارِ
٢/٤٢٨.

(٤) قَالَ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ، وَالْإِمَامُ الرَّافِعِيُّ، وَالْإِمَامُ النَّوَوِيُّ: إِنَّهَا أَشْهَرُ الطَّرِيقِ فِي الْمَذْهَبِ.
انْظُرْ: الْوَسِيطُ ٥/٧٣، فَتْحُ الْعَزِيزِ ٧/٥٥٣-٥٥٤، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ٦/٥٩، مَغْنِيُّ الْمَحْتِاجِ
٣/١٥٥.

(٥) انْظُرْ: رُؤُوسُ الْمَسَائِلِ، ص ٣٧٤، فَتْحُ الْقَدِيرِ ٣/٢٨٥، بِدَائِعُ الصَّنَائِعِ ٢/٢٣٩.
(٦) انْظُرْ: الْمَعُونَةُ ٢/٧٣٩-٧٤٠، الْكَافِي لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ١/٤٢٩، بِدَايَةُ الْمَجْتَهِدِ ٢/٣٥، الذَّخِيرَةُ ٤/٢٤٥.
(٧) يَنْسَبُ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى اخْتِيارِ الْقَاضِي أَبِي حَامِدٍ، وَالْقَفَالِ، وَالرَّوْيَانِيِّ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا -.
انْظُرْ: الْبَيَانُ ٩/١٧٠، فَتْحُ الْعَزِيزِ ٧/٥٥٤، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ٦/٥٩، كَفَايَةُ النَّبِيِّ (٩ ل ١٧)،
تَكْمَلَةُ الْمَجْمُوعِ ١٦/١٥٨-١٥٩، كَفَايَةُ الْأَخْيَارِ ٢/٤٢٨، مَغْنِيُّ الْمَحْتِاجِ ٣/١٥٥.

(٨) انْظُرْ: الْبَيَانُ ٩/١٧٠.

(٩) يَنْسَبُ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالطَّبْرِيِّ، وَابْنِ الْقَطَّانِ، وَالشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ
- رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا -.

انْظُرْ: الْبَيَانُ ٩/١٧٠، فَتْحُ الْعَزِيزِ ٧/٥٥٤، كَفَايَةُ النَّبِيِّ (٩ ل ١٧)، مَغْنِيُّ الْمَحْتِاجِ ٣/١٥٥.

(١٠) وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا تَشْتَرِطُ الْعَدَالَةَ فَيَصِحُّ تَرْوِيجُ الْفَاسِقِ.

انْظُرْ: الْمَغْنِيُّ ٧/٣٥٧، الْإِنْصَافُ ٨/٧٣، التَّوْضِيحُ ٢/٩٥٧.

ووجهه^(١): ما رُوِيَ عن ابن عباس أنه قال: (لا نكاح إلا بشاهدي عدل، ووليّ مرشد)^(٢).

ولأن المقصود من الولاية^(٣) مراعاة النظر والمصلحة؛ والفاسق ترك النظر لنفسه في أمر دينه، فَيُخَافُ أن يترك النظر لولده، فسلبناه الولاية.

والطريقة الثانية: إن كان فسقه بشرب^(٤) الخمر لم يكن ولياً؛ مخافة أن يزوّج في حال السكر ممن لا يكافئها، والمرأة لا تقدر على المخالفة، أو تميل إلى من يميل إليه^(٥) الولي من الفاسق. وإن كان فسقه بغير شرب الخمر كان ولياً^(٦).

الطريقة الثالثة: إن كان وليّ إجبار؛ كالأب والجد كان ولياً؛ لكمال شفقتهم. وإن كان غيرهما فلا / ؛ لأن شفقتهم قاصرة، وقد أضاف إلى ذلك الفسق^(٧).

[١٩٥ ب]

(١) انظر: البيان ١٧٠/٩.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في الاستذكار، كتاب النكاح، باب جامع ما لا يجوز من النكاح ٢١٥/١٦، برقم (٢٤١٢) بلفظه.

وأخرجه الدارقطني في سننه، كتاب النكاح ٢٢١/٣-٢٢٢، برقم (١١).
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي مرشد ٢٠١/٧، برقم (١٣٧١٣) من طريق ابن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفاً، وقال البيهقي (الصحيح موقوف). وانظر تفصيل الكلام عليه في إرواء الغليل ٢٣٨/٦-٢٤٠، برقم (١٨٣٩).

(٣) في [أ]: (القرابة).

(٤) في [أ]: (لشرب).

(٥) (إليه): ساقط [أ].

(٦) انظر: الوسيط ٧٣/٥، البيان ١٧١/٩، فتح العزيز ٥٥٤/٧، روضة الطالبين ٥٩/٦، تكملة المجموع ١٦٠/١٦، مغني المحتاج ١٥٥/٣.

(٧) ذكر الإمام العمراني في البيان ١٧٠/٩ قول أبي إسحاق المروزي حيث قال: (إن كان الولي ممن يُجْبَرُ على النكاح كالأب والجد في تزويج البكر لم يصح أن يكون فاسقاً؛ لأنه يزوّج بالولاية، والولاية لا تثبت مع الفسق، وإن كان ممن لا يجبر على النكاح كمن عدا الأب والجد من الأولياء، وكتزويج الأب والجد للشيب، صح تزويجه وإن كان فاسقاً).
وانظر كذلك: الحاوي ١٦٥/١١، المهذب ١٥٧/١٦، الوسيط ٧٣/٥، التهذيب ٢٦١/٥، البيان ١٧٠/٩.

الطريقة الرابعة: إن كان الولي أخًا أو عمًا أو أبًا والمرأة ثيب كان وليًا؛ لأنه لا يعقد إلا بإذنها، وإن كان وليًا إجبار لم يكن وليًا؛ لأنه ينفرد بالعقد ورئيما^(١) يترك النظر^(٢).

فروع أربعة:

- **أحدها:** إذا قلنا للفاسق ولاية؛ فإن كان سكرانًا فزوّج في حال سُكره، فحكم العقد حكم تصرفات السكران، وسنذكره^{(٣)(٤)}.

- **الثاني:** إذا عَصَلَهَا^(٥) الولي العدل، وقلنا: يفسق بالعضل؛ فإذا زوجها جاز؛ لأن سبب فسقه العضل، وبالتزويج زال^(٦) العضل^(٧).

- **الثالث:** الإمام الأعظم إذا فسق. المذهب: أنه لا ينعزل^(٨)؛ وإن^(٩) قلنا: الفاسق وليٌ فلا كلام. وإن قلنا: لا // لا. // ^(١٠) ولاية للفاسق.

(١) انظر: الحاوي ١١/١٦٥، المهذب ١٦/١٥٧، الوسيط ٥/٧٣، التهذيب ٥/٢٦١، البيان ٩/١٧٠.

(٢) في [أ]: (فربما).

(٣) في [أ]: (فسنذكره).

(٤) انظر: الوسيط ٥/٧٤.

(٥) العَصْلُ: بفتح العين وإسكان الضاد: هو منع الولي الأيم من التزويج.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٣/٢٥-٢٦، الصحاح ٦/١٧٦٧، والقاموس المحيط، ص ١٣٣٥، مادة (عضل).

(٦) في [أ]: (يزول).

(٧) انظر: التهذيب ٥/٢٦١، روضة الطالبين ٦/٦٠، كفاية النبيه (٩ ل ١٨)، النجم الوهاج

٢/٣٠٩، أسنى المطالب ٣/١٣٢، مغني المحتاج ٣/١٥٥.

(٨) وهذا هو الصحيح؛ كما قاله الإمام الرافعي في فتح العزيز ٧/٥٥٥، والإمام النووي في روضة الطالبين ٦/٦٠.

وانظر كذلك: التهذيب ٥/٢٦١، أسنى المطالب ٣/١٣٢، مغني المحتاج ٣/١٥٥.

(٩) في [أ]: (فإن).

(١٠) (لا): ساقطة من النسخ، وهي إضافة يقتضيها سياق الكلام، وموافقًا لما جاء في هامش فتح العزيز ٧/٥٥٥.

وأصحابنا^(١) قالوا^(٢): لا يزوج ابنته، ولكن يزوج الأيامي من المسلمين؛ لأن سبب تزويج البنت القرابة [والفسق ينفي ولاية القرابة، وأما]^(٣)، سبب تزويج الأيامي السلطنة، والفسق لا ينافي ولاية السلطنة.

وكان الإمام القاضي حسين - رحمه الله - يقول^(٤): عندي: أن^(٥) الإمام الفاسق لا يزوج الأيامي، ولا يقضي، كما لا يشهد، ولكنه ينصب القضاة حتى يزوجون ويقضون^(٦).

وكان المعنى في ذلك: أن^(٧) نفيه^(٨) ولاية الإمام^(٩) مع الفسق؛ لخوف وقوع الفتنة والقتال بين الناس، وليس في منعه من القضاء والتزويج^(١٠) خوف فتنة^(١١)؛ لأنه^(١٢) يفوض ذلك إلى من يصلح له.

الرابع: أصحاب الحرف^(١٣) الدنيئة. هل تثبت لهم الولاية؟ كالنساءج^(١٤)

(١) في [أ]: (فأصحابنا).

(٢) قال بذلك كلا من: الإمام البغوي، والإمام الرافعي، والإمام النووي، والإمام ابن الرفعة، والإمام ابن الملقن.

انظر: التهذيب ٢٦١/٥، فتح العزيز ٥٥٥/٧، روضة الطالبين ٦٠/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٧)، عجلة المحتاج ١٢١٦/٣.

(٣) (والفسق ينفي ولاية القرابة، وأما): ساقط [د].

(٤) انظر قوله في: فتح العزيز ٥٥٥/٧، عجلة المحتاج ١٢١٦/٣.

(٥) (إن): ساقط [د].

(٦) (يقضون): ساقط [د].

(٧) (أن): ساقط [أ].

(٨) في [أ]: (تنفيه).

(٩) في [أ]: (الإمامة).

(١٠) في [أ]: (التزوج).

(١١) في [أ]: (الفتنة).

(١٢) في [د]: زيادة حرف (لا).

(١٣) الحرقة: بكسر الحاء: صناعة يُرْتَزَقُ منها؛ سميت بذلك، لأنه ينحرف إليها.

انظر: الفائق للزمخشري ٢٤٠/١، مادة (حرف)، فتح الوهاب ٦٧/٢.

(١٤) النساءج: هو من نسج الثوب، فهو نَسَاج، وصنعتة: النساءجة.

انظر: القاموس المحيط، ص ٢٦٥، المصباح المنير ٦٠٢/٢، مادة (نسج).

والْحَجَّامُ^(١). إن قلنا: تثبت للفاسق الولاية^(٢) [فلهم ولاية^(٣)]، وإن قلنا: لا ولاية للفاسق^(٤)، ففي^(٥) ثبوت الولاية لهم^(٦) وجهان^(٧): - بناء على أن^(٨) شهادتهم^(٩) هل تقبل أم لا؟ - . - وسنذكره - / .

[١٩٦ أ]

- (١) الْحَجَّامُ: قال ابن منظور في لسان العرب ١١٧/١٢، مادة (حجم): (الْحَجَّامُ: المصَّاص: قال الأزهري: يقال للحاجم: حَجَّامٌ لامتصاصه فم المِجْجَمَةِ) أ. هـ.
- وقال الفيروز آبادي في القاموس المحيط، ص ١٤١٠، مادة (حجم): (والمِجْجَمُ: ما يُحْجَمُ به، وحِرْفَتُهُ الحِجَامَةُ) أ. هـ.
- (٢) في [أ]: تقديم وتأخير (الولاية للفاسق).
- (٣) واعتبره الإمام النووي في روضة الطالبين ٦٠/٦: (بأنه المذهب).
- وانظر كذلك: التهذيب ٢٦٤/٥، فتح العزيز ٥٥٥/٧، كفاية النبيه (٩ ل ١٧)، أسنى المطالب ١٣١/٣، مغني المحتاج ١٥٥/٣.
- (٤) (فلهم ولاية، وإن قلنا: لا ولاية للفاسق): ساقط [أ].
- (٥) في [أ]: (في).
- (٦) (لهم): ساقط [د].
- (٧) أحدهما: أنها لا تُقبل؛ لأن اشتغالهم بهذه الحرف ورضاهم بها يشعر بالخسة وقلة المروءة. والثاني: القبول؛ لأنها حرف مباحة، والناس محتاجون إليها، ولو رددنا شهادتهم، لم يؤمن أن يتركوها، فيعم الضرر. وهذا هو أصح الوجهين؛ كما قاله الإمام الرافعي في فتح العزيز ٢٢/١٣.
- (٨) (أن): ساقط [د].
- (٩) في [د]: (شهادته). والصواب ما أثبتناه.

الفصل الرابع: في ترتيب الأولياء، وفيه خمس مسائل:

م ٥٩: أحدها: أن عندنا الولي الأبعد لا يجوز أن يزوّج مع وجود الأقرب، ولو زوج لا ينقذ النكاح^(١).

وقال مالك - رحمه الله -^(٢): ينقذ النكاح.

ودليلنا^(٣): أن ما يستحق بالتعصيب لا يثبت للأبعد مع وجود الأقرب؛ كالميراث.

م ٦٠: الثانية: أولى الأولياء: الأب، ومع بقائه على الولاية لا تثبت م ٦٠: ترتيب الأولياء لأحد الولاية، ثم بعده الجد وإن علا، ثم بعده الأخ^(٤).

وقال مالك - رحمه الله -^(٥): الأخ أولى من الجد؛ لأن الأخ ابن الأب والجد أبو^(٦) الأب، وكل حق يثبت^(٧) للأب فابنه أولى به بعد موته من أبيه؛ كالولاء.

(١) انظر: الأم ١٤/٥، الحاوي ١١/١٥٣، التهذيب ٥/٢٧٩، البيان ٩/١٧٤-١٧٥.

(٢) قال ابن رشد في بداية المجتهد ٣٧/٢: (اختلف فيها قول مالك، فمرة قال: إن زوّج الأبعد مع حضور الأقرب، فالنكاح مفسوخ. ومرة قال: النكاح جائز. ومرة قال: للأقرب أن يجيز أو يفسخ. وهذا الخلاف كله عنده فيما عدا الأب في ابنته البكر، والوصي في محجورته؛ فإنه لا يختلف قوله إن النكاح في هذين مفسوخ). وانظر كذلك: المدونة ٢/١٤٣-١٤٤، التلخيص ١/٢٨٣، المعونة ٢/٧٣٢، المقدمات الممهدات ٢/٤٧.

(٣) راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (١).

(٤) انظر: الأم ١٤/٥، مختصر المزني ٨/٢٦٥، الحاوي ١١/١٢٨-١٢٩، المهذب ١٦/١٤٧، نهاية المطلب للجويني (٢١ ل ٤)، الحلية للرويانى (ل ١٢٧)، الوسيط ٥/٦٨-٦٩، حلية العلماء ٦/٣٢٨، التهذيب ٥/٢٨٠، البيان ٩/١٦٤-١٦٥، فتح العزيز ٧/٥٤٤-٥٤٦، روضة الطالبين ٦/٥٤، كفاية النبيه (٩ ل ١٤)، أسنى المطالب ٣/١٢٩، مغني المحتاج ٣/١٥٦.

(٥) انظر: المدونة ٢/١٤٣، التلخيص ١/٢٨٣، المعونة ٢/٧٣٠-٧٣١، بداية المجتهد ٢/٣٦-٣٧، الذخيرة ٤/٢٤٧.

(٦) في [أ]: (أب).

(٧) في [أ]: (ثبت).

ودليلنا: أن الصحابة ﷺ تكلموا في ميراث الجد والأخ^(١).

فمنهم^(٢): من قدم^(٣) الجد، ومنهم^(٤): من شرك، وما منهم من قدم الأخ على الجد، ولأن للجد ولادةً وتعصياً، فيقدم على الأخ كالأب، ثم بعد الأخوة بنو الأخوة، ثم الأعمام، ثم بنو^(٥) الأعمام، ثم أعمام الأب، ثم بنوهم، ثم أعمام الجد، ثم بنوهم. لا تنتقل الولاية إلى العمومة^(٦) مادام في جهة الأخوة من يصلح للولاية، ولا إلى أعمام الأب ما دام أحد من أولاد العم^(٧) موجوداً اعتباراً بتعصيب الميراث^(٨).

٦١: اجتماع
الوليّين للمرأة

م ٦١: الثالثة: إذا اجتمع الأخ من الأب والأم مع الأخ من الأب، ففي المسألة قولان^(٩):

- (١) في [أ]: تقديم وتأخير (الأخ والجد).
- (٢) من هؤلاء الصحابة: أبو بكر الصديق، وعثمان، وعائشة، وابن عباس، وابن الزبير، ومعاذ - رضي الله عنهم جميعاً -.
- انظر ما أثر عنهم في هذه المسألة: مصنف ابن أبي شيبة ٣٤٩/٧، السنن الكبرى للبيهقي ٤٠٣-٤٠٢/٦، نيل الأوطار ٦٢-٦١/٦، التهذيب ٣٣/٥، البيان ٩١-٩٠/٩، تكملة المجموع ١١٦/١٦، المغني ٦٤/٧.
- (٣) في [أ]: زيادة (الأخ على).
- (٤) من هؤلاء الصحابة: عمر، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم جميعاً.
- انظر ما أثر عنهم في هذه المسألة: مصنف ابن أبي شيبة ٣٥٣-٣٥١/٧، السنن الكبرى للبيهقي ٤٠٦-٤٠٤/٦، التهذيب ٣٣/٥، البيان ٩٠/٩، تكملة المجموع ١١٦/١٦، المغني ٦٤/٧.
- (٥) في [أ]: (بعض).
- (٦) في [د]: (العموم). والصواب ما أثبتناه.
- (٧) في [أ]: (عمها).
- (٨) انظر: الأم ١٤/٥، مختصر المزني ٢٦٥/٨، الحاوي ١٢٩-١٢٨/١١، المهذب ١٤٧/١٦، نهاية المطلب للجويني (٢١ ل ٤)، الحلية للرويان (ل ١٢٧)، الوسيط ٦٩-٦٨/٥، حلية العلماء ٣٢٨/٦، التهذيب ٢٨٠/٥، البيان ١٦٤-١٦٥/٩، فتح العزيز ٥٤٤-٥٤٦/٧، روضة الطالبين ٥٤/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٤)، أسنى المطالب ١٢٩/٣، مغني المحتاج ١٥٦/٣.
- (٩) انظر: الحاوي ١٢٩/١١، المهذب ١٤٧/١٦، نهاية المطلب للجويني (٢١ ل ٢)، الوسيط ٦٩/٥، التهذيب ٢٨٠/٥، البيان ١٦٥/٩، فتح العزيز ٥٤٤-٥٤٥/٧، روضة الطالبين ٥٤/٦، تكملة المجموع ١٥٥/١٦.

أحدهما - وهو قوله الجديد -^(١)، ومذهب أبي حنيفة^(٢) - رحمه الله -، واختيار المزني^(٣): أن الولاية للأخ^(٤) للأب والأم دون الأخ من الأب.^(٥) ووجهه: أن^(٦) [الأخ من الأب والأم]^(٧) أولى بالميراث بلا خلاف^(٨)، وأولى بالصلاة على الميت؛ على الصحيح من المذهب^(٩). وفي عصابات المعتق أخو^(١٠) المعتق من الأب^(١١) والأم أولى من أخ المعتق من الأب^(١٢).

وإذا أوصى لأقرب الناس إلى فلان رحمًا ولحمًا^(١٣)، كان الأخ للأب والأم / أولى كذلك في مسألتنا.

[١٩٦ ب]

وقال في القديم^(١٤): هما سواء في الولاية.

-
- (١) انظر قوله الجديد في: الأم ١٤/٥، الحاوي ١٣٠/١١، المهذب ١٤٧/١٦.
 - (٢) انظر: الحجة على أهل المدينة ١٥٨/٣-١٦٠، المبسوط ٢١٩/٤، رؤوس المسائل، ص ٣٧٦.
 - (٣) انظر: مختصر المزني ٢٦٥/٨.
 - (٤) في [أ]: (من الأب).
 - (٥) وهذا أظهر القولين، كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٥٤/٦، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٥٤٥/٧، والإمام الشاشي في حلية العلماء ٣٢٨/٦ بأنه الأصح.
 - (٦) في [د]: (أنه). والصواب ما أثبتناه.
 - (٧) (الأخ من الأب والأم): ساقط [د].
 - (٨) انظر: مختصر المزني ٢٦٥/٨، الحاوي ١٣٠/١١، المهذب ١٤٧/١٦، نهاية المطلب للجويني (٢١ ل ٢، ٤)، الوسيط ٦٩/٥، التهذيب ٢٨٠/٥، البيان ١٦٥/٩-١٦٦، فتح العزيز ٥٤٥/٧-٥٤٦، تكملة المجموع ١٥٦/١٦.
 - (٩) راجع نفس المصادر السابقة نفسها في هامش (٨).
 - (١٠) في [أ]: (أخ).
 - (١١) في [أ]: (للأب).
 - (١٢) انظر: البيان ١٦٥/٩، فتح العزيز ٥٤٧/٧، الوسيط ٧٠/٥، التهذيب ٢٨٠/٥.
 - (١٣) في [د]: (كما). والصواب ما أثبتناه.
 - (١٤) انظر قوله القديم في: الحاوي ١٢٩/١١، المهذب ١٤٧/١٦، نهاية المطلب للجويني (٢١ ل ٢)، التهذيب ٢٨٠/٥، البيان ١٦٥/٩.

ووجهه: أن الولاية مستفادة بقرابة الأب؛ لأن النساء لا مدخل لهن في الولاية، وقد استويا في قرابة الأب، فوجب أن يستويا في الولاية^(١)؛ كعمّين: أحدهما خال لا يترجح بالხოؤلة، ويفارق تلك المسائل؛ لأن بقرابة الأم يستحق الميراث، والصلاة على الميت، والوصية؛ حتى إذا أوصى لأقرب الناس إلى فلان، وليس له إلا أخ من الأم استحق الوصية، وكذلك للنساء مدخل في الولاء، وإن^(٢) المرأة إذا اعتقت مملوكًا، ثبت لها الولاء ولعصابتها من بعدها.

وعلى هذا ابنا أخ أحدهما ابن أخ لأب وأم، [والآخر ابن أخ لأب، أو عمّين أحدهما عم لأب وأم،]^(٣) والآخر [عم لأب، أو ابنا عم أحدهما]^(٤) ابن ابن عم لأب. فهل يُقدّم الذي ينتمي إلى الأب والأم على الذي ينتمي إلى الأب أم لا؟ فعلى هذين القولين^(٥).

فروع أربعة:

- أحدها: إذا كان للمرأة ابنا عم أحدهما أخوها من الأم. هل يقدم الذي هو أخ لأم^(٦) أم لا؟ فعلى هذين القولين^(٧).

- الثاني: إذا كان لها ابنا عم أحدهما ابنها؛ بأن يزوج بها ابن عمها، وله ابن من امرأة أخرى، وولدت هي منه ابنًا، فهل يُقدّم الذي هو ابنها على

(١) انظر: الحاوي ١١/١٣٠، نهاية المطلب للجويني (٢١ ل ٢-٣)، البيان ٩/١٦٥، فتح العزيز ٥٤٥/٧.

(٢) في [أ]: (فإن).

(٣) (والآخر ابن أخ لأب، أو عمين أحدهما عم لأب وأم): ساقط [أ].

(٤) و (عم لأب، أو ابنا عم أحدهما): ساقط [د].

(٥) تقدم ذكرهما في هامش (٩) ص ٢١٤ - ٢١٥.

انظر: الحاوي ١١/١٣٠، المهذب ١٦/١٤٧، الوسيط ٥/٦٩، التهذيب ٥/٢٨٠، البيان ٩/١٦٥ - ١٦٦، تكملة المجموع ١٦/١٥٦.

(٦) في [أ]: (للأم).

(٧) انظر: الحاوي ١١/١٣١، المهذب ١٦/١٤٧، الوسيط ٥/٦٩، حلية العلماء ٦/٣٢٩، التهذيب ٥/٢٨٠، البيان ٩/١٦٦، روضة الطالبين ٦/٥٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٥).

الآخر أم لا؟ فعلى القولين^(١).

- الثالث: إذا كان لها أبنا مُعْتَق^(٢)؛ أحدهما ابنها. هل نقدم ابنها على الآخر

أم لا؟ فعلى القولين^(٣).

وفارق عمّين أحدهما خال؛ لأن بالخولة لا يستحق الميراث، وبقرابة الأم

يستحق الميراث.

- الرابع: إذا كان لها أخ من أب، وابن أخ لأب وأم. المذهب^(٤): أن الأخ

من الأب أولى^(٥).

وقد حُكي عن بعض أصحابنا طريقة في الميراث: أن ابن الأخ أولى

بالميراث؛ فعلى هذا: هل يكون / أولى^(٦) بالولاية^(٧) أم لا؟ فعلى القولين. [١٩٧]

م ٦٢: تزويج
المعتقة

م ٦٢: الرابعة^(٨)؛ إذا لم يكن لها عصة بالنسب. تثبت الولاية عليها

للمُعْتَق ما دام حيًا صالحًا للولاية، ثم بعده لعصباته، ثم بعدهم لمُعْتَق المُعْتَق، ثم

بعده لعصباته. (٩)(١٠)

(١) الحاوي ١١/١٣١، المهذب ١٦/١٤٧، الوسيط ٥/٦٩، حلية العلماء ٦/٣٢٩، التهذيب

٥/٢٨٠، روضة الطالبين ٦/٥٦.

(٢) في [أ]: (معتقان).

(٣) انظر: الحاوي ١١/١٣٦، نهاية المطلب للجويني (٢١ ل ٣)، التهذيب ٥/٢٨٠، روضة

الطالبين ٦/٥٥.

(٤) في [أ]: (فالمذهب).

(٥) انظر: الأم ٥/١٤، الحاوي ١١/١٣٠-١٣١، فتح العزيز ٧/٥٤٥.

(٦) (أولى): ساقط [أ].

(٧) (الولاية): ساقط [د].

(٨) في [أ]: (الخامسة).

(٩) في [أ]: تكرار لعبارة (ثم بعده لعصباته، ثم بعدهم لمُعْتَق المُعْتَق، ثم بعده لعصباته).

(١٠) انظر: الأم ٥/١٥، مختصر المزني ٨/٢٦٦، الحاوي ١١/١٣٥، المهذب ١٦/١٤٧،

نهاية المطلب للجويني (٢١ ل ٥)، الحلية للرويان (١٢٧ ل)، الوسيط ٥/٦٩، التهذيب

٥/٢٨٠، البيان ٩/١٦٧، فتح العزيز ٧/٥٤٦-٥٤٧، كفاية النبيه (٩ ل ١٤)، مغني المحتاج

٣/١٥١-١٥٢.

وترتيب عصابات المعتق في الولاية كترتيبهم^(١) في الميراث لا يختلفان، وقد ذكرناه في الفرائض.

فروع ثلاثة:

- **أحدها:** إذا اشتركا في عتق جارية، فلا^(٢) ينفرد أحدهما بالتزويج، ولكن لابد من اجتماعهما؛ لأن الولاء فرع الملك؛ ولكل واحد منهما بعض الملك، وكان بعض الولاء^(٣) له^(٤)؛ فإن مات أحدهما زوّجها^(٥) الآخر مع عصبة الشريك الميت، وإن^(٦) لم يكن لها عصبة فالحاكم^(٧) مع المعتق الحي يزوّجها^(٨).

- **الثاني:** إذا أعتق جارية ومات عن اثنين، فلكل^(٩) واحد من الاثنين أن ينفرد بتزويجها، [كما أن لكل واحد من الأخوين أن ينفرد بتزويجها]^{(١٠)(١١)(١٢)}.

- **الثالث:** المرأة إذا أعتقت جارية فوليها من يزوج المعتقة^(١٣)،

(١) في [أ]: (كترتيبهن).

(٢) في [د]: (ولا). والصواب ما أثبتناه.

(٣) في [أ]: (الولاية).

(٤) (له): ساقط [أ].

(٥) في [أ]: (يزوجها).

(٦) في [أ]: (فإن).

(٧) في [د]: (والحاكم). والصواب ما أثبتناه.

(٨) انظر: الحاوي ١١/١٣٦، الحلية للرويانى (ل ١٢٧)، الوسيط ٥/٦٩، التهذيب ٥/٢٨٣، فتح العزيز ٧/٥٤٨، مغني المحتاج ٣/١٥٤، نهاية المحتاج ٦/٢٣٣.

(٩) في [د]: (وكل).

(١٠) (كما أن لكل واحد من الأخوين أن ينفرد بتزويجها): ساقط [أ].

(١١) في [د]: تكرار لعبارة: (كما أن لكل واحد من الأخوين أن ينفرد بتزويجها).

(١٢) انظر: الحاوي ١١/١٣٦، المذهب ١٦/١٤٧، نهاية المطلب للجويني (٢١ ل ٥-٦)، التهذيب ٥/٢٨٣، البيان ٩/١٦٧، فتح العزيز ٧/٥٤٨، مغني المحتاج ٣/١٥٢.

(١٣) هذا هو الصحيح؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٦/٥٦، وعبر الإمام البغوي في التهذيب ٥/٢٨١، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٧/٥٤٧، بأنه المذهب المشهور. =

فتكون^(١) هي في التزويج تبعاً لمُعْتَقَتِهَا^(٢) ما دامت حية. ولو ماتت عن ابن وأب؛ ففي حياتها كان إلى الأب تزويجها و^(٣) تزويج مُعْتَقَتِهَا، و^(٤) من بعد الموت^(٥)، وجهان^(٦):

أحدهما: أن الأب يزوجه كما كان يزوجه في حياتها^(٧).

والثاني: - وهو الصحيح-^(٨): أن أباه يزوجه^(٩)؛ لأنها^(١٠) في حال الحياة كانت تبعاً لمُعْتَقَتِهَا^(١١)، والولاية على المعتقة للأب. وأما^(١٢) بعد الموت التزويج بحكم الولاء، والولاء انتقل إلى ابنها دون أبيها؛ فكان تزويجها إلى الابن.

= وانظر: في المسألة: الحاوي ١١/١٣٤، المهذب ١٦/١٤٧، نهاية المطلب للجويني (٢١ ل ٧)، الوسيط ٥/٦٩، كفاية النبيه (٩ ل ١٤-١٥)، عجلة المحتاج ٣/١٢١٣، أسنى المطالب ٣/١٣٠.

- (١) في [أ]: (وتكون).
- (٢) في [د]: (لمعتقها). والصواب ما أثبتناه.
- (٣) في [د]: (أو تزويج). والصواب ما أثبتناه.
- (٤) (الواو): ساقط [أ].
- (٥) في [أ]: زيادة (ويعد الموت).
- (٦) انظر: الحاوي ١١/١٣٤-١٣٥، نهاية المطلب للجويني (٢١ ل ٧)، الوسيط ٥/٧٠، حلية العلماء ٦/٣٣٢، فتح العزيز ٧/٥٤٧-٥٤٨، روضة الطالبين ٦/٥٦-٥٧، عجلة المحتاج ٣/١٢١٣.
- (٧) في [د]: (حياته). والصواب ما أثبتناه.
- (٨) كما صححه الإمام الشاشي في حلية العلماء ٦/٣٣٢، والإمام ابن الملقن في عجلة المحتاج ٣/١٢١٣.
- (٩) حكى الإمام الرافعي في فتح العزيز ٧/٥٤٨ هذا الوجه عن أبي الفرج السرخسي ثم قال: (وهذا نقله الإمام أيضاً عن رواية الشيخ أبي علي)، وكذا حكى الإمام النووي في روضة الطالبين ٦/٦١ هذا الوجه وحكم عليه بالشذوذ.
- (١٠) في النسخ (لأن). والصواب ما أثبتناه.
- (١١) في [أ]: (لمعتقها).
- (١٢) في [أ]: (فأما).

م ٦٣: الخامسة؛ إذا لم يبق أحد من عصابات من^(١) معتقها، أو لم يكن م ٦٣: تزويج السلطان عليها ولاء؛ فالسلطان يزوجه. واختلفوا / في طريق تزويج السلطان^(٢): فمنهم [١٩٧ ب] من قال: يزوج بطريق النيابة [عن المسلمين]^(٣)؛ وذلك لأن الله تعالى أثبت بين المسلمين أخوة، فألحقنا أخوة الدين عند عدم النسب. وما يشبه النسب؛ وهو الولاء بأخوة النسب، وأثبتنا لهم الولاية؛ والإمام يقوم مقامهم.

ومنهم من قال: طريق تزويج السلطان: أن المرأة لا تخلو عن ابن عم لها في المسلمين، وإن كان متباعدًا عنها؛ إلا أنه لا طريق إلى معرفة^(٤) ابن عمها من المسلمين، فأقمنا السلطان مقامه. والصحيح هو الطريقة الأولى؛ لأننا^(٥) أثبتنا الولاية والميراث للمعتق وعصباته، ولولا أن أقاربه ابن العم، جعل^(٦) كالمعدوم؛ لما ثبتت الولاية والميراث للمعتق وعصباته؛ لأنهم فرع لأهل النسب.

فرعان:

- أحدهما: السلطان: إذا أراد تزويج المرأة التي إليه تزويجها. فإن كان يخبر حالها، ويعلم أنه ليس لها ولي؛ لا بالنسب، ولا بالولاء، وأنها خالية عن العدة والأزواج فلا^(٧) كلام. وإن كان لا يخبر حالها طالبها بشاهدين يشهدان على أن ولايتها إلى السلطان، وأنه ليس لها ولي؛ لا من جهة النسب، ولا من جهة الولاء، وأنها خالية عن الأزواج والعدة. وأما^(٨)

(١) (من): ساقط [أ].

(٢) انظر: الأم ١٥/٥، نهاية المطلب للجويني (٢١ ل ٨)، التهذيب ٢٨٤/٥، فتح العزيز ٥٤٢/٧-٥٤٣، عجالة المحتاج ١٢١٣/٣، أسنى المطالب ١٢٩/٣.

(٣) (عن المسلمين): ساقط [د].

(٤) في [أ]: (لمعرفة).

(٥) (لأننا): ساقط [د].

(٦) في [د]: (حصل). والصواب ما أثبتناه.

(٧) في [د]: (ولا). والصواب ما أثبتناه.

(٨) (وأما): ساقط [أ].

إذا^(١) أقامت شاهدين زوَّجها^(٢).

وهل أمرها بإقامة شاهدين^(٣) مستحب أو مستحق؟ فيه وجهان^(٤):

أحدهما: مستحب^(٥)؛ لأن النكاح من جملة المعاملات. وفي باب المعاملات يجوز قبول خبر المخبر؛ كما إذا قال: أنا وكيل فلان في بيع ماله.

والثاني: إقامة البينة^(٦) مستحقة؛ لأن النكاح أمر يُحتاط فيه، وليس يشق على الإمام سماع البينة والاستكشاف عن الحال؛ فشرطناه.

- الثاني / السلطان^(٧): إذا أراد تزويجها. فالمستحب أن يحضر من^(٨) أهلها [١٩٨ أ] وعشيرتها رجلاً من أهل الحزم والتدبير ويشاوره في تزويجها، ويذكر له خاطبتها، ويقول له^(٩): أيش تعرفون من هذا الرجل؟ حتى إذا ذكروا منه ما يكرهون^(١٠) نَسَبُهُ، نظر في الأمور، فلا يعقد إلا بعد أن يعرف أن لها في العقد حظاً ونظراً^(١١).

(١) في [أ]: (فإذا).

(٢) انظر: الأم ١٥/٥، مختصر المزنّي ٢٦٦/٨، نهاية المطلب للجويني (٢١ ل ١٦)، الوسيط ٧٥/٥، البيان ١٧٧/٩، فتح العزيز ٦٢/٧، روضة الطالبين ٦٤/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٩)، مغني المحتاج ١٥٧/٣.

(٣) (شاهدين): ساقط [د].

(٤) قال الإمام النووي في روضة الطالبين ٦٤/٦: (والأصح أنه مستحب).

انظر: الوسيط ٧٥/٥، البيان ١٧٨/٩، فتح العزيز ٥٦٢/٧-٥٦٣، روضة الطالبين ٦٤/٦.

(٥) وهذا هو الأصح من الوجهين؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٦٤/٦.

(٦) في [أ]: (الشهادة).

(٧) (السلطان): ساقط [د].

(٨) (من): ساقط [د].

(٩) (له): ساقط [أ].

(١٠) في [أ]: (يلزمون).

(١١) انظر: الأم ١٥/٥، مختصر المزنّي ٢٦٦/٨، الحاوي ١٥٥/١١، التهذيب ٢٨٤/٥، البيان ١٧٧/٩.

الفصل الخامس : في ما^(١) يوجب نقل الولاية من الأقرب إلى غيره، وفيه

سبع مسائل :

م ٦٤ : إحداها^(٢) : الولي الأقرب؛ إذا مات يتنقل أمر التزويج إلى من دونه؛ لأن بالموت زالت^(٣) أملاكه وسائر حقوقه إلى غيره، وكذلك الولاية. وهكذا لو جُنَّ الولي الأقرب، أو ارتد، أو كان ذميًا فنقض العهد، أو استُرِق^(٤)، أو أسلم الذمي، أو حُجِر على الولي الأقرب بالسَّفه، أو صار فاسقًا، - وقلنا: الفاسق ليس بولي^(٥)، أو صار شيخًا مفندًا، أو استولى عليه ألم يمنعه من النظر في الأمور، فإن في هذه الأحوال تنتقل الولاية إلى الأبعد^(٦)؛ لأنه ليس من أهل الولاية فآلَحَقَّ بالمعدوم. وهكذا لو كان الولي الأقرب في الابتداء غير صالح للولاية؛ بأن وُلِدَ للمجنون ولد؛ فإن الولاية تثبت للأبعد. وكذلك لو كان لها أخ صغير وعم؛ الولاية للعم؛ لكون الأقرب غير مستصلح للولاية^(٧) فجُعِلَ كالمعدوم؛ فإن صار الأقرب صالحًا للولاية، زال العارض وعادت للولاية إليه.^(٨)

(١) في [أ] : (فيما).

(٢) في [د] : (أحدها).

(٣) في [د] : (إزالة). والصواب ما أثبتناه.

(٤) في [أ] : (واسترق).

(٥) راجع مسألة رقم (٥٨) تقدم ذكرها في، ص ٢٠٥ من البحث.

(٦) انظر: الأم ١٤/٥، ١٦، الحاوي ١٢٨/١١، المهذب ١٦١/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ١٦)،

الوسيط ٧١/٥، حلية العلماء ٣٣٤/٦، التهذيب ٢٨٣/٥، البيان ١٧٢/٩، فتح العزيز

٥٥٠/٧-٥٥٢، روضة الطالبين ٥٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٦)، عجلة المحتاج ١٢١٥/٣،

أسنى المطالب ١٣١/٣، مغني المحتاج ١٥٤/٣.

(٧) في [أ] : (الولاية).

(٨) راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (٦).

م ٦٥: الثانية: إذا كان الولي الأقرب يُجنُّ يومًا ويُفَيِّقُ يومًا [فيه وجهان] ^(١): ^(٢)

أحدهما: ^(٣) لا يزوّج في يوم جنونه، ولكن يزوّج في يوم إفاقته بإذنه ^(٤). / [١٩٨ ب] والعلة: أنه لا حاجة لنا ^(٥) إلى نقل الولاية إلى الأبعد لإمكان الوصول إلى التزويج من جهته بانتظار ^(٦) وقت إفاقته ^(٧).

والثاني: يزوجهما الأبعد في يوم ^(٨) الجنون؛ لأن المقصود من الولاية مراعاة ^(٩) النظر، وربما يكون في الانتظار إضرارًا بها بأن يفوتها خاطبها.

م ٦٦: الثالثة: الولي الأقرب إذا أغمي عليه؛ فالمذهب ^(١٠) أن الإغماء مرض، والولاية ^(١١) لا تنتقل إلى الأبعد ^(١٢). ولكن إن دعت حاجتها إلى

(١) (فيه وجهان): ساقط [أ].

(٢) انظر: الحاوي ١٦٣/١١، نهاية المطلب (٢١ ل ٢٠)، الحلية (١٢٨ ل)، الوسيط ٧١/٥، حلية العلماء ٣٣٥/٦، التهذيب ٢٨٣/٥، البيان ١٧٢/٩، فتح العزيز ٥٥٠/٧، الغاية القصوى ٧٢٩/٢، روضة الطالبين ٥٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٦)، تكملة المجموع ١٦٠/١٦، مغني المحتاج ١٥٤/٣، نهاية المحتاج ٢٣٦-٢٣٧.

(٣) (أحدهما): ساقط [أ].

(٤) هذا هو الصحيح؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٥٨/٦، والإمام البغوي في التهذيب ٢٨٣/٥، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٥٥٠/٧ بأنه المشهور.

(٥) في [أ]: (بنا).

(٦) في [د]: زيادة حرف الجرّ (في).

(٧) في [أ]: تكرار في العبارة: (بإذنه. والعلة: أنه لا حاجة لنا إلى نقل الولاية إلى الأبعد، لإمكان الوصول إلى التزويج من جهته بانتظار وقت إفاقته).

(٨) في [أ]: (أيام).

(٩) في [د]: (من أعطاه). والصواب ما أثبتناه.

(١٠) انظر: الحاوي ١٦٤/١١، نهاية المطلب (٢١ ل ٢٠)، التهذيب ٢٨٤/٥، فتح العزيز ٥٥١/٧، الغاية القصوى ٧٢٩/٢، روضة الطالبين ٥٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٦)، مغني المحتاج ١٥٥/٣، نهاية المحتاج ٢٣٣-٢٣٦.

(١١) في [أ]: (فالولاية).

(١٢) هذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٥٨/٦، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٥٥٠/٧ بأنه الأظهر.

التزويج، فالسلطان^(١) يزوّج بحكم النيابة.

ولابن سريج^(٢) طريقة^(٣): أن الإغماء كالجنون؛ حتى لا يجب عليه قضاء الصوم. فعلى هذا تنتقل الولاية إلى الأبعد.

م ٦٧: إحرام
الولي الأقرب

م ٦٧: **الرابعة**: الولي الأقرب؛ إذا أحرم فمن الذي يزوّج؟ في المسألة وجهان^(٤): بناء على أصل وهو: أن الإحرام يلحق بالغيبة أو بالجنون؛ وفيه طريقان لأصحابنا:

أحدهما: أنه يلحق بالغيبة^(٥)؛ لأن بعد الإحرام ولايته في ماله ومال أطفاله باقية، وإنما تعذر التزويج وحده، فصار كالغيبة.

والثاني: الإحرام يلحق بالجنون؛ لأنه يمنع قبول النكاح لنفسه بنفسه؛ فهو كالجنون، فإن^(٦) ألحقناه بالجنون فالأبعد يزوّج، وإن ألحقناه بالغيبة فالسلطان يزوّج؛ على ما سنذكر^(٧).

(١) في [د]: (والسلطان). والصواب ما أثبتناه.

(٢) أبو العباس، أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، شيخ الشافعية في عصره، وناشر مذهب الشافعي. قال الشيخ الشيرازي: (كان من عظماء الشافعيين، وعلماء المسلمين، وكان يقال له: الباز الأشهب. وولي القضاء بشيراز. وكان يفضل على جميع أصحاب الشافعي؛ حتى على المزني) أ. هـ. قام بنصرة مذهب الشافعي، ورد على المخالفين. تفقه على أبي القاسم الأنماطي وغيره، وتفقه عليه خلق من الأئمة. له من التأليف نحو أربعمئة مصنف. عز وجود شيء منها في هذا الوقت؛ منها: (الودائع) وتصنيف على (مختصر المزني). توفي ببغداد سنة (٣٠٦هـ).

انظر: طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٩٠/١-٩١، طبقات الفقهاء للشيرازي، ص ١٨٨، تهذيب الأسماء واللغات ٢٥١/٢-٢٥٢، العقد المذهب لابن الملقن، ص ٣٠، تذكرة الحفاظ ٨١١/٣.

(٣) انظر: التهذيب ٢٨٤/٥، فتح العزيز ٥٥١/٧، روضة الطالبين ٥٨/٦.

(٤) انظر: نهاية المطلب (٢١ ل ٢٣-٢٢)، الوسيط ٧٦/٥، التهذيب ٢٨٤/٥، فتح العزيز ٥٦٠/٧، روضة الطالبين ٦٣-٦٢/٦، مغني المحتاج ١٥٦/٣.

(٥) واعتبر الإمام النووي في روضة الطالبين ٦٣-٦٢/٦. هذا الوجه أصحهما.

(٦) في [د]: (وإن). والصواب ما أثبتناه.

(٧) سيأتي ذكره في المسألة (٦٨)، ص ٢٢٦ من هذا البحث.

فروع ثلاثة على هذه القاعدة^(١):

- أحدها: الولي إذا وكلّ وكيلاً ثم أحرم الولي؛ ليس للوكيل أن يزوّج في حالة الإحرام^(٢)؛ لأنه لا يملك العقد بنفسه فلا يملكه بوكالته^(٣)، كما لو شرع الموكل في الصلاة لا يمنع الوكيل من النكاح؛ لأن النكاح ليس من محظورات الصلاة، وإنما الكلام محرم في الصلاة.

وأما النكاح من محظورات الإحرام؛ لأنه / لا يمنع الكلام، وإنما يمنع عقد [١٩٩ أ] النكاح على الخصوص. ولكن إذا خرج الموكل من الإحرام؛ هل للوكيل أن يزوّج بحكم التوكيل السابق أم لا؟^(٤) إن ألحقناه بالغيبة فله^(٥) أن^(٦) يزوّج، وإن ألحقناه بالجنون فليس له أن يزوّج^(٧).

- الثاني: إذا أحرم الوكيل؛ لا يجوز أن يزوّج في حال الإحرام. ولكن إذا تحلل هل^(٨) يزوّج أم لا؟ على^(٩) ما ذكرناه من الوجهين^(١٠).

- الثالث: إذا أحرمت المرأة بعدما أذنت^(١١) في التزويج؛ ليس للولي أن يزوّجها في حال إحرامها. وإذا تحللت هل له أن يزوّجها بحكم الإذن السابق؟

-
- (١) (على هذه القاعدة): هذه العبارة ساقطة من متن [د]، ومثبتة في الحاشية.
 (٢) انظر: نهاية المطلب (٢١ ل ٢٣)، الوسيط ٧٦/٥، فتح العزيز ٥٥٠/٧، روضة الطالبين ٦٣/٦، عجلة المحتاج ١٢١٩/٣، مغني المحتاج ١٥٧/٣.
 (٣) في [أ]: (بوكالة).
 (٤) انظر: حلية العلماء ٣٤٨/٦، التهذيب ٢٨٣/٥، روضة الطالبين ٦٣/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٠)، عجلة المحتاج ١٢١٩/٣، أسنى المطالب ١٣٣/٣، مغني المحتاج ١٥٧/٣، نهاية المحتاج ٢٤١/٦.
 (٥) (فله): ساقط [أ].
 (٦) في [أ]: (فإنه).
 (٧) انظر: فتح العزيز ٥٦٠/٧، روضة الطالبين ٦٣/٦.
 (٨) في [د]: زيادة كلمة (يجوز).
 (٩) في [أ]: (فعلى).
 (١٠) راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (٢).
 (١١) في [أ]: (أذنته).

فعلى هذين الوجهين^(١).

م ٦٨: غيبة
الولي الأقرب

م ٦٨: الخامسة: إذا غاب الولي الأقرب؛ فإن كانت المسافة قدراً يمكنه أن يخرج من منزله [نهاراً ويعود ليلاً]^(٢)؛ فليس لأحد أن يزوجه دون إذنه، ولكن يستأذن الولي بمُرَاسلة أو مُكَاتبة^(٣).

وأما إن كانت المسافة زائدة على هذا القدر، ولكنها لا تبلغ مسافة القصر^(٤)، فوجهان^(٥):

أحدهما: لا يجوز^(٦) لأحد [أن يزوج]^(٧) دون إذنه؛ لأن ما دون مسافة القصر في حكم البلد.

ولهذا قال الشافعي - رحمه الله -^(٨): في حكم المتمتع^(٩) من

(١) انظر: حلية العلماء ٣٤٨/٦، التهذيب ٢٨٣/٥، روضة الطالبين ٦٣/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٠)، عجالة المحتاج ١٢١٩/٣، أسنى المطالب ١٣٣/٣، مغني المحتاج ١٥٧/٣، نهاية المحتاج ٢٤١/٦.

(٢) (نهاراً ويعود ليلاً): ساقط [أ].

(٣) انظر: نهاية المطلب (٢١ ل ١٩)، الوسيط ٧٥/٥، التهذيب ٢٨٤/٥، عجالة المحتاج ١٢١٩/٣.

(٤) مسافة القصر: هي أربعة بُرْدٍ، قَدَرُهَا بَسْطَةُ عَشْرِ فَرَسَخًا، وَالْفَرَسَخُ: ثَلَاثَةُ أُمِّيَالٍ بِأُمِّيَالِ بَنِي هَاشِمٍ، وَالْمِيلُ يَسَاوِي ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَخَمْسَمِائَةِ ذِرَاعٍ، أَيْ مَا يَقَارِبُ ثَمَانِينَ كِيلُومِترًا.

انظر: قلائد الخرائد وفرائد الفوائد ١٤٨/١-١٤٩، المقادير الشرعية لابن الرفعة، ص ٣٠١.

(٥) انظر: الحاوي ١٥٥/١١، المهذب ١٦٢/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ١٩)، الحلية (ل ١٢٨)، الوسيط ٧٥/٥، حلية العلماء ٣٣٤/٦، التهذيب ٢٨٤/٥، البيان ١٧٦/٩، فتح العزيز ٥٦١/٧، روضة الطالبين ٦٤/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٦)، عجالة المحتاج ١٢١٩/٣، مغني المحتاج ١٥٧/٣.

(٦) وهذا الأصح؛ كما قاله الإمام البخاري في التهذيب ٢٨٤/٥، والإمام النووي في روضة الطالبين ٦٤/٦، والإمام ابن الملقن في عجالة المحتاج ١٢١٩/٣، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٥٦١/٧ (بأنه أظهر الوجهين).

(٧) (أن يزوج): ساقط [أ].

(٨) انظر: مختصر المزني ١٦١/٨.

(٩) في [أ]: (التمتع).

كان^(١) داره أقرب إلى مكة من مسافة القصر، فهو من جملة حاضري^(٢) المسجد الحرام.

والوجه الثاني: - وهو الذي يدل عليه ظاهر ما نقله المزني^(٣) -: أن للسلطان^(٤) أن يزوج بطريق النيابة، فإنه^(٥) سواء كانت الأخبار منقطعة أو لم تكن منقطعة^(٦).

وقال أبو حنيفة - رحمه الله -^(٧): إن لم تكن الغيبة منقطعة فيكاتب الولي ويرأسل، ولا يجوز التزويج^(٨) دون إذنه. وإن كانت الغيبة منقطعة فيزوجها. ولهم في تفسير المنقطعة / عبارات أقربها^(٩): أن المنقطعة ما تنقطع بسببها الأخبار عنه. [١٩٩ ب] والخلاف مع أبي حنيفة - رحمه الله - لا يتحقق إلا في صورة واحدة؛ وهي: المجنونة إذا غاب عنها^(١٠) الأب والجد حاضر^(١١)؛ فعندنا: ^(١٢) السلطان يزوج، [وعندهم: الجد يزوج]^(١٣). ^(١٤)

(١) في [أ]: هذه العبارة مكررة شطبها الناسخ بعد كتابتها (في حكم البلد، ولهذا قال الشافعي رحمة الله عليه: في حكم التمتع من كان).

(٢) في [أ]: (الحاضري).

(٣) انظر: الأم ١٥/٥، مختصر المزني ٢٦٦/٨.

(٤) في [أ]: (السلطان).

(٥) (فإنه): ساقط [د].

(٦) واعتبر الإمام العمراني هذا الوجه هو المذهب.

انظر: البيان ١٧٦/٩، أسنى المطالب ١٢٩/٣، مغني المحتاج ١٥٧/٣.

(٧) انظر: المبسوط ٢٢٠/٤-٢٢١، تحفة الفقهاء ١٥١/٢، الفقه النافع ٥٢٢/٢، الهداية ٢٨٨/٣، الاختيار ٩٦/٣، مجمع الأنهر ٣٣٩/١.

(٨) في [د]: (تزويج). والصواب ما أثبتناه.

(٩) راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (٧).

(١٠) (عنها): ساقط [أ].

(١١) في [أ]: (حي).

(١٢) انظر: تكملة المجموع ١٦٣/١٦.

(١٣) (وعندهم الجد يزوج): ساقط [د].

(١٤) انظر: المبسوط ٢٢٠/٤، البنائة ٦١٢/٤.

وأما^(١) في العاقلة فلا^(٢) يُتَصَوَّرُ؛ لأنها^(٣) عندهم هي ولية نفسها. وفي الصغيرة لا يُتَصَوَّرُ؛ لأن عندنا: السلطان لا يزوج الصغيرة.

ودليلنا^(٤): على أبي حنيفة - رحمه الله - : فيما إذا كانت الغيبة زائدة على مسافة القصر ولكنها غير منقطعة، يزوجه السلطان^(٥)؛ لأن إثبات الولاية للولي لأجل المصلحة والنظر، ولو لم يجوز تزويجها ربما تضررت به. وأما^(٦) الدليل على أن الغيبة إذا كانت منقطعة لا تنتقل الولاية إلى الأبعد: أن الأقرب على صفة الولاية بدليل ولايته في أمواله وأموال أطفاله، فوجب أن لا تنتقل الولاية إلى الأبعد؛ كما لو عَصَلَهَا.

فرع:

السلطان إذا أراد أن يزوجه^(٧) في حال الغيبة، فالمستحب أن يستحضر^(٨) الولي الأبعد، ويستأذنه أو يأذن له في التزويج؛ حتى يقع العقد صحيحًا بالاتفاق، ويخرج عن الاختلاف^(٩)، فيكون أحق بها إذا عضلها الولي الأقرب؛ فإن السلطان السلطان يزوجه على سبيل النيابة عنه. وليس معنى العضل أن يبعث إلى الولي يطالبه بالتزويج فيمتنع، ولكن الشرط أن ترفع المرأة الأمر إلى الحاكم، وتقول: قد

(١) في [أ] : (فإما).

(٢) في [د] : (لا). والصواب ما أثبتناه.

(٣) في النسخ (لأن). والصواب ما أثبتناه.

(٤) انظر: الحاوي ١١/١٥٤، فتح العزيز ٧/٥٦١.

(٥) انظر: حلية العلماء ٦/٣٣٤، البيان ٩/١٧٧، عجلة المحتاج ٣/١٢٢٠، مغني المحتاج ٣/١٥٧.

(٦) في [أ] : (فإما).

(٧) في [د] : (يزوج). والصواب ما أثبتناه.

(٨) (السلطان إذا أراد أن يزوج في حال الغيبة، فالمستحب أن يستحضر). هذه العبارة ساقطة من متن [د] ومثبتة في الحاشية.

(٩) انظر: الأم ٥/١٥٥، الحاوي ١١/١٥٥، التهذيب ٥/٢٨٤، البيان ٩/١٧٧، روضة الطالبين ٦/٥٤-٥٣، عجلة المحتاج ٣/١٢٢٠، مغني المحتاج ٣/١٥٧.

خطبني من هو كُفءٌ لي، وأبى الولي أن يزوجني منه؛ [فلا يزوجه] ^(١) حتى يستدعي الولي فإن ^(٢) أنكر الولي ^(٣) الكفاءة، فالحاكم يستكشف عن الكفاءة. فإن ^(٤) لم يكن الزوج كُفءاً لم يزوجه، وإن كان كُفءاً فيقول / له: قد ثبتت [٢٠٠ أ] الكفاءة عندي ^(٥) فزوج. فإن قال: لا أزوج، أو سكت ولم يجب؛ فالحاكم يزوج حيثن ^(٦). وإنما قلنا ذلك؛ لأن التزويج من الكُفء عند طلبها حق واجب على الولي، فإذا امتنع منه قام مقامه ^(٧)؛ كما إذا امتنع من قضاء الدين، فإن ^(٨) الحاكم يقضي دينه من ماله.

فروع ثلاثة:

- أحدها: إذا قال الولي: أنا قد حلفت بطلاق امرأتي أن لا أزوجه؛ فالحاكم لا يعذره، ولكنه يزوجه بعد ثبوت الكفاءة ^(٩).

- الثاني: إذا كان لها أولياء في الدرجة، وقال كل واحد: أنا ^(١٠)

(١) (فلا يزوجه): ساقط [د].

(٢) في [د]: (وإن). والصواب ما أثبتناه.

(٣) (الولي): ساقط [د].

(٤) في [د]: (وإن). والصواب ما أثبتناه.

(٥) في [أ]: هذه العبارة مكررة (فإن لم يكن الزوج كُفءاً لم يزوجه وإن كان كُفءاً فيقول له قد ثبتت الكفاءة عندي).

(٦) انظر: مختصر المزني ٢٦٦/٨، الحاوي ١٥٦/١١، المهذب ١٦٢/١٦، حلية العلماء ٣٥٥/٦، التهذيب ٢٨٤/٥، البيان ١٩٨/٩، روضة الطالبين ٥٤/٦، أسنى المطالب ١٢٩/٣، مغني المحتاج ١٥٣/٣، نهاية المحتاج ٢٣٠/٦.

(٧) حكى الإجماع عليه الإمام ابن المنذر في الإشراف ٤٥/٤، وفي كتابه الإجماع ص ٥٧، حيث قال: (أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن السلطان يزوج المرأة، إذا أرادت النكاح، ودعت إلى كفؤ، وامتنع الولي أن يزوجه).

(٨) في [د]: (وإن). والصواب ما أثبتناه.

(٩) انظر: نهاية المحتاج ٢٣٠/٦.

(١٠) (أنا): ساقط من متن [د] ومثبتة في الحاشية

لا أزوج حتى يزوج فلان؛ فهو عَصَلٌ، والحاكم يزوج لعدم^(١) وصولها إلى حقها^(٢).

الثالث: إذا كان لها وليان في درجة، وخطبها رجلان كل واحد منهما كُفءً لها، ومال^(٣) كل واحد من الوليين إلى خاطب، ورضيت المرأة، وتنازعا^(٤)؛ فقال هذا الولي: أنا أزوجه من فلان، [وقال الآخر: أنا أزوجه من فلان]^(٥) فالحاكم يختار من الخاطبين من هو أصلح لها ويزوجهامنه^(٦). وعليه يُحْمَلُ قوله ﷺ: (فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له)^(٧).

م ٦٩: السابعة^(٨)؛ إذا كان الولي ممن يحل له نكاحها؛ مثل: ابن العمِّ والمعتق؛ فإن^(٩) أراد تزويجها من نفسه، فلا يجوز عندنا^(١٠)؛ سواءً صرحت بالإذن له في تزويجها من نفسه أو أطلقت الإذن^(١١).

م ٦٩: إذا أراد من
يحل له نكاحها
تزوئجهما من
نفسه

- (١) في [أ]: (لتعذر).
- (٢) انظر: الحاوي ١١/١٣٨، البيان ٩/١٧٥، نهاية المحتاج ٦/٢٣٠.
- (٣) في [د]: (فقال). والصواب ما أثبتناه.
- (٤) في [أ]: (فتنازعا).
- (٥) (وقال الآخر: أنا أزوجه من فلان): ساقط [أ].
- (٦) انظر: الأم ٥/١٧، عجالة المحتاج ٣/١٢٢٤، مغني المحتاج ٣/١٦٠.
- (٧) سبق تخريجه في هامش (١٠)، ص ١٦٩ من البحث.
- (٨) المسألة السادسة ساقطة [د، أ].
- (٩) في [د]: (وإن). والصواب ما أثبتناه.
- (١٠) هذا هو الصحيح؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٦/٦٦، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٧/٥٦٤ بأنه ظاهر المذهب.
- وانظر في المسألة: الحاوي ١١/١٧٧، المهذب ١٦/١٧٢-١٧٣، نهاية المطلب (٢١ ل ٤٨-٤٩)، الوسيط ٥/٧٨، حلية العلماء ٦/٣٤٢، التهذيب ٥/٢٩٣، البيان ٩/١٨٨، كفاية النبيه (٩ ل ١٦)، عجالة المحتاج ٣/١٢٢٦، أسنى المطالب ٣/١٣٤، مغني المحتاج ٣/١٦٣.
- (١١) الإطلاق بأن قالت: زوجني، أو زوجني من شئت.

وعند أبي حنيفة - رحمه الله - ^(١): إذا صرحت بالإذن فله تزويجها من نفسه، وإن أطلقت فروايتان ^(٢).

وعلى هذا: إذا وكل الولي رجلاً بتزويج المرأة، فلا ^(٣) يزوجه من نفسه؛ سواء كان ^(٤) إذن الوكيل في تزويجها من نفسه صريحاً أو أطلق ^(٥).

وعند أبي حنيفة - رحمه الله - ^(٦): يجوز التصريح بالإذن. وعند الإطلاق روايتان.

دليلنا ^(٧) / : ما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: (كُلُّ نِكَاحٍ لَمْ يَحْضُرْهُ [٢٠٠ ب] أَرْبَعَةٌ ^(٨) فَهُوَ سِفَاحٌ: خَاطِبٌ، وَوَلِيٌّ، وَشَاهِدَانِ) ^(٩) وهؤلاء الأربعة ^(١٠) ما حضروا العقد.

(١) انظر: تحفة الفقهاء ١٢٠/٢، الفقه النافع ٥٣٦/٢، الهداية ٣٠٥/٣، شرح فتح القدير ٣٠٦-٣٠٥/٣.

(٢) الرواية الأولى: يجوز، والثانية: لا يجوز. انظر: تحفة الفقهاء ١٢٠/٢.

(٣) في [أ]: (لا).

(٤) (كان): ساقط [د].

(٥) انظر: المهذب ١٧٣/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ٤٩)، الوسيط ٧٨/٥، البيان ١٨٨/٩، روضة الطالبين ٦٧/٦، عجالة المحتاج ١٢٢٧/٣، مغني المحتاج ١٦٣/٣.

(٦) انظر: تحفة الفقهاء ١٢٠/٢، الفقه النافع ٥٣٦/٢، الاختيار ٩٨-٩٧/٣، شرح فتح القدير ٣٠٥/٣.

(٧) انظر: الحاوي ١٧٨/١١، التهذيب ٢٩٣/٥، البيان ١٨٨/٩، تكملة المجموع ١٧٦/١٦.

(٨) في [أ]: (أربع).

(٩) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب النكاح ٢٢٤-٢٢٥/٣، برقم (١٩)، من طريق أبي الخصيب عن هشام عن عروة عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت، قال رسول الله ﷺ: (لا بد في النكاح من أربعة: الولي، والزوج، والشاهدين)، وقال الدارقطني: (أبو الخصيب مجهول، واسمه نافع بن ميسرة)، وبهذا أعله الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ١٨٦/٣-١٨٧، وقال الإمام الذهبي في تنقيح كتاب التحقيق ٩٣٧/٢ معلقاً على هذا الحديث (والخبر منكر جداً)، وضعفه الألباني في إرواء الغليل ٢٦٠-٢٦١، برقم (١٨٥٩) وقال: (ضعيف).

(١٠) في [أ]: (أربع).

فروع خمسة:

- أحدها: أنه إذا ثبت أنه لا يزوجه من نفسه^(١)؛ فالصحيح من المذهب^(٢): أنه إن كان لها ولي آخر في درجة الخاطب زوجها منه، وإن^(٣) لم يكن يكن لها ولي آخر في درجته^(٤) زوجها^(٥) منه السلطان^(٦).
وقال ابن الحداد^{(٧)(٨)} في رجل أعتق جارية وله ابنان، أحدهما ابنتها، وأراد^(٩) المعتق أن يتزوجها: زوجها الابن الذي هو منها. وهذا قول بأن الولي الأبعد يزوج.

-
- (١) في [د]: (نفسها). والصواب ما أثبتناه.
(٢) وهذا هو الصحيح؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٦٦/٦.
(٣) في [أ]: (فإن).
(٤) في [د]: (درجة). والصواب ما أثبتناه.
(٥) في [أ]: (يزوجها).
(٦) انظر: الحاوي ١١/١٧٩، المهذب ١٦/١٧٣، نهاية المطلب (٢١ ل ٤٩)، الوسيط ٥/٧٨، حلية العلماء ٦/٣٤٤، التهذيب ٥/٢٩٣، البيان ٩/١٨٨، فتح العزيز ٧/٥٦٤، روضة الطالبين ٦/٦٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٦)، عجالة المحتاج ٣/١٢٢٦، مغني المحتاج ٣/١٦٣.
(٧) أبو بكر، محمد بن أحمد بن جعفر الكناني، شيخ الشافعية في الديار المصرية، كان فقيهاً متعبداً، يحسن علوماً كثيرة، منها: علوم القرآن، علوم الحديث، والأسماء والرجال، وسير الجاهلية. أخذ الفقه عن: أبي سعيد محمد بن عقيل القرطبي، ومنصور الفقيه، ومحمد بن جرير الطبري، وغيرهم. له مصنفات عدة؛ منها: كتاب الباهر في الفقه، مائة جزء. وكتاب جامع الفقه، وكتاب أدب القضاء، في أربعين جزءاً. وكتاب الفروع المولدة، المشهور الذي شرحه عظماء الأصحاب؛ منهم: القفال، وأبو علي السنجي، وأبو الطيب الطبري، والقاضي حسين المروزي، توفي سنة (٣٤٤هـ).
انظر: طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ١/٩٠-٩١، طبقات الشافعية للسبكي ٣/٧٩-٩٨، طبقات الشافعية للأسنوي ١/٣٩٨-٣٩٩، العقد المذهب لابن الملقن، ص ٤٨.
(٨) انظر قوله في: نهاية المطلب (٢١ ل ٣)، الوسيط ٥/٦٩، البيان ٩/١٨٩، فتح العزيز ٧/٥٤٥.
(٩) في [أ]: (فأراد).

ووجه ظاهر المذهب^(١): أن الخاطب بصفة الولاية؛ بدليل قيام ولايته على
على أولاده في أموالهم ونفوسهم. ومع بقاء الولي بصفة الولاية لا تنتقل الولاية
إلى الأبعد؛ كما لو غاب أو عَضَلَ.

ووجه طريقة ابن الحداد^(٢): أنه لا يُتَصَوَّرُ أن يكون ولياً في حق نفسه؛
قال: فهو في حق نفسه كالمعدوم، فَحَكَمْنَا بانتقال الولاية في حقه إلى
الأبعد.

والصحيح هو الأول؛ لأن ما ذكره ابن الحداد يؤدي إلى أن تثبت الولاية
عليها في حالة واحدة للابن والأب^(٣) بيانه: رجل له ابن بالغ اشترى جارية
واعتقها؛ فهي تحل للأب والابن جميعاً.

[فإن رغب فيها الابن تولى الأب تزويجها]^(٤)، وإن^(٥) رغب فيها الأب
تولى الابن تزويجها. والابن يستفيد الولاية من الأب. فالقول بثبوت الولاية لهما
في حالة واحدة^(٦) على التخير محال^(٧).

- الثاني: العم إذا أراد أن يزوج بنت أخيه البالغة من ابنه الصغير لا

يجوز^(٨)؛ لأنه يكون متولياً طرفي العقد. وأما^(٩) / إذا أراد تزويجها من ابنه [٢٠١ أ]

(١) انظر: البيان ١٨٩/٩.

(٢) في [أ]: زيادة (إذا).

(٣) في [أ]: تقديم وتأخير (للأب والابن).

(٤) [فإن رغب فيها الابن تولى الأب تزويجها]: ساقط [أ].

(٥) في [أ]: (فإن).

(٦) في [د]: زيادة حرف (الواو).

(٧) (محال): ساقط [د].

(٨) قال الإمام النووي في روضة الطالبين ٦٦/٦: (لم يصح على المذهب).

وانظر كذلك: الحاوي ١٨٠/١١، الوجيز ١٩٠/١، التهذيب ٢٩٤/٥، البيان ١٩١/٩، عجالة

المحتاج ١٢٢٦/٣، مغني المحتاج ١٦٣/٣.

(٩) في [أ]: (فأما).

البالغ^(١)؛ ففي المسألة وجهان:

أحدهما: يجوز؛ لوجود الكفاءة وشرائط العقد^(٢).

والثاني: لا يجوز؛ لأن العم متهم [من حيث]^(٣)؛ أنه^(٤) ربما خطبها من هو أصلح لها من ابنه، ولكنه اختار ابنه على سائر الخطاب. ونظير هذه المسألة: الوكيل بالبيع؛ إذا باع من ابنه أو أبيه بثمن المثل وتولي طرفي العقد^(٥).

- الثالث: الجد إذا تولى طرفي العقد؛ هل يجوز أم لا؟ فيه وجهان^(٦):

أحدهما: يجوز^{(٧)(٨)}؛ لأن الجد كامل الولاية تام الشفقة^(٩)، ولهذا يبيع مال الطفل من نفسه ومال نفسه من الطفل، فيتولى طرفي البيع؛ وكذلك جوؤنا^(١٠) تولى طرفي النكاح.

(١) انظر: الحاوي ١٨٠/١١، المذهب ١٧٢/١٦-١٧٣، الحلية (ل ١٢٨)، حلية العلماء ٣٤٢/٦، التهذيب ٢٩٤/٥، البيان ١٩١/٩، فتح العزيز ٥٦٤/٧، روضة الطالبين ٦٦/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢١)، عجلة المحتاج ١٢٢٦/٣، مغني المحتاج ١٣٤/٣.

(٢) وهذا أظهر الوجهين؛ كما جاء في فتح العزيز ٥٦٤/٧.

(٣) (من حيث): ساقط [أ].

(٤) في [أ]: (لأنه).

(٥) انظر: الوجيز ١٩٠/١، حلية العلماء ٣٤٣/٦.

(٦) انظر: الحاوي ١٨٠/١١، المذهب ١٧٣/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ٥١)، الحلية (ل ١٢٩)، الوسيط ٧٨-٧٧/٥، حلية العلماء ٣٤٣/٦، التهذيب ٢٩٤/٥، البيان ١٩٠/٩، فتح العزيز ٥٦٤-٥٦٣/٧، روضة الطالبين ٦٥/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢١)، أسنى المطالب ١٣٤/٣، مغني المحتاج ١٦٣/٣.

(٧) حكى الإمام العمراني، والإمام الرافعي، والإمام النووي هذا الوجه من اختيار الإمام ابن الحداد، والقفال، وابن الصباغ.

انظر: البيان ١٩٠/٩، فتح العزيز ٥٦٣/٧، روضة الطالبين ٦٥/٦.

(٨) وهذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام الجرجاني في المعاينة، ص ٢٣٩، والإمام الشاشي في حلية العلماء ٣٤٣/٦، والإمام النووي في روضة الطالبين ٦٥/٦، والإمام ابن الملقن في عجلة المحتاج ١٢٢٦/٣.

(٩) في [أ]: (للشفقة).

(١٠) (جوؤنا): ساقط [أ].

والثاني: لا يجوز^(١)؛ لما روي عن رسول الله ﷺ أنه^(٢) قال: (كُلُّ نِكَاحٍ لَمْ يَحْضُرْهُ أَرْبَعَةٌ فَهُوَ سِفَاحٌ: خَاطِبٌ، وَوَلِيٌّ، وَشَاهِدَا عَدْلٍ)^(٣).

فإذا^(٤) جوزنا العقد على هذا الوجه فما حضر العقد^(٥) إلا^(٦) ثلاثة: الجد والشاهدان.

فعلى هذا ينتظر بلوغ أحدهما؛ فإن بلغ الذكر زوج الجد منه، وهو يتولى قبول النكاح، وإن بلغت^(٧) الأنثى قبلَ الجد نكاحها من السلطان^(٨).

- الرابع: إذا جوزنا للجد أن يتولى طرفي النكاح، فهل يكفي في العقد لفظ واحد؛ وذلك أن يقول: زوجت بنت ابني من ابن ابني؟ أو يحتاج إلى إيجاب وقبول؟ يترتب على البيع أن قلنا: إذا باع الأب مال ولده من نفسه لا بد من إيجاب وقبول؛ فهذا هنا أولى، وإلا فوجهان^(٩). والفرق: أن أمر البضع أكد؛

(١) حكى الإمام العمراني، والإمام الرافعي، والإمام النووي هذا الوجه من اختيار الإمام ابن القاص وجماعة من المتأخرين.

راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (٦)، ص ٢٣٤ من البحث.

(٢) (أنه): ساقط [أ].

(٣) سبق تخريجه في هامش (٩)، ص ٢٣١ من البحث.

(٤) في [د]: (وإذا). والصواب ما أثبتناه.

(٥) في [أ]: العبارة (فاحضروا النكاح ثلاثة).

(٦) (إلا): ساقط [أ].

(٧) في [أ]: (بلغ).

(٨) انظر: فتح العزيز ٥٦٣/٧-٥٦٤، روضة الطالبين ٦/٦٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢١).

(٩) أحدهما: يحتاج إلى القبول وهو أن يقول بعد الإيجاب: وقبلت نكاحها له، منسوب لقول الإمام ابن الحداد؛ لأنه يتولى ذلك بولائتين فقام فيه مقام الاثنين.

والثاني: لا يحتاج إلى لفظ القبول، وهو منسوب لقول الإمام أبي بكر القفال؛ لأنه قام مقام اثنين فقام لفظه مقام لفظين.

انظر الوجهان في: المهذب ١٦/١٧٣، الوسيط ٥/٧٧، حلية العلماء ٦/٣٤٣، التهذيب

٥/٢٩٤، البيان ٩/١٩٠، فتح العزيز ٧/٥٦٣، روضة الطالبين ٦/٦٥-٦٦، عجالة المحتاج

٣/١٢٢٦، أسنى المطالب ٣/١٣٤.

فيحتاط فيه. ولهذا لو قال: بعث منك بألف، فقال: قبلت؛ جاز. وفي النكاح لو قال: زوجت فلانة منك. لا يكفي أن يقول: / قبلت، - على أحد القولين-؛ بل [٢٠١ ب] لابد أن يقول: قبلت النكاح.^(١)

- الخامس: القاضي إذا أراد أن يتزوج^(٢) بامرأة ليس لها ولي، فلا يزوجه من نفسه، ولكن يستخلف خليفة حتى يزوجه الخليفة منه، أو يرفع الأمر إلى السلطان حتى يزوجه^(٣).^(٤)

وأما^(٥) الإمام الأعظم إذا أراد أن يتزوج بامرأة ليس لها ولي^(٦)؛ من أصحابنا من قال^(٧): له أن يزوجه من نفسه؛ لأن الإمام^(٨) بمثابة ولاية السلطنة، فيلحقه بالجدة؛ و الجد على أحد الوجهين يتولى طرفي النكاح.^(٩)

(١) راجع ما تقدم ذكره في هامش (٩)، ص ٢٣٥ من البحث.

(٢) في [أ]: (يزوج).

(٣) هذا هو الصحيح؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٦/٦٦، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٧/٥٦٤ بأنه ظاهر المذهب.

(٤) انظر المسألة: مختصر المزني ٨/٢٦٦، الحاوي ١١/١٧٩، المهذب ١٦/١٧٢، نهاية المطلب (٢١ ل ٥٠)، الحلية (ل ١٢٩)، الوسيط ٥/٧٨، حلية العلماء ٦/٣٤٢، التهذيب ٥/٢٩٤، البيان ٩/١٨٩، فتح العزيز ٧/٥٦٤، روضة الطالبين ٦/٦٦-٦٧، كفاية النبيه (٩ ل ٢١)، عجلة المحتاج ٣/١٢٢٦، أسنى المطالب ٣/١٣٤، مغني المحتاج ٣/١٦٣.

(٥) في [أ]: (فأما).

(٦) ذكر الإمام الماوردي، والشيخ الشيرازي، والإمام الجويني، والإمام الشاشي، والإمام العمراني، والإمام الرافعي، والإمام النووي المسألة على وجهين.

انظر المسألة: الحاوي ١١/١٧٩-١٨٠، المهذب ١٦/١٧٣، نهاية المطلب (٢١ ل ٥٠-٥١)، الوسيط ٥/٧٨، حلية العلماء ٦/٣٤٢، التهذيب ٥/٢٩٤، البيان ٩/١٨٩، فتح العزيز ٧/٥٦٤، روضة الطالبين ٦/٦٦، أسنى المطالب ٣/١٣٤-١٣٥، مغني المحتاج ٣/١٦٣.

(٧) قال بذلك: الإمام الماوردي، والشيخ الشيرازي، والإمام الجويني، والإمام الشاشي، والإمام العمراني، والإمام الرافعي، والإمام النووي.

راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (٦).

(٨) في [أ]: (الإمامة نهاية).

(٩) راجع الفرع الرابع في مسألة (٦٩)، ص ٢٣٥ من البحث.

وأيضاً: فإننا لو لم نجوّز له أن يزوجهما من نفسه [احتاج أن ينصب حاكماً حتى يزوجهما منه، والحاكم نائبه، ولا فرق بين أن يزوج من نفسه] ^(١) وبين أن يزوج نائبه؛ كما في ابن العم لو وكل وكيلاً حتى يزوج منه؛ لم يصح.

والثاني - وهو الصحيح - ^(٢)، أنه ^(٣) لا يتولى طرفي النكاح، ولكن ينصب حاكماً حتى يزوجهما منه. أو يفوض تزويجها إلى إنسان على الإطلاق؛ فيصير ذلك الرجل كالولي لها، فيزوجها من السلطان، ولا يكون بمنزلة النائب؛ لأن للموكل أن يعزل الوكيل متى أراد، والسلطان لا يعزل القاضي ما دام مستخلفاً ^(٤) له [فعلم أن ذلك ولاية] ^(٥).

(١) احتاج أن ينصب حاكماً حتى يزوجهما منه، والحاكم نائبه، ولا فرق بين أن يزوج من نفسه: ساقط [أ].

(٢) هذا هو الصحيح؛ كما قاله الإمام البغوي في التهذيب ٢٩٤/٥، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٥٦٤/٧، والإمام النووي في روضة الطالبين ٦٦/٦.

(٣) في [أ]: (بأنه).

(٤) في [د]: (مستخفاً). والصواب ما أثبتناه.

(٥) (فعلم أن ذلك ولاية): ساقط [أ].

الفصل السادس: فيما إذا اجتمع الأولياء في درجة واحدة^(١)؛ مثل

الأخوة، وبني الأخوة، والأعمام، وبني الأعمام. وفيه ست مسائل:

م ٧٠: إحداها^(٢): إذا رغبت المرأة في التزويج وخطبها من يكافئها؛

فالأولى أن يكون العقد باتفاق الكل، ويكون الذي يتولى العقد أكبرهم وأسنهم^{(٣)(٤)}؛ لما روي في قصة القسامة^(٥)؛ لما جاء مُحَيِّصَة^(٦) يتكلم^(٧)

قال رسول الله ﷺ: (كَبُرَ كِبَرُ) ^(٨) / يعني: يتكلم منكم من هو [٢٠٢]

(١) (اجتمع الأولياء في درجة واحدة) ساقط من متن [د] ومثبت في الحاشية.

(٢) في [د]: (إحداها). والصواب ما أثبتناه.

(٣) في [أ]: تقديم وتأخير (أسنهم وأكبرهم).

(٤) فالأولى أن يزوجها أسنهم وأفضلهم بالفقه وبالورع، وإذا تعارض فيقدم الأفقه، ثم الأورع ثم الأسن.

انظر: الأم ١٦/٥، مختصر المزني ٢٦٦/٨، الحاوي ١١/١٣٧، المذهب ١٦/١٤٧، نهاية المطلب (٢١ ل ١٣)، الحلية (ل ١٢٧)، الوسيط ٥/٨٩، التهذيب ٥/٢٨١، البيان ٩/١٦٦، فتح العزيز ٨/٣، الغاية القصوى ٢/٧٢٩، روضة الطالبين ٦/٨٢، تكملة المجموع ١٦/١٥٦، عجالة المحتاج ٣/١٢٢٣، أسنى المطالب ٣/١٤٠، مغني المحتاج ٣/١٦٠، نهاية المحتاج ٦/٢٤٢.

(٥) القسامة: قال ابن منظور: (القسامة: الجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون. وبمين القسامة منسوبة إليهم)، وقال الجوهري: (هي: الأيمان تُقسَمُ على أهل الأولياء في الدم). وقال الشربيني: (يفتح القاف: اسم للأيمان التي تُقسَمُ على أولياء الدم. مأخوذة من القسم: وهو اليمين. وقيل: اسم للأولياء).

انظر: لسان العرب ١٢/٤٨١، الصحاح ٥/٢٠١، مادة (قسم)، أنيس الفقهاء، ص ٢٩٥، مغني المحتاج ٤/١٠٩.

(٦) أبو سعد، مُحَيِّصَة - بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الياء - بن مسعود بن كعب الخزرجي المدني، صحابي معروف، شهد أحد والخندق والمشاهد بعدهما، بعثه رسول الله ﷺ إلى أهل فدك يدعوهم إلى الإسلام.

انظر: الاستيعاب ٤/١٤٦٣-١٤٦٤، الإصابة ٦/٤٥، تهذيب الأسماء ١/١٧١، الفتاوى ٣/٤٠٤.

(٧) في [أ]: (ليتكلّم).

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب كتاب الحاكم إلى عماله والقاضي إلى أمثائه ٦/٢٦٣٠، برقم (٦٧٦٩) من طريق مالك، عن أبي ليلى بن عبدالله بن عبدالرحمن بن سهل، عن سهل بن أبي حثمة، والحديث جزء من قصة طويلة.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القسامة، باب القسامة ٣/١٢٩١، برقم (١٦٦٩).

أكبر سنًا^(١). فتكلم حُويصة^(٢)؛ فإذا أمر رسول الله ﷺ في باب الدعاوى بتقديم الأكبر، ففي عقد النكاح أولى. وأيهم^(٣) زوج باتفاق الجماعة لم يكره^(٤).

ما: تزويج
المرأة بكفء
برضاها ورضى أحد
أوليها

م ٧١: الثانية: إذا زوجها أحدهم برضاها ممن يكافئها دون رضا الباقيين فالنكاح^(٥) نافذ^(٦)؛ لأن كل واحد من الأخوة ولي على الكمال، وليس فيما فعله إضرار بالغير. ويخالف أحد المعتقين إذا زوج لا يصح؛ لأنه ليس بولي على الكمال. بدليل^(٧): أنه لا ينفرد بالعقد عند موت صاحبه، ويخالف الابن في القصاص، ليس لأحدهما أن ينفرد بالاستيفاء؛ لأنه ليس له الحق على الكمال.

(١) انظر: فتح العزيز ٣/٨.

(٢) أبو سعيد، حُويصة - بضم الحاء وفتح الواو وتشديد الياء - بن مسعود بن كعب الخزرجي المدني، صحابي معروف، وكان حُويصة أسن من أخيه، وأسلم بعد مُحَيصة رضي الله تعالى عنهما، وروى عنه: محمد بن سهل بن أبي حنمة، وحرام بن سعد بن محيصة.

انظر: الاستيعاب ٤٠٩/١، الإصابة ١٤٣/٢، تهذيب الأسماء ١٧١/١، المغني لابن باطيش ١١٩/٢.

(٣) في [أ]: (فأيهم).

(٤) انظر: التهذيب ٢٨١/٥، البيان ١٦٦/٩، تكملة المجموع ١٥٦/١٦، حاشية الرملي على أسنى المطالب ١٤٠/٣.

(٥) في النسخ (النكاح). والصواب ما أثبتناه.

(٦) انظر: الأم ١٦/٥، التهذيب ٢٨١/٥-٢٨٢/٥، البيان ١٦٦/٩، فتح العزيز ٣/٨، روضة الطالبين ٨٢/٦، تكملة المجموع ١٥٦/١٦، عجلة المحتاج ١٢٢٤/٣، أسنى المطالب ١٤٠/٣، مغني المحتاج ١٦٠/٣.

(٧) انظر: التهذيب ٢٨١/٥، فتح العزيز ٣/٨، أسنى المطالب ١٤٠/٣.

م ٧٢: القرعة
عند تنازع
الأولياء في
التزويج

م ٧٢: الثالثة: إذا تنازعوا في التزويج، وقال كل واحد: أنا أتولى عقد النكاح، يقرع^(١) بينهم؛ فمن خرجت قرعته يتولى التزويج^(٢). وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لا مزية^(٣) للبعض على البعض، فقدمنا أحدهما بالقرعة (اقتداء برسول الله ﷺ؛ فإنه أقرع بين نسائه)^(٤).

فرع: فلو أن غير من خرجت له^(٥) القرعة ابتداء فزوج^{(٦)(٧)}.

المذهب: أن العقد صحيح^(٨)؛ لأن خروج القرعة على غيره لا يمنع العقد.

(١) القرعة: مأخوذ من قرعته: إذا كففته كأنه كف الخصوم بذلك. ومنه سميت المقرعة؛ لأنه يكف بها الدابة. واصطلاحاً: أن تقطع رقاع متساوية ويكتب في كل رقعة ما يراد إخراجها، ولا تتعين الرقاع بل تجوز القرعة بأقلام متساوية، وبالنوى، وبالعبر؛ لأن الغرض تحكيم القرعة على وجه لا يبقى فيه خيار الخيانة.
انظر: النظم ٥/٢، المذهب ٩/١٦.

(٢) انظر: الأم ١٧/٥، مختصر المزني ٢٦٦/٨، الحاوي ١٣٧/١١، المذهب ١٤٧/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ١٣)، الوسيط ٨٩/٥، التهذيب ٢٨٢/٥، البيان ١٦٧/٩، فتح العزيز ٣/٨، روضة الطالبين ٨٢/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٥)، تكملة المجموع ١٥٦/١٦، عجالة المحتاج ١٢٢٤/٣، أسنى المطالب ١٤٠/٣، مغني المحتاج ١٦٠/٣.

(٣) في (د): (قرية). والصواب ما أثبتناه.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب القرعة بين النساء إذا أراد سفرًا ١٩٩٩/٥، برقم (٤٩١٣) من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في حديث طويل قالت: (كان إذا خرج أقرع بين نسائه).

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رضي الله عنها ١٨٩٤/٤، برقم (٢٤٤٥/٨٨).

(٥) في [أ]: (عليه).

(٦) في [أ]: (وزوج).

(٧) ذكر العلماء المسألة على وجهين. والوجه الثاني: لا يصح العقد؛ لأنه يُبطل فائدة القرعة.
انظر: الحاوي ١٣٧/١١، المذهب ١٤٨/١٦، التنبيه ٥٩٥/٢، الوسيط ٨٩/٥، التهذيب ٢٨٢/٥، البيان ١٦٧/٩، فتح العزيز ٣/٨، روضة الطالبين ٨٢/٦، تكملة المجموع ١٥٦/١٦، عجالة المحتاج ١٢٤٣/٣، أسنى المطالب ١٤١/٣، مغني المحتاج ١٦٠/٣، نهاية المحتاج ٢٤٢/٦.

(٨) وهذا كما صرح به الإمام البغوي في التهذيب ٢٨٢/٥، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٣/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ٨٢/٦ بأنه الأصح.

م ٧٣: **الرابعة**؛ إذا زوجها أحد الأخوة برضاها ممن لا يكافئها. نقل
المزني عن الشافعي - رحمته الله - أنه قال ^(١): لم يثبت إلا باجتماعهم. وقال في
الإملاء ^(٢): كان للباقيين الرد؛ فمن أصحابنا من قال: المسألة على قول واحد ^(٣):
أن العقد باطل؛ لأننا لو حكمنا بانعقاده لكان ^(٤) للباقيين الرد؛ فيشبه العقود
الموقوفة.

وعندنا: العقد لا يتوقف على الإجازة.

ومن أصحابنا من قال: المسألة على قولين ^(٥):

أحدهما: باطل؛ لأن للأولياء حقاً في الكفاءة ^(٦)، كما أن للمرأة حقاً في

الكفاءة. ثم الأولياء لو اجتمعوا على تزويجها ممن لا يكافئها بغير / رضاها [٢٠٢ ب]
لا يصح ^(٧)، وكذلك لو وافقت هي ^(٨) بعض أوليائها دون رضى الباقيين وجب أن
لا يصح.

(١) انظر: الأم ١٦/٥، مختصر المزني ٢٦٦/٨.

(٢) انظر: الأم ١٦/٥، وحكاة عن الإملاء الإمام الماوردي، والشيخ الشيرازي، والإمام الرافعي.
انظر: الحاوي ١٣٨/١١، المذهب ١٧٨/١٦، فتح العزيز ٥٨٠/٧.

(٣) قال بذلك منهم: الشيخ الشيرازي، والإمام الشاشي، والإمام النووي.
انظر: المذهب ١٧٨/١٦، حلية العلماء ٣٥٠/٦، روضة الطالبين ٧٩/٦، تكملة المجموع
١٨٧/١٦.

(٤) في [أ]: (كان).

(٥) قال بذلك منهم: الإمام الماوردي، والشيخ الشيرازي، والإمام الجويني، والإمام الغزالي،
والإمام الشاشي، والإمام البغوي، والإمام الرافعي، والإمام النووي.
انظر: الحاوي ١٣٨-١٣٩، المذهب ١٧٨/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ١٤)، الوسيط ٨٩/٥،
حلية العلماء ٣٥٠/٦، التهذيب ٢٨٢/٥، فتح العزيز ٥٧٩/٧-٥٨٠، روضة الطالبين ٧٩/٦،
تكملة المجموع ١٨٦-١٨٧، عجلة المحتاج ١٢٣٠/٣، مغني المحتاج ١٦٤/٣، نهاية
المحتاج ٢٤٩/٦.

(٦) في [د]: (الكفاية). والصواب ما أثبتناه.

(٧) هذا هو المذهب؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٧٩/٦. وعبر الإمام الرافعي
في فتح العزيز ٥٧٩/٧-٥٨٠، والإمام البغوي في التهذيب ٢٨٢/٥ بأنه أصح القولين.

(٨) في (أ): (زيادة كلمة (مع)).

والقول الآخر: أن العقد صحيح^(١)، ولباقي الأولياء الخيار؛ لأن شرائط العقد موجودة؛ بدليل أنهم لو اتفقوا على العقد جاز، إلا أن عليهم في ذلك ضرراً. فصححنا العقد، وقلنا: يثبت الخيار بسبب الضرر لمن لم يرضى به؛ كما لو اشترى شيئاً معيناً^(٢).

وعند أبي حنيفة - رحمه الله -^(٣): يصح النكاح ويلزم^(٤).
ودليلنا^(٥): أذا أجمعنا على أنه لو قذف^(٦) رجلاً بعد موته، فصدق أحدهم القاذف لا يسقط حق الباقي^(٧)^(٨)، وحد القذف يشبه مسألتنا؛ لأنه شرع لدفع العار عن [العرض، وولاية النكاح لدفع العار عن]^(٩) النسب، فوجب إلحاق مسألتنا به.

م ٧٤: الخامسة؛ لو اجتمعوا على تزويجها ممن لا يكافئها برضاها، صح النكاح، ولكن يكره ذلك^(١٠).

م ٧٤: اجتماع
أولياء المرأة على
تزويجها برضاها
ممن لا يكافئها

- (١) انظر: الحاوي ١١/١٣٩، فتح العزيز ٧/٥٨٠، روضة الطالبين ٦/٧٩.
- (٢) في [أ]: (معيناً).
- (٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢/٢٥٣، الهداية ٣/٢٩٤، الاختيار ٣/١٠٠، اللباب ٢/١٣.
- (٤) في [أ]: (يلزمهم).
- (٥) انظر: الحاوي ١١/١٣٨.
- (٦) القذف لغة: قذف بالحجارة قذفاً: أي رمى بها، قال في المطلع، ص ٢٧١ (أصل القذف: رمي الشيء بقوة، ثم استعمل في الرمي بالزنا ونحوه من المكروهات).
انظر: المصباح المنير ٢/٤٩٤-٤٩٥ مادة (قذف).
شرعاً: الرمي بالزنا في معرض التعبير.
انظر: الإقناع ٢/٤٥٠.
- (٧) في [د]: (الحد للباقي). والصواب ما أثبتناه.
- (٨) انظر: الاختيار ٢/٩٥، بداية المجتهد ٢/٦٤٧، المعونة ٣/١٤١، حلية العلماء ٨/٤١.
- (٩) البيان ١٢/٤١٩، العدة في شرح العمدة، ص ٥٦٣.
- (١٠) (العرض، وولاية النكاح لدفع العار عن) ساقط [أ].
- (١٠) انظر: الحاوي ١١/١٤٩، المهذب ١٦/١٧٨، نهاية المطلب (٢١ ل ١٥)، الوسيط ٥/٨٣، حلية العلماء ٦/٣٤٩، التهذيب ٥/٢٨٢، البيان ٩/١٩٥، فتح العزيز ٧/٥٧٩، روضة الطالبين ٦/٧٩، تكملة المجموع ١٦/١٨٥، عجالة المحتاج ٣/١٢٢٨، أسنى المطالب ٣/١٣٩، مغني المحتاج ٣/١٦٤، نهاية المحتاج ٦/٢٤٨.

وحكي عن سفيان^(١)، وأحمد أنهما قال^(٢): الكفاءة من شرط النكاح حتى لا ينعقد النكاح مع عدم الكفاءة؛ لقول رسول الله ﷺ: (زوجوا^(٤) بناتكم الأكفاء)^(٥).

ودلينا^(٦): (أن رسول الله ﷺ زوج ابنته زينب^(٧) من

(١) أبو عبدالله، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، من تابعي التابعين، سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى، جمع بين الفقه والاجتهاد، والحديث والزهد، والعبادة والورع. وإليه المنتهى في علم الحديث وغيره من العلوم. أجمع الناس على دينه وورعه وزهده. قال عنه غير واحد من العلماء: (سفيان أمير المؤمنين في الحديث)، سمع أبا إسحاق السبيعي، والأعمش، وخلق كثير. وروى عنه: الأوزاعي، وابن جريج، وابن عيينة، وابن المبارك، وخلق سواهم كثير. من كتبه: الجامع الكبير، والجامع الصغير، وكتاب في الفرائض، توفي بالبصرة سنة (١٦١هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ ٢٠٣/١، تهذيب التهذيب ٣٥٣/٢-٣٥٥، حلية الأولياء ٣٥٦/٦، المغني لابن باطيش ١٦٤-١٦٥.

(٢) انظر: قول الإمام سفيان الثوري في: الحاوي ١٤٩/١١، حلية العلماء ٣٤٩/٦، البيان ١٩٦/٩، تكملة المجموع ١٨٥/١٦، المغني ٣٧١/٧.

(٣) انظر: قول الإمام أحمد في: المغني ٣٧١/٧، المبدع ١٢٢/٦، الإنصاف ١٠٥/٨، التوضيح ٩٦٢/٢، معونة أولي النهى ١٠٧/٨.

(٤) (زوجوا): ساقط [أ].

(٥) لم أجد بهذا اللفظ، وإنما جاء بالفاظ مقاربة؛ منها:

ما أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب الأكفاء ٦٣٣/١، برقم (١٩٦٨). وما أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب النكاح، ٢٩٩/٣، برقم (١٩٨). من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: (تخيروا لنطفكم، وأنكحوا الأكفاء، وأنكحوا إليهم).

وما أخرجه الحاكم، كتاب النكاح ١٧٦-١٧٧، برقم (١٦/٢٦٨٧) وصححه.

وما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب اعتبار الكفاءة ٢١٤/٧، برقم (١٣٧٥٨) وحسن الألباني حديث عائشة في صحيح سنن ابن ماجه ٣٣٣/١، برقم (١٦٠٢).

(٦) انظر: الحاوي ١٤٩/١١، الوسيط ٨٣/٥-٨٤، البيان ١٩٦/٩، فتح العزيز ٥٧٩/٧.

(٧) زينب بنت رسول الله ﷺ، وأمها خديجة بنت خويلد، هي أكبر بناته. وأول من تزوج منهن. ولدت قبل البعثة بمدة. هاجرت مع رسول الله ﷺ وأبى زوجها أبو العاص أن يسلم. فلم يفرق رسول الله ﷺ بينهما. وقد أسر زوجها بيدر، فأرسلت قلادة أمها لفدائه، ثم أمرهم رسول الله ﷺ بإطلاق سراحه بلا فداء كرامة لزينب. ولدت له علي، وأمامة، توفيت سنة (٨هـ) في حياة رسول الله ﷺ.

انظر: الإصابة ٦٦٥-٦٦٦، الاستيعاب ١٨٥٣-١٨٥٤، أسد الغابة ١٣٠-١٣١.

أبي^(١) العاص بن الربيع^(٢) وأقرها معه بعد الهجرة^(٣). وأبو العاص ما كان كُفئاً
لرسول الله ﷺ، (وزوج فاطمة بنت قيس^(٤) من أسامة بن زيد^(٥))^(٦)، وفاطمة

(١) (أبي) ساقط [أ].

(٢) أبو العاص، اختلف في اسمه فقيل: لقيط، وقيل مهشم، وقيل هشيم، ابن الربيع بن عبد العزى
القرشي، وهو ختن النبي ﷺ زوج ابنته زينب. أسر يوم بدر فمَنّ عليه النبي ﷺ بلا فداء
كرامة لزينب، ثم أسلم قبيل الفتح وحسن إسلامه. وكان يسمى جرو البطحاء. روى عنه:
ابن عباس، وابن عمرو بن العاص، قتل يوم اليمامة سنة (١٢هـ).
انظر: الاستيعاب ١٧٠١/٤-١٧٠٤، الإصابة ٢٤٨/٧-٢٥١، تاريخ خليفة بن خياط، ص ١١٩،
شذرات الذهب ٢٣/١.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، أبواب الطلاق، باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها،
٢٣٠/٦، برقم (٢٢٣٧).
وأخرجه الترمذي في سننه، أبواب النكاح، باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم
أحدهما ٢٤٩/٤، برقم (١١٥٢).
وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر
٦٤٧/١، برقم (٢٠٠٩).

وأخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب معرفة الصحابة ٥٠/٤، برقم (٢٤٤٤/٦٨٤٦). من
طريق داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما (أن النبي ﷺ رد ابنته
زينب على زوجها أبي العاص بعد سنتين بنكاحها الأول، ولم يحدث صداقاً)، وقال
الترمذي: (هذا حديث ليس بإسناده بأس، ولكن لا نعرف وجه هذا الحديث) أ. هـ.
وصححه الألباني في إرواء الغليل ٣٣٩/٦، برقم (١٩٢١).

(٤) فاطمة بنت قيس بن خالد الأكبر بن وهب الفهري القرشية، أخت الضحاک بن قيس، وكانت
أكبر منه بعشر سنين، كانت من المهاجرات الأوائل، ذات عقل وافر وكمال، وفي دارها
اجتمع أهل الشورى، روت عن رسول الله ﷺ، وروى عنها جماعة من كبار التابعين منهم:
الشعبي، والنخعي، وعروة بن الزبير، وأبو سلمة، ولم يُذكر تاريخ وفاتها.
انظر: الاستيعاب ١٩٠١/٤، الإصابة ٦٩/٨، أسد الغابة ٢٣٠/٦، طبقات ابن سعد ٢٧٥-٢٧٣/٨.
(٥) أبو محمد، وقيل أبو زيد، وقيل غير ذلك: أسامة بن زيد بن حارثة بن شرحبيل الكلبي،
مولى رسول الله ﷺ، وابن مولاه، حب رسول الله ﷺ، مناقبه كثيرة. ولاه رسول الله ﷺ إمارة
الجيش وهو ابن (١٨) سنة، وشهد غزوة مؤتة. روى عن: رسول الله ﷺ، وعن أبيه، وأم
المؤمنين أم سلمة ؓ. وروى عنه: ابن عباس، وأبو هريرة، وعروة بن الزبير وجماعة ؓ.
توفي سنة (٥٤هـ). قال ابن عبد البر: وهو عندي أصح، وقيل غير ذلك.

انظر: الاستيعاب ٧٨-٧٥/١، الإصابة ٤٩/١، الجرح والتعديل ٢٨٣/٢، تهذيب التهذيب ١٣٤/١.
(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ١١١٤/٢، برقم
(١٤٨٠/٣٦).

قرشية، وأسامة من أولاد الموالي. (وروي أن عبدالرحمن بن عوف زوج أخته من بلال^(١))^(٢)، (وروي أن ضباعة بنت الزبير^(٣) زوجت من المقداد^(٤))^(٥)، والخبر

(١) أبو عبدالله، وقيل أبو عبدالكريم، وقيل غير ذلك: بلال بن رباح الحبشي، مولى أبي بكر الصديق ﷺ، وأمه حمامة، كان مؤذن رسول الله ﷺ، قديم الإسلام والهجرة، شهد بدرًا والمشاهد كلها. فضائله مشهورة. شهد له النبي ﷺ بالجنة. روى عن النبي ﷺ، وروى عنه جماعة من الصحابة منهم: أبو بكر الصديق، وعمر، وأسامة بن زيد، وغيرهم كثير ﷺ. سكن الشام، وتوفي فيها سنة (٢٠هـ).

انظر: الاستيعاب ١٧٨/١-١٨٢، الإصابة ٣٢٦/١، تهذيب التهذيب ٣١٥/١-٣١٦.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب النكاح ٣٠١/٣-٣٠٢، برقم (٢٠٧) من طريق حنظلة بن أبي سفيان الجمحي، عن أمه، قالت: (رأيت أخت عبدالرحمن بن عوف تحت بلال). وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب لا يرد نكاح غير الكفو؛ إذا رضيت به الزوجة ٢٢٢/٧، برقم (١٣٧٨٦).

وذكره أبو داود في المراسيل، كتاب النكاح، باب ما جاء في تزويج الأكفاء، ص ١٤٨، برقم (٢٠٠) بنحوه.

(٣) أم حكيم، ضباعة بنت الزبير بن عبدالمطلب بن هاشم القرشية الهاشمية، بنت عم رسول الله ﷺ، كانت تحت المقداد بن الأسود. ولدت له عبدالله، وكريمة. روت عن رسول الله ﷺ، وعن زوجها، وروى عنها جماعة منهم: ابن عباس، وأنس، وأم المؤمنين عائشة، وعروة بن الزبير ﷺ، والأعرج. ولم يُذكر تاريخ وفاتها.

انظر: الاستيعاب ١٨٧٤/٤، الإصابة ٣/٨-٤، أسد الغابة ١٧٨/٦، طبقات ابن سعد ٤٦/٨.

(٤) أبو معبد، وقيل أبو الأسود، وقيل غير ذلك: المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك البهراني، المشهور بالمقداد بن الأسود. تبناه الأسود بن عبد يغوث فنسب إليه. قديم الإسلام والهجرة، شهد بدرًا والمشاهد كلها. كان من الفضلاء النجباء الأخيار من أصحاب النبي ﷺ. روى عن النبي ﷺ، وروى عنه: علي بن أبي طالب، وأنس، وزوجته ضباعة، وابنته رضي الله عنهم أجمعين، وابن أبي ليلى وآخرون. توفي بالجُرف " موضع قريب من المدينة " سنة (٣٣هـ).

انظر: الاستيعاب ١٤٨٠/٤-١٤٨٢، الإصابة ٢٠٢/٦-٢٠٤، تهذيب التهذيب ٥٢٧/٥، الثقات ٣٧١/٣.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين ١٩٥٧/٥، برقم (٤٨٠١). وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب جواز اشتراط المُحَرَّم التحلل بعذر المرض ٨٦٧/٢-٨٦٨، برقم (١٢٠٧/١٠٤) من طريق هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنهما، وجاء فيه (وكانت تحت المقداد بن الأسود).

الذي استدلوأ به ^(١) محمول على الاستحباب ^(٢).

فرع:

السلطان إذا زوج امرأة لا ولي لها ممن لا ^(٣) يكافئها برضاها ^(٤).

[٢٠٣ أ] المذهب: أن النكاح لا ينعقد ^(٥)؛ لأن السلطان ^(٦) نائب / عن المسلمين [وتصرف النائب إنما يصح] ^(٧) بشرط النظر، وليس في التزويج من غير الكفو نظر. وفيه طريقة أخرى: أن العقد يصح ^(٨).

وأصل المسألة: أن السلطان، هل يُجْعَل كالوارث المعين ^(٩)؛ حتى إذا قتل من لا وارث له، يعفو عن القصاص، أم لا؟ وفيه خلاف سنذكره. فإن جعلناه كالوارث المعين ^(١٠)؛ يصح النكاح، وإلا فلا.

(١) حديث (زوجوا بناتكم الأكفاء) سبق تخريجه هامش (٥)، ص ٢٤٣ من البحث.
(٢) انظر: الحاوي ١١/١٤٩، نهاية المطلب (٢١ ل ١٥)، البيان ٩/١٩٦-١٩٧، تكملة المجموع ١٦/١٨٥، عجلة المحتاج ٣/١٢٢٨-١٢٣٠، أسنى المطالب ٣/١٣٩، مغني المحتاج ٣/١٦٤.

(٣) (لا): ساقط [د].

(٤) ذكر العلماء المسألة على وجهين أو قولين.
انظر: نهاية المطلب (٢١ ل ١٥)، الوسيط ٥/٨٤، التهذيب ٥/٣٠١، فتح العزيز ٧/٥٨٠، روضة الطالبين ٦/٧٩، عجلة المحتاج ٣/١٢٣١، أسنى المطالب ٣/١٣٩، مغني المحتاج ٣/١٦٥، نهاية المحتاج ٦/٢٥٠.

(٥) عبر الإمام البغوي في التهذيب ٥/٣٠١، والإمام النووي في روضة الطالبين ٦/٧٩ بأنه الأصح، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٧/٥٨٠ بأنه الأظهر.

(٦) في [أ]: (الإمام).

(٧) (وتصرف النائب إنما يصح): ساقط [أ].

(٨) حكاه الإمام الرافعي عن الشيخ أبي محمد، وحكاه الإمام ابن الرفعة عن إمام الحرمين الجويني، والغزالي والعبادي وغيرهم. وذكر البلقيني تصحيحهم لهذه الطريقة.

انظر: فتح العزيز ٧/٥٧٩، الوسيط ٥/٨٤، كفاية النبيه (٩ ل ٢٢)، الاعتناء ٦/٧٩.

(٩) في [د]: (المعتق). والصواب ما أثبتناه.

(١٠) في [أ]: (المعتق).

م ٧٥: إذن المرأة
لأكثر من ولي
في تزويجها

م ٧٥: السادسة: أذنت لكل واحد منهما في تزويجها^(١) من^(٢) رجل بعينه غير الذي أذنت في التزويج منه^(٣) الأخ^(٤) الآخر، أو أطلقت الإذن لكل واحد من الوليين في التزويج، فزوّجها كل واحد من رجل آخر^(٥). فللمسألة خمسة أحوال^(٦):

أحدها: أن يكون أحد الناكحين سابقاً، والسابق متعين، والسابق^(٧) صحيح عندنا، والثاني باطل؛ سواء داخل بها الثاني قبل التسليم إلى الأول أو لم يدخل.

وقال مالك - رحمه الله -^(٨): إذا لم يكن قد دخل بها واحد منهما فالأول أحق، وإن دخل بها أحدهما صار الحق له؛ سواء دخل بها الأول أو الثاني^(٩).

(١) في [أ]: (تزويج).

(٢) (من): ساقط [أ].

(٣) في [أ]: تقديم وتأخير (منه في التزويج).

(٤) في [أ]: (للأخ).

(٥) (آخر): ساقط [أ].

(٦) فيما إذا كان الزوجان كفتين.

انظر: الأم ١٧/٥، مختصر المزني ٢٦٦/٨، الحاوي ١٦٨/١١-١٧٣، المهذب ١٩٠/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ٣٥)، الوسيط ٨٩/٥، حلية العلماء ٣٥٧/٦، التهذيب ٢٩٠/٥-٢٩١، البيان ٢٠٣/٩-٢٠٥، فتح العزيز ٦-٤/٨، الغاية القصوى ٧٤٠/٢، روضة الطالبين ٨٣/٦، عجلة المحتاج ١٢٢٤/٣-١٢٢٥، أسنى المطالب ١٤١/٣، مغني المحتاج ١٦٠/٣-١٦١، نهاية المحتاج ٢٤٤/٦.

(٧) في [أ]: (فالسابق).

(٨) انظر: المدونة ١٤٧/٢، التفريع ٣٣/٢، التلخيص ٢٨٥/١، المعونة ٧٣٨/٢-٧٣٩، الكافي لابن عبد البر ٤٣٢/١.

(٩) في [أ]: (والثاني).

دليلنا: ما رُوي عن رسول الله ﷺ: (أنه قال إذا نكح الوليان فالأول أحق)^(١)، ولأننا أجمعنا على أنه لو وكل وكيلين بالبيع وسبق أحدهما؛ فالبيع الثاني باطل؛ وكذلك^(٢) ها هنا.

الحالة الثانية: وقع العقدان معا. فهما باطلان؛ لأن الجمع بينهما لا يمكن، فليس^(٣) أحدهما بأولى من الآخر؛ فصار^(٤) كما لو جمع بين أختين في عقد واحد.

الحالة الثالثة: لم يعلم أن العقدين وقعا معا، أو سبق أحدهما الآخر. فهما باطلان؛ لأنه لا مزية لبعض الاحتمالين على بعض^(٥). والأصل: عدم العقد.

فعلى هذا يستحب للحاكم أن يقول: إن كان قد سبق أحد النكاحين، فقد حكمت ببطلانه؛ ليكون نكاحها / بعد ذلك على يقين الصحة، وتثبت للحاكم [٢٠٣ ب] هذه الولاية في هذه الحالة؛ لأجل الحاجة إليه.

الحالة الرابعة: علمنا^(٦) سبق^(٧) أحد النكاحين بعينه، ثم بعد ذلك اشتبه

(١) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب الوكالة في النكاح ٦٧/١٠، برقم (١٣٦٩)، من طريق ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال: (إذا أنكح الوليان، فالأول أحق).

وأخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب النكاح ١٩١/٢، برقم (٥١/٢٧٢٢) وقال: (هذه الطرق الواضحة التي ذكرتها لهذا المعنى كلها صحيحة على شرط البخاري ولم يخرجها). وقال الشيخ الألباني في إرواء الغليل، كتاب النكاح ٢٥٤/٦، برقم (١٨٥٢-١٨٥٣) (ضعيف لتدليس الحسن).

(٢) في [د]: (كذلك). والصواب ما أثبتناه.

(٣) في [أ]: (وليس).

(٤) في [أ]: (وصار).

(٥) في [أ]: (البعض).

(٦) في [د]: (علماً).

(٧) في [أ]: (يسبق).

الحال. فيترك الأمر^(١) موقوفاً إلى أن يموتا، أو يطلقاها فتتزوج^(٢) بغيرهما، أو يموت أحدهما أو يطلقها، أو^(٣) تعود المرأة بالسبق إلى الزوج الأول فتسلم إليه.

الحالة الخامسة: علمنا أن أحد النكاحين قد سبق إلا أنه لم يعلم أصلاً أن السابق أيهما كان. ففي المسألة قولان^(٤):

أحدهما: - الصحيح -: أن المرأة تُترك موقوفة كالصورة الأولى سواء.

والقول الثاني: أنهما باطلان؛ لأنه لم يحكم بصحة نكاح واحد منهما على القطع، وليس لأحدهما مزية على^(٥) الآخر، وفي التوقف إضرار بالمرأة؛ فيحكم ببطلانهما. فعلى هذا: يستحب للحاكم أن يقول: أبطلت^(٦) السابق منهما. كما ذكرناه^(٧).

(١) في [أ]: (الأمور).

(٢) في [أ]: (فتزوج).

(٣) في [أ]: (الواو).

(٤) انظر: الأم ١٧/٥، مختصر المزي ٢٦٦/٨، الحاوي ١٧٢/١١، المهذب ١٩٠/١٦، التهذيب ٢٩١/٥، البيان ٢٠٤/٩، فتح العزيز ٦/٨، روضة الطالبين ٨٤/٦-٨٥، تكملة المجموع ١٩١/١٦، عجالة المحتاج ١٢٢٥/٣، مغني المحتاج ١٦١/٣، نهاية المحتاج ٢٤٤/٦.

(٥) (على): ساقط [د].

(٦) في [د]: زيادة (أطلق).

(٧) سبق ذكره في الحالة الثالثة راجع، ص ٢٤٨ من البحث.

الفصل السابع: في بيان شرائط الكفاءة^(١)، ويشتمل على سبع مسائل.

م ٧٦: الدين من

شرائط الكفاءة

م ٧٦: أحدها: أن الدين من شرائط الكفاءة^(٢)، والأصل فيه

قوله تعالى^(٣): ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ

الْفَائِزُونَ] ^(٤) ﴿٥﴾، وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ ^(٦).

ويظهر أثر ذلك في موضعين:

أحدهما: أن الكافر لا يكون كفئاً للمسلمة، ولا ينعقد النكاح بينهما^(٧)،

لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهُنَّ لَهُنَّ وَلَا هُمْ يُحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ ^(٩).

الثاني: الفاسق في تعايطه وأفعاله لا يكون كفئاً للمرأة العفيفة ذات

الدين، حتى لا يكون^(١٠) تزويجها منه إلا برضاها^(١١).

(١) الكفاءة لغة: المساواة والمماثلة؛ ومنه الكفاءة في الزواج أن يكون الزوج: مساوياً للمرأة في حسبها، ودينها، وغير ذلك.

انظر: النظم المستعذب ٣٨/٢، لسان العرب ١٣٩/١، الفائق للزمخشري ١٥٩/٣، مادة (كفأ).
وشرعاً: أمر يوجب فقده عاراً. انظر: حاشية قليوبي ٣٥٤/٣، مغني المحتاج ١٦٤/٣.

(٢) انظر: الحاوي ١٤٠-١٤١، نهاية المطلب (٥٨٢١)، الحلية للرويان (ل ١٢٨)، الوسيط ٨٥/٥، حلية العلماء ٣٥١/٦، التهذيب ٢٩٧-٢٩٩، البيان ٢٠١/٩، فتح العزيز ٥٧٥/٧، روضة الطالبين ٧٧/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٢)، أسنى المطالب ١٣٨/٣، مغني المحتاج ١٦٦/٣.

(٣) في [أ]: (قول الله).

(٤) (أصحاب الجنة هم الفائزون): ساقط [أ].

(٥) سورة الحشر، آية: (٢٠).

(٦) سورة السجدة، آية: (١٨).

(٧) انظر: فتح العزيز ٥٧٥/٧، روضة الطالبين ٧٧/٦، عجالة المحتاج ١٢٢٤/٣.

(٨) في [د، أ]: (لا). والصواب ما أثبتناه موافقاً للآية.

(٩) سورة الممتحنة، آية: (١٠).

(١٠) في [أ]: (يجوز).

(١١) المهذب ١٨٢/١٦، الحلية للرويان (ل ١٢٨)، التهذيب ٩٨/٥، البيان ٢٠١/٩، فتح العزيز

٥٧٦/٧، روضة الطالبين ٧٧/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٢)، أسنى المطالب ١٣٨/٣، مغني

المحتاج ١٦٦/٣.

وقال محمد بن الحسن^(١): الفسق لا يعدم / الكفاءة؛ إلا أن يكون الرجل [٢٠٤ أ]
من يشرب الخمر فيسكر والناس يستهزئون به.

ودليلنا^(٢): قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَنُكُمْ﴾^(٣).

وما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: (تنكح المرأة لما لها وجاهها وحسبها
ودينها، فعليك بذات الدين تربت يداك)^(٤).

م ٧٧: النسب من
شرائط الكفاءة

م ٧٧: الثانية: النسب من شرائط^(٥) الكفاءة^(٦). والعجم^{(٧)(٨)} لا يكونون
أكفاء^(٩) للعرب. وبين العرب تفاوت أيضاً؛ فقريش أفضلهم. وقريش أيضاً^(١٠)
بطون وبينهم تفاوت؛ فكل بطن كانوا أقرب إلى^(١١) رسول الله ﷺ فهم^(١٢) أفضل
من الذين بُعدوا؛ فأفضل^(١٣) الجميع بنو هاشم، وبنو المطلب

(١) انظر: تحفة الفقهاء ١٥٤/٢، الاختيار ٩٩/٣، البناية ٦٢٦/٤-٦٢٧.

(٢) انظر: التهذيب ٢٩٨/٥، البيان ٢٠١/٩، عجالة المحتاج ١٢٣٤/٣.

(٣) سورة الحجرات، آية: (١٣).

(٤) سبق تخريجه في هامش (١٢)، ص ١٣٤-١٣٥ من البحث.

(٥) في [أ]: (شرط).

(٦) انظر: الحاوي ١٤٢/١١-١٤٣، المهذب ١٨٢/١٦، الحلية للرويانى (ل ١٢٨)، الوسيط ٨٥/٥،
حلية العلماء ٣٥٣/٦، التهذيب ٢٩٨/٥، البيان ١٩٨/٩، فتح العزيز ٥٧٤/٧-٥٧٥، الغاية
القصوى ٧٣١/٢، روضة الطالبين ٧٦/٦، عجالة المحتاج ١٢٣٢/٣-١٢٣٣، أسنى المطالب
١٣٧/٣، مغني المحتاج ١٦٥/٣.

(٧) في [أ]: (فالعجم).

(٨) العجم: (العجمي هو: الذي أبوه وأمه عجميان. والأعجمي: الذي ولد ببلاد العجم وإن لم
يكن منهم) أ. هـ.
انظر: النظم ٥٠/٢.

(٩) في [د]: (أكفل). والصواب ما أثبتناه.

(١٠) (أيضاً): ساقط [د].

(١١) في [أ]: (من).

(١٢) في [أ]: (فهو).

(١٣) في [أ]: (وأفضل).

مثلهم في الرتبة، لقوله ﷺ: (إنما بنوا هاشم وبنوا المطلب^(١))، هكذا وشبك ﷺ بين أصابعه^(٢).

وقال أبو حنيفة - رحمه الله -^(٣): العجم ليسوا أكفاء للعرب^(٤) ولا العرب أكفاء لقريش، ولكن قريش بعضهم أكفاء بعض لا تفاوت بينهم.

ودليلنا^(٥): ما رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: ^(٦) (إن^(٧) الله تعالى اختار العرب من بين سائر الأمم، واختار من العرب قريش، واختار من قريش بني هاشم^(٨) ^(٩) ^(١٠)).

(١) مثلهم في الرتبة، لقوله ﷺ: (إنما بنوا هاشم وبنوا المطلب): ساقط من متن [أ]. ومثبت في الحاشية اليمين.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب مناقب قريش ١٢٩٠/٣، برقم (٣٣١١) من طريق ابن المسيب، عن جبير بن مطعم ﷺ قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان: فقال: يا رسول الله، أعطيت بني المطلب وتركتنا، وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة؟ فقال النبي ﷺ: (إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد) بدون ذكر اللفظة الأخيرة من الحديث.

(٣) انظر: المبسوط ٢٤/٥، تحفة الفقهاء ١٥٤/٢، الهداية ٢٩٧/٣، الاختيار ٩٩/٣.

(٤) في [د]: (العرب). والصواب ما أثبتناه.

(٥) انظر: البيان ١٩٩/٩، تكملة المجموع ١٨٧/١٦، أسنى المطالب ١٣٧/٣.

(٦) في [د]: زيادة (قال).

(٧) (أن): ساقط [د].

(٨) في [د]: تكرار في العبارة (واختار من بني هاشم).

(٩) في [أ]: زيادة (بني المطلب).

(١٠) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب اعتبار النسب في الكفاءة ٢١٦/٧ -

٢١٧، برقم (١٣٧٦٥)، من طريق حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن علي قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الله اختار العرب فاختر منهم كنانة) أو قال: النضر بن كنانة - شك حماد - ثم اختار منهم قريشاً، ثم اختار منهم بني هاشم، ثم اختارني من بني هاشم) قال البيهقي معلقاً: (هذا مرسل حسن).

فرع^(١) :

العجم ما جرت عادتهم بحفظ الأنساب والتفاخر بها^(٢)، ولكن لهم في الكفاءة عُرْفٌ وهو: أنهم يقدّمون^(٣) الأمراء والرؤساء، والقضاة والعلماء على السوق، فيُعْتَبَرُ عُرْفُهُمْ؛ فلا^(٤) يجعل السوق أكفاء هؤلاء الأصناف^(٥).

م ٧٨: الحرية من

شرائط الكفاءة

م ٧٨: الثالثة: الحرية من شرائط الكفاءة. فالعبد لا يكون كُفْتًا للحرّة؛ سواء كانت حرة أصلية أو معتقة^(٦).

والدليل^(٧): عليه (أن^(٨) بريرة^(٩) لما أُعْتِقَتْ تحت عبد^(١٠) خَيْرُهَا

(١) في [د]: تكرار في العبارة (واختار من بني هاشم).

(٢) في [أ]: (فيها).

(٣) في [د]: (يقومون). والصواب ما أثبتناه.

(٤) في [أ]: (ولا).

(٥) انظر: فتح العزيز ٥٧٥/٧، روضة الطالبين ٧٩/٦، أسنى المطالب ١٣٧/٣.

(٦) انظر: الحاوي ١٤٥/١١، المذهب ١٨٢/١٦، الحلية للرويانى (ل ١٢٨)، الوسيط ٨٥/٥، حلية العلماء ٣٥١/٦، التهذيب ٢٩٧/٥-٢٩٨، البيان ٢٠١/٩، فتح العزيز ٥٧٤/٧، الغاية القصوى ٧٣١/٢، روضة الطالبين ٧٥/٦، عجالة المحتاج ١٢٣٢/٣، الاعتناء ٧٦/٦، مغني المحتاج ١٦٥/٣.

(٧) انظر: البيان ٢٠٢/٩، عجالة المحتاج ١٢٣٢/٣.

(٨) (أن): ساقط [أ].

(٩) بريرة بنت صفوان، مولاة لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وكانت مولاة لبعض بني هلال، وقيل كانت مولاة لأبي أحمد بن جحش، فكانت بهم ثم باعوها لعائشة رضي الله عنها، فأعتقتها. وكان اسم زوجها مغيثًا، فخيرها رسول الله ﷺ فاخترت فراقه، وعاشت رضي الله عنها حتى أدركت عبد الملك بن مروان قبل أن يلي الإمارة.

انظر: تهذيب الأسماء ٣٣٢/٢، طبقات ابن سعد ٢٥٦/٨-٢٦١، الاستيعاب ١٧٩٥/٤-١٧٩٦، الإصابة ٥٣٥/٧.

(١٠) اسم زوجها: مغيث - بضم أوله وكسر المعجمة ثم ياء ساكنة ثم مثلثة - وهو زوج بريرة مولاة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنهما، كان عبدًا لآل أبي أحمد بن جحش.

انظر: الأسماء المبهمة للخطيب البغدادي، ص ٢٩٥، المستفيد من مبهمة المتن والإسناد لأبي زرعة ٨٩٩/٢-٩٠٠.

رسول الله ﷺ^(١). وأيضاً فإن العبد ناقص في الحكم، فلا تثبت له الولايات؛ ولا [٢٠٤ ب] الشهادات، ولا الأملاك. وهو تحت اختيار غيره يباع^(٢) ويُشترى مثل البهائم.

فرعان:

- أحدهما: المعتق لا يكون كُفناً للحرّة الأصلية^(٣)؛ لما روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال: (العرب بعضها^(٤) أكفاء بعض^(٥))، قبيلة بقبيلة، ورجل برجل، والموالي بعضها أكفاء بعض قبيلة بقبيلة، ورجل برجل إلا حائك أو حجام^(٦). فقابل الموالي بالموالي لا^(٧) بالأحرار، ولأن المعتق منحط الرتبة بين الناس، فلا يوازن أهل الكمال.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الحرّة تحت العبد ١٩٥٩/٥، برقم (٤٨٠٩). وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق ١١٤٣/٢، برقم (١٠/١٥٠٤) كلاهما من حديث القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنهما قالت: (كان في بريدة ثلاث سنن: عتقت فخيرت، وقال رسول الله ﷺ الولاء لمن أعتق ... الحديث)، وكان زوجها رقيقاً، كما ثبت ذلك في صحيح البخاري، في كتاب النكاح، باب خيار الأمة تحت العبد ٢٠٢٣/٥، برقم (٤٩٧٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: (كان زوج بريدة عبداً أسود، يقال له: مُغِيث، عبداً لبني فلان، كأني انظر إليه يطوف وراءها في سكك المدينة).

(٢) (يباع): ساقط [د].

(٣) انظر: الحاوي ١٤٥/١١، التهذيب ٢٩٨/٥، فتح العزيز ٥٧٤/٧، روضة الطالبين ٧٥/٦، الاعتناء ٧٦/٦، أسنى المطالب ١٣٧/٣، مغني المحتاج ١٦٥/٣.

(٤) (بعضها): ساقط [د].

(٥) في [أ]: (لبعض).

(٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب اعتبار الصنعة في الكفاءة ٢١٧/٧، برقم (١٣٧٦٩) من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد، حدثنا بعض إخواننا، عن ابن جريج، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: الحديث به، وقال البيهقي بعد ذكره لهذا الحديث: (هذا منقطع بين شجاع وابن جريج، حيث لم يسم شجاع بعض أصحابه)، وسأل ابن أبي حاتم عنه أباه في علل الحديث ٤١٢/١، برقم (١٢٣٦) قال: (هذا كذب لا أصل له). وذكره ابن عبد البر في التمهيد ١٦٥/١٩ من طريق آخر وقال: (منكر موضوع)، ذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية، كتاب النكاح، باب ذكر الأكفاء ١٢٨/٢، برقم (١٠١٨، ١٠١٧)، وقال الألباني في إرواء الغليل ٢٦٨/٦، برقم (١٨٦٩): (موضوع).

(٧) في [د]: (إلا). والصواب ما أثبتناه.

- الثاني: المعتق كُفُّاً للمعتقة إذا كان قد جرى الرق عليهما، وأما^(١) إذا كان الرجل قد جرى عليه الرق، والمرأة حرة أصلية؛ إلا أن والدها كان رقيقاً، فهي أعلى رتبة ممن مسّه الرق^(٢).

م ٧٩: الصنعة من
شرائط الكفاءة

م ٧٩: الرابعة: الصنعة من شرائط الكفاءة عندنا^(٣)؛ حتى أن أصحاب الحرف الدنيئة كالحائك، والحجام، والكناس^(٤)، والزبال، والخراز، والدباغ، وكل من لا يزيل النجاسة في عمله^(٥)، لا يكون كُفُّاً لأصحاب الحرف الرفيعة: كالبزاز^(٦)، والعطار، والصراف، والخباز، والنجار، وما جانس ذلك.

وذهب بعض^(٧) أصحاب أبي حنيفة - رحمه الله -^(٨) إلى أن الصنعة ليست من شرائط الكفاءة.

(١) في [أ]: (فأما).

(٢) انظر: حلية العلماء ٣٥٤/٦، التهذيب ٢٩٨/٥، فتح العزيز ٥٧٤/٧، روضة الطالبين ٧٥/٦، الاعتناء ٧٦/٦، مغني المحتاج ١٦٥/٣.

(٣) انظر: الحاوي ١٤٧/١١، المهذب ١٨٢/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ٥٩)، الحلية للرويان (ل ١٢٨)، الوسيط ٨٥/٥، حلية العلماء ٣٥٥/٦، التهذيب ٢٩٨/٥، البيان ٢٠٢/٩، فتح العزيز ٥٧٦/٧، روضة الطالبين ٧٧/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٣)، عجالة المحتاج ١٢٣٥/٣، أسنى المطالب ١٣٨/٣، مغني المحتاج ١٦٧/٣.

(٤) في [د]: (الكناسين). والصواب ما أثبتناه.

(٥) يقصد التعميم بعد التخصيص، يكون بدنئ الحرف وإن لم يكن بها نجاسة.

(٦) البزاز: بائع البز، وهو الثياب، وقيل: متاع البيت من الثياب ونحوها.

انظر: القاموس المحيط، ص ٦٤٧، لسان العرب ٣١٢/٥، مادة (بز) معجم مقاييس اللغة ١٨٠/١، مادة (بز).

(٧) (بعض): ساقط [أ].

(٨) هي رواية لأبي يوسف ومحمد، وأظهر الروايتين عن أبي حنيفة.

انظر: المبسوط ٢٥/٥، تحفة الفقهاء ١٥٥/٢، الهداية ٣٠١/٣، شرح فتح القدير ٣٠١/٣، اللباب ١٣/٣.

ودليلنا^(١): ما رويناه في الخبر عن رسول الله ﷺ أنه قال: (إلا حائك أو حجام)^(٢)، ولأن هؤلاء سقطت مروءتهم؛ حيث اختاروا لأنفسهم أخس الصنائع، وأهل^(٣) المروءات يتعيرون بهم^(٤).

م ٨٠: الخامسة: السلامة من العيب شرطاً في الكفاءة، والعيب الذي يعتبر عدمه في الكفاءة هو الجنون، وكذلك الجذام^(٥)، والبرص^(٦)؛ على أحد الوجهين^(٧).

م ٨٠: السلامة من
العيب شرط في
الكفاءة

(١) انظر: الحاوي ١١/١٤٧، الوسيط ٥/٨٦، البيان ٩/٢٠٢، مشكل الوسيط ٥/٨٦.

(٢) سبق تخريجه في هامش (٦)، ص ٢٥٤ من البحث.

(٣) في [أ]: (فأهل).

(٤) انظر: الوسيط ٥/٨٦.

(٥) الجذام: علة صعبة يحمر منها العضو، ثم يسود، ثم ينقطع ويتناثر. ويتصور ذلك في كل عضو لكنه في الوجه أغلب، نسأل الله السلامة والعافية.

انظر: المصباح المنير ١/٩٤، القاموس المحيط، ص ١٤٠٤، المطلع ١/٣٢٤، مادة (جذم)، تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٢٥٤، الإقناع للشرييني ٢/٢٦٢، روضة الطالبين ٦/١٦٧.

وقيل في تعريف آخر: علة تتآكل منها أعضاء الجسد. من أعراضها: ظهور بقع حمراء أو بنية اللون على الجلد، يقترن بها فقدان الإحساس ببعض أجزاء الجسم، وربما تطور المرض فأدى إلى تساقط أصابع اليدين والقدمين.

انظر: معجم الوسيط ١/١١٣، الموسوعة الطبية الحديثة ٣/٤٤٨-٤٥٠.

(٦) البرص: بفتح الباء والراء، مصدر برص بكسر الراء، إذا ابيضّ جلده أو اسودّ بعله، وهو يياض شديد في الجلد يذهب معه دم الجلد وما تحته من اللحم، وفيه عدوى إلى النسل والمخالطين، وتعافى النفوس وتنفر منه. نسأل الله السلامة والعافية.

انظر: المطلع ١/٣٢٤، المصباح المنير ١/٤٤، ٦٤، لسان العرب ٧/٥، القاموس المحيط، ص ٧٩٠، مادة (برص)، تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٢٥٤، الإقناع للشرييني ٢/٢٦٢، الموسوعة الطبية الحديثة ٣/٤٧٢.

(٧) والعيوب: هي سبعة؛ يشترك الرجال والنساء في ثلاثة؛ وهي: الجنون، والجذام، والبرص. ويختص الرجال باثنتين هما: الجبّ، والخصاء. وتختص النساء منها بالقرن؛ والرتق.

انظر: الحاوي ١١/١٤٨، المذهب ١٦/٢٦٥، الحلية للرويانى (ل ١٢٨)، الوسيط ٥/٨٥، حلية العلماء ٦/٣٥٢، التهذيب ٥/٢٩٧، البيان ٩/٢٠٣، فتح العزيز ٧/٥٧٤، الغاية القصوى ٢/٧٣١، روضة الطالبين ٦/٧٥، أسنى المطالب ٣/١٣٧، مغني المحتاج ٣/١٦٥.

ولنأما اعتبرنا السلامة^(١) بهذه^(٢) العيوب؛ لأنهم يعيرون بمواصلتهم في العادة.

فرع:

هذه / الخصال التي اعتبرناها في الكفاءة لا تجري فيها المقابلة؛ حتى أن [٢٠٥ أ] المرأة إذا كانت فاسقة أو دنيئة النسب، والرجل رفيع النسب ورعاً^(٣)، إلا أنه يتعاطى حرفة دنيئة، لا يجبر نقصه بسبب الصنعة بما فيه من الفضائل^(٤)، وهذا كما كما في^(٥) الأب الذمي^(٦) إذا قتل ابنه المسلم، لا قصاص عليه ولا يجعل النقصان^(٧) الكفر، بأن أفضلية الأبوة حتى يصير كأن لا أبوة بينهما، فيجب القصاص عليه بقتله؛ كذلك^(٨) ها هنا^(٩).

م ٨١: اليسار من
شرائط الكفاءة

م ٨١: السادسة: اليسار^(١٠)، هل هو من شرائط الكفاءة، حتى يمتنع تزويج الغنية من الفقير بغير رضاها، اختلف أصحابنا فيه^(١١)؛ فذهب أبو إسحاق المروزي إلى أن^(١٢): اليسار شرط^(١٣)، وذلك أن الناس

- (١) في [أ]: زيادة كلمة (عن).
- (٢) في [أ]: (هذه).
- (٣) (ورع): ساقط: [د].
- (٤) انظر: الوسيط ٨٧/٥، عجلة المحتاج ١٢٣٦/٣.
- (٥) في النسخ كلمة زائدة (القصاص).
- (٦) (الذمي): ساقط [أ].
- (٧) في [أ]: (نقصان).
- (٨) في [أ]: (فكذا).
- (٩) انظر: التهذيب ٣٠١/٥، فتح العزيز ٥٧٧/٧، روضة الطالبين ٧٨/٦.
- (١٠) (اليسار): ساقطة من متن [أ] ومثبتة في الحاشية.
- (١١) ذكر العلماء وجهين في المسألة.
- انظر: الحاوي ١٤٧/١١، المذهب ١٨٢/١٦، نهاية المطلب (٥٩ ل ٢١)، الوسيط ٨٥/٥، حلية العلماء ٣٥٤-٣٥٥، التهذيب ٢٩٨/٥، البيان ٢٠٢/٩-٢٠٣، فتح العزيز ٥٧٦/٧، روضة الطالبين ٧٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٣)، عجلة المحتاج ١٢٣٥/٣، مغني المحتاج ١٦٧/٣.
- (١٢) راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (١١).
- (١٣) قال الإمام الجويني في نهاية المطلب (٢١ ل ٥٩): (وهذا ضعيف لا أصل له)، ووافقه في تضعيف هذا الوجه الإمام الغزالي في الوسيط ٨٥/٥.

في العادة يتفاخرون بالغنى ويتباهون به فهو كالنسب، وأيضاً فإن للمرأة في ذلك غرضاً وهو أن يتوفر عليها نفقتها، وتكون نفقتها نفقة^(١) تامة.

وعامة أصحابنا قالوا: اليسار ليس بشرط للكفاءة^{(٢)(٣)}.

لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: (اللهم أحيني مسكيناً، وأمتني مسكيناً)^(٤). ولو كان في الغنى فضيلة لما سأل النبي ﷺ ضده. وأيضاً: فإن المال غادر رائج. وقد^(٥) يكون الرجل فقيراً فيستغنى، وقد يكون غنياً فيفتقر.

م ٨٢: المهر ليس

من شرائط

الكفاءة

م ٨٢: السابعة: المهر خالص حق المرأة وليس يلحق بشرائط الكفاءة؛ حتى أن أحد الأولياء إذا زوّجها ممن^(٦) يكافئها برضاها، ولكن بدون مهر المثل صح؛ ولكن لا يثبت للباقيين حق الاعتراض^(٧)، ولو طلبت من الولي التزويج ممن يكافئها بدون مهر المثل يجب على الولي الإجابة.

(١) نفقة: ساقط [د].

(٢) في [د]: (الكفاءة). والصواب ما أثبتناه.

(٣) وهذا هو الأصح عند الإمام الشاشي، والإمام النووي، والإمام ابن الملقن، وعبر الإمام الرافعي بأنه أظهر الوجهين.

انظر: حلية العلماء ٣٥٥/٦، روضة الطالبين ٧٨/٦، المنهاج ١٦٧/٣، عجلة المحتاج ١٢٣٥/٣، فتح العزيز ٥٧٦/٧.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب أبواب الزهد، باب ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم ١٦٧/١٨، برقم (٢٤٥٧)، من طريق ثابت بن محمد الكوفي، عن الحارث بن النعمان الليثي، عن أنس بن مالك ﷺ به قال الترمذي معلقاً عليه: (هذا حديث غريب).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصدقات، باب ما يستدل به على أن الفقير أمس حاجة من المسكين ١٨/٧، برقم (١٣١٥٢).

(٥) في [أ]: (فقد).

(٦) في [أ]: (من).

(٧) انظر: الحاوي ١٤٩/١١-١٥٠، المهذب ١٧٨/١٦، التهذيب ٣٠٠-٣٠١/٥، البيان ٢٠٢/٩-٢٠٣،

فتح العزيز ٥٧٩/٧، روضة الطالبين ٨١/٦، عجلة المحتاج ١٣١/٣.

وعند أبي حنيفة - رحمه الله - ^(١): نقصان المهر كعدم الكفاءة؛ حتى ^(٢) أن المرأة لو زوجت نفسها ممن يكافئها بدون مهر المثل؛ لَهِمُّ الاعتراض.

ولو طلبت التزويج ممن يكافئها / بدون مهر المثل لا تجب الإجابة. [٢٠٥ ب]
ودليلنا ^(٣)^(٤): أن المهر خالصٌ حقها بدليل أنها تملك المطالبة ^(٥) به دون أوليائها، وتملك الإسقاط دون الأولياء. وإذا كان خالصٌ حقها كان التقدير إليها؛ كأجرة الدار، وثمان الماء ^(٦).

فرعان:

أحدهما: لو وكل الولي رجلاً بتزويج ابنته، وقال له: زوجُ بنتي من فلان بألف درهم ^(٧)، فزوّجها الوكيل برضاها بخمسائة.
المذهب: أن العقد صحيح ^(٨)؛ لأن الصداق محض حقها؛ فتقدير الولي لا يُعتبر ^(٩).

-
- (١) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢/٢٦٢، المبسوط ٥/٢٥، تحفة الفقهاء ٢/١٥٢، شرح فتح القدير ٣/٣٠٣.
- (٢) في [د]: زيادة (لو).
- (٣) (ودليلنا): ساقط [د].
- (٤) انظر: الحاوي ١١/١٥٢، حلية العلماء ٦/٣٥٥.
- (٥) (به) ساقط [د].
- (٦) في [أ]: (المثل).
- (٧) الدرهم: لفظ فارسي معرب. يُنطق: دِرْهَم، أو دِرْهَم - بفتح الهاء أو كسرهما - والدرهم الإسلامي: اسم للمضروب من الفضة. وهو مُعَرَّب.
- انظر: لسان العرب ١٢/١٩٩، مادة (درهم)، المصباح المنير ١/١٩٣، مادة (دره).
- والدرهم يوازن بالمقادير المعاصرة (٢٠٩٧) جرام. وقدّرهُ بعض الباحثين بـ (٢٠٨٣٢) جرام.
- انظر: المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها، ص ٤٢-٤٣، ٤٥-٤٦، ٣٠٥.
- (٨) انظر: حلية العلماء ٦/٣٥٧، التهذيب ٥/٢٨٦-٢٨٧، فتح العزيز ٧/٥٦٩، أسنى المطالب ٣/١٣٦، مغني المحتاج ٣/١٥٩، نهاية المحتاج ٦/٢٤٦.
- (٩) في [أ]: زيادة (به).

وفيه وجه آخر: أن العقد لا ينعقد؛ لأن الولي أذن له في العقد بصفة؛ وهو: أن يكون العوض فيها ألفاً، فإذا^(١) خالف^(٢) لم ينعقد؛ كما لو قال: زوّجها من زيد فزوّجها من عمرو؛ وهو^(٣) مثل زيد في الكفاءة: لا يصح؛ لوجود الخلف.

وإن كان اختيار الأزواج حق الثيب؛ حتى إذا عينت هي زوجاً: ليس له^(٤) أن يزوجه من غيره. وعلى هذا لو قال: زوّجها بألف درهم، فذهب الوكيل الوكيل وزوّجها بقدر من الذهب يبلغ ألف درهم؛ ففي العقد ما ذكرناه من الاختلاف^(٥).

الثاني: إذا قال الوكيل: زوّج بنتي. فإطلاق التوكيل يقضي تزويجها ممن يكافئها، ولو زوجها ممن يكافئها^(٦) بدون مهر المثل برضاها، ففي صحة العقد الوجهان^(٧).

(١) في [د]: (وإذا). والصواب ما أثبتناه.

(٢) في [أ]: (خالفاً).

(٣) (هو): ساقط [أ].

(٤) في [د]: (لها). والصواب ما أثبتناه.

(٥) انظر: مختصر المزني ٢٦٦/٨، المذهب ١٧٨/١٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٠).

(٦) (فلو زوجها ممن يكافئها): ساقط [أ].

(٧) راجع المصادر السابق ذكرها هامش (٨)، ص ٢٥٩ من البحث.

الباب الرابع

في أحكام الذين تثبت عليهم الولاية

وفيه أربعة فصول:

- الفصل الأول: في العبيد، والكلام في ثلاثة مواضع.
- الفصل الثاني: في حكم الأمة، والكلام في موضعين.
- الفصل الثالث: في المحجور عليه، وفيه عشر مسائل.
- الفصل الرابع: في التزويج للصغار والمجانين، وفيه سبع مسائل.

الباب الرابع: في أحكام الذين تثبت عليهم الولاية، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأول: في العبيد، والكلام في ثلاثة مواضع.

إحداها: في عقد النكاح، وفيه ثمان مسائل.

م ٨٣: إحداها: العبد إذا نكح بغير إذن / سيده فالنكاح^(١) باطل [٢٠٦ أ]
عندنا^(٢).

م ٨٣: العبد

يتزوج بغير إذن

سيده

وقال أبو حنيفة - رحمه الله -^(٣): يتوقف النكاح على إجازة السيد.

وقال مالك - رحمه الله -^(٤): يصح النكاح، وللسيد الفسخ.

ودليلنا^(٥): ما روي ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (إذا نكح العبد بغير إذن مولاه، فنكاحه باطل)^(٦).

(١) في [د]: (والنكاح). والصواب ما أثبتناه.

(٢) انظر: مختصر المزني ٢٦٩/٨، الواضع لابن سريج ٥٢٠/٢، الأشراف لابن المنذر ١٢٩/٤، الحاوي ١٠٤/١١، حلية العلماء ٣١٧/٦، التهذيب ٢٦٧/٥، فتح العزيز ١٩/٨، روضة الطالبين ٩٧/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٨)، عجالة المحتاج ١٢٤٣/٣، مغني المحتاج ١٧١/٣، أسنى المطالب ١٤٦/٣.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٣٦١/٢، الفقه النافع ٥٣٦/٢، الهداية ٣٩٠/٣، الاختيار ١١٠/٣، تبيين الحقائق ١٦١/٢.

(٤) انظر: المدونة ١٥٦/٢، التلقين ٢٨٦/١، المعونة ٧٤١/٢، الكافي ٤٤٧/١، مواهب الجليل ٤٥٥/٣.

(٥) انظر: الحاوي ١٠٥/١١، فتح العزيز ٢٠/٨.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في نكاح العبد بغير إذن مواليه ٦٥/٦، برقم (٢٠٧٩) بلفظه.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب نكاح العبد بغير إذن مالكة ٢٠٦/٧، برقم (١٣٧٣١)، كلاهما من طريق عبدالله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: (إذا نكح العبد ... الحديث)، ثم قال أبو داود بعد إيراد الحديث: (هذا الحديث ضعيف، وهو موقوف، وهو قول ابن عمر رضي الله عنهما) أ.هـ. وكذلك قال العظيم آبادي في عون المعبود ٦٥/٦: (الحديث فيه عبدالله بن عمر العمري وهو ضعيف، ورفع هذا الحديث لا يصح، والصواب أنه موقوف على ابن عمر) أ.هـ.

وروي جابر أن النبي ﷺ قال: (أَيُّمَا مَمْلُوكٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، فَهُوَ عَاهِرٌ)^(١)؛ ولأن السيد مالك لمنافعه، وحقوق النكاح تتعلق بمنافعه؛ فكان عقداً على حق الغير، فحكمنا ببطلانه^(٢).

م ٨٤: نكاح العبد بإذن سيده

م ٨٤ : الثانية: إذا نكح بإذن سيده، أو زوجته السيد بإذن العبد؛ جاز^(٣).
والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾^(٤).
وروي عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما قالاه^(٥): (يُنْكِحُ الْعَبْدُ أَمْرَاتَيْنِ

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في نكاح العبد بغير إذن مواليه ٦٤/٦، برقم (٢٠٧٨).

وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب النكاح، باب ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده ٢٠٩/٤-٢١٠، برقم (١١١٧، ١١١٨).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب نكاح العبد بغير إذن مالكة ٢٠٥/٧، برقم (١٣٧٢٩) بلفظه.

وأخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب النكاح ٢١١/٢-٢١٢، برقم (١١٦/٢٧٨٧) من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (أَيُّمَا مَمْلُوكٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنٍ... الحديث)، ثم قال الترمذي بعد إيراد الحديث: (حديث جابر حسن)، وصححه الحاكم وقال: (هذا صحيح الإسناد) ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني كما جاء في إرواء الغليل ٣٥١/٦، برقم (١٩٣٣٣).

(٢) انظر: الحاوي ١١/١٠٥.

(٣) حكي الإجماع عليه الإمام ابن المنذر في كتابه الإجماع، ص ٦١، وفي كتابه الأشرف ١٢٩/٤.

وانظر كذلك: الأم ٤٤/٥، الودائع لابن سريج ٥٢٠/٢، الحاوي ١١/١٠٥، التهذيب ٥/٢٦٧، فتح العزيز ٨/٢٠، روضة الطالبين ٦/٩٧، الغاية القصوى ٢/٧٢٦، عجلة المحتاج ٣/١٢٤٣، مغني المحتاج ٣/١٧٢.

(٤) سورة النور، آية: (٣٢).

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب نكاح العبد وطلاقه ٧/٢٥٥، برقم (١٣٨٩٥).

وانظر كذلك: الأم ٤٤/٥، مختصر المزني ٨/٢٦٩، المحلى لابن حزم ٩/١١، الأشرف لابن المنذر ٤/١٢٨.

ويطلق تطليقتين). وأيضاً فإنه مكلف صحيح القول، إلا أن حق السيد يتعلق^(١) به؛ فإذا رضي السيد به لم يبق مانع.

م ٨٥ : الثالثة؛ إذا قهر عبده حتى قيلَ النكاح^(٢)؛ لا يصح العقد^(٣)، كما لو قهر ابنه البالغ حتى قيلَ نكاح امرأة^(٤).

م ٨٦ : الرابعة؛ إذا قيلَ للعبد^(٥) البالغ نكاح امرأة بغير إذنه ورضاه؛ هل يصح العقد أم لا؟

م ٨٦: العبد البالغ
إذا نكح امرأة
بغير إذن سيده
ورضاه

في المسألة قولان^(٦). وهذه المسألة هي^(٧) التي تعرف بإجبار العبد البالغ على النكاح؛ حتى^(٨) قال في القديم^(٩): يجوز النكاح. وهو مذهب أبي حنيفة - رحمه الله -^(١٠)

(١) في [أ]: (متعلق).

(٢) في [د]: (العقد). والصواب ما أثبتناه.

(٣) في [د]: (النكاح). والصواب ما أثبتناه.

(٤) في المسألة قولان ذكرهما بالتفصيل في مسألة رقم (٨٦)

وانظر: فتح العزيز ٢٠/٨، روضة الطالبين ٩٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٨)، عجالة المحتاج ١٢٤٤/٣.

(٥) في [د]: (العبد). والصواب ما أثبتناه.

(٦) انظر: الأشراف لابن المنذر، ١٢٣/٤، الحاوي ١٠٦/١١، المهذب ١٩٥/١٦، حلية العلماء ٣٦٢/٦، التهذيب ٢٦٧/٥، البيان ٢١٧/٩، فتح العزيز ٢١/٨، روضة الطالبين ٩٧/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٨)، مغني المحتاج ١٧٢/٣.

(٧) (هي): ساقط [أ].

(٨) (حتى): ساقط [أ].

(٩) حكاه عن القديم الإمام ابن المنذر، والإمام الماوردي، والشيخ الشيرازي، والإمام الشاشي، والإمام البغوي، والإمام العمراني، والإمام الرافعي، والإمام ابن الرفعة.

انظر: الأشراف لابن المنذر، ١٢٣/٤، الحاوي ١٠٦/١١، المهذب ١٩٥/١٦، حلية العلماء ٣٦٢/٦، التهذيب ٢٦٧/٥، البيان ٢١٧/٩، فتح العزيز ٢١/٨، كفاية النبيه (٩ ل ٨).

(١٠) المشهور عنه. وفي رواية ثانية عنه: أنه لا يجوز إلا برضى العبد.

انظر: الهداية ٣٩٧/٣، الاختيار ١٠٩/٣، تبين الحقائق ١٦٣/٢-١٦٤، حاشية رد المحتار ٣٧٧/٣.

ووجهه^(١): أنه مملوك يملك بيعه وهبته، فَمَلَكَ^(٢) تزويجه؛ كالأمة.

وقال في الجديد^(٣): لا يصح العقد^(٤).

ووجهه^(٥): أن تصرف السيد بحكم المالية، ويضع العبد لا يُمْلِك يملك الرقبة.

والدليل^(٦) عليه: أن المرأة إذا ملكت عبداً؛ لا يجوز لها أن تستمتع به، مع تصور الحِلِّ بينهما؛ فإنها لو اعتقته / أو باعته أو^(٧) تزوجت به جاز. وإذا كان [٢٠٦ ب] يضع العبد^(٨) لا يُمْلِك يملك الرقبة؛ لم يملك السيد التصرف فيه. وبه^(٩) فارق الأمة؛ لأن بضعتها ملك لمولاها؛ بدليل أن له أن يستمتع بها.

فرعان:

- أحدهما: السيد إذا أقرّ على عبده البالغ بالنكاح؛ هل يُقبل إقراره أم لا؟^(١٠)
إن قلنا: يُقبل النكاح عليه بغير رضاه قيل إقراره عليه. وإن قلنا: لا يُقبل النكاح عليه لم يُقبل إقراره عليه.

(١) انظر: المهذب ١٦/١٩٥، الوسيط ٥/٩٧، التهذيب ٥/٢٦٧، البيان ٩/٢١٧، فتح العزيز ٢١/٨، كفاية النبيه (٩ ل ٨).

(٢) في [د] زيادة (بيعه وهبته فملك).

(٣) انظر: الأم ٥/٤٥، والمراجع السابقة نفسها في هامش (٩)، ص ٢٦٤ من البحث.

(٤) وعبر الإمام الروياني في الحلية (ل ١٢٧)، والبيهقي في التهذيب ٥/٢٦٧، والإمام البيضاوي في الغاية القصوى ٢/٧٢٦: (بأنه الأصح من القولين).

(٥) انظر: المهذب ١٦/١٩٥، الوسيط ٥/٩٧، التهذيب ٥/٢٦٧، البيان ٩/٢١٧، فتح العزيز ٢١/٨، كفاية النبيه (٩ ل ٨).

(٦) انظر: التهذيب ٥/٢٦٧.

(٧) في [أ]: (وتزوجت).

(٨) في [د]: (يصح العقد). والصواب ما أثبتناه.

(٩) في [أ]: (وفيه).

(١٠) انظر: التهذيب ٥/٢٦٨، فتح العزيز ٨/٢٠، روضة الطالبين ٦/٩٨، كفاية النبيه (٩ ل ٨)، عجلة المحتاج ٣/١٢٤٤.

- الثاني: إذا كان له عبد غير بالغ وأراد^(١) تزويجه؛ فإن قلنا: أنه يقبل العقد على العبد^(٢) البالغ؛ فالصغير^(٣) أولى^(٤).

وإن قلنا: لا يقبل على البالغ؛ ففي الصغير قولان^(٥)، والفرق من وجهين: أحدهما: أن للصغير تأثيراً في الولاية؛ بدليل أنه يقبل النكاح لابنه الصغير. الآخر: أن^(٦) العقد في البالغ لا يقبله^(٧)؛ لأنه كما يقبل العقد عليه فهو في الحال يطلق، وفي الصغر يفيد الحِلَّ؛ لأنه^(٨) لا يملك الطلاق.

م ٨٧: العبد إذا
طلب من سيده
النكاح

م ٨٧: الخامسة: العبد إذا طلب من مولاه التزويج؛ فهل تلزمه الإجابة أم لا؟ فيه قولان^(٩):

- أحدهما: - وهو مذهب أحمد^(١٠) -: تلزمه الإجابة؛ لأنه مكلف دعا إلى إنكاحه لحاجته؛ فتلزمه إجابته؛ كالحجور عليه بالسفه^(١١).

(١) في [أ]: (فأراد).

(٢) في [أ]: (العقد).

(٣) في [د]: (والصغير). والصواب ما أثبتناه.

(٤) انظر: التهذيب ٢٦٧/٥، البيان ٢١٧/٩-٢١٨.

(٥) في الصغير طريقتان: أظهرهما: طرد القولين، والثاني: القطع بالإيجاب.

انظر: فتح العزيز ٢١/٨، المهذب ١٦/١٩٥، الوسيط ٥/٩٧، التهذيب ٥/٢٦٧، البيان ٢١٧/٩.

(٦) في [أ]: (إذ إن).

(٧) في [أ]: (يفيده).

(٨) في [أ]: (ولأنه).

(٩) انظر: الحاوي ١١/١٠٦، المهذب ١٦/١٩٥، حلية العلماء ٦/٣٦٣، التهذيب ٥/٢٦٨، البيان ٩/٢١٨-٢١٩، ثم قال الإمام العمراني: (ومن أصحابنا من قال: لا يجبر السيد على انكاح العبد قولاً واحداً). هـ، قال الإمام الغزالي في الوسيط ٥/٩٧، والإمام الدميري في النجم الوهاج ٢/٤٠٠: وجهان، وقال الإمام الرافي في فتح العزيز ٨/٢١: (فيه قولان، ويقال: وجهان) أ. هـ.

(١٠) انظر: المغني ٧/٤٠١، كشاف القناع ٥/٤٥.

(١١) في [أ]: (للسفه).

- و^(١) الثاني: لا تلزمه إجابته. وهو مذهب أبي حنيفة^(٢)، ومالك^(٣) - رحمهما الله -؛ وهو القول الصحيح^(٤).

ووجهه^(٥): أن الأمة إذا طلبت التزويج لا يلزمه^(٦) الإجابة، وكذلك العبد. وأيضاً فإن المولى يتضرر بتزويجه؛ من حيث أنه يصرف الاكتساب في النفقة، بخلاف ولي المحجور عليه؛ فإنه^(٧) لا يتضرر بالتزويج.

فرعان:

- أحدهما: إذا قلنا: تجب على السيد إجابة العبد، فلو امتنع زوجة السلطان؛ كما لو عضل عن تزويج ابنته. وإذا^(٨) قلنا: لا تجب الإجابة، فتستحب الإجابة^(٩)؛ لقوله تعالى / : ﴿وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾^(١٠). وأيضاً: فإن في ذلك صيانة ملكه، ومنعه عن الحرام^(١١).

(١) (الواو): ساقط [د].

(٢) لم أعثر للإمام أبي حنيفة ولا لأصحابه ذكراً لهذه المسألة فيما بين يدي من كتبهم. وقد عزا هذا القول لأبي حنيفة: الإمام الشاشي في حلية العلماء ٣٦٣/٦، والإمام العمراني في البيان ٢١٨/٩. والإمام ابن هبيرة في الإفصاح ٢٢١/٢.

(٣) انظر: المعونة ٧٤١/٢، الكافي ٤٤٧/١، حاشية الدسوقي ٢٢١/٢.

(٤) وهو ما قال به: الإمام الماوري، والإمام الروياني، والإمام الشاشي، والإمام البغوي، والإمام العمراني، والإمام الرافعي، والإمام ابن الرقعة.

انظر: الحاوي ١٠٦/١١، الحلية (ل ١٢٧)، حلية العلماء ٣٦٣/٦، التهذيب ٢٦٨/٥، البيان ٢١٨/٩، فتح العزيز ٢٢/٨، كفاية النبيه (٩ ل ٨)، وغير الإمام النووي في روضة الطالبين ٩٨/٦ (بأنه الأظهر).

(٥) انظر: الوسيط ٩٧/٥، فتح العزيز ٢١/٨.

(٦) في [د]: (يلزمها). والصواب ما أثبتناه.

(٧) في [د]: (وإنه). والصواب ما أثبتناه.

(٨) في [د]: (وإن). والصواب ما أثبتناه.

(٩) انظر: البيان ٢١٩/٩، فتح العزيز ٢٢/٨، روضة الطالبين ٩٨/٦، النجم الوهاج، ص ٤٠١.

(١٠) سورة النور، آية: (٣٢).

(١١) انظر: تفسير البغوي ٣٩/٦، الوسيط ٩٧/٥، البيان ٢١٩/٩، مغني المحتاج ١٧٢/٣.

- الثاني: إذا كان العبد البالغ لصغير أو مجنون أو سفيه، فلا^(١) خلاف أن الولي لا يملك قبول النكاح له^(٢)؛ لأنه لا مصلحة لملكه في ذلك؛ بل فيه إضرار به.

وإما^(٣) إذا طلب العبد التزويج؛ فإن قلنا: لا يجب على السيد البالغ الرشيد الإجابة؛ لم يملك الزوج. وإن قلنا: تجب الإجابة، فللولي في هذه الصورة تزويجه^(٤).

م ٨٨: تزويج
السيد أمته من
عبد

م ٨٨: السادسة: السيد إذا أراد أن يزوج أمته من عبده. فإن كان العبد صغيراً، أو كان العبد^(٥) بالغاً، وأراد أن يقبل له^(٦) النكاح بغير رضاه، وجوزنا التزويج بغير رضاه؛ فتخرج المسألة على وجهين^(٧) - بناء على الجدل إذا أراد تزويج بنت ابنه من ابن ابنه ويتولى طرفي العقد^(٨) -.

ووجه الشبه: أن ولاية السيد ولاية كاملة؛ لأنه يجبر الأمة على النكاح، كما أن الجد يجبر البكر على النكاح. وأما^(٩) إذا قلنا: السيد لا يجبر العبد البالغ على النكاح، وأراد^(١٠) أن يزوج الأمة، ويتولى القبول له بإذنه؛ لا يصح، كولي

(١) في [د]: (ولا). والصواب ما أثبتناه.

(٢) هذا هو الصحيح؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ١٠١/٦، وغير الإمام الرافعي في فتح العزيز ٢٦/٨: بأنه الظاهر من الوجهين، وفيه وجه آخر: أنه يجوز؛ لأن المصلحة قد تقتضيه.

(٣) في [أ]: (فأما).

(٤) انظر: فتح العزيز ٢٦/٨، روضة الطالبين ١٠١/٦-١٠٢، كفاية النبيه (٩ ل ١٠).

(٥) (العبد): ساقط [د].

(٦) (له): ساقط [أ].

(٧) انظر: التهذيب ٢٦٨/٥، فتح العزيز ٥٦٥/٧، روضة الطالبين ٦٧/٦، الاعتناء ٦٧/٦.

(٨) سبق ذكرهما في مسألة رقم (٦٩)، ص ٢٣٤-٢٣٥ من البحث.

(٩) في [أ]: (فأما).

(١٠) في [أ]: (فأراد).

الحرّة إذا توكل عن الزوج، وقبل له النكاح؛ لا يجوز. وأما^(١) إذا أذن للعبد^(٢) في النكاح حتى قبل العبد النكاح؛ يجوز بلا خلاف.

ويخالف إذا كان وليها ابن عمها، فوكل أجنبيًا حتى قبل له نكاحها منه^(٣)؛ لا يجوز. لأن الأجنبي يستفيد قبول النكاح بإذنه؛ فقبوله كقبول التوكل^(٤).

وأما^(٥) العبد، ليس يستفيد النكاح بإذنه؛ لأن نكاح العبد حق للعبد، والمُلك بالنكاح يحصل له، وهو من أهله؛ لعقله^(٦)، وبلوغه؛ إلا أن في نكاحه شرطًا وهو إذن السيد. وإنما كان شرطًا؛ لأن اكتساب العبد^(٧) حق للسيد، والنكاح لا بد فيه من المهر والنفقة، فيشترط^(٨) / إذنه؛ حتى يصرف الكسب إلى النفقة والمهر. وإذا^(٩) إذن له، ليس يملك العقد بإذنه؛ بل بعقله وتكليفه؛ كالمرتهن إذا أذن للراهن في بيع الرهن؛ لا يستفيد البيع بإذنه، ولكن شرط إذنه لتعلق حقه به. و^(١٠) كذلك ها هنا. وإذا^(١١) ثبت أنه ليس يستفيد^(١٢) العقد بإذن السيد؛ لا يؤدي إلى أن يكون قول السيد متوليا طرفي العقد؛ أحدهما بالمباشرة، والآخر بالنيابة.

(١) في [أ]: (فأما).

(٢) في [د]: (العبد). والصواب ما أثبتناه.

(٣) (منه): ساقط [د].

(٤) في [أ]: (الموكل).

(٥) في [أ]: (فأما).

(٦) في [أ]: (بعقله).

(٧) في [د]: (العقد). والصواب ما أثبتناه.

(٨) في [أ]: (فشرط).

(٩) في [أ]: (فإذا).

(١٠) (الواو): ساقط [د].

(١١) في [أ]: (فإذا).

(١٢) في [أ]: (ليستفيد).

فرعان:

- أحدهما: السيد إذا زوج أمته من عبده^(١). عندنا: لا يجب المهر^(٢).
وحكي عن بعض أصحاب أبي حنيفة - رحمه الله - أنه قال^(٣): يجب، ثم يسقط.

ودليلنا^(٤): أنه لو وجب لوجب للسيد، والسيد لا يجب له^(٥) على عبده شيء؛ كما لو أتلّف ماله، لا يجب الضمان، ولو جنى عليه، لا يجب الأرش^(٦).

- الثاني: هل يستحب تسمية المهر في تزويج السيد أمته من عبده أم لا؟^(٧)
قال في القديم: يستحب؛ لأنه من سنة النكاح.
وقال في الجديد: إن شاء ذكره، وإن شاء لم يذكره؛ لأنه لا فائدة في ذكره.

-
- (١) في [أ]: تقديم وتأخير في العبارة (زوج عبده من أمته).
(٢) انظر: الحاوي ١١/١١١، الحلية (ل ١٢٧)، فتح العزيز ٢١/٨، روضة الطالبين ٩٨/٦، أسنى المطالب ١٤٦/٣.
(٣) انظر: الاختيار ١٠٩/٣، البناية ٧٤٦/٤-٧٤٧، تبيين الحقائق ١٦٢/٢، شرح فتح القدير ٣٩٢/٣.
(٤) انظر: الحاوي ١١/١١١.
(٥) (له): ساقط [د].
(٦) الأرش: هو المال الواجب فيما دون النفس. وأرش الجراحة: ديتها. وأصله: الفساد، ثم استعمل في نقصان الأعيان؛ لأنه فساد فيها.
انظر: التوقيف على مهمات التعاريف، ص ٥٠، النظم ٢٥٨/١، تحرير ألفاظ التنبيه، ص ١٧٨، لسان العرب ٢٦٣/٦، القاموس المحيط، ص ٧٥٣، مادة (أرش).
(٧) ومن حكى القولين - القديم والجديد - : الإمام الروياني، والإمام البغوي، والإمام الرافعي، والإمام النووي، والإمام ابن الرفعة، والإمام البلقيني، والشيخ أبو حامد، والإمام ابن الصباغ وغيرهم.
انظر: الحلية (ل ١٢٧)، التهذيب ٤٧٦/٥، فتح العزيز ٢١/٨، روضة الطالبين ٩٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٨١)، الاعتناء ٩٨/٦.

م ٨٩: إيجاب السيد
للمدبر والمعلق
عتقه وللمكاتب
على النكاح

م ٨٩: السابعة: المدبر^(١) والمعلق عتقه بصفة. حكمهما حكم القن^(٢).
وأما^(٣) المكاتب فلا خلاف أنه لا يجوز للسيد إجباره على النكاح^(٤)؛ لأنه زال^(٥)
عن ملك مولاه. وأيضاً: فإن في قبول النكاح عليه إضرار به؛ لأنه^(٦) يحتاج أن
يصرف اكتسابه إلى النفقة.

وأما إذا أراد أن يتزوج بإذن السيد؛ فيه^(٧) قولان^{(٨)(٩)}: [بناء على أن
تبرعات المكاتب، هل تصح بإذن السيد، وفيه قولان]^(١٠). وإذا^(١١) قلنا: نكاحه
بإذن السيد صحيح. فإذا طلب من السيد أن يزوجه؟ إن قلنا: في العبد القن تلزمه
الإجابة، ففي المكاتب كذلك^(١٢).

(١) التدبير: هو عتق العبد عن دبر، وهو: أن يعتق بعد موت صاحبه. ويوجه آخر وهو: تعليق
العتق بالموت.

انظر: أنيس الفقهاء، ص ١٦٩، الإقناع للشرييني ٦٦٢/٢، كفاية الخيار ٦٨٩/٢، المصباح
المنير ١٨٨/١، مادة (دبر).

(٢) انظر: الحاوي ١٠٧/١١، التهذيب ٢٦٨/٥، البيان ٢١٩/٩، فتح العزيز ٢٢/٨، روضة الطالبين
٩٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٩)، عجلة المحتاج ١٢٤٤/٣.

(٣) في [أ]: (فأما).

(٤) انظر: المهذب ١٩٥/١٦، حلية العلماء ٣٦٣/٦، التهذيب ٢٦٨/٥، البيان ٢٢٠/٩، فتح
العزيز ٢٢/٨، روضة الطالبين ٩٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٩)، عجلة المحتاج ١٢٤٤/٣.

(٥) في [أ]: (زایل).

(٦) في [د]: (لا). والصواب ما أثبتناه.

(٧) (فيه): ساقط [أ].

(٨) في [أ]: (فقولان).

(٩) وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٢٢/٨، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٩):
(فقلاً: فيه طريقين. أحدهما: أنه على الخلاف في تبرعاته بإذن السيد، وأصحهما: القطع
بالصحة).

(١٠) (بناء على أن تبرعات المكاتب، هل تصح بإذن السيد، وفيه قولان): ساقط [د].

(١١) في [أ]: (فإذا).

(١٢) انظر: الحاوي ١٠٧/١١، حلية العلماء ٣٦٤/٦، البيان ٢٢٠/٩، فتح العزيز ٢٢/٨.

وإن قلنا في العبد القنّ إذا طلب التزويج: لا تجب الإجابة، ففي المكاتب قولان^(١).

والفرق: أن في تزويج العبد إضرار بسيده في الوقت، وليس في تزويج المكاتب ذلك؛ / لأن حقه في الوقت منقطع عن اكتسابه.

[٢٠٨ أ]

م ٩٠ : الثامنة: مَنْ يَصْفُهُ حر ونصفه عبد؛ لا خلاف أن مالك النصف لا يملك إجباره على النكاح^(٢)؛ لأن ملكه فيه غير^(٣) كامل. ولا خلاف أنه لا يتزوج بغير إذن مالك القدر الرقيق منه؛ لأن حريته لم تكمل، ولو نكح بإذن السيد جاز.

وأما^(٤) إن طلب من السيد الذي لم يعتقه تزويجه، فالحكم^(٥) في وجوب الإجابة مثل ما ذكرناه في العبد القنّ^(٦).

(١) انظر: التهذيب ٢٦٩/٥، وعبر الإمام الماوردي، والشيخ الشيرازي، والإمام الشاشي، والإمام العمراني، والإمام ابن الرفعة: بأنهما وجهان: (أحدهما: لا يجبر عليه؛ كما لا يجبر على تزويج عبده. والثاني: أنه يجبر على تزويج مكاتبه؛ وإن لم يجبر على تزويج عبده).

انظر: الحاوي ١٠٧/١١، المهذب ١٩٥/١٦، حلية العلماء ٣٦٣/٦، البيان ٢٢٠/٩، كفاية النبيه (٩ ل ٩)، وقال البغوي في التهذيب ٢٦٩/٥: (أصحهما لا يجب) أ. هـ.

(٢) قال العمراني في البيان ٢١٩/٩: (لم يكن له ذلك قولاً واحداً). وانظر كذلك: الحاوي ١٠٧/١١، حلية العلماء ٣٦٣/٦، فتح العزيز ٢٢/٨، روضة الطالبين ٩٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٩)، عجلة المحتاج ١٢٤٤/٣.

(٣) (غير): ساقط [د].

(٤) في [أ]: (فأما).

(٥) في [د]: (والحكم). والصواب ما أثبتناه.

(٦) انظر: الحاوي ١٠٧/١١، التهذيب ٢٦٨/٥، البيان ٢١٩/٩، فتح العزيز ٢٢/٨، روضة الطالبين ٩٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٩)، عجلة المحتاج ١٢٤٤/٣.

الموضع الثاني: في حكم المهر والنفقة، وفيه ست مسائل:

م ٩١: المهر
والنفقة للعبد
إذا تزوج بإذن
سيده

م ٩١: إحداها: العبد^(١) إذا تزوج بإذن سيده، وسمي لها صداقاً^(٢) و سُلِّمَتْ إليه حتى وجبت النفقة، فما حكم المهر والنفقة؟ في المسألة قولان:

أحدهما: - وهو^(٣) القديم^(٤) - : أن المهر يجب على العبد، وكذلك النفقة. والسيد ضامن لهما جميعاً؛ وذلك لأن السيد لما أذن له في النكاح، مع علمه بأنه لا بد له في النكاح من المهر والنفقة؛ فإن^(٥) العبد لا ملك له: صار ملزماً^(٦) للمهر والنفقة.

والقول الثاني: - وهو الجديد^(٧) - : أن المهر والنفقة متعلقان^(٨) بكسبه؛ لأنه ليس يمكن إيجابهما على السيد؛ لأنه ما التزمهما، ولا يمكن تأخيرهما؛ لأن فيه إضراراً بالمرأة. ولا يمكن تعلقهما^(٩) بالرقبة؛ لأن وجوبهما بالرضا، فبقي

(١) في [د]: (العقد).

(٢) في [أ]: (أو سلمت).

(٣) في [د]: زيادة كلمة (قول).

(٤) حكاه عن القديم: الإمام الغزالي، والإمام الرافعي، والإمام النووي، والإمام الخطيب الشربيني.

انظر: الوسيط ٢٠٢/٥، فتح العزيز ٢٠٤/٨، روضة الطالبين ٢١٤/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٨٣)،

مغني المحتاج ٢١٥/٣.

(٥) في [أ]: (وأن).

(٦) في [أ]: (ملتزم).

(٧) انظر: الأم ٤٥/٥، مختصر المزني ٢٦٥/٨، المهذب ٣٧٨/١٦، التنبيه ٦٢١/٢، الوسيط

٢٠٢/٥، البيان ٤٥٥/٩، فتح العزيز ٢٠٤/٨، روضة الطالبين ٢١٤/٦، كفاية النبيه

(٩ ل ٨٣)، مغني المحتاج ٢١٥/٣، واعتبره الإمام النووي في روضة الطالبين ٢١٤/٦: (هو

الأظهر باتفاق الأصحاب).

(٨) في النسخ: (تتعلقان). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.

(٩) في [أ]: (تعلقها).

أن يتعلق بكسبه. ويجعل السيد في الإذن^(١) بالنكاح كأنه صرف كسبه في المهر^(٢) والنفقة.

فروع ستة:

- أحدها: الكسب الذي يحصل بالاحتطاب، والاحتشاش، والصنائع. يُصْرَفُ في المهر والنفقة^(٤) [وأما إن أنهب مالا، أو التقط، وصَحَّحْنَا لُقْطَةً^(٥) العبد، أو أوصى له بمال، فقبل؛ فهل له أن / يصرفه^(٦) في المهر والنفقة^(٧) أم لا؟^(٨)

[٢٠٨ ب]

ينبغي على أن العبد إذا كان مشتركاً وبينهما^(٩) مهأياة^(١٠): هل تدخل الإكساب النادرة؛ وهي: الإنهاب؛ والالتقاط في المهأياة أم لا؟ فإن قلنا: تدخل في المهأياة، فقد ألحقنا هذه الوجوه [من الكسب]^(١١) بسائر أنواعه.

(١) في [د]: مكررة كلمة (الإذن).

(٢) في [أ]: (الكسب).

(٣) في [أ]: (بالمهر).

(٤) انظر: فتح العزيز ٢٠٢/٨، روضة الطالبين ٢١٢/٦، أسنى المطالب ١٩٤/٣، مغني المحتاج ٢١٥/٣.

(٥) في [أ]: (وصححت القطة).

(٦) في [أ]: (يصرف).

(٧) (وأما أن أنهب مالا، أو التقط، وصححنا لقطة العبد، أو أوصى له بمال، فقبل؛ فهل له أن يصرفه في المهر والنفقة): ساقط [أ].

(٨) انظر: الوسيط ٢٠٢/٥، فتح العزيز ٢٠٤/٨، روضة الطالبين ٢١٤/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٨٣)، مغني المحتاج ٢١٥/٣.

(٩) في [أ]: (أو بينهما).

(١٠) المهأياة: لغة: المناوبة، اصطلاحاً: قسمة المنافع على التعاقب والتناوب؛ وذلك بأن يتوافق المتشاركون على جعل هيئة - نوبة - معلومة لكل واحد.

انظر: القاموس المحيط، ص ٣٧، مادة (هوا)، لسان العرب ١٨/١، مادة (هياً)، تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٢٣٦.

(١١) (من الكسب) ساقط [أ].

وإن قلنا: لا تدخل في المهياة حتى^(١) يختص به صاحب النوبة، فها هنا لا يصرف في المهر والنفقة.

- الثاني: إذا كان العبد عاجزاً عن الكسب؛ فعلى القول القديم^(٢): يطالب^(٣) السيد بهما.

وعلى القول الجديد^(٤): للمرأة الخيار في فسخ النكاح، وعلمها وقت العقد بأنه زمن لا تأثير له؛ لأن النفقة تجب على مر الزمان شيئاً فشيئاً. والرضا قبل وجوبها^(٥) لا تأثير له؛ وعلى هذا: لو كان الكسب لا يفي بالنفقة؛ لأن العجز عن بعض النفقة كالعجز عن الجميع. ثم إن فسخت؛ فلا كلام، وإن لم يفسخ؛ فتجتمع^(٦) النفقة في ذمته حتى يصير حراً، أو يصير له مال.

- الثالث: إذا كان في يده كسب وتزوج بإذن السيد. ليس له أن يصرف الكسب الحاصل في يده إلى المهر والنفقة^(٧)؛ لأن إذن السيد إنما يؤثر في المستقبل

(١) في [أ]: زيادة كلمة (لا).

(٢) حكاه عن القديم: الإمام الماوردي في الحاوي ١١/١١، وذكر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٢٠٢/٨: (بأنهما قولان، ويقال: وجهان)، وذكر الإمام العمراني في البيان ٤٥٧/٩: بأن الشيخين أبي حامد وأبي إسحاق حكاهما قولان، وحكاهما القاضي أبو الطيب وجهان. وأطلق القولين الشيخ الشيرازي، والإمام الناشي، والإمام البغوي، والإمام ابن الرفعة، والإمام الخطيب الشربيني.

انظر: المذهب ٣٧٨/١٦، التنبيه ٦٢١/٢، حلية العلماء ٤٩٩/٦، التهذيب ٢٧٠/٥، كفاية النبيه (٩ ل ٨٤)، مغني المحتاج ٢١٥/٣.

(٣) في [أ]: (يطلب).

(٤) انظر: المذهب ٣٧٨/١٦، التنبيه ٦٢١/٢، حلية العلماء ٤٩٩/٦، التهذيب ٢٧٠/٥، كفاية النبيه (٩ ل ٨٤)، مغني المحتاج ٢١٥/٣، وهذا القول اعتبر الإمام الماوردي في الحاوي ١١/١١ (أنه أشهر القولين وأظهرهما)، واعتبر الإمام البغوي في التهذيب ٢٧٠/٥: (أنه المذهب)، واعتبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٢٠٢/٨: (أنه أصحهما).

(٥) في [د]: (وجوبهما). والصواب ما أثبتناه.

(٦) في [أ]: (فتجتمع).

(٧) انظر: الحاوي ١٠٨/١١، المذهب ٣٧٨/١٦، التهذيب ٢٦٩/٥، روضة الطالبين ٢١٢/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٨٣)، أسنى المطالب ١٩٣/٣-١٩٤، مغني المحتاج ٢١/٣.

لضرورة وجوب النفقة، وأمّا الكسب^(١) السابق ملك من أملاك السيد. فعلى^(٢) هذا: لو كان المهر مؤجلاً، فما^(٣) يكتسبه قبل محل الأجل، ويفضل عن النفقة؛ لا يصرف إلى المهر؛ بل يأخذه السيد^(٤). لأن حق السيد متعلق به، والمرأة مالها^(٥) حق في الحال؛ فإذا حل المهر، فحينئذ^(٦) صرف فاضل الكسب إلى المهر.

- الرابع: إذا^(٧) كان الكسب أكبر من النفقة. فما يفضل عن النفقة يُصرف إلى مهرها، وإذا^(٨) قبضت مهرها؛ فالزيادة تصرف إلى السيد^(٩)، وليس له / أن [٢٠٩] يجمع الزيادة حتى تكون كنفقة^(١٠) المرأة، لو عجز عن الكسب؛ لأن حق السيد ثابت في الحال، فلا تقطع حاجة موهوبة^(١١).

- الخامس: هل للعبد أن يؤاجر نفسه لأجل المهر والنفقة أم لا؟^(١٢)

- (١) في [أ]: (فأما الملك).
- (٢) في [د]: (وعلى). والصواب ما أثبتناه.
- (٣) في [أ]: (ما).
- (٤) انظر: الحاوي ١٠٨/١١، المذهب ٣٧٨/١٦، التهذيب ٢٦٩/٥، روضة الطالبين ٢١٢/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٨٣)، أسنى المطالب ١٩٣/٣-١٩٤، مغني المحتاج ٢١٥/٣.
- (٥) في [د]: (ولها).
- (٦) في [أ]: (حينئذ).
- (٧) في [د]: (لو). والصواب ما أثبتناه.
- (٨) في [أ]: (فإذا).
- (٩) انظر: الحاوي ١٠٨/١١، التهذيب ٢٦٩/٥، روضة الطالبين ٢١٣/٦، أسنى المطالب ١٩٤/٣، مغني المحتاج ٢١٦/٣.
- (١٠) في [أ]: (النفقة).
- (١١) في [أ]: (موصوفة).
- (١٢) ذكر الإمام الغزالي، والإمام البغوي، والإمام الرافعي، والإمام ابن الرفعة: أن فيه وجهين؛ بناء على القولين في بيع المستأجر.
انظر: الوجيز ٢٣٩/١، حلية العلماء ٤٩٨-٤٩٩، التهذيب ٢٦٩/٥، فتح العزيز ٢٠٢/٨، روضة الطالبين ٢١٢/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٨٣)، أسنى المطالب ١٩٤/٣.

أما على القول القديم: ليس له ذلك. وأما على القول^(١) الجديد: يبنى على بيع المستأجر.

فإن قلنا: لا تجوز؛ لا تصح الإجارة؛ لأن فيه حجراً^(٢) على السيد. وإن قلنا: يجوز البيع، فتصح الإجارة. هذا إذا كانت الإجارة إجارة عين. وأما إذا التزم عملاً في ذمته؛ فالمذهب الجواز؛ لأن ذلك يصير ديناً في الذمة لا يمنع البيع.

- السادس: إذا سافر السيد بالعبد؛ أو منعه من الكسب. فأما على قوله القديم: عليه النفقة والمهر، وأما على قوله الجديد: فيأبى يغرم السيد له؟! فيه وجهان^(٣):

أحدهما: أقل الأمرين من المهر والنفقة المستحقة في تلك المدة، أو أجرة المثل؛ مثل تلك المدة^(٤).

والثاني: يغرم كمال نفقة^(٥) تلك المدة، وكمال المهر^(٦)؛ لأنه لو خلاه ربما لا^(٧) يبقى له كسب يفي بالجميع. ونظير هذه المسألة: السيد إذا أراد أن يفدي العبد الجاني، فيكم يفديه؟ فيه قولان^(٨)، - سنذكرهما إن شاء الله تعالى -.

(١) في [أ]: (قوله).

(٢) في [أ]: (تحجراً).

(٣) انظر: التهذيب ٢٧٠/٥، فتح العزيز ٢٠٣/٨، روضة الطالبين ٢١٣/٦، كفاية (٩ ل ٨٣)، وعبر الإمام الغزالي في الوسيط ٢٠٣/٥ بأنهما قولان.

(٤) وهذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام الغزالي في الوجيز ١٥٦/٢، والإمام البغوي في التهذيب ٢٧٠/٥، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٢٠٣/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ٢١٣/٦، والإمام ابن رفة في كفاية النبيه (٩ ل ٨٣).

(٥) في [أ]: (النفقة).

(٦) انظر: الحاوي ١١٨/١١، حلية العلماء ٤٩٨/٦، أسنى المطالب ١٩٤/٣.

(٧) في [أ]: (كان).

(٨) أحدهما: بأقل الأمرين من قيمته وأرش الجناية، أو بأرش الجناية بالغاً ما بلغ. انظر: الأم ١٠٩/٦، الحاوي ١١٨/١١، الوجيز ١٥٦/٢، التهذيب ٢٧٠/٥، روضة الطالبين ٢١٣/٦.

م ٩٢ : **المسألة الثانية** : إذا أذن لعبد في النكاح، فنكح بإذن سيده؛ والعبد مأذون له^(١) في التجارة، وليس في يده إلا رأس المال. فهل له أن يصرف ما في يده إلى المهر والنفقة [أم لا] ؟^(٢) فيه وجهان^(٣) :

م ٩٣ : مهر العبد
المأذون له في
التجارة، وليس في
يده إلا رأس المال

أحدهما: له ذلك؛ لأنه يصرف المال الذي في يده إلى الديون التي^(٤) لزمته بإذن مولاه. والمهر من جملة الدين اللازم بإذن المولى^(٥).

والثاني: ليس له ذلك؛ لأن السيد إنما أذن له بالتصرف^(٦) في المال ليربح ويستفضل، لا ليصرفه / في المهر والنفقة. على^(٧) هذه الطريقة: حكمه حكم [ب ٢٠٩] العبد^(٨) المحجور عليه؛ وقد ذكرناه^(٩).

م ٩٣ : **الثالثة** : إذا^(١٠) كان العبد مأذوناً له في التجارة، وفي يده رأس المال والربح، فتزوج بإذن سيده. اختلف أصحابنا في المسألة على ثلاث^(١١) طرق^(١٢) :

م ٩٣ : مهر العبد
المأذون له في
التجارة، وفي يده
رأس المال والربح

(١) (له): ساقط [د].

(٢) (أم لا): ساقط [د].

(٣) انظر: الوسيط ٢٠٢/٥، فتح العزيز ٢٠٣/٨، كفاية النبيه (٩ ل ٨٣)، أسنى المطالب ١٤٧/٣، مغني المحتاج ٢١٦/٣.

(٤) في [د]: (الذي). والصواب ما أثبتناه.

(٥) وهذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٢١٣/٦، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٢٠٣/٨ (بأنه الأظهر).

(٦) في [أ]: (في التصرف).

(٧) في [أ]: (فعلى).

(٨) في [د]: (العقد). والصواب ما أثبتناه.

(٩) راجع ص ٢٧٥-٢٧٦.

(١٠) (إذا): ساقط [د].

(١١) في النسخ (ثلاثة). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.

(١٢) وذكر الإمام الماوردي في الحاوي ١٠٩/١١، والإمام البغوي في التهذيب ٢٧٠/٥ المسألة على ثلاثة أوجه. وأطلق ذكرها الإمام الشاشي في حلية العلماء ٤٩٧/٦-٤٩٨، وذكر الشيخ الشيرازي في المذهب ٣٧٨/١٦، والإمام العمراني في البيان ٤٥٦/٩ (أنهما طريقتان).

أحدها^(١): أن له أن يقضي المهر والنفقة من جملة ما في يده، ويستوي في ذلك رأس المال والربح جميعاً^(٢).

ووجهه: أنه^(٣)^(٤) ممكن من التصرف فيما في يده، مأذون في صرف ذلك في ديونه^(٥).

والثاني: يقضي المهر والنفقة من الربح الحاصل في يده دون رأس المال؛ لأن الربح من كسبه، فيلحقه بما يكسب بعد ذلك.

وظاهر لفظ الشافعي - رحمه الله - يدل على هاتين الطريقتين^(٦)^(٧)؛ لأن المزني ذكر في الكتاب^(٨) (أعطى مما في يده) واللفظة لفظة محتملة، فيجوز أن يكون مراده بها جملة ما في يده^(٩)، ويجوز أن يكون مراده ما في يديه من الربح.

والثالث: ليس له أن يصرف شيئاً من ذلك إلى المهر والنفقة، ولكن ما يحصله بعد ذلك بتصرفه^(١٠) يصرفه في المهر والنفقة، وصار كما لو كان في يده شيء من اكتسابه، وهو غير ما مأذون له في التجارة، فأذن له السيد في النكاح؛ فإنه لا يصرف الكسب إلى^(١١) المهر والنفقة؛ فكذا هنا. وهذا القائل يتناول الشافعي - رضوان الله عليه -، فيقول: مراده على ما سنفصله مما في يده بطريق

(١) في [أ]: (أحدهما).

(٢) وهذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام البغوي في التهذيب ٢٧٠/٥.

(٣) في [أ]: (أن).

(٤) في [أ]: زيادة (ما ذكرناه).

(٥) انظر: الحاوي ١٠٩/١١، البيان ٤٥٦/٩.

(٦) في [أ]: (الطريقتين).

(٧) انظر: الأم ٤٥/٥.

(٨) انظر: مختصر المزني ٢٦٥/٨.

(٩) في [أ]: (يديه).

(١٠) في [أ]: (فيصرفه).

(١١) (إلى) ساقط [د].

التجارة [حتى يعلم أن ما يصرف من كسب التجارة] ^(١) إلى المهر والنفقة بمنزلة الكسب كسب الصنائع سواء.

م ٩٤ : الرابعة؛ إذا أذن السيد لعبده في نكاح امرأة بعينها؛ لا يملك نكاح غيرها ^(٢). ولو أذن له في نكاح امرأة ^(٣) من نساء بلدة؛ ليس له أن ينكح من نساء بلدة أخرى.

م ٩٤: إذن السيد
لعبده في نكاح
امرأة بعينها

وأما إن أطلق ^(٤) الإذن وقال له: تزوج؛ له أن ينكح أي امرأة شاء منهم ^(٥) بمهر مثلها ^(٦). فإن زاد على مهر / المثل، فالزيادة ^(٧) تثبت في ذمته ^(٨). ونظير أصل المسألة إذا قال المرتهن للراهن: أذنت لك في بيع الرهن من فلان؛ لا يملك البيع من غيره.

م ٩٥ : الخامسة؛ العبد إذا تزوج بغير إذن سيده، فالنكاح فاسد ^(٩). فلو ^(١٠) وطء بحكم ذلك النكاح والمرأة جاهلة أو عالمة، فالوطء ^(١١) وطء شبهة؛

م ٩٥: مهر العبد
إذا نكح بغير
إذن سيده

(١) (حتى يعلم أن ما يصرف من كسب التجارة) ساقط [أ].

(٢) انظر: الأم ٤٥/٥، الحاوي ١٠٥/١١، التهذيب ٢٦٩/٥، فتح العزيز ٢٠/٨، كفاية النبيه (٩ ل ٨)، أسنى المطالب ١٤٦/٣، مغني المحتاج ١٧٢/٣.

(٣) (امرأة) ساقط [د].

(٤) في [أ]: (يطلق).

(٥) (منهم): ساقط [د].

(٦) انظر: الأم ٤٥/٥، الحاوي ١٠٥/١١، التهذيب ٢٦٩/٥، البيان ٤٥٥/٩، فتح العزيز ٢٠/٨، كفاية النبيه (٩ ل ٨)، أسنى المطالب ١٤٦/٣، مغني المحتاج ١٧٢/٣.

(٧) في [د]: (والزيادة).

(٨) انظر: الأم ٤٥/٥، مختصر المزني ٢٦٥/٨، الحاوي ١٠٦/١١، التنبيه ٦٢١/٢، التهذيب ٢٦٩/٥، فتح العزيز ٢٠/٨، كفاية النبيه (٩ ل ٨٣)، أسنى المطالب ١٤٦/٣، مغني المحتاج ١٧٢/٣.

(٩) انظر: مختصر المزني ٢٦٩/٨، الحاوي ١١٠/١١، التهذيب ٢٧٠/٥، البيان ٤٥٧/٩.

(١٠) في [د]: (ولو).

(١١) في [د]: (والوطء). والصواب ما أثبتناه.

لاختلاف العلماء في انعقاد النكاح. ومن أين يقضي المهر؟ في المسألة قولان^(١):
أحدهما: تباع فيه رقبته؛ لأنه أتلَف بضعها^(٢)، فصار كما لو جنى عليها أو
أتلَف مالها^(٣).

والقول الثاني: أن المهر في ذمته يُتَّبَع به بعد العتق^(٤)؛ لأن الرضى وُجِدَ منها
بالوطء، ودين المراضاة لا تباع فيه الرقبة؛ كما لو اقترض^(٥) العبد مالا
فاستهلك^(٦).

وقال ابن الحداد^(٧): [إن كانت حرة فالمهر^(٨) في ذمته؛ لوجود الرضا
منها، و]^(٩) إن كانت أمة تباع الرقبة؛ لأن الحق للسيد وما رضى. وليس بصحيح؛
لأن الأمة في حكم الصداق ملحقة بالحرّة. ألا ترى لو ارتدّت قبل الدخول، أو
أرضعت إرضاعاً يفسد النكاح؛ سقط صداقها كالحرّة سواء؟! وإذا ثبت أنها
ملحقة بالحرّة كان رضاها كرضى الحرّة.

(١) انظر: مختصر المزني ٢٦٩/٨، الحاوي ١١/١١، المهذب ٣٧٨/١٦، حلية العلماء ٤٩٩/٦،
التهذيب ٢٧٠/٥، البيان ٤٥٨/٩، روضة الطالبين ٢١٥/٦، وذكر الإمام الرافعي في فتح
العزیز ٢٠/٨ بأنهما وجهان.

(٢) في [د]: (بعضها). والصواب ما أثبتناه.

(٣) وحكى العلماء هذا القول عن القديم.

(٤) انظر: مختصر المزني ٢٦٩/٨، الحاوي ١١/١١، المهذب ٣٧٨/١٦، حلية العلماء ٤٩٩/٦،
التهذيب ٢٧٠/٥، البيان ٤٥٨/٩، روضة الطالبين ٢١٥/٦.

(٥) هذا القول حكاه العلماء عن الجديد. وهو أصحهما؛ كما جاء في التهذيب ٢٧٠/٥، فتح
العزیز ٢٠/٨، مغني المحتاج ٢١٧/٣. والأظهر؛ كما جاء في روضة الطالبين ٢١٥/٦،
وشرح التنبيه للسيوطي ٦٢١/٢، وراجع كذلك المصادر السابقة نفسها في هامش (١).

(٦) في [أ]: (اقرض).

(٧) في [د]: (واستهلك). والصواب ما أثبتناه.

(٨) انظر قوله في: التهذيب ٢٧١-٢٧٠/٥، فتح العزیز ٢٠/٨، روضة الطالبين ٢١٥/٦.

(٩) في [د]: (والمهر). والصواب ما أثبتناه.

(١٠) (إن كانت حرة فالمهر في ذمته لوجود الرضا منها و): ساقط [أ].

م ٩٦ : السادسة : إذا أذن له في النكاح مطلقاً، فذهب ونكح نكاحاً فاسداً
وَوِطِئَ المرأةَ، فما حكم المهر؟ ينبغي على أن مُطْلَقَ إذن السيد في النكاح: هل
يتناول الصحيح والفاقد، أو الصحيح وحده^(١)؟ فيه قولان^(٢) :

م ٩٦: مهر العبد
إذا أذن له سيده
في النكاح فنكح
نكاحاً فاسداً

أحد القولين: يتناولهما؛ لأن النكاح الفاسد تتعلق به أحكام، وألحق
بالصحيح^(٣).

والثاني: لا يتناول الفاسد؛ كما لو أذن له في البيع؛ لا يتناول الفاسد. وهذا
هو الصحيح^(٤)؛ لأن الأحكام تتعلق بالوطء لا بالعقد؛ ولهذا لا يثبت به التوارث.
/ ولا يصح إيلاء^(٥) الزوج، ولا ظَهَارُهُ^{(٦)(٧)} به^(٨)، ولا طلاقه.

[٢١٠ ب]

- (١) (وحده): ساقط [أ].
- (٢) انظر: الحاوي ١١/١١، المذهب ٣٧٨/١٦، حلية العلماء ٤٩٩/٦-٥٠٠، التهذيب ٢٧١/٥، البيان ٤٥٨/٩، فتح العزيز ٢٠٥/٨-٢٠٦.
- (٣) الفاسد كالصحيح في المهر والعدة والنسب.
انظر: المذهب ٣٧٨/١٦.
- (٤) وهو ما قاله الشيخ الشيرازي في المذهب ٣٧٨/١٦، والإمام العمراني في البيان ٤٥٨/٩، وعبر الإمام الماوردي، والإمام الشاشي، والإمام البغوي، والإمام الرافعي بأنه الأصح.
انظر: الحاوي ١١/١١، حلية العلماء ٤٩٩/٦-٥٠٠، التهذيب ٢٧١/٥، فتح العزيز ٢٠٥/٨-٢٠٦.
- (٥) الإيلاء في اللغة: هو الحَلْفُ.
- انظر: القاموس المحيط، ص ١٦٢٧، الصحاح ٢٢٧٠/٦، مادة (آلى).
- وفي الشرع: حَلَفَ الزوج على ترك وطء زوجته مدة زائدة على أربعة أشهر.
- انظر: أنيس الفقهاء، ص ١٦١، طلبية الطلبة، ص ١٥٦، المطلع، ص ٣٤٣، تهذيب الأسماء واللغات ١٠/٣، كفاية الأخيار ٤٩٢/٢.
- (٦) في [د]: (ظهار). والصواب ما أثبتناه.
- (٧) الظهار في اللغة: قال الجوهري في الصحاح ٧٣٢/٢، مادة (ظهر): (مقابلة الظهر بالظهر، يقال: تظاهر القوم إذا تدابروا، كأنه ولي كل واحد منهم ظهره إلى صاحبه) أ. هـ.
- وانظر كذلك: أنيس الفقهاء، ص ١٦٢، لسان العرب ٥٢٨/٤، المصباح المنير ٣٨٨/٢-٣٨٧، مادة (ظهر).
- وفي الشرع: قول الرجل لامرأته: أنت علي كظهر أمي.
- انظر: أنيس الفقهاء، ص ١٦٢، تهذيب الأسماء واللغات ١٠/٣، كفاية الأخيار ٤٩٥/٢، طلبية الطلبة، ص ١٠٥، المطلع، ص ٣٤٥.
- (٨) (به): ساقط [أ].

وإن^(١) قلنا: إذنه يتناول الفاسد؛ كان كما لو صرح بالإذن^(٢) في الفاسد، وعند الإذن الصحيح والفاسد سواء. فيتعلق^(٣) المهر بكسبه على الصحيح من المذهب^(٤).

وإذا قلنا: إذنه لا يتناول الفاسد؛ كان كما لو نكح بغير إذن السيد ووطئ، وقد ذكرنا قولين^(٥).

الموضع الثالث: الكلام في بيع العبد من مالك الصداق.

والعبد إذا تزوج بإذن سيده ثم ضمن السيد الصداق عنه، أو قلنا بقوله القديم: إن السيد ضامن^(٦). وفيه^(٧) ست مسائل:

م ٩٧: أحداها^(٨): أن تكون المرأة أمة فتبيعه من سيده^(٩) بألف مُطلق غير ألف الصداق؛ فالشراء صحيح، والنكاح لا يفسخ^(١٠)؛ لأنه لو زوج أمته من عبده؛ يجوز، ويثبت للبائع الثمن في ذمة سيد الجارية.

(١) في [أ]: (فإن).

(٢) في [د]: (في الآن). والصواب ما أثبتناه.

(٣) في [أ]: (فتعلق).

(٤) راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (٤) ص ٢٨٢ من البحث.

(٥) انظر: مختصر المزني ٢٦٩/٨، الحاوي ١١/١١، المهذب ٣٧٨/١٦، حلية العلماء ٤٩٩/٦، التهذيب ٢٧٠/٥، البيان ٤٥٨/٩، روضة الطالبين ٢١٥/٦.

(٦) حكاه عن القديم: الإمام الغزالي، والإمام الرافعي، والإمام النووي، والإمام الخطيب الشربيني.

انظر: الوسيط ٢٠٢/٥، فتح العزيز ٢٠٤/٨، روضة الطالبين ٢١٤/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٨٣)، مغني المحتاج ٢١٥/٣.

(٧) في [أ]: (ففيه).

(٨) في [د]: (أحداها). والصواب ما أثبتناه.

(٩) في [أ]: (سيدها).

(١٠) انظر: الأم ٤٦/٥، الحاوي ١١/١١، التهذيب ٢٧٣/٥-٢٧٤، البيان ٤٥٩/٩، فتح العزيز ٢١١/٨، روضة الطالبين ٢١٩/٦.

وأما^(١) صدق الجارية هل يسقط أم لا؟ ينبغي على أن الرجل إذا ملك عبداً له عليه ألف دين؛ هل يسقط الدين أم لا؟ فيه وجهان^(٢):

أحدهما: يسقط؛ لأن السيد لا يجب له على عبده شيء^(٣) ابتداءً، حتى لو جنى على السيد، لا يجب^(٤) الأرش، ولو أتلّف ماله لا تجب الغرامة، وكذلك لا يبقى له عنده دين^(٥).

والثاني: لا يسقط الدين بل يبقى له في ذمته يُتَّبَع^(٦) به إذا عتق؛ لأن الدوام أكّد من الابتداء^(٧)؛ فيجوز^(٨) أن يستدام وإن كان لا يَتَّبَعُ، ونص الشافعي - رحمه الله - في الرهن يدل على هذه الطريقة؛ فإنه قال في الرهن^(٩): ولو جنى العبد المرهون على سيده؛ ليس له إخراجه من الرهن. ولو جنى على ابن سيده؛ فالأرش واجب، ويتقدم^(١٠) المجني عليه على المرتهن. ولو^(١١) مات الابن وانتقل أرش الجناية إلى الراهن ميراثاً. قال الشافعي - رحمه الله -^(١٢): للراهن إخراجه الرهن بسبب الجناية. وها هنا ملك الدين على عبده؛ فلما كان السيد إذا ملك / ديناً على عبده لا يسقط الدين، وكذلك إذا ملك عليه دين لا يسقط [٢١١ أ]

(١) في [أ]: (فأما).

(٢) انظر: الحاوي ١١/١١، الوجيز ١/١٦٧، التهذيب ٥/٢٧٤، فتح العزيز ٨/٢٠٨، روضة الطالبين ٦/٢١٨-٢١٩، أسنى المطالب ٣/١٩٦.

(٣) في [أ]: (دين).

(٤) في [أ]: زيادة (له).

(٥) في [أ]: تكرار في العبارة من قوله (ابتداءً، حتى لو جنى على السيد) إلى قوله: (يبقى له عنده دين).

(٦) في [أ]: (يتبعه).

(٧) وصح الإمام الرافعي هذا الوجه في فتح العزيز ٨/٢٠٨.

(٨) في [أ]: (فيجب).

(٩) انظر: مختصر المزني ٨/١٩٤، فتح العزيز ١٣/٥٧٣، روضة الطالبين ١٠/٣٦٦.

(١٠) في [أ]: (فيقدم).

(١١) في [أ]: (فلو).

(١٢) انظر: مختصر المزني ٨/١٩٤، فتح العزيز ١٣/٥٧٣، روضة الطالبين ١٠/٣٦٦.

دين، [رجعنا إلى مسألتنا.

وإن قلنا إذا ملك عبداً عليه دين لا يسقط الدين^(١)، فالمهر يبقى في ذمة العبد، وفي ذمة البائع؛ لأن الضامن لا يبقى مع بقاء الحق على المضمون عنه، فيجعل لكل واحد منهما على صاحبه ألف درهم. وهل يبقى ضمان أم لا؟ سنذكره في موضعه - إن شاء الله تعالى -^(٢).

وأما إذا قلنا: ملك عبداً عليه دين؛ يسقط الدين، فتبرأ ذمة العبد عن الصداق. وإذا برئت ذمته برئت ذمة البائع؛ لأن الحق إذا سقط عن ذمة المضمون عنه سقط عن ذمة الضامن، ويبقى^(٣) للبائع على المشتري ثمن العبد.

٩٨: أن تكون
المرأة أمة والسيد
بيعه من سيد
الجارية بألف
الصداق

م ٩٨: الثانية: أن تكون المرأة أمة والسيد يبيعه من سيد الجارية بألف الصداق. والمذهب^(٤): أن العقد صحيح، والنكاح لا يفسخ؛ بلا خلاف^(٥).
ويصير سيد الأمة قابضاً للصداق؛ لأنه أخذ بدل الصداق.

وخرُجَ في المسألة وجه آخر: أن البيع لا يصح من الأصل الذي قدمنا؛ وهو أن الرجل إذا ملك عبداً عليه دين يسقط الدين. وسيد^(٦) الجارية لما ملك العبد سقط الصداق عن ذمته، وإذا سقط الصداق بطل الثمن؛ [لأن الثمن عن الصداق]^(٧)، وإذا بطل الثمن بطل البيع - على ما سنذكره إن شاء الله تعالى -^(٨).

(١) (رجعنا إلى مسألتنا. وإن قلنا إذا ملك عبداً عليه دين لا يسقط الدين): ساقط [أ].

(٢) راجع، ص ٢٨٨، ٢٨٩.

(٣) في [أ]: (فيبقى).

(٤) في [أ]: (فالمذهب).

(٥) انظر: البيان ٤٦٢/٩، فتح العزيز ٢١١/٨.

(٦) في [أ]: (فسيد).

(٧) (لأن الثمن عن الصداق): ساقط [أ].

(٨) راجع مسألة (١٠٠)، ص ٢٨٦ من البحث.

م ٩٩ إذا كانت
المرأة حرة
وباعها السيد
منها قبل أن
يدخل بها بألف
مطلق غير ألف
الصداق

م ٩٩ : الثالثة: إذا كانت المرأة حرة وباعها السيد منها قبل أن يدخل بها بألف مطلق غير^(١) ألف الصداق. فالشراء صحيح، وينفسخ النكاح؛ [لملكها زوجها]^(٢). وإنما كان كذلك؛ لأن بقاء النكاح^(٣) يؤدي إلى تضاد الأحكام؛ من حيث أن الزوج يسافر بامرأته، وتجب عليه^(٤) نفقتها، ويمنعها من الخروج من البيت، ويقهرها على الاستمتاع. و^(٥) السيد يملك المسافرة بعبدته، وتجب عليه نفقته، ويملك استخدامها /. والمرأة منكوحة العبد، وقد حصلت مالكة للعبد فيؤدي إلى أن يسافر كل واحد منهما بصاحبه، ويطالب صاحبه بالنفقة، ويملك قهر صاحبه على استيفاء حقه منه؛ وذلك مما يتضاد، فقدمنا أقوى الملكين وهو ملك اليمين؛ لأن بملك اليمين يستباح البضع، وتُملك الرقبة والمنافع. والنكاح لا يؤثر إلا في حل البضع، وإذا انفسخ النكاح سقط صداقها؛ لأن الفرقة حصلت من جهتها، لا اختيار للزوج^(٦) فيها؛ فيبقى^(٧) للبائع ثمن العبد في ذمة المرأة^(٨).

[٢١١ ب]

م ١٠٠: باع العبد
من زوجته الحرة
بألف الصداق قبل
الدخول

م ١٠٠ : الرابعة: باع العبد من زوجته الحرة بألف الصداق قبل الدخول.

قال الشافعي - رحمه الله - في الكتاب^(٩): البيع باطل من قبل لأن^(١٠) عقد البيع، والفسخ وقعا معاً. ومعنى هذا الكلام: أنا لو صححنا البيع لملك زوجها،

(١) في [د]: (عن). والصواب ما أثبتناه.

(٢) انظر: الأم ٤٥/٥-٤٦، الحاوي ١١/١١٤-١١٥، حلية العلماء ٦/٣٩٥، الوسيط ٥/٢٠٣، التهذيب ٥/٢٧٢، البيان ٩/٤٦٠.

(٣) (لملكها زوجها، وإنما كان كذلك؛ لأن بقاء النكاح): ساقط [أ].

(٤) في [أ]: (عليها).

(٥) في [أ]: (أو).

(٦) في [أ]: (الزوج).

(٧) في [أ]: (ويبقى).

(٨) انظر: الحاوي ١١/١١٤، التهذيب ٥/٢٧٤.

(٩) انظر: الأم ٥/٤٥، ٢٦٨.

(١٠) في النسخ (أن). والصواب ما أثبتناه.

وإذا ملكت زوجها انفسخ النكاح، وإذا انفسخ النكاح، سقط الصداق^(١)؛ لأن
الفرقة من جهتها. وإذا سقط الصداق بطل الثمن، وإذا بطل الثمن بطل البيع،
وكان صحيح هذا البيع مفضياً إلى بطلانه، وما جر ثبوته إلى سقوطه كان باطلا
من أصله^(٢). وخرّج في المسألة وجه آخر^(٣): أن البيع صحيح، وينفسخ النكاح.

ووجهه: أن انفساخ النكاح لا محالة لم ينعقد بانعقاد^(٤) البيع، وسقوط المهر
بعد انفساخ النكاح؛ فإذا^(٥) كان صحة البيع تتقدم؛ فكما^(٦) انعقد البيع انتقل
الملك في الصداق إلى سيد العبد، وسقط بحصول الملك له في دين في ذمته، فنفسد
البيع؛ كما لو اشترى أباه يعتق عقب الشراء والبيع نافذ. ومسألة الأب نظير هذه
المسألة؛ لأن بالشراء يملك الرقبة ويزول الملك، وبالبائع^(٧) يملك الثمن - وهو
الصداق -، ويسقط بحصوله ملك الدين / في ذمته. والصحيح هي الطريقة
الأولى؛ لأن نفوذ العتق في الأب بمنزلة القبض، فتقرر به^(٨) العقد. وأما^(٩) هاهنا:
براءة ذمته بملكه ديناً في ذمته ليس يمكن أن يكون سبباً لتقرير العقد؛ لأن الدين
على العبد، والسيد فرع له، ويملكه^(١٠) الدين في ذمته نفسه ليس تبرأ ذمة العبد،

[٢١٢ أ]

(١) وقال الإمام الرافعي في فتح العزيز ٢٠٧/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ٢١٨/٦:
الأصح سقوط جميع المهر. وعبر الإمام الغزالي بأنه الأوجه. وانظر كذلك: الحاوي
١١٥-١١٤/١١، حلية العلماء ٣٩٤/٦، الوسيط ٢٠٤/٥، التهذيب ٢٧٤/٥، البيان ٤٦١/٩،
أسنى المطالب ١٩٥/٣.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ٦٠٦.

(٣) حكاه الإمام النووي في روضة الطالبين ٢١٨/٦ عن قول الشيخ أبي علي.

(٤) في [أ]: العبارة المدونة في الهامش اليمين (لا محالة ترتب على).

(٥) في [أ]: (وإذا).

(٦) في [أ]: (وكما).

(٧) في [أ]: العبارة (والبيع).

(٨) في [أ]: زيادة (بعد العقد).

(٩) في [أ]: (فأما).

(١٠) في [أ]: (ويملك).

وإنما يبرئ ذمته بحصول بدل الدين لها وهو الرقبة، وكما حصلت الرقبة لها سقط الدين، فلا يبقى لها البذل مع فوات غرضه؛ فلم يمكن تصحيح العقد.

م ١٠١: باع العبد
من زوجته الحرة
بألف الصداق بعد
الدخول

م ١٠١: الخامسة: باع العبد من زوجته الحرة بألف الصداق بعد الدخول بها. فالمذهب: أن العقد صحيح، والنكاح يفسخ، ولا يسقط الصداق^(١)؛ لأنه تقرر بالدخول، وتصير المرأة قابضة صداقها؛ حتى لو عتق العبد لم يكن لها مطالبة^(٢).

[وقد خُرج في المسألة وجه آخر^(٣): أن البيع لا يصح^(٤)؛ من الطريقة التي ذكرناها، وهي أن ملك رقبة العبد^(٥) سبب لسقوط الدين عنه. ووجهه^(٦): أنا لو صححنا البيع لملكنا زوجها، فيسقط الصداق لكونها مالكة لعبد^(٧) كان لها عليه دين^(٨)، وإذا سقط الصداق بطل الثمن.

م ١٠٢: باع العبد
من زوجته الحرة
بألف مطلق بعد
الدخول

م ١٠٢: السادسة: باع العبد منها بألف مطلق بعد الدخول؛ فالبيع صحيح، وينفسخ النكاح، ويثبت الثمن للبائع في ذمتها. وهل يسقط حقها من الصداق؟ فعلى ما ذكرناه من الوجهين^(٩) في مَنْ ملك عبداً له عليه دين؛ فإذا

(١) انظر: الحاوي ١١/١١٥، التهذيب ٥/٢٧٤، البيان ٩/٤٦١، فتح العزيز ٨/٢٠٨، روضة الطالبين ٦/٢١٦، أسنى المطالب ٣/١٩٥.

(٢) في [أ]: (مطالبتة).

(٣) راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (١).

(٤) (وقد خُرج في المسألة وجه آخر: أن البيع لا يصح): ساقط [أ].

(٥) في [أ]: (العقد).

(٦) انظر: الحاوي ١١/١١٥، التهذيب ٥/٢٧٤، البيان ٩/٤٦١، فتح العزيز ٨/٢٠٨، روضة الطالبين ٦/٢١٦، أسنى المطالب ٣/١٩٥.

(٧) في [أ]: العبارة (بكونها مالكة العبد).

(٨) (دين): ساقط [د].

(٩) انظر: الحاوي ١١/١١٦-١١٧، الوسيط ٥/٢٠٤-٢٠٥، التهذيب ٥/٢٧٤، البيان ٩/٤٦٠، فتح العزيز ٨/٢٠٨، روضة الطالبين ٦/٢١٦.

حكمنا بسقوط الصداق يبقى للبائع الثمن في ذمتها، ويبرأ عن الصداق^(١) ببراءة
العبد عنه، وإن قلنا: لا يسقط يجعل لكل واحد منهما على صاحبه ألف درهم
وحكم المقاصة سنذكره إن شاء الله.

(١) في [د]: تكرار (عن الصداق).

الفصل الثاني: في حكم الأمة، والكلام في موضعين:

أحدهما: في حكم تزويجها، وفيه تسع مسائل:

م ١٠٣: تزويج
المسلم لأمة
المسلمة

م ١٠٣ : إحداهما: الحر المسلم البالغ العاقل إذا ملك جارية مسلمة. يملك تزويجها بلا خلاف^(١)، والأصل فيه: [قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾^(٢)، و]^(٣) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنَ فَنِيَّتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٤)].^(٥)

وإذا ثبت: أن التزويج جائز فتزويجه أمة تُصْرَفُ بحكم الملك، أو تُصْرَفُ بحكم الولاية؟ فيه طريقان^(٦) لأصحابنا^(٧):

أحدهما: أنه تصرف بحكم الملك^(٨). والدليل عليه: أنه تُصْرَفُ استفادة بملك الرقبة؛ كالبيع، والهبة، والإجارة سواء.

(١) انظر: المذهب ١٦/١٤٧.

(٢) سورة النور، آية: (٣٢).

(٣) قوله تعالى ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ (و): ساقط [أ].

(٤) قوله تعالى ﴿فَنِيَّتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ (و): ساقط [د].

(٥) سورة النساء، آية: (٢٥).

(٦) وذكر الإمام الغزالي، والإمام الرافعي، والإمام النووي، والإمام ابن الرفعة، والإمام الشرييني المسألة على وجهين.

انظر: الوسيط ٥/٩٧-٩٨، فتح العزيز ٨/٢٤، روضة الطالبين ٦/١٠٠-١٠١، كفاية النبيه (٩ ل ١٣)، أسنى المطالب ٣/١٤٧، مغني المحتاج ٣/١٧٣.

(٧) (لأصحابنا): ساقط [أ].

(٨) وهذا الوجه أصح الوجهين؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٦/١٠٠-١٠١، والإمام الدميري في النجم الوهاج، ص ٤٠٣، والإمام ابن الملقن في عجالة المحتاج ٣/١٢٤٦، والإمام الشرييني في مغني المحتاج ٣/١٧٢، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٨/٢٤، والإمام البيضاوي في الغاية القصوى ٢/٧٢٩، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ١٣): (بأنه أظهر الوجهين).

وأيضاً: فإن السيد كما يملك تزويجها يملك الاستمتاع بها. وتَصَرُّفُ الإنسان فيما يملك استيفاءه من مملوكه يكون بحكم الملك؛ كما في المنافع. وأيضاً: فإن النفع يحصل له؛ فإنه يملك المهر، وتسقط عنه النفقة، ويحصل له رِقُّ الأولاد. والطريقة الثانية^(١): أنه يزوج بحكم الولاية، ويكون ملك الرقبة سبباً لثبوت الولاية [له على بضعها؛ كما أن القرابة تثبت لثبوت الولاية]^(٢).

والدليل عليه^(٣): أن النكاح أثبت لها^(٤) حقاً على معنى: أنها تخصم في العنة^(٥). وإذا آلى الزوج عنها فلها طلب الفراق. وأيضاً: فإن السيد لو أراد أن يزوجه من مجنون أو أبرص؛ لا يجوز بغير رضاها^(٦). ولو كان العقد بحكم الملك ما بقي له فيه حق بعد العتق. وأصل هذه القاعدة: أن السيد هل^(٧) يملك إجبار عبده البالغ على النكاح أم لا؟ إن^(٨) قلنا: ^(٩) تصرفه بالملك؛ لا يملك.

- (١) انظر: الوسيط ٩٧/٥-٩٨، فتح العزيز ٢٤/٨، روضة الطالبين ١٠٠/٦-١٠١، كفاية النبيه (٩ ل ١٣)، أسنى المطالب ١٤٧/٣، مغني المحتاج ١٧٣/٣.
- (٢) (له على بضعها، كما أن القرابة تثبت لثبوت الولاية): ساقط [أ].
- (٣) انظر: فتح العزيز ٢٤/٨.
- (٤) في [د]: (له). والصواب ما أثبتناه.
- (٥) العنة: العينين - بالكسر - من لا يقدر على الجماع أو يصل إلى الثيب دون البكر، أو لا يصل إلى امرأة واحدة بعينها، وإنما يكون ذلك لمرض به، أو لضعف في خلقته، أو لكبر سنه، وقيل سُمي عنيئاً لأن ذَكَرَهُ يَعْنِي: أي يعترض إذا أراد إيلاجه.
- انظر: أنيس الفقهاء، ص ١٦٥، المغني لابن باطيش ٤٩٨/١، تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٢٥٥، الصحاح ٢١٦٦/٦، المصباح المنير ٤٣٣/٢، مادة (عن).
- (٦) انظر: مختصر المزني ٢٦٦/٨، الحاوي ١٨٩/١١، الوسيط ٩٨/٥، البيان ٢١٥/٩، فتح العزيز ٥٨٢/٧.

- (٧) (هل): ساقط [د].
- (٨) في [د]: زيادة حرف (الواو).
- (٩) في [أ]: زيادة (أنه تصرفه).

وإن قلنا: التزويج تُصَرَّفُ بحكم الولاية؛ ملك. لأن السيد / إذا استفاد [٢١٣ أ]
الولاية في الإناث^(١) استفادها في الذكور.

فروع ستة:

- أحدها: الفاسق؛ إذا قلنا: لا ولاية له على قرابته، فهل يملك الفاسق

تزويج أمته أم لا؟

إن قلنا: تزويج الأمة تصرف بحكم الملك؛ يملك^{(٢)(٣)}. وإن قلنا: بحكم
الولاية؛ فالفسق يضاد الولاية^(٤).

- الثاني: [ولي الطفل]^(٥)؛ هل يملك^(٦) تزويج^(٧) أمة الطفل؟^(٨).

إن قلنا: التزويج تصرف بحكم الملك يملك؛ التزويج. وإن قلنا: بحكم
الولاية؛ لا يملك تزويجها؛ لأن تصرفه^(٩) في الأموال بحكم النيابة عن الطفل
بسبب عجزه. وأما^(١٠) أن يكون ملك الطفل يفيد ولاية؛ فلا. وهكذا الحكم في
جارية المجنون والسفيه.

(١) في [د]: كلمة غير واضحة. ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) في [د]: (ملك). والصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر: فتح العزيز ٢٤/٨-٢٥، روضة الطالبين ١٠١/٦، أسنى المطالب ١٤٧/٣، مغني المحتاج
١٧٣/٣، نهاية المحتاج ٢٧٠/٦.

(٤) انظر: الوسيط ٩٨/٥، فتح العزيز ٢٥/٨، روضة الطالبين ١٠١/٦، عجلة المحتاج ١٢٤٦/٣.

(٥) (ولي الطفل): ساقط [د].

(٦) (يملك): ساقط [أ].

(٧) في [أ]: (يزوج).

(٨) انظر: الأشراف لابن المنذر، ١٢٧/٤، التهذيب ٣٠٤/٥، البيان ١٦٢/٩، فتح العزيز ٢٦/٨،
روضة الطالبين ١٠٢/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٣)، عجلة المحتاج ١٢٤٧/٣، أسنى المطالب
١٤٧/٣.

(٩) في [أ]: (تصرفها).

(١٠) في [أ]: (فأما).

- الثالث: المكاتب؛ إذا ملك جارية^(١). إن قلنا: التزويج تصرف بالملك؛ يملك تزويجها. وإن قلنا: تصرف بالولاية؛ لا^(٢) يملك تزويجها. لأن الرق يمنع^(٣) الولاية.

- الرابع: المسلم؛ إذا ملك جارية كتابية، وأبجنا للأرقاء وأهل الكتاب نكاحها. فهل يملك السيد تزويجها أم لا؟ إن قلنا: تُصَرَّفُ بالملك، يجوز^(٤) - وهو ظاهر نص الشافعي رحمه الله في المختصر^(٥) - وإن قلنا: ولاية، فلا. لأن الكفر ينافي الولاية؛ بدليل: أنه لا يجوز أن يزوج ابنته^(٦) الكافرة.

- الخامس: الكافر؛ إذا كان له أم ولد فأسلمت، أو جارية فأسلمت. فهل^(٧) يلي الكافر تزويجها؟ إن قلنا: تصرف ولاية؛ فلا يملك. وإن قلنا: تصرف^(٨) بالملك؛ اختلفوا فيه^(٩): فمنهم من قال^(١٠): يملك؛ لأنه^(١١) بدل بضعها له

(١) انظر: الأشرف لابن المنذر ١٢٧/٤، فتح العزيز ٢٥/٨-٢٦، روضة الطالبين ١٠١/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٣)، مغني المحتاج ١٧٣/٣.

(٢) في [أ]: (فلا).

(٣) في [د]: (مانع). والصواب ما أثبتناه.

(٤) هذا هو الصحيح من المذهب؛ كما قاله الإمام البغوي في التهذيب ٢٨٨/٥، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٢٥/٨ بأنه ظاهر المذهب، وعبر الإمام النووي في روضة الطالبين ١٠١/٦ بأنه المذهب المنصوص عليه.

(٥) انظر: مختصر المزني ٢٦٦/٨.

(٦) في [د]: (أمته). والصواب ما أثبتناه.

(٧) في [أ]: (هل).

(٨) في [د]: (تصرف). والصواب ما أثبتناه.

(٩) قال بذلك: الإمام الرافعي، والإمام النووي، والإمام ابن الرفعة، وحكى كل من: الإمام العمراني، والإمام السبكي الوجهين عن الإمام ابن الصباغ.

انظر: البيان ١٧٤/٩، فتح العزيز ٢٥/٨، روضة الطالبين ١٠١/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٧)، تكملة المجموع ١٦١/١٦.

(١٠) نسب الإمام الرافعي، والإمام النووي، والإمام ابن الملقن هذا الوجه لقول الإمام ابن الحداد. انظر: فتح العزيز ٢٥/٨، روضة الطالبين ١٠١/٦، عجلة المحتاج ١٢٤٦/٣.

(١١) في [أ]: (لأن).

لو وُطِّئت بشبهة؛ فملك العقد عليها. ومنهم من قال^(١): لا يملك^(٢)؛ لأن الكافر لا يتصور أن يستيحي المسلمة بحال، فلا ينعقد^(٣) النكاح على المسلمة.

- السادس: السيد^(٤)؛ إذا أراد^(٥) تزويج أمته، فلا يحتاج إلى إذنها، صغيرة

كانت / أو كبيرة^(٦)، بكرًا كانت أو ثيبًا^(٧)؛ لأننا إن قلنا: تزويج السيد أمته تصرف بحكم الملك؛ فصِفَةُ^(٨) الملك في الأحوال كلها واحدة. وإن جعلناه ولاية؛ فولاية السيد أقوى من ولاية الأب؛ لأنه مقدم^(٩) عليه. والأب لما كانت ولايته أقوى؛ ينفرد بتزويج الصغيرة والبكر البالغة بغير رضاها، بخلاف سائر الأولياء. وكذلك ولاية السيد لما كانت أقوى من ولاية الأب ظهر له مزية على الأب؛ حتى يجبر الثيب، والأب لا يجبرها^(١٠).

م ١٠٤ : الثانية: المرأة إذا ملكت جارية. فهي لا تملك تزويجها؛ لأنها لا تملك تزويج نفسها، ولكن وليها الذي [يتولى تزويجها]^(١١) يتولى تزويج أمتها

م ١٠٤: تزويج أمة المرأة

(١) انظر: الحاوي ١١/١٦١، الوسيط ٥/٩٨، التهذيب ٥/٢٨٨-٢٨٩، أسنى المطالب ٣/١٤٧، مغني المحتاج ٣/١٧٣.

(٢) وهذا الوجه هو الأصح؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٦/١٠١، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٨/٢٥، والإمام البغوي في التهذيب ٥/٢٨٨-٢٨٩؛ بأنه ظاهر المذهب.

(٣) في [أ]: (يعقد).

(٤) (السيد): ساقط [أ].

(٥) في [د]: زيادة (أن).

(٦) في [أ]: (البالغة).

(٧) انظر: الحاوي ١١/١٨٩، المهذب ١٦/١٦٦، الحلية للرويانى (ل ١٢٧)، التهذيب ٥/٣٠٣،

البيان ٩/١٨٦، فتح العزيز ٨/٢٣، روضة الطالبين ٦/٩٨، كفاية النبيه (٩ ل ١٢)، عجلة

المحتاج ٣/٢٤٥، أسنى المطالب ٣/١٤٦، مغني المحتاج ٣/١٧٢.

(٨) في [د]: (صفة). والصواب ما أثبتناه.

(٩) في [أ]: (يتقدم).

(١٠) انظر: كفاية النبيه (٩ ل ١٢).

(١١) (يتولى تزويجها): ساقط [د].

بإذنها^(١)، ولا بد في إذنها من صريح نطقها؛ بكرة كانت المالكة أو ثيباً^(٢)؛ لأننا جعلنا سكوت البكر رضىً في تزويجها؛ لأنها تستحي من ذلك، ولا تستحي من تزويجها^(٣) أمتها^(٤)، وكان النطق شرطاً في الأحوال كلها. وأما^(٥) رضى الأمة فلا يُعتبر.

م ١٠٥: تزويج
المكاتبة

م ١٠٥: الثالثة: المكاتبة^(٦). لا يملك السيد إجبارها على النكاح^(٧)؛ لأن الكتابة أوجبت لها في نفسها حقاً. وإن أراد تزويجها بإذنها؛ يجوز؛ لأن الحق لا يَعدُّوهما وقد رضيت^(٨)، و^(٩) في المسألة طريقة أخرى^(١٠): أن نكاحها لا يصح؛ لأن ملك السيد ناقص فيها؛ والعلة الناقصة لا تفيد الحكم.

(١) قال الإمام العمراني في البيان ١٦٢/٩: (وهو المشهور من المذهب). وانظر كذلك: مختصر المزنّي ٢٦٦/٨، الحاوي ١٩٠/١١-١٩١، الحلية للرويانّي (ل ١٢٧)، الوسيط ٩٨/٥، التهذيب ٣٠٤/٥، فتح العزيز ٢٧/٨، روضة الطالبين ١٠٢/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٣)، عجلة المحتاج ١٢٤٨/٣، أسنى المطالب ١٤٨/٣، مغني المحتاج ١٥٢/٣.

(٢) راجع: المصادر السابقة نفسها في هامش (١).

(٣) في [أ]: (زوج).

(٤) انظر: الحاوي ١٩٠/١١-١٩١، المهذب ١٤٧/١٦، التهذيب ٣٠٤/٥، فتح العزيز ٢٧/٨، روضة الطالبين ١٠٢/٦.

(٥) في [أ]: (قأما).

(٦) (المكاتبة): ساقط [د].

(٧) انظر: المهذب ١٦٦/١٦، حلية العلماء ٣٤١/٦، التهذيب ٣٠٤/٥، البيان ١٨٧/٩، فتح العزيز ٢٣/٨، روضة الطالبين ٩٩/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٣)، أسنى المطالب ١٤٦/٣، مغني المحتاج ١٧٢/٣.

(٨) في [أ]: (رضيا).

(٩) في [د]: (أو في). والصواب ما أثبتناه.

(١٠) انظر: روضة الطالبين ٩٩/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٣).

م ١٠٦: تزويج
المديرة والمعلق
عتقها وأم الولد

م ١٠٦ : الرابعة: المدبرة والمعلقة^(١) عتقها بصفة في حكم التزويج كالأمة القنة^(٢). وأما^(٣) أم الولد ففي^(٤) تزويجها ثلاثة أقوال^(٥):

أحدها: السيد يزوجه بغير رضاها^(٦)؛ لأنه^(٧) يملك الاستمتاع بها قهراً؛ فهي كالأمة.

والثاني: يزوجه بإذنها ولا يقهرها؛ لأنه^(٨) يثبت لها في نفسها حق العتق؛ فصارت كالمكاتبة^(٩) /

[٢١٤]

والثالث: لا يجوز تزويجها أصلاً؛ لا بإذنها، ولا بغير إذنها؛ لأن ملك السيد قد حصل^(١٠) فيه نقص. بدليل أنه لا يملك البيع وحقها في نفسها لم يتكامل حتى يجعل لها إذن؛ فيمتنع نكاحها بالكلية.

(١) في [أ]: (المعلق).

(٢) هذا هو الصحيح في المذهب؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٩٩/٦، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ١٢)، وابن الملتن في عجلة المحتاج ١٢٤٥/٣.

(٣) في [أ]: (فأما).

(٤) في [أ]: (ففي).

(٥) انظر: المذهب ٤٠/١٦، الوجيز ٢٩٤/٢-٢٩٥، التهذيب ٣٠٣/٥، فتح العزيز ٥٨٨/١٣، روضة الطالبين ٩٩/٦، عجلة المحتاج ١٢٤٥/٣، الاعتناء والاهتمام ٩٩/٦، وحكاها الإمام ابن المنذر في الأشراف ٣١١/٤ على قولين، وحكاها الإمام الغزالي في الوسيط ٥٤٤/٧، على ثلاثة أوجه.

(٦) هذا القول أصح الأقوال؛ كما قاله الإمام البغوي في التهذيب ٣٠٣/٥، والإمام النووي في روضة الطالبين ٩٩/٦، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٥٨٨/١٣ بأنه أظهرهما، ونسبه لاختيار المزني.

(٧) في [د]: زيادة كلمة (لا) لا يقتضيها سياق الكلام.

(٨) في [أ]: (لا).

(٩) وقال الإمام الغزالي في الوسيط ٥٤٤/٧ بعد ذكر الأوجه الأخرى بأن: (الكل ضعيف).

(١٠) في [أ]: (حدث).

م ١٠٧: تزويج
الامة الموهونة
والجانية

م ١٠٧ : الخامسة: الجارية الموهونة. لا يجوز تزويجها دون إذن المرتهن^(١)؛ لأن التزويج ينقص قيمتها. ولو زوجها بإذنه فالمهر^(٢) للراهن، ولا يجعل رهنا معها؛ لأن الرهن بدل البضع، والبضع غير مرهون. وأما^(٣) الرقبة مرهونة. وأما^(٤) الجارية الجانية خطأ. فإن كان السيد معسرًا؛ لا يجوز تزويجها دون إذن المجني عليه^(٥). وإن كان موسرًا فوجهان:

أحدهما: يصح، ويُجَعَل ختارًا للفدا^(٦).

والثاني: لا يصح؛ بناءً على البيع. - وسنذكره إن شاء الله تعالى -.

م ١٠٨: تزويج أمة
العبد المأذون له
في التجارة

م ١٠٨ : السادسة: المأذون في التجارة؛ إذا ملك جارية. فإن لم تكن ركبته الديون فالسيد يزوجه^(٧)؛ لأن الملك له ولم يتعلق به حق غيره. وإن كان قد ركبته الديون، فإن^(٨) انفرد هو^(٩) بتزويجها دون إذن العبد والغرماء، فلا يصح

(١) انظر: أسنى المطالب ١٤٧/٣، مغني المحتاج ١٧٢/٣.

(٢) في [د]: (والمهر). والصواب ما أثبتناه.

(٣) في [أ]: (وأما). والصواب ما أثبتناه.

(٤) في [أ]: (فأما).

(٥) انظر: التهذيب ٣٠٣/٥، فتح العزيز ٤٨/٨، روضة الطالبين ١٠٠/٦، أسنى المطالب ١٤٧/٣، مغني المحتاج ١٧٢/٣.

(٦) وهذا الوجه أصح الوجهين؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ١٠٠/٦، والإمام الشرييني في مغني المحتاج ١٧٢/٣.

(٧) وهذا أصح الوجهين؛ كما قاله الإمام الرافعي في فتح العزيز ٢٣/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ٩٩/٦، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ١٢)، والوجه الآخر هو: لا، إلا أن يأذن العبد.

وانظر كذلك: الحاوي ١٩٢/١١، البيان ١٦٣/٩، أسنى المطالب ١٤٧/٣، مغني المحتاج ١٧٢/٣.

(٨) في [د]: (وإن). والصواب ما أثبتناه.

(٩) (هو): ساقط [أ].

العقد^(١)، وإن^(٢) كان^(٣) في ذلك ضرراً على الغرماء والعبد جميعاً؛ لأنه ينقص بسبب التزويج قيمتها، فتبقى ذمة العبد مرتبهة بالدين فلا يصل الغريم إلى حقها^(٤). وإن زوجها بإذن العبد^(٥) والغرماء؛ جاز^(٦). لأن الحق لا يحدوهم، فإذا فإذا اجتمعوا صح العقد^(٧). وأما^(٨) إذا زوجها بإذن العبد دون الغرماء، ففيه وجهان^(٩):

أحدهما: لا يجوز^(١٠)؛ لأن في^(١١) ذلك ضرراً عليهم^(١٢).

والثاني: يجوز؛ لأن الغرماء ليس لهم ملك، ولا تعلقت حقوقهم بالعين. بدليل: أن السيد ينفرد بالبيع^(١٣)، ولا يحتاج إلى رضاهم، ولو تعلق حقهم بالمال لما جاز^(١٤) البيع دون رضاهم. كما / لا يجوز بيع الموهون بغير [٢١٤ ب]

(١) انظر: مختصر المزماني ٢٦٦/٨، التهذيب ٣٠٥/٥، البيان ١٦٤/٩، فتح العزيز ٢٣/٨.

(٢) في [أ]: (فإن).

(٣) (كان): ساقط [أ].

(٤) في [أ]: (حقه).

(٥) في [د]: (السيد). والصواب ما أثبتناه موافقاً لما جاء في [أ]، وما جاء في التهذيب ٣٠٥/٥.

(٦) انظر: التهذيب ٣٠٥/٥، فتح العزيز ٢٣/٨، روضة الطالبين ٩٩/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٣).

(٧) انظر: التهذيب ٣٠٥/٥، فتح العزيز ٢٣-٢٤/٨، روضة الطالبين ٩٩/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٣).

(٨) في [أ]: (فأما).

(٩) انظر: التهذيب ٣٠٥/٥، فتح العزيز ٢٣-٢٤/٨، روضة الطالبين ٩٩/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٣).

(١٠) وهذا أصح الوجهين؛ كما قاله الإمام البغوي في التهذيب ٣٠٥/٥، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٢٤/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ٩٩/٦، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ١٣).

(١١) (في): ساقط [د].

(١٢) (عليهم): ساقط [أ].

(١٣) في [أ]: (العبيد).

(١٤) في [د]: (لأجاز). والصواب ما أثبتناه.

رضى^(١) المرتهن. وكذلك لو زوجها بإذن الغرماء دون إذن^(٢) العبد؛ ففيه^(٣) وجهان^(٤):

أحدهما: يجوز؛ فإن الملك للسيد والحق للغرماء، وأما^(٥) العبد فليس له ملك ولا حق.

والثاني: لا يجوز^(٦)؛ لأن عليه ضرراً من حيث أن القيمة تنتقص، فيبقى الدين في ذمته يُتبع به بعد العتق.

م ١٠٩: تزويج
الأمة الموقوفة

م ١٠٩: السابعة: الجارية الموقوفة على قوم باعيانهم الملك فيها لمن؟ في المسألة ثلاثة أقوال:

فإذا^(٨) قلنا: الملك للواقف أو للموقوف عليه؛ فإذا^(٩) أراد تزويجها، هل يصح النكاح أم لا؟ فيه وجهان: ^(١٠)
أحدهما: يصح؛ لوجود الملك.

والثاني: لا يصح؛ لأن الملك ناقص. ولا يعتبر إذنهما؛ لأن ما ثبت لها في نفسها حقاً وهو حرمة الحرية.

(١) في [أ]: (إذن).

(٢) (إذن): ساقط [أ].

(٣) في [أ]: (فيه).

(٤) انظر: التهذيب ٣٠٥/٥، فتح العزيز ٢٤/٨، روضة الطالبين ٩٩/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٣).

(٥) في [أ]: (فأما).

(٦) في [د]: (يجوز). والصواب ما أثبتناه موافقاً لما جاء في [أ]، ولما جاء في التهذيب ٣٠٥/٥.

(٧) وهذا أصح الوجهين؛ كما قاله الإمام البغوي في التهذيب ٣٠٥/٥، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٢٤/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ٩٩/٦، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ١٣).

(٨) في [د]: (وإذا). والصواب ما أثبتناه.

(٩) في [أ]: (وإذا). والصواب ما أثبتناه.

(١٠) انظر: حلية العلماء ٢٤/٦، البيان ٧٦/٨.

وأما^(١) إذا قلنا: الملك لله تعالى، أو كانت موقوفة على الكعبة أو بعض المساجد. فهل للإمام تزويجها؟! فعلى ما ذكرناه من الوجهين^(٢).

١١٠ م: وقت تسليم
السيد الأمة
للزواج

م ١١٠ : الثامنة: السيد إذا زوج أمته. لا يلزمه تسليمها بالليل والنهار إلى الزوج^(٣)؛ لأن حق النكاح ما أزال ملكه عن الرقبة. ولكن إذا فرغت من^(٤) خدمته سلمها إلى الزوج؛ كالمرهون ينتفع به الراهن عندنا. أو^(٥): في وقت فراغه عن الانتفاع يسلمه^(٦) إلى المرتهن. ويخالف الحرة، يلزمها تسليم نفسها إلى الزوج؛ لأنه ليس لأحد فيها حق. ويخالف ما لو أجرها؛ يجب عليه تسليمها إلى المستأجر^(٧)؛ لأن الإجارة أثبتت للمستأجر حقيقة ملك؛ بدليل أنه يملك التصرف فيما استفاد بالعقد، بأن يؤجره من غيره. وأما الزوج فما ثبت له حقيقة ملك^(٨)؛ بل يثبت له نوع رفق. وهو^(٩) كالمرتهن سواء.

١١١ م: تزويج
السيد للأمة من
العبد، ومن به عيب

م ١١١ : التاسعة: للسيد أن يزوج أمته من عبده بلا خلاف^(١٠). لأنه مثلها. وله أن يزوجه من حرٍّ دُنيء النسب^(١١)؛ لأن الحر [أعلى درجة من

(١) في [أ]: (فإذا).

(٢) انظر: حلية العلماء ٢٤/٦، البيان ٧٦/٨.

(٣) انظر: حلية العلماء ٥٢٣/٦، فتح العزيز ١٩٤/٨، الغاية القصوى ٧٤٨/٢، روضة الطالبين ٢٠٦/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٠)، عجالة المحتاج ١٢٨٨/٣، أسنى المطالب ١٩١/٣، مغني المحتاج ٢١٧/٣، نهاية المحتاج ٣٢٩/٦.

(٤) في [د]: (عن). والصواب ما أثبتناه.

(٥) في [أ]: (وفي).

(٦) في [أ]: (يسلم).

(٧) انظر: فتح العزيز ١٩٤/٨، أسنى المطالب ١٩١/٣.

(٨) في [أ]: (الملك).

(٩) في [أ]: (فهو).

(١٠) انظر: التهذيب ٣٠١/٥، فتح العزيز ٢١/٨، روضة الطالبين ٩٨/٦.

(١١) انظر: الحاوي ١١١/١١، التهذيب ٣٠١/٥، فتح العزيز ٥٨٢/٧، روضة الطالبين ٨١/٦، عجالة المحتاج ١٢٤٥/٣.

العبد^(١). وأما^(٢) إذا / أراد تزويجها ممن به أحد العيوب الخمسة؛ لا يجوز إلا [٢١٥ أ] برضاها^(٣)؛ لأن تأثير العيوب في الاستمتاع، والاستمتاع محض^(٤) حقها، لا حق للسيد فيه. وكذلك لو عن الزوج عنها فالخصومة لها^(٥).

ولو آلى منها^(٦)، فلها طلب الفراق. فرعان:

أحدهما^(٧): لو كان بها عيب وأراد أن يزوجه^(٨) ممن به عيب، إن كان العيان مختلفين^(٩). فلا^(١٠) يجوز إلا بإذنها^(١١). و^(١٢) أما إن^(١٣) كان العيب الذي بهما من جنس واحد^(١٤) في محل واحد، فوجهان^(١٥):

أحدهما: له^(١٦) تزويجها منه بغير رضاها؛ لاستوهما، كما له تزويجها من عبد^(١٧).

(١) (أعلا درجة من العبد): ساقط [أ].

(٢) في [أ]: (فأما).

(٣) وهو المذهب؛ كما قاله الإمام البغوي ٢٠١/٥، وانظر كذلك: مختصر المزني ٢٦٦/٨، الحاوي ١٨٩/١١، المذهب ٢٧٣/١٦، الوسيط ٩٨/٥، فتح العزيز ٥٨٢/٧، روضة الطالبين ٨١/٦، عجالة المحتاج ١٢٤٥/٣، أسنى المطالب ١٤٠/٣.

(٤) (محض): ساقط [د].

(٥) في [أ]: (عنها).

(٦) في [أ]: (لا عنها).

(٧) (أحدهما): ساقط [د].

(٨) في [أ]: (فأراد تزويجها).

(٩) أي يكون أحدهما أبرص والآخر أجذم.

(١٠) في [د]: (لا). والصواب ما أثبتناه.

(١١) انظر: التهذيب ٢٩٩/٥.

(١٢) (حرف الواو): ساقط [أ].

(١٣) في [أ]: (إذا).

(١٤) أي يكون كل واحد منهما أجذم أو أبرص.

(١٥) انظر: الحاوي ١٨٨/١١، المذهب ٢٧١/١٦، حلية العلماء ٤٠٥/٦، التهذيب ٢٩٩/٥، فتح العزيز ١٣٦/٨، روضة الطالبين ١٦٩/٦، أسنى المطالب ١٧٦/٣.

(١٦) (له): ساقط [أ].

(١٧) في [أ]: (عبد).

والثاني: لا يجوز؛ لأن الإنسان يكره من غيره ما لا يكره من نفسه.
الثاني: لو^(١) أراد بيعها ممن به عيب. فلا خلاف أن البيع جائز^(٢). ولو أراد المشتري أن يستمتع بها؛ هل يلزمها التمكين أم لا؟ في المسألة وجهان^(٣):
أحدهما: يلزمها، وهو الصحيح؛ لأن الاستمتاع بملك اليمين محض ملك السيد؛ بدليل: أنه لو آلى عنها^(٤) ليس لها أن تخاصم، وأنها لا تستحق القسم.
والثاني: لا يلزمها أن تمكن؛ لأن هذه أمراض تتعدى، ويخشى أن يصيبها مثل ذلك، فجوزنا لها الاستمتاع.

الموضع الثاني: في سائر التصرفات، وفيه خمس مسائل:

م ١١٢: بيع الأمة
المزوجة

م ١١٢: أحدها: بيع الأمة^(٥) المزوجة جائز^(٦)، والدليل عليه^(٧): (أن عائشة رضي الله عنها^(٨) اشترت بريرة وهي مزوجة)^(٩)، ولأن يد الزوج ليست

- (١) في [أ]: (إذا).
- (٢) انظر: الحاوي ١١٩/١١، الوسيط ٩٨/٥، التهذيب ٣٠٢/٥، فتح العزيز ٥٨٢/٧، روضة الطالبين ٨١/٦، عجلة المحتاج ١٢٤٥/٣، أسنى المطالب ١٤٠/٣.
- (٣) انظر: التهذيب ٣٠٢/٥، فتح العزيز ٥٨٢/٧، روضة الطالبين ٨١/٦، عجلة المحتاج ١٢٤٥/٣، النجم الوهاج، ص ٣٧٨، أسنى المطالب ١٤٠/٣.
- (٤) في [أ]: (لاعنها).
- (٥) في [د]: (لأمة). والصواب ما أثبتناه.
- (٦) انظر: الأم ١٣١/٥، مختصر المزني ٢٧٩/٨، الإشراف لابن المنذر ١٢٣/٤، الحاوي ٤٨٥/١١، الوسيط ١٩٨/٥، البيان ٣٢٠/٩، فتح العزيز ١٩٨/٨، روضة الطالبين ٢٠٨/٦، مغني المحتاج ٢١٩/٣.
- (٧) انظر: الحاوي ٤٨٥/١١.
- (٨) في [د]: العبارة مكررة (أن عائشة رضي الله عنها).
- (٩) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، باب بيع الولاء وهبته ٨٩٦/٢، برقم (٢٣٩٩) من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنهما (فدعاها النبي ﷺ فخيرها من زوجها، فقالت: لو أعطاني كذا وكذا ما ثبت عنده. فاختارت نفسها). وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق ١١٤٣/٢، برقم (٩/١٥٠٤، ١٠، ١١) الرواية الأولى: من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها (وكان زوجها عبداً، فخيرها النبي ﷺ فاختارت نفسها)، الرواية الثانية: (فخيرها رسول الله ﷺ فاختارت نفسها)، الرواية الثالثة: (وخيرها رسول الله ﷺ وكان زوجها عبداً..).

يداً مانعة من التسليم^(١)؛ من حيث أنه لا يجب على السيد تسليم الجارية إلى الزوج. وإذا لم تكن يده مانعة من التسليم لم تمنع صحة البيع؛ بخلاف ما لو أجر ملكه ثم باعه، لا يجوز على أحد القولين؛ لأن / يد الإجارة تمنع التسليم؛ إذ لا يجوز له نزع الشيء من يد المستأجر.

فروع خمسة:

- أحدها: بيع الأمة المزوجة لا يوجب بطلان النكاح^(٢). و^(٣) يحكى عن ابن عباس أنه قال: (بيع الأمة المزوجة طلاقها)^(٤).

ودليلنا^(٥): (أن عائشة رضي الله عنها اشترت بريرة وكانت مزوجة، ولم يحكم رسول الله ﷺ بالفرقة)^(٦).

- الثاني: إذا باعها ولها مسمى صحيح؛ فالمسمى للبائع^(٧). وكذلك إذا كانت^(٨) التسمية فاسدة؛ فالواجب^(٩) مهر المثل، وهو للبائع. وكذلك لزوجها نكاح

(١) في [أ]: (تسليم).

(٢) انظر: الحاوي ١١/١٨٩، الوسيط ٥/٩٨، التهذيب ٥/٣٠٢، فتح العزيز ٧/٥٨٢، روضة الطالبين ٦/٨١، عجالة المحتاج ٣/١٢٤٥، أسنى المطالب ٣/١٤٠.

(٣) (الواو): ساقط [أ].

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما جاء في قوله عز وجل:

﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، [سورة النساء، آية: ١٦٨]، ٧/٢٧٢، برقم

(١٣٩٥٨).

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه، باب الأمة تباع ولها زوج ٢/٣٨، برقم (١٩٤٧).

(٥) انظر: البيان ٩/٣٢٠.

(٦) سبق تخريجه في هامش (٩)، ص ٣٠٢.

(٧) انظر: الوسيط ٥/١٩٨، فتح العزيز ٨/١٩٤، روضة الطالبين ٦/٢٠٨، عجالة المحتاج

٣/١٢٨٩، أسنى المطالب ٣/١٩٢، مغني المحتاج ٣/٢١٩.

(٨) في [د]: العبارة مكررة: (وكذلك إذا كانت).

(٩) في [د]: (والواجب). والصواب ما أثبتناه.

تفويض^(١) بلا^(٢) مهر، وقلنا: لها المهر بنفس العقد، أو قلنا: لا يجب^(٣) بنفس العقد، ولكن فرض الزوج لها صداقاً قبل البيع، أو وطئها قبل البيع. فالمهر في هذه الصورة^(٤) كلها للبائع؛ لأن المهر^(٥) حصل في ملكه، وصار كالزوائد الحاصلة قبل البيع يكون للبائع.

- الثالث: إذا قلنا: المفوضة لا يجب لها المهر قبل الوطء، ثم باعها قبل الفرض وقبل الوطء، ثم فرض الزوج لها صداقاً بعد^(٦) البيع، أو وطئها؛ فالمهر للمشتري^(٧)؛ لأن الوجوب في ملكه، وما تقدم تسميته سقط حكمه. كما لو باع سقفاً من^(٨) دار، فلم يعلم الشفيع فباع نصيبه^(٩)؛ سقطت^(١٠) شفيعته على أحد الطريقين^(١١)؛ وإن كان قد ثبت له حق الطلب قبل البيع. وعلى هذا: لو طلقها الزوج قبل الفرض والوطء؛ تجب المتعة، وتكون للمشتري. لأن وجوب المتعة

(١) التفويض في اللغة - كما قال الجوهري -: (فوض إليه الأمر، أي رده إليه) أ. هـ. انظر: الصحاح ١٠٩٩/٣، لسان العرب ٢١٠/٧، المغرب ٣٢/٢، المصباح المنير ٤٨٣/٢، مادة (فوض).

واصطلاحاً: - كما عند الإمام النووي في تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٢٥٧ -: (التفويض: التزويج بلا مهر. وفوضت بضعها؛ أي: أذنت لوليها في تزويجها بغير تسمية مهر) أ. هـ، وانظر كذلك: أنيس الفقهاء، ص ١٥٨، الزاهر ٢٠٧/٢٤، التهذيب ٥٠٥/٥، البيان ٤٤٤/٩، مغني المحتاج ٢٢٩/٣، فتح الوهاب ٩٦/٢.

(٢) في [د]: (فلا). والصواب ما أثبتناه.

(٣) في [د]: (لها المهر). والصواب ما أثبتناه.

(٤) في [أ]: (المواضع).

(٥) في [د]: (الوجوب). والصواب ما أثبتناه.

(٦) في [أ]: (قبل).

(٧) انظر: المعاينة للجرجاني، ص ٢٤٨، الوسيط ١٩٨/٥، البيان ٤٤٩/٩، فتح العزيز ١٩٨/٨، روضة الطالبين ٢٠٨/٦-٢٠٩، أسنى المطالب ١٩٢/٣، مغني المحتاج ٢١٩/٣.

(٨) في [أ]: (في).

(٩) في [د]: (نفسه). والصواب ما أثبتناه.

(١٠) في [أ]: (تسقط).

(١١) انظر: البيان ٤٤٤/٩.

بالطلاق، والطلاق وُجِدَ في ملكه.

- الرابع: كل موضع جعلنا المهر للبائع، فإذا لم يكن قد استوفاه، نظرنا؛ فإن لم يكن قد دخل بها فليس للبائع / أن يطالبه بتسليم الصداق إلا بعد تسليم الجارية إليه^(١)، وإن قد وطئها فقد استقر المهر فله أن يطالبه.

- الخامس: إذا كان المهر للبائع فليس للمشتري منعها من الزوج في وقت الفراغ من الخدمة^(٢)؛ لأن المهر ليس له، ولا يجوز أن يمنع الزوج عن استيفاء حقه لسبب حق مُسْتَحَقَّ^(٣) لغيره.

م ١١٣: الثانية: ^(٤) إذا عتق الأمة المزوجة؛ لا يبطل النكاح، وينفذ العتق^(٥). والدليل عليه: (أن عائشة رضي الله عنها اشترت بريرة وهي مزوجة، فأعتقتها، وكان لها^(٦) زوج عبد، فخيرها رسول الله ﷺ^(٧)) فلم^(٨) يحكم ببطلان النكاح.

فرعان:

أحدهما: كل موضع قلنا المهر للبائع في الصورة الأولى؛ ففي هذه الصورة يكون للسيد. وكل موضع جعلناه للمشتري؛ ففي هذه الصورة يكون له^(٩).^(١٠)

(١) انظر: فتح العزيز ١٩٨/٨، روضة الطالبين ٢٠٩/٦.

(٢) انظر: الوسيط ١٩٨/٥، البيان ٤٠٧/٩، فتح العزيز ١٩٨/٨، روضة الطالبين ٢٠٩/٦، أسنى المطالب ١٩٢/٣.

(٣) في [د]: (ليستحق). والصواب ما أثبتناه.

(٤) (الثانية): ساقط من متن [أ] ومثبت في الحاشية.

(٥) انظر: الأشراف لابن المنذر ٨٠/٤، التهذيب ٤٦٢/٥، فتح العزيز ١٩٨/٨.

(٦) في [د]: (له). والصواب ما أثبتناه.

(٧) سبق تخريجه في هامش (٩)، ص ٣٠٢.

(٨) في [أ]: (ولم).

(٩) في النسخ: (لها). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.

(١٠) انظر: فتح العزيز ١٩٨/٨، روضة الطالبين ٢٠٩/٦.

الثاني: لو أعتقها سيدها وأوصى بصداقها لها؛ ليس لها أن تحبس نفسها عن الزوج، لاستيفاء الصداق^(١)؛ لأنها ما ملكت^(٢) الصداق بالعقد، ولكن ملكت بسبب آخر. وإنما جَوَّز^(٣) حبس المعوض على استيفاء العوض.

م ١١٤: استحباب
عتق المالك
الجارية وتزوجها

م ١١٤: الثالثة: يستحب لمن ملك جارية أن يعتقها ويتزوجها^(٤)؛ لما روي (أبو موسى الأشعري^(٥)) أن النبي ﷺ قال: (أيما رجل كانت له جارية فأدبها فأحسن^(٦) تأديبها، وعلمها وأحسن تعليمها، ثم أعتقها وتزوجها فله أجران)^(٧).

م ١١٥: جعل
العتق صداقاً
في النكاح

م ١١٥: الرابعة: إذا قالت الجارية لسيدها: اعتقني وتزوجني، واجعل عتقي صداقي. فقال السيد: [اعتقك على هذا الشرط، أو قال السيد]^(٨): ابتداءً أعتقك على أن أتزوجك، ويكون عتقك صداقك. فقالت: قبلت. تُعتق الجارية،

(١) انظر: فتح العزيز ١٩٨/٨، روضة الطالبين ٢٠٩/٦، أسنى المطالب ١٩٢/٣.

(٢) في [د]: (ملك). والصواب ما أثبتناه.

(٣) في [أ]: (يجوز).

(٤) انظر: البيان ٣٨٣/٩.

(٥) أبو موسى، عبدالله بن قيس بن سليم بن الأشعر. أسلم بمكة وهاجر إلى أرض الحبشة. قدم مع جعفر بن أبي طالب ﷺ زمن فتح خيبر. استعمله النبي ﷺ مع معاذ على اليمن، ثم ولي لعمر بن الخطاب ﷺ الكوفة والبصرة. كان عالماً صالحاً، حسن الصوت بالقرآن، أقرأ أهل البصرة وأفقههم. حدث عنه طارق بن شهاب، وابن المسيب، والأسود، وخلق سواهم. قيل: مات في مكة، وقيل: مات بالكوفة. واختلف في سنة وفاته، فقيل: سنة (٤٢هـ)، وقيل: سنة (٤٤هـ)، وقيل غير ذلك.

انظر: الاستيعاب ١٧٦٢/٤-١٧٦٤، الإصابة ٢١١/٤، تذكرة الحفاظ ٢٣/١-٢٤.

(٦) في [أ]: (وأدبها وأحسن).

(٧) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب اتخاذ السراري ومن أعتق جاريته ثم تزوجها ١٩٥٥/٥، برقم (٤٧٩٥).

وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها ١٠٤٥/٢، برقم (١٥٤/٨٦).

(٨) (أعتقك على هذا الشرط، أو قال السيد): ساقط [أ].

ولكن لا تصير منكوحة بنفس الإعتاق^(١) / ^(٢) على هذا الشرط؛ سواء كان [٢١٦ ب]
يَحْضَرُ شاهدين، أو لم يكن.

وَرُوِيَ عن^(٣) أحمد في رواية أنه قال^(٤): إذا كان ذلك يَحْضَرُ شاهدين
انعقد به النكاح، واستدل عليه^(٥) بما رُوِيَ (عن رسول الله ﷺ أنه أعتق صفية،
وجعل عتقها صداقها)^(٦) ولم ينقل عقد النكاح بعد العتق.
ودليلنا^(٧): أن العتق سبب^(٨) لإزالة الملك عن الاستمتاع بحق ملك اليمين،
ولا^(٩) يجوز أن يكون مقيداً حق الاستمتاع بطريق النكاح؛ لأن السبب الواحد
لا يجوز أن يكون مزيلاً ملك الشيء ومقيداً له.

و^(١٠) أما الخبر الذي رواه فقد (رُوِيَ أنس^(١١) أن النبي ﷺ سبى صفية

(١) انظر: مختصر المزني ٢٦٥/٨، الحاوي ١١٩/١١، المهذب ٣٣٢/١٦، حلية العلماء ٤٥١/٦،
التهذيب ٢٧٧/٥، البيان ٣٨٣/٩، فتح العزيز ١٩٩/٨-٢٠٠، الغاية القصوى ٧٤٨/٢، روضة
الطالبين ٢١٠/٦، أسنى المطالب ١٩٢/٣.

(٢) في [أ]: زيادة حرف (الواو).

(٣) (عن): ساقط [أ].

(٤) وهذا المنصوص عن أحمد والمشهور عنه، وهو اختيار لجمهور الأصحاب. والرواية
الثانية: لا يصح حتى يستأنف نكاحها بإذنها فإن أبت فعليها قيمتها.

انظر: معونة أولي النهى ١٠١/٧، المغني لابن قدامة ٤٢٣/٧، شرح الزركشي ١٧٩/٣،
المبدع ١١٧/٦، الإنصاف ٩٨-٩٩.

(٥) راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (٤).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب من جعل عتق الأمة صداقها ١٩٥٦/٥،
برقم (٤٧٩٨).

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها ١٠٤٥/٢،
برقم (١٣٦٥/٨٥) من طريق شعيب بن الحبحاب، عن أنس بن مالك ... الحديث.

(٧) انظر: الحاوي ١١٩/١١، البيان ٣٨٣/٩.

(٨) في [د]: (يثبت). والصواب ما أثبتناه.

(٩) في [أ]: (فلا).

(١٠) (الواو): ساقط [أ].

(١١) أبو حمزة، أنس بن مالك بن النضير بن ضمضم الأنصاري الخزرجي. خادم رسول الله ﷺ
لعشر سنين. شهد بدرًا. وهو من المكثرين في الرواية، روى عن: رسول الله ﷺ، =

وأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا^(١)، على أنه ليس المقصود^(٢) بتلك الرواية، أن^(٣) نفس الإعتاق كان نكاحها^(٤)، ولكن لم يكن [لها صداق، كان لرسول الله ﷺ أن يتزوج بلا]^(٥) صداق^(٦). و^(٧) يدل عليه ما (رُوي في القصة أن رجلاً قال: لأنس ما أَصْدَقُهَا؟ قال: أَصْدَقُهَا نَفْسَهَا، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا)^(٨).

فروع ثمانية:

- أحدها: إذا أعتقها على هذا الشرط نفذ العتق، ولا يجب عليها الرضى بالتزويج^(٩).

و^(١٠) قال الأوزاعي^(١١): يلزمها^(١٢) أن تتزوج به.

= وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وطائفة من الصحابة رضي الله عنهم. وروى عنه: ابن سيرين، والحسن البصري، وقتادة، وخلق سواهم كثير. دعا له رسول الله ﷺ بكثرة المال والولد. عُمرَ دهرًا، وكان آخر الصحابة موتًا بالبصرة. توفي سنة (٩٣هـ). وقيل غير ذلك.
انظر: الاستيعاب ١٠٩/١-١١١، الإصابة ١٢٦/١-١٢٩، أسد الغابة ١٥١/١-١٥٢، تذكرة الحفاظ ٤٤/١-٤٥.

- (١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر ١٥٣٩/٤، برقم (٣٩٦٤).
- وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها ١٠٤٣/٢، برقم (١٣٦٥/٨٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنهما.
- (٢) (المقصود): ساقط [د].
- (٣) في [د]: (لأن). والصواب ما أثبتناه.
- (٤) في [د]: (نكاحًا).
- (٥) (لها صداق، كان لرسول الله ﷺ أن يتزوج بلا): ساقط [د].
- (٦) انظر: عون المعبود ٣٦/٦، شرح السنة ٥٩/٩، فتح الباري ١٣١/٩.
- (٧) (الواو) ساقط [أ].
- (٨) سبق تخريجه في هامش (١).
- (٩) انظر: الأشراف لابن المنذر ١٢٤/٤، الحاوي ١١٩/١١-١٢٠، حلية العلماء ٤٥١/٦، البيان ٣٨٣/٩، فتح العزيز ٢٠٠/٨، روضة الطالبين ٢١٠/٦.
- (١٠) (الواو) ساقط [أ].
- (١١) انظر: التهذيب ٢٧٨/٥، مغني المحتاج ٤٢٣/٧، والمراجع السابقة نفسها في هامش (٩).
- (١٢) في [أ]: (يلزمه).

ودليلنا^(١): أن العقود لا تصلح أن تكون أعواضاً؛ كما لو قال: يعتقك ثوبي على أن ثمن ثوبي يبيع عبدك مني، أو: أجرتك على أن أجرة العبد إيجارتك دارك مني؛ لم يصح، ولم يثبت. وكذا ها هنا؛ إلا أن هناك إذا لم يثبت العوض ينفذ العتق؛ لأنه ليس مبنى البيع والإجارة على التغليب. [وها هنا: إذا لم يثبت العوض نفذ العتق؛ لكونه مثبتاً على التغليب]^(٢) كما لو باع خيراً؛ لم يصح البيع. ولو أعتق على زق خمر؛ نفذ العتق.

- الثاني: قال أبو الحسين^(٣)^(٤): إذا^(٥) أراد أن يلزمها النكاح؛ فالطريق أن

يقول لها: إن كان في علم الله تعالى إني / إذا^(٦) أعتقتك^(٧) على شرط أن أنكحك [٢١٧] تُرضي بي زوجاً، ولا تمتنعي^(٨) عن النكاح فأنت حرة. فإن امتنعت لا تعتق، وإن

(١) انظر: الحاوي ١١/١١٩-١٢٠، حلية العلماء ٦/٤٥١، البيان ٩/٣٨٣، فتح العزيز ٨/٢٠٠، روضة الطالبين ٦/٢١٠.

(٢) (وها هنا: إذا لم يثبت العوض نفذ العتق؛ لكونه مثبتاً على التغليب): ساقط [أ].

(٣) أبو الحسن، القاسم بن الإمام أبي بكر محمد بن علي القفال الشاشي، وهو القفال الكبير. وكان أبو الحسن هذا إماماً جليلاً حافظاً، برع في حياة أبيه، فكان عظيم الشأن جليل القدر، صاحب إتيان، وتحقيق وتدقيق. له كتاب (التقريب) وهو شرح لمختصر المزني، كتاب عزيز عظيم الفوائد، وقد أثنى عليه كثير من العلماء. استكثر فيه من الأحاديث، ومن نصوص الشافعي، ناقلاً لها باللفظ لا بالمعنى. لم تحدد الكتب تاريخ وفاته.

انظر: تهذيب الأسماء للنووي ٢/٢٧٨، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ١/١٩١-١٩٣، طبقات الشافعية للأسنوي ١/٣٠٣-٣٠٥، العقد المذهب لابن الملقن، ص ٦٨.

(٤) وافق الإمام الغزالي الإمام المتولي في نسبة هذا الوجه لصاحب التقريب أبي الحسن. انظر: الوسيط ٥/١٩٩، فتح العزيز ٨/٢٠١، روضة الطالبين ٦/٢١١-٢١٢، ونسب بقية العلماء هذا الوجه لأبي علي بن خيران.

انظر: الحاوي ١١/١٢٢، المذهب ١٦/٣٣٢-٣٣٣، حلية العلماء ٦/٤٥٢-٤٥٣، التهذيب ٥/٢٧٨، البيان ٩/٣٨٥-٣٨٦، فتح العزيز ٨/٢٠١، روضة الطالبين ٦/٢١١-٢١٢.

(٥) في [أ]: (أن).

(٦) (إذا): ساقط [أ].

(٧) في [أ]: (أعتقتك).

(٨) في [د]: (تمنعي). والصواب ما أثبتناه.

أجابت نفذ العتق، وحصل غرضه.

وسائر أصحابنا^(١): أنكروا هذا؛ لأن النكاح لا يصح قبل ثبوت الحرية، وقبل أن يتم العقد لا يعلم الحرية. فكُون^(٢) الإيجاب واقعا قبل العلم بالحرية؛ فلا يصح النكاح^(٣)؛ كما لو قال الولي: زوجتك ابنتي. ولا يعلم هل انقضت عدتها أم لا، ثم تبين أن العدة كانت منقضية.

- الثالث: على الأمة قيمتها عندنا^(٤).

وقال مالك^(٥): لا شيء عليها. ودليلنا: أنه لم يتبرع بالعتق؛ بل شرط عليها عوضا، وهو أن يملكه البضع^(٦)، والبضع مما يقابل بالعوض، وما حصل له فيستحق عليها قيمتها^(٧)؛ كما لو طلق امرأته على منفعة دار، على ظن أن الدار لها، فكانت الدار للغير؛ عليها مهر مثلها. كذلك^(٨) ها هنا.

(١) قال بذلك كل من: الإمام الماوردي في الحاوي ١٢٢/١١، والشيخ الشيرازي في المذهب ٣٣٣/١٦، والإمام الغزالي في الوسيط ١٩٩/٥، والإمام الشاشي في حلية العلماء ٤٥٢/٦-٤٥٣، والإمام البغوي في التهذيب ٢٧٨/٥، والإمام العمراني في البيان ٣٨٥/٩-٣٨٦، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٢٠١/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ٢١١/٦-٢١٢، والإمام الأنصاري في أسنى المطالب ١٩٣/٣.

(٢) في [أ]: (فيكون).

(٣) (النكاح): ساقط [أ].

(٤) انظر: حلية العلماء ٤٠٢/٦، التهذيب ٢٧٧/٥، البيان ٣٨٥/٩، فتح العزيز ٢٠٠/٨، أسنى المطالب ١٩٢/٣، رحمة الأمة، ص ٢٧٠.

(٥) انظر: المدونة ١٧٩/٢-١٨٨، التفريع ٣٨/٢-٣٩، المعونة ٧٦٥/٢، الكافي لابن عبد البر ٤٥٤/١.

(٦) في [أ]: (بضعها).

(٧) في [أ]: (قيمتها).

(٨) في [أ]: (فكذلك).

-الرابع^(١): لو^(٢) قال لها: أعتقتك على^(٣) أن^(٤) أتزوج بك. فقالت: قبلت. لزمها قيمتها؛ لأنها شرطت له^(٥) رفقاء، وهو إجابته إلى النكاح؛ وهذا رفق لا يمكن تقويمه، فأوجبنا بدل الرقبة^(٦).

-الخامس: إذا أجابت إلى النكاح، فقال: جعلت العتق صداقاً؛ لم يجز لأن الصداق من^(٧) شرطه أن يكون مالا، والعتق ليس بمال^(٨). وأما قصة صفية فقد روي (أن النبي ﷺ أمهرها جارية رزينة^(٩))^(١٠)، على أن المروي في

(١) (الرابع): ساقط [أ].

(٢) في [أ]: (وقال).

(٣) في [أ]: زيادة (شرط).

(٤) في [أ]: (إني).

(٥) في [أ]: (لها).

(٦) انظر: الوسيط ١٩٨/٥، حلية العلماء ٤٥٢/٦، التهذيب ٢٧٧/٥، البيان ٣٨٥/٩، فتح العزيز ٢٠٠/٨، روضة الطالبين ٢١٠/٦، أسنى المطالب ١٩٢/٣، نهاية المحتاج ٣٣٣/٦.

(٧) (من): ساقط [أ].

(٨) الوسيط ١٩٨/٥، حلية العلماء ٤٥٢/٦، التهذيب ٢٧٧/٥، البيان ٣٨٥/٩، فتح العزيز ٢٠٠/٨، روضة الطالبين ٢١٠/٦، أسنى المطالب ١٩٢/٣، نهاية المحتاج ٣٣٣/٦.

(٩) رزينة - ضبطت بفتح أولها وقيل بالتصغير - : مولاة أم المؤمنين صفية رضي الله عنها، لها صحبة ورواية، روت عنها ابنتها أمة الله بنت رزينة، وروي عن أمة الله: أمينة أم عليّة بنت الكميت العتكية.

انظر: الاستيعاب ١٨٣٨/٤، أسد الغابة ١٠٩/٦، الإصابة ٦٤٤/٧.

(١٠) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب إنكاح العبيد ونكاحهم ٦٣/١٠، برقم (١٣٦٧٦) من طريق عليّة بنت الكميت العتكية، عن أمها أميمة، عن أمة الله بنت رزينة، عن أمها في قصة صفية (أن النبي ﷺ أعتقها وخطبها وتزوجها وأمهرها رزينة). وأخرجه أيضاً في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب الرجل يعتق أمته ثم يتزوج بها ٢٠٩/٧، برقم (١٣٧٤٥)، ورواه الإمام الطبراني في المعجم الكبير ٢٧٧/٢٤-٢٧٨، برقم (٧٠٥).

وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد، كتاب المناقب، باب مناقب صفية بنت حيي زوج النبي ﷺ رضي الله عنها ٤٠٥/٩، برقم (١٥٣٧٥) ثم قال: (رواه الطبراني وأبو يعلى بنحوه من طريق عليّة بنت الكميت، عن أمها أميمة، عن أمة الله بنت رزينة، وهؤلاء الثلاث لم أعرفهن، وبقيّة إسناده ثقات).

الرواية^(١) المشهورة (أنه ما سمي لها صداقاً)^(٢). كما روينا^(٣) في قصة أنس (أن رجلاً قال له ما أصدقها؟، قال: أصدقها نفسها أعتقها وتزوجها)^(٤)^(٥)، وكان لرسول الله ﷺ أن يتزوج^(٦) بلا مهر.

- السادس: قيمتها الواجبة^(٧) يوم العتق؛ لأنه وقت زوال الملك، فلو

أجابت / إلى التزويج يجعل قيمتها صداقاً لها؛ إن كان قدر القيمة معلوماً لهما جاز وتبرأ^(٨) من^(٩) قيمتها^(١٠).

وإن لم يكن القدر معلوماً لهما ولا لأحدهما^(١١)؛ المذهب^(١٢)^(١٣): أنه لا تصح التسمية. واختاره^(١٤) المزني^(١٥) لكن^(١٦) تبقى القيمة عليها، ويجب لها على زوجها مهر المثل.

-
- (١) في [أ]: (المراد بالرواية).
 (٢) سبق تخريجه في هامش (٦)، ص ٣٠٧ من البحث.
 (٣) في [أ]: (روينا).
 (٤) في [أ]: (فأعتقها فتزوجها).
 (٥) سبق تخريجه في هامش (١)، ص ٣٠٨ من البحث.
 (٦) في [د]: (تزوج). والصواب ما أثبتناه.
 (٧) في [أ]: (للوأجب).
 (٨) في [أ]: (فتبرئ).
 (٩) (من): ساقط [أ].
 (١٠) انظر: الحاوي ١٢٢/١١، المهذب ٣٣٣-٣٣٢/١٦، التهذيب ٢٧٨/٥، البيان ٣٨٥/٩، فتح العزيز ٢٠٠/٨، روضة الطالبين ٢١٠/٦.
 (١١) حكى العلماء المسألة على وجهين، وحكاها الإمام الماوردي على قولين. راجع المصادر السابقة.
 (١٢) في [أ]: (فالمذهب).
 (١٣) وهذا أصح الوجهين؛ كما جاء في الوسيط ١٩٩/٥، حلية العلماء ٤٥٢/٦، البيان ٣٨٥/٩، فتح العزيز ٢٠٠/٨، روضة الطالبين ٢١٠/٦.
 (١٤) في [د]: (وأجازه). والصواب ما أثبتناه.
 (١٥) انظر: مختصر المزني ٢٦٥/٨، ونسبه الإمام الماوردي في الحاوي ١٢٢/١١، لقول الإمام الشافعي الجديد، ونسبه لاختيار أبي إسحاق المروزي.
 (١٦) في [أ]: (ولكن).

وقال بعض أصحابنا^(١): تصح تسمية القيمة صداقاً مع كونها مجهولة، كما لو أصدقها عبداً أو جارية، وإن كانت القيمة مجهولة. وليس^(٢) بصحيح؛ لأن العبد عين مال معلوم، فجاز أن يجعل صداقاً. وأما^(٣) القيمة مجهولة؛ فلا يصح أن يكون عوضاً. ولهذا لو قال: بعثك هذا العبد بهذا الثوب، صح. ولو قال: اشتريت ثوبك بقيمة هذا العبد؛ لا يصح.

- السابع: إذا قالت المرأة لعبدها^(٤): ^(٥)أعتقتك على أن تتزوج بي، ويكون عتقي إياك صداقاً؛ فيعتق الغلام^(٦)، ولا يحتاج إلى القبول. ولا يلزمه شيء^(٧)؛ لأنه ليس في هذا الكلام شرط العوض حتى يحتاج إلى القبول؛ بل هي قد رضيت بالعتق، وأن تزوجه نفسها^(٨) بلا مهر.

- الثامن: إذا قال رجل لآخر: أعتق عبدك على أن أزوجك بنتي أو أختي؛ فأعتق^(٩). نفذ العتق، ولا يلزمه التزويج^(١٠). وهل تجب القيمة أم لا؟ فعلى وجهين^(١١):

(١) ينسب هذا القول إلى الإمام أبي علي بن خيران، والإمام أبي علي بن أبي هريرة، ونسبه الإمام الماوردي لقول الإمام الشافعي القديم.

راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (١٠)، ص ٣١٢.

(٢) في [أ]: (فليس).

(٣) في [أ]: (فأما).

(٤) في [أ]: (لعبد ما).

(٥) في [د]: زيادة (ما).

(٦) انظر: الحاوي ١٢٣/١١، الوسيط ١٩٩/٥، التهذيب ٢٧٧/٥، البيان ٣٨٦/٩، فتح العزيز ٢٠١/٨.

(٧) وهذا ما صححه الإمام الرافعي؛ كما جاء في فتح العزيز ٢٠١/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ٢١١/٦.

(٨) في [د]: (نفسه). والصواب ما أثبتناه.

(٩) في [د]: (وأعتق). والصواب ما أثبتناه.

(١٠) انظر: المهذب ٣٣٣/١٦، حلية العلماء ٤٥٣/٦، التهذيب ٢٧٩/٥، البيان ٣٨٦/٩، روضة الطالبين ٢١١/٦، أسنى المطالب ١٩٣/٣.

(١١) انظر: الحاوي ١٢٣/١١، فتح العزيز ٢٠٠/٨، والمراجع السابقة نفسها في هامش (١٠).

أحدهما: تُجِبُّ؛ لأنه شرط له بإزاء العتق رفقاً، وهو تحصيل المرأة^(١)، فوجبت القيمة له.

والثاني: لا يجب^(٢)؛ لأنه ما شرط [على نفسه عوضاً وإلما شرط]^(٣) له^(٤) الرفق من حق الغير. فأما إن قالت له امرأة: أَعْتَقْتُ عَبْدَكَ عَلَى أَنْ أَتَزَوَّجَ بِكَ^(٥)؛ فوجهان. كما لو قالت^(٦) له: أَعْتَقْتُ عَبْدَكَ عَنْ نَفْسِكَ عَلَى أَلْفٍ. هل يلزمه الألف؟! وسنذكره - إن شاء الله تعالى - في موضعه.

م ١١٦: إذا أعتق
جارية في مرضه
ثم أراد وليها أن
يزوجها

م ١١٦: الخامسة: إذا أعتق جارية في مرضه، ثم أراد وليها أن يزوجه، و^(٧) أراد السيد أن يزوجه ممن لا يحل له نكاح الإماء.

قال ابن الحداد^(٨) / : لا يصح النكاح حتى يبرأ عن مرضه أو يموت، وتخرج هي من الثلث؛ لأن حريتها موقوفة على ذلك، والعقد قبل ذلك يقع موقوفاً على ظهور الحال؛ فلم يصح. وهذا كما قال الشافعي^(٩): لو أسلم كافر وتخلفت امرأته في الشرك، لا يجوز أن يتزوج بأختها؛ لأنها ربما تسلم قبل انقضاء العدة، فيثبت فساد النكاح. وكذا^(١٠) ما هنا.

- (١) في [أ]: (وهو ما تحصل المرأة له).
- (٢) وهذا أصح الوجهين عند الشيخ أبي حامد وغيره، كما نقله الإمام البغوي في التهذيب ٢٧٩/٥، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٢٠٠/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ٢١١/٦.
- (٣) (على نفسه عوضاً وإلما شرط): ساقط [د].
- (٤) (له): ساقط [أ].
- (٥) في [د]: (به). والصواب ما أثبتناه.
- (٦) في [أ]: (قال).
- (٧) في [أ]: (أو).
- (٨) انظر قوله في: الحاوي ١٢٣/١١-١٢٤، نهاية المطلب للجويني (٢١ ل ١٠)، الوسيط ٩٩/٥، حلية العلماء ٤٥٣/٦، فتح العزيز ٢٧/٨، النجم الوهاج، ص ٤٠٧، أسنى المطالب ١٤٨/٣، وحكاية الإمام النووي في روضة الطالبين ٢٢٠/٦ أيضاً عن الحناطي، والشيخ أبي علي.
- (٩) انظر: الأم ١٤/٥.
- (١٠) في [أ]: (فكذا).

وقال ابن سريج^(١): يصح النكاح؛ لأننا حكمنا بحريتها في الظاهر، وجواز
أن^(٢) لا تخرج من الثلث بعد الحكم بها لا يمنع العقد؛ كما لو زوج بعد الموت.
ونفوذ العتق بخروجها^(٣) من الثلث، بأن العقد جائز^(٤)، وإن كان من الجائز أن
يظهر عليه ديننا^(٥)؛ فيحتاج إلى ردّ العتق.

(١) انظر قوله في: الحاوي ١٢٣/١١-١٢٤، الوسيط ٩٩/٥، فتح العزيز ٢٧/٨، ونسبه الإمام
الرافعي كذلك لأبي زيد.

(٢) في [أ]: العبارة (وهو أن لن).

(٣) في [د]: (يخرجها). والصواب ما أثبتناه.

(٤) في [أ]: العبارة (فإن العقد جاز).

(٥) (ديننا): ساقط [أ].

الفصل الثالث: في المحجور عليه. وفيه عشر مسائل:

م ١١٧ : أحدها: المحجور عليه بالسفه ليس له أن يتزوج بنفسه^(١). وإنما قلنا ذلك؛ لأن النكاح لا بد فيه من مؤن مالية، فلو أطلقنا له أن يتزوج لأفنى ماله في النفقة والمهر، فيفوت مقصود الحجر.

م ١١٨ : الثانية: الولي إذا أراد أن يزوجه ولم يكن به حاجة إلى النكاح^(٢). لا يجوز إلا برضاه^{(٣)(٤)}؛ بخلاف ولي الطفل يُقبل له النكاح، وإن لم يكن به حاجة إلى النكاح^(٥). والفرق: أن الصبي عاجز عن التصرف ومراعاة النظر لنفسه، وأقيم^(٦) الأب مقامه ليراعي له النظر، وربما تكون المصلحة في قبول النكاح له. وأما المحجور عليه فقادر^(٧) على التصرف، وله عبارة صحيحة؛ إلا أنه مُنِع^(٨) من التصرف لسوء تدبيره، فأقيم^(٩) الولي مقامه بسبب الحاجة، وإنما^(١٠) يتصرف على قدر الحاجة. /

[٢١٨ ب]

- (١) انظر: مختصر المزني ٢٦٥/٨، الحاوي ١٠١/١١، المهذب ١٩٤/١٦، الوسيط ٩٥/٥، التهذيب ٢٦٥/٥، البيان ٢١٢/٩، فتح العزيز ١٥/٨، روضة الطالبين ٩٣/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٦)، شرح التنبيه ٥٩١/٢، أسنى المطالب ١٤٤/٣، مغني المحتاج ١٦١/٣.
- (٢) قال الإمام العمراني في البيان ٢١٢/٩: (بأن خلقَ زَمَنًا، أو ممن لا شهوة له في النساء).
- (٣) انظر: مختصر المزني ٢٦٥/٨، التهذيب ٢٦٥/٥، البيان ١٢١/٩، كفاية النبيه (٩ ل ٦)، شرح التنبيه ٥٩١/٢، أسنى المطالب ١٤٥/٣، مغني المحتاج ١٦١/٣.
- (٤) في [د، أ]: عبارة لا تفيد سياق الكلام (ولا بغير رضاه).
- (٥) في [د]: العبارة مكررة (وإن لم يكن به حاجة إلى النكاح). وفي [أ]: تقديم وتأخير في العبارة (وإن لم يكن به إلى النكاح حاجة).
- (٦) في [أ]: العبارة (إلى نفسه، فأقيم).
- (٧) في النسخ: (قادر). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.
- (٨) في [أ]: (منعه).
- (٩) في [أ]: العبارة (وأقيم).
- (١٠) في [أ]: (فإنما).

م ١١٩: إيجاب
المحجور عليه إذا
احتاج على النكاح

م ١١٩: // الثالثة^(١) // إذا احتاج المحجور عليه إلى النكاح^(٢). قال الشافعي^(٣): في موضع زوجة وليه. وقال في موضع آخر^{(٤)(٥)}: لم يزوجه وليه. وليست المسألة على قولين؛ لكن أصحابنا اختلفوا: هل للولي إجباره على النكاح أم لا؟

فأصحابنا بالعراق^(٦): ذهبوا إلى أن له التزويج بغير إذنه؛ لأنه متصرف لمصلحته، ولهذا يشتري له المأكول والملبوس، فإذا رأى له^(٧) في النكاح مصلحة جاز له قبول النكاح فهؤلاء^(٨) قالوا المسألة على حالين^(٩):
فحيث قالوا: زوجه وليه: أراد به: إذا كان الولي أباً، أو جدّاً، أو قيمّاً منصوباً من جهة الحاكم مأذوناً في تزويجه عند الحاجة.
وحيث قال: لا يجوز؛ إذا كان الناظر في أمره غير الأب والجد، ولم يكن مأذوناً في التزويج.

-
- (١) في النسخ: (الخامسة). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.
 - (٢) معنى الحاجة: أن تكون به شهوة، أو يحتاج إلى من يخدمه ولم يوجد ذات رحم محرم، وكانت مؤنة الزوجة أخف من ثمن جارية ومؤنها.
 - انظر: كفاية النبيه (٩ ل ٦)، فتح العزيز ١٨/٨، روضة الطالبين ٩٤/٦.
 - (٣) انظر: مختصر المزني ٢٦٥/٨.
 - (٤) (آخر): ساقط [د].
 - (٥) حكاهما الإمام الرافعي في فتح العزيز ١٧/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ٩٤/٦. عن الربيع.
 - (٦) نسبها الإمام الرافعي في فتح العزيز ١٧/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ٩٤/٦. نقول الشيخ أبي حامد وأصحابه.
 - وانظر كذلك: الحاوي ١٠١/١١، كفاية النبيه (٩ ل ٦)، النجم الوهاج، ص ٣٨٥.
 - (٧) (له): ساقط [أ].
 - (٨) في [د]: (ولهؤلاء). والصواب ما أثبتناه.
 - (٩) انظر: فتح العزيز ١٧/٨، روضة الطالبين ٩٤/٦.

ومنهم من قال^(١): ليس للولي إجباره على النكاح - وهو الصحيح^(٢) -؛ لأنه حر مكلف. والعبد البالغ^(٣) لا يجوز إجباره على النكاح؛ على الصحيح من المذهب^(٤). فكيف يجوز إجبار الحر المكلف؟ وهؤلاء قالوا: المسألة على حالين من وجه آخر، فحيث قال: زوجه الولي. أراد به: إذا كان به حاجة إلى النكاح. وحيث قال: لم يزوجه. أراد به: إذا لم يكن به حاجة.

فرع:

حاجة المحجور عليه لا تُعرفُ بقوله: أنا محتاج. لأنه مُتهم في قوله. ولكن إذا رآه يُقربُ النساء ويدور بهن؛ فحينئذ يعلم حاجته، ويزوجه الولي^(٥).

م ١٢٠: اشتراط
إذن السفية في
النكاح

م ١٢٠: الرابعة: إذا قلنا بظاهر المذهب: أنه لا يجبره على النكاح. وكان محتاجاً. فإن قبل له الولي النكاح^(٦) بإذنه؛ يجوز^(٧). فإن^(٨) إذن له حتى يقبل

(١) يقصد به الخراسانيين. انظر قولهم في: حلية العلماء ٣١٦/٦، التهذيب ٢٦٥/٥، البيان ٢١٢/٩، فتح العزيز ١٧/٨، روضة الطالبين ٩٤/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٦)، أسنى المطالب ١٤٥/٣، مغني المحتاج ١٧١/٣.

(٢) وهذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام الرافعي في فتح العزيز ١٧/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ٩٤/٦، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٦)، والإمام الشرييني في مغني المحتاج ١٧١/٣.

(٣) (البالغ): ساقط [أ].

(٤) راجع المسألة (٨٦) السابق ذكرها في هامش (٣، ٤) ص ٢٦٥.

(٥) حكى الإمام الرافعي والإمام النووي عن الإمام الجويني، والغزالي: وجهاً؛ بأنه يجوز تزويجه بالمصلحة كالصبي، ولم يعتبروا ظهور إمارات الشهوة، واكتفيا فيها بقول السفية.

انظر: فتح العزيز ١٨/٨، روضة الطالبين ٩٥/٦، الحاوي ١٠١/١١، الوسيط ٩٥/٥، حلية العلماء ٣١٧/٦، التهذيب ٢٦٥/٥، كفاية النبيه (٩ ل ٦)، شرح التنبيه ٥٩١/٢، أسنى المطالب ١٤٥/٣.

(٦) في [أ]: العبارة (نكاح امرأة).

(٧) انظر: الوسيط ٩٥/٥، التهذيب ٢٦٥/٥، البيان ٢١٢/٩، فتح العزيز ١٧/٨، أسنى المطالب ١٤٤/٣.

(٨) في [أ]: (وإن).

بنفسه يجوز. لأنه مكلف صحيح العبارة^(١). وصار كالسيد إذا أذن لعبده في
النكاح، وتزوج بإذنه؛ يجوز^(٢). ويخالف ما لو أذن له الولي في بيع شيء من ماله،
أو في شراء شيء؛ لا يجوز - على الصحيح من المذهب - / لأن المال مقصود
بالحجر، ومن المحال أن يكون محجوراً عليه وتصرفه نافذ. وأما النكاح فغير^(٣)
مقصود بالحجر^(٤)، وإنما منع منه لما فيه من المؤن المالية؛ فلا يمنع^(٥) تصحيحه
بقوله.

فروع ثلاثة:

- أحدها: إذا أذن له في النكاح مطلقاً، هل يجوز أم لا؟ فيه
وجهان^(٦):

أحدهما^(٧): يجوز. كما لو أذن لعبده في النكاح وأطلق الإذن؛ جاز.
والثاني^(٨): - وهو الصحيح^(٩) - أن الولي لا يجوز أن يطلق

(١) انظر: الحاوي ١٠٢/١١، حلية العلماء ٣١٦/٦، البيان ٢١٢/٩، أسنى المطالب ١٤٤/٣، مغني
المحتاج ١٦١/٣.

(٢) في [أ]: (ويجوز).

(٣) في النسخ (غير). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.

(٤) (بالحجر): ساقط [د].

(٥) في [أ]: (يُمْتَنَع).

(٦) انظر: الوسيط ٩٥/٥، التهذيب ٢٦٦/٥، فتح العزيز ١٦/٨، روضة الطالبين ٩٣/٦،
كفاية النبيه (٩ ل ٦)، أسنى المطالب ١٤٤/٣-١٤٥. ونسب الإمام العمراني في البيان
٢١٣/٩ الوجهين لابن الصباغ، وحكى الإمام الماوردي في الحاوي ١٠٢/١١، والإمام الشاشي
في حلية العلماء ٣١٦/٦ في المسألة ثلاثة أوجه: فالوجه الثالث: أنه يفترق إلى تعيين
القبيلة دون المرأة.

(٧) نسب الإمام الرافعي في فتح العزيز ١٦/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ٩٣/٦ هذا
الوجه لابن القطان. وقالوا: أصحهما: أنه يكفي الإطلاق كالعبد.

(٨) نسب الإمام الرافعي في فتح العزيز ١٦/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ٩٣/٦ هذا
الوجه لأبي علي بن خيران، وأبي علي الطبري، وأبي القاسم الداركي.

(٩) وصححه كذلك الإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٦)، وعبر الإمام الشاشي في حلية
العلماء ٣١٦/٦ بأنه أظهرها.

الإذن^(١). وإنما كان كذلك؛ لأن الحجر عليه كان صيانة لماله. ولو جوزنا له أن يطلق الإذن في النكاح، لم يأمن أن يتزوج امرأة شريفة يستوعب مهر مثلها جميع ماله، فيفوت مقصود الحجر.

- **الثاني:** إذا أذن له في النكاح فقدر^(٢) المهر، فقال: تزوج بألف درهم؛ صح الإذن. ثم إن تزوج امرأة مهرها أقل من ألف بمهر^(٣) مثلها؛ جاز^(٤). وإن تزوج امرأة مهر مثلها أقل من ألف بألف؛ فحكم الزيادة على ما سنذكره^(٥) فيما إذا عين^(٦) المرأة، ثم^(٧) تزوجها^(٨) بأكثر من مهر مثلها.

- **الثالث:** إذا عين له امرأة^(٩)، فقال له: تزوج بفلانة أو عين له^(١٠) جماعة من النساء، فقال^(١١): تزوج من بني فلان امرأة؛ فالإذن صحيح. ثم إن تزوج واحدة منهن بمهر مثلها، صح العقد والتسمية^(١٢). وإن زاد على مهر المثل؛ فالعقد صحيح بلا خلاف؛ لأن فساد المهر لا يؤثر في النكاح والمهر^(١٣).

(١) (الإذن): ساقط [د].

(٢) في [أ]: (وقدر).

(٣) في [د]: (مهر). والصواب ما أثبتناه.

(٤) انظر: الحاوي ١٠٢/١١، الوسيط ٩٦/٥، التهذيب ٢٦٥/٥، البيان ٢١٣/٩، فتح العزيز ١٦/٨، روضة الطالبين ٩٥/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٦)، أسنى المطالب ١٤٤/٣، مغني المحتاج ١٧٠/٣.

(٥) راجع، ص ٣٢١.

(٦) في [د]: (أعتق). والصواب ما أثبتناه.

(٧) (ثم): ساقط [أ].

(٨) في [أ]: (فتزوجها).

(٩) في [أ]: (المرأة).

(١٠) (له): ساقط [أ].

(١١) في [د]: (وقال). والصواب ما أثبتناه.

(١٢) انظر: الحاوي ١٠٢/١١، الوسيط ٩٦/٥، التهذيب ٢٦٦/٥، البيان ٢١٣/٩، فتح العزيز ١٥/٨، روضة الطالبين ٩٣/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٦)، أسنى المطالب ١٤٤/٣، مغني المحتاج ١٧٠/٣.

(١٣) وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ١٥/٨، بأنه: (المذهب).

قال الشافعي رحمه الله ^(١): رد الفاضل ^(٢). وظاهر هذه اللفظة أن الزيادة تسقط، وتصح التسمية في الباقي ^(٣)، فتسلم لها من جنس المسمى بقدر مهر المثل.

وفيه طريقة أخرى ^(٤): وهي القياس؛ أن المسمى يبطل، ويجب مهر المثل. ويخالف هذا: ما لو أذن لعبده في النكاح فزوج بزيادة على مهر المثل؛ فالزيادة ^(٥) / لا تبطل؛ بل يجب الجميع، ويطلب بالزيادة بعد العتق. لأن المنع هناك ^(٦) لحق السيد، وليس على السيد من ثبوت الزيادة في ذمته ضرر، وها هنا: المنع؛ لحفظ ماله. ولو ألزمناه الزيادة حتى يؤديها بعد زوال ^(٧) الحجر ^(٨)؛ لا يحصل مقصود الحجر.

[٢١٩ ب]

م ١٢١: تزويج
الولي للسفيه
أكثر من امرأة

م ١٢١: الخامسة؛ الولي لا يزوج السفیه أكثر من امرأة واحدة. نص عليه في كتاب الوصايا في المختصر ^(٩) في باب: ما لا يجوز للولي أن يصنعه بمال اليتيم. والفرق بينه وبين الطفل؛ حيث جوزنا للأب أن يقبل له نكاح امرأتين وثلاث. لأن ^(١٠) الأب أقيم مقام الطفل لمراعاة مصلحة، فربما

- (١) انظر: الأم ٤٥/٥، مختصر المزني ٢٦٥/٨.
- (٢) في [أ]: (الفضل).
- (٣) في [أ]: (الباقي).
- (٤) نسبة العلماء لابن الصباغ. انظر: التعليقة الكبرى للقاضي أبي الطيب (٧ ل ٨)، الوسيط ٩٦/٥، التهذيب ٢٦٦/٥، البيان ٢١٣/٩، فتح العزيز ١٥/٨، روضة الطالبين ٩٣/٦، أسنى المطالب ١٤٤/٣، مغني المحتاج ١٧٠/٣.
- (٥) في [د]: الكلمة مكررة (فالزيادة).
- (٦) هناك: ساقط [د].
- (٧) في [أ]: (الزيادة).
- (٨) (الحجر): ساقط [أ].
- (٩) انظر: مختصر المزني ٢٤٦/٨، التهذيب ٢٦٥/٥، فتح العزيز ١٨/٨، أسنى المطالب ١٤٥/٣، مغني المحتاج ١٨١/٣. وذكر الإمام النووي في روضة الطالبين ٩٥/٦، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٦) وجها آخر: بأنه يجوز تزويجه بالمصلحة كالصبي.
- (١٠) في [أ]: (إذا).

كانت^(١) المصلحة في قبول نكاح امرأتين له. وها هنا: الولي أقيم مقامه لأجل الحاجة، والحاجة ترتفع بامرأة واحدة.

م ١٢٢: تزويج
المحجور عليه
نفسه عند
امتناع الولي

م ١٢٢: السادسة: إذا طلب المحجور من الولي التزويج، وعرف الولي حاجته، وامتنع من تزويجه، فتزوج بنفسه. هل يصح النكاح أم لا^(٢)؟ فيه وجهان^(٣):

أصحهما^(٤): لا يصح العقد^(٥)؛ كالعبد إذا تزوج بغير إذن سيده عند الحاجة. والثاني: يصح؛ لأنه يثبت له على الولي حق^(٦) التزويج. وإذا^(٧) امتنع من إيصاله إليه كان له أن يستوفي بنفسه؛ كمن كان له دين على إنسان، فامتنع من الإيفاء لصاحب الدين؛ إذا ظفر بماله أن يأخذ^(٨) قدر حقه.

(١) في [أ]: (وربما رأى).

(٢) (أم لا): ساقط [د].

(٣) انظر: الحاوي ١١/١٠٣، المهذب ١٦/١٩٤-١٩٥، حلية العلماء ٦/٣١٧، التهذيب ٥/٢٦٧، البيان ٩/٢١٣-٢١٤، فتح العزيز ٨/١٨-١٩، روضة الطالبين ٦/٩٥-٩٦، كفاية النبيه (٩ ل ٦)، الاعتناء والاهتمام ٦/٩٦.

(٤) في [أ]: العبارة (أحدهما: لا يصح كالعبد).

(٥) وهذا هو أصحهما؛ كما قاله الإمام الرافعي في فتح العزيز ٨/١٨-١٩، والإمام النووي في روضة الطالبين ٦/٩٥-٩٦، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٦).

(٦) (حق): ساقط [أ].

(٧) في [أ]: (فإذا).

(٨) (يأخذ): ساقط [د].

م ١٢٣: تزويج
الممخور عليه
نفسه بغير إذن
الولي ولم يكن
الولي ممانعاً

م ١٢٣ : السابعة: إذا تزوج بغير إذن الولي، ولم يكن من الولي امتناع. فالنكاح فاسد^(١). ولو^(٢) وطئ المرأة؛ ما حكم المهر؟^(٣) ينبغي على العبد إذا نكح بغير إذن سيده ووطئ. وقد ذكرنا قولين^(٤).

فإن قلنا: يتعلق المهر برقبته، فقد جعلناه دين جنائية، وها هنا^(٥) يلزم في ماله.

وإن قلنا: المهر يتعلق بدمته. فالمنهـب^(٦): أن ها هنا لا يلزمه شيء؛ لأننا جعلناه دين مراضاة، ودين المراضاة لا يثبت في حق السفية. كما لو اشترى مالا أو استقرض. وقد ذكرنا^(٧) طريقة أخرى: ^(٨) أنه يجب / عليه أقل ما يتموّل؛ حتى لا يصير الوطء يشبه الزنا الذي لا يوجب^(٩) المال، ولا يشبه نكاح رسول الله ﷺ. وأصل هذه المسألة: مسألة نذكرها إن شاء الله في باب الغرور.

(١) انظر: الحاوي ١٠٣/١١، المهذب ١٦/١٩٤-١٩٥، الوسيط ٥/٩٥-٩٦، التهذيب ٥/٢٦٦، البيان ٩/٢١٤، فتح العزيز ٨/١٨، روضة الطالبين ٦/٩٥، كفاية النبيه (٩ ل ٧)، أسنى المطالب ٣/١٤٥، مغني المحتاج ٣/١٧١.

(٢) في [أ]: (فلو).

(٣) ذكر الإمام البغوي في التهذيب ٥/٢٦٦ بأن المسألة على قولين، وذكر الإمام الماوردي في الحاوي ١٠٣/١١، والإمام الشاشي في حلية العلماء ٦/٣١٧، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٦)، والإمام العمراني في البيان ٩/٢١٤ بأنهما على وجهين، ونسبهما العمراني لابن الصباغ، وذكر الإمام الغزالي في الوسيط ٥/٩٥-٩٦، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٨/١٨-١٩، والإمام النووي في روضة الطالبين ٦/٩٥ بأنها على ثلاثة أوجه، والوجه الثالث هو: يجب مهر المثل.

(٤) راجع مسألة (٩٥) هامش (١)، ص ٢٨١.

(٥) في [أ]: (فها هنا).

(٦) وهذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام الغزالي في الوسيط ٥/٩٥-٩٦، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٨/١٨-١٩، والإمام النووي في روضة الطالبين ٦/٩٥-٩٦.

(٧) في [د]: (ذكر). والصواب ما أثبتناه.

(٨) انظر: الوسيط ٥/٩٥-٩٦، فتح العزيز ٨/١٨-١٩، روضة الطالبين ٦/٩٥.

(٩) في [أ]: (يشبه).

م ١٢٤: زواج
المحجور عليه
بالتفليس

م ١٢٤ : الثامنة: المحجور عليه بالتفليس؛ إذا تزوج؛ صح^(١). لأنه ليس عليه في النكاح حجر. ولكن^(٢) لا يجوز أن يعطيها مهرها من ماله، ولا ينفق عليها مما في يده؛ لأن حق الغرماء قد تعلق به بسبب الحجر، فصار كالمرهون في يد المرتهن.

م ١٢٥: زواج
المريض

م ١٢٥ : التاسعة: المريض لا يمنع من النكاح^(٣)؛ لما روي (أن معاذ بن جبل مرض، وكان قد ماتت زوجته؛ فقال: زوجوني، زوجوني!! لا ألقى الله عزباً)^(٤). ولأن النكاح من جملة مصالحه وحاجته، وهو غير ممنوع من ذلك. ثم ينظر؛ فإن تزوج بأقل من^(٥) مهر المثل؛ فلا كلام. وإن تزوج بزيادة على قدر مهر المثل؛ فإن كانت ممن ترثه؛ فالزيادة باطلة. وفي قدر مهر^(٦) المثل الحكم على ما ذكرناه^(٧). وإن لم تكن المرأة ممن ترثه؛ فإن كانت ذمية، فالزيادة وصية لها، وإن^(٨) خرجت من الثلث تنفذ، وإن لم تخرج من الثلث تبطل^(٩).

(١) انظر: التهذيب ٢٦٧/٥، فتح العزيز ١٩/٨، روضة الطالبين ٩٧/٦، أسنى المطالب ١٤٦/٣، مغني المحتاج ١٧١/٣.

(٢) (ولكن): ساقط [أ].

(٣) انظر: الأم ١٠٨/٤-١٠٩، مختصر المزني ٢٤٤/٨، الحاوي ١١٨/١٠، حلية العلماء ١٤١/٦، التهذيب ٩٧/٥، فتح العزيز ٥٣/٧.

(٤) سبق تخريجه في هامش (٢)، ص ١٣٣ من البحث.

(٥) في [أ]: العبارة (تزوج بقدر مهر).

(٦) (مهر): ساقط [أ].

(٧) راجع المسألة (١٢٠)، ص ٣٢٠-٣٢١.

(٨) في [أ]: (فإن).

(٩) انظر: مختصر المزني ٢٤٤/٨، الحاوي ١١٨/١٠، حلية العلماء ١٤١/٦، التهذيب ٢٦٦/٥، فتح العزيز ٥٣/٧.

م ١٢٦: المريضة
إذا تزوجت في
المرض بدون مهر
مثلها

م ١٢٦ : العاشرة: المريضة إذا تزوجت في المرض بدون مهر مثلها^(١).
ظاهر نص الشافعي رحمه الله أنه^(٢): يكمل لها مهر المثل إن كان الزوج ممن يرثها. وإن
يكن الزوج وارثاً؛ فإن كان عبداً فالتقصان وصيته. وإنما^(٣) قلنا: ذلك؛ لأن إطلاق
قول الولي: زوجت؛ يقتضي ثبوت حقها في مهر المثل. وإذا^(٤) قدرت مبلغاً دون
مهر المثل، فكأنها أسقطت ذلك بعد ثبوته.

وخرج بعض أصحابنا وجهاً آخر^(٥): أنه لا يكمل مهر المثل - وهو
القياس -؛ لأن المحاباة^(٦) إنما تمنع في شيء يبقى للوارث لو تعجل موته، ومنفعة /
بضعها لا تبقى للوارث بحال^(٧)؛ فهو كما لو أجر نفسه بالمحاباة في المرض. وهكذا
الحكم في المحجورة^(٨) بالسفه؛ إذا رضيت بدون مهر مثلها. ونظير هذه المسألة: إذا
ثبت القصاص لمحجور عليه، وقلنا: إن موجب قتل العمد القود فحسب، وإن
مطلق العفو يوجب المال. ولو^(٩) عفى على أن لا مال، فهل تجب الدية أم لا؟
وفيه خلاف [سنذكره إن شاء الله تعالى في كتاب القصاص]^(١٠).

(١) انظر: الحاوي ١١٨/١٠، حلية العلماء ١٤١/٦، التهذيب ٩٧/٥-٩٨، فتح العزيز ٥٣/٧-٥٤.

(٢) انظر: الأم ١٠٩/٤.

(٣) في [د]: (وإن). والصواب ما أثبتناه.

(٤) في [أ]: (فإذا).

(٥) (آخر): ساقط [أ].

(٦) المحاباة: لغة: الحياء: العطاء بلا من ولا جزاء. وقيل: حباه أعطاه.

انظر: لسان العرب ١٦٢/١٤، المصباح المنير ١٢٠/١، المطلع، ص ٢٦٠، مادة (حبا).

وفي الاصطلاح: تبرع في ضمن معاوضة، وعرفها ابن باطيش: (إخراج ماله عن ملكه بأقل
من عوضه)، ومن صورها: البيع بدون القيمة، والشراء بأكثر منها.

انظر: تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٢٤١، المغني لابن باطيش ٤٥٨/١.

(٧) (بحال): ساقط [د].

(٨) في [د]: (المحجور). والصواب ما أثبتناه.

(٩) في [أ]: (فلو).

(١٠) (سنذكره إن شاء الله تعالى في كتاب القصاص): ساقط [أ].

الفصل الرابع: في التزويج للصغار والمجانين: وفيه سبع^(١) مسائل:

م ١٢٧: أحدها: الأب يزوج^(٢) البكر الصغيرة ممن يكافئها بمهر مثلها. ١٢٧هـ: تزويج الأب البكر الصغيرة وقد ذكرناه^(٣).

فرع:

لو زوجها ممن يعتقد فيه الكفاءة، [وظهر فيه نقص؛ فعدم الكفاءة]^(٤).
فهل يصح النكاح أم لا؟ في المسألة قولان^(٥):

أحدهما: لا يصح^(٦)؛ كما لو باع مال الطفل بمبلغ معلوم، ثم تبين أنه دون ثمن المثل؛ فالبيع باطل. كذلك ها هنا.

والثاني: النكاح صحيح؛ كما لو اشترى شيئاً فوجد به عيباً.

فعلى هذا: هل للأب أن يفسخ النكاح أم لا؟ فيه وجهان^(٧):

أحدهما: له الفسخ؛ كما لو اشترى شيئاً فوجده معيباً.

والثاني: لا خيار له؛ ولكن ينتظر بلوغها؛ لأن طريق فرقة النكاح ليس هو من^(٨) المصلحة، ولكن المرجع فيه إلى الشهوة والاختيار، فينتظر بلوغها حتى تختار لنفسها ما تريد.

(١) في [د، أ]: (ست). والصواب ما أثبتناه.

(٢) في [أ]: (للأب تزويج).

(٣) راجع المسألة رقم (٣٥)، هامش (٥)، ص ١٨١ من البحث.

(٤) (وظهر فيه نقص، فعدم الكفاءة): ساقط [أ].

(٥) انظر: الحاوي ١١/١١٨، التهذيب ٥/٢٩٩، البيان ٩/١٩٧، فتح العزيز ٧/٥٨٠.

(٦) انظر: الأم ٥/٢٠، الوسيط ٥/٨٨.

(٧) حكاه القاضي أبو الطيب على قولين: وحكاها الشيخ أبو حامد على وجهين.

انظر: فتح العزيز ٧/٥٨٠-٥٨١، روضة الطالبين ٦/٨٠، تكملة المجموع الثانية ١٦/١٩٧.

(٨) (من): ساقط [أ].

م ١٣٨: تزويج
الأب والجد
الابن الصغير

م ١٢٨ : الثانية: للأب قبول النكاح للابن الصغير، وكذلك للجد^(١).
ووجهه^(٢): أن له تزويج الصغيرة. وقد ذكرنا الدلالة عليه^(٣). وفي تزويج الصغيرة
تفويت بضعها عليها؛ لأنها تبقى في رق الزوج أبدًا، وليس في تزويج الغلام
تفويت؛ لأن الطلاق بيده / يمكنه الخلاص.

[٢٢١]

وإذا^(٤) جاز له تزويج الصغيرة فلأن يجوز له قبول النكاح للابن الصغير
أولى؛ ولأنه قام مقامه في ولاية المال، وكذلك في ولاية البضع.
فروع خمسة:

- أحدها: ليس له أن يقبل لابنه الصغير نكاح أمة^(٥)؛ لأن شرط نكاح
الأمة خوف العنت، ولا يوجد ذلك في حق الصغير، ولا^(٦) نكاح امرأة
بها عيب؛ من: الجذام، والبرص، والقَرْن^(٧)، والرتق^(٨)؛

(١) انظر: الأم ٢٢/٥، مختصر المزني ٢٦٦/٨، الحاوي ١٨١/١١، المهذب ١٦/١٩٤، حلية
العلماء ٣٦١/٦، البيان ٢١٠/٩، فتح العزيز ٥٨١/٧، روضة الطالبين ٩١/٦، كفاية النبيه
(٩ ل ٥)، أسنى المطالب ١٤٣/٣.

(٢) انظر: الحاوي ١٨١/١١.

(٣) انظر: الحاوي ٧٦/١١، المهذب ١٦/١٦٥، التهذيب ٥/٢٥٥، البيان ٩/١٧٨.

(٤) في [أ]: (فإذا).

(٥) انظر: الأم ٢٣/٥، مختصر المزني ٢٦٦/٨، الحاوي ١١/١٩٠، التهذيب ٥/٢٠٣، البيان
٢١٦/٩، فتح العزيز ٥٨١/٧، روضة الطالبين ٨٠/٦، تكملة المجموع الثانية ١٦/١٩٧، أسنى
المطالب ٣/١٤٠، مغني المحتاج ٣/١٦٨.

(٦) في [د]: (ولأن). والصواب ما أثبتناه.

(٧) القرن: بفتح الراء وسكونها، والفتح أرجح. والقرن: عظم في الفرج يمنع الجماع. وقيل:
لحم ينبت فيه. وتسمى المرأة: قرناء.

انظر: المصباح المنير ٥٧٠/٢، مادة (قرن)، تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٢٥٥، أنيس الفقهاء،
ص ١٥١، روضة الطالبين ١٦٨/٦، الإقناع للشرييني ٢/٢٦٢.

(٨) الرتق: بفتح التاء ضد الفتق. ومنه: امرأة رتقاء بينة الرتق؛ أي: لا يستطيع جماعها
لانسداد الفرج.

انظر: القاموس المحيط، ص ١١٤٣، لسان العرب ١٠/١١٤، المصباح المنير ١/٢١٨، مادة
(رتق)، تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٢٥٥، أنيس الفقهاء، ص ١٥١، النظم ٢/٤٨، روضة
الطالبين ١٦٨/٦، الإقناع للشرييني ٢/٢٦٢.

مع العلم^(١). فلو لم يعلم العيب فقبل؛ ففي عقد^(٢) النكاح ما ذكرنا من القولين في الصغيرة^(٣)^(٤). وحكم الخيار على ما ذكرناه^(٥).

- الثاني: لو كان الابن^(٦) صغيراً أو^(٧) مجنوناً، فقبل له نكاح امرأة قرناء أو رتقاء.

ذكر أبو علي الطبري^(٨) في الإفصاح^(٩): أن له ذلك^(١٠)؛ لأنه لم يقو بسبب العيب الذي فيها شيء. و^(١١) ظاهر المذهب: أنه لا يجوز^(١٢)؛ لأن المحبوب البالغ

(١) انظر: الأم ٢٣/٥، مختصر المزني ٢٦٦/٨، الحاوي ١٩٠/١١، التهذيب ٢٠٣/٥، البيان ٢١٦/٩، فتح العزيز ٥٨١/٧، روضة الطالبين ٨٠/٦، تكملة المجموع الثانية ١٩٧/١٦، أسنى المطالب ١٤٠/٣، مغني المحتاج ١٦٨/٣.

(٢) في [أ]: (انعقاد).

(٣) في [أ]: (الصغير).

(٤) انظر: الحاوي ١٨٨/١١، التهذيب ٢٩٩/٥، البيان ١٩٧/٩، فتح العزيز ٥٨٠/٧.

(٥) انظر: الحاوي ١٨٨/١١، التهذيب ٢٩٩/٥، البيان ١٩٧/٩، فتح العزيز ٥٨٠/٧.

(٦) (الابن): ساقط [أ].

(٧) (أو): ساقط [أ].

(٨) أبو علي، الحسن، وقيل: الحسين بن القاسم الطبري. شيخ الشافعية ببغداد. تفقه على ابن أبي هريرة، ودرس ببغداد بعد شيخه، وصنف في أصول الفقه والخلاف. وهو أول من صنف في الخلاف المجرد، وكتابه فيه يسمى "المحرر"، وصنف "الإفصاح" في المذهب. توفي سنة (٣٥٠هـ) ببغداد.

انظر: طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ١٢٩/١، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٨٠/٣، طبقات الشافعية للأسنوي ١٥٤/٢، المغني لابن باطيش ١٠٦/٢.

(٩) الإفصاح كتاب في الفقه الشافعي، لأبي علي الحسن الطبري، وهو شرح على مختصر المزني، متوسط، وهو عزيز الوجود.

انظر: طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ١٢٩/١، طبقات الشافعية للأسنوي ١٥٤/٢، كشف الظنون ١٦٣٥/٢.

(١٠) حكى هذا القول الإمام البغوي في التهذيب ٣٠٢/٥، والإمام النووي في روضة الطالبين ٨٠/٦، والإمام الشرييني في مغني المحتاج ١٦٨/٣ ولم ينسبه لأحد.

(١١) (الواو): ساقط [د].

(١٢) واعتبره الإمام البغوي في التهذيب ٣٠٢/٢ الصحيح من المذهب.

وانظر كذلك: الأم ٢٣/٥، مختصر المزني ٢٦٦/٨، الحاوي ١٩٠/١١، حلية العلماء ٤٠٥/٦،

البيان ٢١٦/٩، فتح العزيز ٥٨١/٧، روضة الطالبين ٨٠/٦، أسنى المطالب ١٤٠/٣، مغني

المحتاج ١٦٨/٣.

لو تزوج بامرأة فبانت قرناء، ولم يكن قد علم أحدهما حال صاحبه، فلكل واحد منهما حق الفسخ؛ وإن كان النقص الذي في صاحبه لا يفوت الاستمتاع عليه.

- الثالث: هل له أن يقبل لابنه الصغير نكاح ذمية، أو حرة ذنية النسب؟ فيه وجهان^(١):

أحدهما: ليس له ذلك؛ لأن الناس في العادة لا يرغبون في مثلها، ولو كان بالغاً ربما كان لا يرضى بها.

والثاني: يصح؛ لأن الرجل لا يلحقه من دناءة زوجته عار.

- الرابع: هل له أن يقبل لابنه الصغير نكاح امرأتين أو ثلاث^(٢)؟ فيه وجهان^(٣):

أحدهما: ليس له ذلك؛ لأن الناس في العادة لا يزيدون على المرأة الواحدة، وبها تقوم الكفاية.

والثاني: يجوز^(٤)؛ لأن قبول النكاح للطفل ليس للحاجة؛ لأنه ليس به

حاجة إلى النكاح في الحال، ولكن طريقه المصلحة، وربما كانت / المصلحة^(٥) في [٢٢١ ب] قبول نكاح امرأتين أو أكثر.

(١) انظر: التهذيب ٣٠٢/٥، البيان ٢١٧/٩، فتح العزيز ٥٨١/٧، تكملة المجموع ١٩٨/١٦، مغني المحتاج ١٦٨/٣.

(٢) في النسخ: (ثلاثة). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.

(٣) قال الإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٥): (فيه طريقان: أحدهما: أنه على قولين: وقيل: وجهين. والطريق الثاني: أنه يجوز قولاً واحداً. وهو المنصوص).

وانظر كذلك: الحاوي ١٨٢/١١، المهذب ١٩٤/١٦، الوسيط ٩٤/٥، حلية العلماء ٣٦١/٦، التهذيب ٢٦٥/٥، البيان ٢١١/٩، فتح العزيز ١٢/٨، روضة الطالبين ٩٠/٦، تكملة المجموع ١٩٦/١٦، أسنى المطالب ١٤٣/٣، مغني المحتاج ١٧٠/٣.

(٤) هذا هو الأصح، كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٩٠/٦، والإمام البغوي في التهذيب ٢٦٥/٥، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ١٢/٨ بأنه الأظهر.

(٥) (المصلحة): ساقط [أ].

- الخامس: إذا قبل النكاح للطفل بأكثر من مهر المثل؛ فالمذهب^(١): أن النكاح صحيح، وأن ما زاد على قدر مهر المثل لا يلزمه. وفي قدر مهر المثل ما ذكرناه في الحجر^(٢).

م ١٢٩: الثالثة: ليس للأخ والعم قبول النكاح للطفل. وكذلك السلطان ليس له قبول النكاح للأطفال^{(٣)(٤)}.

وعند أبي حنيفة^(٥): لسائر القرابة قبول النكاح للأطفال؛ إلا أن النكاح لا يلزم؛ بل له الخيار إذا بلغ. والسلطان له أن يقبل. وهل يثبت له^(٦) الخيار بعد البلوغ أم لا؟ لهم روايتان^(٧).

ودليلنا: أنا أجمعنا على أن سائر القرابة ليس^(٨) لهم ولاية المال، وكذلك ولاية النكاح.

م ١٣٠: الرابعة: المجنونة. للأب والجد تزويجها بمهر مثلها ممن يكافئها، على ما ذكرناه في الصغيرة^(٩). وتعتبر في تزويجها الشرائط المعتبرة في نكاح

م ١٣٠: تزويج الأب والجد للمجنونة بمهر مثلها ممن يكافئها

(١) واعتبره الإمام البغوي في التهذيب ٢٦٥/٥ الصحيح من المذهب.

انظر: حلية العلماء ٣٥٦/٦، مغني المحتاج ١٧٠/٣.

(٢) راجع المسألة السابق ذكرها (١٢٠) الفرع الثالث، ص ٣٢٠-٣٢١ من البحث.

(٣) انظر: الأم ٢٢/٥، البيان ٢١١/٩، روضة الطالبين ٩١/٦.

(٤) في [أ]: زيادة (غير ثلاثة).

(٥) انظر: تحفة الفقهاء ١٥٠/٢، الفقه النافع ٥٢٠/٢، الاختيار ٩٤/٣، الباب ١٠/٢.

(٦) (له): ساقط [أ].

(٧) أحدهما: يثبت الخيار قياساً على ظاهر الرواية، والرواية الأخرى عن أبي يوسف: لا يثبت الخيار.

انظر: تحفة الفقهاء ١٥٠/٢، الفقه النافع ٥٢٠/٢، الاختيار ٩٤/٣، الباب ١٠/٢.

(٨) في [أ]: (لا تثبت).

(٩) في [د]: عبارة زائدة مثبتة في الحاشية اليسار (المال وتملك ولاية. صح).

(١٠) انظر: الأم ٢٢/٥، مختصر المزني ٢٦٦/٨، التلخيص لابن القاص ص ٤٩٤، الحاوي ١٨٠/١١-١٨١،

المهذب ١٦٦/١٦، المعاينة للجرجاني، ص ٢٣٨، الوسيط ٩٣/٥، حلية العلماء ٣٣٨/٦،

التهذيب ٢٩٥/٥، البيان ١٨٥/٩، فتح العزيز ١٣/٨، روضة الطالبين ٩١/٦، كفاية النبيه (٩ ل

١١)، تكملة المجموع ١٧١/١٦-١٧٢، أسنى المطالب ١٤٣/٣، مغني المحتاج ١٦٩/٣.

الصغيرة. وأما^(١) إذا لم يكن لها أب [ولا جد]^(٢) من القرابة؛ فللسلطان أن يزوجه إذا رأى المصلحة في ذلك^(٣). والفرق بينها^(٤) وبين الصغيرة: أن للصغيرة غاية معتبرة ونهاية معلومة، وليس بها حاجة إلى النكاح في الحال؛ فانتظرنا البلوغ. وأما^(٥) الجنون ما له غاية منتظرة؛ ولا نهاية معلومة، فلو منعنا^(٦) تزويجها إلى وقت الإفاقة، فربما لا تفيق. وفي التزويج^(٧) لها فائدة؛ وهو تحصيل المهر والنفقة، وربما كان فيه شفاء لها^(٨).

م ١٣١: تزويج
العم أو الأم
للمجنونة البالغة

م ١٣١: الخامسة: المجنونة البالغة. إذا كان لها عم أو أخ، فمن الذي يزوجه؟ فيه وجهان^(٩):

أحدهما: يزوجه وليها بإذن السلطان^(١٠). وإنما قلنا: ذلك؛ لأنها لو كانت عاقلة لكانت الولاية للقرابة / والجنون^(١١) لا يجوز أن يكون سبباً لبطلان ولاية الولي؛ إلا أنه كان لا يزوجه إلا بإذنها، وقد تعذر الإذن بسبب الجنون، فأقمنا إذن السلطان مقام إذنها. فعلى هذا: استئذان السلطان مستحق؛ حتى إذا لم يأذن

(١) في [أ]: (فأما).

(٢) (ولا جد): ساقط [د].

(٣) انظر: الأم ٢٢/٥، المهذب ١٦/١٦٦، حلية العلماء ٦/٣٣٩، البيان ٩/١٨٥، فتح العزيز ٨/١٣، أسنى المطالب ٣/١٤٣.

(٤) في [أ]: (بينهما).

(٥) في [أ]: (فأما).

(٦) في [أ]: (منعها).

(٧) في [أ]: (الزوج).

(٨) انظر: الأم ٢٢/٥، المهذب ١٦/١٦٦، حلية العلماء ٦/٣٣٩، البيان ٩/١٨٥، فتح العزيز ٨/١٣، أسنى المطالب ٣/١٤٣.

(٩) انظر: فتح العزيز ٨/١٣، روضة الطالبين ٦/٩٢، كفاية النبيه (٩ ل ١١)، تكملة المجموع ١٧١/١٧٢-١٧٣.

(١٠) انظر: الوسيط ٥/٩٤، التهذيب ٥/٢٩٦، فتح العزيز ٨/١٣، روضة الطالبين ٦/٩٢، أسنى المطالب ٣/١٤٤، مغني المحتاج ٣/١٦٩.

(١١) في [د]: (المجنون). والصواب ما أثبتناه.

لا يصح النكاح. وعلى هذا يُحمل قول عمر: (لا تُنكح المرأة^(١)) إلا بإذن وليها، أو ذي الرأي من أهلها، والسلطان^(٢).

والثاني: أن السلطان يتولى تزويجها بإذن الولي^(٣)؛ لأن المجنون البالغ إذا لم يكن له أب ولا جد كان تزويجه إلى السلطان، فكذا^(٤) المجنونة.

فعلى هذا: استئذان الولي^(٥) للسلطان مستحب أو مستحق. فيه وجهان^(٦): أحدهما: مستحق^(٧)؛ لأنها لو كانت عاقلة لا ينعقد نكاحها دون إذنه إلا بامتناع، وكذلك عند الجنون. فعلى هذه الطريقة: لا تستأذن إلا من تكون له الولاية عليها إذا كانت عاقلة.

والثاني: الاستئذان مستحب^(٨)؛ حتى لو زوجها دون رضى العصبات؛

-
- (١) في [أ]: (امراة).
(٢) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب النكاح، باب استئذان البكر والأيم في أنفسهما ٥٢٥/٢، برقم (٥) وأخرجه الدارقطني في سننه، كتاب النكاح ٢٢٨/٣-٢٢٩، برقم (٣٢).
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي ١٧/٧، برقم (١٣٦٤٠).
وأخرجه ابن عبد البر في الاستذكار، كتاب النكاح، باب استئذان البكر والأيم في أنفسهما ٢٨/١٦، برقم (١٠٦٦).
(٣) وهذا أصح الوجهين عند الإمام النووي؛ كما جاء في روضة الطالبين ٩٢/٦، والمنهاج ١٦١/٣، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ١٣/٨، بأنه أظهرهما. وراجع كذلك المصادر: الأم ٢٢/٥، المذهب ١٦٦/١٦، حلية العلماء ٣٣٩/٦، البيان ١٨٥/٩، فتح العزيز ١٣/٨، أسنى المطالب ١٤٣/٣.
(٤) في [د]: (وكذلك). والصواب ما أثبتناه.
(٥) في [د]: (للولي). والصواب ما أثبتناه.
(٦) انظر: فتح العزيز ١٣/٨، روضة الطالبين ٩٢/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١٢)، تكملة المجموع ١٧٢/١٦.
(٧) واعتبره الإمام البغوي في التهذيب ٢٩٦/٥ بأنه الأصح، وذكر الإمام الرافعي في فتح العزيز ١٣/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ٩٢/٦، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ١٢) تضعيف الإمام لهذا الوجه.
(٨) انظر: الأم ١٥/٥، مختصر المزني ٢٦٦/٨، والمراجع السابقة في هامش (٣).

يجوز، ويفارق حالة العقد^(١)؛ لأنها لا عبارة لها في النكاح، فلم يصح نكاحها إلا من جهة الولي.

و^(٢) أما إذا كانت مجنونة فالسلطان^(٣) قام مقامها؛ لأن ولاية المال إليه، والسلطان له عبارة في النكاح، فلا يحتاج إلى إذنها.

فعلى هذا: لو لم يكن لها^(٤) عصبية لكن لها قرابة لا عصبية لها^(٥)؛ كالأخ من الأم، والخال، والعم من الأم؛ لأن استئذان القرابة على هذه الطريقة مستحب؛ لعلمهم بمصالحها، وما فيه النظر لها. و^(٦) هذا النوع من النظر موجود^(٧) في القرابة الذين لا عصبية لهم.

م ١٣٢: تزويج

المجنون إذا كان

صغيراً أو بالغاً

ولا حاجة به إلى

النكاح

[٢٢٢ ب]

م ١٣٢ : السادسة: المجنون. إذا كان صغيراً أو بالغاً لا حاجة به إلى النكاح؛ فليس لأحد تزويجه^(٨). وهكذا لو كان مخبولاً؛ وهو: الذي^(٩) في عقله خلل، وفي أعضائه فتور^(١٠)؛ فلا يجوز / تزويجه أصلاً. بخلاف

(١) في [د]: (العقل). والصواب ما أثبتناه.

(٢) (الواو): ساقطة من [أ].

(٣) في [د]: (والسلطان). والصواب ما أثبتناه.

(٤) في [أ]: (له).

(٥) في [د]: (له). والصواب ما أثبتناه.

(٦) في [أ]: زيادة (على).

(٧) في [أ]: العبارة (الطريق توجد).

(٨) انظر: الأم ٢٢/٥، مختصر المزني ٢٦٦/٨، الحاوي ١٠٣/١١، ١٨٢، المهذب ١٦/١٩٤،

الوسيط ٩٣/٥، حلية العلماء ٣٣٨/٦، التهذيب ٢٩٥/٥، البيان ١٨٥/٩، فتح العزيز ١١/٨،

روضة الطالبين ٩١/٦، كفاية النبيه (٩ ل ١١)، تكملة المجموع ١٧١/١٦-١٧٢، أسنى

المطالب ١٤٣/٣، مغني المحتاج ١٦٩/٣.

(٩) في [أ]: العبارة (وهذا الذي يكون).

(١٠) قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط، ص ١٢٨٠: (الخبل: فساد الأعضاء، والفالج - ويحرك

فيهما - وقطع الأيدي والأرجل. وخبله واختبله: جنّته، وأفسد عضوه أو عقله) أ. هـ.

وانظر: لسان العرب ١٩٦/١١-١٩٨، الصحاح ١٦٨٢/٤، التعاريف ٣٠٧/١، مادة (خبل)، فتح

العزيز ١٢/٨، تكملة المجموع ١٩٦/١٦.

المجنونة^(١)، فإنه ليس عليها في التزويج ضرر، [وفي تزويج المخبول ضرراً]^(٢)، إذ لابد فيه من التزام المهر والنفقة. ويخالف الصغير؛ لأن للصغير غاية وبعدها يكمل حاله، ويقوم بمصالحه؛ فجوزنا للأب تزويجه على طريق المصلحة^(٣).

م ١٣٣: تزويج
المجنون إذا كان
بالغاً وبه حاجة
إلى النكاح

م ١٣٣: السابعة؛ إذا كان المجنون بالغاً وبه حاجة إلى النكاح،^(٤) [وإن كان قد بلغ مجنوناً وله أب، والأب يزوجه، وإن بلغ عاقلاً ثم جن]^(٥).

فإن قلنا: الولاية في ماله تعود إلى الأب؛ ففي التزويج كذلك. وإن قلنا: في المال للسلطان، فالتزويج إلى السلطان. و^(٦) إن لم يكن له أب، ولا جد فالسلطان يزوجه^(٧). والشرط في قبول النكاح للمجنون ما اعتبرناه في حق الغلام الصغير؛ وهو: أن لا يكون عيب يفوت الاستمتاع، ولا يزيد على مهر المثل.

(١) انظر: الأم ٢٢/٥، الحاوي ١٨٢/١١، البيان ٢١١/٩، فتح العزيز ١٢/٨، روضة الطالبين ٩٠/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٦)، تكملة المجموع ١٩٦/١٦، مغني المحتاج ١٦٨/٣.

(٢) (وفي تزويج المخبول ضرراً): ساقط [أ].

(٣) راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (٨)، ص ٣٣٣.

(٤) انظر: الأم ٢٢/٥، مختصر المزني ٢٦٦/٨، التلخيص لابن القاص، ص ٤٩٤، الحاوي ١٨٢/١١، المهذب ١٩٦/١٦، التهذيب ٢٩٥/٥، البيان ٢١١/٩-٢١٢، فتح العزيز ١١/٨، روضة الطالبين ٩٠/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٥-٦)، أسنى المطالب ١٤٣/٣، مغني المحتاج ١٦٨/٣-١٦٩.

(٥) (وإن كان قد بلغ مجنوناً وله أب، والأب يزوجه، وإن بلغ عاقلاً ثم جن): ساقط [أ].

(٦) (الواو): ساقط [أ].

(٧) راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (٤).

فروع ثلاثة:

- أحدها: حاجة المجنون لا تعرف من قوله؛ [إذ المجنون لا قول له، ولكن بأن يدور حول النساء وينطق بهن] ^{(١)(٢)}.

- الثاني: المجنون لا يزوج إلا بامرأة واحدة ^(٣)؛ لأن تزويجه لأجل الحاجة، والحاجة ترتفع بواحدة.

- الثالثة ^(٤): إذا أراد أن يقبل لابنه المجنون نكاح أمة، هل يجوز أم لا؟ فيه وجهان ^(٥):

أحدهما: يجوز؛ لوجود شرائطه؛ من عدم الطول، وخوف الوقوع في الحرام.
والثاني: لا يجوز؛ لأن شرط نكاح الأمة خوف العنت والوقوع في الزنا، ولا يتحقق ذلك؛ لأن فعل المجنون ليس بزنا.

-
- (١) (إذ المجنون لا قول له، ولكن بأن يدور حول النساء وينطق بهن): ساقط [أ].
(٢) أو يحتاج إلى من يخدمه ويتعهد، ولا يوجد في محارمه من يقوم بذلك، فتكون مؤنة النكاح أخف من مؤنة شراء أمة، أو يتوقع شفاؤه بالنكاح.
راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (٤)، ص ٣٣٣.
(٣) انظر: الحاوي ١٨٢/١٢، فتح العزيز ١٢/٨، روضة الطالبين ٩٠/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٦)، أسنى المطالب ١٤٣/٣، مغني المحتاج ١٦٨/٣.
(٤) في [أ]: (الثالث).
(٥) انظر: روضة الطالبين ٨١/٦، التهذيب ٣٠٢/٥، النجم الوهاج، ص ٣٧٦.

الباب الخامس

في أحكام العقد وشرائطه

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في ألفاظ العقد وصفته، وفيه

ثمانية عشرة مسألة.

الفصل الثاني: في التوكيل بالنكاح، وفيه سبع مسائل.

الفصل الثالث: في الشهادة على النكاح، وفيه

ثلاث عشرة مسألة.

[٢٢٣]

الباب الخامس: في أحكام العقد، ويشتمل على ثلاثة فصول/

الفصل الأول: في ألفاظ العقد وصفته، وفيه // ثماني // عشر^(١)

مسألة^(٢):

م ١٣٤: صيغة
عقد الفكاك

م ١٣٤: أحدها: لا ينعقد النكاح عندنا إلا بلفظ التزويج والإِنكاح^(٣).

وقال أبو حنيفة - رحمه الله -^(٤): ينعقد بكل لفظ يفيد الملك على التأيد؛ كلفظ البيع، والهبة، والتُمليك، والصدقة.

وأما بلفظ: الإِعارَة، والإِجارَة، والتحليل؛ فلا ينعقد^(٥). وفي لفظ: القرض والسلم، والوصية؛ يختلفون^(٦).

ودليلنا^(٧): ما روى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ، قال في خطبته في الحج: (اتَّقُوا

(١) في [أ]: (سبعة عشر)، وفي [د]: (سبع عشر). والصواب ما أثبتناه.

(٢) في [د]: (مسائل). والصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر: الأم ٤٠/٥، أحكام القرآن للشافعي ١٨١/١، مختصر المزني ٢٦٧/٨، الحاوي ٢٠٧/١١، المهذب ٢٠٩/١٦، الحلية للرويان (ل ١٢٩)، الوسيط ٤٤/٥، حلية العلماء ٣٦٨/٦، التهذيب ٣١١/٥، البيان ٢٣٣/٩، فتح العزيز ٤٩٢/٧، روضة الطالبين ٢٩/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٧)، وهذا القول رواية عن الإمام مالك حكاه ابن عبد البر في الاستذكار ٦٨/١٦، وابن رشد في بداية المجتهد ٢٥/٢، وهو الصحيح من مذهب الإمام أحمد كما في الإنصاف ٤٥/٨ حيث قال المرداوي: (اعلم أن الصحيح من المذهب: أن النكاح لا ينعقد إلا بالإيجاب والقبول بهذه الألفاظ لا غير، وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم) أ. هـ. وانظر كذلك: المغني ٤٢٨/٧، التوضيح ٩٥٣/٢، كشاف القناع ٥/٥، معونة أولي النهى ٥١/٧.

(٤) انظر: المبسوط ٥٩/٥، رؤوس المسائل، ص ٣٨، تحفة الفقهاء ١١٨/٢، الفقه النافع ٥١٦/٢، بدائع الصنائع ٢٢٩/٢.

(٥) انظر: المبسوط ٦١/٥، تحفة الفقهاء ١١٩/٢، الفقه النافع ٥١٧/٢-٥١٩، بدائع الصنائع ٢٣٠/٢، تبيين الحقائق ٩٨/٢، الباب ١٠/٢.

(٦) انظر: المبسوط ٦١/٥، تحفة الفقهاء ١١٩/٢، بدائع الصنائع ٢٣٠/٢-٢٣١، تبيين الحقائق ٩٧-٩٦/٢، الباب ١٠/٢.

(٧) انظر: الحاوي ٢٠٧/١١، التهذيب ٣١١/٥، كفاية النبيه (٩ ل ٢٧).

الله في النساء، فإنكم أخذتموهن^(١) بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله^(٢)، وليس في القرآن كلمة مستعملة في العقد إلا هاتين الكلمتين^(٣).

فرع:

اتفاق اللفظ من الجانبين ليس بشرط في العقد؛ حتى لو قال الولي: تزوجتك ابنتي، فقال الزوج: نكحتها، أو قال الولي: أنكحتك ابنتي، فقال الزوج: تزوجتها؛ صح العقد؛ لأن حكم اللفظين واحد، فلا يؤثر الاختلاف^(٤).

م ١٣٥:
العقد
النكاح
بغير
العربية

م ١٣٥: الثانية: النكاح هل ينعقد بسائر اللغات [غير لغة العرب]^(٥) أم لا^(٦)؟ فيه ثلاثة^(٧) أوجه^(٨):

أحدها^(٩): ينعقد بسائر اللغات، ولا يفتقر إلى لفظ العربية^(١٠)؛ لأن كل قوم

(١) في [أ]: (أخذتموهن).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب حجة النبي ﷺ ٨٨٦/٢-٨٩٢، برقم (١٢١٨/١٤٧).

(٣) لأن كتاب الله تعالى قد جاء بهما، أما النكاح فبقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [سورة النساء، آية: ٣٧]، وأما التزويج فبقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾ [سورة الأحزاب، آية: ٣٧].

وانظر: أحكام القرآن للشافعي ١/١٨١، معرفة السنن ١٠/٧٤، الحاوي ١١/٢١٤-٢١٥، البيان ٩/٢٣٣، فتح العزيز ٧/٤٩٣.

(٤) انظر: فتح العزيز ٧/٤٩٤، روضة الطالبين ٦/٢٩، كفاية النبيه (٩ ل ٢٧).

(٥) (غير لغة العرب): ساقط [أ].

(٦) في [أ]: زيادة (ينعقد إلا بالعربية).

(٧) في [أ]: (وجهان).

(٨) انظر: الحاوي ١١/٢١١، المذهب ١٦/٢٠٩، الوسيط ٥/٤٦، حلية العلماء ٦/٣٧١، التهذيب ٥/٣١٢-٣١٣، البيان ٩/٢٣٥، فتح العزيز ٧/٤٩٣، روضة الطالبين ٦/٢٩، كفاية النبيه (٩ ل ٢٩).

(٩) في [أ]: (أحدهما إنه).

(١٠) وهذا هو الأصح؛ كما قاله الشيخ الشيرازي في المذهب ١٦/٢٠٩، والإمام الشافعي في حلية العلماء ٦/٣٧١، والإمام البغوي في التهذيب ٥/٣١٢-٣١٣، والإمام النووي في روضة الطالبين ٦/٢٩، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٢٩).

لهم لغة وعبارات موضوعة يفهم بها بعضهم^(١) عن بعض ما في نفوسهم من المعاني. والنكاح من جملة المعاملات؛ فإذا أتوا بلفظ يؤدي معنى النكاح من جهتهم جاز. وهذا، كما أن سائر العقود تنعقد لكل قوم بلغتهم، وكذا النكاح. وأيضاً^(٢): فإن الكافر إذا أتى بمعنى الشهادتين بلغته جُعِلَ إسلاماً، وكذلك في النكاح وجب أن يكون كذلك.

و^(٣) الثاني: لا ينعقد النكاح إلا بلغة العرب؛ سواء كان يحسن بالعربية، أو لا يحسن؛ لأن النكاح / مندوب إليه في الشرع، وقد يعتد^(٤) في الشرع بهاتين اللفظتين؛ حتى اختص العقد بهما من جملة الألفاظ^(٥)، فكذلك جاز^(٦) أن يختص بالعربية.

فعلى هذا: إذا كان لا يحسن بالعربية وكلّ وكيلًا، أو يؤجر مقدار ما يتعلم لفظ النكاح بالعربية؛ إذ ليس الأمر فيه على الفور. ومن أصحابنا من قال^(٧): إن كان يحسن العربية، فلا ينعقد النكاح في حقه إلا بالعربية، وإن كان لا يحسن؛ يجوز أن يعقد بلغته، اعتباراً بالقراءة والتكبير والتشهد، فإن العاجز عن هذه الأشياء يعدل إلى لغته.

(١) (بعضهم): ساقط [د].

(٢) في [د]: (أيضاً). والصواب ما أثبتناه.

(٣) (الواو): ساقط [أ].

(٤) في [أ]: (يفيد).

(٥) في [أ]: عبارة زائدة (وكما صار اختصاصه بهاتين اللفظتين من جملة الألفاظ).

(٦) في [د]: (وكذلك أجاز). والصواب ما أثبتناه.

(٧) نسب الإمام الماوردي، والشيخ الشيرازي، والإمام الرافعي، والإمام ابن الرفعة هذا القول للإمام أبي سعيد الاصطخري.

انظر: الحاوي ٢١١/١١، المذهب ٢٠٩/١٦، فتح العزيز ٤٩٣/٧، كفاية النبيه (٩ ل ٢٩).

م ١٣٦: صور من
الإيجاب والقبول

م ١٣٦ : **الثالثة:** إذا قال الولي: زوّجتك بنتي، فإن قال في الجواب: قبلت نكاحها أو تزويجها جاز^(١)، وإن قال: قبلت ولم يزد عليه، في المسألة قولان^(٢):

أحدهما: يصح العقد. ذكره في الإملاء^(٣). ووجهه^(٤): أن الخطاب يصير معادًا في كلامه، فيصير كأنه قال: قبلت النكاح. يدل عليه أنه لو قال: بعت منك بعشرة، فقال: قبلت؛ ينعقد العقد. وكما يحتاج في النكاح إلى الإيجاب والقبول يحتاج إليه في البيع.

والثاني - وهو المنصوص في المختصر^(٥) - : أنه لا يصح ما لم يقل قبلت نكاحها^(٦). ووجهه^(٧): أن النكاح عقد^(٨) يحتاط فيه ما^(٩) لا يحتاط في غيره، ولهذا يشترط^(١٠) فيه شاهدان، فاعتبرنا صريح لفظ النكاح من الجانبين لتقع الشهادة

(١) انظر: الأم ٤٠/٥، مختصر المزني ٢٦٧/٨، الحاوي ٢١٦/١١، نهاية المطلب (٢١ ل ٧٦)،

الوسيط ٤٦/٥، التهذيب ٣١٣/٥، البيان ٢٣٤/٩، فتح العزيز ٤٩٤/٧، روضة الطالبين ٢٩/٦.

(٢) ذكر الإمام العمراني، والإمام الرافعي، والإمام المطيعي بأن المسألة فيها طرق، وأصحها على قولين. وذكر الإمام الغزالي بأنها على وجهين.

انظر: الحاوي ٢١٦-٢١٧، المهذب ٢٠٩/١٦، الوسيط ٤٦/٥، حلية العلماء ٣٦٩/٦ -

٣٧٠، التهذيب ٣١٣/٥، البيان ٢٣٤/٩، فتح العزيز ٤٩٤/٧، تكملة المجموع ٢١١/١٦.

(٣) حكاه عن الإملاء الإمام البغوي، والإمام الرافعي، والإمام ابن الرفعة.

انظر: التهذيب ٣١٣/٥، فتح العزيز ٤٩٤/٧، كفاية النبيه (٩ ل ٢٨).

(٤) انظر: الحاوي ٢١٧/١١، فتح العزيز ٤٩٤/٧.

(٥) انظر: مختصر المزني ٢٦٨/٨، الأم ٤٠/٥.

(٦) عبر الإمام الروياني في الحلية (ل ١٢٩)، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٢٨)، بأنه

الأصح من القولين، وعبر الإمام الرافعي، في فتح العزيز ٤٩٤/٧، والإمام النووي في روضة

الطالبين ٢٩/٦ بأنه الأظهر.

(٧) انظر: الحاوي ٢١٧/١١، فتح العزيز ٤٩٤/٧.

(٨) (عقد): ساقط [أ].

(٩) في [أ]: (مما).

(١٠) في [أ]: (شرط).

الشهادة على اللفظين من الجانبين.

م ١٣٧: طلب الرجل
من الولي تزويج
ابنته

م ١٣٧: **الرابعة:** إذا قال الرجل لآخر: زوّجني ابنتك بكذا، فقال: الولي في الجواب: زوّجتك ابنتي بكذا. فإن^(١) قال في الجواب: قبلت النكاح؛ فالعقد^(٢) صحيح بلا خلاف^(٣). وأما^(٤) إن^(٥) لم يقبل^(٦) فالمذهب^(٧) ^(٨): أنه ينعقد بلفظ المسألة مع الإيجاب، ويجعل القبول مضمراً فيه، ويصير كأنه قال: تزوجت ابنتك فزوّجنيها، فقال: زوجت. إنما^(٩) جعل كذلك؛ لأنه ليس في قوله تزوجت ابنتك بكذا، إلا طلب التزويج والرضى به، وقد وجد ذلك في قوله زوّجني ابنتك بكذا. وخرج فيه وجه آخر^(١٠): أنه لا بد فيه من القبول - وهو مذهب أبي يوسف^(١١) ^(١٢) -؛ حتى يوجد صريح لفظ العقد من الجانبين. وعلى هذا لو

[٢٢٤]

(١) (فإن): ساقط [د].

(٢) في [د]: (والعقد). والصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر: الأم ٤٠/٥، الحاوي ٢١٨/١١، الوسيط ٤٦/٥-٤٧، التهذيب ٣١٣/٥، البيان ٢٣٤/٩.

فتح العزيز ٤٩٦/٧، روضة الطالبين ٢٩/٦، أسنى المطالب ١١٩/٣، مغني المحتاج ١٤١/٣.

(٤) (أما): ساقط [أ].

(٥) في [أ]: (فإن).

(٦) في [د]: (يقبل). والصواب ما أثبتناه.

(٧) في النسخ (المذهب). والصواب ما أثبتناه.

(٨) انظر: الأم ٤٠/٥، الحاوي ٢١٨/١١، الوسيط ٤٦/٥-٤٧، التهذيب ٣١٣/٥، البيان ٢٣٤/٩.

فتح العزيز ٤٩٦/٧، روضة الطالبين ٢٩/٦، أسنى المطالب ١١٩/٣، مغني المحتاج ١٤١/٣.

(٩) في [أ]: (وإنما).

(١٠) انظر: التهذيب ٣١٣/٥.

(١١) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الكوفي، صاحب أبي حنيفة وتلميذه، كان فقيهاً،

مجتهداً، أصولياً، حافظاً، ملماً بالتفسير والمغازي، وأيام العرب. ولي القضاء ببغداد أيام

المهدي، والهادي، والرشيد. وهو أول من نشر مذهب أبي حنيفة. من مؤلفاته: الآثار،

الأمال، الخراج، توفي سنة (١٨٢هـ).

انظر: مرآة الجنان ٣٨٢/١-٣٨٨، تذكرة الحفاظ ٢٩٢/١-٢٩٤، الفهرست، ص ٢٨٦،

الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ٢٢٥، أخبار القضاة ٢٥٤/٣.

(١٢) انظر قوله في: تحفة الفقهاء ١٢٠/٢، الفقه النافع ٤٩٩/٢، بدائع الصنائع ٢٣١/٢، الاختيار

لتعليل المختار ٨٢/٣، تبیین الحقائق ٩٦/٢.

ابتدأ الولي فقال: زوجت بنتي على كذا، وقال^(١) الخاطب: تزوجت إبتك بكذا. فإن عاد الولي فقال: زوجتها؛ فلا كلام. وإن اقتصر عليه؛ فعلى ما ذكرناه^(٢).

م ١٣٨: طلب الرجل
من الولي النكاح
بطريق الاستفهام

م ١٣٨ : الخامسة: إذا قال الخاطب أتزوجني إبتك بكذا؟، فقال: زوجتك بنتي بكذا؛ فلا بد من القبول بعد ذلك. ولا يتم العقد بهذا القدر^(٣)؛ لأنه ليس فيه لفظ الطلب^(٤)، وإنما هو استفهام. فهكذا^(٥) لو قال: أتزوجني^(٦) إبتك بكذا؟ فقال: زوجتها^(٧)؛ لا يتم العقد حتى يقول: تزوجت؛ لأن لفظ الطلب غير موجود.

م ١٣٩: إذا مات
الولي أو جن أو زال
عقله قبل الإيجاب

م ١٣٩ : السادسة: إذا قال الولي: زوجتك بنتي، فقبل أن يقول الزوج: قبلت النكاح، مات الولي^(٨)؛ أو زال عقله بمرض أو جنون؛ بطل الإيجاب^(٩)، ولم ولم يكن للزوج أن يقبل؛ لأن نفس الإيجاب لا ينتهي إلى اللزوم بنفسه بحال، فيبطل بالموت والجنون. بخلاف ما لو باع بشرط الخيار، ثم جن أو مات؛ لا يبطل؛ لأنه ينتهي إلى اللزوم بمضى الزمان.

(١) في [أ]: (فقال).

(٢) انظر: الأم ٤٠/٥، الحاوي ٢١٨/١١، الوسيط ٤٦/٥-٤٧، التهذيب ٣١٣/٥، البيان ٢٣٤/٩، فتح العزيز ٤٩٦/٧، روضة الطالبين ٢٩/٦، أسنى المطالب ١١٩/٣، مغني المحتاج ١٤١/٣.

(٣) انظر: الأم ٢٥/٥، الحاوي ٢٢٠/١١، نهاية المطلب (٢١ ل ٧٨)، الحلية للرويان (ل ١٢٩)، التهذيب ٣١٣/٥، البيان ٢٣٥/٩، فتح العزيز ٤٩٧/٧، روضة الطالبين ٣١/٦-٣٢، أسنى المطالب ١١٩/٣.

(٤) في [د]: (لا طلب). والصواب ما أثبتناه.

(٥) في [د]: (وهكذا). والصواب ما أثبتناه.

(٦) في [أ]: (زوجني).

(٧) في [أ]: (زوجتها).

(٨) في [أ]: (المزوج).

(٩) انظر: الأم ٢٥/٥، الحاوي ٢٢١/١١، البيان ٢٣٦/٩، روضة الطالبين ٣٢/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٨)، أسنى المطالب ١١٩/٣-١٢٠، مغني المحتاج ١٤٠/٣.

م ١٤٠ : السابعة: إذا بَعَثَ رسولاَ إلى إنسان، وقال بحضرة شاهدين: م ١٤٠: الفصل بين القبول والإيجاب زوجت بنتي من فلان. ثم جاء الرسول مع الشاهدين فبلغ الرسالة، أو كتب إليه: إني زوجتك بنتي، أو ^(١) قال بلسانه ^(٢): زوجت بنتي من فلان بحضرة شاهدين، ثم ثم حملا ^(٣) الكتاب إليه مع الشاهدين، فقال: قبلت النكاح: لا يصح العقد ^(٤). لأن عندنا ^(٥) لا يجوز أن يطول الفصل بين الإيجاب والقبول، وها هنا قد طال الفصل.

وقال أبو يوسف ^(٦)^(٧): / ينعقد النكاح بناءً على أصله؛ وهو: أن الولي إذا إذا كان ممن تحل له المرأة تُزَوَّج المرأة من نفسه، فكذلك ^(٨) الولي في النكاح. فيقول فيقول قول الزوج: تزوجت فلانة . ولأنه ^(٩) جمع العقد، وإنما يحتاج في ذلك إلى رضى ^(١٠) الولي، وقد وُجِدَ ^(١١) الرضى. وقد ذكرنا هذا الأصل ^(١٢). وأما ^(١٣) إذا كان بين الولي والزوج حجاب؛ بأن ^(١٤) كان كل واحد منهما في بيت، فإذا قال الولي بحضرة شاهدين: زوجتك بنتي، وقال الزوج بحضرتهم بأن

- (١) في [أ]: (وقال).
- (٢) في [د]: (أو قلّك ما يثبت أنه ..). والصواب ما أثبتناه.
- (٣) في [أ]: (حمل).
- (٤) انظر: الحاوي ٢٢١/١١، حلية العلماء ٣٦٩/٦، البيان ٢٣٤/٩، فتح العزيز ٤٩٥/٧، روضة الطالبين ٣٠/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٧-٢٨)، أسنى المطالب ١١٩/٣، مغني المحتاج ١٤١/٣.
- (٥) راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (٤).
- (٦) (يوسف): ساقط [د].
- (٧) انظر: تحفة الفقهاء ١٢٠/٢، بدائع الصنائع ٢٣٢/٢، الاختيار لتعليل المختار ٨٢/٣-٨٣.
- (٨) في [أ]: (وكذلك).
- (٩) (ولأنه): ساقط [أ].
- (١٠) في [أ]: (زيادة (المرأة والولي)).
- (١١) في [د]: (وجه). والصواب ما أثبتناه.
- (١٢) سبق ذكره راجع مسألة (١٣٧)، ص ٣٤١-٣٤٢.
- (١٣) في [أ]: (فأما).
- (١٤) في [د]: (فإن). والصواب ما أثبتناه.

دخلا^(١) عليه: قبلت النكاح، ولم يَطُل الفصل؛ ينعقد النكاح^(٢).

م ١٤١ : الثامنة: إذا قال الرجل^(٣) لولي المرأة: زوجت نفسي من بتك. فقال^(٤) الولي: قبلت النكاح. أو قال أبو^(٥) الطفل: زوجت ابني من بتك^(٦). وقال وليها: قبلت. هل ينعقد؟ يبني على أصل؛ وهو: أن الزوج في النكاح، هل هو معقود عليه أم لا؟ وفيه طريقان^(٧):

أحدهما: أن كل واحد من الزوجين في النكاح عاقد ومعقود عليه. وإليه أشار المزماني فيما نقله^(٨) عن الشافعي - رضوان الله عليه - في المختصر^(٩) في باب الغرور، وقال^(١٠): منكوح لِعَيْنِهِ غار^(١١) بشيء وجد دونه.

ووجهه^(١٢): أن بقاء كل واحد من الزوجين شرط لبقاء العقد، ويرتفع بموت كل واحد منهما، فتزلا في عقد النكاح^(١٣) منزلة المبيع والثلث في باب البيع. الطريقة^(١٤) الأخرى: أن الرجل ناكح والمرأة منكوحة، والعوض من جانب الزوج هو المهر، لا نفسه.

(١) في [د]: (وقال دخلا). والصواب ما أثبتناه.

(٢) انظر: التهذيب ٣١٤/٥-٣١٥، فتح العزيز ٤٩٥/٧.

(٣) (الرجل): ساقط [د].

(٤) في [أ]: (وقال).

(٥) في [أ]: (أب).

(٦) في [أ]: (ابنتك).

(٧) انظر: كفاية النبيه (٩ ل ٢٨)، مغني المحتاج ١٤١/٣.

(٨) في [أ]: (نقل).

(٩) انظر: مختصر المزماني ٢٦٦/٨.

(١٠) في [أ]: (فقال).

(١١) في [أ]: (يعينه جاز).

(١٢) انظر: مغني المحتاج ١٤١/٣.

(١٣) في [أ]: (العقد).

(١٤) في [أ]: زيادة (الواو) والطريقة.

والدليل عليه^(١): أن للرجل أن ينكح ثلاثاً سواها، ولو كان الرجل معقوداً عليه؛ لما جاز له أن ينكح غيرهما. كما أن المرأة لما كانت منكوحة لا يجوز لها أن تزوج بزواج آخر. فإن قلنا: الرجل ليس بمنكوح فالعقد^(٢) باطل؛ لأنه أضاف العقد إلى العاقد، والشرط إضافته إلى المعقود عليه.

[٢٢٥ أ] وإن قلنا: الزوج منكوح / ذكر الشيخ الإمام أبو سهل الأيووردي، وساعد عليه الشيخ أبو عاصم العبادي - رحمهما الله تعالى^(٣)^(٤) -: أن العقد صحيح؛ كما لو أضاف إلى المرأة. وذكر الشيخ^(٥) القاضي حسين^(٦): أن العقد لا يصح؛ لأن استعمال لفظ التزويج^(٧) في حق الرجل غير معهود، فصار لفظ النكاح إذا أضيف إلى الرجل كلفظة غير معهودة تضاف إلى المرأة؛ والنكاح لا ينعقد على المرأة بلفظ لم يغلب استعماله. وكذا لا ينعقد بهذه اللفظة إذا أضيف^(٨) إلى الرجل.

(١) انظر: مغني المحتاج ١٤١/٣.

(٢) في [د]: (والعقد). والصواب ما أثبتناه.

(٣) أبو عاصم، محمد بن أحمد بن عبدالله بن عباد الهروي العبادي. كان إماماً جليلاً حافظاً للمذهب، بجرأاً يتدفق بالعلم. أخذ الفقه عن: القاضي أبي منصور الأزدي، والقاضي أبي عمر البسطامي، وغيرهما. وتفقه عليه: أبو سعد الهروي، وابنه أبو الحسن العبادي. له مصنفات كثيرة منها: (الزيادات)، و (زيادة الزيادات)، و (المبسوط)، و (أدب القضاء)، و (طبقات الفقهاء)، وغيرها. توفي سنة (٤٥٨هـ).

انظر: طبقات الشافعية للسبكي ١٠٤/٤-١١٢، طبقات الشافعية للأسنوي ١٩٠/٢-١٩١، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢٣٧/١-٢٣٨، العقد المذهب لابن الملقن، ص ٩٤.

(٤) حكى قولهما الإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٢٨)، والإمام ابن الملقن في العقد المذهب، ص ٨١.

(٥) (الشيخ) ساقط [أ].

(٦) حكى قوله الإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٢٨).

(٧) في [د]: (الزوج).

(٨) في [أ]: (أضيف).

م ١٤٢: الإيجاب في
الحال شرط عقد
النكاح

م ١٤٢: **التاسعة**^(١): الشرط في عقد النكاح أن يكون الإيجاب في الحال. حتى إذا قال: إذا جاء رأس الشهر، أو إذا قدم فلان فقد زوجتك بنتي؛ لا يصح العقد^(٢)؛ لأن التعليق بالشرط نوع من الغرر لا محالة، والعقود تنزه عن الغرر. وأيضاً: فإن الزوج لا يخلو: إما أن يقبل في الحال، أو عند وجود الشرط. إن قبل في الحال؛ لم يصح. لأن الإيجاب غير موجود في الوقت، فتقدم القبول على الإيجاب بزمان طويل. وإن أخر القبول إلى وقت الشرط؛ لم يجوز. لأنه لم يوجد في الوقت إيجاب، وإنما اللفظ السابق يصير إيجاباً. فعلى كل حال: لا يجتمع الإيجاب والقبول؛ أحدهما^(٣) مرتباً على الآخر من غير زمن طويل.

م ١٤٣: الشرط أن
يكون الإيجاب في
الحال جزءاً
لا تردد فيه

م ١٤٣: **العاشرة**^(٤): الشرط أن يكون الإيجاب في الحال جزءاً لا تردد فيه؛ حتى لو بُشِّرَ رجل بمولود، [فقال الرجل بحضرة شاهدين: إن كان المولود أنثى فقد زوجتها منك]^(٥)، وقال الزوج: قبلت النكاح، وبانت أنثى؛ لا يصح النكاح^(٦). وكذلك لو بلغه الخبر أن زوج بته طلقها، فقال لآخر: إن كان زوج بنتي قد طلقها، وانقضت^(٧) عدتها فقد زوجتها منك، وقبل الرجل، وبان أن زوجها كان قد طلقها؛ لا يصح العقد عندنا^(٨).

(١) في [د]: (الثامنة). والصواب ما أثبتناه.

(٢) انظر: الوسيط ٣٧/٥، فتح العزيز ٤٩٨/٧، روضة الطالبين ٣٣-٣٢/٦، مغني المحتاج ١٤١/٣.

(٣) (أحدهما): ساقط [د].

(٤) في [د]: (التاسعة). والصواب ما أثبتناه.

(٥) (فقال الرجل بحضرة شاهدين: إن كان المولود أنثى فقد زوجتها منك): ساقط [أ].

(٦) وحكى الإمام الغزالي في الوسيط ٤٧/٥-٤٨، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٤٩٨/٧-٤٩٩، وجهاً آخر: بأنه يصح النكاح.

وانظر كذلك في المسألة: نهاية المطلب (٢١ ل ٧٩)، التهذيب ٣١٧/٥، روضة الطالبين ٣٣/٦، أسنى المطالب ١٢٠/٣، مغني المحتاج ١٤١/٣.

(٧) في [د]: (أو انقضت). والصواب ما أثبتناه.

(٨) عبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٤٩٨/٧-٤٩٩ بأنه الأصح الذي أورده الأكثرون، وعبر الإمام النووي في روضة الطالبين ٣٣/٦، بأنه المذهب، وبه قطع الأكثرون.

[٢٢٥ ب]

ويحكى عن أبي حنيفة - رحمه الله - أنه قال^(١): ينعقد النكاح./

ودليلنا^(٢): أنا أجمعنا على أن رجلا لو قال لآخر: إن كان قد مات أبي وورثت منه هذا المال، فقد بعته منك. فقال: قبلت. ثم تبين أن الأب كان ميتا ذلك الوقت؛ لا يصح البيع. وأما^(٣) إذا^(٤) كان البيع^(٥) على هذه الصفة لا ينعقد، فكذا^(٦) النكاح.

م ١٤٤: الشرط في
النكاح أن يكون
الإيجاب والقبول
مطلقين بدون
شرط الخيار

م ١٤٤: [// الحادية عشرة^(٧)]: الشرط في النكاح أن يكون الإيجاب والقبول مُطْلَقَيْن ليس معهما شرط الخيار^(٨). ولو شرط الخيار في النكاح؛ لم يثبت الشرط. وإنما قلنا: ذلك؛ لأن المقصود من الخيار التردد؛ لتنظر: هل يصلح له المعقود عليه أم لا؟ والغالب في الأنكحة // أنها^(٩) // تقع بعد ثرو وتأمل واستخبار، فلا تقع الحاجة إلى الخيار؛ فلم يثبت. وأيضا: فإن الأموال تختلف قيمتها في كل // وقت^(١٠) //، وأثبت الخيار فيها لنوع مصلحة؛ حتى إن تغيرت الأسعار لا تتغير. وفي النكاح: المقصود عين الزوجين، وقل ما يحدث في أحدهما تغير تفوت بسببه المقاصد؛ حتى يستدرك ذلك بالخيار. وإذا ثبت أن الخيار لا يثبت فيه؛ فعندنا^(١١): النكاح يبطل بشرط الخيار، وعند أبي حنيفة رحمه الله - يبطل الشرط، ويصح النكاح.

- (١) انظر: بدائع الصنائع ٢/٢٣٢.
- (٢) انظر: الوسيط ٥/٤٧-٤٨، التهذيب ٥/٣١٧، فتح العزيز ٧/٤٩٨.
- (٣) (أما): ساقط [أ].
- (٤) في [أ]: (فإذا).
- (٥) (البيع): ساقط [د].
- (٦) في [د]: (وكذلك).
- (٧) في [د]: (العاشرة). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.
- (٨) انظر: الأم ٥/٤١، المهذب ١٦/٢١٠، البيان ٩/٢٣٧، تكملة المجموع ١٦/٢١٣.
- (٩) في [د]: (أنهما). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.
- (١٠) في [د]: (واقت). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.
- (١١) راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (٨).
- (١٢) انظر: تحفة الفقهاء ٢/١١٩-١٢٠.

ودليلنا^(١): أنه عقد لا يصح فيه شرط الخيار؛ فيبطل الخيار، كالصرف،
والسلم^(٢).

م ١٤٥ : الثانية عشرة^(٣) : الشرط في عقد النكاح أن تكون المنكوحة
معلومة للزوج^(٤). وطريق العلم أحد أمرين: إما ذكر النسب، والاسم، والمعاينة؛
حتى لو قال رجل لآخر: زوّجْتُك هذه المرأة وهي متقبة، أو خلف ستر؛
والزوج^(٥) لا يعرفها باسمها^(٦)، ولا ذكر اسمها ونسبها؛ لا يصح العقد. لأنها
مجهولة، وعلامة ذلك: أنه لو رآها مع غيرها لم يمكنه التمييز بينهما. وأيضاً: فإنه لا
يتحمل الشهادة على المرأة إلا بعد أن يعرفها باسمها / ونسبها، أو بالمشاهدة.
فدل أن العلم لا يحصل إلا بأحد هذين الطريقين. فلو لم تكن متقبة، فقال الولي:
زوّجْتُك هذه؛ يصح العقد. ولو^(٧) قال: بنتي هذه، أو فلانة بنت فلان^(٨) هذه؛ كان
تأكيداً.

فرع:

لو قال الولي: زوّجْتُك هذه فلانة، وأخطأ في الاسم^(٩)؟ **المذهب**^(١٠): أن

- (١) انظر: الأم ٤١/٥، المذهب ٢١٠/١٦، البيان ٢٣٧/٩.
- (٢) من أول المسألة (الحادي عشر إلى نهايتها): ساقط [أ].
- (٣) في [د، أ]: (الحادية عشر). والصواب ما أثبتناه.
- (٤) انظر: الأم ٤٠/٥، الحاوي ٢١٣-٢١٢/١١، المذهب ٢٠٢/١٦، البيان ٢٢٧/٩، روضة الطالبين ٣٦/٦.
- (٥) في [أ]: (سترة فالزوج).
- (٦) في [أ]: (بوجهها).
- (٧) في [أ]: (وإن).
- (٨) في [د]: (فلانة). والصواب ما أثبتناه.
- (٩) حكى الإمام العمراني في البيان ٢٢٧/٩، والإمام المطيعي في تكملة المجموع ٢٠٥/١٦ المسألة على وجهين.
- وانظر كذلك: الحاوي ٢١٣/١١، المذهب ٢٠٢/١٦، الحلية للرويانى (ل ١٢٩)، التهذيب ٣١٦/٥.
- (١٠) عبر الإمام الرافي في فتح العزيز ٥١٣-٥١٤/٧، والإمام النووي في روضة الطالبين ٣٦/٦، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٢٦)، بأنه الأصح.

العقد صحيح، والخطأ في التسمية بعد وجود الإشارة لا يؤثر؛ لأن الإشارة أقوى من التسمية.

وفيه طريقة أخرى: أن العقد لا ينعقد؛ لأنه عقد على فلانة وهذه ليست فلانة. وسنذكر^(١) إن شاء الله تعالى أصل هذه القاعدة في باب الغرور. ونظير هذه المسألة: إذا قال: بعثك هذه البغلة؛ وهي فرس^(٢). سنذكره إن شاء الله تعالى.

م ١٤٦: الثالثة عشرة^(٣): [إذا كانت المرأة غائبة فقال الولي^(٤): زوجتك بنتي، وليس له إلا بنت واحدة؛ يصح العقد^(٥)؛ لأن العلم حصل بذكر^(٦) التسمية. فلو^(٧) قال: بنتي فلانة وذكر اسمها، فقد زاد في البيان. ولو قال: بنتي فلانة، وغلط في الاسم؛ فعلى ما ذكرناه^(٨).

م ١٤٦: إذا كانت المرأة غائبة فقال الولي: زوجتك بنتي، وليس له إلا بنت واحدة؛ يصح العقد؛ لأن العلم حصل بذكر التسمية. فلو قال: بنتي فلانة وذكر اسمها، فقد زاد في البيان. ولو قال: بنتي فلانة، وغلط في الاسم؛ فعلى ما ذكرناه.

م ١٤٧: الرابعة عشرة^(٩): إذا كان لرجل بنات فقال: أزوجك^(١٠) بنتي فلانة^(١١) وأطلق؛ لا يصح العقد^(١٢)؛ لأنها مجهولة.

م ١٤٧: إذا كان لرجل بنات فقال: أزوجك بنتي فلانة وأطلق.

- (١) في [د]: (وسنذكره). والصواب ما أثبتناه.
- (٢) انظر: البيان ٢٢٧/٩، فتح العزيز ٥١٤/٧.
- (٣) في [د]: (الثانية عشر). والصواب ما أثبتناه.
- (٤) (إذا كانت المرأة غائبة فقال الولي): ساقط [أ]: وأثبت بدلاً عنه قوله: (إذا كان لرجل بنات).
- (٥) انظر: الحاوي ٢١٣/١١، المهذب ٢٠٢/١٦، الحلية للرويانى (١٢٩)، التهذيب ٣١٦/٥، البيان ٢٢٧/٩، فتح العزيز ٥١٣/٧-٥١٤، روضة الطالبين ٣٦/٦، تكملة المجموع ٢٠٥/١٦، عجلة المحتاج ١١٩٦/٣، أسنى المطالب ١٢١/٣.
- (٦) في [د]: (بذلك). والصواب ما أثبتناه.
- (٧) في [د]: (ولو). والصواب ما أثبتناه.
- (٨) راجع المصادر السابق ذكرها في فرع (مسألة ١٤٥) في هامش (٩-١٠)، ص ٣٤٨.
- (٩) في [د]: (الثالثة عشر). والصواب ما أثبتناه.
- (١٠) في [أ]: (زوجتك).
- (١١) (فلانة): ساقط [أ].
- (١٢) انظر: الحاوي ٢١٤/١١، المهذب ٢٠٢/١٦، التهذيب ٣١٦/٥، البيان ٢٢٨/٩، فتح العزيز ٥١٣/٧، روضة الطالبين ٣٦/٦، تكملة المجموع ٢٠٦/١٦، أسنى المطالب ١٢١/٣.

ولو^(١) سماها وأصاب؛ صح العقد^(٢). ولو قال: زوجتك الكبرى من بناتي، أو الوسطى، أو الصغرى؛ يصح العقد؛ لأن التمييز يحصل بذلك. ولو قال: زوجتك بنتي الكبرى فلانة وأخطأ في التسمية؛ فعلى ما ذكرناه من الطريقتين^(٣).

م ١٤٨ : الخامسة عشرة^(٤)؛ الشرط أن يكون الرجل عالماً بأنها تحل له؛ حتى لو كان للرجل بتان إحداهما محرمة على الرجل^(٥) برضاع أو مصاهرة، فقال الأب: زوجتك ابنتي هذه، أو ابنتي فلانة؛ والرجل لا يدري أيهما^(٦) هي المحرمة / عليه، أو هي التي تحل له؛ لا يصح العقد^(٧). لأن الحل في النكاح لا يتأخر عن العقد، وبعد العقد لا يمكننا أن نقول حلت المرأة؛ لاحتمال أنها محرمة عليه، وأن العقد باطل. ولو قال: زوجتك التي تحل لك؛ لا يصح العقد؛ لأنها مجهولة.

م ١٤٩ : السادسة عشرة^(٨)؛ الخطبة سنة عند الخطبة وطلب التزويج^(٩). وذلك بأن يحمي الزوج إلى الولي أو رسوله، فيحمد الله، ويثني عليه، ويصلي على رسول الله ﷺ، ويوصي نفسه والحاضرين بتقوى الله، ثم يُظهر حاجته، ويقول:

م ١٤٩: الخطبة
سنة عند الخطبة
وطلب التزويج

- (١) في [أ]: (ولو).
- (٢) انظر: الحاوي ٢١٤/١١، التهذيب ٣١٦/٥، البيان ٢٢٨/٩، فتح العزيز ٥١٤/٧، روضة الطالبين ٣٦/٦، أسنى المطالب ١٢٢/٣.
- (٣) سبق ذكرهما في فرع (مسألة ١٤٥) في هامش (٩، ١٠). وراجع كذلك: الحاوي ٢١٣/١١، المهذب ٢٠٢/١٦، الحلية للرويانى (ل ١٢٩)، التهذيب ٣١٦/٥، البيان ٢٢٧/٩، تكملة المجموع ٢٠٥/١٦.
- (٤) في [د]: (الرابعة عشر). والصواب ما أثبتناه.
- (٥) في [أ]: (رجل).
- (٦) في [أ]: (أنها).
- (٧) انظر: فتح العزيز ٥١٣/٧، روضة الطالبين ٣٦/٦، حاشية الرملي ١٢١/٣.
- (٨) في [د]: (الخامسة عشر). والصواب ما أثبتناه.
- (٩) انظر: الحاوي ٢٢٢/١١، المهذب ٢٠٣/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ٨٠)، الحلية للرويانى (ل ١٢٩-١٣٠)، الوسيط ٤٢/٥، التهذيب ٣١٧/٥-٣١٨، البيان ٢٣٠/٩، فتح العزيز ٤٨٨/٧، روضة الطالبين ٢٨/٦.

جئت راعباً في المواصلة. ويستحب للولي إذا أراد الإجابة أن يخطب أيضاً، ثم يجيبه إلى مراده.

والأصل فيه^(١): ما رُوي عن رسول الله ﷺ، أنه قال: (كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بحمد الله؛ فهو أبتَر)^(٢). والنكاح من الأمور العظيمة؛ فيستحب أن يكون الابتداء من كل واحد من هما؟ بحمد الله تعالى.

م ١٥٠: السابعة عشرة^(٣): الخطبة سنة عند العقد، وليست واجبة^(٤).
وقال داود^(٥): الخطبة واجبة.

م ١٥٠: الخطبة
سنة عند العقد
وليست واجبة

(١) انظر: مختصر المزني ٢٦٨/٨، الحاوي ٢٢٢/١١، كفاية النبيه (٩ ل ٢٦)، أسنى المطالب ١١٧/٣.

(٢) أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح ٦١٠/١، برقم (١٨٩٤). وأخرجه ابن حبان في صحيحه، ما جاء في الابتداء بحمد الله تعالى ١٠٢/١، برقم (٢-١) كلاهما من طريق قرّة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، بلفظ (كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بالحمد: أقطع)، قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير، كتاب النكاح، باب استحباب خطبة النكاح ١٧٤/٣، برقم (١): (وله ألفاظ أخر أوردها الحافظ عبد القادر الرهاوي في أول الأربعين البلدانية له) أ. هـ. وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير ١٤٧/٤، برقم (٤٢٢١)، وفي إرواء الغليل ٣٠/١-٣٢، برقم (٢) وقال: ضعيف.

(٣) في [د]: (السابعة عشر).
(٤) انظر: الحاوي ٢٢٢/١١، الوسيط ٤٢/٥، البيان ٢٣٠/٩، فتح العزيز ٤٨٨/٧، روضة الطالبين ٢٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٦).

(٥) حكى قوله الإمام الماوردي، والإمام العمراني، والإمام ابن المنذر، والشيخ عبدالله بن قدامة، والشيخ عبدالرحمن بن قدامة.

انظر: الحاوي ٢٢٢/١١، البيان ٢٣٠/٩، المغني ٤٣٣/٧، الشرح الكبير ٣٦٨/٧، وقال الإمام ابن المنذر في الإشراف ٣٢/٤: (لا أعلم أحداً من أهل العلم أفسد نكاحاً، ترك المعاهد الخطبة عنده) أ. هـ.

وقال الإمام النووي في الأذكار، ص ٢٥٠: (العلماء المحققون لا يعدون خلاف داود خلافاً معتبراً، ولا ينخرق الإجماع بمخالفته) أ. هـ.

ودليلنا: ما روى ^(١) سهل ابن سعد ^(٢) (أن الواهبة نفسها لما ^(٣) لم يرغب فيها رسول الله ﷺ، فقام أعرابي ^(٤) [فقال: زوجنيها] ^(٥) فقال رسول الله ﷺ: (زوجتكها بما معك من القرآن، ولم يخطب) ^(٦)).

وَرُويَ (أن رسول الله ﷺ زوج أمانة بنت عبدالمطلب ^(٧) من رجل من بني سليم، ولم يتشهد) ^(٨).

وإذا ثبت أنها سنة؛ فيخطب الولي أو نائبه، أو بعض من حضر الملاك؛ فيحمد ^(٩) الله تعالى، ويثني عليه، ثم يقول الولي: زوجتك فلانة بصداق. ثم

(١) في [د]: زيادة (أن).

(٢) أبو العباس، سهل بن سعد بن مالك بن خالد الساعدي الأنصاري، من مشاهير الصحابة. يقال: كان اسمه حَزَنًا فسمَّاه النبي ﷺ سَهْلًا. روى عن: النبي ﷺ، وعن أبي، وعاصم بن عدي. وروى عنه: ابنه العباس، وأبو حازم، والزهري وآخرون. آخر من مات بالمدينة من الصحابة، مات سنة (٨٨هـ) وقيل سنة (٩١هـ).

انظر: الإصابة ٣/٣٠٠، الاستيعاب ٢/٦٦٤-٦٦٥، التاريخ الكبير للبخاري ٢/٩٧-٩٨، تهذيب التهذيب ٢/٤٤٣.

(٣) (لما): ساقط [د].

(٤) في [د]: (وقام الأعرابي).

(٥) (فقال زوجنيها): ساقط [د].

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب السلطان ولي ١٩٧٣/٥، برقم (٤٨٤٢).

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب أقل الصداق ١٠٤٠-١٠٤١، برقم (١٤٢٥).

(٧) أمانة؛ وهي: أَمِيمة. نُسِبَتْ إلى جد أبيها. وهي بنت ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب. قال الحافظ ابن حجر: (ذكر أبو عمر في ترجمة عباد بن شيبان إسلام أمانة بنت عبدالمطلب. قال عباد بن شيبان: خطبت على النبي ﷺ أمانة بنت عبدالمطلب، فأنكحني، ولم يتشهد) أ.هـ. ولم تذكر سنة وفاتها. انظر: الإصابة ٧/٥٠٤.

(٨) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح ١١٠/٦، برقم (٢١٢٠) من طريق إسماعيل بن إبراهيم عن رجل من بني سليم.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب من لم يزد على عقد النكاح ٢٣٨/٧، برقم (١٣٨٣٥). ذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير، كتاب النكاح، باب استحباب خطبة النكاح ٣/١٧٤، برقم (٢) وقال: (ذكره البخاري في تاريخه، وقال: إسناده مجهول) أ.هـ. وضعفه الألباني في إرواء الغليل ٦/٢٢٤، برقم (١٨٢٤) وقال: (ضعيف) أ.هـ.

(٩) في [أ]: (ويحمد).

الزوج إن لم يخطب وقبل؛ جاز^(١). لأن القبول من جملة^(٢) العقد؛ وقد وُجِدَتْ
البداية بحمد الله تعالى. وإن أراد / أن يخطب ثم يَقْبَل؛ لم يُمنع منه، إلا أنه
لا يطول. ثم^(٣) يقول: بسم الله، والحمد لله، والصلاة على رسول الله. أوصيكم
وإياي بتقوى الله. قبلت نكاحها.

وهذا القدر من الفصل بين الإيجاب والقبول لا يقطع النِّظْم^(٤)؛ لأنه من
جملة مصالحه، وهو فصل يسير؛ فصار^(٥) كالإقامة بين صلاتي الجُمُع؛ لا يقطع
النِّظْم. وأما^(٦) إن طَوَّل الخطبة؛ ينقطع النِّظْم؛ كما لو أَدْن وأقام بين صلاتي
الجُمُع^(٧).

فرعان:

أحدهما: أن تكون خطبته خطبة رسول الله ﷺ [وهو: ما رواه ابن مسعود
(أن النبي ﷺ)^(٨) خطب فقال: (الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره. ونعوذ
بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا؛ من يهده الله فلا مضل له، ومن
يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله،

(١) انظر: فتح العزيز ٤٨٩/٧، روضة الطالبين ٢٨/٦.

(٢) في [أ]: (جهة).

(٣) في [أ]: (بل).

(٤) وهذا هو الصحيح. وبه قطع الجمهور؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ٢٨/٦،
وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٤٨٩/٧ بأنه الأصح. ونسب الإمام العمراني في البيان
٢٣٢/٩ هذا الوجه للشيخ أبي حامد، والمحاملي، وابن الصباغ. وحكى العلماء وجهاً آخر
في المسألة: بأنه لا يصح؛ لأنه تخلل بينهما ما ليس في العقد.

انظر: مختصر المزني ٢٦٨/٨، المذهب ٢١٠/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ٨١)، الحلية
للرويانى (ل ١٣٠)، حلية العلماء ٣٧١/٦، التهذيب ٣١٨/٥، كفاية النبيه (٩ ل ٢٧).

(٥) في [أ]: (وصار).

(٦) في [أ]: (فأما).

(٧) انظر: التهذيب ٣١٨/٥، فتح العزيز ٤٨٩/٧، روضة الطالبين ٢٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٧)،
أسنى المطالب ١١٧/٣.

(٨) (وهو ما رواه ابن مسعود (أن النبي ﷺ): ساقط [د].

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(١)، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٢)، ﴿وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٣)،^(٤)،^(٥) والمستحب أن يضيف إليها: والنكاح مما أمر الله به وندب إليه. ويقرأ الآيات الدالة على ذلك^(٦)، ويذكر طرفاً من الأخبار الواردة فيه، ثم يعقد^(٧).

- الثاني: يستحب أن يقول الولي عند العقد: زوجتك فلانة بصداق كذا؛ على ما أمر الله تعالى به، من إمساك بمعروف، أو تسريح بإحسان^(٨)،^(٩).

(١) (الله): ساقط [د].

(٢) سورة النساء، آية: (١).

(٣) سورة آل عمران، آية: (١٠٢).

(٤) سورة الأحزاب، آية: (٧٠-٧١).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح ١٠٨/٦-١٠٩، برقم (٢١١٨). وأخرجه الترمذي في سننه، أبواب النكاح، باب ما جاء في خطبة النكاح ٢٠٠-٢٠١، برقم (١١١١).

وأخرجه النسائي في سننه، كتاب النكاح، باب ما يستحب من الكلام عند النكاح ٣٩٧/٦-٣٩٨، برقم (٣٢٧٧). وأخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح ٦٠٩/١، برقم (١٨٩٢)، كلهم من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، وقال الترمذي: (حديث عبدالله حديث حسن) أ. هـ. وأقره الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام، ص ٢٠١-٢٠٢، برقم (٩٩٩)، وكذا صححه الإمام النووي في الأذكار، ص ٢٥٠، وصححه الألباني في إرواء الغليل ٢٢١/٦، برقم (١٨٢١) وقال (صحيح) أ. هـ.

(٦) كقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [سورة النساء، آية: ٣]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [سورة النور، آية: ٣٢].

(٧) انظر: الحاوي ٢٢٣/١١-٢٢٤، المذهب ٢٠٣/١٦، الحلية للرويان (١٢٩)، التهذيب ٣١٧/٥، البيان ٢٣٠/٩-٢٣١.

(٨) أي: من قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [سورة البقرة، آية: ٢٢٩].

(٩) انظر: مختصر المزني ٢٦٨/٨، الحاوي ٢٢٣/١١، المذهب ٢٠٣/١٦، الحلية للرويان (ل) ١٢٩-١٣٠، التهذيب ٣١٨/٥، البيان ٢٣٠/٩-٢٣١، فتح العزيز ٤٩٠/٧، روضة الطالبين ٢٨/٦، الأذكار للنووي، ص ٢٥٠، كفاية النبيه (٩ ل ٢٧).

و^(١) رُوِيَ عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول ذلك^(٢).

م ١٥١: ضرب الدف
عند عقد النكاح

م ١٥١ : الثامنة عشرة^(٣) : ضرب الدف^(٤) عند عقد النكاح جائز^{(٥)(٦)} ، لما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ / أنه قال: (أعلنوا النكاح، واضربوا عليه الدف)^(٧). ورُوِيَ عن أم نبيط^(٨) أنها قالت: (أهدينا فتاة من بني النجار إلى زوجها، وأخذت

(١) في النسخ. زيادة (يقول).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما يستحب للولي من الخطبة والكلام ٢٣٧/٧ برقم (١٣٨٣٣).

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب النكاح، باب القول عند النكاح ١٨٩/٦ برقم (١٠٤٥٣).

(٣) في [د]: (السابع عشر).

(٤) الدف: قال المباركفوري في تحفة الأحوذى ١٧٧/٤: (بضم الدال وفتحها، قال القاري في المرقاة: الصوت؛ أي: الذكر والتشهير، والدف: أي ضربه؛ فإنه يتم به الإعلان) أ. هـ. وقال الزمخشري في الفائق ٣٧١/١، مادة (دفع): (الدف: هو الذي تضرب به النساء - بالضم والفتح - والمراد بالصوت: الإعلان) أ. هـ. وقال ابن الأثير في النهاية ١١٧/٢، مادة (دفع): (الدف هو بالضم والفتح: معروف. والمراد به: الإعلان للنكاح) أ. هـ.

(٥) في [أ]: (مباح).

(٦) انظر: التهذيب ٥٢٩/٥، البيان ٤٨٩/٩.

(٧) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب النكاح، باب ما جاء في إعلان النكاح ١٧٧/٤-١٧٨، برقم (١٠٩٥).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصداق، باب ما يستحب من إظهار النكاح وإباحة الضرب ٤٧٣/٧، برقم (١٤٦٩٩)، كلاهما من طريق عيسى بن ميمون عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: (أعلنوا هذا النكاح، واجعلوه في المساجد، واضربوا عليه بالدفوف) أ. هـ.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب: إعلان النكاح ٦١١/١، برقم (١٨٩٥) بنحوه. وذكره السخاوي في المقاصد الحسنة، ص ٨٩، برقم (١٢٩)، وقال الترمذي والبيهقي: (عيسى بن ميمون ضعيف) أ. هـ. وقال الألباني في تعليقه على شرح السنة ٤٧/٦، برقم (٢٢٦٥): (وفي سنده عيسى بن ميمون الأنصاري وهو ضعيف)، وذكره في ضعيف الجامع الصغير ٣٠٦/١، برقم (١٠٦٥).

(٨) أم نبيط: قال الحافظ ابن حجر في الإصابة ٣١٥/٨: (قيل: أن اسمها نائلة بنت الحساس) أ. هـ. وقال ابن الأثير في أسد الغابة ٤٠١/٦-٤٠٢: (اختلف في اسمها. روى عنها ابنها نبيط) أ. هـ.

الدَّف ومعي نسوة، وكنت أضرب الدَّف، وأقول:

أتينــــــــــــــــاكم أتينــــــــــــــــاكم
فحيونــــــــــــــــا نحــــــــــــــــيــــــــــــــــكم
ولولا الذهب الأحمر ما حلت بـواديكم

فاستقبلنا رسولُ الله ﷺ فقال: (ما هذا يا أم نبيط؟)، فقلت: أهدينا فتاة من بني النجار إلى زوجها. فقال: (ماذا^(١) كنتم تقولون؟) فأعدت عليه^(٢).

(١) في [أ]: (ما الذي).

(٢) أورد خبر أم نبيط الحافظ ابن حجر في الإصابة ١١٥/٨ وقال: (هذا حديث غريب، أخرجه ابن منده، وأخرجه ابن الأثير عن أبي البركات بن عساكر، عن محمد بن الخليل بن فارس، عن أبي القاسم بن أبي العلاء) أ. هـ.

الفصل // الثاني^(١) // في التوكيل^(٢) بالنكاح، وفيه سبع مسائل:

م ١٥٢: توكيل
الزوج غيره في
قبول النكاح له
من الولي

م ١٥٢: أحدها: يجوز للزوج^(٣) أن يوكل في قبول النكاح له من الولي^(٤).

والدليل عليه^(٥): (أن رسول الله ﷺ وكل عمرو بن أمية الضمري؛ حتى قيل له نكاح أم حبيبة من ابن عم أبيها خالد^(٦) بن سعيد بن العاص)^(٧). وكما يجوز للزوج أن يوكل؛ يجوز للولي أن يوكل بالتزويج. لأنه أحد طرفي النكاح؛ فجاز التوكيل فيه كالقبول^(٨).

فروع ثلاثة:

- أحدها: إذا كان الولي ولي^(٩) إجبار فوكل وكيلاً بالتزويج، وعين الزوج؛ صح التوكيل^(١٠). وأما إن أطلق التوكيل؛ فعلى وجهين^(١١):
أحدهما: يجوز. وعلى الوكيل أن يراعي المصلحة، فيزوجها ممن يكافئها بمهر

- (١) في [د، أ]: (الثالث). والصواب ما أثبتناه.
- (٢) في [أ]: (التوكيل).
- (٣) في [د]: (الزوج). والصواب ما أثبتناه.
- (٤) انظر: الأم ١٧/٥، الحاوي ١١/١٥٦، تهذيب ٥/٢٨٥، فتح العزيز ٧/٥٦٦، روضة الطالبين ٦/٦٨، كفاية النبيه (٩ ل ١٩).
- (٥) انظر: الأم ١٧/٥، الحاوي ١١/١٥٧، تهذيب ٥/٢٨٥.
- (٦) في [د]: (خلد). والصواب ما أثبتناه.
- (٧) سبق تخريجه في هامش (٦) ص ١٩٣ من البحث.
- (٨) انظر: الحاوي ١١/١٥٨، الوسيط ٥/٧٩، البيان ٩/١٩١، فتح العزيز ٧/٥٦٦.
- (٩) (ولي) ساقط [د].
- (١٠) انظر: الحاوي ١١/١٥٧، حلية العلماء ٦/٣٤٤، تهذيب ٥/٢٨٥، البيان ٩/١٩١، روضة الطالبين ٦/٦٨.
- (١١) انظر: الحاوي ١١/١٥٧، المذهب ١٦/١٧٣، الوسيط ٥/٧٩، حلية العلماء ٦/٣٤٤، حكاهما الإمام العمراني في البيان ٩/١٩١ عن الشيخ أبي حامد وأبي إسحاق على قولين، وحكاهما عن ابن الصباغ والمسعودي على وجهين. وذكر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٧/٥٦٦ أنهما قولان، ويقال: وجهان.

المثل. وهذا كما في البيع: إذا أطلق التوكيل بالبيع؛ يصح التوكيل، وعليه أن يبيع بضمن المثل.

والثاني: لا يصح حتى يعين الزوج. لأن عين الزوج مقصود في باب النكاح. بخلاف البيع؛ فإنه ^(١) لا غرض في عين البائع ولا في ^(٢) عين / المشتري، وإنما الغرض في المالية فحسب. وأيضاً: فإننا جعلنا للأب والجد اختيار الأزواج رضاً بكمال شفقتهم؛ وهذا لا يُثبِتُ لسائر الأولياء حقَّ تعين الأزواج. والوكيل ليس بكامل الشفقة.

- الثاني: الوكيل، إذا كان ممن ^(٣) لا يملك الإيجاب مثل سائر الأولياء غير الأب والجد، ومثل الأب والجد في حق الثيب. فإن أذنت في التزويج للولي مطلقاً، وفي التوكيل؛ فيصير حكمه حكم ولي الإيجاب. وقد ذكرناه ^(٤).
فإن ^(٥) أذنت لوليها في التزويج دون التوكيل ^(٦). ذكر القفال ^(٧)

(١) في [أ]: (وإنه).

(٢) (في): ساقط [أ].

(٣) (ممن): ساقط [د].

(٤) راجع الفرع الأول في المسألة (١٥٢) ص ٣٥٧ من البحث.

(٥) في [أ]: (وإن).

(٦) انظر: الحاوي ١١/١٥٩، حلية العلماء ٦/٣٤٤-٣٤٥، الوسيط ٥/٧٩، التهذيب ٥/٢٨٥، البيان ٩/١٩٢، كفاية النبيه (٩ ل ٢٠).

(٧) أبو بكر، عبدالله بن أحمد بن عبدالله المروزي، المعروف بالقفال الصغير. إمام خراسان في عصره. وهو ليس القفال الكبير، فهو الأكثر ذكراً في كتب الفقه. والقفال الكبير الشاشي أكثر ذكراً في الأصول والتفسير. ولا يطلق غالباً إلا مطلقاً، وأما الآخر فإذا أطلق قيد بالشاشي. عمل بالأقوال في أول عمره، ثم اشتغل بالفقه. قال عنه السمعاني في أماليه: (كان وحيد زمانه فقهاً، وحفظاً، وورعاً، وزهداً، وله في فقه الشافعي ومذهبه من الآثار ما ليس لغيره من أهل عصره ..). أ. هـ. تفقه على: الشيخ أبي زيد المروزي، والخليل بن أحمد القاضي، وجماعة. وتفقه عليه خلق من أهل خراسان؛ مثل: المسعودي، والفوراني، والقاضي حسين، والجويني، وغيرهم. من مصنفاته: (شرح الفروع)، (شرح التلخيص)، وكتاب (الفتاوى)، توفي سنة (٤١٧هـ).

انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ١/٤٩٦-٥٠٠، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٥٣/٦٢، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ١/١٨٦-١٨٧.

- رحمه الله - ^(١): أنه لا يجوز له التوكيل؛ لأنه استفاد العقد بإذنها، والمرأة أذنت له في التزويج دون التوكيل؛ فلا يملك التوكيل. كما لو أذنت له في التزويج من زيد؛ لا يملك التزويج من عمرو.

وسائر أصحابنا قالوا ^(٢): له أن يوكل؛ لأنه لما أذنت له المرأة تكاملت ولايته؛ فصار كولي الإجماع في الحكم.

فعلى هذا: قبل أن تأذن له المرأة في التزويج، هل يجوز له أن يوكل؟ فيه وجهان ^(٣):

أحدهما: لا يجوز له أن يوكل؛ لأنه لا يملك العقد، فكيف يملك التوكيل بالعقد؟

والثاني: يصح؛ لأن العقد إليه، إلا أن للعقد شرطاً وهو إذن المرأة، فجاز أن يستنيب فيما إليه. ثم الوكيل ^(٤) يستأذنها ^(٥)، وصار كأحد الشريكين في الجارية؛ يجوز أن يوكل في تزوج الجارية. وإن كان لا ينفرد بالتزويج، ثم الوكيل يستأذن الشريك.

- الثالث: المرأة إذا أذنت في التزويج من رجل بعينه؛ فالإذن صحيح ^(٦). وأما إن أطلقت الإذن له في التزويج. فالذهب صحة الإذن ^(٧). وعليه يدل نص

(١) انظر قوله في: الحاوي ١١/١٥٩، حلية العلماء ٦/٣٤٤-٣٤٥، الوسيط ٥/٧٩، التهذيب ٥/٢٨٥، البيان ٩/١٩١، كفاية النبيه (٩ ل ٢٠).

(٢) انظر: الحاوي ١١/١٥٩، حلية العلماء ٦/٣٤٤-٣٤٥، الوسيط ٥/٧٩، التهذيب ٥/٢٨٥، البيان ٩/١٩١، كفاية النبيه (٩ ل ٢٠).

(٣) انظر: الحاوي ١١/١٥٩، حلية العلماء ٦/٣٤٥، التهذيب ٥/٢٨٦، البيان ٦/٤٠٣، روضة الطالبين ٦/٦٩، كفاية النبيه (٩ ل ٢٠).

(٤) في [د]: (التوكيل). والصواب ما أثبتناه.

(٥) في [أ]: (استأذنها).

(٦) انظر: الحاوي ١١/١٥٩، الوسيط ٥/٧٩، البيان ٩/١٩٢.

(٧) انظر: الوسيط ٥/٧٩، البيان ٩/١٩٢.

الشافعي - رحمه الله - ^(١) في المختصر ^(٢). فإن المزماني ذكر في باب اجتماع الأولياء: ولو أذنت لكل واحد أن يزوجه؛ لا ^(٣) من ^(٤) رجل بعينه؛ فزوجه ^(٥) / كل واحد.

[٢٢٨ ب]

وفيه وجه آخر: أنه لا يجوز لها إطلاق الإذن؛ كما لا يجوز للولي إطلاق التوكيل.

١٥٣: لا يشترط
في التوكيل
بالنكاح
الشهادة

م ١٥٣: الثانية: التوكيل بالنكاح لا يشترط فيه الشهادة عندنا ^(٦).
وحكي عن الحسن بن صالح بن حي ^(٧) أنه قال ^(٨): لا يجوز التوكيل
بالنكاح إلا بحضور شاهدين، كما لا يصح النكاح إلا بحضور شاهدين.
ودليلنا: أن التوكيل لا يتصل به استباحة الاستمتاع؛ فلا يفتقر إلى الشهادة
كسائر العقود.

فرعان:

- أحدهما: لو جاء رجل وقال: أنا وكيل فلان في قبول نكاح فلانة،
وصدقه الولي والمرأة، وقبل له النكاح بصدق معلوم، وضمن له الصداق، ثم إن

(١) (نص الشافعي - رحمه الله -): ساقط [أ].

(٢) انظر: مختصر المزماني ٢٦٦/٨.

(٣) (لا): ساقط [أ].

(٤) في [د]: (في). والصواب ما أثبتناه.

(٥) (لا في رجل بعينه فزوجه): عبارة مكررة في [د].

(٦) انظر: حلية العلماء ٣٤٥/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٠).

(٧) الحسن بن صالح بن حي الهمداني. فقيه الكوفة وعابدها. روى عن سماك بن حرب وطبقته.
قال عنه أبو حاتم: (ثقة حافظ متقن) وقال أبو زرعة: (اجتمع فيه إتقان وفقه وعبادة وزهد)
توفي سنة (١٦٧هـ) وقيل: سنة (١٦٩هـ).

انظر: العبر ١٩١/١، التاريخ الكبير ٢٩٥/٢، تذكرة الحفاظ ٢١٦/١، طبقات الحفاظ
للسيوطي، ص ٩٨-٩٩.

(٨) انظر قوله في: مختصر اختلاف العلماء ٣٤٧/٢، حلية العلماء ٣٤٥/٦.

الموكل^(١) أنكر التوكيل؛ فالقول^(٢) قوله مع يمينه. فإذا حلف سقط حكم النكاح في حقه. ولا يثبت في حق الوكيل^(٣)؛ لأن ملك النكاح لا يقبل النقل حتى ينقل العقد إليه.

وهل يجوز أن يطالب مدعي الوكالة له بالمهر أم^(٤) لا؟
من أصحابنا من قال^(٥): لا تجوز مطالبته؛ لأن الضامن فرع المضمون عنه، والمضمون عنه^(٦) لم يثبت عليه حق، فكيف يثبت على الضامن؟!
والصحيح^(٧): أنه تجوز^(٨) مطالبته بنصف المهر. وذكر الشيخ أبو حامد^(٩) أن

-
- (١) في [د]: (الوكيل). والصواب ما أثبتناه.
(٢) في [د]: (والقول). والصواب ما أثبتناه.
(٣) انظر: حلية العلماء ٣٤٦/٦، البيان ١٩٣/٩، تكملة المجموع ١٨١/١٦.
(٤) (أم): ساقط [أ].
(٥) نسبه الإمام الشاشي في حلية العلماء ٣٤٧/٦ لقول الساجي، ونسبه الإمام العمراني في البيان ١٩٤/٩، والمطيعي في تكملة المجموع ١٨١/١٦ لقول الساجي والقاضي أبي الطيب.
(٦) في [أ]: (عليه).
(٧) وعبر الإمام العمراني في البيان ١٩٤/٩، والإمام المطيعي في تكملة المجموع ١٨١/١٦ بأنه هو الأصح.
(٨) (يجوز): ساقط [أ].
(٩) الشيخ أبو حامد، أحمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني. شيخ الشافعية. تفقه على: أبي الحسن بن المرزبان، ثم على أبي القاسم الداركي، وغيره؛ حتى صار أحد أئمة وقته. أخذ عنه الفقهاء والأئمة في بغداد؛ منهم: أبو الطيب الطبري، والماوردي، والمحاملي، وغيرهم. كان يقال له: الشافعي الثاني. قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في (طبقاته): (انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا ببغداد، وعلّق عليه تعاليق في شرح المزني، وعلّق عنه أصول الفقه، وطبق الأرض بالأصحاب، وجمع مجلسه ثلاثمائة متفقه) أ، هـ. من مصنفاته (شرح المختصر في تعليقاته) التي هي في خمسين مجلداً، ذكر فيها خلاف العلماء وأقوالهم. وله كتاب في (أصول الفقه). توفي سنة (٤٠٦هـ).
انظر: العقد المذهب لابن الملقن، ص ٦٥، طبقات الفقهاء للشيرازي، ص ١٣١-١٣٢، طبقات الشافعية لابن الصلاح ٣٧٣/١-٣٧٧، سير أعلام النبلاء ١٩٣/١٧-١٩٧، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ١٧٥/١-١٧٧.

الشافعي رحمه الله نص عليه في الإملاء^(١).

ووجهه^(٢): أن في زعم الوكيل أنه ظالم في الإنكار، وأن لها عليه الصداق المعلوم^(٣) المذكور، وأنه ضامن لذلك؛ فطوبى بحكم إقراره. كما لو أقر بالبيع، وأنكر المشتري الشراء؛ للشفيع الشفعة. و^(٤) كما لو قال: لفلان عليك ألف درهم، وأنا ضامن به فأنكر^(٥) الرجل، وقال: ما علي دين؛ يثبت للمُقرّر له مطالبة الضامن. قال محمد بن الحسن^(٦): للمرأة مطالبة الوكيل بجميع الصداق؛ لأن إنكاره لا يرتفع العقد في التأمل. وفي زعمه أن النكاح صحيح، والمسمى ثابت له؛ فله المطالبة بالجميع / .

[٢٢٩]

دليلنا^(٧): أن الرجل يملك الفرقة فإذا^(٨) أنكر النكاح فقد أقر بتحريمها، فصار ذلك بمنزلة ما لو فارقها بسبب من الأسباب؛ فيسقط نصف الصداق ويبقى^(٩) النصف.

- الثاني: رجل له امرأة غائبة عنه. جاء^(١٠) رجل إليها وقال: إن زوجك قد طلقك وبنت منه، وإنه وكلني في قبول^(١١) نكاحك مرة أخرى. فصّدّقه على ذلك، وجدد الولي العقد بصداق معلوم، وضمن الوكيل صداقها. فلما رجع

(١) حكاه عن الشيخ أبو حامد، الإمام الشافعي في حلية العلماء ٣٤٧/٦، والإمام العمراني في البيان ١٩٤/٩، والإمام المطيعي في تكملة المجموع ١٨١/١٦.

(٢) انظر: البيان ٣٣٠/٦.

(٣) (المعلوم): ساقط [أ].

(٤) (وكما) حرف الواو: ساقط [أ].

(٥) في [د]: (وأنكر). والصواب ما أثبتناه.

(٦) انظر: المبسوط ٢٠/٣، بدائع الصنائع ٣٣/٥.

(٧) انظر: البيان ١٩٣/٩، تكملة المجموع ١٨١/١٦.

(٨) في [د]: (وإذا). والصواب ما أثبتناه.

(٩) في [أ، د]: (وبقي). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.

(١٠) في [أ]: (فجاء).

(١١) في [د]: (القبول). والصواب ما أثبتناه.

الموكل أنكر الطلاق والتوكيل، فالقول^(١) قوله^(٢). وإذا حلف؛ يُحْكَم ببقاء النكاح الأول. وحكم الضمان والمطالبة على ما ذكرناه في الصورة الأولى سواء^(٣)؛ لأن الزوج منكر وجوب المهر الثاني، وفي زعم الوكيل ثبوته.

م ١٥٤: وكيل
الولي، ووكيل
الزوج إذا أراد
عقد النكاح
لا يحتاج التصريح
بالوكالة

م ١٥٤ : **الثالثة** : وكيل الولي. إذا أراد العقد، فيكفي أن يقول: زوجت بنت فلان منك. ولا يحتاج أن يصرح في العقد بالوكالة^(٤)؛ ولكن الشرط عِلْمُ الزوج بالوكالة. وهكذا: إذا كان الوكيل من جهة الزوج؛ يكفي أن يقول: قبلت النكاح لفلان. ولا يحتاج أن يقول: بحكم الوكالة؛ ولكن الشرط ثُبُوتُ وكالته عند الولي، وعلمه بذلك.

م ١٥٥: كيفية
عقد وكيل الولي
ووكيل الزوج
النكاح

م ١٥٥ : **الرابعة** : إذا وكل الولي بالتزويج، ووكّل الرجل بقبول النكاح. فالشرط^(٥) في العقد أن يقول وكيل المزوج^(٦): زوجت فلانة بنت فلان من موكلك فلان ابن فلان^(٧)، ويقول وكيل الزوج: قبلت نكاحها لفلان ابن فلان. وإنما شَرَطَ تسميتها لأن الزوجين في باب النكاح كالثمن والمبيع في باب البيع؛ بدليل أنه يُشْتَرَطُ بقاءهما لبقاء النكاح؛ فلا بد أن يكونا معلومين. وأيضاً: فإن الشهادة شرط في باب النكاح؛ فإذا^(٨) لم يسميا الزوجين في العقد فالشهود^(٩)

- (١) في [أ]: (والقول). والصواب ما أثبتناه.
- (٢) انظر: حلية العلماء ٣٤٧/٦، تكملة المجموع ١٨١/١٦، حاشية الرملي على أسنى المطالب ١٣٦/٣.
- (٣) انظر: حلية العلماء ٣٤٦/٦، البيان ١٩٣/٩، تكملة المجموع ١٨١/١٦.
- (٤) انظر: فتح العزيز ٥٦٨/٧، كفاية النبيه (٩ ل ٢٠)، أسنى المطالب ١٣٥/٣، مغني المحتاج ١٥٩/٣.
- (٥) في [د]: (والشرط). والصواب ما أثبتناه.
- (٦) في [د]: (الزوج). والصواب ما أثبتناه.
- (٧) انظر: الوسيط ٨٠/٥، التهذيب ٣١٥/٥، البيان ٢٣٦/٩-٢٣٧، فتح العزيز ٥٦٨/٧-٥٦٩، روضة الطالبين ٧١-٧٠/٦، أسنى المطالب ١٣٦/٣، مغني المحتاج ١٥٩/٣.
- (٨) في [د]: (وإذا). والصواب ما أثبتناه.
- (٩) في [د]: (الشهود). والصواب ما أثبتناه.

لا يحصل لهم العلم. ويخالف البيع؛ فإن الوكيلين في البيع إذا تعاقدوا على هذا الوجه / فقال وكيل^(١) البائع: بعْتُ هذا المال من موكلك فلان، وقال وكيل^(٢) المشتري: قبلت لموكلي فلان؛ لا^(٣) يصح العقد^(٤)؛ بل الشرط أن يقول وكيل البائع لوكيل المشتري: بعْتَ منك، ويقول وكيل المشتري: قبلت العقد. وإنما كان كذلك؛ لأن الوكيلين في النكاح سفيران على التحقيق؛ لا تعلق للعقد^(٥) بهما. والدليل عليه: أن الزوج لو وكل بعض محارم المرأة في قبول نكاحها من وليها؛ يصح العقد. ولو كان الوكيل عاقدًا لما صح العقد؛ لأنه لا يجوز أن يعقد النكاح عليها. فأما^(٦) الوكيلان في البيع؛ للعقد بهما تعلقٌ. بدليل: أن الشرائط في حق الوكيل يعتبر؟!؛ حتى لو اشترى شيئًا والوكيل عالم به دون الموكل؛ فالعقد صحيح. ولو كان الموكل عالمًا والوكيل جاهلًا، لا يصح العقد. وكذلك: عقد الصرف؛ لو قام الوكيل عن المجلس قبل القبض؛ بطل العقد. ولو قام الموكل؛ لم يبطل. العقد^(٧). وإن كانا عاقلين؛ يجب أن يكون العقد بينهما.

م ١٥٦: الخامسة؛ لو قال الولي لوكيل^(٨) الزوج: زوجت بنتي من فلان، فقال الوكيل^(٩): قبلت النكاح، ولم يقل^(١٠) بلسانه: لفلان، ولكن نوى بقلبه: لفلان؛ لا يصح النكاح للوكيل^(١١)، لأن الولي ما أوجب العقد له. ولا يصح

م ١٥٦: إذا قبل
وكيل الزوج
النكاح ولم يقل
بلسانه لفلان،
ولكن نوى بقلبه

(١) (وكيل): ساقط [د].

(٢) (وكيل): ساقط [أ].

(٣) في [أ]: (فلا).

(٤) انظر: فتح العزيز ٢٤٨/٥.

(٥) في [أ]: (العقد).

(٦) في [د]: (وأما). والصواب ما أثبتناه.

(٧) انظر: تهذيب ٢٢٢/٤، فتح العزيز ٢٥٠/٧.

(٨) في [أ]: (للكيل).

(٩) في [د، أ]: (الولي) والصواب ما أثبتناه موافقًا لنسق الكلام.

(١٠) (يقل): ساقط [د].

(١١) انظر: التهذيب ٣١٥/٥، فتح العزيز ٥٦٨/٧، روضة الطالبين ٧٠/٦، تكملة المجموع

٢١٢-٢١٣، أسنى المطالب ١٣٥/٣، مغني المحتاج ١٥٩/٣.

لفلان على ظاهر المذهب؛ لأنه أضاف القبول إلى نفسه، ولم يصرح باسم الزوج. وقد ذكرنا أن عين الزوج مقصود في النكاح.

وفيه وجه آخر: أنه يصح؛ لأن القبول ترتب على الإيجاب، فيصير كأنه قال: قبلت لفلان^(١).

وأصل هذه المسألة: إذا قال: زوجت بنتي منك، فقال: قبلت، ولم يقل: قبلت النكاح. وقد ذكرنا فيه قولين^(٢). ويخالف هذا ما لو قال: بعث منك، فقال: قبلت، ونوى بقلبه لفلان؛ فالبيع يقع لفلان إذا صدقه في هذه النية. والفرق: أن ملك اليمين يقبل / النقل؛ فيجعل كأن الولي قبل لنفسه؛ ثم ولاه العقد. أما النكاح فلا يقبل النقل^(٣) من شخص إلى شخص^(٤).

م ١٥٧: لو قال
الولي لوكيل
الزوج زوجت
بنتي منك

م ١٥٧: السادسة: لو قال الولي لوكيل الزوج: زوجت بنتي منك، فقال^(٥) وكيل الزوج: قبلت لفلان؛ لا يصح النكاح، لا في حق الوكيل، ولا في حق الموكل^(٦)؛ لأن الإيجاب للوكيل، والقبول للموكل؛ فلم يجتمعا في موضع واحد. فأما في باب البيع: إذا قال البائع لوكيل المشتري: بعث منك بألف، فقال: قبلت لموكلي؛ فهل ينعقد العقد للموكل أم لا؟ فيه وجهان^(٧): أحدهما: لا ينعقد؛ لأنه ما^(٨) أوجب له.

والثاني: ينعقد؛ بخلاف النكاح.

- (١) (لفلان): ساقط [د].
- (٢) راجع القولين في المسألة (١٣٦) في هامش (٢) ص ٣٤٠ من البحث.
- (٣) في [د]: (النكاح). والصواب ما أثبتناه.
- (٤) انظر: تكملة المجموع ٢١٢/١٦-٢١٣.
- (٥) في [د]: (وقال). والصواب ما أثبتناه.
- (٦) انظر: التهذيب ٣١٥/٥، فتح العزيز ٥٦٨/٧، روضة الطالبين ٧٠/٦.
- (٧) انظر: فتح العزيز ٢٥٠/٥.
- (٨) في [د]: (لما). والصواب ما أثبتناه.

والفرق: ما ذكرنا أن ملك اليمين يقبل النقل، فكأنه^(١) قِيلَ لنفسه، ثم
مَلِك فلانا. فعلى الطريقة الأولى: هل ينقلب العقد إلى الوكيل حتى ينفذ في حقه
أم لا؟

في المسألة وجهان^(٢):

أحدهما: لا؛ لأنه لم يقصد القبول لنفسه فلا يقع له. كما أنه لما لم يكن
الإيجاب للموكل؛ لم يقع العقد له.

والثاني: ينفذ العقد في حق الوكيل. كما لو وكله ليشتري بعشرة فاشترى
بزيادة وخالف؛ ينفذ العقد في حقه.

م ١٥٨: السابعة: لو قال الولي: زوجتك بنتي، وقال الوكيل: قبلت
النكاح، وَتَوَيَّا أن يكون العقد لفلان؛ فلا اعتبار بالنية، وإنما الاعتبار بالملفوظ.
فإن^(٣) كان شرائط العقد موجودة في حق الوكيل؛ تنفذ في حقه، وإلا فالعقد
باطل. وهكذا لو أراد رجل أن يزوج بنته الصغيرة من ابن الآخر^(٤) صغير،
فالشرط^(٥) أن يقول: زوجت بنتي من ابنك، ويقول أبو^(٦) الغلام: قبلت النكاح
لابني. فلو قال لوالد الغلام: زوجتك بنتي، وقال والد الغلام: قبلت؛ فالعقد^(٧)
وقع للأب، إن وجدت الشرائط. وصارت المرأة محرمة على الابن^(٨). / [٢٣٠ ب]

(١) في [أ]: (فجعل كأنه).

(٢) انظر: التهذيب ٣١٥/٥، البيان ٢٣٦/٩-٢٣٧، فتح العزيز ٥٦٩/٧، أسنى المطالب ١٣٥/٣-١٣٦.

(٣) في [د]: (وأن). والصواب ما أثبتناه.

(٤) في [أ]: (الأخ).

(٥) في [د]: (والشرط). والصواب ما أثبتناه.

(٦) في [أ]: (أب).

(٧) في [أ]: (والعقد).

(٨) انظر: فتح العزيز ٥٦٩/٧، أسنى المطالب ١٣٥/٣-١٣٦، مغني المحتاج ١٥٩/٣.

الفصل // الثالث^(١) : في الشهادة على النكاح، وفيه ثلاث عشرة^(٢)

مسألة:

م ١٥٩: إحداهما: أن الشهادة شرط في عقد النكاح عندنا^(٣)؛ حتى إذا لم توجد الشهادة؛ لا يصح النكاح. وإن [أعلنوا النكاح. وإذا]^(٤) وُجِدَت الشهادة؛ يصح النكاح، وإن^(٥) لم يوجد الإعلان.

وقال مالك - رحمه الله^(٦) -: الشرط: الإعلان دون الشهادة؛ حتى إذا عقدوا النكاح بلا حضور شاهدين، وأعلنوا بضرب الدف؛ يصح النكاح. ولو عقدوا بحضور شاهدين، وكتما العقد وما أظهره؛ لا يصح النكاح.

ودليلنا^(٧): ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ أنه قال: (لا نكاح إلا بـ_____ولي وشـ_____اهدي_____دل)^(٨)،

(١) في [د، أ]: (الرابع). والصواب ما أثبتناه.

(٢) في [أ]: (ثلاثة عشر).

(٣) انظر: الأم ٢٣/٥، مختصر المزني ٢٦٥/٨، الحاوي ٨٤/١١، المهذب ١٩٨/١٦، الحلية للرويانى (ل ١٢٧)، الوسيط ٥٣/٥، حلية العلماء ٣٦٥/٦، التهذيب ٢٥٧/٥، البيان ٢٢١/٩، فتح العزيز ٥١٥/٧، روضة الطالبين ٣٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٤).

(٤) (أعلنوا النكاح، وإذا): ساقط [أ].

(٥) في [أ]: (فإن).

(٦) اختلف النقل عن الإمام مالك - رحمه الله - في حكم إعلان النكاح، فنقل عنه الإمام ابن عبد البر في الكافي ٤٢٤/١-٤٢٥، وفي الاستذكار ٢١٤/١٦: أنه فرض لحفظ الأنساب. ونقل الإمام ابن رشد في المقدمات الممهدة ٥٨/٢، وفي البيان والتحصيل ٣٧٤/٤: أنه مستحب. ونقل القاضي عبد الوهاب في المعونة ٧٤٥/٢-٧٤٦، وفي التلخيص ٢٨٦/١ عنه: أنه فرق بين الإعلام وبين التواصي بكتمان النكاح، فأما النكاح ونشره والإشادة به؛ فإنه مستحب. وأما التواصي بكتمان النكاح؛ فإنه يبطل العقد. والله أعلم.

(٧) انظر: الحاوي ٨٥/١١، الوسيط ٥٣/٥، البيان ٢٢٢/٩، فتح العزيز ٥١٥/٧، كفاية النبيه (٩ ل ٢٤).

(٨) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب النكاح ٢٢٥/٣-٢٢٦، برقم (٢٣) من طريق ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً. وذكره ابن حبان في صحيحه؛ كما جاء في موارد الظمان، كتاب النكاح، باب ما جاء في الولي والشهود، ص ٣٠٥، برقم (١٢٤٧).

مقتضى^(١) هذه اللفظة بطلان النكاح عند عدم الشاهدين؛ وإن وجد الإعلان، وثبوت النكاح عند وجود الشاهدين.

ولما^(٢) رُوِيَ أن عمر رضي الله عنه (رد نكاحًا لم يحضره إلا رجل وامرأة، وقال: هو نكاح السر)^(٣).

م ١٦٠: الثانية: الشرط في النكاح: شاهدان ذَكَرَان؛ حتى لا ينعقد بشهادة رجل وامرأتين عندنا^(٤)، ولا يثبت عند الحاكم. [وعند أبي حنيفة - رحمه الله -^(٥): النكاح ينعقد بشهادة رجل وامرأتين، ويثبت عند الحاكم]^(٦).

م ١٦٠: اشتراط
الذكورة في
الشهود

= وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بشاهدين عدلين ٢٠٢/٧، برقم (١٣٧١٨)، وصححه لشواهده الشيخ الألباني في إرواء الغليل، كتاب النكاح ٢٥٨/٦-٢٦١، برقم (١٨٥٨-١٨٦١).

(١) في [أ]: (ومقتضى).

(٢) في [د]: (وما). والصواب ما أثبتناه.

(٣) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب النكاح، باب جامع ما لا يجوز من النكاح ٥٣٥/٢، برقم (٢٦).

وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب النكاح بالشهود ٥٦/١٠، برقم (١٣٦٤٠).

وأخرجه ابن عبد البر في الاستذكار، كتاب النكاح، باب جامع ما لا يجوز من النكاح ٢١٠/١٦، برقم (١٠٨٧).

(٤) انظر: الأم ٢٣/٥، الحاوي ٨٦/١١، المذهب ١٩٨/١٦، الحلية للرويانى (ل ١٢٧)، الوسيط ٥٣/٥، حلية العلماء ٣٦٦/٦، التهذيب ٢٦٢/٥، البيان ٢٢١/٩، فتح العزيز ٥١٩/٧، روضة الطالبين ٣٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٤)، مغني المحتاج ١٤٤/٣.

(٥) انظر: الحجة على أهل المدينة ٢٢٥/٣، المبسوط ٣٣-٣٢/٥، رؤوس المسائل، ص ٣٧٢، الفقه النافع ٤٩٩/٢-٥٠٠، الاختيار لتعليل المختار ٨٢/٣.

(٦) (وعند أبي حنيفة - رحمه الله -: النكاح ينعقد بشهادة رجل وامرأتين، ويثبت عند الحاكم): ساقط [أ].

ودليلنا^(١): أن النكاح ليس المقصود منه المال، ولا^(٢) (...)^(٣) الرجال فيه النساء؛ قياساً على القصاص.

م ١٦١ : الثالثة: الشرط في الشاهدين أن يكونا مسلمين؛ سواء كانت المرأة مسلمة أو ذمية^(٤).

وقال أبو حنيفة - رحمه الله^(٥) -: نكاح المسلمين لا ينعقد إلا بشهادة المسلمين، وأما^(٦) المسلم إذا نكح ذمية بشهادة ذمين؛ يجوز. وكذلك الحاكم: إذا أراد أن يزوج ذمية من ذمي؛ يجوز بشهادة ذمين. والمسألة^(٧) تبني على أصل^(٨) وهو: أن شهادة الكفار بعضهم على بعض لا تقبل / عندنا^(٩).

[٢٣١]

وعند أبي حنيفة - رحمه الله^(١٠) -: تُقبَل. وسنذكر المسألة إن شاء الله تعالى في موضعها.

-
- (١) انظر: الحاوي ٨٧/١١، كفاية النبيه (٩ ل ٢٥).
- (٢) في [أ]: (فلا).
- (٣) في [د، أ]: كلمة غير واضحة. وما تبين لي المراد منها.
- (٤) انظر: الأم ٢٣/٥، الحلية للرويانى (ل ١٢٧)، حلية العلماء ٣٦٧/٦، التهذيب ٢٦٢/٥، فتح العزيز ٥١٧/٧، (المحرر للرافعي، ص ١١)، روضة الطالبين ٣٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٤)، نهاية المحتاج ٢١٨/٦.
- (٥) انظر: المبسوط ٣٣/٥، رؤوس المسائل، ص ٣٧٣، الفقه النافع ٥٠٢/٢، الاختيار لتعليل المختار ٨٤/٣.
- (٦) في [أ]: (فأما).
- (٧) في [د]: (والمسلمة). والصواب ما أثبتناه.
- (٨) في [د]: (الأصل). والصواب ما أثبتناه.
- (٩) انظر: حلية العلماء ٣٦٧/٦، البيان ٢٢٥/٩، فتح العزيز ٥/١٣، كفاية الأخيار ٦٧٥/٢.
- (١٠) انظر: الهداية ٢٠٣/٣، الفقه النافع ١١٦٧/٣.

م ١٦٢: **الرابعة:** ظاهر العدالة شرط في شاهدي^(١) النكاح؛ حتى لا ينعقد م ١٦٢: يشترط في
النكاح بشهادة الشاهدين الفاسقين المعلنين بالفسق^(٢).
الشهود العدالة
الظاهرة

وعند أبي حنيفة - رحمه الله -^(٣): لا يشترط ظاهر العدالة حتى ينعقد
النكاح بشهادة شاهدين^(٤) ظَاهِرَي الْفِسْقِ.

ودليلنا^(٥): ما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ أنه قال: (لا نكاح إلا بولي
وشاهدي عدل)^(٦)؛ لأن^(٧) الشهادة إنما تشترط في النكاح لأحد أمرين:

إمّا لحصول الإعلان بهما؛ ولا يحصل الإعلان التام إلا بالعدول؛ لأن
الفسقة لا يكتمون سرهم عن أمثالهم، وإنما يكتمون عن العدول. وإمّا للتوثيق؛
حتى لا يتجاهد النكاح؛ فيبقى المولود بلا نسب، أو لا يحدد أحدهما النكاح؛^(٨)
فيتعذر على صاحبه الوصول إلى حقه. وإن وُجِدَ التجاحد يبطل قول الجاحد
بالبينة؛ وهذا المقصود لا يحصل بشهادة الفساق؛ لأن^(٩) الحاكم لا يقبل شهادتهم،
فوجب أن تُعْتَبَر العدالة؛ حتى يحصل الغرض.

(١) في [د]: (شهادة). والصواب ما أثبتناه.

(٢) انظر: الأم ٢٣/٥، الحاوي ٨٧/١١، المهذب ١٦/١٩٨، الحلية للرويانى (١٢٧/١)، حلية
العلماء ٣٦٦/٦، التهذيب ٥/٢٦٢، البيان ٩/٢٢١، فتح العزيز ٧/٥٢٠، كفاية النبيه (٩) ل
(٢٥)، مغني المحتاج ٣/١٤٤.

(٣) انظر: المبسوط ٣١/٥، رؤوس المسائل، ص ٣٧٢، الفقه النافع ٢/٥٠٢، الاختيار لتعليل
المختار ٣/٨٣، البناية ٤/٤٩٤.

(٤) في [أ]: (شاهدي).

(٥) انظر: البيان ٩/٢٢٢.

(٦) سبق تخريجه هامش (٨)، ص ٣٦٧ من البحث.

(٧) في [أ]: بزيادة الواو (ولأن).

(٨) في [أ]: كتبت كلمة (فلا) ثم تم شطبها.

(٩) في [أ]: بزيادة الواو (ولأن).

م ١٦٣: الخامسة: العدالة الباطنة ليست بشرط في شهود النكاح؛ حتى
 ينعقد النكاح بشهادة رجلين مستورين لا يظهر فسقهما^(١). وإنما قلنا: ذلك؛ لأن
 النكاح أمر يبتلى به الناس في كل موضع، والعدالة الباطنة لا يمكن معرفتها إلا
 باجتهاد وبحث^(٢)، وتأمل، ومعرفة بأسباب الفسق. وحال العوام لا يتسع
 لذلك^(٣). وإنما يتوصل إلى معرفتها خواص الناس، والذين هم من أهل الاجتهاد.
 ولو^(٤) اعتبرنا حقيقة العدالة؛ أدى إلى المشقة. وأما^(٥) ظاهر
 العدالة^(٦)، فلا مشقة في معرفتها؛ فاعتبرناها. ^(٧) /

[٢٣١ ب]

فروع ثلاثة:

- أحدها: أصحابنا قالوا^(٨): المستوران: رجلان لا يُعَرَفُ حالهما؛ لا بفسق،
 ولا بعدالة. وإنما يُعَرَفُ ظاهر حالهما. وحملوا قول الشافعي - رحمه الله فيما نقله
 المزني^(٩) -: والشهود على العدل^(١٠)؛ حتى يعلم الجزم على ذلك. وقالوا^(١١):

(١) عبر الإمام النووي في روضة الطالبين ٣٩/٦ بأنه هو الصحيح. وعبر الشيخ الشيرازي في
 المهذب ١٩٨/١٦، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٥٢٠/٧ بأنه هو المذهب، وحكاه الإمام
 البغوي في التهذيب ٢٦٣/٥ اتفاقاً.

(٢) في [أ]: تقديم وتأخير (ببحث واجتهاد).

(٣) في [أ]: (لذلك).

(٤) في [أ]: (قلو).

(٥) في [أ]: (فأما).

(٦) في [د]: عبارة زائدة لا تفيد سياق الكلام (أدى إلى المشقة وأما ظاهر العدالة).

(٧) انظر: الحاوي ٩٣/١١، الوسيط ٥٥/٥، حلية العلماء ٣٦٦/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٥).

(٨) قال بذلك الإمام الماوردي في الحاوي ٩٣/١١، والإمام الروياني في الحلية (ل ١٢٧)،
 والإمام البغوي في التهذيب ٢٦٣/٥، والإمام العمراني في البيان ٢٢٢/٩، والإمام الرافعي
 في فتح العزيز ٥٢٠/٧، والإمام النووي في روضة الطالبين ٣٩/٦، والإمام ابن الرفعة في
 كفاية النبيه (٩ ل ٢٥).

(٩) انظر: الأم ٢٤/٥، مختصر المزني ٢٦٥/٨.

(١٠) في [د]: (المشهور على العدول). والصواب ما أثبتناه.

(١١) انظر: الحاوي ٩٣/١١، روضة الطالبين ٣٩/٦، الاعتناء ٣٩/٦.

ظاهر الناس العدالة وعدم الفسق، ممن لا يعلم فسقهم. لا يمنع انعقاد النكاح بشهادتهم. وكان القاضي حسين - رحمه الله - يقول^(١): مثل هذين المستورين لا ينعقد النكاح بشهادتهما؛ إذ ليس الأصل في الناس اجتماع شرائط الشهادة [بل الأصل الصغر، وعدم اجتماع شرائط الشهادة]^(٢)، ولكن صورة المستورين أن يكون قد عرف عدالتهما مرة وخبر حالهما [ومضى على ذلك مدة، ولا يُعلم: هل هما على ما كانا عليه، أو قد تغير حالهما؟!]^(٣). فالعقد ينعقد بشهادتهما؛ لأن الأصل بقاؤهما على العدالة، ويكون المراد بقول الشافعي - رحمه الله - : والشهود على العدل؛ أراد: العدالة التي عرف بها^(٤) ما لم يعتبرها.

- الثاني: إذا أراد الحاكم تزويج امرأة. فمن أصحابنا من قال^(٥): ليس له أن يعقد إلا بشهادة شاهدين؛ باطنهما العدالة. لأن الحاكم من أهل الاجتهاد، ولا يشق عليه البحث عن العدالة الباطنة، وله أقوام // مزكّون^(٦) // . وإنما يجوز العقد بشهادة المستورين العوام. الصحيح^(٧): أن الحاكم^(٨) يعقد النكاح بشهادة المستورين؛ لأن الحاكم فيما طريقه المعاملة مثل غيره. ألا ترى أن الحاكم إذا رأى

(١) حكى قوله الإمام النووي في روضة الطالبين ٣٩/٦، والإمام البلقيني في الاعتناء ٣٩/٦، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٢٥).

(٢) (بل الأصل الصغر، وعدم اجتماع شرائط الشهادة): ساقط [أ].

(٣) (ومضى على ذلك مدة، ولا يُعلم: هل هما على ما كانا عليه، أو قد تغير حالهما؟!): ساقط [أ].

(٤) في [أ]: (منها).

(٥) قال بذلك الإمام الماوردي في الحاوي ٩٣/١١، والإمام البغوي في التهذيب ٢٦٣/٥، والإمام العمراني في البيان ٢٢٣/٩، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٥٢٠/٧.

(٦) في [د، أ] كلمة غير واضحة، وما أثبتناه موافقاً لما جاء في التهذيب ٢٦٣/٥، وفتح العزيز ٥٢٠/٧.

(٧) ونسب الإمام ابن الملقن في عجالة المحتاج ١٢٠٠/٣، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٢٥)، والإمام الأنصاري في أسنى المطالب ١٢٣/٣ هذا القول للإمام ابن الصلاح في فتاويه، وللإمام النووي في نكت التنبيه.

(٨) في [أ]: (للحاكم).

مالاً في يد إنسان يتصرف فيه^(١)؛ فلا^(٢) منازع له أن يشتريه منه، اعتماداً على ظاهر اليد؛ كما يجوز لغيره أن يعتمد ظاهر اليد؟ ولا يقال: الحاكم لا يشق عليه طلب الحجة / وسماع البيّنة. وكذلك^(٣): لو أن رجلاً ادعى وكالة إنسان في بيع^(٤) ما في يده من الأموال، فللحاكم أن يشتري منه؛ كما يجوز لغيره ذلك.

- الثالث: إذا عقد النكاح بشهادة مستورين. فإن باناً عدلّين؛ فالنكاح ماضٍ على الصحة^(٥). وكذلك إن لم يتبين باطنُ حالهما. فأما إذا أقر الزوجان بفسقهما؛ فالعقد باطل^(٦)؛ لاعترافهما بفقد^(٧) شرائط العقد^(٨). ثم: إن كان قبل الدخول؛ فلا يجب شيء^(٩). وإن كان بعد الدخول؛ فيجب مهر المثل. وإن أدعت المرأة فسقهما وأنكر الرجل علمه بفسقهما؛ فالقول قوله مع يمينه. فإذا حلف؛ ثبت النكاح^(١٠). وأما إذا اعترف الرجل بفسقهما وجحدت المرأة؛ فيُفَرَّق^(١١) بينهما. وعليه إن كان قبل الدخول نصفُ الصداق؛ على ظاهر المذهب. وإن كان بعد الدخول؛ فكمال^(١٢)

-
- (١) في [أ]: (له).
 - (٢) في [أ]: (بلا).
 - (٣) في [د]: (فكذلك). والصواب ما أثبتناه.
 - (٤) (بيع): ساقط [د].
 - (٥) انظر: الحاوي ٩٣/١١، الوسيط ٥٥/٥، المحرر للرافعي، ص ١٢.
 - (٦) على الصحيح من المذهب.
 - انظر: الحاوي ٩٤/١١، التهذيب ٢٦٣/٥، روضة الطالبين ٤٠/٦، عجلة المحتاج ١٢٠٠/٣.
 - (٧) في [أ]: (بعقد).
 - (٨) انظر: الحاوي ٩٣-٩٤، الحلية للرويانى (ل ١٢٧)، الوسيط ٥٦/٥، حلية العلماء ٣٦٧/٦، فتح العزيز ٥٢١/٧-٥٢٢، كفاية النبيه (٩ ل ٢٦).
 - (٩) (شيء): ساقط [أ].
 - (١٠) انظر: الحاوي ٩٥/١١، المهذب ١٩٩/١٦، حلية العلماء ٣٦٨/٦، البيان ٢٢٦/٩، عجلة المحتاج ١٢٠١/٣، أسنى المطالب ١٢٤/٣، مغني المحتاج ١٤٦/٣.
 - (١١) في [أ]: (ففرق).
 - (١٢) في [د]: (وكمال). والصواب ما أثبتناه.

المستحق^(١) المسمى^(٢). وهل^(٣) يجعل ذلك طلاقاً أم لا؟ سنذكر^(٤) إن شاء الله المسألة في باب نكاح^(٥) الإمام.

وأما^(٦) إذا اعترف الشاهدان بفسقهما، وأنكر الزوجان؛ ذلك فلا تأثير لإقرارهما، والنكاح بينهما على ما كان^(٧)؛ لأن قول الإنسان فيما^(٨) يتضمن بطلان حق غيره لا يُقبل. وأما^(٩) إذا ظهر فسقهما بشهادة الشهود؛ فهل^(١٠) ينقض النكاح أم لا؟ فيه طريقان^(١١):

أحدهما: لا ينقض؛ لأن المقصود بالشهادة حصول الإعلان [بها]. وإذا كان ظاهر العدالة؛ فقد حصل الإعلان^(١٢). وتميز النكاح عن السفاح؛ لأن الفسقة يكتمون شرهم عن ظاهرهم العدالة. وشهادة الذين^(١٣) شهدوا بفسقهم فليس بأمر مقطوع به؛ لجواز أن الذين شهدوا بالفسق هم الفسقة؛ فلا^(١٤) ينقض عقداً حكمنا بصحته ظاهراً بإمارة دالة عليه / بأمر يجتهد^(١٥) فيه. وهؤلاء يقولون: [٢٣٢ ب]

- (١) (المستحق): ساقط [أ].
- (٢) انظر: الحاوي ٩٥/١١، الوسيط ٥٦/٥، البيان ٢٢٦/٩، فتح العزيز ٥٢٢/٧، روضة الطالبين ٤٠/٦-٤١، عجالة المحتاج ١٢٠١/٣، أسنى المطالب ١٢٤/٣.
- (٣) (الواو): ساقط [أ].
- (٤) في [أ]: (وسنذكر).
- (٥) في [د]: (النكاح). والصواب ما أثبتناه.
- (٦) في [أ]: (فأما).
- (٧) انظر: الحاوي ٩٤/١١، الوسيط ٥٦/٥، التهذيب ٢٦٤/٥، فتح العزيز ٥٢١/٧-٥٢٢، روضة الطالبين ٤٠/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٦).
- (٨) في [د]: (فيمن). والصواب ما أثبتناه.
- (٩) في [أ]: (فأما).
- (١٠) في [د]: (وهل). والصواب ما أثبتناه.
- (١١) انظر: التهذيب ٢٦٣/٥، فتح العزيز ٥٢١/٧.
- (١٢) (بها، وإن كان ظاهر العدالة فقد حصل الإعلان): ساقط [أ].
- (١٣) (الذين): ساقط [د]. والصواب ما أثبتناه.
- (١٤) في [د]: (ولا). والصواب ما أثبتناه.
- (١٥) في [أ]: (مجتهد).

معنى قول الشافعي رحمه الله : فالشهود ^(١) على العدل ^(٢) حتى يعلم الجرح يوم وقع العقد. معناه: حتى يكون وقت العقد الجرح معلوماً؛ فلا يصح النكاح ^(٣).

ومن أصحابنا من قال ^(٤): ينقض النكاح؛ وهو الصحيح. لأنه لو عقد النكاح بحضرة رجلين ظاهرهما الحرية، ثم بانا عبيدين؛ فالعقد باطل ^(٥). والعدالة شرط في الشهود؛ كالحرية سواء. وأيضاً: فإن المقصود من الشهادة إثبات الحق على الجاحد، ومنعه من الجحود. وإذا كان فاسقاً في الباطن لا يحصل هذا الغرض ^(٦). وهذا القائل يقول: معنى قول الشافعي - رحمه الله - : والشهود على العدل ^(٧)؛ حتى يعلم الجرح يوم وقع العقد؛ معناه: حتى ^(٨) يظهر أن الشاهد كان يوم العقد مجروحاً؛ فيحكم بفساد العقد. ونظير هذه المسألة: إذا حكم الحاكم بشهادة شاهدين، ثم تبين أنهما كانا فاسقين. وسنذكرهما - إن شاء الله تعالى -.

م ١٦٤: اشتراط
العقل والبلوغ
والحرية في
الشهود

م ١٦٤: السادسة: يشترط أن يكونا بالغين عاقلين حُرَّين ^(٩)؛ حتى لو كانا مراهقين، أو عبيدين، أو مجنونين؛ لا ينعقد النكاح ^(١٠). وإنما قلنا: ذلك؛ لأن الرسول صلوات الله عليه وسلم قال: (لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل) ^(١١) والشاهد العدل: مَنْ تُقْبَل شهادته؛ وهؤلاء لا تقبل شهادتهم. وأيضاً:

- (١) في [د]: (فالشهود). والصواب ما أثبتناه.
- (٢) في [د]: (العدل). والصواب ما أثبتناه.
- (٣) انظر: مختصر المزني ٢٦٥/٨.
- (٤) قال بذلك الإمام الرافعي في فتح العزيز ٥٢١/٧، والإمام النووي في روضة الطالبين ٤٠/٦.
- (٥) انظر: روضة الطالبين ٤٠/٦.
- (٦) في [د]: (العوض). والصواب ما أثبتناه.
- (٧) في [د]: (العدالة). والصواب ما أثبتناه.
- (٨) (حتى): ساقط [أ].
- (٩) انظر: الأم ٢٣/٥، الحاوي ٨٨/١١، التهذيب ٢٦٢/٥، فتح العزيز ٥١٧/٧، روضة الطالبين ٣٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٤).
- (١٠) انظر: الوسيط ٥٤/٥، فتح العزيز ٥١٧/٧، كفاية الأختار ٦٧٥/٢.
- (١١) سبق تخريجه في هامش (٨)، ص ٣٦٧ من البحث.

فإن حالة عقد النكاح وإن كان تُحْمَلُ للشهادة^(١) على التحقيق؛ إلا أنها ملحقة بحالة^(٢) الأداء؛ لأن الشهادة فيها شرط كحالة الأداء سواء. فيعتبر فيها الشرائط المعتمدة في حال الأداء.

م ١٦٥: شهادة
المفعل

[٢٣٣ أ]

م ١٦٥ : السابعة: الْمُعْقَلَانِ^(٣). إن^(٤) كانا لا يفهمان ما يقال لهما؛ فلا ينعقد النكاح بحضورهما^(٥)؛ كالمجنونين^(٦). وإن / كانا يفهمان^(٧) ثم ينسيان؛ فالعقد ينعقد^(٨)؛ لأن نسيانهما ليس بأكثر من موتهما، ولو ماتا عقيب العقد كان العقد ماضياً على الصحة.

م ١٦٦: شهادة
الولي

م ١٦٦ : الثامنة: إذا وكل الرجل وكيلًا في تزويج ابنته، وحضر مع آخر ليكون شاهدًا في العقد؛ لا يجوز^(٩). لأن الولي هو العاقد في التحقيق، وإن كان في الصورة غيره.

- (١) في [د]: جملة كتبت ثم تم شطبها (وأيضاً فإن حالة عقد النكاح).
- (٢) في [أ]: (فحالة).
- (٣) الْمُعْقَلُ: الغفلة: غيبة الشيء عن بال الإنسان، وعدم تذكره له. وقد استعمل فيمن تركه إهمالاً وإعراضاً.
- انظر: المصباح المنير ٤٤٩/٢، القاموس المحيط، ص ١٣٤٣، مادة (غفل)، والمُعْقَلُ: الذي لا يحفظ ولا يضبط؛ لأنه لا يؤتق بقوله.
- انظر: فتح العزيز ٣٢/١٣، الاقناع للشرييني ٦٥٠/٢.
- (٤) في [أ]: (إذا).
- (٥) انظر: الحاوي ١٧٩/٢١، التهذيب ٢٦٤/٥، فتح العزيز ٥١٩/٧، روضة الطالبين ٣٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٥).
- (٦) في [د]: (كالمحبوس). والصواب ما أثبتناه.
- (٧) في [د]: عبارة مكررة (ما يقال لهما، فلا ينعقد النكاح) ثم تم شطبها.
- (٨) انظر: التهذيب ٢٦٤/٥، فتح العزيز ٥١٩/٧، روضة الطالبين ٣٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٥)، أسنى المطالب ١٢٢/٣.
- (٩) انظر: التهذيب ٢٦٤/٥، فتح العزيز ٥٢٠/٧، روضة الطالبين ٣٨/٦، أسنى المطالب ١٢٢/٣.

م ١٦٧ : التاسعة: ^(١) النكاح. هل ينعقد بشهادة الابنين والعدوين؟ في
المسألة ثلاثة أوجه ^(٢):

أحدها: تنعقد ^(٣)؛ لأن شرائط الشهادة فيهما مجمعة، والإعلان حاصل.

والثاني: لا تنعقد؛ لأن المقصود من الشهادة التوثيق، ومعنى
التوثيق: ما قدمنا ذكره؛ من إثبات الحق بهما على جاحد، أو منعهما من
الجحود؛ خوفاً من إقامة البنية. وهذا المقصود غير حاصل؛ لأن شهادة
العدو على عدوه لا تُقبل ^(٤)، وشهادة الولد ^(٥) لمن ^(٦) ينسب إليه
بالولادة ^(٧)، لا تقبل؛ فلا يحصل المقصود ^(٨).

والثالث: إن كانا ابني الزوجين؛ لا تنعقد بشهادتهما ^(٩)؛ لأن من
جحد منهما النكاح لا تقبل شهادتهما عليه؛ لأنهما يكونان شاهدين لمن
يتسبان إليه بالولادة.

(١) في [أ]: (إذا كان) ثم تم شطبها.

(٢) انظر: فتح العزيز ٥١٩/٧-٥٢٠، روضة الطالبين ٣٨/٦، وذكر الإمام الماوردي في الحاوي
٨٨/١١، والشيخ الشيرازي في المذهب ١٩٩/١٦، والإمام الشاشي في حلية العلماء ٣٦٧/٦،
والإمام البغوي في التهذيب ٢٦٤/٥، والإمام العمراني في البيان ٢٢٤/٩ المسألة على
وجهين، وذكر الإمام الغزالي في الوسيط ٥٥/٥، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩) ل
(٢٥) المسألة على أربعة أوجه.

(٣) وهذا هو أصح الأوجه؛ كما قاله الإمام البغوي في التهذيب ٢٦٤/٥، والإمام الرافعي في
فتح العزيز ٥١٩/٧-٥٢٠، والإمام النووي في روضة الطالبين ٣٨/٦، وهو ظاهر ما نص عليه
الإمام الشافعي في الأم ٢٣/٥.

(٤) انظر: الحاوي ٨٩/١١، فتح العزيز ٢٨/١٣، الإقناع للشربيني ٦٢٠/٢.

(٥) في [أ]: (الوالد).

(٦) في [د]: (لم). والصواب ما أثبتناه.

(٧) انظر: الحاوي ٨٩/١١، فتح العزيز ٢٥/١٣، الإقناع للشربيني ٦٢٠/٢.

(٨) (المقصود): ساقط [أ].

(٩) في [د]: (عليه). ثم تم شطبها.

وإن كانا ابني أحد الزوجين؛ فينقصد^(١)؛ لأن شهادتهما على من يتسبان إليه مقبولة، فيمكن إثبات النكاح بشهادتهما من جانب. وكذا^(٢) العدوَّان؛ إن كانا عدوين لهما؛ لا يصح^(٣)، وإن كانا عدوين لأحدهما؛ يصح^(٤). لأن شهادتهما على من ليس بعدو مقبولة.

وعلى هذا: لو عقد النكاح بشهادة أبي^(٥) الزوج وحده؛ هل ينقصد أم لا؟ الحكم فيه كالحكم فيما لو عقدا بشهادة ابني أحدهما^(٦). فأما إذا كانوا أربعة: ابنين للرجل وابنين للمرأة؛ فالمذهب: أن النكاح ينقصد^(٧)؛ لأن من جحد منهما النكاح فشهاده / ابنه عليه مقبولة.

[ب ٢٣٣]

وفيه وجه آخر: أنه لا ينقصد؛ لأنه لم يوجد في العقد شاهدان تقبل شهادتهما على كل واحد من المتعاقدين.

م ١٦٨ : العاشرة: النكاح. هل ينقصد بشهادة أهل الحرف الدنيئة؟ فيه وجهان مبنيان على أن قبول شهادتهم^(٨)، وسنذكره إن شاء الله تعالى.

م ١٦٨: شهادة
أهل الحرف
الدنيئة

- (١) انظر: الحاوي ٨٩/١١، المذهب ١٩٩/١٦، الوسيط ٥٥/٥، التهذيب ٢٦٤/٥، البيان ٢٢٤/٩، فتح العزيز ٥١٩/٧-٥٢٠، روضة الطالبين ٣٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٥).
 - (٢) في [أ]: (كذلك).
 - (٣) انظر: الحاوي ٨٨/١١، التهذيب ٢٦٤-٢٦٥/٥، البيان ٢٢٤/٩، فتح العزيز ٥١٩/٧-٥٢٠، روضة الطالبين ٣٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٥).
 - (٤) انظر: التهذيب ٢٦٤-٢٦٥/٥، البيان ٢٢٤/٩، روضة الطالبين ٣٨/٦.
 - (٥) في [أ]: (أب).
 - (٦) انظر: البيان ٢٢٤/٩، فتح العزيز ٥٢٠/٧، روضة الطالبين ٣٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٥)، أسنى المطالب ١٢٢/٣.
 - (٧) انظر: الأم ٢٣/٥، الحاوي ٨٩/١١، التهذيب ٢٦٤/٥، كفاية النبيه (٩ ل ٢٥).
 - (٨) سبق ذكرهما في هامش (٧) ص ٢١٢ من البحث.
- وانظر: كذلك: الحلية للرويانى (ل ١٢٧)، حلية العلماء ٣٦٨/٦، التهذيب ٢٦٤/٥، البيان ٢٢٤/٩، فتح العزيز ٥١٨/٧، روضة الطالبين ٣٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٥).

م ١٦٩ : الحادية عشرة^(١) : النكاح . هل ينعقد بشهادة الأعميين^(٢) أم لا ؟ في المسألة وجهان^(٣) :

أحدهما : ينعقد ؛ لأن للأعمى^(٤) في الجملة شهادة ؛ فإن شهادته على الإنسان مقبولة ، وكذلك إذا تحمل في حال البصر تقبل شهادته بعد العمي عندنا ، وقد حصل^(٥) الإعلان بحضورهما .

والثاني : لا ينعقد^(٦) ؛ لأن أحدهما لو جحد النكاح لم يمكن إثبات النكاح بشهادته ، فإن طريق تحمل شهادة^(٧) النكاح : المشاهدة والرؤية ؛ فلا تصح من الأعمى .

م ١٧٠ : الثانية عشرة^(٨) : هل ينعقد النكاح بشهادة الأخرسين^(٩) ؟ إن قلنا : بطريقة ابن سريج^(١٠) : أن شهادة الأخرس بالإشارة مقبولة ؛

(١) في [د] : (عشر) . والصواب ما أثبتناه .

(٢) في [د] : (الأعمى) . والصواب ما أثبتناه .

(٣) انظر : الحاوي ٩١/١١ ، المذهب ١٩٩/١٦ ، التهذيب ٢٦٤/٥ ، البيان ٢٢٣/٩ ، فتح العزيز ٥١٨/٧ ، روضة الطالبين ٣٨/٦ .

(٤) في [د] : (الأعمى) . والصواب ما أثبتناه .

(٥) في [أ] : (حضر) .

(٦) وهذا هو أصح الوجهين ؛ كما قاله الإمام البغوي في التهذيب ٢٦٤/٥ ، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٥١٨/٧ ، وفي المحرر ، ص ١١-١٢ ، والإمام النووي في روضة الطالبين ٣٨/٦ ، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٢٥) ، والإمام ابن الملقن في عجالة المحتاج ١١٩٩/٣ .

(٧) في [أ] : (مادة) .

(٨) في [د] : (عشر) . والصواب ما أثبتناه .

(٩) انظر : الحاوي ٩٢/١١ ، الحلية للرويانى (ل ١٢٧) ، حلية العلماء ٣٦٨/٦ ، التهذيب ٢٦٤/٥ ، فتح العزيز ٥١٨/٧ ، روضة الطالبين ٣٨/٦ ، كفاية النبيه (٩ ل ٢٥) ، عجالة المحتاج ١١٩٩/٣ .

(١٠) حكى قوله الإمام البغوي في التهذيب ٢٢٦/٨ .

فالنكاح ينعقد^(١). وإن قلنا: لا تقبل شهادتهما؛ فالحكم فيهما كالحكم في الأعميين^{(٢)(٣)}. وأما^(٤) الأصمان: إن كانا لا يسمعان أصلاً؛ فلا^(٥) ينعقد النكاح^(٦). وإن كانا يسمعان عند رفع الصوت؛ [فإذا رفع الصوت]^(٧) وسمعا؛ صح العقد.

م ١٧١: يشترط أن يكون الشاهد عالماً بلغة المتعاقدين

م ١٧١: **الثالثة عشرة**^(٨): يشترط أن يكون الشاهد عالماً بلغة المتعاقدين؛ حتى لو عقد النكاح بالعربية بين يدي أعجميين، أو بالعجمية بين يدي عربيين لا ينعقد العقد^(٩). لأنه لا يحصل بحضورهما الإعلان، ولا الأمن من الجحود الذي هو المقصود من الشهادة؛ لأن الشهادة تترتب^(١٠) على العلم؛ فلم^(١١) يحصل لهما علم بالعقد.

- (١) نسبة الإمام العمراني في البيان ٢٢٤/٩، والمطيعي في تكملة المجموع ٢٠١/١٦ لقول القاضي أبي الطيب الطبري، واعتبراه المذهب.
- (٢) نسبة الإمام العمراني في البيان ٢٢٤/٩، والمطيعي في تكملة المجموع ٢٠١/١٦ لقول الشيخ أبي حامد، واعتبره المذهب.
- (٣) في [د]: (الأعمى). والصواب ما أثبتناه.
- (٤) في [أ]: (فأما).
- (٥) في [أ]: (لا).
- (٦) انظر: الوسيط ٥٤/٥، التهذيب ٢٦٤/٥، فتح العزيز ٥١٨/٧، المحرر للرافعي، ص ١١-١٢، كفاية النبيه (٩ ل ٢٥).
- (٧) (فإذا رفع الصوت): ساقط [أ].
- (٨) في [د]: (عشر). والصواب ما أثبتناه.
- (٩) انظر: الحاوي ٢١٢/١١، التهذيب ٢٦٤/٥، البيان ٢٣٦/٩، فتح العزيز ٥١٩/٧، روضة الطالبين ٣٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٥)، تكملة المجموع ٢١٢/١٦، عجالة المحتاج ١١٩٩/٣، أسنى المطالب ١٢٢/٣.
- (١٠) في [د، أ]: (ترتب). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.
- (١١) في [أ]: (ولم).

فرع:

لو عَقِدَ النكاح بالعريية بين يدي أعجميين، ثم فُسِّرَ لهما بلسانهما في / [٢٣٤ أ]
المجلس؛ لا ينعقد العقد^(١)؛ لأن هذه شهادة على الإقرار بالعقد
لا بالعقد^(٢).

(١) انظر: الحاوي ٢١٢/١١، التهذيب ٢٦٤/٥، البيان ٢٣٦/٩، فتح العزيز ٥١٩/٧، روضة
الطالبين ٣٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٢٥).
(٢) في [د]: (بالقصد). والصواب ما أثبتناه.

الباب السادس

في بيان المحرمات بأسباب الوصلة

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: في المحرمات بالنسب.

الفصل الثاني: في المحرمات بالرضاع.

الفصل الثالث: في تحريم المصاهرة.

الفصل الرابع: في الأسباب الموجبة لتحريم المصاهرة،

وفيه إحدى عشرة مسألة.

الفصل الخامس: في تحريم الجمع،

وفيه إحدى عشرة مسألة.

الباب السادس: في بيان المحرمات بأسباب الوصلة، وفيه // خمسة^(١) //

فصول:

[الفصل الأول: في]^(٢) المحرمات بالنسب.

وجملة المحرمات بالنسب سبع: ^(٣)(٤)

إحداها: الأم؛ وكل امرأة يرجع نسبك إليها من جهة أبيك أو من جهة أمك؛ فهي داخلة في جملة الأمهات.

الثانية: البنت؛ وهي ^(٥) كل امرأة ^(٦) يرجع نسبها إليك من جهة أبيها أو أمها؛ فهي داخلة في جملة البنات.

الثالثة: الأخت؛ وكل امرأة يرجع نسبها إلى أبويك أو أحدهما؛ فهي أخت.

الرابعة: العمة، وكل امرأة ^(٧) يرجع نسبك إليها ^(٨) بأبيك أو ^(٩) أمك ^(١٠)، فهي عمة.

(١) في [د]: (ثلاث)، وفي [أ]: (ثلاثة). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.

(٢) (الفصل الأول: في): ساقط [أ]. ودون كلمة (أحدها).

(٣) في [أ]: (سبعة).

(٤) انظر: الأم ٢٥/٥، مختصر المزني ٢٦٩/٨، الحاوي ٢٦٨/١١-٢٧١، المهذب ٢١٣/١٦-٢١٤،

الحلية للرويانى (ل ١٣٠)، الوسيط ١٠١/٥، التهذيب ٣٣٩/٥-٣٤١، شرح السنة ٦٧/٩،

البيان ٢٣٨/٩، فتح العزيز ٢٩/٨، روضة الطالبين ١٠٤/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٤).

(٥) (هي): ساقط [أ].

(٦) في [أ]: (جهة).

(٧) في [أ]: (ذكر).

(٨) في [أ]: (إليه).

(٩) في [أ]: (وأمك).

(١٠) يقصد من جهة الأم كأخت أبي الأم.

انظر: مغني المحتاج ١٧٦/٣.

الخامسة: الخالة؛ وكل امرأة يرجع نسبك إليها من جهة أبيك^(١) أو أمك؛ فأختها خالتك.

السادسة: بنت الأخ؛ كل^(٢) امرأة يرجع نسبها إلى أخيك من أبيها أو أمها؛ فهي من بنات الأخ.

السابعة: بنت الأخت؛ كل امرأة يرجع نسبها إلى أختك من أبيها أو أمها؛ فهي من بنات الأخت^(٣). والأصل^(٤) في تحريمهن^(٥): قول الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ﴾^(٦).^(٧)

والحدّ الجامع لهؤلاء: ما ذكره الأستاذ أبو^(٨) إسحاق الإسفرايني^(٩)،

(١) يقصد من جهة الأب كأخت أم الأب.

انظر: مغني المحتاج ١٧٦/٣.

(٢) في [أ]: (وكل).

(٣) (الأخت): ساقط [أ].

(٤) في [أ]: مكرر (الأصل).

(٥) انظر: الأم ٢٥/٥، الودائع لابن سريج، ص ٥٠٨، الحاوي ٢٦٨/١١، الحلية للرويانى

(ن ١٣٠)، الوسيط ١٠١/٥، التهذيب ٣٣٩/٥، البيان ٢٣٨/٩، فتح العزيز ٢٩/٨.

(٦) (أمهاتكم): ساقط [أ].

(٧) سورة النساء، آية: (٢٣).

(٨) في [د]: (أبو علي). والصواب ما أثبتناه موافقاً لمن حكى قوله من العلماء؛ كالإمام

البغوي في التهذيب ٣٤١/٥، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٢٩/٨ وغيرهما.

(٩) أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفرايني، الفقيه، الأصولي، المتكلم. أقر له

أهل العلم بالعراق وخراسان بالفضل. سمع بنيسابور الشيخ أبا بكر الإسماعيلي وأقرانه.

وأخذ عنه: الإمام أبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وغيرهما. وله مصنغات كثيرة

منها: جامع الحلى في أصول الدين، وتعليقة في أصول الفقه. توفى بنيسابور، ثم نقل إلى

إسفرايين سنة (٤١٨هـ).

انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ٣١٢/١-٣١٤، طبقات الشافعية الكبرى

للسبكي ٢٥٦/٤-٢٦٢، طبقات الشافعية للأسنوي ٥٩/١-٦٠، العقد المذهب لابن الملقن،

ص ٧٣-٧٤.

فقال^(١): يحرم على الرجل أصوله، وفصوله، وفصول أول أصوله، / وأول فصل [٢٣٤ ب] من كل أصل بعد^(٢) الأصل الأول. والأصول^(٣): الأمهات. والفصول: الأولاد. وفصول أول الأصول: الأخوات، وبناتهن، وبنات الأخوة. وأول فصل من كل أصل^(٤) بعد^(٥) الأصل الأول: هن العمات، والخالات. وذكر الأستاذ أبو منصور البغدادي^(٦) حدّاً آخر، فقال^(٧): نساء القرابات^(٨) محرمات؛ إلا من دخل في اسم ولد^(٩) العمومة والخؤولة.

(١) انظر قوله في: التهذيب ٣٤١/٥، البيان ٢٣٩/٩، فتح العزيز ٢٩/٨، مشكل الوسيط لابن

الصلاح ١٠٢/٥، روضة الطالبين ١٠٤/٦، مغني المحتاج ١٧٤/٣.

(٢) في [د]: (بعده). والصواب ما أثبتناه.

(٣) في [أ]: (فالأصول).

(٤) في [د]: (فصل). والصواب ما أثبتناه.

(٥) في [د]: (بعده). والصواب ما أثبتناه.

(٦) أبو منصور، عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادي. إمام عظيم القدر، كثير العلم، برع في سبعة عشر علماً، اشتهر اسمه، وحمل عنه العلم أكثر أهل خراسان، درس على الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، وجلس بعده للإملاء مكانه، وأملى سنين. أخذ عنه: ناصر المروزي، أبو القاسم القشيري، وغيرهما. له مصنفات عدة في أصول الدين؛ كالفرق بين الفرق، وكتاب التحصيل في أصول الفقه، وشرح مفتاح ابن القاص، وغيرها كثير. خرج من نيسابور أيام فتنه التركمانية إلى إسفرايين، فمات بها سنة (٤٢٩هـ).

انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٣٦/٥-١٤٨، طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ٥٥٣/٢-٥٥٦، طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ٢١٦/١-٢١٧، العقد المذهب لابن الملقن، ص ٥٤١، بغية الوعاة للسيوطي، ص ٣١٠.

(٧) انظر قوله في: فتح العزيز ٣٠/٨، روضة الطالبين ١٠٤/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٤)، مغني المحتاج ١٧٤/٣.

(٨) في [أ]: (القرابة).

(٩) (ولد): ساقط [أ].

الفصل الثاني: في المحرمات بالرضاع.

والمنصوص على تحريمها بالرضاع في القرآن صنفان: الأمهات والأخوات^(١)، إلا أن عندنا التحريم لا يختص بهن^(٢).

وعند داود^(٣): يختص التحريم بهن؛ لأن الله تعالى ما ذكر غيرهن.

ودليلنا^(٤): ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب)^(٥). وأما التنصيص في القرآن على صنفين فليس^(٦) لتخصيص الحكم بهما؛ بل ذكر الأمهات بنية تحريمها على كل ابن في قطب النسب؛ كالجندات، والبنات. وذكر الأخت بنية تحريمها على من كان في حواشي النسب؛ كالعمات، والخاللات؛ اعتباراً بالنسب.

إذا ثبت ذلك فالمحرمات^(٧) أيضاً بالرضاع سبعة أصناف^(٨):

(١) إشارة لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضْعَةِ﴾ [سورة

النساء، آية: ٢٣].

(٢) انظر: الأم ٢٥/٥-٢٦، أحكام القرآن للشافعي ١/١٨٢، مختصر المزني ٨/٢٦٩، الإجماع لابن المنذر، ص ٦٠، المذهب ١٦/٢٨٨، الحاوي ١١/٢٧١، الوسيط ٥/١٠٤، البيان ٩/٢٤٠، كفاية النبيه (٩ ل ٣٨).

(٣) انظر قوله في: الحاوي ١١/٢٧١، النجم الوهاج، ص ٤١٤.

(٤) انظر: الحاوي ١١/٢٧١، التهذيب ٥/٣٤٥، البيان ٩/٢٤٠.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب الشهادة على الأنساب والرضاع ٢/٩٣٥، برقم (٢٥٠٢)، من طريق قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال النبي ﷺ في بنت حمزة الحديث.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة ٢/١٠٧١، برقم (١٤٤٦/١٣).

(٦) في [د، أ]: (ليس). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.

(٧) في [د]: (والمحرمات). والصواب ما أثبتناه.

(٨) انظر: الحاوي ١١/٢٧٢، التهذيب ٥/٣٤٦، البيان ٩/٢٤٠، فتح العزيز ٨/٣١، روضة الطالبين

إحداهن: الأم؛ وكل امرأة أرضعتك^(١)، أو أرضعت ذكرًا يرجع نسبك إليه من جهة أبيك أو أمك، أو أرضعت أنثى يرجع نسبك إليها بأبيك أو أمك نسبا أو رضاعا؛ فتلك المرأة من جملة أمهات بالرضاع؛ حتى أن مرضعة مرضعتك، ومرضعة أبيك، ومرضعة أمك من جملة الأمهات.

الثانية: البنت؛ وكل امرأة أرضعتها امرأتك^(٢)، أو أرضعتها من تنسب إليك من أنثى أو ذكر بالنسب / أو بالرضاع؛ فهن من جملة البنات.

الثالثة: الأخت؛ وكل امرأة يرجع نسبها إلى هذه المرضعة من جهة أمها أو أبيها^(٤)؛ فهي أختك من الرضاع. وكذا إذا^(٥) أرضعت أمك أمك بلبان أبيك امرأة^(٦)، فهي أختك [من الرضاع]^(٧) لأب وأم. وإن لم يكن بلبان أبيك؛ فهي أختك^(٨) لأم. وإن أرضعتها امرأة أخرى لأبيك بلبان أبيك^(٩)؛ فهي أخت لأب.

الرابعة: العمة.

الخامسة: الخالة.

السادسة: بنت الأخ^(١٠).

-
- (١) في [أ]: (أرضعت و).
 - (٢) في [د]: (امرأة). والصواب ما أثبتناه.
 - (٣) في [د]: (فكل). والصواب ما أثبتناه.
 - (٤) في [أ]: تقديم وتأخير (أبيها وأمها).
 - (٥) في [أ]: (وكذلك لو).
 - (٦) (امرأة): ساقط [د].
 - (٧) (من الرضاع): ساقط [د].
 - (٨) في [أ]: (أخت).
 - (٩) في [د]: (أمك). والصواب ما أثبتناه.
 - (١٠) في [د]: (الأخت). والصواب ما أثبتناه.

السابعة: بنت الأخت. وقس على ما يشبه هؤلاء^(١) الأصناف المذكورة.
والحد الجامع كل امرأة تحرم بالنسب [تحرم بالرضاع]^{(٢)(٣)}، إلا ثلاثة^(٤):
إحداهما^(٥): أخت ولدك من النسب تحرم عليك؛ لأنها إما أن تكون بنتك
أو ربيبك^(٦) و^(٧) أخت ولدك من الرضاع لا تحرم.
الثانية: أم أخيك من النسب حرام عليك؛ لأنها إما أن تكون أمك، أو
حليّة أهلك. وأم الأخت من الرضاع لا تحرم [لأنه ليس في حقها ما يوجب
التحريم]^(٨).
الثالثة: أم امرأتك^(٩) من النسب حرام عليك؛ لأنها أم امرأتك^(١٠)، [وأم
امرأتك]^(١١) من الرضاع لا تحرم^(١٢)؛ لأنها ليس في حقها ما يوجب التحريم^(١٣).

-
- (١) في [د]: تقديم وتأخير (وقس ما يشبه هؤلاء على).
(٢) (تحرم بالرضاع): ساقط [أ].
(٣) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ٤٧٦.
(٤) وأضاف العلماء لهذا الاستثناء نوعاً رابعاً وهو: أم نافلتك في النسب حرام؛ لأنها إما بنتك
أو زوجة ابنك، وفي الرضاع قد لا تكون بنتاً ولا زوجة ابن، بأن أرضعت أجنبية نافلتك.
انظر: فتح العزيز ٣٢/٨، التهذيب ٣٤٦/٥-٣٤٧، روضة الطالبين ١٠٦/٦-١٠٧، كفاية النبيه
(٩ ل ٣٨)، مغني المحتاج ١٧٦/٣.
(٥) (إحداهما): ساقط [أ].
(٦) الربيبة: قال ابن باطيش في المغني ٤٩٣/١: (ربيبة الرجل: بنت امرأته. سميت بذلك؛ لأنه
يربها؛ أي: يقوم بأمرها، ويملك تدبيرها) أ. هـ.
وانظر كذلك: المصباح المنير ٢١٤/١، مادة (رب)، فتح الباري ١٥٨/٩، شرح النووي على
صحيح مسلم ٢٥/١٠-٢٦.
(٧) في [د]: (أو). والصواب ما أثبتناه.
(٨) (لأنه ليس في حقها ما يوجب التحريم): ساقط [د].
(٩) في [أ]: (أم أم الابن).
(١٠) في [أ]: (أم حليلتك).
(١١) (وأم امرأتك): ساقط [أ].
(١٢) في [أ]: تقديم وتأخير (ولا تحرم من الرضاع).
(١٣) في [أ]: (لا تنسب إليك).

الفصل الثالث: في تحريم^(١) المصاهرة.

والتحريم بالمصاهرة أربعة أقسام: أم المرأة، وكل امرأة يرجع نسب امرأتك إليها من قبل أبيها؛ من جهة الولادة، أو الرضاع؛ فهي داخلة في التحريم^(٢).

والأصل في التحريم: قوله تعالى: ﴿وَأَمَّهَتْ فَسَايَكُمْ﴾^(٣).

الثاني: بنت المرأة؛ والأصل في تحريمها قوله تعالى: ﴿وَرَبِّبُكُمْ أَلَّتِي فِي

حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ﴾^(٤) وكل // امرأة^(٥) // يرجع نسبها إلى امرأتك من جهة أبيها / أو أمها^(٦) بالولادة أو بالرضاع؛ فهي من جملة الربائب^(٧).

[٢٣٥ ب]

فرع:

بنت المرأة^(٨) تحرم على الزوج؛ سواء كانت صغيرة يتولى^(٩) الزوج تربيتها، أو^(١٠) لم تكن تربت في حجره وكفالاته^(١١)، ويحكى عن علي بن أبي طالب ؓ أنه

(١) (تحريم): ساقط [د].

(٢) انظر: التلخيص لابن القاص، ص ٤٨٨، الحاوي ٢٧٣/١١، المذهب ٢١٦/١٦، التهذيب ٣٥١/٥، شرح السنة ٦٧/٩-٦٨، البيان ٢٤٠/٩، فتح العزيز ٣٤/٨، روضة الطالبين ١٠٧/٦.

(٣) سورة النساء، آية: (٢٣).

(٤) سورة النساء، آية: (٢٣).

(٥) في [د]: غير واضحة. وفي [أ]: (امراتك). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.

(٦) في [أ]: تقديم وتأخير (أمها وأبيها).

(٧) انظر: الحاوي ٢٧٣/١١، الحلية للرويانى (ل ١٣٠)، المذهب ٢١٦/١٦، التهذيب ٢٣٥/٥، البيان ٢٤٢/٩، فتح العزيز ٣٤-٣٥، روضة الطالبين ١٠٧/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٥).

(٨) في [د]: زيادة حرف الواو (وتحرم).

(٩) في [أ]: (فتولى).

(١٠) في [أ]: (إذا).

(١١) قال ابن كثير في تفسيره ٤١٦/١: (وهذا هو مذهب الأئمة الأربعة والفقهاء السبعة، وجمهور الخلف والسلف) أ. هـ. وانظر: أحكام القرآن لابن العربي ٤٨٦/١، شرح النووي على صحيح مسلم ٢٦/١٠، الحاوي ٨٧٢/١١.

قال^(١): (إنما تحرم^(٢) صغيرة تربت في حجره وكفالتة دون غيرها^(٣))، وتعلق بظاهر^(٤) قوله تعالى: ﴿وَرَبَّيْتُمْ كُفْلًا فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾^(٥).

ودليلنا^(٦): أن التربية ليست بسبب التحريم؛ كما لو ربى يتيمة أو لقيطة. وأما الآية فليس المقصود بها تخصيص الحكم بالتي تولى الزوج تربيتها، ولكنه لتصوير الحكم في الأعم الأغلب^(٧)؛ إذ الغالب^(٨) أن الرجل يتولى تربية ولد المرأة، وهذا كقوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾^(٩)، والخوف ليس بشرط في القصر، وذكر^(١٠) لتصوير الحكم في الأعم الأغلب؛ إذ الغالب في الأسفار الخوف.

الثالث: حليلة^(١١) الابن حرام، وكل ذكر يرجع نسبه إليك من جهة أبيه أو أمه بالولادة أو بالرضاع [فأمراته^(١٢) من جملة^(١٣) حلائل

(١) أخرجه البغوي في شرح السنة، كتاب النكاح، باب ما يحل ويحرم من النساء، والجمع بينهما ٦٨/٩، وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه، كتاب النكاح، باب قوله تعالى: ﴿وربائبكم﴾ ٢٧٨/٦-٢٧٩، برقم (١٠٨٣٤)، وابن كثير في تفسيره ٤١٦/١، والجصاص في أحكام القرآن ١٦٢/٢.

(٢) في [أ]: (عليه).

(٣) في [د]: (غيرهما). والصواب ما أثبتناه.

(٤) (بظاهر): ساقط [د].

(٥) سورة النساء، آية: (٢٣).

(٦) انظر: الحاوي ٢٨٧/١١، البيان ٢٤٢/٩، تكملة المجموع ٢١٨/١٦.

(٧) انظر: تفسير ابن كثير ٤١٦/١-٤٨٤، أحكام القرآن للجصاص ١٦٢/٢.

(٨) في [أ]: (الأغلب).

(٩) سورة النساء، آية: (١٠١).

(١٠) في [أ]: (وذكره).

(١١) قال الفيومي في المصباح المنير ١٤٨/١، مادة (حلل): (الحليلة: الزوجة سميا بذلك؛ لأن

كل واحد يحله من صاحبه محلا لا يحله غيره) أ. هـ. وانظر: الزاهر ٢٠٠/٢٤.

(١٢) في [د]: (وامراته). والصواب ما أثبتناه.

(١٣) (جملة): ساقط [أ].

الأبناء^(١). والأصل فيه: قوله تعالى: ﴿وَحَلَّلَ أَبْنَاءَكُمْ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾^(٢)،
والتقييد بولد الصلب ليس لأن حليلة ولد الرضاع لا تحرم، وأن^(٣) الرسول ﷺ
ألحق الرضاع بالولادة، وقال: (يحرم منها ما يحرم من النسب)^(٤)؛ ولكن المقصود
بيان أن الرجل إذا تبني صبيًا لا تحرم عليه امرأته^(٥). وكان في ابتداء الإسلام
للتبني حكم الولادة^(٦)، وكان النبي ﷺ تبني زيد بن حارثة، فلما أراد أن يتزوج
بزينب بنت جحش لم يمكنه؛ لأنها كانت امرأة زيد بن حارثة^(٧) / ثم إن الله تعالى
رفع ذلك الحكم، بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾^(٨)، ويقول تعالى:
﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(٩)، وأباح له نكاحها بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى
زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾^(١٠) [١١]. فالتقييد في هذه الآية بولد الصلب؛ حتى

(١) انظر: الأم ٢٥/٥-٢٦، الإجماع لابن المنذر، ص ٥٨، الحاوي ٢٧٣/١١، الحلية للرويانى
(ل ١٣٠)، المذهب ٢١٦/١٦، التهذيب ٣٤٩/٥، البيان ٢٤٢/٩-٢٤٣، فتح العزيز ٣٤/٨،
روضة الطالبين ١٠٧/٦.

(٢) سورة النساء، آية: (٢٣).

(٣) في [أ]: (فإن).

(٤) سبق تخريجه في هامش (٦)، ص ٣٨٦ من البحث.

(٥) انظر: التهذيب ٣٥٣/٥.

(٦) (الولادة): ساقط [د].

(٧) أبو أسامة، زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، مولى رسول الله ﷺ. شهد المشاهد كلها،
وكان من الرماة المذكورين، وكان يقال له: جِبُّ رسول الله. روى عن النبي ﷺ، وعنه: ابنه
أسامة، والبراء بن عازب، وابن عباس، وغيرهم. استشهد يوم مؤتة سنة (٨هـ).

انظر: تهذيب التهذيب ٢٣٤/٢-٢٣٥، الاستيعاب ٥٤٢/٢-٥٤٧، أسد الغابة ١٢٩/٢-١٣٢.

(٨) سورة الأحزاب، آية: (٤).

(٩) سورة الأحزاب، آية: (٤٠).

(١٠) سورة الأحزاب، آية: (٣٧).

(١١) من قوله (فامرأته من جهة حلائل الأبناء) إلى قوله (فلما قضى زيد منها وطراً زوجناها):
ساقط من متن [أ] ومثبت في أعلى الصفحة.

لا يسبق إلى فهم إنسان أن امرأة ولد التبنّي تحرم^{(١)(٢)}.

[الرابع: امرأة^(٣) الأب، وكل رجل^(٤) يرجع نسبك إليه بالولادة أو بالرضاع من جهة أبيك أو أمك؛ فامراته من حلائل]^(٥) الآباء^(٦). والأصل في تحريمهن: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(٧)، والمراد بقوله ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(٨) يعني: ما قد مضى في الجاهلية قبل العلم بالتحريم؛ فإنه كان من عادة العرب أن أكبر أولاده بخلف^(٩) على امرأته بعد موته، لا أنه لا^(١٠) يقر على نكاح تلك المرأة بعد الإسلام؛ كما يقر على أنكحة الكفر؛ إذا كانت المرأة ممن يجوز له نكاحها في الإسلام^(١١).

- (١) (فالتقييد في هذه الآية بولد الصلب؛ حتى لا يسبق إلى فهم إنسان أن امرأة ولد التبنّي حرام): ساقط [أ].
- (٢) انظر معرفة السنن والآثار للبيهقي، كتاب النكاح، باب ما يحرم من نكاح الحرائر ١٠/١٠٠، برقم (١٣٨٢٣)، والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب النكاح، باب نسخ التبنّي وإباحة نكاح امرأة فارقها من تبنّاه أو ابنة من كان في الدين أخاه ٧/٢٦٠-٢٦١، برقم (١٣٩١٥)، مصنف عبد الرزاق، كتاب النكاح، باب ﴿وحلائل أبنائكم﴾ ٦/٢٨٠، برقم (١٠٨٣٧).
- (٣) في [أ]: (حليلة).
- (٤) في [أ]: (ذكر).
- (٥) (الرابع: امرأة الأب، وكل رجل يرجع نسبك إليه بالولادة أو بالرضاع من جهة أبيك أو أمك؛ فامراته من حلائل): ساقط من متن [أ] ومثبت في أعلى الصفحة.
- (٦) انظر: الأم ٥/٢٦-٢٧، الحاوي ١١/٢٧٣-٢٧٤، المهذب ١٦/٢١٧، التهذيب ٥/٣٤٧، البيان ٩/٢٤٣، فتح العزيز ٨/٣٤، روضة الطالبين ٦/١٠٧.
- (٧) سورة النساء، آية: (٢٢).
- (٨) (والمراد بقوله ﴿ما قد سلف﴾): ساقط [أ].
- (٩) في [أ]: (يخلفه).
- (١٠) (لا): ساقط [أ].
- (١١) انظر: الأم ٥/٢٦-٢٧، سنن البيهقي، كتاب النكاح، باب: ما جاء في قوله تعالى: ﴿إلا ما قد سلف﴾ ٧/٢٦٤، برقم (١٣٩٢٧)، معرفة السنن والآثار للبيهقي، كتاب النكاح، باب ما يحرم من نكاح الحرائر ١٠/١٠٠، برقم (١٣٨٢٤).

فروع أربعة على هذه الجملة:

- أحدها: لا يحرم على الرجل أن يتزوج بنت امرأة ابنه، ولا أم امرأة ابنه؛ حتى إذا نكح الرجل امرأة، ونكح ابنه أمها أو ابنتها؛ صحّ النكاح؛ لأنها خارجة عن جملة المحرمات المذكورة في القرآن والسنة^(١).

- الثاني: إذا كان للرجل أخت^(٢) من أم وأخ من أب، فزوج أخته من أخيه، يصح النكاح^(٣)؛ لأنه ليس بينهما رضاع، ولا نسب، ولا^(٤) مصاهرة. ولو^(٥) ولدت^(٦) ولدًا كان الرجل عمه وخاله؛ فإنه أخو الأم، وأخو الأب^(٧).^(٨)

- الثالث: لا يحرم على ابن المرأة أن يتزوج بنت زوج أمه، لما يثبت أنه ليس بينهما من أسباب التحريم شيء. ولو^(٩) تزوج بأم زوج أمه، وولّد لكل واحد منهما ابنًا؛ كان / كل واحد من الابنين عمّ الآخر من الأم؛ لأنه أخ لابنه من الأم^(١٠).

- الرابع: لا يحرم على الرجل أن يتزوج بنت زوج بنته ولا بأمه؛ لما ذكرنا^(١١). ولو تزوج كل واحد منهما بنت صاحبه، فولدت كل واحدة منهما

(١) انظر: التهذيب ٣/٥٣٥، البيان ٩/٢٤٥، فتح العزيز ٨/٣٥، فتاوى النووي، ص ١٨٩، كفاية النبيه (٩ ل ٣٥)، كفاية الأخيار ٢/٤٣٦.

(٢) في [د]: (أختين). والصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر: أسنى المطالب ٣/١٤٩، مغني المحتاج ٣/١٧٧.

(٤) (ولا): ساقط [د].

(٥) (ولو): ساقط [أ].

(٦) في [أ]: (فولدت).

(٧) في [أ]: (أخ للأم وأخ للأب).

(٨) انظر: البيان ٩/٢٤٥، أسنى المطالب ٣/١٤٩، مغني المحتاج ٣/١٧٧.

(٩) في [أ]: (فلو).

(١٠) انظر: فتح العزيز ٨/٣٥، كفاية النبيه (٩ ل ٣٥).

(١١) انظر: التهذيب ٣/٥٣٥، البيان ٩/٢٤٥، فتح العزيز ٨/٣٥، فتاوى النووي، ص ١٨٩، كفاية النبيه (٩ ل ٣٥)، كفاية الأخيار ٢/٤٣٦.

ابناً^(١)؛ كان كل واحد من الابنيين خال الآخر؛ لأنه أخ لأمه من جهة. وأما^(٢) إن تزوج رجل بنت رجل، وتزوج صاحبه بأمه، وولدت كل واحدة منهما ابناً؛ فولد الأم عمّ ولد البنت؛ لأنه أخ^(٣) لأبيه من الأم، وولد البنت خال لولد^(٤) الأم؛ لأنه أخ^(٥) لأمه من جهة الأب [والله أعلم]^(٦).

(١) في [د]: (أما). والصواب ما أثبتناه.

(٢) في [أ]: (فأما).

(٣) (أخ): ساقط من متن [أ] ومثبت في الحاشية اليسار.

(٤) في [أ]: (الولد).

(٥) في [أ]: (خال).

(٦) انظر: التهذيب ٣٥٣/٥، البيان ٢٤٥/٩، فتح العزيز ٣٥/٨، فتاوى النووي ص ١٨٩، كفاية

النبيه (٩ ل ٣٥)، كفاية الأخيار ٤٣٦/٢.

الفصل الرابع: في الأسباب الموجبة لتحريم المصاهرة، وفيه إحدى

عشرة مسألة.

١٧٢ م: عقد
النكاح يوجب
تحريم أم المرأة
على الزوج

م ١٧٢: أحدها: عقد النكاح يوجب تحريم أمها على الزوج عندنا^(١) حتى لو طلقها قبل الدخول بها لا يباح له نكاحها، وحكى عن علي عليه السلام أنه قال^(٢): أم المرأة لا تحرم إلا بالدخول قياساً على بنت المرأة.

ودليلنا^(٣): ما رُوي عن عمرو^(٤) بن شعيب^(٥) عن أبيه^(٦) عن جده

(١) قال الإمام الماوردي في الحاوي ٢٧٤/١: (وهو قول جمهور الصحابة والتابعين والفقهاء) أ. هـ، وقال الإمام العمراني في البيان ٢٤١/٩: (وبه قال عامة العلماء) أ. هـ. وانظر كذلك: الأم ٢٦/٥، مختصر المزني ٢٦٩/٨، المذهب ٢١٦/١٦، الوسيط ١٠٦/٥، حلية العلماء ٣٧٤/٦، التهذيب ٣٥١/٥، فتح العزيز ٣٤/٨، روضة الطالبين ١٠٧/٦.

(٢) انظر قوله في: الحاوي ٢٨٣/١١، حلية العلماء ٣٧٤/٦، البيان ٢٤١/٩، رحمة الأمة، ص ٢٧٠، المغني لابن قدامة ٤٧٢/٧.

(٣) انظر: فتح العزيز ٣٥/٨.

(٤) في [أ]: (عمر).

(٥) أبو إبراهيم، ويقال: أبو عبدالله، عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي. سكن مكة، وكان يخرج إلى الطائف. روى عن: أبيه وجل روايته عنه، وعن عمته زينب بنت محمد، وطاووس، ومجاهد، وجماعة غيرهم. وروى عنه: عطاء، والزهري، وقتادة، وغيرهم كثير. تردد أهل الحديث في الاحتجاج به، توفي سنة (١١٨هـ).

انظر: تهذيب التهذيب ٣٤٧/٤-٣٥١، المغني لابن باطيش ٢٧٧/٢، سير أعلام النبلاء ١٦٥/٥-١٨٠، الجرح والتعديل ٢٣٨/٦.

(٦) (أبيه): ساقط [أ].

(٧) شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي، وقد نسب إلى جده. روى عن: جده عبدالله بن عمرو، وأبيه، وعن ابن عباس، وابن عمر. روى عنه: ابنه عمرو وعمر، وثابت البناني. قال الذهبي: (ولم نعلم متى توفي، فلعلة مات بعد الثمانين في دولة عبدالملك) أ. هـ.

انظر: تهذيب التهذيب ٥٠٩/٢، التاريخ الكبير للبخاري ٢١٨/٤، سير أعلام النبلاء ١٨١/٥، الجرح والتعديل ٣٥١/٤، خلاصة تذهيب الكمال، ص ١٦٧.

عبدالله بن عمرو^(١) رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (من نكح امرأة، ثم طلقها قبل أن يدخل بها، حرم عليه أمها، ولم تحرم عليه بنتها)^(٣).

وروي أن زيد بن ثابت^(٤): (سئل عن رجل تزوج امرأة، ففارقها قبل أن

(١) في [أ]: (عمر).

(٢) أختلف العلماء في المراد به، فمنهم من قال: هو محمد بن عبدالله بن عمرو، ومنهم من قال: هو عبدالله بن عمرو، قال الذهبي: (الرجل لا يعني بجده إلا جده الأعلى عبدالله، وقد جاء كذلك مصرحاً به في غير حديث، يقول: عن جده عبدالله) أ. هـ. وقال الحافظ ابن حجر عند ترجمة عمرو بن شعيب: (أما رواية أبيه عن جده، فإنما يعني بها الجد الأعلى عبدالله بن عمرو، لا محمد بن عبدالله، فقد صرح شعيب بسماعه من عبدالله في أماكن، وصح سماعه منه) أ. هـ. انظر: ميزان الاعتدال ٥٩٣/٣، تهذيب التهذيب ٣٩٤/٤، خلاصة تذهيب الكمال، ص ٣٤٥.

وعبدالله هو: ابن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم السهمي. أسلم قبل أبيه، كان مجتهداً في العبادة، غزير العلم. استأذن النبي ﷺ في أن يكتب عنه، فأذن له. روى عن: النبي ﷺ، وعن أبي بكر، وعمر، ومعاذ، وآخرين. وحدث عنه: أنس بن مالك، وابن المسيب، وابنه محمد، وابن ابنه شعيب بن محمد، ومولاه أبو قابوس، وغيرهم كثير. توفي سنة (٦٣هـ)، وقيل غيرها.

انظر: تهذيب التهذيب ٢١٨/٣-٢١٩، أسد الغابة ٢٤٥/٣-٢٤٧، سير أعلام النبلاء ١٨١/٣. (٣) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب النكاح، باب ما جاء فيمن يتزوج المرأة ثم يطلقها قبل أن يدخل بها؟ هل يتزوج ابنتها أم لا؟ ٢١٨/٤، برقم (١١٢٦) من طريق ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّهَتْ نِسَائِكُمْ﴾ ٢٥٩/٧، برقم (١٣٩١)، وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب النكاح، باب قوله تعالى: ﴿وَرَبَّيْكُمُ﴾ ٢٧٨/٦، برقم (١٠٨٣٠). وقال الترمذي: (هذا حديث لا يصح من قبل إسناده، وإنما رواه ابن لهيعة والمثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب، والمثنى ابن الصباح وابن لهيعة يضعفان في الحديث) أ. هـ. وقال البيهقي: (مثنى بن الصباح غير قوي) أ. هـ. والحديث ضعفه الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٢٨٦/٦-٢٨٧، برقم (١٨٧٩).

(٤) أبو سعيد، ويقال أبو خارجة، زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد الأنصاري. قدم النبي ﷺ المدينة وهو ابن إحدى عشرة سنة. روى عن: النبي ﷺ، وعن أبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم. وروى عنه: ابنه خارجة وسلمان، ومولاه ثابت بن عبيد، وأنس، وغيرهم. أول مشاهده يوم الخندق. كان من كتاب الوحي، ومن أعلم الصحابة بالفرائض، وهو الذي جمع القرآن =

يصيبها: هل تحل له أمها؟ فقال زيد بن ثابت - رضي الله عنه -: لا. الأم مبهمه ليس فيها شرط، إنما الشرط في الرئائب ^(١).

وروي عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه قال: (الأم مبهمه فإنها من أبهم الله) ^(٢)، وليس ^(٣) المراد إبهام الأمر، وإنما المراد: تحريمها مطلقاً؟ فإنه لا يحل بوجه ^(٤)؛ كالبهيم من الخيل الذي لا يخالط لونه لوناً آخر ^(٥).

وروي (أن رجلاً قال: لعبدالله بن مسعود إني قد تزوجت بامرأة، وقد أعجبتني أمها أفطلقها) ^(٦) / وأنزوج أمها؟ فقال: نعم، ففعل الرجل ذلك، وأتى ^(٧) عبدالله ابن مسعود المدينة فسأل أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا ^(٨): لا يصلح،

= في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه. توفي سنة (٤٥هـ) وقيل سنة (٤٨هـ)، وقيل سنة (٥١هـ)، وقيل سنة (٥٥هـ).

انظر: تهذيب التهذيب ٢/٢٣٣، الاستيعاب ٢/٥٣٧-٥٤٠، أسد الغابة ٢/١٢٦-١٢٧، تذكرة الحفاظ ١/٣٠-٣٢.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّهَتْ نِسَائِكُمْ وَرَبَّيْبُكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] ٢٥٨/٧، برقم (١٣٩٠٧)، وكذلك في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب ما يحرم من نكاح الحرائر وما يحل منه ٩٧/١٠، برقم (١٣٨٠٣)، وانظر كذلك: كشف الغمة ٢/٨٥.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّهَتْ نِسَائِكُمْ وَرَبَّيْبُكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] ٢٥٩/٧، برقم (١٣٩٠٨)، وكذلك في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب ما يحرم من نكاح الحرائر وما يحل منه ٩٨-٩٩/١٠، برقم (١٣٨١٤/١٣٨١٥/١٣٨١٧)، وانظر كذلك: تفسير ابن كثير ١/٤١٦، والحاوي ١١/٢٨٨، والمغني لابن قدامة ٧/٤٧٢.

(٣) في [أ]: (فليس).

(٤) في [د]: (من وجه). والصواب ما أثبتناه.

(٥) في [أ]: (أحمر).

(٦) في [أ]: (فأطلقها).

(٧) في [أ]: (فأتى).

(٨) في [د]: (فقال). والصواب ما أثبتناه.

فرحل إلى الرجل^(١)، فقال^(٢) فارقها؛ فإنه حرام من الله تعالى^(٣).

م ١٧٢ : الثانية: بنت المرأة لا تحرم إلا بالدخول بأمرها^(٤)، لقوله تعالى: ﴿مَنْ فُسَايَكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾^(٥)، والفرق بين البنت والأم، أن الإنسان يتلى في العادة بمكالمة أم المرأة عقيب عقد النكاح؛ لأنها هي التي ترتب الأمور^(٦) فحرمها الشرع بنفس العقد، حتى يتمكن من الخلوة بها، فيسهل عليهما ترتيب أمرهما، وما لا بد لهما منه في أمر الزفاف منه^(٧).

فروع ثلاثة:

- أحدها: لو ماتت الأم قبل الدخول بها لا تحرم عليه البنت عندنا^(٨)، وحكي عن زيد بن ثابت أنه قال: (الريية تحرم بالموت كما تحرم بالدخول)^(٩).

(١) في [د]: (رجل). والصواب ما أثبتناه.

(٢) (فقال): ساقط [د].

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّهَتْ فُسَايَكُمْ وَرَبِّيْبَكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] ٢٥٨/٧، برقم (١٣٩٠٤)، وكذلك في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب ما يحرم من نكاح الحرائر وما يحل منه ٩٧/١٠، برقم (١٣٨٠٨)، وعبدالرزاق في مصنفه، كتاب النكاح، باب قوله تعالى: ﴿وَأَمَّهَتْ فُسَايَكُمْ﴾ ٢٧٣/٦، برقم (١٠٨١١).

(٤) انظر: الأم ٢٦/٥، الإجماع لابن المنذر، ص ٥٨، المهذب ٢١٦/١٦، الوسيط ١٠٦/٥، حلية العلماء ٣٧٤/٦، البيان ٢٤٢/٩، فتح العزيز ٣٤/٨، روضة الطالبين ١٠٧/٦.

(٥) سورة النساء، آية: (٢٣).

(٦) في [أ]: (للأمور).

(٧) انظر: مشكل الوسيط لابن الصلاح ١٠٦/٥، كفاية النبيه (٩ ل ٣٥)، كفاية الأخيار ٤٣٦/٢، شرح التنبيه للسيوطي ٦٠٣/٢.

(٨) انظر: الأم ٢٦/٥، الإجماع لابن المنذر، ص ٥٨.

(٩) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّهَتْ فُسَايَكُمْ وَرَبِّيْبَكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] ٢٥٨/٧، برقم (١٣٩٠٧)، وانظر كذلك: الحاوي ٢٨٣/١١، حلية العلماء ٣٧٤/٦، البيان ٢٤٢/٩، تكملة المجموع ٢١٧/١٦، والمغني لابن قدامة ٤٧٢/٧.

ودليلنا^(١): أن الله تعالى قيد تحريمها بالدخول، والحكم المعلق بشرط لا يثبت قبل وجوده.

- الثاني: إذا تزوج بامرأة فولدت بنتًا فنفاها الرجل باللعان^(٢)، فإن كان الرجل^(٣) قد دخل بها^(٤) فهي ربيبة، ولا يحل له نكاحها [بلا خلاف^(٥)]، وإن لم يكن قد دخل بالمرأة، فهل يباح له نكاحها^(٦) أم لا؟ في المسألة وجهان^(٧):

أحدهما: يباح؛ لأنها أجنبية منه؛ بدليل: انتفاء سائر أحكام النسب من الولادة، والنفقة، وغيرهما. ولم يوجد سبب يوجب التحريم.

(١) انظر: الحاوي ٢٨٣/١١.

(٢) اللعان في اللغة: اللعن هو الإبعاد والطرء من الخير. وقيل: الطرد والإبعاد من الله. واللعن يكون بين اثنين فصاعداً.

انظر: لسان العرب ٣٨٧/١٣، القاموس المحيط، ص ١٥٨٨-١٥٨٩، المصباح المنير ٥٥٤/٢، مادة (لعن).

وفي الاصطلاح: قال الإمام الرافعي في فتح العزيز ٣٣٣/٩: (بأنه كلمات معلومة جعلت حجة للمضطر إلى قذف من لطم فراشه، وألحق العار به، أو إلى نفي ولد) أ. هـ. وانظر كذلك: أنيس الفقهاء، ص ١٦٢-١٦٣، تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٢٧٢، النظم ١١٨/٢، الزاهر ٢١٧/٢٤.

(٣) (الرجل): ساقط [أ].

(٤) في [أ]: (بالمرأة).

(٥) انظر: الحاوي ٣٠٠/١١، البيان ٢٥٧/٩، فتح العزيز ٣١/٨، روضة الطالبين ١٠٥/٦، عجلة المحتاج ١٢٤٩/٦.

(٦) (بلا خلاف، وإن لم يكن قد دخل بالمرأة، فهل يباح له نكاحها): ساقط [أ].

(٧) حكاهما الإمام الماوردي في الحاوي ٣٠٠/١١ عن الشيخ أبي حامد الاسفراييني، وحكى الوجهين الإمام العمراني في البيان ٢٥٧/٩، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٣١/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ١٠٥/٦، وأطلق الوجهين من غير تقييد بالدخول الشيخ الشيرازي في المذهب ٢١٩/١٦، والإمام الغزالي في الوسيط ١٠٣/٥، والإمام الشاشي في حلية العلماء ٣٨٠/٦.

والوجه الثاني: لا يحل له نكاحها^(١)؛ لأن بينهما شبهة النسب؛ بدليل: أنه لو
لو استلحقها تلحقه، ولو^(٢) استلحقها رجل آخر لم تلحقه. فحرّمنا النكاح لوجود
لوجود شبهة النسب.

- الثالث: إذا قلنا: لا يباح له نكاحها؛ ففي وجوب القصاص بقتلها،
والحد بقذفها / والقطع بسرقة مالها، والعتق إذا حصلت في ملكه، وقبول شهادته
لها وجهان^(٣):

أحدهما: تعتبر شبهة الولادة، فتسقط العقوبات، وترد الشهادة، ويثبت
العتق دون سائر أحكام^(٤) النسب؛ لأن العقوبة [مبناها على الدرء، والشهادة]^(٥)
^(٥) مبناها على الاحتياط، والعتق مبناه على التغليب، فألحقنا^(٦) هذه الأحكام
بالمناكحة.

والثاني: لا يجعل كالولد في هذه الأحكام حتى توجب العقوبة، ولا ترد
الشهادة، ولا يحكم بالعتق.

والفرق بين هذه الأحكام، وتحريم المناكحة: أن سقوط العقوبة عن الأب
إنما كان؛ لأن العقوبة مشروعة للزجر، وفي طبع الأباء شفقة تمنع الجناية على
الأولاد. فلا تقع الحاجة إلى الزجر بالعقوبة^(٧). وعلة الولاية والشهادة: الشفقة؛

(١) وهذا أصح الوجهين كما قاله الإمام الشاشي في حلية العلماء ٣٨٠/٦، والإمام الرافعي في
فتح العزيز ٣١/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ١٠٥/٦، والإمام الشريفي في مغني
المحتاج ١٧٧/٣.

(٢) في [د]: (أو). والصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر: فتح العزيز ٣١/٨، روضة الطالبين ١٠٥/٦، الاعتناء ١٠٥/٦، النجم الوهاج، ص ٤١٢،
أسنى المطالب ١٤٩/٣.

(٤) في [د]: (الأحكام). والصواب ما أثبتناه.

(٥) مبناها على الدرء، والشهادة: ساقط [أ].

(٦) في [د]: (ألحقنا). والصواب ما أثبتناه.

(٧) في [د]: (والعقوبة). والصواب ما أثبتناه.

ولا شفقة بين النافي والمنفية؛ بل بينهما أعظم عداوة. والعق بالملك: للمنع من الاستدلال؛ حتى لا يؤدي إلى قطيعة الرحم. والرحم بينهما منقطعة؛ فنفا هذه الأحكام. فأما^(١) النكاح يراد للنسب^(٢)؛ ولهذا اختص بالذكر والأنثى؛ لأن الاستمتاع بينهما سبب التناسل، [واكتساب سبب النسل]^(٣) في محل النسب لا يجوز. وفي المنفية: شبهة النسب قائمة؛ فَمَنْعَنَا^(٤) العقد الذي يقصد به اكتساب النسب.

م ١٧٤: امرأة الأب

وامرأة الابن
يحرم من بنفس
النكاح

م ١٧٤: الثالثة؛ امرأة الأب وامرأة الابن يحرم من بنفس النكاح^(٥)؛ لأن الله تعالى أطلق تحريمهما^(٦) ولم يعلقه بشرط؛ مثلما أطلق تحريم أمهات النساء. ولا^(٧) يعتبر في تحريمهما شرط. والمعنى في ذلك: أن المرأة تبلى في العادة بمكاملة أب الرجل وابنه؛ لأنهما يتوليان أموره، ويقومان بالمصالح؛ فأثبت الشرع التحريم بنفس العقد /؛ حتى تتمكن من الخلوة بهما من غير إنكار.

(١) في [د]: (وأما). والصواب ما أثبتناه.

(٢) في [د]: (النسب). والصواب ما أثبتناه.

(٣) (واكتساب سبب النسل): ساقط [أ].

(٤) في [أ]: (فمنعنا).

(٥) قال ابن المنذر في الإشراف ٩٦/٤: (أجمع أهل العلم على أن عقد النكاح على المرأة يحرمها على ابنه وأبيه) أ. هـ.

وانظر: كذلك: الأم ٢٦/٥، الإجماع لابن المنذر، ص ٥٨، الحاوي ٢٧٤/١١، المهذب ٢١٦/١٦، الوسيط ١٠٦/٥، البيان ٢٤٢/٩-٢٤٣، فتح العزيز ٣٤/٨، روضة الطالبين ١٠٧/٦.

(٦) في [أ]: (التحريم).

(٧) في [أ]: (فلا).

م ١٧٥: إذا ملك
الرجل جارية
لا يحرّم عليه نكاح
أمها، ولا ابنتها
بخلاف الوطء

م ١٧٥: الرابعة: إذا ملك جارية لا يحرم عليه نكاح أمها، ولا نكاح ابنتها، ولا تحرم^(١) على ابنه وأبيه^{(٢)(٣)}؛ لأن ملك اليمين ليس يراد به^(٤) الاستمتاع؛ ولهذا يجوز أن يشتري أمة لا تحل له، و^(٥) لا يلحقه نسب ولد الأمة بالإمكان، فلم تتعلق به الحرمة. ولو وطئها تحرم عليه أمها وابنتها، وتحرم هي على ابنه وأبيه^(٦)؛ لأن حكم الوطء أكد من حكم العقد؛ بدليل: أن الوطء يحرم الربيبة، ويوجب^(٧) التحليل والتحسين^(٨). وتقرير المهر والعقد لا يتعلق به شيء من هذه الأحكام، ثم مجرد العقد الصحيح في الشرع يوجب تحريم المصاهرة، وكذلك الوطء المباح؛ وجب أن يكون كذلك.

فرع:

لو ملك جارية محرمة عليه برضاع أو مصاهرة فوطئها^(٩)؛ إن قلنا: لا يلزمه الحد؛ فتثبت حرمة المصاهرة، وكان بمنزلة الوطء في النكاح الفاسد. وإن قلنا: يوجب الحد؛ فهو كالزنا.

- (١) في [أ]: (يجوز).
- (٢) حكى الإجماع عليه: الإمام ابن المنذر في كتابه الإشراف ٩٦/٤؛ حيث قال: (أجمعوا على أن عقد الشراء على الجارية لا يحرّمها على أبيه ولا ابنه) أ. هـ.
- وانظر كذلك: الحاوي ٢٨٨/١١، فتح العزيز ٣٥/٨، روضة الطالبين ١٠٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٦).
- (٣) في [أ]: (أبيه وابنه).
- (٤) (به): ساقط [د].
- (٥) في [أ]: زيادة (ولهذا).
- (٦) حكى الإجماع عليه: الإمام ابن المنذر في كتابه الإشراف ٩٦/٤؛ حيث قال: (أجمعوا على أنه إذا اشترى جارية فلمس أو قبل حرمت على أبيه وابنه) أ. هـ.
- وانظر كذلك: مختصر المزني ٢٦٩/٨، الإجماع لابن المنذر، ص ٥٨، الحاوي ٢٨٨/١١، المهذب ٢١٧/١٦، الوسيط ١٠٦/٥-١٠٧، التهذيب ٣٦٣/٥، فتح العزيز ٣٥/٨، روضة الطالبين ١٠٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٦).
- (٧) في [د، أ]: (يوجه). والصواب ما أثبتناه.
- (٨) في [أ]: (التخصيص).
- (٩) انظر: فتح العزيز ٣٥/٨، روضة الطالبين ١٠٨/٦.

م ١٧٦: أثر العقد
الفاقد في تحريم
المصاهرة

م ١٧٦ : الخامسة: إذا نكح امرأة نكاحاً فاسداً؛ فبمجرد العقد لا يتعلق تحريم بالمصاهرة؛ لأن الحرمة في الأم.

فرع: الحل في حقها والنكاح الفاسد لم^(١) يفد الحل؛ فلا يفيد الحرمة. فلو وطئها؛ تعلق به حرمة المصاهرة^(٢)؛ لأن الشرع قرن المصاهرة بالنسب، [فقال تعالى: ﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾^(٣)، وقد تعلق به النسب^(٤)]. وكذا حرمة المصاهرة، وكذا^(٥) الحكم فيما لو اشترى جارية شراء فاسداً وقبضها ووطئها؛ لأننا جعلنا الشراء الفاسد شبهة في^(٦) سقوط الحد.

فرع:

[٢٣٨ ب]

هل تتعلق المحرمة بالوطء في النكاح الفاسد أم لا؟ /^(٧)
من أصحابنا من قال^(٨): تثبت؛ كما تثبت بالوطء في ملك

(١) (لم): ساقط [د].

(٢) حكى الإمام ابن المنذر الإجماع في كتابه الإشراف ٩٦/٤؛ حيث قال: (أجمع كل من نحفظ عنه من علماء الأمصار على أن الرجل إذا وطئ امرأة بنكاح فاسد، أنها تحرم على أبيه وابنه) أ. هـ.

وانظر كذلك: الإجماع لابن المنذر، ص ٥٩، الحاوي ٢٨٩/١١، المهذب ٢١٧/١٦، الوسيط ١٠٦/٥، حلية العلماء ٣٧٥/٦، التهذيب ٣٦٣/٥، البيان ٢٥٠/٩، فتح العزيز ٣٥/٨، روضة الطالبين ١٠٨/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٦)، عجلة المحتاج ١٢٥١/٦.

(٣) سورة الفرقان، آية: (٥٤).

(٤) [فقال تعالى: ﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ وقد تعلق به النسب]: ساقط [أ].

(٥) في [أ]: (وهكذا).

(٦) (في): ساقط [د].

(٧) ذكر الإمام الماوردي في الحاوي ٢٩٠/١١، والإمام العمراني في البيان ٢٥١-٢٥٠/٩ أن المسألة على قولين، وذكر الإمام البغوي في التهذيب ٣٦٤/٥ أنها على وجهين، وقال الإمام الرافعي في فتح العزيز ٣٦/٨، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٣٦) أنها على وجهين ويقال قولين.

(٨) قال بذلك: الإمام البغوي في التهذيب ٣٦٤/٥، والإمام العمراني في البيان ٢٥١-٢٥٠/٩، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٣٦/٨، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٣٦)، وحكاها الإمام الماوردي في الحاوي ٢٩٠/١١ عن قوله القديم.

اليمين^(١)؛ حتى يباح له أن يخلو بأمها وبنتها، ويباح لها أن تخلو بأبيه وابنه. والعلة فيه: أن الشرع جعل المحرمية تبعاً للحرمة، كما جعله^(٢) تبعاً للنسب. فإذا^(٣) ثبتت الحرمة ثبتت المحرمية.

وظاهر نص الشافعي رحمه الله: أنه لا^(٤) يتعلق به المحرمية^{(٥)(٦)}؛ لأنه لم يثبت بهذا السبب حل النظر بينهما؛ فكيف تثبت بينه وبين أمها وابنتها؟ إلا أن مبنى التحريم على التغليب والاحتياط، والشبهة ملحقه بالنكاح في بعض الأحوال؛ كالنسب، والعدة وألحقت به في التحريم أيضاً، فأما المحرمية فأثبتت إباحة، وليس مبناها على التغليب؛ فلم تثبت.

م ١٧٧ : السادسة: إذا غلط إلى فراش امرأة أو زفت امرأة إلى غير زوجها، فوطئها وهما جاهلان بالحال^(٧). تثبت المصاهرة؛ اعتباراً بالوطء في نكاح فاسد. وحكم المحرمية: ما ذكرناه^(٨).

م ١٧٧: إذا غلط إلى فراش امرأة أو زفت امرأة إلى غير زوجها فوطئها

(١) وهذا هو المشهور في المذهب الذي قطع به الجمهور؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ١٠٨/٦، والإمام العمراني في البيان ٢٥٠/٩-٢٥١، وهو الأصح عند الإمام الجويني؛ كما قاله الإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٣٦).

(٢) في [أ]: (جعلت).

(٣) في [د]: (وإذا). والصواب ما أثبتناه.

(٤) (لا): ساقط [د].

(٥) انظر: الأم ٢٧/٥، وحكاة الإمام الماوردي في الحاوي ٢٩٠/١١، والإمام البغوي في التهذيب ٣٦٤/٥، والإمام العمراني في البيان ٢٥٠/٩-٢٥١، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٣٦/٨، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٣٦) عن نصه في الإملاء.

(٦) وهذا هو الأصح عند عامة الأصحاب، كما قاله الإمام البغوي في التهذيب ٣٦٤/٥، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٣٦).

(٧) انظر: البيان ٢٥٢/٩، فتح العزيز ٣٧/٨.

(٨) انظر: الحاوي ٢٩٠/١١، البيان ٢٥٠/٩-٢٥١، التهذيب ٣٦٤/٥، فتح العزيز ٣٦/٨، كفاية النبيه (٩ ل ٣٦).

فروع ثلاثة:

- الأول: لو أن رجلاً غلط إلى ربيته، أو إلى ابنته، أو إلى أم امرأته، فوطئها على ظن أنها امرأته؛ يفسد النكاح^(١)؛ لأن الحرمة قد ثبتت، ومع بقاء الحرمة لا يبقى النكاح. وكذلك: لو وطئ امرأة ابنه [أو امرأة أبيه]^(٢) غلطاً. يبطل النكاح؛ لأنها صارت محرمة على زوجها على التأييد؛ حتى لو تزوج^(٣) رجل امرأة^(٤) وابنه تزوج بابنتها أو أمها، ثم زفت كل واحدة منهما إلى غير زوجها غلطاً، ووطئها؛ يبطل النكاحان جميعاً، وهما محرمتان عليهما على التأييد، فتحرم الموطوءة على الواطئ؛ لأنها حليلة من يحرم عليه حليلته، وتحرم على زوجها؛ لوجود الوطء الموجب بجرمة^(٥) المصاهرة.

وهل يغرم كل واحد منهما المهر لصاحبه؟^(٦)، فيه وجهان^(٧):

أحدهما: / ترجع عليه؛ اعتباراً بما لو كان تحتها امرأة صغيرة، فجاءت أم الزوج وأرضعتها^(٨)؛ كان للزوج أن يغرم أمه بدل بضعها؛ على ما سنذكر في كتاب الرضاع - إن شاء الله تعالى -.

والثاني: لا يغرم للآخر شيئاً؛ لأن الوطء أوجب مهر المثل لها، فلا يجوز أن يوجب معه شيئاً آخر؛ بخلاف الرضاع؛ فإن الأم ما غرمت شيئاً آخر. والأول هو الصحيح.

(١) انظر: المذهب ٢١٧/١٦، البيان ٢٥٢/٩، فتح العزيز ٣٧/٨-٣٨، روضة الطالبين ١١٠/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٦).

(٢) (أو امرأة أبيه): ساقط [أ].

(٣) في [أ]: (تزوجها).

(٤) في [أ]: (بامرأة).

(٥) في [أ]: (لحرمة).

(٦) في [أ]: تقديم وتأخير (لصاحبه المهر).

(٧) انظر: البيان ٢٥٢/٩، كفاية النبيه (٩ ل ٣٨).

(٨) في [أ]: (أرضعتها).

-والثاني: لو غلط الزوج إلى فراشها فوطئها، والزوج جاهل وهي عالمة بأنه ليس بزوجها. أو زفت إلى غير زوجها وهي عالمة^(١) والرجل جاهل؛ فهي: زانية، ولا مهر لها، وعليها الحد^(٢).

وأما حرمة المصاهرة^(٣). فمن أصحابنا من قال: تثبت من جانبه، ولا تثبت من جانبها. فيحرم عليه أمها وابنتها؛ لكن لا يحرم عليها أبوه أو ابنه.

والصحيح^(٤): ثبوت تحريم المصاهرة على الإطلاق؛ لأن المصاهرة تبع النسب^(٥)، والنسب ثابت. وعلى هذا: لو جاءت إلى نائم فاستدخلت ذكره. وهكذا لو مكنت مجنوناً أو مراهقاً؛ لأن الجنون صار شبهة، وكذلك الصغير؛ حتى توجب العدة، ويثبت النسب في حق المجنون.

-الثالث: لو زفت إلى غير زوجها والرجل عالم وهي جاهلة، أو أكره امرأة على الزنا:

فمن أصحابنا من قال^(٦): تثبت حرمة المصاهرة من جانبها دون جانبه، فتحرم هي على أبيه وابنه، ولكن لا تحرم عليه أمها ولا ابنتها.

والصحيح: أنه لا يثبت التحريم أصلاً؛ لأن النسب لا يثبت، والعدة لا تجب، وكذلك [حرمة المصاهرة لا تثبت. وهكذا الحكم في العاقل]^(٧) إذا زنا

(١) في [د]: تكرار في العبارة (بأنه ليس زوجها، أو زفت).

(٢) انظر: التهذيب ٣٦٥/٥-٣٦٦، البيان ٢٥٣/٩، فتح العزيز ٣٥/٨، كفاية النبيه (٩ ل ٣٦)، الاعتناء ١٠٨/٦.

(٣) انظر: فتح العزيز ٣٦/٨، كفاية النبيه (٩ ل ٣٦).

(٤) انظر: فتح العزيز ٣٦/٨.

(٥) في [أ]: (للسب).

(٦) قال بذلك: الإمام البغوي في التهذيب ٣٦٦/٥، والإمام العمراني في البيان ٢٥٣/٩، والإمام

الرافعي في فتح العزيز ٣٦/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ١٠٨/٦، والإمام ابن الرقعة في كفاية النبيه (٩ ل ٣٦).

(٧) (حرمة المصاهرة لا تثبت، وهكذا الحكم في العاقل): ساقط [د].

بمجنونة، والبالغ بمراهقة؛ لأن الشبهة في حق الرجل متفية.

م ١٧٨: الزنا لا يوجب

حرمة المصاهرة

[٢٣٩ ب]

م ١٧٨: السابعة: الزنا^(١) عندنا لا يوجب حرمة المصاهرة^(٢)؛ حتى يباح للزاني أن ينكح أمها وابنتها / ويباح للمرأة أن تتزوج بأبيه وابنه^(٣).

وعند أبي حنيفة - رحمه الله -^(٤): الزنا يوجب حرمة المصاهرة. وعلى هذه القاعدة: لو زنى بربيبته أو أم امرأته؛ لا يبطل نكاح امرأته. ولو زنا بامرأة أبيه أو امرأة ابنه؛ لا يفسد النكاح.

وعند أبي حنيفة - رحمه الله -^(٥): يفسد النكاح في الصور كلها.

والدليل لنا^{(٦)(٧)}: ما رُوِيَ عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال:

(لا يفسد حلال مجرام، ومن أتى من امرأة فجورًا فلا عليه، أن يتزوج بأمها^(٨) أو ابنتها^(٩)). ورُوِيَ عن ابن عباس ؓ أنه قال: (في رجل زنا بامرأة وابنتها^(١٠))

(١) في [أ]: زيادة (لا يوجب).

(٢) انظر: الأم ٢٧/٥، مختصر المزني ٢٧٠/٨، الحاوي ٢٩٤/١١، المهذب ٢١٩/١٦، الوسيط ١٠٧/٥، حلية العلماء ٣٧٦/٦، التهذيب ٣٦٥/٥، البيان ٢٥٤/٩، فتح العزيز ٣٦/٨، روضة الطالبين ١٠٩/٦، مغني المحتاج ١٧٨/٣.

(٣) في [أ]: (أو ابنه).

(٤) انظر: الحجة على أهل المدينة ٣٦٩/٣، مختصر اختلاف العلماء ٣٠٩/٢، المبسوط ٢٠٤/٤، رؤوس المسائل، ص ٣٨١، الفقه النافع ٥٠٧/٢.

(٥) انظر: الحجة على أهل المدينة ٣٦٩/٣، مختصر اختلاف العلماء ٣٠٩/٢، المبسوط ٢٠٤/٤، رؤوس المسائل، ص ٣٨١، الفقه النافع ٥٠٧/٢.

(٦) في [أ]: (ودليلنا).

(٧) انظر: الحاوي ٢٩٥/١١، المهذب ٢١٩/١٦.

(٨) في [أ]: (أمها).

(٩) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب الزنا لا يحرم الحلال ٢٧٥/٧، برقم (١٣٩٦٧)، من طريق عثمان بن عبد الرحمن الوقاص عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنهما الحديث، قال البيهقي أثر ذكره للحديث: (نفرد به عثمان بن عبد الرحمن الوقاص وهذا وهو ضعيف، قاله يحيى بن معين وغيره من أئمة الحديث) أ. هـ.

(١٠) في [أ]: (أو بابنتها).

أنهما حرمتان تخطأهما، ولا يجرهما ذلك عليه^(١).

فروع ثمانية:

- أحدها^(٢): إذا زنى بامرأة فولدت بنتا^(٣)، ولم يتحقق كونها مخلوقة من مائه؛ فظاهر ما حكى عن الشافعي - رحمه الله تعالى - أنه قال: يكره له نكاحها، ولا يجرم عليه^(٤).^(٥)

واختلفوا في علة الكراهة^(٦):

فمنهم من قال: علة الكراهة: احتمال كونها مخلوقة من مائه^(٧)، فيكون بعضاً منه، ولا يجوز للإنسان أن يستمتع بجزء من بدنه.

ومنهم من قال: علة الكراهة: اختلاف العلماء في جواز نكاحها. وقال أبو العباس بن أبي أحمد^(٨): لا يجوز نكاحها. وهو مذهب

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب الزنا لا يحرم الحلال ٢٧٣/٧، برقم (١٣٩٦٠)، وكذلك في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب الزنا لا يحرم الحلال ١١٤/١٠، برقم (١٣٨٦٩)، وذكره ابن حزم في المحلى ١١٦/١٠.

(٢) في [أ]: (أحدهما).

(٣) (بنتا): ساقط [أ].

(٤) (عليه): ساقط [د].

(٥) انظر: مختصر المزني ٢٧٠/٨، الحاوي ٢٩٩/١١، المهذب ٢١٩/١٦، الوسيط ١٠٣/٥، حلية العلماء ٣٧٩/٦، التهذيب ٣٦٧/٥، البيان ٢٥٦/٩، فتح العزيز ٣٠/٨، روضة الطالبين ١٠٥/٦.

(٦) انظر: الحاوي ٢٩٩/١١، المهذب ٢١٩/١٦، حلية العلماء ٣٧٩/٦-٣٨٠، البيان ٢٥٦/٩، فتح العزيز ٣٠/٨، أسنى المطالب ١٤٨/٣.

(٧) في [د] تكرار من قوله: (فظاهر ما حكى عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه قال: يكره له نكاحها) إلى قوله: (احتمال كونها مخلوقة من مائه).

(٨) أبو العباس، أحمد بن أبي أحمد الطبري ابن القاص، أحد أئمة المذهب، أخذ الفقه عن ابن سريج، وتفقه عليه أهل طبرستان. قال الشيخ أبو إسحاق: (كان من أئمة أصحابنا). صنف التصانيف الكثيرة، منها: التلخيص، كتاب المفتاح. واعتنى الأئمة بالكتابين المذكورين وشرحهما. وله كتاب: أدب القضاء. توفي سنة (٣٣٥هـ) بطرطوس.

انظر: طبقات الشافعية للقاضي ابن أبي شعبة ١٠٧/١-١٠٨، سير أعلام النبلاء ٣٧١/١٥-

٣٧٢، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٥٩/٣-٦٣، طبقات الشافعية للأسنوي ٣٩٧/٢.

(٩) انظر قوله في: البيان ٢٥٦/٩، فتح العزيز ٣٠/٨.

أبي حنيفة - رحمه الله ^(١) - . إلا أن أصحاب أبي حنيفة - رحمه الله - اختلفوا في علة التحريم:

فمنهم من قال: إنما لا تحل؛ لأجل البعضية. فعلى هذا: ينتفي الخلاف.
ومنهم من قال: إنما لا يحل له نكاحها؛ لأجل الزنا بالأم. فيعود الكلام إلى مسألة ^(٢) حرمة المصاهرة.

وفائدة التعليلين تظهر في أخ الزاني وعمه:

فمن علل بالزنا بالأم، أباح لغير الزاني نكاحها، ومن علل بالبعضية قال:
لا يباح لهؤلاء نكاحها. /

[٢٤٠]

ودليلنا ^(٣): أنها أجنبية منه. بدليل: انتفاء سائر أحكام النسب؛ فصارت كولد أمته التي لم يقر بوطئها، وكاللقطة التي لا يعرف نسبها.

- الثاني: إذا تحقق أنها مخلوقة من مائه، بأن زنى بامرأة بكر، وحبسها في بيت لا يدخل عليها أحد غيره، أو كان في زمان النبوة فأخبره نبي الوقت؛ ففي إباحة نكاحها وجهان ^(٤):

من علل الكراهة في الصورة الأولى بالبعضية، قال: ها هنا لا يباح نكاحها ^(٥). ومن علل باختلاف العلماء، جوز النكاح مع الكراهة ^(٦)، وعلل بأن هذه بعضية باطلة؛ ولهذا لو أستلحقه ^(٧) لا تلحقه، فلم يوجب منعاً.

(١) انظر: المبسوط ٢٠٦/٤، رؤوس المسائل، ص ٣٨٢، بدائع الصنائع ٢٥٧/٢.

(٢) في [د]: (للمسألة). والصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر: البيان ٢٥٩/٩، عجالة المحتاج ١٢٤٩/٦، أسنى المطالب ١٤٨/٣.

(٤) انظر: المذهب ٢١٩/١٦، حلية العلماء ٣٨٠/٦، البيان ٢٥٦/٩-٢٥٧، روضة الطالبين ١٠٥/٦، عجالة المحتاج ١٢٤٩/٦.

(٥) وهذا اختيار جماعة منهم: القاضي الروياني.

انظر: فتح العزيز ٣٠/٨.

(٦) قال الإمام الرافعي في فتح العزيز ٣٠/٨: (وهو الأصح في المذهب).

(٧) في [أ]: (استلحقها).

- الثالث: إذا ولدت الزانية ولدًا، وأرضعت بلبنها صغيرة، فكبرت، وأراد^(١) الزاني نكاحها. حكمها حكم ولدها؛ إن أجبنا النكاح في المولودة أجنباه في الرضیعة، وإن حرمنا هناك حرمنا^(٢) في مسألتنا^(٣).

- الرابع: المرأة^(٤) إذا زنت ولها زوج لا يبطل نكاحها^(٥).

حكى عن علي عليه السلام أنه قال: (تُبَيِّنُ من زوجها)^(٦). وإليه ذهب الحسن^(٧)، واستدل: بأن الرجل إذا لاعن امرأته وحقق الزنا عليها، تُبَيِّنُ منه. فدل أن الزنا يوجب البينة.

ودليلنا: ما رُوِيَ (أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ: إن امرأتی لا تـردُّ يد لامسٍ^(٨)).

(١) في [أ]: (فأراد).

(٢) في [أ]: (حرمناه هناك حرمناه).

(٣) انظر: أسنى المطالب ١٤٨/٣، الإقناع ٢٥٥/٢.

(٤) (المرأة): ساقط [أ].

(٥) حكى الإمام الجوهري الإجماع في كتابه نواذر الفقهاء، ص ٨٠-٨١ حيث قال: (أجمع الفقهاء في العصر الأول أن الزنا لا يبطل نكاح زوجها عنها) أ. هـ، وقال الإمام الماوردي في الحاوي ٢٥٩/١١: (فمذهب الشافعي وجمهور الفقهاء أن النكاح صحيح لا يفسخ بزناهما وهو قول الصحابة) أ. هـ، وقال الإمام العمراني في البيان ٢٥٨/٩: (وبه قال عامة أهل العلم) أ. هـ.

وانظر كذلك: حلية العلماء ٣٧٦/٦، التهذيب ٣٣٤/٥، رحمة الأمة، ص ٢٧٠، المغني لابن قدامة ٥١٨/٧.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب النكاح، باب الرجل يتزوج المرأة فيفجر قبل أن يدخل بها ٣٧١/٣، برقم (١)، وانظر قوله في: الإشراف ١٠٢/٤، الحاوي ٢٨٩/١١، حلية العلماء ٣٧٦/٦، البيان ٢٥٨/٩، رحمة الأمة، ص ٢٧٠، مختصر اختلاف العلماء ٣٦٨/٢، المغني ٥١٨/٧.

(٧) انظر قوله في: الإشراف ١٠٢/٤، الحاوي ٢٨٩/١١، حلية العلماء ٣٧٦/٦، البيان ٢٥٨/٩، رحمة الأمة، ص ٢٧٠، مختصر اختلاف العلماء ٣٦٨/٢، المغني ٥١٨/٧.

(٨) قال السندي في حاشيته ٣٧٦-٣٧٥/٦ معنى (لا تمنع يد لامس) أي أنها مطاوعة لمن أرادها، وهذا كناية عن الفجور. وقيل: بل هو كناية عن بذلها الطعام. قيل: وهو الأشبه. =

فقال النبي ﷺ: (طلقها)، فقال: يا رسول الله إني^(١) أحبها، قال^(٢): (أمسكها إذا)^(٣)؛ ولأن الرجل إذا ادعى بالزنا على امرأته^(٤) لا تبين منه. والدليل عليه^(٥): (أن العجلاني^(٦) نسب امرأته إلى الزنا، والرسول ﷺ ما فرق بينهما حتى لأعن^(٧)).

وكذلك (في قصة الرجلين اللذين جاءا إلى رسول الله ﷺ، وقال: إن ابني كان عشيقاً مع هذا وأنه / زنا بامرأته، والرسول ﷺ ما أمره باجتناب المرأة حتى [٢٤٠ ب]

= وقال أحمد: لم يكن ليأمره بإمسакها وهي تفجر، ورد بأنه لو كان المراد السخاء لقليل لا ترد يد ملتمس.

وقيل المراد: أنها تتلذذ بمن يلمسها فلا ترد يده، ولم يرد الفاحشة العظمى وإلا لكان بذلك قاذفاً) أ. هـ. وانظر كذلك: حاشية السيوطي على سنن النسائي ٣٧٥/٦.

(١) (إني): ساقط [أ].

(٢) في [أ]: (فقال).

(٣) أخرجه النسائي في سننه، كتاب النكاح، باب تزويج الزانية ٣٧٥/٦-٣٧٦، برقم (٣٢٢٩)، من طريق هارون بن رثاب، عن عبدالله بن عبيد بن عمير، وعبدالكريم عن عبدالله بن عبيد بن عمير، عن ابن عباس رضي الله عنهما بنحوه.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما يستدل به على قصر الآية على ما نزلت فيه أو نسخها ٢٤٩/٧، برقم (١٣٨٧٠)، وقال الإمام النسائي: (هذا الحديث ليس بثابت، وعبدالكريم ليس بالقوي، وهارون بن رثاب أثبت منه، وقد أرسل الحديث، وهارون ثقة وحديثه أولى بالصواب من حديث عبدالكريم) أ. هـ، وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير، في كتاب اللعان ٢٥٣/٣: (واختلف في إسناده وإرساله، قال النسائي مرسل أولى بالصواب وقال في الموصول ليس بثابت) أ. هـ.

(٤) في [أ]: تقديم وتأخير (أدعى على امرأته بالزنا).

(٥) انظر: البيان ٢٥٨/٩، التهذيب ٣٦٤/٥، فتح العزيز ٣٦/٨.

(٦) قال الخطيب البغدادي: (الذي لأعن امرأته هو: عويمر بن الحارث العجلاني) أ. هـ.

وهو: عويمر بن أبيض العجلاني الأنصاري. وقال الطبراني: هو عويمر بن الحارث بن زيد بن جابر بن العجلان. وأبيض لقب لأحد آبائه. هو الذي رَمَى زوجته بشريك بن سحماء، فلاعن رسول الله ﷺ بينهما. في سفيان سنة (٩) هـ.

انظر: الأسماء المبهمة للبغدادي، ص ٢٠٨، الإصابة ٧٤٦/٤، الاستيعاب ١٢٢٦/٣.

(٧) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب من أجاز طلاق الثلاث ٢٠١٤/٥، برقم (٤٩٥٩). وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب اللعان ١١٢٩/٢، برقم (١٤٩٢/١).

يظهر الحال^(١)، ولو كان الزنا يوجب البيئونة لكان اعتراف الرجل به يوجب
الفرقة.

وأما اللعان فليس يوجب البيئونة؛ لأنه يثبت الزنا عليها^(٢)؛ فإنها إذا
لاعت فقد عارضت حجة الزوج، وانتفى عنها الزنا؛ حتى إذا^(٣) قذفها غير
الرجل يجب الحد؛ ولكن^(٤) لأن المقصود من النكاح الألفة^(٥)؛ ولا يكاد يكون
بينهما ألفة بعد اللعان.

- الخامس: إذا زنى بامرأة ثم أراد الزاني نكاحها؛ جاز له نكاحها من غير
كراهة^(٦).

وقال أحمد^(٧) وإسحاق^(٨)^(٩): لا يجوز حتى يتوبا.

(١) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، نكاح المحدودين يعني الزناة
٨٨/١٠، برقم (١٣٧٦٤).

(٢) في [أ]: (عليه).

(٣) في [أ]: (لو).

(٤) (لكن): ساقط [د].

(٥) (الألفة): ساقط [أ].

(٦) قال الإمام الماوردي في الحاوي ٢٥٧/١١: (وهو قول جمهور الصحابة والفقهاء) أ. هـ.
وانظر كذلك: الإشراف لابن المنذر ١٠١/٤، البيان ٢٥٤/٩، رحمة الأمة، ص ٢٧٠.

(٧) أنه لا يحل نكاح الزانية إلا بشرطين هما: انقضاء عدتها، وأن تتوب من الزنا.
انظر: قول الإمام أحمد في: المغني لابن قدامة ٥١٥/٧-٥١٦، فتاوى الشيخ ابن تيمية
١١٠/٣٢، كشف القناع ٨٣/٥، المبدع ١٣٨/٦، التوضيح ٩٦٩/٢.

(٨) أبو يعقوب، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي. نزيل نيسابور، صاحب
التصانيف. سمع عبدالعزيز الدراوردي وبقية وطبقته. اجتمع له الحديث والفقه والحفظ
والصدق والورع. رحل إلى العراق، والحجاز، واليمن، والشام، وعاد إلى خراسان؛ روى
عن: الفضل بن عياض، وسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وغيرهم. قال الإمام أحمد:
(لا أعلم بالعراق له نظيراً) أ. هـ، توفي بنيسابور سنة (٢٣٨هـ).

انظر: العبر ٣٣٤/١-٣٣٥، سير أعلام النبلاء ٣٥٨/١١-٣٨٣، شذرات الذهب ٨٩/٢،
تاريخ بغداد ٣٤٥/٦.

(٩) انظر قوله في: الإشراف لابن المنذر ١٠١/٤، البيان ٢٥٤/٩، المغني لابن قدامة ٥١٦/٧.

ودليلنا^(١): ما رُوِيَ (أن رجلاً تزوج بامرأة وكان لها بنت وللرجل ابن، ففجر الغلام بالجارية وظهر^(٢) بها^(٣) حبل، فرفع إلى عمر فسألهما، فاعترفا فجلدتهما، وحرص على الجمع بينهما، فأبى الغلام^(٤)، ورُوِيَ (أن رجلاً سأل ابن عباس [عن رجل]^(٥) فجر بامرأة، أينكحها؟ فقال ابن عباس: أوله سفاح وآخره نكاح لا بأس به)^(٦).

- السادس: إذا زنت المرأة ولم تحبل، يحل لكل أحد نكاحها في الحال^(٧)، وقال أحمد رحمه الله عليه^(٨): لا يباح نكاحها حتى تقضي لها ثلاثة أقراء. ودليلنا^(٩): (ما روى ابن^(١٠) عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (لا يحرم الحلال

(١) انظر: الحاوي ٢٥٨/١١-٢٥٩، البيان ٢٥٦/٩.

(٢) في [أ]: (فظهر).

(٣) في [د]: (منها). والصواب ما أثبتناه.

(٤) أخرجه الشافعي في مسنده، كتاب عشرة النساء، ص ٢٩٠.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما يستدل به على قصر الآية على ما نزلت فيه أو نسخها ٢٥٠/٧-٢٥١، برقم (١٣٨٧٥)، وسعيد بن منصور في سننه، كتاب النكاح، باب الرجل يفجر بالمرأة ثم يتزوجها ٢٢٤/١، برقم (٨٨٥).

(٥) (عن رجل): ساقط [د].

(٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما يستدل به على قصر الآية على ما نزلت فيه أو نسخها ٢٥١/٧، برقم (١٣٨٧٨)، وكذلك في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب نكاح المحدثين يعني الزناة ٨٩/١٠، برقم (١٣٧٧١)، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب النكاح، باب في الرجل يفجر بالمرأة ثم يتزوجها من رخص فيه ٣٦٠/٣، برقم (٣).

(٧) انظر: الحاوي ٢٦١/١١، البيان ٢٧٠/٩، رحمة الأمة، ص ٢٧٠.

(٨) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١١٠/٣٢: (الإستبراء وهو الصواب بحيضة. والرواية الأخرى عن أحمد: هي التي عليها كثير من أصحابه؛ كالقاضي أبي يعلى، وأتباعه؛ أنه لا بد من ثلاث حيض. والصحيح أنه لا يجب إلا الاستبراء فقط) أ. هـ. وانظر كذلك: المغني لابن قدامة ٥١٥/٧، المبدع ١٣٨/٦.

(٩) انظر: البيان ٢٧١/٩.

(١٠) (ابن) ساقط [د].

الحرام^(١)، ونكاحها قبل الزنا حلال، فلا يحرم بسبب الزنا^(٢)؛ ولأن النسب لا يتعلق به، و^(٣) كذلك العدة. وقوله تعالى: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾^(٤) فقد قال سعيد بن المسيب: (هذه الآية نسخها قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ﴾^(٥)، والزانية من أيامى المسلمين.)^(٦)

ورؤي عن ابن عباس ؓ أنه قال في تفسير الآية: (أما أنه ليس بالنكاح، ولكن لا يجامعها إلا زان أو مشرك. / وحرّم ذلك على المؤمنين: أي الزنا)^(٧). [٢٤١ أ]

- (١) في [أ]: تقديم وتأخير (الحرام الحلال).
- (٢) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب لا يحرم الحرام الحلال ٦٤٩/١، برقم (٢٠١٥)، من طريق عبدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ الحديث.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب الزنا لا يحرم الحلال ٢٧٤/٧، برقم (١٣٨٧٢)، قال الكشناوي في مصباح الزجاجة ١٢٣/٢: (هذا إسناد ضعيف لضعف عبدالله بن عمر العمري) أ. هـ، وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه، ص ١٥٤، برقم (٤٣٩).
- (٣) (الواو): ساقط [أ].
- (٤) سورة النور، آية: (٣).
- (٥) سورة النور، آية: (٣٢).
- (٦) أخرجه الشافعي في مسنده، كتاب عشرة النساء، ص ٢٧٣، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب نكاح المحدثين وما جاء في قوله الله عزوجل ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ... الآية﴾ [سورة النور، آية: ٣] ٢٤٩/٧، برقم (١٣٨٦٨)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب نكاح المحدثين يعني الزناة ٨٧/١٠، برقم (١٣٧٦١)، وابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب النكاح، باب في قوله تعالى: ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية﴾ [سورة النور، آية: ٣] ٣٧٥/٣، برقم (٢)، وانظر كذلك: أحكام القرآن لابن العربي ٥١٤/١، أحكام القرآن للجصاص ٣٤٥/٣.
- (٧) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب نكاح المحدثين وما جاء في قوله الله عزوجل ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ... الآية﴾ [سورة النور، آية: ٣] ٢٤٨/٧-٢٤٩، برقم (١٣٨٦٧)، وفي معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب نكاح المحدثين يعني الزناة ٨٧/١٠، برقم (١٣٧٥٨)، وابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب النكاح، باب في قوله تعالى: ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية﴾ [سورة النور، آية: ٣] ٣٧٦/٣، برقم (١١)، وانظر قوله كذلك في: أحكام القرآن لابن العربي ٥١٦-٥١٥/١، أحكام القرآن للجصاص ٣٤٥-٣٤٦/٣.

- السابع: إذا حبلت من الزنا يجوز نكاحها، ولكن الأولى أن تنتظر الوضع^(١).

وذهب مالك^(٢)، وهو رواية عن أبي حنيفة^(٣) - رحمه الله - : أنه لا يتعقد نكاح الحبل من الزنا.

ودليلنا: أنه لو كان الحبل من الزنا يمنع العقد، لكان نفس الزنا يمنع العقد^(٤)؛ كوطء^(٥) الشبهة، وهذا؛ لأن عقيب الزنا توهم الحمل موجود، ولما لم يمنع النكاح بنفس الزنا، وكذلك بالحبل منه.

- الثامن: إذا نكح الحبل من الزنا، فلا خلاف أن الأولى أن يتجنبها ولا يطأها^(٦). وهل يباح الوطء أم لا؟ فيه وجهان^(٧):

أحدهما: لا يباح؛ لأن (الني ﷺ قال: (لا تسقى بمائك زرع أخيك))^(٨). والثاني: يجوز؛ لأن الحبل لما^(٩) لم يمنع العقد لم يمنع الوطء، وأما الخبر فمحمول على التنزيه دون التحريم^(١٠).

-
- (١) انظر: الحاوي ٢٦١/١١، حلية العلماء ٣٧٨/٦، البيان ٢٧٠/٩.
- (٢) انظر: التفريع ٦٠/٢، التلقين ٣٠٦/١، المعونة ٧٩٤/٢، الكافي لابن عبد البر ٦٣١/٢.
- (٣) انظر: الحجة على أهل المدينة ٣٨٧/٣، مختصر اختلاف العلماء ٣٢٧/٢، المبسوط ٥٨/٥، الفقه النافع ٦٧٤/٢، بدائع الصنائع ٢٦٩/٢.
- (٤) (العقد): ساقط [أ].
- (٥) في [أ]: (لوطء).
- (٦) انظر: الحاوي ٢٦١/١١، البيان ٢٧٠/٩.
- (٧) أطلق الإمام البغوي في التهذيب ٣٣٤/٥ الوجهين.
- (٨) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في وطء السبايا ١٣٧/٦، برقم (٢١٥٨)، من طريق أبي مرزوق عن حنش الصنعاني، عن رويغ ابن ثابت الأنصاري بنحوه.
- وأخرجه الترمذي في سننه، أبواب النكاح، باب الرجل يشتري الجارية وهي حامل ٢٣٦/٤، برقم (١١٤٠) وقال الترمذي: (هذا حديث حسن) أ. هـ.
- (٩) في [د]: (ما). والصواب ما أثبتناه.
- (١٠) انظر: عون المعبود ١٣٧/٦.

م ١٧٩ : الثامنة: إذا تلوط بـغلام لم يحرم عليه أمه ولا ابنته^(١). وحكى
عن الأوزاعي أنه قال^(٢): يتعلق باللواط تحريم المصاهرة.
ودليلنا^(٣): أن حرمة المصاهرة فرع النسب، فيستحيل ثبوته؛ حيث
لا يتصور النسب.

م ١٨٠ : التاسعة: إذا نظر إلى فرج امرأة^(٤) أو إلى وجهها بالشهوة [أو بغير
شهوة]^(٥)، لا^(٦) يتعلق به تحريم الريبة. ولو كان في أمته، أو في نكاح فاسد
لا يتعلق^(٧)؛ به تحريم المصاهرة عندنا^(٨).
وقال أبو حنيفة - رحمه الله^(٩) -: إذا نظر إلى الفرج بالشهوة؛ يتعلق به
التحريم.

ودليلنا: أنا أجمعنا على^(١٠) أنه لو نظر في الصوم فأنزل^(١١)؛ لا يبطل
صومه. ولو وجد في الحج؛ لا تتعلق به الفدية فكذا وجب أن لا يجعل
كالاستمتاع في تحريم المصاهرة.

(١) انظر: المهذب ٢١٩/١٦، التهذيب ٣٦٧/٥، البيان ٢٥٥/٩، فتح العزيز ٣٦/٨، روضة
الطالبين ١٠٩/٦.

(٢) انظر قوله في: التهذيب ٣٦٧/٥، البيان ٢٥٥/٩، فتح العزيز ٣٦/٨، المغني لابن قدامة
٤٨٤/٧، المحلى ١٤٨/٩.

(٣) انظر: البيان ٢٥٥/٩، فتح العزيز ٣٦/٨.

(٤) في [أ]: (امرأته).

(٥) (أو بغير شهوة): ساقط [أ].

(٦) في [أ]: (فلا).

(٧) في [أ]: (يحل).

(٨) انظر: البيان ٢٥٤/٩، فتح العزيز ٣٧/٨، روضة الطالبين ١٠٩/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٧).

(٩) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٣٠٩/٢، المبسوط ٢٠٨/٤، تبيين الحقائق ١٠٦/٢، بدائع
الصنائع ٢٦٠/٢، اللباب ٦/٢.

(١٠) (على): ساقط [د].

(١١) في [د]: (وأنزل). والصواب ما أثبتناه.

م ١٨٠: أثر النظر
إلى فرج المرأة أو
إلى وجهها
بالشهوة في
تحريم الريبة

م ١٨١: أثر التقبيل
أو اللبس بالشهوة
أو المجامعة فيما
دون الفرج، ففي
تحریم بنت المرأة

م ١٨١ : العاشرة: إذا قبلها بالشهوة، أو لمسها بالشهوة، أو جامعها فيما
دون الفرج: فهل تحرم عليه ابنتها؟

وإذا كان في ملك اليمين أو في النكاح الفاسد / أو في موضع الشبهة: هل
يتعلق به تحریم المصاهرة أم لا؟ في المسألة قولان^(١):

أحدهما: يحرم^(٢)؛ لأنه نوع مباشرة يوجب الفدية في الحج، فأشبه الوطء.
والثاني: لا يجوز^(٣)؛ لأن الله تعالى علق التحريم بالدخول؛ ولم يوجد؛ ولأنه
ولأنه استمتاع لا يتعلق به الحد في غير الملك، ولا فساد الحج؛ فصار كالنظر
واللمس فوق الثياب.

فرع:

لو أن امرأة غلطت إلى امرأة فاعتقدتها زوجها^(٤)؛ فقبلتها بالشهوة، أو
لمستها بالشهوة؛ لم تحرم واحدة منهما على أب الأخرى، ولا على ابنه؛ على
القول الذي يقول بتعلق تحريم المصاهرة بالقبلة بالشهوة؛ لأن الأصل حرمة
المصاهرة بالعقد والوطء، وذلك لا يتصور بين امرأتين؛ فما كان فرعا عليهما لا
يجعل^(٥) له في حقهما حكم.

(١) انظر: المهذب ٢١٧/١٦، الوسيط ١٠٨/٥، التهذيب ٣٦٦/٥-٣٦٧، البيان ٢٥١/٩، فتح

العزیز ٣٧-٣٦/٨، روضة الطالبين ١٠٩/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٧).

(٢) وهذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام البغوي في التهذيب ٣٦٦/٥-٣٦٧، واختاره القاضي

الرويانى كما حكاه عنه الإمام الرافعي في فتح العزیز ٣٦/٨-٣٧، والإمام ابن الرفعة في

كفاية النبيه (٩ ل ٣٧)، وعبر الإمام النووي في روضة الطالبين ١٠٩/٦ (بأنه الأظهر).

(٣) وهذا هو الأصح عند الإمام الجويني، واختاره الإمام ابن أبي هريرة، والإمام ابن القطان

وغيرهما، وهو ما حكاه عنه الإمام الرافعي في فتح العزیز ٣٦/٨-٣٧، والإمام ابن الرفعة في

كفاية النبيه (٩ ل ٣٧)، وعبر الإمام النووي في روضة الطالبين ١٠٩/٦ (بأنه الأظهر).

(٤) في [أ]: (زوجا).

(٥) في [د]: (يحصل). والصواب ما أثبتناه.

م ١٨٢ : الحادية عشر: إذا تلوط بامرأته، أو بأمته، أو في النكاح الفاسد: م ١٨٣: أشر التلوط
بالمرأة أو الأمة في
ثبوت حرمة
المصاهرة

فهل^(١) تتعلق به حرمة المصاهرة أم لا؟

ينبغي على أنه هل يجب به الحد أم لا؟ وفيه^(٢) وجهان^(٣) بينان على:
أن^(٤) من^(٥) ملك جارية هي أخته من الرضاع فوطئها؛ ففي وجوب
الحد قولان^(٦).

ووجه الشبه: أنه إيلاج في فرج محرم على التأيد، مع وجود الملك فيها.
فإن علقنا به الحد؛ لم يثبت به^(٧) التحريم؛ كالزنا. وإن لم نعلق به الحد؛ يثبت به
الحرمة للمصاهرة^(٨)؛ لأن الإيلاج في الدبر يلحق بالوطء فيما طريقه التغليظ؛
بدليل: أنه يفسد الحج، وتتعلق به الكفارة في الصوم، والغسل، وكذلك المصاهرة.

فرع:

لو أتى امرأته في دبرها غلطا منه ظاناً أنه يطأها في الفرج، أو فعل ذلك في
أمته، أو في أجنبية بالغلط فيتعلق به التحريم^(٩)؛ لأن الحد لا يجب في / هذه
الصورة. وقد ذكرنا أن الإتيان في الدبر ملحق الوطء في الفرج فيما يوجب
التغليظ.

(١) في [أ]: (فهل).

(٢) في [أ]: (فيه).

(٣) انظر: فتح العزيز ١٧٥/٨.

(٤) (أن): ساقط [أ]

(٥) في [أ]: (رجل).

(٦) ذكر القولان الإمام الماوردي حيث قال: (أحدهما: يحد بالنكاح، والثاني: لا يحد لوطنه
بالنكاح؛ لارتفاع النكاح فزالت الشبهة، والملك ثابت فيها) أ. هـ.

انظر: الحاوي ٢٧٠/١١، البيان ٥٢٤/٨-٥٢٥، روضة الطالبين ٣٧٥/١٠.

(٧) (به): ساقط [د].

(٨) في [أ]: (فتثبت به حرمة المصاهرة).

(٩) انظر: التهذيب ٣٦٦/٥، كفاية النبيه (٩ ل ٣٧)، الاعتناء ١٠٩/٦.

الفصل الخامس: في تحريم الجمع، وفيه إحدى عشرة مسألة^(١).

م ١٨٣: الجمع بين
الأختين في
النكاح

م ١٨٣: أحدها: لا يجوز للرجل أن يجمع بين أختين في النكاح^(٢)؛ لقوله

تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾^(٣).

فروع سبعة:

- أحدها: لو نكح أختين بعقد واحد: لا ينعقد العقد على واحدة منهما^(٤)؛ لأن الجمع لا يمكن، وليست إحداهما بأولى من الأخرى؛ فلم يبق إلا البطلان.

- الثاني: لو نكح إحداهما بعد الأخرى: فالأولى نكاحها صحيح، ونكاح الأخرى باطل^(٥). فلو وطئ الثانية عالماً بالتحريم؛ فهو زنا، وإن كان جاهلاً؛ فتجب العدة، ولا يبطل نكاح الأخت^(٦)؛ لأن المنكوحة إذا وطئت بالشبهة؛

(١) في نسخة [د، أ]: (عشر مسائل). والصواب ما أثبتناه.

(٢) حكي الإجماع عليه: الإمام ابن المنذر في كتابه الإجماع، ص ٥٩، والإشراف ٩٦/٤، وشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٦٨/٣-٦٩، والحافظ ابن كثير في تفسيره ٤١٧/٥، والإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٧٧/٥، والحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٦٠/٩ وانظر كذلك: الأم ٣/٥، مختصر البويطي (ل ٣٢)، مختصر المزني ٢٦٩/٨، الدائع لابن سريج، ص ٥٠٩، التلخيص لابن القاص، ص ٤٨٩، الحاوي ٢٧٦/١١، المهذب ٢٢٣/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ١١٥)، الحلية للرويانى (ل ١٣٠)، الوسيط ١٠٩/٥، التهذيب ٣٥٣/٥، البيان ٢٤٣/٩، فتح العزيز ٤٠/٨، روضة الطالبين ١١٢/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٨).

(٣) سورة النساء، آية: (٢٣).

(٤) انظر: الأم ٤/٥، الدائع لابن سريج، ص ٥٠٩، الإجماع لابن المنذر، ص ٥٩، الإشراف لابن المنذر ٩٦/٤، الحاوي ٢٨١/١١، المهذب ٢٢٣/١٦، الحلية للرويانى (ل ١٣١)، التهذيب ٣٦١/٥، البيان ٢٤٣/٩، فتح العزيز ٤٠/٨، روضة الطالبين ١١٢/٦، تكملة المجموع ٢٢٦/١٦.

(٥) انظر: الأم ٦/٥، مختصر المزني ٢٦٩/٨، الحاوي ٢٨٢/١١، المهذب ٢٢٣/١٦، التهذيب ٣٦١/٥، البيان ٢٤٣/٩، روضة الطالبين ١١٢/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٨)، تكملة المجموع ٢٢٦/١٦.

(٦) انظر: التهذيب ٣٦١/٥، فتح العزيز ٤٠/٨، روضة الطالبين ١١٢/٦.

لا يبطل نكاحها. وإذا^(١) كان وجوب العدة على^(٢) المنكوحة لا يبطل النكاح؛ فعلى أختها أولى، غير أن المستحب أن لا يوطأ المنكوحة حتى تنقضي عدة أختها؛ لما رُوي في الخبر: أن رسول الله ﷺ قال: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع^(٣) ماءه في رحم أختين)^(٤)؛ إلا أنه لا يحرم عليه وطئها؛ لأن الملك فيها قائم؛ لأنها^(٥) ليست^(٦) في عدة، ولا وجد فيها سبب يوجب^(٧) التحريم.

- الثالث: إذا طلق الأخت المنكوحة، وانقضت عدتها، أو كانت غير مدخول بها: فيباح له نكاح أختها بلا خلاف^(٨)؛ لأن الله تعالى حرم الجمع [بلا خلاف]^(٩) وليس ها هنا جمع.

- الرابع: لو خالغ المنكوحة، أو طلقها ثلاثاً: عندنا يباح له نكاح أختها في الحال، ويباح له أن ينكح أربعاً سواها^(١٠).

(١) في [أ]: (فإذا).

(٢) في [أ]: (في).

(٣) في [أ]: (يجمعن).

(٤) أورد الحافظ ابن حجر هذا النص في تلخيص الحبير ١٩٠/٣-١٩١ ثم قال: (لا أصل له) أ. هـ، وأورده كذلك الحافظ الزيلعي في نصب الراية ١٦٨/٣ ثم قال: (حديث غريب) أ. هـ.

(٥) (لأنها): ساقط [أ].

(٦) في [أ]: (وليست).

(٧) في [أ]: (فوجب).

(٨) انظر: الحجة على أهل المدينة ٤١٠/٣، الفقه النافع ٥٤٠/٢، بدائع الصنائع ٢٦٤/٢، المدونة ٢٠٤/٢، القوانين الفقهية، ص ١٣٩، الذخيرة ٣١٢/٤، الأم ٣/٥، ٦، المذهب ٢٢٣/١٦، الوسيط ١١٠/٥، حلية العلماء ٣٨٢/٦، التهذيب ٣١٩/٥، البيان ٢٤٦/٩، فتح العزيز ٤٠/٨، روضة الطالبين ١١٢/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٨)، تكملة المجموع ٢٢٦/١٦، المغني لابن قدامة ٤٤١/٧، مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٧٢/٣٢، التوضيح ٩٦٩/٢.

(٩) (بلا خلاف): ساقط [أ].

(١٠) أي يقصد به سوى المخالعة أو المطلقة ثلاثاً.

انظر: مختصر البوطي (ل ٣٢)، نهاية المطلب (٢١ ل ٨٣)، الحلية للرويانى (ل ١٣٠)، الوسيط ١١٠/٥، حلية العلماء ٣٨٢/٦، التهذيب ٣١٩/٥، البيان ٢٤٦/٩، فتح العزيز ٤٠/٨، روضة الطالبين ١١٢/٦، تكملة المجموع ٢٢٧/١٦.

وقال أبو حنيفة - رحمه الله^(١) -: ما / دامت الأخت في عدته: ليس له أن ينكح أختها^(٢)، ولا أربعا سواها؛ حتى لو كان متزوجا بأربع ثم^(٣) طلقهن ثلاثا؛ ثلاثا ليس له أن يتزوج ما دامت العدة باقية. وزاد على هذا فقال^(٤) ^(٥): لو وطئ امرأة بشبهة ولزمتها العدة؛ فما دامت في العدة لا^(٦) ينكح أختها، ولا أربعا سواها.

ودليلنا^(٧): أن الله تعالى حرم الجمع وليس ها هنا جمع؛ لأن المطلقة أجنبية منه، بدليل: أنها لا تحل له إلا بعقد جديد. ولو وطئها مع العلم بحالها: يجب الحد. وإذا لم يتضمن نكاح الأخرى جمعا: وجب أن يصح^(٨).

- الخامس: إذا طلق امرأته طلقة رجعية: لا يباح له نكاح^(٩) أختها ما دامت في العدة^(١٠)؛ لأن الرجعية في حكم الزوجات. بدليل: أنه يلحقها طلاق^(١١)

(١) انظر: الحجة على أهل المدينة ٤٠٥/٣-٤٠٦، مختصر اختلاف العلماء ٣٤٢/٢، رؤوس المسائل للزمخشري، ص ٣٨٦، تحفة الفقهاء ١٢٦/٢، الفقه النافع ٥٠٨/٢، بدائع الصنائع ٢٦٣/٢.

(٢) في [د]: (أخته). والصواب ما أثبتناه.

(٣) في [أ]: (أربعة و).

(٤) في [أ]: (فوجب).

(٥) انظر: الحجة على أهل المدينة ٤٠٥/٣-٤٠٦، مختصر اختلاف العلماء ٣٤٢/٢، رؤوس المسائل للزمخشري، ص ٣٨٦، تحفة الفقهاء ١٢٦/٢، الفقه النافع ٥٠٨/٢، بدائع الصنائع ٢٦٣/٢.

(٦) في [د]: (حتى). والصواب ما أثبتناه.

(٧) انظر: البيان ٢٤٦/٩، تكملة المجموع ٢٢٧/١٦.

(٨) في [أ]: (الصح).

(٩) (نكاح): ساقط [د].

(١٠) انظر: الأم ١٥٦/٥، الإجماع لابن المنذر، ص ٥٩، الإشراف لابن المنذر ١٠٠/٤، المذهب ٢٢٣/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ٨٣)، الحلية للرويانى (ل ١٣٠)، الوسيط ١١٠/٥، التهذيب ٣٢٠/٥، البيان ٢٤٦/٩، فتح العزيز ٤٠/٨-٤١، روضة الطالبين ١١٢/٦.

(١١) في [أ]: (الطلاق).

المطلق، وترث من الزوج، ويلزمها عدة الوفاة بالموت، ويصح إيلاء الزوج، وظهاره عنها، وغير ذلك من خصائص النكاح. وإذا كان النكاح فيها قائماً وأراد نكاح أختها: يحصل جامعاً بينهما.

- السادس: لو طلقها طليقة رجعية، ومضى بعد الطلاق مدة يحتمل فيها انقضاء العدة، فقال الزوج: أخبرني أن عدتها قد انقضت، وكذبت المرأة وقالت^(١): ما انقضت عدتي: فالعدة تبقى في حقها؛ حتى لا يباح لها أن تتزوج. وهل يباح للرجل نكاح أختها أم لا؟ حكي عن الشافعي رحمه الله نصاً^(٢): أنه يباح له أن يتزوج أختها أو أربعاً^(٣) سواها^{(٤)(٥)}؛ لأن بإقراره بانقضاء العدة^(٦) جعلت أجنبية منه، فصارت كالمختلعة.

واختار القفال^(٧): أنه لا يجوز نكاح أختها؛ لأن دعواه عليها انقضاء العدة

لم يثبت، وقد بقيت العدة فتبقيها^(٨) بحكمها، ولهذا تثبت لها^(٩) النفقة / مع [٢٤٣] اعترافه^(١٠) بأنها بائنة منه.

(١) في [أ]: (فقلت).

(٢) في [أ]: (أيضاً).

(٣) في [د]: (وأربع). والصواب ما أثبتناه.

(٤) انظر: الأم ١٥٦/٥، وحكاه عن نصه في الإملاء: الإمام العمراني في البيان ٢٤٦/٩، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٤١/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ١١٢/٦-١١٣، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٣٨).

(٥) وهذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام النووي في روضة الطالبين ١١٢/٦-١١٣، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٤١/٨، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٣٨)، بأنه الأظهر في المذهب.

(٦) في [أ]: (عدتها).

(٧) حكى قوله الإمام الرافعي في فتح العزيز ٤١/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ١١٢/٦-١١٣، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٣٨)، والإمام ابن الملقن في عجالة المحتاج ١٢٥٤/٣.

(٨) في [أ]: (فتعينها).

(٩) في [د]: (له). والصواب ما أثبتناه.

(١٠) في [أ]: (أعترافها).

- السابع: إذا كان له أم ولد؛ فله أن ينكح أختها، و^(١) أربعا سواها عندنا.
وقال أبو حنيفة - رحمه الله^(٢) -: ليس له أن ينكح في زمان الاستبراء
أختها، ولكن يجوز أن ينكح أربعا سواها عندنا^(٣).
ودليلنا: أن ما قبل العتق لما لم يمنع من نكاح [الأربع لم يمنع من نكاح]^(٤)
الأخت. وكذلك في زمان الاستبراء: لما لم يحرم عليه الأربع؛ وجب أن لا يحرم^(٥)
عليه أختها.

م ١٨٤: الجمع بين
الأم وابنتها في
النكاح

م ١٨٤: الثانية: لا يجوز أن يجمع في النكاح بين أم وابنتها؛ حتى لو
نكحهما بعقد واحد؛ لم ينعقد العقد^(٦). وإنما قلنا ذلك: لأن نكاح الأختين جائز
على الترتيب [ونكاح البنت والأم لا يجوز على الترتيب]^(٧)؛ فإذا^(٨) حرم الجمع
بين الأختين؛ فلأن يحرم بين^(٩) البنت والأم^(١٠).

[فرع: لو نكح الأم والبنت]^(١١): فلو^(١٢) كان بعقد واحد؛ فإذا وطئ

- (١) في [أ]: (أو).
- (٢) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٣٤٣/٢، المبسوط ١٧٥/٥، تحفة الفقهاء ١٢٦/٢-١٢٧، بدائع الصنائع ٢٦٥/٢.
- (٣) (عندنا): ساقط [أ].
- (٤) (الأربع لم يمنع من نكاح): ساقط [د].
- (٥) في [د]: (عليها). والصواب ما أثبتناه.
- (٦) انظر: الحاوي ٢٧٤/١١، نهاية المطلب (٢١ ل ١١٥)، الحلية للرويانى (ل ١٣١)، التهذيب ٣٦١/٥، البيان ٢٥٣/٩، فتح العزيز ٣٩/٨، ٤٤، روضة الطالبين ١١٠/٦-١١١، عجالة المحتاج ١٢٥٣/٣.
- (٧) (ونكاح البنت والأم لا يجوز على الترتيب): ساقط [أ].
- (٨) في [د]: (وإذا). والصواب ما أثبتناه.
- (٩) في [د]: (من). والصواب ما أثبتناه.
- (١٠) في [أ]: تقديم وتأخير (الأم والبنت).
- (١١) (فرع: لو نكح الأم والبنت): ساقط [أ].
- (١٢) في [أ]: (فإن).

إحداهما عالماً؛ فهو زنى. فإن^(١) كان جاهلاً؛ فهو^(٢) وطء شبهة. وقد ذكرناه^(٣).
وإن نكحهما^(٤) على الترتيب: فالأول^(٥) صحيح. فإن^(٦) وطئها حرمت
الأخرى على التأبید. وإن وطئ^(٧) الثانية جاهلاً حرمت الأولى. أما الموطوءة فإن
كانت بنت الأولى فلا تحرم؛ لأن الريبة لا تحرم إلا بالوطء، وإن كانت^(٨) أمها
فهي محرمة بالعقد^(٩).

م ١٨٥: الثالثة؛ لا يجوز أن يجمع^(١٠) في النكاح بين المرأة وعمتها ولا بين
المرأة وخالتها^(١١). وحكى عن أهل الظاهر جواز
م ١٨٥: الجمع بين
المرأة وعمتها أو
خالتها في النكاح

(١) في [أ]: (وإن).

(٢) في [أ]: (فهي).

(٣) سبق ذكره في مسألة (١٨٢)، ص ٤١٨ من البحث، في الجمع بين الأختين في عقد واحد.
وانظر في المسألة: الأم ٦/٥، مختصر المزني ٢٦٩/٨، التهذيب ٣٦١/٥، فتح العزيز
٣٩/٨-٤٠؛ روضة الطالبين ١١١/٦.

(٤) في [أ]: (نكحها).

(٥) في [د]: (والأول). والصواب ما أثبتناه.

(٦) في [د]: (وإن). والصواب ما أثبتناه.

(٧) في [أ]: (وطئت).

(٨) في [د]: (كان). والصواب ما أثبتناه.

(٩) انظر: الحاوي ٢٧٥/١١، نهاية المطلب (٢١ ل ١١٥)، الحلية للرويانى (ل ١٣١)، التهذيب
٣٦١/٥، البيان ٢٥٣/٩، فتح العزيز ٣٩/٨، روضة الطالبين ١١١/٦، تكملة المجموع
٢٣١/١٦.

(١٠) في [أ]: (يعقد).

(١١) حكى الإجماع عليه: الإمام ابن المنذر في كتابه الإجماع، ص ٥٩، والإشراف ٩٨/٤،
والإمام ابن عبد البر في كتابه الإجماع، ص ٢٤٨، والاستذكار ١٧٠/١٦، والشيخ ابن قدامة
في المغني ٤٧٨/٧، والحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٦١/٩، والإمام النووي في شرح
صحيح مسلم ١٩١-١٩٠/٩، والإمام ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام ٣٢/٤، والإمام
الشوكاني في الدراري المضية ١٧٩/٢، وفي نيل الأوطار ١٤٨/٦.

وانظر: كذلك: الأم ٥/٥، مختصر المزني ٢٦٩/٨، الودائع لابن سريج، ص ٥٠٨-٥٠٩،
الحاوي ٢٧٩/١١، المهذب ٢٢٣/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ١١٥)، الوسيط ١٠٩/٥، التهذيب
٣٦٠/٥، البيان ٢٤٣/٩، فتح العزيز ٤٠-٤٢/٨، روضة الطالبين ١١٣/٦، كفاية النبيه
(٩ ل ٣٨).

ذلك^(١)؛ لأن الله تعالى خص الأختين بالذكر.

ودليلنا^(٢): ما روي أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (لا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها)، رواه البخاري ومسلم^(٣).

فرع:

إذا نكح امرأة وأختها من الرضاع، أو مع^(٤) [عمتها أو]^(٥) خالتها من الرضاع: لا يجوز^(٦) لأن الرضاع ملحق بالنسب، وحد المذهب^(٧) في تحريم

(١) حكى الإمام الماوردي في الحاوي ٢٧٩/١١ هذا القول عن داود مقيداً بملك اليمين فقال: (وحرّم داود الجمع بينهما في النكاح، دون ملك اليمين) أ. هـ، وحكاها الإمام الدميري عنه في النجم الوهاج، ص ٤٣٠ مطلقاً، وحكاها الإمام العيني في البناية ٥٢١/٤ عن الظاهرية. وقد جاء في المحلى لابن حزم ١٣٢/٩ ما يخالف ذلك؛ حيث قال: (لا يحل الجمع في استباحة الوطء بين الأختين من ولادة أو من رضاع، -كما ذكرنا- لا بزواج، ولا بملك يمين، ولا إحداهما بزواج والأخرى بملك اليمين، ولا بين العمّة وبنّت أخيها، ولا بين الخالة وبنّت أختها، كما قلنا في الأختين سواء سواء. فمن اجتمع في ملكه أختان، أو عمّة وبنّت أخيها، أو خالة وبنّت أختها، فهما جميعاً حرام) أ. هـ.

ونسب أئمة العلماء في كتبهم هذا القول بمن لا يعتد بمخالفتهم؛ كالرافضة، والخوارج؛ حكاها عنهم: الإمام الماوردي في الحاوي ٢٧٩/١١، والإمام الشاشي في حلية العلماء ٣٨١/٦، والإمام العمراني في البيان ٢٤٤/٩، والشيخ ابن قدامة في المغني ٤٧٨/٧، وابن المرتضى في البحر الرخار ٣٤/٤، والحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٦١/٩، والإمام النووي في شرح صحيح مسلم ١٩٠/٩-١٩١، والإمام الشوكاني في نيل الأوطار ١٤٨/٦.

(٢) انظر: الحاوي ٢٨٠/١١، الوسيط ١٠٩/٥، التهذيب ٣٥٣/٥، البيان ٢٤٤/٩.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها ١٩٦٥/٥، برقم (٤٨٢٠).

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ١٠٢٨/٢، برقم (١٤٠٨/٣٣)، كلاهما من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة الحديث.

(٤) (مع): ساقط [أ].

(٥) (عمتها أو): ساقط [أ].

(٦) انظر: الحاوي ٢٨١/١١، التهذيب ٣٦٠/٥، البيان ٢٤٤-٢٤٣/٩، فتح العزيز ٤٠/٨-٤٢، روضة الطالبين ١١٣-١١٢/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٨)، تكملة المجموع ٢٢٦/١٦.

(٧) انظر: المهذب ٢٢٣/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ١١٥)، الوسيط ١٠٩/٥، التهذيب ٣٦٠/٥، البيان ٢٤٤/٩، فتح العزيز ٤٢/٨، روضة الطالبين ١١٤/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٨)، تكملة المجموع ٢٢٦/١٦.

الجمع: / أن كل امرأتين لو قدرنا أحدهما ذكراً امتنع عقد النكاح بينهما بنسب أو رضاع؛ لا يجوز لرجل^(١) أن يجمع بينهما؛ اعتباراً بالأختين. وأما^(٢) إذا كان للرجل^(٣) أخت من أم وأخت من أب فجاء رجل وجمع بينهما في النكاح: يجوز^(٤). وكذلك لو كانتا جاريتين فجمع بينهما في الوطء: يجوز؛ لأننا لو قدرنا أحدهما ذكراً والآخر أنثى لم تحرم المناكحة بينهما.

م ١٨٦: الرابعة: إذا نكح الرجل امرأة مطلقة من رجل وربيعة ذلك الرجل، أو نكح المطلقة مع بنت المطلق من^(٥) غيرها: يجوز^(٦). وكذلك^(٧) لو جمع بين بنت الرجل وامرأة أبيه، أو جمع بين المرأة وامرأة ابن المطلق يجوز عندنا^(٨).
حكي عن^(٩) ابن أبي ليلى^(١٠) أنه قال^(١١): لا يجوز الجمع بينهما؛ [لأننا لو

م ١٨٦: جمع الرجل
بين طليقة رجل
آخر وربيعة ذلك
الرجل.

(١) في [د]: تكرار في العبارة (بنسب أو رضاع، لا يجوز لرجل).

(٢) في [أ]: (فأما).

(٣) في [أ]: (لرجل).

(٤) انظر: روضة الطالبين ١١٤/٦.

(٥) (من): ساقط [أ].

(٦) انظر: الأم ٥/٥، مختصر المزني ٢٧٠/٨، الحاوي ٢٩٢/١١.

(٧) في [أ]: (وهكذا).

(٨) انظر: الإشراف لابن المنذر ٩٨/٤، الحاوي ٢٩٢/١١، نهاية المطلب (٢١ ل ١١٥)، الوسيط

١١٠/٥، حلية العلماء ٣٨٥/٦، التهذيب ٣٦٠/٥-٣٦١، البيان ٢٤٤/٩-٢٤٥، فتح العزيز ٤٢/٨،

روضة الطالبين ١١٤/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٨)، تكملة المجموع ٢٢٦/١٦.

(٩) (عن): ساقط [د].

(١٠) أبو عبد الرحمن، محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، الفقيه، المقرئ، قاضي الكوفة. إمام

مشهور في الفقه، صاحب مذهب وقول. أقام حاكماً ثلاثاً وثلاثين سنة. ولي لبني أمية، ثم

بني العباس. تفقه بالشعبي، والحكم بن عيينة، وعطاء وطائفة، وأخذ عنه الفقه: الثوري،

والحسن بن صالح بن حي. قال ابن باطيش: (وإذا أطلق المحدثون ابن أبي ليلى فإنما يعنون

أباه، وإذا أطلق الفقهاء ابن أبي ليلى، فإنما يعنون محمداً) أ. هـ، توفي سنة (١٤٨هـ).

انظر: المغني لابن باطيش ٥٠٨/٢-٥٠٩، أخبار القضاة لوكيع ٤٠٦/٢، طبقات الفقهاء

للشيرازي، ص ٨٥، تذكرة الحفاظ ١٧١/١، مرآة الجنان ٣٠٦/١.

(١١) انظر قوله في: شرح صحيح مسلم للنووي ١٩٢/٩، الاستذكار لابن عبد البر ١٧٤/١٦،

الحاوي ٢٩٢/١١، حلية العلماء ٣٨٥/٦، البيان ٢٤٤/٩، تكملة المجموع ٢٢٦/١٦، المغني

لابن قدامة ٤٩٨/٧.

قدرنا أحدهما ذكراً لا تحل المناكحة بينهما^(١).

ودليلنا^(٢): ما رُوِيَ عن^(٣) (٤) عبدالله بن جعفر^(٥) أنه^(٦) جمع بين ليلى بنت مسعود النهشلية^(٧) [وكانت امرأة علي]^(٨) وبين أم كلثوم بنت علي [ابن أبي طالب]^(٩) (١٠) من فاطمة في النكاح^(١١)، والمعنى فيه: أن حرمة المصاهرة

- (١) (لأننا لو قدرنا أحدهما ذكراً لا تحل المناكحة بينهما): ساقط [أ].
- (٢) انظر: الإشراف لابن المنذر ٩٨/٤، الحاوي ٢٩٢/١١-٢٩٣، تكملة المجموع ٢٢٦/١٦.
- (٣) (عن): ساقط [أ].
- (٤) في [أ]: زيادة كلمة (أن).
- (٥) أبو جعفر، عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، القرشي، الهاشمي. ولدته أمه أسماء بنت عميس في أرض الحبشة؛ وهو أول مولود ولد في الإسلام. كان كريماً جواداً، سمي بحر الجواد. روى عن: الرسول ﷺ، وعن أبويه، وعمه علي، وأبي بكر، وعثمان. وروى عنه: ابنائه: إسماعيل ومعاوية، وأبو جعفر محمد بن علي بن أبي طالب، وعروة ابن الزبير، والشعبي، وغيرهم. توفي بالمدينة سنة (٨٠هـ) وقيل غير ذلك.
- انظر: الاستيعاب ٨٨٠/٣-٨٨٢، الجرح والتعديل ٢٣/٥، تهذيب الأسماء واللغات ٢٦٣/١-٢٦٤، الإصابة ٤٠/٤-٤٣.
- (٦) (أنه): ساقط [أ].
- (٧) وهي ليلى بنت مسعود بن خالد بن مالك من بني تميم. زوج علي بن أبي طالب ﷺ، ولدت له عبيد الله، وأبا بكر.
- انظر: البداية والنهاية ٣٤٤/٧، الشجرة الزكية في الأنساب وسير آل بيت النبوة، ص ٤١٥.
- (٨) (وكانت امرأة علي): ساقط [أ].
- (٩) أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب ﷺ، أمها فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ. خطبها عمر بن الخطاب ﷺ فتزوجها، ولدت له رقية، وزيد. توفيت أم كلثوم رضي الله عنها وابنها زيد في وقت واحد، ولم تحدد الكتب سنة الوفاة.
- انظر: الاستيعاب ١٩٥٤/٤-١٩٥٦، طبقات ابن سعد ٤٦٣/٨-٤٦٥، أسد الغابة ٣٨٧/٦، الإصابة ٢٩٣/٨-٢٩٥.
- (١٠) (ابن أبي طالب): ساقط [أ].
- (١١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب من يحل الجمع بين امرأة الرجل وبينته ٢٧٠/٧، برقم (١٣٩٥٢) وأيضاً في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب ما يحل الجمع بينه ١٠٩/١٠، برقم (١٣٨٥٦).
- وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب النكاح، باب الجمع بين المرأة وبينت زوجها ٣٢٢/٣، برقم (١).
- وأخرجه سعيد بن منصور في سننه، باب الجمع بين ابنة الرجل وامرأته ٢٤٨/١، برقم (١٠١).

لا تتحقق قط بين النساء؛ لأن الحرمة فرع العقد^(١) والوطء، وذلك لا يتصور بين المرأتين. وإذا لم يتحقق بينهما حرمة^(٢) المصاهرة لم يمنع الجمع. بخلاف ما قدمنا ذكره من الجمع بين الأختين بالنسب أو بالرضاع؛ لا يجوز^(٣)؛ لأن القرابة لا^(٤) تتحقق بين النساء، وكذلك الرضاع. وقد^(٥) وجد بينهما ما يمنع المناكحة؛ لو كان النكاح مُتَصَوِّرًا بينهما^(٦).

م ١٨٧: الجمع في
النكاح بين أكثر
من أربع زوجات

م ١٨٧: الخامسة: لا يجوز للحر أن يجمع في النكاح بين أكثر من أربع نسوة^(٧). ولو^(٨) فعل أن نكحهن في عقد^(٩) واحد؛ فالعقد في حق الكل باطل. وإن كان على الترتيب؛ فالعقد في الأربع الأول صحيح، وفيما زاد على الأربع باطل^(١٠).

(١) في [أ]: (أو).

(٢) (حرمة): ساقط [د].

(٣) انظر: الأم ٣/٥، مختصر البويطي (ل ٣٢)، مختصر المزني ٢٦٩/٨، الودائع لابن سريج، ص ٥٠٩؛ التلخيص لابن القاص، ص ٤٨٩؛ الحاوي ٢٧٦/١١؛ المهذب ٢٢٣/١٦؛ نهاية المطلب (٢١ ل ١١٥)، الحلية للرويانى (ل ١٣٠)، الوسيط ١٠٩/٥، التهذيب ٣٥٣/٥، البيان ٢٤٣/٩، فتح العزيز ٤٠/٨، روضة الطالبين ١١٢/٦؛ كفاية النبيه (٩ ل ٣٨).

(٤) (لا): ساقط [د].

(٥) في [أ]: (فقد).

(٦) في [أ]: تقديم وتأخير (بينهما متصوراً).

(٧) وحكى إجماع أهل العلم واتفاق سائر الفقهاء على هذا، الإمام الماوردي في الحاوي ٢٢٦/١١، والإمام الشاشي في حلية العلماء ٣٩٥/٦، والإمام ابن رشد في بداية المجتهد ٧٤/٢، والشيخ ابن قدامة في المغني ٤٣٦/٧، والمرتضى في البحر الزخار ٣٤/٤. وانظر كذلك في المسألة: الأم ١٥٥/٥، مختصر المزني ٢٦٨/٨، التلخيص لابن القاص، ص ٤٩٠، المهذب ٢٤٢/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ٨٣)، الوسيط ١١٢/٥، التهذيب ٣١٩/٥، فتح العزيز ٤٥/٨، روضة الطالبين ١١٧/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٤٧)، رحمة الأمة، ص ٢٧٢.

(٨) في [أ]: (فلو).

(٩) في [أ]: (ينكحهن بعقد).

(١٠) انظر: الحاوي ٢٢٨/١١، الوسيط ١١٢/٥، مشكلات الوسيط ١١٣/٥، فتح العزيز ٤٧/٨، روضة الطالبين ١١٧/٦.

وَحُكِّيَ عَنِ الرِّوَاظِ^(١) أَنَّهُمْ قَالُوا^(٢): يَبَاحُ نِكَاحُ التَّسْعِ ؛ لِأَنَّ
الرَّسُولَ ﷺ مَاتَ عَنْ تِسْعِ نِسَاءٍ^(٣)، وَقَدْ^(٤) قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ
اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(٥). وَاسْتَدْلُوا أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ
مَتَى وَتِلْكَ وَرِثَةُ﴾^(٦)، وَالْإِثْنَانِ وَالثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ تَكُونُ تِسْعٌ^(٧).^(٨)

(١) الرافضة: هم الشيعة الذين يغالون في آل البيت. وسموا روافض؛ لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين ﷺ، حين سأله عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فأثنى عليهما، فقال: هما وزيراً جدي. فانصرفوا ورفضوه.

انظر: البرهان في معرفة الأديان، ص ٣٦، اعتقادات فرق المسلمين والمشركون للرازي، ص ٧٧-٧٨، مجموع فتاوى العقيدة للشيخ محمد بن صالح العثيمين ٢٩٣/٤.

(٢) حكى قولهم: الإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ١٣/٥، والحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٣٩/٩، والإمام ابن حزم في المحلى ٧/٩، والمرئضى في البحر الزخار ٣٤/٤. وحكى أيضاً هذا القول بعض أئمة العلماء عن القاسمية والزيدية والشيعة، وبعض أهل الظاهر. انظر: تفسير الحافظ ابن كثير ٣٩٧/٤، الجامع لأحكام القرآن ١٣/٥، نيل الأوطار ١٥٠/٦، السيل الجرار ٢٥٥/٢، الحاوي ٢٦٢/١١، المذهب ٢٤٤/١٦، نهاية المطلب للجويني (٢١ ل ٨٣)، حلية العلماء ٣٩٥/٦، المغني للشيخ ابن قدامة ٤٣٦/٧، البحر الزخار ٣٤/٤. ولم يعتد العلماء بهذه المخالفة في كتبهم. حيث قال الإمام الجويني في نهاية المطلب (٢١ ل ٨٣): (ولا مبالة بخلافهم، وما أظهره هؤلاء من الخلاف مسبوق بالإجماع المنعقد قبلهم) أ. هـ، وقال الشيخ ابن قدامة في المغني ٤٣٦/٧: (وهذا ليس بشيء؛ لأنه خرق للإجماع وترك للسنة) أ. هـ، وقال الإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ١٣/٥: (وهذا جهل باللسان والسنة ومخالفة لإجماع الأمة، إذ لم يسمع عن أحد من الصحابة ولا التابعين أنه جمع في عصمته أكثر من أربع) أ. هـ.

(٣) سبق تخريجه راجع هامش (٢)، ص ١٠٥ من البحث.

(٤) (قد): ساقط [د].

(٥) سورة الأحزاب، آية: (٢١).

(٦) سورة النساء، آية: (٣).

(٧) في [أ]: (تسعة).

(٨) راجع المصادر السابقة نفسها في هامش (٢).

ودليلنا^(١): ما رُوِيَ (أن غيلان^(٢) أسلم وتحتة أكثر من أربع نسوة، فقال له رسول الله ﷺ: (اختر أربعاً منهن وفارق سائرهن))^(٣)، وكذلك قال (لنوفل بن معاوية^(٤) لما أسلم وتحتة أكثر من أربع نسوة)^(٥). ورُوِيَ (عن أم سعيد أم ولد

(١) انظر: الحاوي ٢٢٧/١١-٢٢٨، المهذب ٢٤٢/١٦-٢٤٣، نهاية المطلب (٢١ ل ٨٣)، فتح العزيز ٤٥/٨-٤٧، كفاية النبيه (٩ ل ٤٧).

(٢) غيلان بن سلمة بن شرحيل الثقفي، أسلم يوم فتح الطائف، وكان عنده عشرة نسوة، فأمره رسول الله ﷺ أن يتخير منهن أربعاً. ولم يهاجر، وكان شاعراً، وأحد وجوه ثقيف ومقدميهم، وهو ممن وفد على كسرى. روى عنه: عبدالله بن عمر، وعروة بن غيلان، ونافع. توفي في آخر خلافة عمر بن الخطاب ﷺ سنة (٢٣هـ).

انظر: الاستيعاب ١٢٥٦/٣، المغني لابن باطيش ٢٩٠/٢، الإصابة ٣٣٠/٥، الثقات ٣٢٨/٣.

(٣) أخرجه الإمام الشافعي في مسنده، الباب الثالث في الترغيب في التزويج، ص ٢٧٤. وأخرجه الترمذي في سننه، أبواب النكاح، باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة ٢٣٣/٤، برقم (١١٣٨).

وأخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب النكاح، باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ٦٢٨/١، برقم (١٩٥٣).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب عدد ما يحل من الحرائر والإماء ٢٤١/٧، برقم (١٣٨٤٥).

وأخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب النكاح، ٢١٠/٢، برقم (١١٠/٢٧٨١)، وأورده الحافظ الهيثمي في موارد الظمان، كتاب النكاح، باب فيمن أسلم وتحتة أكثر من أربع نسوة ص ٣١٠-٣١١، برقم (١٣٧٧)، من طريق عن معمر عن الزهري عن سالم عن عبدالله بن عمر الحديث. وصح الشيخ الألباني هذا الحديث في إرواء الغليل، كتاب النكاح، باب المحرمات في النكاح ٢٩١/٦-٢٩٢، برقم (١٨٨٣) وقال: (صحيح).

(٤) أبو معاوية، نوفل بن معاوية بن عمرو الديلي. أول مشاهده مع النبي ﷺ فتح مكة، وكان أسلم قبل، وخرج مع رسول الله ﷺ منصرفاً إلى المدينة، حج مع أبي بكر ﷺ سنة (٩هـ)، ومع النبي ﷺ سنة (١٠هـ). روى عن: النبي ﷺ. وروى عنه: أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث، وعبدالرحمن بن مطيع الأسود، وعراك بن مالك. ولم يزل ساكناً بالمدينة حتى توفي بها في زمن يزيد بن معاوية.

انظر: الاستيعاب ١٥١٣/٤، الإصابة ٤٨١/٦، تهذيب التهذيب ٦٥٦/٥، الثقات ٤١٦/٣-٤١٧.

(٥) أخرجه الإمام الشافعي في مسنده، الباب الثالث في الترغيب في التزويج، ص ٢٧٤-٢٧٥. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب من يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ٢٩٩/٧، برقم (١٤٠٥٧)، وكذلك أيضاً في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب =

علي^(١) أنها قالت: (كنت أصب الماء على يد علي بن أبي طالب عليه السلام، فقال: إني لأشتاق إلى النكاح، فقلت: تزوج؛ فما أحد أقدر على ذلك منك، فقال: فكيف بأربع في العصر؟ قالت^(٢): فقلت: طلق واحدة، وتزوج أخرى، قال: الطلاق قبيح؛ أكرهه)^(٣)، ورؤي عن ابن عباس عليه السلام أنه قال: (لا يحل لأحد أن يتزوج فوق أربع^(٤)؛ فما زاد فهو عليه حرام)^(٥).

وأما حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه كان ذلك من خصائصه، وكان له في النكاح خصائص^(٦). وأما الآية فليس المراد بها^(٧): اثنين وثلاثة وأربعة على الجمع،

= نكاح المشرك ١٣٧/١٠، برقم (١٣٩٦٧)، من طريق أبي الزناد، عن عبدالمجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف، عن عوف بن الحارث، عن نوفل بن معاوية الديلي، قالت أسلمت وتحتي خمس نسوة، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (فارق واحدة وأمسك أربعاً). وضعف الشيخ الألباني هذا الحديث في إرواء الغليل، كتاب النكاح، باب المحرمات في النكاح ٢٩٥/٦، برقم (١٨٨٤) وقال: (ضعيف).

(١) أم سعيد بنت عروة الثقفي، ولدت لعلي بن أبي طالب رملة.
انظر: الشجرة الزكية في الأنساب وسير آل البيت ص ٤١٥، ولم أقف على ترجمة مفصلة لها.
(٢) (قالت): ساقط [أ].

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب عدد ما يحل من الحرائر والإماء ٢٤٢/٧، برقم (١٣٨٤٩)، وكذلك أيضاً في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب عدد ما يحل من الحرائر والإماء ٧٩-٧٨/١٠، برقم (١٣٧٢٧-١٣٧٢٦).

(٤) في [أ]: (أربعة).
(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب عدد ما يحل من الحرائر والإماء ٢٤٢/٧، برقم (١٣٨٤٨)، وكذلك أيضاً في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب عدد ما يحل من الحرائر والإماء ٧٩/١٠، برقم (١٣٧٢٨)، وذكره السيوطي في الدر المنثور ٤٨٠/٥.

(٦) وهو نكاح تسع زوجات صلى الله عليه وسلم، وقد تقدم ذكر خصائصه في أول كتاب النكاح في ص ١٠٤.
وانظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٣/٥، تفسير الحافظ ابن كثير ٣٩٧/٤، فتح الباري ١٣٩/٩، نيل الأوطار ١٥٠/٦.

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢-١٤/٥، تفسير الحافظ ابن كثير ٣٩٧/٤، فتح الباري ١٣٩/٩، نيل الأوطار ١٥٠/٦، البحر الزخار للمرتضى ٣٥-٣٤/٤.

ولكن المراد به^(١): على سبيل البدل؛ إما اثنين، وإما ثلاثة، وإما أربعة؛ كما قال تعالى في آية أخرى: ﴿أُولَئِكَ أَجْنَحَهُ مَثْنٌ وَثُلَاثٌ وَرُبْعٌ﴾^(٢) ولم يرد به أن لواحد من الملائكة تسعة أجنحة؛ لكن معناه^(٣): في الملائكة من له جناحان، ومنهم^(٤) من له له ثلاثة أجنحة، [ومنهم من له أربعة أجنحة]^(٥) كذلك ها هنا.

فرع:

لو أن رجلاً تزوج بامرأة بعقد، وامرأتين بعقد، وثلاث^(٦) بعقد، ثم اشتبه عليه ترتيب العقود والسابق منها^(٧): فالمرأة التي نكحها وحدها تحل له دون غيرها؛ / وذلك أنها إن كانت سابقة فنكاحها صحيح^(٨)، وإن^(٩) سبق نكاح المرأتين فنكاحهما صحيح، وإن سبق نكاح الثلاث فنكاحهن^(١٠) صحيح. وإن كان نكاحها آخر العقود: فأحد العقدین باطل لا محالة؛ لأن الجمع بين الخمس لا يجوز. وإن^(١١) سبق نكاح المرأتين: صح نكاحها [وبطل نكاح الثلاثة، فلما نكح

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢/٥-١٤، تفسير الحافظ ابن كثير ٣٩٧/٤، فتح القدير للشوكاني ٤٢٠/١، فتح الباري ١٣٩/٩، نيل الأوطار ١٥٠/٦، الحاوي ٢٢٦/١١-٢٢٧.

(٢) سورة فاطر، آية: (١).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠٤/١٤-٢٠٥.

(٤) في [أ]: (وفيهم).

(٥) (ومنهم من له أربعة أجنحة): ساقط [أ].

(٦) في [أ]: (ثلاثة).

(٧) في [أ]: (منهما).

(٨) انظر: الحاوي ٢٢٨/١١، نهاية المطلب (٢١ ل ١٢٢)، البيان ٢٠٩/٩، فتح العزيز ٤٧/٨، روضة الطالبين ١١٧/٦-١١٨، كفاية النبيه (٩ ل ٤٧-٤٨)، أسنى المطالب ١٥٣/٣، مغني المحتاج ١٨١/٣.

(٩) (وإن): ساقط [د].

(١٠) في [أ]: (الثلاثة فنكاحها).

(١١) في [أ]: (فإن).

الواحدة؛ صح نكاحها^(١). وإن سبق نكاح الثلاثة^(٢): صح نكاحهن، ونكاح المرأتين لا يصح؛ لأنه يتضمن الزيادة على الأربع، ويصح نكاح الواحدة، ويتوقف في البواقي إلى ظهور الحال؛ لانقسام الأحوال. فمقتضى^(٣) البعض الصحة، ومقتضى البعض الفساد.

م ١٨٨ : السادسة: يجوز للحر أن يتسرى^(٤) من الجوّاري ما شاء من غير
م ١٨٨: تسري الحر
من الجوّاري بلا حصر
ولا عدد
حصر وعدد^(٥)، لقوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٦) وليس فيه تقييد بعدد^(٧)،
والمعنى فيه^(٨): أن الشراء لا يقصد به الاستمتاع والحل^(٩) والمؤانسة؛ لأنه يجوز أن
يشترى الإنسان جارية لا تحل له، ويجوز أن يشتري ما ليس بمحل للحل؛ كالعبيد.
ولا يستحق على السيد الاستمتاع والمؤانسة؛ لأن السيد لو كان عَيْنًا ليس لها حق
طلب الفراق. ولو كان^(١٠) عند واحدة منهن، لا يجب عليه أن يقسم للبواقي،
وإنما تستحق عليه النفقة. وبإزاء ذلك يستحق السيد كسبها؛ فإن^(١١) عجز عن

(١) وبطل نكاح الثلاثة، فلما نكح الواحدة صح نكاحها): ساقط [أ].

(٢) في [د]: (الثلاث). والصواب ما أثبتناه.

(٣) في [أ]: (ومقتضى).

(٤) قال الماوردي في الحاوي ٢٥٥/١١: (التسري: هو الاستمتاع بالأمة؛ لأنها تسمى إذا كانت من ذوات المنع سرية، وفي تسميتها بذلك تأويلان: أحدهما مأخوذ من السر وهو الجماع؛ لأنه المقصود من الاستمتاع بها، والثاني: أنه مأخوذ من السرور؛ لأنها تسر المستمتع بها) أ. هـ. وانظر: الزاهر ١٩٨/٢٤-١٩٩.

(٥) انظر: الأم ٣/٥، مختصر المزني ٢٦٨/٨، التهذيب ٣٣٣/٥، الوسيط ١٢٠/٥، البيان ٢٦٦/٩، كفاية النبيه (٩ ل ٤٨)، المحلى لابن حزم ٥/٩.

(٦) سورة النساء، آية: (٣).

(٧) انظر: تفسير ابن كثير ٣٩٨/٤، الجامع لأحكام القرآن ١٥/٥.

(٨) انظر: البحر الزخار للمرتضى ٩١/٤، فتح القدير للشوكاني ٤٢١/١.

(٩) في [أ]: تقديم وتأخير (الحل والاستمتاع).

(١٠) في [أ]: (بات).

(١١) في [أ]: (وإن).

النفقة، فيكسب فيكون منه نفقتها، وأما النكاح يستحق به الاستمتاع، والألفة، والمؤانسة. بدليل^(١): أنه إذا كان عتيقاً ثبت لها حق طلب الفرقة. وإذا قسم لواحدة ليلة لزمه أن يقسم مثل ذلك تلك المدة للباقيات، وتستحق النفقة عليه، ولا يملك الزوج كسبها؛ فإذا استكثر العدد تفوت الألفة والمؤانسة المقصودة؛ لأنه إذا قسم لواحدة يحتاج أن يقضي للباقيات؛ فتطول الغيبة عنها /، ومع طول الغيبة لا تحصل الألفة، وتستحق النفقة، وربما عجز^(٢) عنها. فحرّم الشرع استكثار العدد، وأباح الأربع؛ لأن الأعراض تحصل؛ وذاك^(٣) لأنه إذا بات عند واحدة يحتاج أن يقضي للباقيات، فتعود النوبة إليها بعد الثلاث، والثلاث مدة قريبة^(٤). قال الله تعالى: ﴿فَاِذَا كُنْتَ عَذَابٌ قَرِيبٌ﴾^(٥) ثم قال: ﴿تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾^(٦)، وأيضاً: فإن الثلاث آخر^(٧) حد القلة، وأول حد الكثرة أربع^(٨)، ويتمكن الواحد من الإنفاق على [الأربع في]^(٩) العادة؛ فجاز نكاح الأربع؛ فقُدِّرَ به^(١٠) نهاية ما يباح^(١١) للحر من النكاح.

(١) انظر: كفاية النبيه (٩ ل ٤٨)، حاشية الرملي ١٥٣/٣، حاشية قليوبي ٣٧٢/٣.

(٢) في [أ]: (يعجز).

(٣) في [أ]: (ذلك).

(٤) انظر: تفسير ابن كثير ٢/٢١٢، الجامع لأحكام القرآن ٩/٤١.

(٥) سورة هود، آية: (٦٤).

(٦) سورة هود، آية: (٦٥).

(٧) (آخر): ساقط [د].

(٨) (أربع): ساقط [أ].

(٩) (الأربع في): ساقط [د].

(١٠) في [أ]: (وقدرته).

(١١) في [أ]: (يحتاج).

م ١٨٩: لا يجمع
العبد بين أكثر
من امرأتين

م ١٨٩: السابعة: العبد عندنا: لا يجوز^(١) له أن يتزوج بأكثر من امرأتين^(٢). فإن جمع بين أكثر من اثنتين^{(٣)(٤)} بعقود: فالثالثة^(٥) باطلة، وإن كان بعقد واحد: [فالعقد في الجميع]^(٦) والجمع^(٧) باطل^(٨).

وقال مالك - رحمه الله -^(٩): للعبد أن يتزوج^(١٠) أربعاً؛ كالحرة سواءً. ودليلنا^(١١): ما روي عن عمر وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما: أنهما قالوا: (ينكح العبد امرأتين)^(١٢). وروى عن علي عليه السلام أنه قال: (ينكح العبد

(١) في [أ]: (يحتاج).

(٢) حكي الإجماع عليه: الإمام ابن المنذر في كتابه الإجماع، ص ٦١، والإمام الشافعي في الأم ٤٤/٥، والإمام الماوردي في الحاوي ٢٦٤/١١، والإمام الجويني في نهاية المطلب (٢١) ل (٨٣)، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٤٨)، والشيخ ابن قدامة في المغني ٤٣٧/٧، والإمام الشوكاني في الدراري المضية ١٧٩/٢.

وانظر كذلك: مختصر المزني ٢٦٩/٨، الودائع لابن سريج، ص ٥٠٧، التلخيص لابن القاص، ص ٤٩٠، المهذب ٢٤٣/١٦، الحلية للرويان (ل ١٣٠)، الوسيط ١١٢/٥، حلية العلماء ٣٩٦/٦، التهذيب ٣٣٧/٥، فتح العزيز ٤٧/٨، تكملة المجموع ٢٤٤/١٦.

(٣) في [د]: في المتن (امراتين) ثم شطب عليها، وصححت إلى (اثنتين).

(٤) في [د]: زيادة (بعقود فإن جمع).

(٥) في [د]: (فالثالثة). والصواب ما أثبتناه.

(٦) (فالعقد في الجميع): ساقط [أ].

(٧) في [أ]: (فالجمع).

(٨) انظر: الحاوي ٢٣٠/١١.

(٩) وهو المشهور عنه، كما قاله ابن الجلاب في التفريع ٤٥/٢، والقاضي البغدادي في التلقين ٢٨٦/١، والإمام ابن عبد البر في الكافي ٤٤٧/١، وفي الاستذكار ٣٠٧/١٦-٣٠٨، والإمام ابن رشد في بداية المجتهد ٧٤/٢، والإمام ابن جزري في القوانين الفقهية، ص ١٣٩، وعنه رواية ثانية كقول الإمام الشافعي وهي الراجعة.

انظر: المدونة ١٦١/٢، الكافي لابن عبد البر ٤٤٧/١، المنتقى ٣٣٦/٣، القوانين الفقهية لابن جزري ص ١٣٩.

(١٠) في [د]: (العقد أن ينكح). والصواب ما أثبتناه.

(١١) انظر: الحاوي ٢٢٩/١١، فتح العزيز ٤٧/٨، تكملة المجموع ٢٤٤/١٦.

(١٢) قول عمر بن الخطاب عليه السلام: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب نكاح العبد وطلاقه ٢٥٥/٧، برقم (١٣٨٩٥)، وأيضاً في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، =

امرأتين لا يزيد عليهما^(١) ولا يخالف لهم.

م ١٩٠: إذا ملك
رجل جارية
وابنتها

م ١٩٠ : **الثامنة:** إذا ملك الرجل^(٢) جارية وابنتها: يجوز^(٣)؛ لما ذكرناه^(٤):
أن الشراء لا يقصد به الاستمتاع؛ بل المراد به: ^(٥) إنما هو التجارة،
أو^(٦) الاستخدام، أو^(٧) نحوهما. وهو خير بينهما: أيهما أراد^(٨) وطأها كان جائزاً
له؛ إلا أنه إذا وطئ أحدهما صارت الأخرى محرمة عليه على التأيد، بطريق
حرمة المصاهرة^(٩).

= باب نكاح العبد ٩٣/١٠، برقم (١٣٧٩٠)، وابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب النكاح، باب في
المملوك كم يتزوج من النساء ٢٨٥/٣، برقم (٨)، وابن عبد البر في الاستذكار، كتاب
النكاح، باب نكاح العبد ٣٠٩/١٦، برقم (٢٤٦١٥)، وعبد الرزاق في مصنفه ٢٧٤/٧، برقم
(١٣١٣٤).

وقول عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح،
باب نكاح العبد ٩٤/١٠، برقم (١٣٧٩٥)، وابن عبد البر في الاستذكار، كتاب النكاح، باب
٣٠٩/١٦، برقم (٢٤٦١٧)، وعبد الرزاق في مصنفه ٢٧٤/٧، برقم (١٣١٣٥).

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب نكاح العبد وطلاقه ٢٥٦/٧، برقم
(١٣٨٩٧)، وأيضاً في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب نكاح العبد ٩٣/١٠، برقم
(١٣٧٩٣)، وابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب النكاح، باب في المملوك كم يتزوج من
النساء ٢٨٤/٣، برقم (١).

(٢) في [أ]: (رجل).

(٣) انظر: مختصر المزني ٢٦٩/٨-٢٧٠، الإشراف ٩٧/٤، الحاوي ٢٨٨/١١، نهاية المطلب (٢١)
ل ١١٦، التهذيب ٣٦٢/٥، فتح العزيز ٤٤/٨.

(٤) في [أ]: (ذكرناه).

(٥) (به): ساقط [أ].

(٦) في [د]: (والاستخدام). والصواب ما أثبتناه.

(٧) في [د]: (ونحوهما). والصواب ما أثبتناه.

(٨) في [د]: (أرادوا). والصواب ما أثبتناه.

(٩) انظر: الأم ٣/٥، الحاوي ٢٨٨/١١، نهاية المطلب (٢١) ل ١١٧، التهذيب ٣٦٢/٥، البيان

٢٥٣/٩، فتح العزيز ٤٤/٨، روضة الطالبين ١١٦/٦، عجلة المحتاج ١٢٥٣/٣، مغني

المحتاج ١٨٠/٣.

والأصل فيه: ما رُوي (أن رجلاً جاء إلى عائشة رضي الله عنها فقال^(١) لها: إن لي سرية قد أصبتها، وأنها قد بلغت لها بنت جارية لي، أفاتسرى بها، قالت^(٢): لا^(٣) فقال الرجل: والله^(٤) إني لا أدعها حتى تقولي حرماً الله تعالى، فقالت عائشة رضي الله عنها: لا يفعله أحد من أهلي، ولا أحد أطاعني^(٥) / [٢٤٥ ب]

م ١٩١: التاسعة: إذا ملك أمتين أختين يخير بينهما في الوطء، وإذا وطئ إحداهما^(٦) حرمت الأخرى عليه^(٧). وهكذا لو ملك جارية وعمتها، أو جارية وخالتها.

وَحَدُّ الْمَذْهَب فِيهِ^(٨): إن كل امرأتين لو كانتا حرتين؛ لا يجوز لرجل أن

(١) في [أ]: (وقال).

(٢) في [أ]: (فقالت).

(٣) في [د]: تكرار (قالت: لا).

(٤) (والله): ساقط [أ].

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما جاء في تحريم الجمع بين الأختين وبين المرأة وابنتها في الوطء بملك اليمين ٢٦٦/٧، برقم (١٣٩٣٤)، وأيضاً في معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب ما يحرم الجمع بينه من النساء ١٠/١٠٥، برقم (١٣٨٤٧)، وابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب النكاح، باب الرجل يكون تحت الأمة المملوكة وابنتها فيريد أن يطأ أمها ٣/٣٠٥، برقم (٤).

(٦) في [أ]: (أحديهما).

(٧) حكى الإجماع عليه: الإمام ابن المنذر في كتابه الإجماع، ص ٥٩، وفي الإشراف ٩٧/٤، والإمام الماوردي في الحاوي ١١/٢٧٦، وابن كثير في تفسيره ٥/٤١٨، والإمام النووي في شرح صحيح مسلم ٩/١٩١، والإمام ابن عبد البر في الاستذكار ١٦/٢٥١.

وانظر كذلك: الأم ٣/٥، مختصر البويطي (ل ٣٢)، مختصر المزني ٨/٢٦٩-٢٧٠، الودائع لابن سريج، ص ٥٠٩، المهذب ١٦/٢٢٨، نهاية المطلب (٢١ ل ١١٦)، الحلية للرويانى (ل ١٣١)، الوسيط ٥/١١٠، حلية العلماء ٦/٣٨٢-٣٨٣، التهذيب ٥/٣٦١-٣٦٢، البيان ٩/٢٤٧-٢٤٨، فتح العزيز ٨/٤٣، روضة الطالبين ٦/١١٤، كفاية النبيه (٩ ل ٣٩).

(٨) انظر: المهذب ١٦/٢٢٣، نهاية المطلب (٢١ ل ١١٥)، الوسيط ٥/١٠٩، التهذيب ٥/٣٦٠، البيان ٩/٢٤٤، فتح العزيز ٨/٤٢، روضة الطالبين ٦/١١٤، كفاية النبيه (٩ ل ٣٨)، تكملة المجموع ١٦/٢٢٦.

يجمع بينهما في النكاح^(١). فإذا كانتا^(٢) أمتين: لا يجوز الجمع بينهما في الوطء بملك اليمين.

ودليلنا^(٣): قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ

سَلَفَ﴾^(٤)، والفعْلان على التوالي يسمى^(٥) جمعا، كما يقال: جمع بين الصلاتين^(٦). وإذا^(٧) وطئ أحدهما [ثم أراد وطء الأخرى: وجب أن لا يجوز، ولأنه إذا وطء أحدهما]^(٨) صارت فراشا له يلحقه ولدها. ولا يجوز استفراش أختين؛ كما لا يجوز الجمع بينهما في النكاح.

فروع ستة:

أحدها^(٩): لو وطئ أحدهما في دبرها: حرمت عليه الأخرى^(١٠)؛ لأن الوطء في الدبر ملحق بالوطء في الفرج فيما يوجب التغليب، فأما إن استمتع بإحدهما^(١١) بلمس، أو قبلة. بشهوة، أو وطئ فيما دون الفرج. هل تحرم عليه الأخت [أم لا]^(١٢)؟ فيه قولان^(١٣) - بناء على أنه: هل يتعلق بهذه الأفعال تحريم

(١) في [د، أ]: (ليست بينهما أو رضاع): عبارة لا تفيد سياق الكلام.

(٢) في [أ]: (كانتا).

(٣) انظر: الحاوي ٢٧٧/١١، البيان ٢٤٨/٩، فتح العزيز ٤٣/٨.

(٤) (إلا ما قد سلف): ساقط [أ].

(٥) سورة النساء، آية: (٢٣).

(٦) في [د]: (يستمتع). والصواب ما أثبتناه.

(٧) انظر: الحاوي ٢٧٨/١١-٢٧٩.

(٨) في [أ]: (فإذا).

(٩) (ثم أراد وطء الأخرى وجب أن لا يجوز؛ ولأنه إذا وطئ أحدهما): ساقط [أ].

(١٠) في [أ]: (أحدهما).

(١١) انظر: فتح العزيز ٤٤/٨، روضة الطالبين ١١٦/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٩)، عجلة المحتاج

١٢٥٣/٣، أسنى المطالب ١٥٢/٣، فتح الوهاب ٧٣/٢.

(١٢) في [أ]: (بأحديهما).

(١٣) (أم لا): ساقط [د].

(١٤) راجع مسألة رقم (١٨١) هامش (١)، ص ٤١٧ من البحث.

المصاهرة [أم لا؟] ^(١) - : وقد ذكرنا ^(٢) أن الأظهر في هذه المسألة: أنه لا يتعلق بهذه الأفعال تحريم الوطء؛ لأنها صارت بذلك فراشاً.

- الثاني: إذا نظر إلى فرج إحداهما ^(٣) بالشهوة: لا يحرم عليه وطء الأخرى عندنا ^(٤).

وعند أبي حنيفة - رحمه الله - ^(٥): يحرم. والمسألة تبنى على حرمة المصاهرة؛ وقد ذكرنا ^(٦) ^(٧).

- الثالث: إذا حرم الأخت الموطوءة على نفسه؛ بأن باعها، أو شيئاً منها، أو وهبها، أو شيئاً منها وسلمها ^(٨) أو كاتبها: حل الوطء له في الأخرى في الحال؛ إلا أن المستحب أن لا يطأها حتى تنقضي على الأخرى حيضة؛ حتى لا يكون جامعاً للماء في رحم أختين ^(٩). فأما إن رهن الموطوءة لا يباح / له وطء الأخرى؛ لأن الرهن ما حرم الوطء؛ ولهذا لو أذن له المرتهن في الوطء جاز له الوطء، مع بقاء الرهن. وكذلك ^(١٠): إن أجرها؛ لأن الإجارة لا تحرم الوطء ^(١١). وكذلك: إن

(١) (أم لا؟): ساقط [د].

(٢) في [د]: (ذكرناه). والصواب ما أثبتناه.

(٣) في [أ]: (أحديهما).

(٤) انظر: الحاوي ٢٨٩/١١، فتح العزيز ٤٤/٨، روضة الطالبين ١١٦/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٩)، عجلة المحتاج ١٢٥٣/٣.

(٥) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٣٠٩/٢، المبسوط ٢٠٨/٤.

(٦) في [د]: (ذكرناه). والصواب ما أثبتناه.

(٧) وراجع المسألة السابق ذكرها رقم (١٨٠) هامش (٩)، ص ٤١٦ من البحث.

(٨) في [أ]: (وسلم أو زوجها).

(٩) انظر: الأم ٤-٣/٥، مختصر البويطي (ل ٣٢)، الإشراف ٩٧/٤، الحاوي ٢٨٨-٢٩٨، المذهب ٢٢٨/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ١١٦)، الحلية للرويانى (١٣١)، حلية العلماء ٣٨٣/٦، التهذيب ٣٦٢/٥، البيان ٢٤٨/٩، فتح العزيز ٤٣/٨، روضة الطالبين ١١٥/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٩).

(١٠) في [د]: (فكذلك). والصواب ما أثبتناه.

(١١) في [أ]: (وطئها).

أُحرمت لا يباح وطء أختها^(١)؛ لأن الإحرام ما أزال ملك منفعتها؛ بدليل: أنها لو وُطئت كان المهر له^(٢)، وأنه لم يثبت لغيره استيفاء منفعة بضعها؛ بخلاف ما لو زوّجها.

- الرابع: لو كاتب الموطوءة، أو باعها، وما وُطئ الأخرى، حتى عجزت المكاتب، أو ردت المبيعة بالعيب^(٣)، واستبرأها: يُخَيَّر بينهما^(٤)؛ لأن عين^(٥) الموطوءة حلت بكتابة الأخرى وبيعها، وحلت تلك بزوال العارض، والاستبراء قبل وطء الأخت؛ فصار كما لو ملكها ابتداء: يُخَيَّر بينهما.

- الخامس: إذا وُطئ إحداهما^(٦)، ثم وُطئ الأخرى: لا حد عليه^(٧)؛ لأن الرقبة ملكه، وله طريق إلى استباحة الاستمتاع بها^(٨). بخلاف ما لو ملك أخته من الرضاع؛ يلزمه الحد بوطئها في قول^(٩)^(١٠)؛ لأنه لا يستباح الاستمتاع بها بحال، ولكنه عصى، وأثم وليس له العود إلى وطئها، ولا يحرم عليه وطء الأولى؛ لأن الحرام لا يحرم الحلال؛ إلا أنه يستحب له أن يمسك عنها حتى يستبرى الأخت الأخرى؛ حتى لا يصير جامعاً ماءه في رحم أختين.

(١) انظر: نهاية المطلب (٢١ ل ١١٦)، الوسيط ١١٠/٥، البيان ٢٤٨/٩، فتح العزيز ٤٣/٨-٤٤، روضة الطالبين ١١٥/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٩).

(٢) في [أ]: (لها).

(٣) في [أ]: (بالبيع).

(٤) انظر: الأم ٤/٥، نهاية المطلب (٢١ ل ١١٧)، التهذيب ٣٦٢/٥، البيان ٢٤٩/٩، فتح العزيز ٤٤/٨، روضة الطالبين ١١٥/٦-١١٦، مغني المحتاج ١٨٠/٣.

(٥) في [أ]: (غير).

(٦) في [أ]: (أحديهما).

(٧) انظر: الحاوي ٢٩٠/١١، التهذيب ٣٦٢/٥، البيان ٢٤٩/٩، فتح العزيز ٤٣/٨، روضة الطالبين ١١٤/٦.

(٨) (بها): ساقط [د].

(٩) انظر: الحاوي ٢٩٠/١١، البيان ٥٢٤-٥٢٥، روضة الطالبين ٣٧٥/١٠.

(١٠) انظر: الحاوي ٢٨٩/١١-٢٩٠، البيان ٢٤٧/٩، فتح العزيز ٤٣/٨، روضة الطالبين ١١٤/٦.

- السادس: لو اشترى الأخت الموطوءة، أو كانت حبلى فوضعت، أو مضى مدى لا يبقى فيها الحمل في البطن؛ وقد عرفنا براءة رحمها، إلا أنه لا يباح له وطء أختها عندنا^(١)^(٢). وحكي عن قتادة^(٣) أنه قال^(٤): يباح له وطء أختها؛ إلا أن^(٥) أن الاستبراء قطع الفراش. وكان القاضي حسين - رحمه الله - يقول^(٦): القياس يقتضي الإباحة.

دليلنا^(٧): ما روي عن علي عليه السلام أنه قال: (من وطئ إحدى الأختين فلا يطأ يطأ الأخرى؛ حتى يخرج^(٨)^(٩) الموطوءة عن ملكه^(١٠))؛ ولأنها بالوطء صارت فراشاً له. فما دام الملك الذي يثبت به/ الفراش باقياً؛ لا يباح وطء الأخرى.

(١) (عندنا): ساقط [أ].

(٢) انظر: الحاوي ٢٩٠/١١، حلية العلماء ٣٨٣/٦، البيان ٢٤٨/٩، فتح العزيز ٤٤-٤٣/٨.

(٣) أبو الخطاب، قتادة بن دعامة ابن قتادة بن عزيز السدوسي البصري، قال ابن سيرين: (قتادة أحفظ الناس)، ومع حفظه وعلمه بالحديث، كان رأساً في العربية واللغة وأيام العرب والنسب، حدث عن: عبدالله بن سرجس، وأنس بن مالك، وابن المسيب، ومعاذ، وخلق غيرهم. روى عنه جماعة: ابن أبي عروبة، وشيبان، وشعبة. توفي في الطاعون سنة (١١٨هـ) وقيل سنة (١١٧هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ ١٢٢/١-١٢٤، تهذيب الأسماء واللغات ٥٧/١-٥٨، وفيات الأعيان ٨٥/٤-٨٦، شذرات الذهب ١٥/١-١٥٤، نكت الهميان، ص ٢٣٠.

(٤) انظر قوله في: حلية العلماء ٣٨٣/٦، البيان ٢٤٩/٩.

(٥) في [أ]: (لأن).

(٦) انظر قوله في: فتح العزيز ٤٤/٨، روضة الطالبين ١١٥/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٩).

(٧) انظر: البيان ٢٤٩/٩، فتح العزيز ٤٤/٨.

(٨) في [أ]: (يحرم).

(٩) في [أ]: زيادة (فرج).

(١٠) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما جاء في تحريم الجمع بين الأختين وبين المرأة وابنتها في الوطء بملك اليمين ٢٦٦/٧-٢٦٧، برقم (١٣٩٣٨)، وابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب النكاح، باب في الرجل يكون عنده الأختان مملوكتان فيطأهما جميعاً ٣٠٦/٣، برقم (١).

م ١٩٢: العاشرة: إذا تزوج بأخت، ثم اشترى الأخرى: فالشراء صحيح. ولا يباح له وطء المشتراة، ولا تحرم عليه المنكوحة؛ بلا خلاف^(١). وإما^(٢) إن اشترى إحدى الأختين فوطئها، ثم أراد أن يتزوج أختها الحرة: عندنا يجوز^(٣).

وقال مالك - رحمه الله -^(٤): لا يجوز؛ لأن المملوكة فراشاً له، فصارت^(٥) بمنزلة ما لو كانت إحدى الأختين في نكاحه؛ لا يجوز له نكاح الأخرى. ودليلنا^(٦): أن النكاح أقوى من ملك اليمين؛ بدليل: أنه لا ينفي^(٧) ولد المنكوحة إلا باللعان، وينفي نسب^(٨) ولد الجارية بدعوى الاستبراء، وأن ولد المنكوحة يلحقه بالإمكان، وولد الأمة لا يلحق بالإمكان. وإذا كان أقوى: وجب أن لا يمتنع بالأضعف.

فرع:

فإذا^(٩) تزوج بالأخت الحرة: حرمت عليه الموطوءة، وحلت له^(١٠)

(١) انظر: تحفة الفقهاء ١٢٦/٢، بدائع الصنائع ٢٦٥/٢، المدونة ٢٠٣/٢، الذخيرة ٣١١/٤، الأم ٤/٥، مختصر البوطي (٣٢)، الحاوي ٢٩١/١١، المهذب ٢٢٨/١٦، البيان ٢٥٠/٩، فتح العزيز ٤٤-٤٣/٨، روضة الطالبين ١١٦/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٩)، المغني للشيخ ابن قدامة ٤٩٦/٧، شرح الزركشي ٢٨٠/٣، المبدع ١٣٤/٣.

(٢) في [أ]: (فأما).

(٣) انظر: الأم ٤/٥، مختصر البوطي (ل ٣٢)، الحاوي ٢٩١/١١، المهذب ٢٢٨/١٦، البيان ٢٥٠/٩، فتح العزيز ٤٤-٤٣/٨، روضة الطالبين ١١٦/٦.

(٤) انظر: التفرع لابن الجلاب ٦٤/٢، المعونة ٨٠٩/٢، الاستذكار ٢٥٥/١٦، المنتقى ٣٢٦/٣، القوانين الفقهية، ص ١٣٩.

(٥) في [أ]: (فصار).

(٦) انظر: الحاوي ٢٩١/١١، المهذب ٢٢٨/١٦، البيان ٢٥٠/٩، فتح العزيز ٤٤/٨.

(٧) في [أ]: (يملك نفي).

(٨) (نسب): ساقط [د].

(٩) في [د]: (وإذا). والصواب ما أثبتناه.

(١٠) (له): ساقط [د].

المنكوحة عندنا^(١).

وقال أبو حنيفة - رحمه الله^(٢) - : يصح النكاح؛ ولكن لا يباح لو وطئها ما لم يحرم الموطوءة.

ودليلنا^(٣) : أن النكاح قد صح، وليس فيها سبب يمنع الوطء، فوجب أن يباح وطؤها.

م ١٩٣ : الحادية عشر؛ إذا اجتمع ملك النكاح وملك اليمين في امرأة؛ بأن كانت زوجته فاشتراها: يبطل نكاحها^(٤)؛ لأن بعقد^(٥) النكاح لم يملك إلا بضعتها، وبالشراء ملك الرقبة والمنفعة، فقدّمنا أقوى الملّكين على أضعفهما. والله أعلم.

م ١٩٣ : اجتماع
ملك النكاح وملك
اليمين في امرأة

(١) انظر: الأم ٤/٥، مختصر البويطي (ج ٣٢)، الحاوي ٢٩١/١١، المهذب ٢٢٨/١٦، الوسيط ١١٠/٥، البيان ٢٥٠/٩، روضة الطالبين ١١٦/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٣٩-٤٠)، مغني المحتاج ١٨٠/٣.

(٢) انظر: رؤوس المسائل للزمخشري، ص ٣٨٣، بدائع الصنائع ٢٦٤/٢-٢٦٥، الهداية ٢١٣/٣.

(٣) انظر: المهذب ٢٢٨/١٦، البيان ٢٥٠/٩.

(٤) انظر: الحاوي ٢٩٢/١١، الوسيط ١١١/٥، التهذيب ٢٧٢/٥، البيان ٢٥٠/٩، فتح العزيز ٥٥/٨، كنز الراغبين ٣٧٥/٣، أسنى المطالب ١٥٣/٣.

(٥) في [أ] : (يعقب).

الباب السابع

في نكاح حرائر الكفار، وفيه تسع مسائل

الباب السابع: في نكاح حرائر الكفار، وفيه تسع مسائل.

م ١٩٤: إحداهما: لا خلاف أن كل يهودية أو نصرانية من بني إسرائيل، و^(١) من نسل قوم^(٢) اعتقدوا اليهود أو^(٣) التنصر - حين كان دينًا حقًا، / ولم يكن قد بُدِّل ولا نُسخ -؛ فهي^(٤) على أصل ذلك الدين ما بدلت؛ يحلُّ [٢٤٧ أ] للمسلمين نكاحها^(٥).

والأصل فيه: قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٦).

فروع ثمانية:

- أحدها: ^(٧) عندنا يجوز نكاح الذمّية مع وجود المسلمة^(٨).

- (١) (الواو): ساقط [د].
- (٢) في [أ]: (أقوام).
- (٣) في [أ]: (و).
- (٤) في [أ]: (وهي).
- (٥) قال الإمام ابن المنذر في كتابه الإشراف ٩١/٤: (رخص في نكاحهن أكثر أهل العلم) أ. هـ. وقال الإمام الماوردي في الحاوي ٣٠٢/١١: (فالذي عليه جمهور الصحابة والتابعين والفقهاء أنه جائز) أ. هـ، وقال الإمام العمراني في البيان ٢٥٩/٩: (وبه قال عامة أهل العلم) أ. هـ.
- انظر: كذلك: الأم ٧/٥، مختصر المزني ٢٧٠/٨، التلخيص لابن القاص، ص ٤٩٤، المذهب ٢٣٢/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ١٢٧)، الحلية للرويان (ل ١٣١)، الوسيط ١٢٤/٥، حلية العلماء ٣٨٦/٦، التهذيب ٣٦٨/٥، فتح العزيز ٦٥/٨، روضة الطالبين ١٣٠/٦.
- (٦) سورة المائدة، آية: (٥).
- (٧) في [أ]: زيادة (إن).
- (٨) انظر: الحاوي ٣٠٢/١١، نهاية المطلب (٢١ ل ١٢٧)، التهذيب ٣٨٥/٥، فتح العزيز ٦٥/٨، تكملة المجموع ٢٣٣/١٦، أسنى المطالب ١٦١/٣، مغني المحتاج ١٨٧/٣.

وذهبت^(١) الروافض إلى أنه^(٢): لا يجوز نكاحها مع وجود المسلمة.

ودليلنا^(٣): قوله تعالى^(٤) في ابتداء الآية: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ﴾، ثم قال في آخر الآية: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ^(٥) مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٦). وإذا كانت من الطيبات حل نكاحها على الإطلاق.

- الثاني: الحرّية^(٧) من النصارى واليهود: يجوز نكاحها للمسلم؛ إلا أنه يُكره لأمرين^(٨):

أحدهما: إنه إذا نكحها ربّما يكون لها جمال؛ فيميل لها^(٩)، فيكون ذلك سبب مقامه فيما بينهم، وإذا طال مقامه فيما بينهم لا يؤمن أن يُفتن عن^(١٠) دينه.

(١) في [أ]: (ذهب).

(٢) وحكى هذا القول عن الإمامية كل من: الإمام الماوردي في الحاوي ٣٠٢/١١، والإمام الشاشي في حلية العلماء ٣٨٦/٦، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٤١)، والمرتضى في البحر الزخار ٤٠/٤.

(٣) انظر: تكملة المجموع ٢٣٣/١٦.

(٤) في [أ]: (أن الله تعالى قال).

(٥) في [أ]: تكرار في العبارة من قوله (فروع ثمانية) إلى قوله (من الذين أوتوا الكتاب).

(٦) سورة المائدة، آية: (٥).

(٧) الحرّية: وهي من تكون بدار الحرب، وهي: الدار التي تغلب عليها أحكام الكفر، ولا يأمن من فيها بأمان المسلمين.

انظر: بدائع الصنائع ١٣٠/٧-١٣١.

(٨) وقد نص الإمام الشافعي عليه في الأم ٥/٤.

وانظر كذلك: المذهب ٢٣٢/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ١٢٧)، الحلية للرويانى (ل ١٣١)، حلية العلماء ٣٨٩/٦، التهذيب ٣٨٥/٥، البيان ٢٦٤/٩، فتح العزيز ٧١-٦٩/٨، روضة الطالبين ١٣٠/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٤١).

(٩) في [أ]: (إليها).

(١٠) في [أ]: (يغر على).

الآخر: إنه ربما يقع الاستيلاء على تلك البلدة، فتُسبى المرأة وأولاده، ولا يُسمع^(١) ما تدعيه من النسب. وأما^(٢) في دار الإسلام^(٣) فلا^(٤) كراهة في نكاحهن؛ لأن الله تعالى أطلق الإباحة^(٥).

- الثالث: الذميمة^(٦) في أحكام النكاح من: النفقة، والكسوة، والقسم، والإيلاء، والطلاق، والظهار؛ كالمسلمة^(٧)، لا تخالفها إلا في حكمين^(٨): أحدهما: التوارث.

والثاني: الغسل بعد الموت؛ فإنها^(٩) لا تُغسل الزوج على أحد الطريقين^(١٠).

-
- (١) في [أ]: (يستمتع).
 - (٢) في [أ]: (أما).
 - (٣) دار الإسلام، هي الدار التي تغلب عليها أحكام الإسلام، ويأمن من فيها بأمان المسلمين، سواء أكانوا مسلمين أم ذميين.
انظر: بدائع الصنائع ١٣٠/٧-١٣١.
 - (٤) في [أ]: (لا).
 - (٥) كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [سورة المائدة، آية: ٥].
 - وانظر: الجامع لأحكام القرآن ٥٣/٦، أحكام القرآن للجصاص ٤١١/٢.
 - (٦) في [أ]: (للذميمة).
 - (٧) انظر: الأم ٨/٥، مختصر المزني ٢٧٠/٨، الأشراف لابن المنذر ١٤٧/٤، الحاوي ٣١١/١١، نهاية المطلب (٢١ ل ١٣٥)، الحلية للرويانى (ل ١٣١)، الوسيط ١٢٥/٥، التهذيب ٣٧٩/٥، فتح العزيز ٧٣/٨، روضة الطالبين ١٣١/٦.
 - (٨) انظر: الأم ٨/٥، مختصر المزني ٢٧٠/٨، الحاوي ٣١١/١١، الحلية للرويانى (ل ١٣١)، فتح العزيز ٧٣/٨، روضة الطالبين ١٣١/٦، أسنى المطالب ١٦١/٣.
 - (٩) في [د]: (وأنها). والصواب ما أثبتناه.
 - (١٠) قال الإمام الشافعي في الأم ٨/٥: (وأكره لها أن تُغسل لو كان هذا الميت؛ فإن غسلته أجزأ غسلها إياه - إن شاء الله تعالى -) أ. هـ.

وأصل المسألة: أن النية: هل تُشترط في غُسل الميت^(١)؟ فإذا اشترطناها^(٢)؛ لا يصح منها.

- الرابع: إذا انقطع دم حيضها: فالزوج يأمرها بالغُسل، فإذا^(٣) امتنعت فللزَّوج أن يُجبرها على الاغتسال^(٤). وهذا الغُسلُ للتنظيف ليس للتعبُد؛ حتى إذا لم تفعل غسلها الزوج.

وعند أبي حنيفة - رحمه الله^(٥) -: لا يجوز إجبارها على / الغسل. والمسألة [٢٤٧ ب] تُبنى^(٦) على أصل؛ وهو: أن عندنا لا يُباح^(٧) وَطؤها ما لم تغتسل^(٨)، وعنده يباح^(٩) على تفصيل قد تقدم.

(١) ذكر الإمام البغوي، والإمام العمراني، والإمام الرافعي وجهين في المسألة: أحدهما: تجب النية؛ لأنه غسل واجب، كغسل الجنابة والثاني: لا يجب؛ لأن النية تكون على المغتسل وهو ليس من أهلها.

انظر: التهذيب ٤١٢/٥-٤١٥، البيان ٢٥/٣-٢٦، فتح العزيز ٣٩٥/٢.

(٢) في [د]: (شرطناها). والمناسب للسياق ما أثبتناه.

(٣) في [د]: (وإن). والصواب ما أثبتناه.

(٤) قال الإمام الشافعي في الأم ٨/٥: (وله جبرها على الغسل من الحيضة، ولا يكون له إصابتها إذا طهرت من الحيض حتى تغتسل) أ. هـ.

وانظر كذلك: مختصر المزني ٢٧٠/٨، الحاوي ٣١٢/١١، التعليقة للقاضي حسين ٥٤٧/١، نهاية المطلب (٢١ ل ١٣٥)، الوسيط ١٢٥/٥، حلية العلماء ٥٢٣/٦، التهذيب ٣٧٩/٥، فتح العزيز ٧٣/٨-٧٤، روضة الطالبين ١٣١/٦.

(٥) قال الزمخشري في رؤوس المسائل ص ١٢٨: (المرأة إذا انقطع دمها لأكثر الحيض، يحل للزوج وطؤها عندنا).

وانظر: الفقه النافع ١٣٦/١-١٣٧، شرح فتح القدير ١٧٠/١-١٧١.

(٦) في [أ]: (مبنية).

(٧) في [أ]: (يجوز).

(٨) انظر: الحاوي ٤٧٥/١، التعليقة للقاضي حسين ٥٤٧/١، التهذيب ٤٤٥/١، البيان ٣٤٣/١، فتح العزيز ٢٩٥/١.

(٩) راجع المصادر السابقة نفسها هامش (٥).

انظر: رؤوس المسائل ص ١٢٨، الفقه النافع ١٣٦/١-١٣٧، شرح فتح القدير ١٧٠/١-١٧١.

- **الخامس:** إذا امتنعت من الغسل من الجنابة: هل للزوج إجبارها أم لا؟
قال في موضع: يُجبرها^(١)، وقال في موضع: لا يُجبرها^(٢).
فمن أصحابنا من قال: المسألة على قولين^(٣):
أحدهما: يُجبرها عليه؛ قياساً على غسل الحيض.
والثاني: لا يُجبرها؛ لأن الجنابة لا تحرم الوطء؛ بخلاف الحيض.
ومن أصحابنا من قال: المسألة على اختلاف حالين^(٤): إن امتد زمان
الجنابة جاز إجبارها على الغسل؛ لأن مع امتداد الزمان الزوج^(٥) يعافها
ويستقذرها، وكان له الإجماع على الغسل. وإن^(٦) لم يكن قد امتد الزمان لم تُجبر؛
لأن مع قصر الزمان لا يستقذرها، فإن العادة قد^(٧) جرت أن^(٨) الرجل يكرر^(٩)
المجمعة في الليلة الواحدة من غير اغتسال.

(١) قال الإمام الشافعي في الأم ٨/٥ : (عندي - والله تعالى أعلم -؛ أن يجبرها على الغسل من الجنابة، وعلى النظافة، وبالإستحداد، وأخذ الأظفار، والتنظيف بالماء من غير جنابة) أ. هـ.

(٢) قال الإمام الشافعي في الأم ٨/٥ : (... فأما الغسل من الجنابة فهو مباح له أن يجامعها جنباً؛ فتؤمر به كما تؤمر بالغسل) أ. هـ.

(٣) كالإمام الماوردي في الحاوي ٣١٢/١١-٣١٣، والإمام الغزالي في الوسيط ١٢٥/٥، والإمام الشافعي في حلية العلماء ٥٢٣/٦، والإمام البغوي في التهذيب ٣٧٩/٥، والإمام العمراني في البيان ٤٩٧/٩، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٧٤/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ١٣١/٦.

(٤) حكى هذا القول الإمام البغوي في التهذيب ٣٨٠/٥، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٧٤/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ١٣١/٦، وحكاها الإمام العمراني في البيان ٤٩٧/٩ عن قول القفال.

(٥) (الزوج): ساقط [د].

(٦) في [أ]: (وإذا).

(٧) (قد): ساقط [د].

(٨) في [أ]: (بأن).

(٩) في [د]: (لا يكره). والصواب ما أثبتناه.

- السادس: للزوج منعها من الخروج إلى يبيعهم^(١) وأعيادهم وكنائسهم^{(٢)(٣)}؛ لأنه يباح منع المسلمة من الأعياد والجوامع.

- السابع: له أن يجبرها على أنواع التنظيف^{(٤)(٥)}؛ من إزالة شعر^(٦) العانة، والإبط، وقلم الأظفار، وإزالة الوسخ، وتنظيف الثياب؛ لأنها إذا لم تنظف لا ينشط إلى الاستمتاع^(٧) بها، فيفوت^(٨) غرضه.

- الثامن: له أن يمنعها من شرب الخمر، وأكل الخنزير^(٩)؛ لأن له أن يمنع زوجته المسلمة من تناول ما يستقذره أو يتأذى برأئحته؛ مثل الثوم، والبصل.

-
- (١) البيع: بكسر الباء وفتح الياء، واحداثها بيعة: بكسر الباء وإسكان الياء، وهو جمع بيعة معبد النصاري.
- (٢) انظر: تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٣٢٠، القاموس المحيط ٩١١/٢، المصباح المنير ٦٩/١، مادة (بيع).
- (٣) الكنائس: قال النسفي في طلبة الطلبة، ص ٢٠٧: الكنيسة موضع صلاة اليهود، وجمعها كنائس، وجعل كل واحد منهما - أي البيع والكنائس - للنصاري، وقال الإمام النووي هي: معبد النصاري.
- انظر: تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٢٤١، تهذيب الأسماء واللغات ١٢٠/٣.
- (٤) وقد نص الإمام الشافعي على ذلك في الأم ٨/٩.
- وانظر كذلك: مختصر المزني ٢٧٠/٨، الحاوي ٣١٤/١١، نهاية المطلب (٢١ ل ١٣٥)، الوسيط ١٢٥/٥، التهذيب ٣٨٠/٥، فتح العزيز ٧٤/٨-٧٥، روضة الطالبين ١٣٢/٦.
- (٥) في [أ]: (التنظيف).
- (٦) انظر: الأم ٨/٥، مختصر المزني ٢٧٠/٨، الحاوي ٣١٣/١١، نهاية المطلب (٢١ ل ١٣٦)، الحلية للرويان (ل ١٣١)، الوسيط ١٢٥/٥، حلية العلماء ٥٢٣/٦، التهذيب ٣٨٠/٥، البيان ٤٩٨/٩، فتح العزيز ٧٤/٨، روضة الطالبين ١٣٢/٦.
- (٧) في [أ]: (إزالة الشعر عن).
- (٨) في [أ]: (للاستمتاع).
- (٩) في [د]: (فيفور). والصواب ما أثبتناه.
- (٩) راجع المسألة بالتفصيل في: الأم ٨/٥، مختصر المزني ٢٧٠/٨، الحاوي ٣١٥/١١، نهاية المطلب (٢١ ل ١٣٦)، الحلية للرويان (ل ١٣١)، الوسيط ١٢٥/٥-١٢٦، حلية العلماء ٥٢٤/٦، التهذيب ٣٨٠/٥، البيان ٤٩٨/٩-٤٩٩، فتح العزيز ٧٤/٨، روضة الطالبين ١٣٢/٦.

م ١٩٥: نكاح
المسلم الوثنية

م ١٩٥ : المسألة الثانية: لا يباح نكاح الوثنية^(١) للمسلم^(٢)؛ لقوله تعالى:

تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾^(٣).

م ١٩٦: نكاح
المسلم المرتدة

م ١٩٦ : الثالثة: لا يباح نكاح المرتدة^(٤)؛ لأنها شر من الوثنية؛ فإن الوثنية يجوز تقريرها على دينها بالرق، ولا يجوز تقرير المرتدة.

م ١٩٧: نكاح
المسلم المجوسية

م ١٩٧ : الرابعة: المجوسية^(٥) هل يباح نكاحها؟

المذهب أنه: لا / تباح ذبيحتهم ومناكحتهم^(٦)؛ لما روي أن عمر رضي الله عنه توقف [٢٤٨ أ]

(١) الوثنية: عابدة الوثن؛ وهو: الصنم. وقيل: الوثن والصنم شيء واحد. وقيل: الصنم ما كان مصوراً، والوثن غير مصور.

انظر: لسان العرب ٣٤٩/١٢، مادة (صنم)، تحرير ألفاظ التنبيه، ص ١٦٣.

(٢) قال ابن عبد البر في التمهيد ١٢٨/٢: (إجماع فقهاء الأمصار على أن نكاح المجوسيات والوثنيات وما عدا اليهوديات والنصرنيات من الكافرات لا يحل) أ. هـ.

وانظر: الحاوي ٤١٤/١١، المذهب ٢٣٢/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ١٢٨)، الوسيط ١٢٥/٥، حلية العلماء ٣٨٧/٦، التهذيب ٣٨٧/٥، البيان ٢٦٠/٩، فتح العزيز ٧٢/٨، روضة الطالبين ١٣١/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٤٠)، مغني المحتاج ١٨٧/٣.

(٣) سورة البقرة، آية: (٢٢١).

(٤) انظر: الأم ٦٢/٥، المذهب ٢٣٢/١٦، الوسيط ١٢٥/٥، البيان ٢٣٨/٩، فتح العزيز ٨٣/٨، كفاية النبيه (٩ ل ٤٠)، أسنى المطالب ١٦٢/٣، حاشية الجمل ٣٨٩/٦.

(٥) المجوسية: المجوس هم عبدة النار، ويقولون: إن للعالم أصليين: النور، والظلمة. وقيل: الأصل أنهم النجوس؛ وذلك لأنهم كانوا يستعملون النجاسات في تدينهم. والمجوس هم أقدم الطوائف. وقد نشأت المجوسية في بلاد فارس، وكانوا نابغين في علم التنجيم. انظر: المرشد الأمين إلى اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص ١٣٤، الملل والنحل للشهرستاني ٧٣-٧٢/٢، التحفة المهدية، ص ٣٨٠.

(٦) نص الإمام الشافعي في الأم ١٩٣/٤ على ذلك حيث قال: (ولم أعلم مخالفاً في أن لا تنكح نساء المجوس، ولا تؤكل ذبائحهم) أ. هـ.

وحكى الإجماع عليه الإمام ابن عبد البر في كتابه الإجماع ص ٢٤٩ حيث قال: (إجماع فقهاء الأمصار على أن نكاح المجوسيات والوثنيات وما عدا اليهوديات والنصرنيات من الكافرات لا يحل) أ. هـ، وحكى الإمام الماوردي في الحاوي ٣٠٧-٣٠٩ هذا القول عن سائر الصحابة والتابعين والفقهاء.

في أخذ الجزية^(١) منهم؛ حتى روى له عبدالرحمن بن عوف أن النبي ﷺ قال: (سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ، غَيْرَ نَاكِحِي نِسَائِهِمْ، وَلَا آكِلِي ذَبَائِحِهِمْ)^(٢).

= وانظر في المسألة كذلك: المهذب ٢٣٥/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ١٢٨)، الوسيط ١٢٥/٥، حلية العلماء ٣٨٨-٣٨٧/٦، التهذيب ٣٧٧-٣٧٣/٥، البيان ٢٦١/٩، فتح العزيز ٧٢/٨-٧٣، كفاية النبيه (٩ ل ٤٠)، تكملة المجموع ٢٣٤/١٦.

(١) الجزية: ما يؤخذ من أهل الذمة. والجمع: الجزى. وهي عبارة عن المال الذي يعقد الكتابي عليه الذمة. وقال الإمام النووي: (مأخوذة من المجازاة والجزاء؛ لأنها جزاء لكفنا عنهم، وتمكينهم من سكنى دارنا) أ. هـ.

انظر: لسان العرب ١٤٦/١٤-١٤٧، مادة (جزى)، تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٣١٨، المصباح المنير ١٠٠/١-١٠١، القاموس المحيط ص ١٦٤٠، مادة (جزى).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الزكاة، باب جزية أهل الكتاب والمجوس ٢٧٨/١، برقم (٤٢). وأخرجه الإمام الشافعي عن مالك في مسنده، كتاب الجزية، ص ٢٠٩.

وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه، كتاب أهل الكتاب، باب أخذ الجزية من المجوس ٦٨/٦-٦٩، برقم (١٠٠٢٥).

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الزكاة، باب في المجوس، يؤخذ منهم شيء من الجزية ١١٢/٣، برقم (٢).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجزية، باب المجوس أهل الكتاب والجزية تؤخذ منهم ٣١٩/٩، برقم (١٨٦٥٤)، كلهم من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذكر المجوس، فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم؟ فقال له عبدالرحمن بن عوف أشهد: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ)، قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير، كتاب النكاح، باب موانع النكاح ١٩٩/٣، برقم (١٣): (وهو منقطع؛ لأن محمد بن علي لم يلق عمر ولا عبدالرحمن بن عوف) أ. هـ.

وقال الحافظ ابن عبدالبر في التمهيد ١١٦-١١٤/٢: (هذا حديث منقطع؛ لأن محمد بن علي لم يلق عمر ولا عبدالرحمن بن عوف .. ولكن معناه متصل من وجوه) أ. هـ.

وهو ما نقله الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٤٤٨-٤٤٩/٣ عنه. وأما قوله (غير ناكحي نِسَائِهِمْ وَلَا آكِلِي ذَبَائِحِهِمْ). فرواها عبدالرزاق في مصنفه، كتاب أهل الكتاب، باب أخذ الجزية من المجوس ٦٩-٧٠، برقم (١٠٠٢٨).

وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الجهاد، باب قالوا في المجوس تكون عليهم جزية ٢٤٢/١٢، برقم (١٢٦٩٧-١٢٦٩١).

والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجزية، باب الفرق بين نكاح نساء من يؤخذ منه الجزية وذبائحهم ٣٢٣/٩، برقم (١٨٦٦٣)، من طريق قيس بن مسلم، عن الحسن بن محمد بن علي قال: (كتب رسول الله ﷺ إلى مجوس هجر يدعوهم إلى الإسلام، فمن أسلم قبل منه الحق، ومن أبي كتب عليه الجزية، ولا تؤكل لهم ذبيحة، ولا تنكح منهم امرأة) أ. هـ. =

وفي المسألة قول آخر: - وهو مذهب أبي ثور^(١) -: ^(٢)تحل^(٣) مناكحتهم^(٤).
وأصل المسألة: أن المجوسي: هل له^(٥) كتاب أم لا؟^(٦) فقوم قالوا: لم يكن^(٧)
لهم كتاب، والدليل عليه: ما رُوي (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٨)) قال:
(سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ)^(٩)، ولو كان لهم كتاب [لا يأمرنا بإلحاقهم بأهل
الكتاب]^(١٠). وقال قوم: كان لهم كتاب؛ لما رُوي عن علي عليه السلام أنه قال: (كان لهم
كتاب، يقرؤونه، وعلم يدرسونه، فواقع ملك لهم أخته أو أمه^(١١))،

= وعلق البيهقي على هذا الحديث بقوله: (هذا مرسل. وإجماع أكثر المسلمين عليه يؤكد) أ. هـ.

(١) أبو عبدالله، إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، المعروف بأبي ثور، صاحب الإمام الشافعي وناقل الأقوال القديمة عنه، وكان أحد الفقهاء الأعلام والثقات البارزين، سمع الحديث من: ابن عيينة، وابن علية، ووكيع وآخرين. وروى عنه: أبو داود، وابن ماجه، وأبو حاتم، وآخرون. له كتب مصنفة في الأحكام، جمع فيها بين علمي الحديث والفقه. قال أبو حاتم بن حبان: (كان أحد أئمة الدنيا فقهاً، وعلماً، وورعاً، وفضلاً، وديانة، وخير ممن صنف الكتب وفرع على السنن) أ. هـ. توفي سنة (٢٤٠هـ).
انظر: وفيات الأعيان ٢٦/١، تهذيب الأسماء واللغات ٢٠٠/٢-٢٠١، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٧٤/٢-٨١، العقد المذهب لابن الملقن ص ١٨، تهذيب التهذيب ٧٨/١-٧٩.

(٢) في [د] : زيادة (أنه).

(٣) في [د] : زيادة (له).

(٤) انظر قوله في: فقه الإمام أبي ثور، ص ٤٦٩، الحاوي ٣٠٩/١١، حلية العلماء ٣٨٧/٦، التهذيب ٣٧٨/٥، البيان ٢٦١/٩.

(٥) في [أ] : العبارة (المجوس هل كان لهم كتاب).

(٦) حكى القولين في هذه المسألة: الإمام الماوردي في الحاوي ٣٠٧/١١-٣٠٨، والإمام الجويني في نهاية المطلب (٢١ ل ١٢٨)، والإمام العمراني في البيان ٢٦١/٩، والإمام الرافعي في فتح العزيز ٧٢/٨، والإمام النووي في روضة الطالبين ١٣١/٦، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٤٠).

(٧) في [د] : (ما كان). والصواب ما أثبتناه.

(٨) في [أ] : (أن النبي صلى الله عليه وسلم).

(٩) سبق تخريجه في هامش (٢) ص ٤٥٢ من البحث.

(١٠) (لا يأمرنا بإلحاقهم بأهل الكتاب): ساقط [أ].

(١١) في [أ] : (ابنته).

فاطلع عليه أهل^(١) مملكته، فهموا برجه، فقال: أنا على دين من ينكح أخواته، فبايعه على ذلك أكثر أهل مملكته، وقهروا الباقين، وباتوا ليلتهم، فأصبحوا وقد أُسري^(٢) بكتابهم^(٣): فإذا جعلناهم من أهل الكتاب تحل منّا كتبهم؛ وإلا فلا.

م ١٩٨: نكاح
نساء طائفة من
الكفار
المتمسكين
بالزبور، وصحف
إبراهيم عليه
السلام

م ١٩٨: الخامسة: إذا وجدنا طائفة من الكفار متمسكين ببعض الكتب غير التوراة^(٤) والإنجيل^(٥)؛ مثل: زبور^(٦) داود^(٧)، وصحف إبراهيم^(٨)؛

(١) (أهل): ساقط [د].

(٢) في [أ]: (سرى).

(٣) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد ١١٩/٢-١٢٠، وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب أهل الكتاب، باب أخذ الجزية من المجوس ٧٠/٦-٧١ برقم (١٠٠٢٩)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجزية، باب المجوس أهل كتاب والجزية تؤخذ منهم ٣١٧/٩-٣١٨ برقم (١٨٦٥٠)، كلاهما رواه من طريق نصر بن عاصم، عن فروة بن نوفل الأشجعي أنه قال: علام تؤخذ الجزية من المجوس وليسوا بأهل كتاب؟ فقال علي ؑ: أنا أعلم الناس بالمجوس... وذكر الأثر).

(٤) التوراة: كتاب منزل من الله تعالى على موسى عليه السلام، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ [سورة المائدة، آية: ٤٤]. وقد دخلها التحريف بعد موت موسى عليه السلام.

انظر: معجم ألفاظ العقيدة، ص ١١٢.

(٥) الإنجيل، هو كتاب الله المنزل على عيسى بن مريم عليهما السلام، وقد نال هذا الكتاب التحريف والتبديل كسائر الكتب السماوية السابقة؛ إلا القرآن الكريم. والأنجيل عند النصارى أربعة: إنجيل متى، وإنجيل ماركس، وإنجيل لوقا، وإنجيل يوحنا. انظر: الفصل في الملل والنحل لابن حزم ٢/٢-٣.

(٦) في [أ]: (زبر).

(٧) الزبور: اسم الكتاب الذي أوحاه الله إلى داود عليه السلام، قال تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [سورة النساء، آية: ١٦٣]، وقال الإمام القرطبي: (الزبور: كتاب داود، وكان مائة وخمسين سورة؛ ليس فيها حكم، ولا حلال، ولا حرام، وإنما هي حكم ومواعظ) أ. هـ. انظر: تفسير ابن كثير ١/٥٢٢، الجامع لأحكام القرآن ٦/١٣، مفردات غريب القرآن للأصبهاني، ص ٢١٦.

(٨) صحف إبراهيم: هي تشريعات أنزلها الله على إبراهيم عليه السلام، قال تعالى: ﴿صُحُفَ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ [سورة الأعلى، آية: ١٩].

انظر: معجم ألفاظ العقيدة، ص ٢٥٣، تفسير ابن كثير ١/٥٢٣، الجامع لأحكام القرآن ٢/١٨.

فحكمهم حكم المجوس في إباحة المناكحة؛ لأمرين^(١):

أحدهما: أن تلك الكتب قيل كانت وحياً إلى // الرُّسُل // عليهم السلام^(٢). ثم إنهم أخبروا عما أوحى إليهم، كما أخبر رسول الله ﷺ عن أشياء من الوحي غير ما ذكر في القرآن، وما كان قد نزل عليهم شيء يثلى؛ مثل القرآن، والتوراة، والإنجيل.

وقيل: أن تلك الكتب كانت مواعظ، وما كان فيها أحكام، فلم يجعل / [٢٤٨ ب] للمتمسك بها حكم أهل الكتاب.

م ١٩٩ : السادسة؛ لو أن يهوديةً تنصرت اليوم، أو نصرانيةً تهوَّدت، فما حكم نكاحها؟ تقدم على هذه المسألة مقدمة؛ وهي: أنها: هل تُقرُّ على الدِّين المتَّقلِّ إليه [أم لا؟ وفيه قولان^(٣)]:

أحدهما: لا تُقرُّ؛ لقول رسول الله ﷺ: (مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ)^(٤) وهذه قد بدلت دينها.

والثاني: تُقرُّ^(٥)؛ لأن الدِّينَ المتَّقلِّ إِلَيْهِ^(٦) مثل الدِّينِ المتَّقلِّ عَنْهُ؛ لأن لكل

(١) انظر: الحاوي ٣١١-٣١٠/١١، المذهب ٢٣٢/١٦، التهذيب ٣٧١/٥، البيان ٢٦١/٩-٢٦٢، فتح العزيز ٧١/٨، روضة الطالبين ١٣١/٦، عجلة المحتاج ١٢٦١/٣، كفاية النبيه (٩ ل ٤١)، مغني المحتاج ١٨٧/٣.

(٢) في [د]: (صلى الله عليه وسلم) وفي [أ]: (الرسول عليه السلام) والصواب ما أثبتناه - والله أعلم - ليناسب سياق الكلام.

(٣) انظر: الحاوي ٣١٩/١١، المذهب ٣١٥/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ١٣٣)، التهذيب ٣٨٠/٥-٣٨١، فتح العزيز ٨١/٨، أسنى المطالب ٣٨٣/٣، مغني المحتاج ١٨٩/٣.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم ٢٥٣٧/٦، برقم (٦٥٢٤).

(٥) هذا ما صححه الإمام البغوي، والقاضي أبي حامد، ونص الإمام المزني عليه.

انظر: مختصر المزني ٢٧٤/٨، التهذيب ٣٨١/٥، فتح العزيز ٨١/٨.

(٦) (أم لا؟ وفيه قولان: أحدهما: لا تُقرُّ؛ لقوله ﷺ: (مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ) وهذه قد بدلت دينها. والثاني: تُقرُّ؛ لأن الدِّينَ المتَّقلِّ إِلَيْهِ): ساقط [أ]

واحد من الدِّينَيْن ^(١) حرمة، وأهله يُقرُّون عليه، فقلنا: تُقرُّ عليه. ويخالف الإسلام إذا ارتدَّ عنه؛ لأنَّ المنتقل عنه [ليس مثل المُنْتَقَلِ إِلَيْهِ؛ لأنَّ المنتقل عنه] ^(٢) دين حق والمُنْتَقَلِ إِلَيْهِ دين باطل.

وأصل المسألة ^(٣): أن الكفر ملة واحدة، [أو ملل. اختلفوا فيه؛ فقوم قالوا: الكفر ملة واحدة] ^(٤)؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ ^(٥) فجعل الدِّينَ دَيْنَيْنِ؛ ولأنَّ الكفر كله ^(٦) باطل. وإذا كانت أنواع الكفر متفقة في البطلان فلا ^(٧) تجعل أديانا.

وقوم قالوا: الكفر أديان؛ لأنَّ اختلاف الدِّينَيْنِ إنما يظهر باختلاف أهلها ^(٨) في المعبود والرسول، وقد وجد ذلك من ^(٩) اليهود والنصارى، فإن ^(١٠) اليهود قالوا: عزيز ابن الله ^(١١)، والنصارى قالوا: المسيح ابن الله ^(١٢). واليهود يحددون رسالة عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام؛ فظهر بذلك اختلاف مللهم. فإذا ^(١٣) قلنا: الكفر ملل؛ فلا يُقرُّ اليهودي على التَّنَصُّر، ولا النصراني على التَّهَوُّد. وإذا قلنا: ملة واحدة؛ فنقر على الدين المُنْتَقَلِ إِلَيْهِ، ويصير كأهل

(١) في [د]: زيادة حرف الواو (وحرمة) لا تناسب سياق المعنى.

(٢) (ليس مثل المنتقل إليه؛ لأنَّ المنتقل عنه): ساقط [أ].

(٣) انظر: فتح العزيز ٨/٨١، عجالة المحتاج ٣/١٢٦٤، البحر الزخار ٤/٤٢.

(٤) (أو ملل، اختلفوا فيه، فقوم قالوا: الكفر ملة واحدة): ساقط [أ].

(٥) سورة الكافرون، آية: (٦).

(٦) في [أ]: (جعله).

(٧) في [أ]: (لا).

(٨) في [أ]: (أهله).

(٩) في [أ]: (بين).

(١٠) في [د]: (وإن). والصواب ما أثبتناه.

(١١) كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزَّى ابْنُ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة، آية: ٣٠].

(١٢) كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة، آية: ٣٠].

(١٣) في [د]: (وإذا). والصواب ما أثبتناه.

مذاهب الإسلام بعضهم من^(١) بعض. ومن انتقل من مذهب إلى مذهب يقر عليه. رجعنا إلى مسألتنا^(٢)؛ فإذا قلنا: نقرأ المرأة على الدين الذي انتقلت إليه، فيباح للمسلم نكاحها /، وإذا كانت تحت مسلم لا يبطل النكاح. وإذا قلنا: [٢٤٩ ب] لا تُقرأ عليه؛ فتكون كالمسلمة^(٣).

فروع ستة:

أحدها: إذا قلنا: لا يقر على الدين الذي انتقل^(٤) إليه؛ فلو عاد إلى أصل دينه؛ فهل يقنع منه بذلك أم لا؟ فيه وجهان آخران^(٥).

أحدهما: يقر عليه؛ لأنه كان محترماً بأصل دينه؛ فإذا^(٦) عاد إليه قبلنا منه؛ كالمرتد إذا عاد إلى الإسلام.

و^(٧) الثاني: لا يقبل منه إلا الإسلام^(٨)؛ لأننا لا نقره على^(٩) الدين المتَّقل

(١) في [د]: (مع). والصواب ما أثبتناه.

(٢) انظر: الحاوي ٣١٩/١١، نهاية المطلب (٢١ ل ١٣٣)، التهذيب ٣٨١/٥، فتح العزيز ٨١/٨، روضة الطالبين ١٣٥/٦، عجلة المحتاج ١٢٦٤/٣، كنز الراغبين ٣٨٣/٣-٣٨٤، حاشية الجمل ٣٨٨/٦، فتح الوهاب ٧٧/٢.

(٣) أي إذا ارتدت، حتى تنتجز الفرقة، إن كان قبل الدخول، وتتوقف على انقضاء العدة، إن كان بعدة.

انظر: فتح العزيز ٨١/٨.

(٤) في [د، أ]: (انتقلت). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.

(٥) انظر: الحاوي ٣١٨/١١، المذهب ٣١٤-٣١٥، نهاية المطلب (٢١ ل ١٣٣-١٣٤)، الوسيط ١٣٠/٥، حلية العلماء ٤٣٤-٤٣٥، التهذيب ٣٨١/٥، البيان ٣٥٧/٩، فتح العزيز ٨١/٨، روضة الطالبين ١٣٤/٦.

(٦) في [د]: (وإذا). والصواب ما أثبتناه.

(٧) (الواو): ساقط [أ].

(٨) وهذا أصح الأقوال، كما قاله الإمام الجويني في نهاية المطلب (٢١ ل ١٣٣-١٣٤)، والإمام الشاشي في حلية العلماء ٤٣٤-٤٣٥، والإمام العمراني في البيان ٣٥٧/٩، والإمام النووي في روضة الطالبين ١٣٤/٦، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٨١/٨ بأنه الأظهر.

(٩) في [د]: (لا نرده إلى). والصواب ما أثبتناه.

إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ دِينَ بَاطِلٍ أَقْرَبُ بَيْطِلَانِهِ وَحِينَ انْتَقَلَ فَقَدْ أَقْرَبَ بَيْطِلَانِ دِينِهِ الْأَوَّلِ،
وَمَنْ انْتَقَلَ إِلَى دِينٍ بَاطِلٍ أَقْرَبَ^(١) بَيْطِلَانَهُ، لَا يُقَرُّ عَلَيْهِ، وَيُخَالَفُ الْكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ؛
لَأَنَّ الْإِسْلَامَ لَيْسَ بِدِينٍ بَاطِلٍ.

فَإِذَا^(٢) قُلْنَا: يَقْرَعُ عَلَيْهِ؛ فَإِذَا عَادَتْ إِلَيْهِ^(٣) يَبَاحٌ لِلْمُسْلِمِ نِكَاحُهَا، وَإِذَا كَانَتْ
فِي نِكَاحٍ يَكُونُ حُكْمُهَا حُكْمُ الْمُرْتَدَّةِ [تَعُودُ إِلَى الْإِسْلَامِ. وَإِذَا قُلْنَا: لَا يَقْرَعُ عَلَيْهِ؛
يَكُونُ حُكْمُهَا حُكْمُ الْمُرْتَدَّةِ]^(٤) الْمَصْرَةُ عَلَى الرَّدَّةِ^(٥).

الثَّانِي: لَوْ تَمَجَّسَّتِ الْيَهُودِيَّةُ أَوْ النَّصْرَانِيَّةُ، وَقُلْنَا: تَقْرَعُ عَلَيْهِ: لَا يَبَاحُ
لِلْمُسْلِمِ نِكَاحُهَا^(٦)؛ لِأَنَّهَا مُتَعَدِّيَّةٌ بِالتَّمَجُّسِ، وَالتَّعْدِي لَا يَفِيدُ^(٧) فَضِيلَةً. وَأَيْضًا:
فَإِنْ الْإِنْتِقَالَ^(٨) يَجْعَلُهَا كَأَهْلِ ذَلِكَ الدِّينِ فَلَا^(٩) تَحِلُّ مَنَاحَتُهُمْ.

الثَّالِثُ: الْمَجُوسِيَّةُ إِذَا تَهَوَّدَتْ أَوْ تَنَصَّرَتْ، وَقُلْنَا: تُقَرُّ عَلَى الدِّينِ الَّذِي
انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ: لَا يَبَاحُ نِكَاحُهَا^(١٠)؛ لِأَنَّهَا^(١١) حِينَ كَانَتْ عَلَى دِينِهَا مَا كَانَ يَحِلُّ
نِكَاحُهَا، وَقَدْ اسْتَحْدِثَتْ دِينًا بَاطِلًا، فَلَا يَفِيدُهَا^(١٢) فَضِيلَةً. فَعَلَى^(١٣) هَذَا: لَوْ أَنَّ

(١) (أقر): ساقط [د].

(٢) في [د]: (وإذا). والصواب ما أثبتناه.

(٣) (إليه): ساقط [أ].

(٤) (تعود إلى الإسلام، وإذا قلنا: لا يقر عليه، يكون حكمها حكم المرتدة): ساقط [أ].

(٥) انظر: التهذيب ٣٨١/٥، فتح العزيز ٨١/٨، روضة الطالبين ١٣٥/٦، أسنى المطالب ١٦٢/٣.

(٦) انظر: الحاوي ٣١٩/١١، التهذيب ٣٨٢/٥، فتح العزيز ٨٢/٨، روضة الطالبين ١٣٥/٦.

(٧) في [أ]: (يعتد).

(٨) في [د]: (بالإنتقال). والصواب ما أثبتناه.

(٩) في [د]: (ولا). والصواب ما أثبتناه.

(١٠) انظر: التهذيب ٣٨٢/٥، فتح العزيز ٨٢/٨، روضة الطالبين ١٣٥/٦.

(١١) (لأنها): ساقط [د].

(١٢) في [د]: (يفيد). والصواب ما أثبتناه.

(١٣) في [أ]: (وعلى).

وثنيًا تهوّد أو تمجّس أو تنصّر لا يُقرُّ عليه^(١)؛ لأن فضيلة التقرير على الكفر ما كانت ثابتة، فلا يستفيد بها بالشروع^(٢) في دين باطل. وبالعكس: لو توّئن يهودي، أو^(٣) نصراني أو مجوسي لا يُقرُّ على / الدين المُتَقَلِّ إِلَيْهِ^(٤)؛ لأن الدين الذي كان يقر عليه قد تركه، والذي استحدثه دين لا يقر عليه. وحد المذهب: كل فضيلة يشترك فيها الدين المُتَقَلِّ إِلَيْهِ والدين المنتقل عنه^(٥) - على قولنا اليهودي إذا أقر^(٦) عليه - تنفي تلك الفضيلة، وكل فضيلة كانت في الدين المنتقل [عنه تبطل، وكل فضيلة في الدين المُتَقَلِّ]^(٧) إِلَيْهِ لا^(٨) تحصل. ويخرج عن هذا الحد. المسائل كلها.

- الرابع: لو أن قومًا - غير بني إسرائيل - اعتقدوا التهوّد أو^(٩) التنصّر حين كان الدين حقًا، ولم يكن قد غير ولا^(١٠) نسخ، وبقي نسلهم على الدين الذي اعتقدوه: هل تحل مناكحتهم أم لا؟ تبنى^(١١) على مسألة القولين؛ وهي: إذا تهوّدت نصرانية اليوم؛ فإن قلنا: بجل نكاحها: فتحل مناكحة هؤلاء. وإن قلنا: لا بجل نكاح النصرانية إذا تهوّدت: ففي مناكحة هؤلاء قولان^(١٢):

- (١) انظر: نهاية المطلب (٢١ ل ١٣٥)، الوسيط ١٣٠/٥، التهذيب ٣٨٢/٥، فتح العزيز ٨٢/٨، روضة الطالبين ١٣٥/٦، كنز الراغبين ٣٨٤/٣.
- (٢) في [د]: (بالشرع). والصواب ما أثبتناه.
- (٣) في [أ]: (ونصراني).
- (٤) انظر: الحاوي ٣١٧/١١، نهاية المطلب (٢١ ل ١٣٥)، الوسيط ١٣٠/٥، التهذيب ٣٨٢/٥، فتح العزيز ٨٢/٨، روضة الطالبين ١٣٥/٦، كنز الراغبين ٣٨٤/٣.
- (٥) في [د]: (عليه). والصواب ما أثبتناه.
- (٦) في [أ]: (يقر).
- (٧) (عنه يبطل، وكل فضيلة في الدين المنتقل): ساقط [أ].
- (٨) (لا): ساقط [د].
- (٩) في [أ]: (والتنصر).
- (١٠) في [د]: مكرر (ولا).
- (١١) (تبنى): ساقط [أ].
- (١٢) انظر: مختصر المزني ٢٧٤/٨، نهاية المطلب (٢١ ل ١٢٩)، التهذيب ٣٦٨/٥، فتح العزيز ٧٥/٨.

أحدهما: يحل^(١)؛ لأنهم من نسل قوم^(٢) اعتقدوا دينًا حقًا، فثبتت^(٣) لهم حرمة كني إسرائيل.

والقول الثاني: لا تحل مناكتهم؛ لأنهم لم يجتمع لهم فضيلة الدين والنسب؛ بخلاف بني إسرائيل.

- الخامس: لو أن قومًا اعتقدوا اليهود؛ بعدما بدلوا دينهم قبل النسخ بعيسى عليه السلام، أو اعتقدوا التنصر بعد التبديل^(٤) قبل ظهور نبينا عليه الصلاة والسلام: فيقرون على دينهم بالجزية؛ لأن مبنى الحقن^(٥) على التغليب. وهل تحل ذبيحتهم ومناكتهم أم لا^{(٦)؟}^(٧)

إن^(٨) قلنا في^(٩) الذين اعتقدوا اليهود والتنصر حين كان دينًا حقًا: لا تحل مناكتهم؛ فلا تحل مناكة من بقي من نسل هؤلاء القوم. وإن أجبنا مناكة نسل أولئك؛ ففي نسل هؤلاء وجهان:

أحدهما: تحل؛ لأن بالتبديل^(١٠) سقط الدين، ثم أجبنا^(١١) مناكة نسل

(١) انظر: الحاوي ٣٠٥/١١، حلية العلماء ٣٨٦/٦، البيان ٢٦٣/٩. وهذا هو الصحيح في المذهب، كما قاله الإمام البغوي في التهذيب ٣٦٨/٥، وعبر الإمام الرافعي في فتح العزيز ٧٥/٨ بأنه الأصح، وعبر الإمام النووي في روضة الطالبين ١٣٢/٦ بأنه الأظهر.

(٢) في [أ]: (أقوام).

(٣) في [د، أ]: (فثبت). والصواب ما أثبتناه. - والله أعلم -.

(٤) في [د]: (التنزيل). والصواب ما أثبتناه.

(٥) معنى الحقن، قال النووي في تحرير ألفاظ التنبيه، ص ٣١٤: حقن دمه أي: صانه ومنعه أن يستباح، فبدفع الجزية يحقن دمه عن القتل.

(٦) (لا): ساقط [أ].

(٧) انظر: الحاوي ٣٠٥/١١، التهذيب ٣٦٨/٥، البيان ٢٦٣/٩، فتح العزيز ٧٥/٨-٧٦.

(٨) (إن): ساقط [أ].

(٩) في [أ]: (إن).

(١٠) في [أ]: (التبديل).

(١١) في [أ]: (أبحناه).

المبدلين حرمة لأهل الدين؛ لأنه كان حقاً في الأصل. كذلك ها هنا: نراعي حرمة أصل الدين.

والثاني: لا يحمل؛ لأن أصول هؤلاء ما كانوا بدين حق حتى يثبت لنسلهم / حرمة بسبب ^(١) الانتساب إليهم.

[٢٥٠]

- السادس: لو شككنا في تهود الآباء وتنصرهم: أكان ^(٢) قبل بعثة رسول الله ﷺ، أو ^(٣) بعد البعثة؟ كنصارى العرب؛ كتتوخ ^(٤)، ويهراء ^(٥)، وتغلب ^(٦) من هذه الطائفة؛ فيقرون على كفرهم بالجزية ^(٧)؛ تغليباً للحقن. والحكم في حل الذبيحة والمناكحة ^(٨) مثل الحكم في اليهودي إذا تنصر اليوم، أو النصراني تهود. وقد ذكرناه ^(٩).

(١) في [أ]: زيادة (نسب).

(٢) في [أ]: (لكان).

(٣) في [أ]: (وبعد).

(٤) تنوخ: قبيلة عربية عريقة تُنسب إلى جدها الأعلى تنوخ بن أسد من حمير بن سبأ. وتنوخ اسم لعدة قبائل اجتمعوا قديماً بالبحرين وتحالفوا على التآزر والتناصر، فسموا: تنوخا، والتنوخ: الإقامة. انظر: اللباب ٢٢٥/١.

(٥) بهراء: قبيلة نزل أكثرها مدينة حمص من الشام. وهم قبيلة من قضاة.

انظر: اللباب ١٩٢/١، تهذيب الأسماء واللغات ٢٩٣/٢.

(٦) تغلب: حيٌّ من نصارى العرب، قبيلة معروفة، وأبوهم تغلب بن وائل بن قاسط، من ربيعة، من العدنانية، كانت بلادهم بالجزيرة الفراتية جهة سنجار ونصيبين، طلبهم عمر رضي الله عنه الجزية، فأبوا أن يعطوها باسم الجزية، وصالحوا على اسم الصدقة مضاعفة، فقال: هاتوها وسموها ما شئتم، واستمر الأمر على ذلك من بعده ﷺ.

انظر: المصباح المنير ٤٥٠/٢، اللباب ٢١٧/١-٢١٨.

(٧) قال الإمام النووي في روضة الطالبين ١٣٣/٦: (وبذلك حكمت الصحابة رضي الله عنهم في نصارى العرب. هكذا أطلقه عامة الأصحاب من المتقدمين والمتأخرين) أ. هـ.

وانظر في المسألة: الأم ٢٩٩/٤، الحاوي ٣٠٦/١١، المذهب ٢٣٣/١٦، نهاية المطلب (٢١) ل (١٣٠)، التهذيب ٣٦٨/٥، البيان ٢٦٣/٩-٢٦٤، فتح العزيز ٧٦/٨، روضة الطالبين ١٣٣/٦.

(٨) في [أ]: زيادة (في).

(٩) راجع المسألة رقم (١٩٩) هامش (٣) ص ٤٥٥ من البحث.

م ٢٠٠: السابعة: السامرة [: وهم طائفة من اليهود،^(١) والصابئة:]^(٢) م ٢٠٠: نكام نساء الصابئة والسامرة وهي طائفة من النصارى^(٣).

و^(٤) قال في موضع: تحل ذبيحتهم ومناكحتهم^(٥)، وقال في موضع: لا تحل^(٦). وليست المسألة على قولين؛ ولكن على حالين^(٧)؛ حيث قال: تحل صورة المسألة إذا كانوا يوافقون اليهود والنصارى في أصول ويخالفونهم في الأحكام^(٨). وحيث قال: لا تحل؛ صورة المسألة فيما لو خالفوا اليهود والنصارى

(١) السامرة: قال الإمام الشهرستاني في الملل والنحل ٥٨/٢-٥٩: (هؤلاء قوم يسكنون بيت المقدس وقرايا من أعمال مصر، يتقشفون في الطهارة أكثر من تقشف سائر اليهود، أثبتوا نبوة موسى وهارون ويوشع بن نون، وأنكروا نبوة من بعدهم إلا نبياً واحداً. وظهر رجل فيهم يقال له الألفان ادعى النبوة، واقتربت السامرة إلى فرقتين) أ. هـ، وقال ابن حزم في الفصل في الأهواء ٩٨/١-٩٩: (لا يعرفون حرمة البيت المقدس، ولا يعظمونه، ولهم تورا غير التورا التي بأيدي سائر اليهود) أ. هـ.

وانظر كذلك: اعتقادات فرق المسلمين ص ١٢٩، المرشد الأمين ص ١٣٠.

(٢) (وهم طائفة من اليهود، والصابئة): ساقط [أ].

(٣) الصابئة: قال الإمام الشهرستاني في الملل والنحل ٩٥/٢ وما بعدها: (في اللغة: صبا الرجل إذا مال وزاغ، فبحكم ميل هؤلاء عن سنن الحق وزيغهم عن نهج الأنبياء قيل لهم الصابئة) أ. هـ. والصابي: هو التارك لدينه الذي شرع له إلى دين غيره، والصابئون: سموا بذلك؛ لأنهم فارقوا دين التوحيد، وعبدوا النجوم وعظموها. ولهم مذهب ينفردون به، ويقرون بالصانع، وبالمعاد، وبيعض الأنبياء. والحق: أنه لا دين لهم؛ لأنهم بين اليهود والمجوس.

انظر: المرشد الأمين إلى اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص ١٤٣.

(٤) (الواو): ساقط [أ].

(٥) انظر: الأم ٦/٥-٧.

(٦) انظر: الأم ٦/٥-٧.

(٧) وهذا هو المذهب؛ كما قاله الإمام العمراني في البيان ٢٦٢/٩-٢٦٣، والإمام النووي في روضة الطالبين ١٣٤/٦، والإمام ابن الرفعة في كفاية النبيه (٩ ل ٤١).

(٨) انظر: مختصر المزني ٢٧٠/٨، الحاوي ٣٠٧/١١، التلخيص لابن القاص، ص ٤٩٤، المذهب ٢٣٥/١٦، نهاية المطلب (٢١ ل ١٣١)، الوسيط ١٢٨/٥-١٢٩، حلية العلماء ٣٨٧/٦، التهذيب ٣٦٩/٥-٣٧١، البيان ٢٦٢/٩-٢٦٣، فتح العزيز ٧٧/٨-٨٠، روضة الطالبين ١٣٤/٦، كفاية النبيه (٩ ل ٤١).

في أصول الدين^(١).

م ٣٠١: نكاح
المتولد بين
الكتابي وغير
الكتابي

م ٢٠١: الثامنة: المتولد بين كتابي وغير كتابي: هل تجل مناكحته أم لا^(٢)؟ إن كانت الأم يهودية أو نصرانية والأب مجوسياً أو وثنياً^(٣)، لا يحل نكاح المولود؛ بلا خلاف على المذهب^(٤).

وأما^(٥) إذا كانت الأم وثنية أو مجوسية، والأب كتابياً^(٦) فقولان^(٧): أحدهما - فالمذهب^(٨) -: أن الصحيح، أنه^(٩) لا يحل نكاحه^(١٠). ووجهه: المتولد بين حيوان مأكول وغير مأكول، لا يحل أكله؛ تغلياً للتخريم. فكذا ها هنا: وجب أن تغلب التخريم.

وفيه قول آخر: أنه يحل نكاحه؛ لأن النسب إلى الآباء والأب من أهل دين تحل مناكحتهم، فالحقنا الولد به.

(١) راجع المصادر السابق نفسها في هامش (٨)، ص ٤٦٢ من البحث.

(٢) (أم لا): ساقط [د].

(٣) في [د، أ]: (مجوسي أو وثني). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.

(٤) انظر: مختصر المزني ٢٧٥/٨، الحاوي ٤١٥/١١، المذهب ٢٣٠/١٦، حلية العلماء ٣٨٨/٦،

التهذيب ٣٧٨/٥، البيان ٢٦٣/٩، فتح العزيز ٨٤/٨-٨٥، روضة الطالبين ١٣٦/٦، كفاية

النبية (٩ ل ٤١)، أسنى المطالب ١٦٢/٣.

(٥) في [أ]: (فأما).

(٦) في [د، أ]: (كتابي). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.

(٧) انظر: الحاوي ٤١٦/١١، المذهب ٢٣٥/١٦، الوسيط ١٣١/٥، حلية العلماء ٣٨٨/٦،

التهذيب ٣٧٨/٥، البيان ٢٦٣/٩، فتح العزيز ٨٤/٨، روضة الطالبين ١٣٦/٦، كفاية النبى

(٩ ل ٤٠).

(٨) في [أ]: (وهو المذهب).

(٩) في [أ]: تقديم وتأخير (الصحيح أنه).

(١٠) وهذا هو الأصح؛ كما قاله الإمام البغوي في التهذيب ٣٧٨/٥، والإمام الرافعي في فتح

العزيز ٨٤/٨، وعبر الإمام النووي في روضة الطالبين ١٣٦/٦ بأنه الأظهر.

وعند أبي حنيفة - رحمه الله ^(١) - : الابن يتبع خير الأبوين ^(٢) ديناً ^(٣) ، فأيهما كان من أهل دين تحمل مناكرتهم يلحق به الولد ^(٤) . وشبه ذلك بما لو كان أحد الأبوين مسلماً يلحق الولد به . وليس مسألتنا نظير مسألة / شبهوا بها ؛ لأن [٢٥٠ ب] الإسلام دين حق والكفر دين باطل ، والحق لا يمازج الباطل ولا يخالطه ، فغلبنا الإسلام إعلاءً للإسلام وإذلاً للكفر ^(٥) . فأما ^(٦) أنواع الكفر كلها فباطلة لا ^(٧) تتدافع ؛ فغلبنا ما فيه التحريم .

م ٢٠٢ : التاسعة : لا يحل للكافر أن ينكح مسلمة ؛ سواء كان من أهل الكتاب ^(٨) ، أو ^(٩) لم يكن ^(١٠) ؛ لقول الله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَهُمْ الْمَوْتُ مِنْهُنَّ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِنَ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ ^(١١) . وأيضاً : فإن الزوج مسلط على المرأة ، فقائم ^(١٢)

(١) انظر: رؤوس المسائل، ص ٣٨٩-٣٩٠، الفقه النافع ٥٥٠/٢، بدائع الصنائع ٢٧١/٢،

الاختيار ١١٢/٣، شرح فتح القدير ٤١٧/٣-٤١٨، الفتاوى الهندية ٢٨١/١.

(٢) في [د] : (الابن). والصواب ما أثبتناه.

(٣) ذكره الإمام ابن القيم في تحفة المودود في أحكام المولود، ص ١٢٣ حيث قال: (الولد يتبع أمه في الحرية والرق، ويتبع أباه في النسب والتسمية، ... ويتبع في الدين خير أبويه ديناً) أ. هـ.

(٤) في [أ] : تقديم وتأخير (يلحق الولد به).

(٥) انظر: الحاوي ٤١٦/١١، التهذيب ٣٧٨/٥، فتح العزيز ٨٥/٨.

(٦) في [د] : (وأما). والصواب ما أثبتناه.

(٧) في [د، أ] : (باطلة فلا). والصواب ما أثبتناه - والله أعلم -.

(٨) في [د] : (الكفار). والصواب ما أثبتناه.

(٩) في [أ] : (ولم).

(١٠) انظر: الإشراف لابن المنذر ٣١١/٤، الحاوي ٣٤٩/١١، حاشية أحمد الرملي ١٦٠/٣، حاشية الجمل ٣٨١/٦.

(١١) سورة الممتحنة، آية: (١٠).

(١٢) في [أ] : (الزوجة قائم).

عليها، والمرأة تحت قهره. فلو أجبنا للكافر نكاح المسلمة^(١) كان فيه إعلاء الكفر على الإسلام^(٢)، والإسلام يغلو ولا يُغَلَى.

(١) في [د] : (مسلمة). والصواب ما أثبتناه.

(٢) في [أ] : (للكفر على الإسلام).

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، حمدًا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام الأكملان على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد ﷺ، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الكرام الغر الميامين.

أما بعد:

فقد تم بحمد الله وفضله وجزيل إحسانه هذا البحث، وحاولت جاهدة إخراج هذا الجزء على أقرب صورة وضعها مؤلفه، وأرجو أن يكون هذا لبنة في المكتبة الإسلامية، وقد توصلت من خلال بحثي إلى النتائج والتوصيات التالية:

١- ظهرت المكانة العلمية للمؤلف - رحمه الله - التي شهد له بها العلماء، فهو: من أصحاب الوجوه في المذهب، ومن الأئمة الرفعاء، فقيه مناظر، عالم بالأصول، بارع في الفقه، والخلاف. ومن الذين تولوا مهمة التدريس بالمدرسة النظامية ببغداد، وتخرج على يده الكثير من الطلاب.

٢- برزت مكانة الكتاب العلمية الرفيعة؛ لأن الكتاب يُعدُّ من الكتب المذهبية التي جمعت بين الطريقتين: - طريقة العراقيين، وطريقة الخراسانيين في التأليف - فنجدته يذكر الأوجه والطرق والأقوال في المذهب الشافعي، بالإضافة إلى ذكره أقوال أئمة المذاهب الفقهية الأخرى؛ كالإمام أبي حنيفة، والإمام مالك، والإمام أحمد - رحمهم الله جميعًا - وذكره لأقوال الصحابة والتابعين - رضوان الله عليهم جميعًا - وأقوال أصحاب المذاهب المستقلة غير المشهورة؛ كالثوري، والأوزاعي، وأبي ثور، وغيرهم.

٣- إثباته لأحكام المسائل الفقهية بأدلتها التفصيلية من الكتاب والسنة، والآثر، والمعقول.

٤- ذكره خصائص النبي ﷺ العامة والخاصة في النكاح.

٥- ظهر حسن الترتيب والتقسيم في كتابه؛ كشأن طريقة الخراسانيين في المذهب، مع سلامة اللغة والأسلوب السهل الرصين.

٦- شح المصادر التي ترجمت للمؤلف وتناولت حياته الشخصية والعلمية، وقد حاولت جمع كل ما وقفت عليه في كتب السير والتراجم لإظهار هذين الجانبين وتبسيط الضوء عليهما.

٧- تبينت صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف ابتداءً، ولم يكن شرخاً ولا تكملة لعمل سابق، ولا تلخيصاً لكتاب شيخه، كما عُرف واشتهر بين المؤرخين.

وقبل أن أختم هذا الجزء من البحث أود أن أضع بعض التوصيات:

١- عمل شبكة معلومات موحدة بين جميع المراكز وبين المكتبات الخاصة والعامة المهتمة بالمخطوطات؛ حتى يسهل الحصول على المعلومات وقت الحاجة.

٢- توحيد المنهج المستخدم في تحقيق التراث بين الجامعات؛ حتى يظهر على الأقل الكتاب المشترك في تحقيقه مجموعة من الطلبة بشكل موحد.

٣- إنشاء قسم خاص بالنساء مهتم بالمخطوطات، تحت مظلة الجامعة الموقرة، وتتوفر فيه وسائل أجهزة وعرض متطورة؛ لتمكن طالبة الدراسات العليا من الاستفادة من المخطوطات المتوفرة؛ بشكل مباشر وفعال، يوفر الجهد والوقت.

وأخيراً أسأل الله العليّ القدير أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون في موازيني يوم القيامة. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس العامة التفصيلية

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣- فهرس الآثار.
- ٤- فهرس خصائص الرسول ﷺ.
- ٥- فهرس الأعلام.
- ٦- فهرس المصطلحات والحدود.
- ٧- فهرس الكتب السماوية.
- ٨- فهرس المذاهب والأديان والفرق.
- ٩- فهرس الأماكن والبلدان والقبائل.
- ١٠- فهرس الكتب الواردة في النص.
- ١١- فهرس المصادر والمراجع.
- ١٢- فهرس الموضوعات التفصيلي.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	اسم السورة	الصفحة
﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾	٢٢١	البقرة	٤٥١
﴿حَتَّى تُنكِحُوا زَوْجَاءَ غَيْرِهِ﴾	٢٣٠	البقرة	٩١
﴿وَسَيِّدًا وَحَصْرًا وَنَيْبًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾	٣٩	آل عمران	١٣١
﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ. وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾	١٠٢	آل عمران	٣٥٤
﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي فَسَّهَ أَلْوَنُ بَدَنِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾	١	النساء	٣٥٤
﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَكَذَلِكَ وَرَوِّعْ﴾	٣	النساء	٨٩
﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾	٣	النساء	٤٣٣
﴿وَلَا تُنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾	٢٢	النساء	٣٩٢
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَخَنَاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ﴾	٢٣	النساء	٣٨٤
﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾	٢٣	النساء	٣٨٩
﴿وَرَبِّبَتُكُمْ أَلْفَى فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾	٢٣	النساء	٣٨٩
﴿مِنْ نِسَائِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُمُوهُنَّ﴾	٢٣	النساء	٣٩٨
﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْنَابِكُمْ﴾	٢٣	النساء	٣٩١
﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾	٢٣	النساء	٤١٩
﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَبْلِ نِكَاحِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾	٢٥	النساء	١٢٩
﴿وَأَنْ تَصِدُّوا عَنْ رِجَالِكُمْ﴾	٢٥	النساء	١٢٩
﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾	١٠١	النساء	٣٩٠
﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾	٥	المائدة	٤٤٥-٤٤٦
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَيْهَذَا السَّبِيلَ الَّذِي أُولِيَهُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾	٥١	المائدة	١٩٨
﴿النَّبِيُّ الْأَوْتَمَ﴾	١٥٧	الأعراف	٩٦
﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾	٤١	الأنفال	١٠٠
﴿فِيَا خُدَّاءَ عَذَابٍ قَرِيبٍ﴾	٦٤	هود	٤٣٤

الآية	رقمها	اسم السورة	الصفحة
﴿ تَمَتُّعُوا فِي دَارِكُمْ فَلَنُنَزِّلَنَّ آيَاتِنَا ﴾	٦٥	هود	٤٣٤
﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ﴾	٧٩	الإسراء	٩٥
﴿ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾	٣	النور	٤١٤
﴿ وَلَا يَبْرِيكَ زِينَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾	٣١	النور	١٥٠
﴿ أَوْ نَسَائِبُ ﴾	٣١	النور	١٤٩
﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ ﴾	٣١	النور	١٥٨-١٥٧
﴿ غَيْرِ أُولَى الْإِنثَى مِنَ الرَّجَالِ ﴾	٣١	النور	١٦١
﴿ أَوْ الْطِفْلُ الَّذِي لَمْ يَظْهَرْ أَوْ عَلَى عَوْرَتِ الْبَيْتِ ﴾	٣١	النور	١٥٩
﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَانَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ بَنَاتِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ﴾	٣٢	النور	٨٩
﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَضُوا ﴾	٥٩	النور	١٥٩
﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ الْبَيْتِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ﴾	٦٠	النور	١٣١
﴿ فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا ﴾	٥٤	الفرقان	٤٠٣
﴿ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ﴾	١٨	السجدة	٢٥٠
﴿ وَمَا جَعَلَ أَدْيَاءَكُمْ أَسَاءَكُمْ ﴾	٤	الأحزاب	٣٩١
﴿ الَّذِينَ أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾	٦	الأحزاب	١٠٠
﴿ وَأَرْوَاحُهُمْ أَرْوَاحُهُمْ ﴾	٦	الأحزاب	١١٨
﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾	٢١	الأحزاب	٤٢٩
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا زِينَتُهَا فَإِنَّهَا تَفْتَالُ أَتُمْتِنُكُمْ وَأَمْ يَمْلِكُ سِرًّا جِيلًا ﴾	٢٨	الأحزاب	١١٢
﴿ مَنْ يَأْتِ مِنْكُمْ بِفَحْشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾	٣٠	الأحزاب	١١٨
﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَفَعَلَ مَعَهَا مَا نَهَاها فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْ تُخْلَفُوا وَلَنْ يُجْعَلَ لَكُمُ الْيُسْرَى عَلَيْهِمْ فَيَمْكَنُوا عَلَيْكُمْ وَلِيَتَوَبَّ لَكُمْ وَاللَّهُ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾	٣١	الأحزاب	١١٨
﴿ بَلَيْسَ الَّذِي تَلَسَّنَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ أَتَقَيْنَ ﴾	٣٢	الأحزاب	١١٧
﴿ فَلَمَّا فَصَى زَيْدٌ مَتَاهَا وَطَرَا زَوْجَتَهَا ﴾	٣٧	الأحزاب	٣٩١
﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾	٤٠	الأحزاب	٣٩١
﴿ إِنْ أَمَلْنَا لَكَ أَرْوَاحًا ﴾	٥٠	الأحزاب	١١٣
﴿ وَأَمَّا زَيْنَبُ فَإِنَّهَا وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلَّهِ ﴾	٥٠	الأحزاب	١٠٩
﴿ تَرْجِي مَنْ نَشَاءُ وَيَتَّبِعُنَّ وَفُتُوهُنَّ إِلَيْكَ مِنْ قَبْلُ ﴾	٥١	الأحزاب	١١١

الآية	رقمها	اسم السورة	الصفحة
﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْفِسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِ مِنْ أَنْفَجِ﴾	٥٢	الأحزاب	١١٢
﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾	٥٣	الأحزاب	١١٨
﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾	٧٠-٧١	الأحزاب	٣٥٤
﴿أُولَئِكَ أَجْنَحُ مَقَى وَتِلْكَ رِزْقٌ﴾	١	فاطر	٤٣٢
﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾	٦٩	يس	٩٦
﴿إِنْ أَكْرَمَكَ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَقْنَا﴾	١٣	الحجرات	٢٥١
﴿مَّا آفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾	٧	الحشر	١٠٠
﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾	٢٠	الحشر	٢٥٠
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا يَرْجُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَكُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾	١٠	المتحنة	٢٥٠
﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْزُوقُ ﴿١﴾ وَالَّذِلَّالَ أَقِيلًا ﴿٢﴾﴾	٢-١	المزمل	٩٥
﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾	٦	الكافرون	٤٥٦

ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة	الحديث	م
٣٣٨	اتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمانة الله	١
١٣٥	اتقوا خضراء الدمن، فقليل: يا رسول الله وما خضراء الدمن؟ فقال: المرأة الحسناء في المنبت السوء	٢
٤٣٠	اختر أربعاً وفارق سائرهن في قصة إسلام غيلان	٣
٤٣٠	اختر أربعاً وفارق سائرهن في قصة إسلام نوفل بن معاوية	٤
١٧٧	أدروا الحدود بالشبهات	٥
١٥٨	إذا كان لمكاتب إحداكن ما يؤدي، فلتحتجب عنه	٦
٢٦٢	إذا نكح العبد بغير إذن مولاه فنكاحه باطل	٧
٢٤٨	إذا نكح الوليان فالأول أحق	٨
٣٥٥	اعلنوا النكاح وأضربوا عليه الدف	٩
١٣٦	اغتربوا ولا تضووا	١٠
١٢٥	أفضل نساء العالمين ثلاثة نساء: آسية بنت مزاحم، ومريم ابنة عمران، وخديجة بنت خويلد	١١
١١١	إلهي هذا قسمي فيما أملك وأنت أعلم فيما لا أملك	١٢
١٢٩-١٢٨	أما أنا فأفطر وأصوم، وأصلي وأنام، وأنكح، فمن رغب عن سنتي فليس مني	١٣
١٢٢	أن الأشعث بن قيس تزوج بالكلبية في عهد عمر بن الخطاب فهم عمر برجها، فقبل له: أن رسول الله ﷺ لم يكن قد دخل بها فتركه	١٤
١٨١	أن الصديق ﷺ زوج ابنته عائشة رضي الله عنها من رسول الله ﷺ وهي بنت سبع سنين	١٥
٤١١	أن العجلاني نسب امرأته إلى الزنا، والرسول ﷺ ما فرق بينهما حتى لاعن	١٦
٢٥٢	إن الله تعالى اختار العرب من بين سائر الأمم	١٧
٣١١	أن النبي ﷺ أمهرها جارية رزينة	١٨
٣٠٨	أن النبي ﷺ سبى صفية واعتقها وتزوجها	١٩
١٣٩	أن النبي ﷺ قال: لرجل أراد أن يتزوج بامرأة، أنظرت إليها؟ فاذهب فانظر إليها، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما	٢٠
١٤٤	أن النبي ﷺ ما كان ينظر إلى عورة نسائه	٢١
١٨٤	أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: أن أبي زوجني من ابن أخيه يريد أن يرفع بي خسيسته، فهل لي في نفسي، يعني من أمر؟ فقال (نعم)	٢٢
٢٥٤	أن بريرة لما اعتقت تحت عبد خيرها رسول الله ﷺ	٢٣
٤١١-٤١٠	أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ أن امرأتي لا ترد يد لامس، فقال النبي ﷺ: طلقها	٢٤
١٠٥	أن رسول الله ﷺ جمع بين إحدى عشرة امرأة ومات عن تسع	٢٥

رقم الصفحة	الحديث	م
١٠٨	أن رسول الله ﷺ خطب أم سلمة فقالت: ليس أحد من أوليائي حاضر، فقال: ليس أحد من أوليائك حاضرًا ولا غائب يكرهني، فتزوجها	٢٦
١٣٦-١٣٥	أن رسول الله ﷺ رأى على ثوب جابر أثرًا لخلوف .. هلا بكرًا تلاعبها وتلاعبك	٢٧
٢٤٤-٢٤٣	أن رسول الله ﷺ زوج ابنته زينب من أبي العاص بن الربيع وأقرها معه بعد الهجرة	٢٨
٣٥٢	أن رسول الله ﷺ زوج أمانة بنت عبدالمطلب من رجل من بني سليم ولم يتشهد	٢٩
١٦٠	أن رسول الله ﷺ قبل زبينة الحسن والحسين	٣٠
١٦١	أن رسول الله ﷺ نفى المخثئين من المدينة	٣١
١٠٧	أن رسول الله ﷺ نكح ميمونة وكان محرماً	٣٢
١٣٧	أن رسول الله ﷺ نهى عن اللفوتا	٣٣
١٩٣	أن رسول الله ﷺ وكل عمرو بن أمية الضمري حتى قبل له نكاح أم حبيبة بنت أبي سفيان	٣٤
٣٠٢	أن عائشة رضي الله عنها اشترت بريرة وهي مزوجة	٣٥
١٢٦	أن عائشة رضي الله عنها قالت لفاطمة رضي الله عنها أنا خير من أمك فقال رسول الله: قولي لها: أن أبي نكح أمي وهو بكر، ونكحك وهو ثيب	٣٦
١٩٢	أن قدامة بن مظعون زوج بنت أخيه عثمان بن مظعون من ابن عمر... القصة، فقال رسول الله ﷺ: هي يتيمة لا تنكح إلا بإذنها	٣٧
١٤٧	أنا أخشى أن يصيبني مثل ما أصاب أخي داود	٣٨
٩٨	إننا أهل بيت لا تحل لنا الصدقة	٣٩
١٤٢	انظر إلى وجهها وكفيها	٤٠
٢٥٢	إنما بنوا هاشم وبنوا المطلب هكذا وشبك بين أصابعه	٤١
٣٠٧	أنه ﷺ أعتق صفية وجعل عتقها صداقها	٤٢
١٠١	أنه أختار من غنائم خيبر بنت حبي بن أخطب وسماها صفية	٤٣
٩٤	أنه الأضحى والوتر والسواك	٤٤
١٣٨	أنه ﷺ نهى عن المرأة الشهيرة، واللهيرة	٤٥
١١١	أنه كان يطاف به محمولا على نسائه	٤٦
١٥٨	أنه ليس عليك بأس إنما هو أبوك وغلأمك	٤٧
٩٩	أنه نهى عن الوصال في الصوم، فقل أنك تواصل؟ فقال: (إني لست كأحدكم	٤٨
١٦٩	أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن أصابها فلها المهر بما استحلت من فرجها	٤٩
٣٠٦	أيما رجل كانت له جارية فأدبها فأحسن تأديبها	٥٠
٢٦٣	أيما مملوك تزوج بغير إذن سيده، فهو عاهر	٥١
٨٩	تناكحوا تكثروا، فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة حتى بالسقط	٥٢

رقم الصفحة	الحديث	م
١٣٤	تنكح المرأة لأربع: لمالها، وجهالها، وحسبها، ودينها، فعليك بذات الدين، تربت يداك	٥٣
٩٤	ثلاث كتبت علي وهن لكم تطوع: الضحى والأضحى والوتر	٥٤
١٨٦	الثيب أحق بنفسها من وليها	٥٥
١٨٨	الثيب يعرب عنها لسانها	٥٦
٣٥٤-٣٥٣	الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا	٥٧
١٣٢	خير الناس بعد الماتين: الخفيف الحاذ، قيل يا رسول الله، ومن الخفيف الحاذ؟ قال: من لا أهل له ولا ولد	٥٨
١١٤	دلستم علي ألحقي بأهلك	٥٩
١٥٦	أم سلمة قالت: كنت عند رسول الله ﷺ وعنده ميمونة، فأقبل ابن أم مكتوم ... فقال: أفعمياوان أنتما؟ ! ألستما تبصرانه؟	٦٠
٢٤٤	زوج ﷺ فاطمة بنت قيس من أسامة بن زيد	٦١
١٠٥	زوجاتي في الدنيا زوجاتي في الآخرة	٦٢
٣٥٢	زوجتها بما معك من القرآن ولم يخطب	٦٣
٢٤٣	زوجوا بناتكم الأكفاء	٦٤
١٦٥	سألت رسول الله ﷺ عن نظر الفجأة، فأمرني أن أصرف بصري	٦٥
٩٨	سبعة يظلهم الله يوم لا ظل إلا ظله	٦٦
٤٥٢	سنوا بهم ستة أهل الكتاب، غير ناكحي نسائهم، ولا آكلي ذبائحهم	٦٧
١٣٢	شراركم عزابكم	٦٨
٢٠٣	شعيباً النبي عليه السلام زوج ابنته من موسى عليه السلام وكان أعمى	٦٩
١٤٣	شمي معافطها، وانظري إلى عرقوبها	٧٠
١٣٧	شوهاء ولود خير من حسناء عقيم	٧١
٢٥٤	العرب بعضها أكفاء بعض قبيلة بقبيلة، ورجل برجل	٧٢
١٢٣	فاطمة بضعة مني يربيني ما يربينا	٧٣
١٢٦	فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام	٧٤
٤١٢-٤١١	في قصة الرجلين الذين جاءا إلى رسول الله ﷺ وقال: إن ابني كان عشيقاً مع هذا وأنه زنا بامراته، والرسول ﷺ ما أمره باجتناب المرأة حتى يظهر الحال	٧٥
٢٣٨	في قصة القسامة لما جاء محيصة يتكلم قال رسول الله ﷺ (كبر كبر)	٧٦
٢٤٠	كان رسول الله ﷺ إذا خرج أقرع بين نسائه	٧٧
٣٥١	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أبتى	٧٨
٢٣١	كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح	٧٩
٤١٥	لا تسقي بمائك زرع غيرك	٨٠

رقم الصفحة	الحديث	م
١٨٥	لا تنكح الثيب حتى تستأمر، ولا البكر حتى تستأذن، قيل يا رسول الله، كيف إذن؟ قال: (إذا سكنت فهو رضاها)	٨١
١٧١	لا تنكح المرأة المرأة، ولا تنكح المرأة نفسها	٨٢
١٠١	لا حي إلا الله ولرسوله	٨٣
٢٠٩	لا نكاح إلا بشاهدي عدل وولي مرشد	٨٤
١٧٠	لا نكاح إلا بولي	٨٥
٣٦٧	لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل	٨٦
٤٢٥	لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها	٨٧
٤١٤	لا يحرم الحلال الحرام	٨٨
٤٠٧	لا يفسد حلال بحرام ومن أتى امرأة فجورا فلا عليه أن يتزوج بأمها أو أبنيتها	٨٩
١٤٧	لا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب ولا تفضي المرأة إلى المرأة في ثوب	٩٠
٢٠٤	لا ينكح المحرم ولا ينكح	٩١
١١٥	لقد استعذت بمعاذ الحقني بأهلك	٩٢
٢٥٨	اللهم أحييني مسكيناً، وأمتني مسكيناً	٩٣
١٨٦	ليس للولي مع الثيب أمر	٩٤
٩٧	ما كان لني أن تكون له خاتنة الأعين	٩٥
١١٣	ما مات رسول الله ﷺ حتى أحل له النساء	٩٦
٣٥٦	ما هذا يا أم نبيط؟	٩٧
٩٠-٨٩	من أحب فطرتي فليستن بسنتي ألا وهي النكاح	٩٨
٤٥٥	من بدل دينه فاقتلوه	٩٩
٤٢٠	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع ماءه في رحم أختين	١٠٠
٣٩٦	من نكح امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها حرم عليه أمها، ولم تحرم عليه بنتها	١٠١
١٤٤	النظر إلى العورة يورث الطمس	١٠٢
١٩٧	الولاء لحمه كلحمه النسب	١٠٣
١٣٠-١٢٩	يا معشر الشباب عليكم بالباءة؛ فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج	١٠٤
٣٨٦	يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب	١٠٥
٩٦-٩٥	يقول الله تعالى لن يتقرب المتقربون إليّ بمثل أداء ما افترض عليهم	١٠٦

ثالثاً: فهرس الآثار

رقم الصفحة	راوي الأثر	الأثر	م
٤١٠	علي بن أبي طالب	إذا زنت المرأة المتزوجة تبين من زوجها	١
٣٩٥	علي بن أبي طالب	أم المرأة لا تحرم إلا بالدخول قياساً على بنت المرأة	٢
٣٩٧	عبدالله بن عباس	الأم مبهمة فإنها من أبهم الله	٣
٤١٣	عمر بن الخطاب	أن رجلاً تزوج بامرأة وكان لها بنت وللرجل ابن ففجر الغلام بالجارية وظهر بها جبل، فرفع إلى عمر فسألها فاعترفا فجلدهما، وحرس على الجمع بينهما فأبى الغلام	٤
٤٣٧	أم المؤمنين عائشة	أن رجلاً جاء إلى عائشة رضي الله عنها فقال لها: إن لي سرية قد أصبتها قد بلغت لها بنت جارية لي، أفأتسرى بها؟ قالت: لا ...	٥
٤١٣	عبدالله بن عباس	أن رجلاً سأل ابن عباس عن رجل فجر بامرأة أينكحها؟ فقال ابن عباس: أوله سفاح وآخره نكاح لا بأس به	٦
٣٩٧	عبدالله بن مسعود	أن رجلاً قال: لعبدالله بن مسعود إني قد تزوجت بامرأة وقد أعجبتني أمها أفطلقها وأتزوج أمها؟ فقال: نعم ..	٧
١٧٥	عمر بن الخطاب	أن رفقة كانت منهم امرأة فولت أمرها إلى رجل ونكحت، فجلد عمر الناكح والمنكح وفرق بينهما	٨
١٧٢	أم المؤمنين عائشة	أن عائشة زوجت بنت أخيها عبدالرحمن ابن أبي بكر في حال غيبته	٩
٢٤٥	ضباعة بن الزبير	أن ضباعة بنت الزبير زوجت من المقداد	١٠
٢٤٥	عبدالرحمن بن عوف	أن عبدالرحمن زوج أخته من بلال	١١
١٤٩	عمر بن الخطاب	أن عمر <small>رضي الله عنه</small> كتب إلى أبي عبيدة بن الجراح أما بعد: فقد بلغني أن نساء من المسلمين يدخلن الحمامات ومعهن نساء أهل الكتاب، فامنع ذلك.	١٢
٣٦٨	عمر بن الخطاب	أن عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> رد نكاح لم يحضره إلا رجل وامرأة، وقال: هو نكاح السر	١٣
١٢٤	فاطمة الزهراء	أن فاطمة قالت يوماً لعائشة: أنا خير منك، فإنك بنت أبي قحافة، وأنا بنت رسول الله <small>ﷺ</small>	١٤
١٣٣-١٣٢	معاذ بن جبل	أن معاذ بن جبل مرض وكانت قد ماتت زوجته، فقال: زوجوني، لا ألقى الله عزياً	١٥
٣٩٠-٣٨٩	علي بن أبي طالب	أنما تحرم صغيرة تربت في حجره وكفاله دون غيرها	١٦
٣٠٣	عبدالله بن عباس	بيع الأمة المزوجة طلاقها	١٧
١٤٥	عبدالله بن عمر	تجردي وأقبلني وأدبري ولك ألف	١٨
٣٩٨	زيد بن ثابت	الريبة تحرم بالموت كما تحرم بالدخول	١٩

رقم الصفحة	راوي الأثر	الأثر	م
٣٥٥	عبدالله بن عمر	زوجتك فلانة بصداق كذا، على ما أمر الله تعالى به، من إمساك بمحروف أو تسريح بإحسان.	٢٠
٤٢٧	عبدالله بن جعفر	عبدالله بن جعفر جمع بين ليلي بنت مسعود النهشلية وكانت امرأة علي وبين أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب	٢١
٤٠٨	عبدالله بن عباس	في رجل زنا بامرأة وابتنها: أنهما حرمتان تحطاهما ولا يجرمهما ذلك عليه.	٢٢
٤١٤	عبدالله بن عباس	قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِهَهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾، أما أنه ليس بالنكاح، لكن لا يجامعها إلا زان أو مشرك وحرّم ذلك على المؤمنين.	٢٣
٤١٤	سعيد بن المسيب	قال ابن المسيب في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِهَهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ هذه الآية نسخها قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ﴾ الزانية من أيامي المسلمين	٢٤
٤٥٤	علي بن أبي طالب	كان لهم كتاب يقرؤونه، وعلم يدرسونه، فواقع ملك لهم أخته أو أمه	٢٥
١٧١	أم المؤمنين عائشة	كانت عائشة تخطب إليها المرأة من أهلها وتشهد، فإذا بقي عقد النكاح، قالت: لبعض أهلها زوج، فإن المرأة لا تلي عقد النكاح	٢٦
٤٣٠-٤٣١	أم سعيد أم ولد علي	كنت أصب الماء على يد علي بن أبي طالب فقال: إني لأشتاق إلى النكاح	٢٧
٣٩٧	زيد بن ثابت	لا الأم مبهمة ليس فيها شرط، إنما الشرط في الرائب	٢٨
٣٣٢	عمر بن الخطاب	لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها، أي ذي الرأي من أهلها	٢٩
٤٣١	عبدالله بن عباس	لا يحل لأحد أن يتزوج فوق أربع فما زاد فهو عليه حرام	٣٠
١٥٠	عمر بن الخطاب	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، أن ينظر إلى عورتها إلا أهل ملتها	٣١
١٦٣	عبدالله بن عباس	المغفل الذي لا يكثر للنساء ولا يتشتهيهن	٣٢
٤٤١	علي بن أبي طالب	من وطئ إحدى الأختين فلا يطأ الأخرى حتى يحرم فرج الموطوءة عن ملكه	٣٣
٤٣٥	عمر بن الخطاب وعبدالرحمن بن عوف	ينكح العبد امرأتين	٣٤
٤٣٥-٤٣٦	علي بن أبي طالب	ينكح العبد امرأتين لا يزيد عليهما	٣٥
٢٦٣	أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب	ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين	٣٦

رابعاً : فهرس خصائص الرسول ﷺ

رقم الصفحة	خصائص الرسول	م
١٠٠	أبيح لرسول الله ﷺ أخذ أربعة أخماس الفبيء، وخمسة خمس الغنفة	١
٩٩	أبيح لرسول الله ﷺ أخذ الماء من العطشان، والطعام من الجائع.	٢
٩٩	أبيح لرسول الله ﷺ الوصال في الصوم.	٣
١٠١	أبيح لرسول الله ﷺ أن يحمي ناحية من الأرض لمواشيه.	٤
١٠٠	أبيح لرسول الله ﷺ أن يختار من الغنفة ما يريد.	٥
١٠٢	بُعِثَ ﷺ إلى الخلق كافة.	٦
١٠٢	جُعِلَتْ شريعته ﷺ مؤبدة.	٧
٩٨	حرم على رسول الله ﷺ إذا لبس السلاح أن ينزعه حتى يلقى العدو	٨
٩٧	حرم على رسول الله ﷺ الأخذ من الصدقة المفروضة.	٩
٩٦	حرم على رسول الله ﷺ الكتابة.	١٠
٩٧	حرم على رسول الله ﷺ خاتنة الأعين.	١١
٩٦	حرم على رسول الله ﷺ قول الشعر.	١٢
١١٧	زوجاته خير نساء الأمة.	١٣
١١٨	زوجاته اللواتي مات عنهن ﷺ فنكاحهن حرام على المسلمين كلهم.	١٤
١٠٢	صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء.	١٥
١١٠	طلاقه ﷺ ما كان ينحصر بعدد.	١٦
١٠٣	كان ﷺ تنام عيناه ولا ينام قلبه.	١٧
١٠٢	كان ﷺ يرى وراءه كما يرى أمامه.	١٨
١٠٦	كان حراماً عليه ﷺ نكاح الأمة المسلمة.	١٩
١٠٥	كان حراماً عليه ﷺ نكاح الكتابية.	٢٠
١١٠	كان لا يجب القسم على رسول الله ﷺ بين نسائه.	٢١
١٠٨	كان يباح له ﷺ النكاح بلا شهادة عليه.	٢٢
١١٠	كان يباح له ﷺ النكاح بلا مهر حتى لا يجب عند العقد، ولا عند الدخول.	٢٣
١٠٧	كان يباح له ﷺ النكاح بلا ولي.	٢٤
١٠٧	كان يباح له ﷺ النكاح في حال الإحرام.	٢٥
١٠٩	كان ينعقد نكاح رسول الله ﷺ بلفظة الهبة.	٢٦
١٠٢	نصر ﷺ بالرعب من مسيرة شهر.	٢٧
١٠٤	نكاحه ﷺ لم ينحصر بأربع كما انحصر نكاح غيره، بل كان يباح له أن ينكح ما أراد.	٢٨
٩٣	وجب على رسول الله ﷺ الأضحى، والضحى، والوتر، والسواك.	٢٩
٩٥	وجب على رسول الله ﷺ أن يخير نسائه بين المقام معه وبين الدنيا.	٣٠
٩٥	وجب على رسول الله ﷺ صلاة التهجد.	٣١

خامساً: فهرس الأعلام المترجم لهم

رقم الصفحة	اسم العلم	م
٤٢٦	ابن أبي ليلى (محمد بن عبدالرحمن)	١
٢٣٢	ابن الحداد (محمد بن أحمد بن جعفر)	٢
٢١	ابن الصباغ (عبدالسيد بن عبدالواحد بن أحمد)	٣
١٥٦	ابن أم مكتوم (عمرو بن قيس بن زائدة)	٤
٢٢٤	ابن سريج (أحمد بن عمر بن سريج)	٥
١٦٣	ابن عباس (عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب)	٦
١٤٥	ابن عمر (عبدالله بن عمر بن الخطاب)	٧
٢١	أبو إسحاق الشيرازي (إبراهيم بن علي بن يوسف)	٨
١٨٠	أبو إسحاق المروزي (إبراهيم بن أحمد)	٩
٣٨	أبو الحسن بن أبي الصقر الواسطي (محمد بن علي بن الحسن)	١٠
٣٠٩	أبو الحسين (القاسم بن الإمام أبي بكر محمد بن علي القفال الشاشي)	١١
٣٥	أبو الحسين الفارسي (عبدالغافر بن محمد بن عبدالغافر).	١٢
٣٦	أبو الطيب البغدادي الملقب.	١٣
٢٤٤	أبو العاصم بن الربيع.	١٤
٤٠٨	أبو العباس بن أبي أحمد (أحمد بن أبي أحمد الطبري ابن القاص)	١٥
٤٢	أبو الغنائم الموشيلي.	١٦
٣٤	أبو القاسم القشيري (عبدالكريم بن هوازن بن عبدالمملك)	١٧
٣٢	أبو القاسم عبدالرحمن بن محمد الفوراني.	١٨
٣٦	أبو الوليد الكرخي (إبراهيم بن محمد بن منصور)	١٩
٣٧	أبو بكر البندنجي (محمد بن حمد)	٢٠
١٧٧	أبو بكر الصيرفي (محمد بن عبدالله)	٢١
٤٥٣	أبو ثور (إبراهيم بن خالد)	٢٢
٣٧	أبو حفص الشاشي (عمر بن محمد بن موسى)	٢٣
١٦٥	أبو سعيد الأصبخري (الحسن بن أحمد بن يزيد)	٢٤
١٩٣	أبو سفيان (صخر بن حرب)	٢٥
٣٣	أبو سهل الأبيوردي (أحمد بن علي)	٢٦
٣٤٥	أبو عاصم العبادي (محمد بن أحمد بن عبدالله)	٢٧
٢٠٠	أبو عبدالله الخليمي (الحسين بن محمد)	٢٨
١٤٩	أبو عبيدة عامر بن الجراح	٢٩
٣٤	أبو عثمان الصابوني (إسماعيل بن عبدالرحمن بن أحمد)	٣٠
٣٢٨	أبو علي الطبري (الحسن بن القاسم)	٣١

رقم الصفحة	اسم العلم	٨
٣٦	أبو منصور الرزاز (سعيد بن محمد بن عمر)	٣٢
٣٨	أبو منصور اليزدي (محمد بن ناصر بن أحمد)	٣٣
٣٠٦	أبو موسى الأشعري	٣٤
١٣٩	أبو هريرة (عبدالرحمن بن صخر الدوسي)	٣٥
٣٤١	أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم)	٣٦
٢٤٤	أسامة بن زيد بن حارثة	٣٧
٣٨٤	الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني (إبراهيم بن محمد بن إبراهيم)	٣٨
٣٨٥	الأستاذ أبو منصور البغدادي (عبدالقاهر بن طاهر بن محمد)	٣٩
٤١٢	إسحاق بن إبراهيم بن راهوية	٤٠
١٢٥	آسية بنت مزاحم	٤١
١٢٢	الأشعث بن قيس	٤٢
٣٦	الأشنهي الشافعي (أحمد بن موسى بن جوشين)	٤٣
١١٦	أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان بن صخر	٤٤
٤٣١	أم سعيد بنت عروة الثقفي	٤٥
١٠٧	أم سلمة (هند بنت أبي أمية المخزومية)	٤٦
١٤٣	أم سليم بنت ملحان	٤٧
١٢٠	أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ	٤٨
٤٢٧	أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب	٤٩
٣٥٥	أم نبيط (ناثلة بنت الحسحاس)	٥٠
٣٥٢	أمانة بنت عبدالمطلب	٥١
٣٠٨-٣٠٧	أنس بن مالك	٥٢
١٤٢	الأوزاعي (عبدالرحمن بن عمرو)	٥٣
٢٥٣	بريرة بنت صفوان	٥٤
٢٤٥	بلال بن رباح	٥٥
٢٠٧	البويطي (يوسف بن يحيى)	٥٦
١٣٥	جابر بن عبد الله الأنصاري	٥٧
١٦٥	جرير بن عبد الله البجلي	٥٨
١١٧	جويرة بنت الحارث الخزاعية	٥٩
١٦٣	الحسن البصري	٦٠
٣٦٠	الحسن بن صالح بن حي	٦١
١٦٠	الحسن بن علي بن أبي طالب	٦٢
١٦٠	الحسين بن علي بن أبي طالب	٦٣

رقم الصفحة	اسم العلم	م
١١٦	حفصة بنت عمر بن الخطاب	٦٤
١١٩	حنة بنت جحش الأسدية	٦٥
٢٣٩	خويصة بن مسعود	٦٦
١٩٣	خالد بن سعيد بن العاص	٦٧
١٢٠	خدجة بنت خويلد بن أسد القرشية	٦٨
١٢٨	دواد بن علي الظاهري	٦٩
٣١١	رزينة مولاة أم المؤمنين صفية	٧٠
١٢٠	رقية بنت رسول الله ﷺ	٧١
١١٩	الزبير بن العوام	٧٢
٣٩٦	زيد بن ثابت	٧٣
٣٩١	زيد بن حارثة	٧٤
١١٦	زينب بنت جحش	٧٥
٢٤٣	زينب بنت رسول الله ﷺ	٧٦
٢٤٣	سفيان بن سعيد الثوري	٧٧
٣٥٢	سهل بن سعد الساعدي	٧٨
١١٧	سودة بنت زمعة العامرية	٧٩
٣٩٥	شعيب بن محمد بن عبد الله	٨٠
٣٦١	الشيخ أبو حامد (أحمد بن محمد بن أحمد الأسفرايني)	٨١
٥٣	الشيخ منتخب الدين أبي الفتوح العجلي	٨٢
١٠١	صفية بنت حيي بن أخطب	٨٣
٢٤٥	ضباعة بنت الزبير	٨٤
٣٨	الطرطوشي (محمد بن الوليد بن محمد)	٨٥
١٦	طغرل بك (محمد بن ميكائيل)	٨٦
١١٣	عائشة بنت أبي بكر الصديق	٨٧
١٧٢	عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق	٨٨
١١٩	عبدالرحمن بن عوف القرشي	٨٩
١٢٩	عبد الله ابن مسعود	٩٠
٤٢٧	عبد الله بن جعفر بن أبي طالب	٩١
٣٩٦	عبد الله بن عمرو	٩٢
١٩٢	عثمان بن مظعون	٩٣
٤١١	العجلاني	٩٤
١٩٣	عمرو بن أمية الضمري	٩٥

رقم الصفحة	اسم العلم	م
٣٩٥	عمرو بن شعيب	٩٦
٤٣٠	غيلان بن سلمة الثقفي	٩٧
١١٩	فاطمة الزهراء بنت الرسول ﷺ	٩٨
٢٤٤	فاطمة بنت قيس	٩٩
٣٧	فرج بن عبدالله بن أبي نعيم الحنوي	١٠٠
١٢٤	فضل الصعلوكي	١٠١
١٥	القائم بأمر الله أبو جعفر (عبدالله بن القادر بالله)	١٠٢
١٤	القادر بالله (أحمد بن إسحاق بن المقتدر بالله)	١٠٣
١٧١	القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق	١٠٤
٣٩	القاضي أبو اليسر (عطاء بن نيهان بن محمد)	١٠٥
٣٣	القاضي حسين بن محمد المروزي	١٠٦
٤٤١	قتادة بن دعامة السدوسي	١٠٧
١٩٢	قدامة بن مظعون	١٠٨
٣٥٨	القفال (عبدالله بن أحمد)	١٠٩
٤٢٧	ليلي بنت مسعود	١١٠
٣٧	الماهاني (محمد بن أحمد بن أبي الفضل)	١١١
١٧٠	محمد بن الحسن الشيباني	١١٢
٢٣٨	مُحَيِّصَة بن مسعود	١١٣
١١٤	المرأة الكلبية	١١٤
١٢٥	مريم بنت عمران	١١٥
١٧٣	المزني (إسماعيل بن يحيى المزني)	١١٦
١١٥	المستعيذة	١١٧
١٣٢	معاذ بن جبل	١١٨
٢٥٣	مغيث زوج بريرة	١١٩
١٤٢	المغيرة بن شعبة	١٢٠
١٥	المقتدي بأمر الله (عبدالله بن محمد بن القائم بأمر الله)	١٢١
٢٤٥	المقداد بن الأسود	١٢٢
١٦	الملك الرحيم (أبو نصر خسرو ابن الملك أبي كاليجار)	١٢٣
١٠٧	ميمونة بنت الحارث الهلالية	١٢٤
٢١	نظام الملك (الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي)	١٢٥
٤٣٠	نوفل بن معاوية	١٢٦

سادساً : فهرس المصطلحات والحدود

رقم الصفحة	المصطلحات	م
٢٧٠	الأرش	١
٩٣	الأضحى	٢
١٥٣	أم الولد	٣
١٣٠	الأهبة	٤
٢٨٢	الإيلاء	٥
١٣٠	الباءة	٦
٢٥٦	البرص	٧
٢٥٥	البراز	٨
٤٥٠	البيع	٩
١٢٨	تتوق	١٠
٢٧١	التدبير	١١
١٣٤	تربت يدك	١٢
٤٣٣	التسري	١٣
١٢٦	الثريد	١٤
٢٥٦	الجدام	١٥
٤٥٢	الجزية	١٦
٣١٧	الحاجة	١٧
٢١٢	الحجام	١٨
٢٠٥	الحجر	١٩
٩٦	الحرام	٢٠
٤٤٦	الحربية	٢١
٢١١	الحرفة	٢٢
١٣٤	حسبها	٢٣
١٣١	المحصور	٢٤
٤٦٠	الحقن	٢٥
٩١	الحقيقة	٢٦
٣٩٠	الحليلة	٢٧
١٠١	الحمى	٢٨
٣٣٣	الخبيل	٢٩
١٣٦	الخرقاء	٣٠
٩٣	الخصائص	٣١

رقم الصفحة	المصطلحات	م
١٦١	الخصي	٣٢
١٣٢	الخفيف الحاذ	٣٣
١٦٣	الختى المشكل	٣٤
٤٤٧	دار الإسلام	٣٥
٢٥٩	الدرهم	٣٦
٣٥٥	الدف	٣٧
١٣٥	الدمن	٣٨
١٤٨	الذمية	٣٩
٣٨٨	الريبة	٤٠
٣٢٧	الرتق	٤١
١١٢	السنب	٤٢
٢٠٦	السقيه	٤٣
٨٩	السقط	٤٤
١٠٦	الشرط	٤٥
١٣٨	الشهرة	٤٦
١٠٠	الصفى	٤٧
١٣٦	الضاوي	٤٨
١٩٠	الطفرة	٤٩
١٤٥	الطمس	٥٠
٢٨٢	الظهار	٥١
٢٥١	العجم	٥٢
١٤٣	عرقوبها	٥٣
٢١٠	العضل	٥٤
١٣٤	العفيفة	٥٥
١٠٦	العنت	٥٦
٢٩١	العنة	٥٧
١٩	العيار	٥٨
١٠٠	الغنيمة	٥٩
١٠٠	الفيء	٦٠
٢٤٢	القذف	٦١
٢٤٠	القرعة	٦٢
٣٢٧	القرن	٦٣

رقم الصفحة	المصطلحات	٨
٢٣٨	القسامة	٦٤
١١٠	القسم	٦٥
١٥١	قلامة	٦٦
١٥٤	القرن	٦٧
١٤٨	القياس	٦٨
١١٤	الكشع	٦٩
٢٥٠	الكفاءة	٧٠
٤٥٠	الكنائس	٧١
٣٩٩	اللعان	٧٢
١٣٧	اللفوت	٧٣
١٣٨	اللهرة	٧٤
٩٩	المباح	٧٥
١٦٢	المحبوب	٧٦
٣٢٥	المحابة	٧٧
١٦١	المخنث	٧٨
٢٠١	المرتد	٧٩
٢٢٦	مسافة القصر	٨٠
١٤٣	مقاطفها	٨١
٣٧٦	المغفل	٨٢
١٥٤	المكاتب	٨٣
١٦٢	المسوح	٨٤
٢٧٤	المهأياة	٨٥
١٨١	مهر المثل	٨٦
٩٥	النسخ	٨٧
٢١١	النساج	٨٨
٨٩	النكاح	٨٩
٣٠٤	نكاح التفويض	٩٠
٩٣	الواجب	٩١
١٣٠	الوجاء	٩٢
٩٩	الوصال	٩٣
١٦٨	الولاية	٩٤
١٣٨	يؤدم بينكما	٩٥

سابعاً : فهرس الكتب السماوية

رقم الصفحة	المصطلحات	م
٤٥٤	الإنجيل	١
٤٥٤	التوراة	٢
٤٥٤	الزبور	٣
٤٥٤	صحف إبراهيم	٤

ثامناً : فهرس المذاهب والأديان والفرق

رقم الصفحة	المذاهب والأديان والفرق	م
٤٢٩	الرافضة	١
٤٦٢	السامرة	٢
٤٦٢	الصابئة	٣
٤٥١	المجوسية	٤
٤٥١	الوثنية	٥

تاسعاً : فهرس الأماكن والبلدان والقبائل

رقم الصفحة	الموضع	٨
٢٨	أَبْرَز	١
٢٥	أَبُورِد	٢
٣٦	أُسْتَه	٣
٣٢	بَحَارَى	٤
٤٦١	بني تغلب	٥
٢٥١	بنو عبدالمطلب	٦
٢٥٢	بنو هاشم	٧
٤٦١	بهراء	٨
٤٦١	تنوخ	٩
٢٦	جَوْكَان	١٠
٢٦	خُرَاسَان	١١
٣٧	خَوِي	١٢
٣٨	رُنْدَقَة	١٣
١٠١	خيبر	١٤
٣٢	سَرَخَس	١٥
٣٢	فوران	١٦
٢٥١	قريش	١٧
٣٧	مِاهِيَان	١٨
٣١	مَرَو	١٩
٣١	مَرَو الرُّوذ	٢٠
٢٥	نَيْسَابُور	٢١

عاشراً: فهرس الكتب الواردة في النص

رقم الصفحة	اسم الكتاب	م
٢٠٦	الإملاء	١
٣٢٨	الإفصاح	٢
٢٠٦	الأم	٣
٢٠٧	مختصر البويطي	٤
٢٠٦	مختصر المزني	٥

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- كتب التفسير.
- (١) أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، ضبط نصه وخرج آياته: عبدالسلام محمد علي شاهين، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٢) أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٣) أحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، جمعه: الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ١٤٠٠هـ، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل المسمى بتفسير البيضاوي، لأبي الخير عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، إعداد وتقديم: محمد عبدالرحمن المرعشلي، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، دار إحياء التراث العربي: بيروت - لبنان.
- (٥) تفسير البغوي (معالم التنزيل)، لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبدالله التمر، وعثمان جمعة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، دار طيبة: الرياض.
- (٦) تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، راجعه وتقمحه: الشيخ خالد محمد محرم، طبعة جديدة منقحة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، المكتبة العصرية: صيدا - بيروت.
- (٧) الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الطبعة: بدون، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٨) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر.
- (٩) الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لعبدالرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، الطبعة: بدون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- (١٠) فتح القدير الجامع بين فن الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الفكر للطباعة.
- (١١) المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق وضبط: محمد خليل عيتاني، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، دار المعرفة: بيروت - لبنان.
- (١٢) النكت والعيون، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، راجعه وعلق عليه: السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

• كتب الحديث وعلومه.

- (١٣) إتمام الدراية لقراء النقاية، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، ضبطه وكتب حواشيه: الشيخ إبراهيم العجوز، الطبعة: الأولى، عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان
- (١٤) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، قدم له وضبط نصه: كمال يوسف الخوت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان، توزيع دار الباز، عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.
- (١٥) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لأبي الفتح محمد بن علي بن وهب الشهير بابن دقيق العيد، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتاب العربي: بيروت.
- (١٦) الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، لمحي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، دار الكتب العربي: بيروت - لبنان.
- (١٧) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، بإشراف: محمد زهير الشاويش، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، المكتب الإسلامي: بيروت - لبنان.
- (١٨) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، نور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملا علي القاري، حققه وعلّق عليه: محمد الصباغ، الطبعة: بدون، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، دار الأمانة: بيروت.
- (١٩) الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، أخرجه: د. عز الدين علي السيد، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- (٢٠) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني، نشره وعلّق عليه وصححه: راتب حاكمي، الطبعة: الأولى، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، مطبعة الأندلس: حمص.
- (٢١) الأفصاح عن أحاديث النكاح، لابن حجر الهيتمي المكي، تحقيق: محمد شكور أمريد الميادين، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار عمار: عمان - الأردن.
- (٢٢) خلاصة البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقن، حققه: همدي بن عبدالمجيد بن إسماعيل السلفي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية.
- (٢٣) بلوغ المرام من أدلة الأحكام، أحمد بن حجر العسقلاني، الطبعة والتاريخ: بدون، مطبعة مصطفى محمد: مصر، دار الباز: مكة المكرمة.
- (٢٤) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، لأبي العلا محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (٢٥) التعليق المغني على سنن الدارقطني، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، مطبوع بهامش سنن الدارقطني، عني بتصحيحه وتنسيقه وترقيمه: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، الطبعة: بدون، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، دار المحاسن للطباعة: القاهرة.

- (٢٦) تلخيص الخير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق: د. شعبان محمد إسماعيل، الطبعة والتاريخ: بدون، مكتبة ابن تيمية: القاهرة.
- (٢٧) التلخيص على المستدرك، لأبي عبدالله شمس الدين الذهبي، مطبوع مع المستدرك للحاكم، دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٢٨) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي، تحقيق: محمد التائب، سعيد أحمد أعراب، الطبعة: ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، توزيع المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة.
- (٢٩) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الموضوعة، لأبي الحسن علي بن عراق الكناني، حققه وراجع أصوله وعلق عليه: عبدالوهاب عبداللطيف عبدالله محمد الصديق، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٣٠) تنقيح كتاب التحقيق في أحاديث التعليق، لأبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي، تنقيح: شمس الدين الذهبي، شرح وتحقيق: محمد زين الدين الحنبلي، رضوان جامع رضوان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- (٣١) الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، مطبوع مع فيض القدير، الطبعة والتاريخ: بدون، توزيع: عباس أحمد الباز: مكة المكرمة.
- (٣٢) جامع المسانيد والسنن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي، وثق أصوله وخرّج حديثه وعلق عليه، د. عبدالمعطي أمين قلعجي، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٣٣) الجواهر النقي، لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني، مطبوع مع السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٣٤) حاشية السندي على سنن النسائي، لأبي الحسن نور الدين بن عبدالهادي السندي، مطبوع مع سنن النسائي، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، دار المعرفة: بيروت - لبنان.
- (٣٥) الخصائص الكبرى، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د. محمد خليل هواس، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتب الحديثة.
- (٣٦) سبل السلام شرح بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعاني المعروف بالأمير، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٣٧) سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، طبعة جديدة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، مكتبة المعارف: الرياض - المملكة العربية السعودية.
- (٣٨) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، المكتب الإسلامي: بيروت - لبنان.

- (٣٩) سنن ابن ماجة، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، حقق نصوصه، ورقم كتبه، وأبوابه، وأحاديثه، وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٤٠) سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، مطبوع مع عون المعبود، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٤١) سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي بتحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي: بيروت.
- (٤٢) سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، عني بتصحيحه وتنسيقه وترقيمه وتحقيقه: عبدالله هاشم يماني المدني، الطبعة والتاريخ: بدون، دار المحاسن للطباعة: القاهرة.
- (٤٣) سنن الدارمي، لأبي محمد عبدالله بن بهرام الدارمي، الطبعة: بدون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- (٤٤) السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٤٥) سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، حققه ورقمه ووضع فهرسه: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، دار المعرفة: بيروت - لبنان.
- (٤٦) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد الزرقاني، صُححت وروّجت بمعرفة لجنة من العلماء، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م، دار الفكر.
- (٤٧) شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، حققه وعلق عليه وخرّج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، زهير الشاويش، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، المكتب الإسلامي: بيروت - دمشق.
- (٤٨) شرح السيوطي على سنن النسائي، جلال الدين السيوطي، حققه ورقمه: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت - لبنان.
- (٤٩) شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري الطحاوي الحنفي، حققه وعلق عليه: محمد زهري النجار، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٥٠) شرح النووي على صحيح مسلم، حي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٥١) صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، ضبطه ورقمه، وذكر تكرار مواضعه وشرح ألفاظه وجملة وخرّج أحاديثه ووضع فهرسه: د. مصطفى ديب البغا، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، دار ابن كثير: دمشق - بيروت، اليمامة: دمشق - بيروت.
- (٥٢) صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، المكتب الإسلامي: بيروت - دمشق.

- (٥٣) صحيح سنن ابن ماجه، صحيح أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، أشرف على طباعته والتعليق عليه وفهرسته: زهير الشاويش، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، المكتب الإسلامي: بيروت.
- (٥٤) صحيح سنن أبي داود، صحيح أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، اختصر أسانيده وعلق عليه وفهرسه: زهير الشاويش، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، المكتب الإسلامي: بيروت.
- (٥٥) صحيح سنن النسائي، صحيح أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، أشرف طباعته والتعليق عليه: زهير الشاويش، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م، المكتب الإسلامي: بيروت.
- (٥٦) صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، وقف على طبعه، وتحقيق نصوصه، وتصحيحه وترقيمه، وعدّ كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: بدون، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٥٧) ضعيف الجامع الصغير وزيادته، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة: الثانية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، المكتب الإسلامي: بيروت.
- (٥٨) ضعيف سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني، أشرف على طباعته والتعليق عليه: زهير الشاويش، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، المكتب الإسلامي: بيروت.
- (٥٩) ضعيف سنن الترمذي، ضعف أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، أشرف على استخراج وطباعته والتعليق عليه وفهرسته: زهير الشاويش، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، المكتب الإسلامي: بيروت.
- (٦٠) طرح الشريب في شرح التقريب، لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، عام ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي: بيروت - لبنان.
- (٦١) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، حققه وعلق عليه: الأستاذ إرشاد الحق الأنري، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، إدارة العلوم الأثرية: فيصل آباد - باكستان.
- (٦٢) عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٦٣) غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين عز الدين، الطبعة: الثانية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، عالم الكتب: بيروت - لبنان.
- (٦٤) فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه، محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، الطبعة والتاريخ: بدون، المكتبة السلفية: دار الفكر.
- (٦٥) الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شعاع شيرويه بن شهر دار بن شيرويه الديلمي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

- (٦٦) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، أشرف على تصحيحه: عبدالوهاب عبداللطيف، الطبعة: الأولى، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م، مطبعة السنة المحمدية.
- (٦٧) فيض القدير شرح الجامع الصغير، محمد المدعو بعبد الروؤف المناوي، الطبعة والتاريخ: بدون، توزيع: عباس أحمد الباز: مكة المكرمة.
- (٦٨) كشف الأستار عن زوائد البزار، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، مؤسسة الرسالة: بيروت.
- (٦٩) كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٧٠) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري، ضبطه وفسر غريبه: الشيخ بكر حياتي، صححه ووضع فهرسه ومفتاحه: صفوت السقا، الطبعة: بدون، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، مؤسسة الرسالة: بيروت.
- (٧١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: عبدالله محمد الدرويش، الطبعة: بدون، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- (٧٢) المراسيل، لأبي داود سليمان بن أشعث السجستاني، راجعه وفهرس أحاديثه: د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار المعرفة، بيروت.
- (٧٣) المستدرک على الصحيحين، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٧٤) المستفيد من مبهمات المتن والإسناد، للحافظ أبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي، تحقيق: د. عبدالرحمن عبدالحميد البر، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار الوفاء، المنصورة؛ و دار الأندلس الخضراء: جدة.
- (٧٥) مسند الشهاب، للقاضي أبي عبدالله محمد بن سلامة القضاعي، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبدالمجيد السلفي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة: بيروت.
- (٧٦) مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري الشهير بأبي داود الطيالسي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار المعرفة: بيروت - لبنان.
- (٧٧) مسند أبي يعلى الموصلي، للإمام أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، تحقيق وتعليق: إرشاد الحق الأثري، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار القبلة: المملكة العربية السعودية - جدة، مؤسسة علوم القرآن: سوريا - دمشق.
- (٧٨) المسند، الإمام أحمد بن حنبل، راجعه وضبطه وعلق عليه ووضع فهرسه: صدقي محمد جميل العطار، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار الفكر للطباعة والنشر.
- (٧٩) مسند الإمام الشافعي، لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

- (٨٠) مشكاة المصابيح، محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، المكتب الإسلامي: بيروت.
- (٨١) مصابيح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي، تحقيق: د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي، محمد سليمان إبراهيم سمارة، وجمال حمدي الذهبي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت - لبنان.
- (٨٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أحمد بن أبي بكر شهاب الدين البوصيري، تحقيق وتعليق: محمد المتقي الكشناوي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، دار العربية: بيروت - لبنان.
- (٨٣) مصنف ابن أبي شيبة، لأبي بكر بن أبي شيبة، ضبطه وعلق عليه: سعيد اللحام، الطبعة: بدون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- (٨٤) مصنف عبدالرزاق، لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، عني بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه: حبيب الرحمن الأعظمي، من منشورات المجلس العلمي.
- (٨٥) المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان أحمد الطبراني، تحقيق: الدكتور: محمود الطحان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، مكتبة المعارف: الرياض - المملكة العربية السعودية.
- (٨٦) المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان أحمد الطبراني، حققه وخرج أحاديثه: هادي عبدالحجيد السلفي، الطبعة والتاريخ: بدون، مطبعة الأمة: بغداد.
- (٨٧) معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وثق أصوله وخرج أحاديثه وقارن مسائله ووضع فهرسه وعلق عليه: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، جامعة الدراسات الإسلامية: كراتشي - باكستان، دار قتيبة: دمشق - بيروت، دار الوعي: حلب - القاهرة، دار الوفاء: المنصورة - القاهرة.
- (٨٨) المغني عن حلل الأسفار، للحافظ العراقي، مطبوع مع إحياء علوم الدين، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، دار الفكر.
- (٨٩) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، الشيخ محمد عبدالرحمن السخاوي، دراسة وتحقيق: محمد عثمان الخشن، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، دار الكتاب العربي: بيروت - لبنان.
- (٩٠) المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجي الأندلسي، الطبعة: الأولى، ١٣٣١هـ، دار الكتاب العربي: بيروت - لبنان.
- (٩١) موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، حققه ونشره: محمد عبدالرزاق حمزة، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٩٢) الموطأ، مالك بن أنس، صححه ورقمه وخرّج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة: بدون، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، دار إحياء التراث العربي: بيروت - لبنان.

(٩٣) الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، حقق نصوصه وعلق عليها الدكتور: نور الدين بن شكري بن علي بوياس جيلار، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. أضواء السلف: الرياض.

(٩٤) نصب الراية لأحاديث الهداية، لأبي محمد عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي، الطبعة الثانية، التاريخ: بدون، مكتبة الرياض الحديثة.

(٩٥) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت - لبنان.

(٩٦) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للإمام جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، خرج أحاديثه وعلق عليه: أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

• كتب العقيدة:

(٩٧) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، فخر الدين الرازي، الطبعة: بدون، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، مكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة.

(٩٨) أصول الدين، للأستاذ أبي منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي البغدادي، الطبعة: الثالثة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، بيروت - لبنان.

(٩٩) الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، مكتبة الخانجي: مصر.

(١٠٠) التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية، الشيخ فالح بن مهدي آل مهدي، تصحيح وتعليق: الشيخ عبدالرحمن بن صالح الحمود، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ، مكتبة الحرمين: الرياض.

(١٠١) رسالة في الرد على الرافضة، الشيخ محمد بن عبدالوهاب، تحقيق: د. ناصر بن سعد الرشيد، دار طيبة: الرياض.

(١٠٢) معجم ألفاظ العقيدة، تصنيف: أبي عبدالله عامر عبدالله فالح، تقديم فضيلة الشيخ: عبدالله بن عبدالرحمن بن جبرين، الطبعة: الثانية: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، مكتبة العبيكان: الرياض.

(١٠٣) المرشد الأمين إلى اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، مطبوع بهامش الاعتقادات للرازي، تأليف: طه عبدالرؤوف سعد، ومصطفى الهواري، الطبعة: بدون، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، مكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة.

(١٠٤) الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، مطبوع بهامش الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي: مصر.

• كتب الفقه:

أولاً: الفقه الحنفي.

(١٠٥) الاختيار لتعليل المختار، عبدالله بن محمود بن مودود الموصل الحنفي، عليه تعليقات لفضيلة المرحوم الشيخ: محمود أبو دققة، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

- ١٠٦) الأصل، لأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: أبو الوفاء الأفغاني. الطبعة: الأولى، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد الدكن - الهند.
- ١٠٧) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن نجم الحنفى، الطبعة: بدون، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، دار المعرفة للطباعة والنشر: بيروت - لبنان.
- ١٠٨) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفى، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- ١٠٩) البناية في شرح الهداية، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني، الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- ١١٠) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفى، الطبعة الثانية، التاريخ: بدون، دار الكتاب الإسلامي.
- ١١١) تحفة الفقهاء، لعلاء الدين السمرقندي، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- ١١٢) الجامع الصغير، لأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، عالم الكتب: بيروت.
- ١١٣) حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدرر المختار شرح تنوير الأبصار)، محمد أمين الشهير بابن عابدين، الطبعة والتاريخ: بدون، دار إحياء التراث العربي.
- ١١٤) حاشية الشلي على تبين الحقائق، أحمد بن محمد الشلي، مطبوع بهامش تبين الحقائق. الطبعة: الثانية، التاريخ: بدون، دار الكتاب الإسلامي.
- ١١٥) الحجة على أهل المدينة، لأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني، رتب أصوله وعلق عليه: السيد مهدي حسن الكيلاني القادري، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، عالم الكتب: بيروت.
- ١١٦) رؤوس المسائل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزنجشري، دراسة وتحقيق: عبدالله نذير أحمد، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، دار البشائر الإسلامية: بيروت - لبنان.
- ١١٧) شرح العناية على الهداية، أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي، مطبوع مع شرح فتح القدير، الطبعة: الثانية، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- ١١٨) شرح فتح القدير، لكamal الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي، المعروف بابن الهمام الحنفى، الطبعة: الثانية، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- ١١٩) الفتاوى الهندية، محي الدين محمد أورتك زيب بهادر عالمكير بادشاه، الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- ١٢٠) الفقه النافع، للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف السمرقندي، دراسة وتحقيق: د. إبراهيم بن محمد العبود، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، مكتبة العبيكان: الرياض.

- (١٢١) الكتاب، لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري الحنفي، مطبوع مع اللباب، الطبعة: بدون، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، المكتبة العلمية: بيروت - لبنان.
- (١٢٢) اللباب في شرح الكتاب، عبدالغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي، الطبعة: بدون، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، المكتبة العلمية: بيروت - لبنان.
- (١٢٣) المبسوط، شمس الدين محمد بن أبي سهل السرخسي، الطبعة: بدون، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، دار المعرفة: بيروت - لبنان.
- (١٢٤) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبدالله بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار إحياء التراث العربي.
- (١٢٥) مختصر اختلاف العلماء، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، اختصار: أبو بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي، دراسة وتحقيق: د. عبدالله نذير أحمد، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، دار البشائر الإسلامية: بيروت - لبنان.
- (١٢٦) مختصر القدوري في الفقه الحنفي، لأبي الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر القدوري الحنفي البغدادي، تحقيق وتعليق: الشيخ كامل محمد محمد عويضة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (١٢٧) الهداية، شرح بداية المبتدى، برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، مطبوع شرح فتح القدير، الطبعة: الثانية، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- ثانياً: كتب الفقه المالكي:**
- (١٢٨) الإجماع، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر، جمع وترتيب: فؤاد بن عبدالعزيز الشلهوب، وعبدالوهاب بن ظافر الشهري، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، دار القاسم: الرياض - المملكة العربية السعودية.
- (١٢٩) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق ودراسة: علي محمد معوض، عادل أحمد عبدالموجود، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (١٣٠) البيان والتحصيل والشرح الكبير، لأبي الوليد ابن رشد القرطبي، تحقيق: الدكتور: أحمد الشرقاوي إقبال، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، دار الغرب الإسلامي: بيروت - لبنان.
- (١٣١) التاج والإكليل لمختصر خليل، لأبي عبدالله محمد بن يوسف العبدري الشهير بالمواق، مطبوع بهامش مواهب الجليل، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- (١٣٢) التفريع، لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري، دراسة وتحقيق: د. حسين بن سالم الدهماني، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، دار الغرب الإسلامي: بيروت - لبنان.
- (١٣٣) التلقين في الفقه المالكي، القاضي أبو محمد عبدالوهاب البغدادي، تحقيق ودراسة: محمد ثالث سعيد الغاني، الطبعة والتاريخ: بدون، مكتبة نزار مصطفى الباز: مكة المكرمة المكرمة.

- ١٣٤) الشرح الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، جمع الأستاذ: صالح عبدالسميع الأبي الأزهرى، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- ١٣٥) جواهر الإكليل شرح العلامة خليل، للشيخ صالح عبدالسميع الأبي الأزهرى، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الفكر.
- ١٣٦) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عرفة الدسوقي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الفكر.
- ١٣٧) حاشية العدوي على شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد، للشيخ علي الصعيدي العدوي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار المعرفة: بيروت - لبنان.
- ١٣٨) الذخيرة، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: د. محمد حجي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م، دار الغرب الإسلامي.
- ١٣٩) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه (الموطأ) من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، تصنيف: للإمام أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري الأندلسي، وثق أصوله وخرج نصوصه ورقمها وقنن مسائله وضع فهرسه: د. عبدالمعطي أمين قلعي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، دار قتيبة: دمشق، بيروت؛ دار الوعي: حلب، القاهرة.
- ١٤٠) الشرح الصغير، أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، مطبوع بهامش بلغة السالك، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الفكر: بيروت.
- ١٤١) الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن أحمد الدردير، مطبوع بهامش حاشية الدسوقي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الفكر.
- ١٤٢) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفاوي المالكي، ضببط هذه الطبعة وصححت بإشراف لجنة من رجال العلم في دار الفكر: بيروت - لبنان.
- ١٤٣) القوانين الفقهية، محمد بن أحمد بن جزى الغرناطي المالكي، الطبعة والتاريخ: بدون، المكتبة الثقافية: بيروت.
- ١٤٤) الكافي في فقه أهل المدينة، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري، تحقيق: د. محمد بن أحمد ولد ماديك الموريتاني، الطبعة: بدون، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ١٤٥) المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس الأصبحي، رواية سحنون بن سعيد التناخي عن عبدالرحمن بن قاسم عن مالك، الطبعة: بدون، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- ١٤٦) المعونة على مذهب عالم المدينة، القاضي عبدالوهاب البغدادي، تحقيق ودراسة: حميش عبدالحق، الطبعة: بدون، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، مكتبة نزار مصطفى الباز: مكة المكرمة.
- ١٤٧) المقدمات الممهدة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، مطبوع مع المدونة الكبرى، الطبعة: بدون، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- ١٤٨) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف بالخطاب، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، دار الفكر: بيروت - لبنان.

١٤٩) نواذر الفقهاء، محمد بن الحسن التميمي الجوهري، تحقيق: د. محمد فضل عبدالعزيز المراد، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، دار القلم: دمشق، الدار الشامية: بيروت.

ثالثاً: الفقه الشافعي:

١٥٠) الإجماع، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تقديم: محمد حسام بيضون، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، مؤسسة الكتب الثقافية: بيروت - لبنان.

١٥١) أسنى المطالب شرح روض الطالب، لأبي يحيى زكريا الأنصاري، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتاب الإسلامي: القاهرة.

١٥٢) الأشراف على مذاهب العلماء، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، حققه وقدم له وخرج أحاديثه: أبو حماد صغير أحمد محمد حنيف، الطبعة: الأولى، دار طيبة، الرياض - المملكة العربية السعودية.

١٥٣) الاعتناء والاهتمام بفوائد شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني وجمال الدين عبدالرحمن بن رسلان البلقيني، مطبوع بهامش روضة الطالبين، جمع: صالح بن عمر بن رسلان البلقيني، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الفكر.

١٥٤) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني، دراسة وتحقيق وتعليق: على محمد معوض؛ عادل أحمد عبدالموجود، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

١٥٥) الإقناع في الفقه الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، حققه وعلق عليه: خضر محمد خضر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، دار العروبة: الكويت.

١٥٦) الأم، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الفكر: بيروت - لبنان.

١٥٧) البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني الشافعي اليمني، اعتنى به: قاسم محمد النوري، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، دار المنهاج: بيروت - لبنان.

١٥٨) تحفة المحتاج بشرح المنهاج، أحمد بن حجر الهيتمي الشافعي، مطبوع بهامش حواشي الشرواني وابن قاسم، معلومات النشر: بدون.

١٥٩) التعليقة، القاضي أبي محمد الحسين بن محمد بن أحمد المروروذي، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبدالموجود، الطبعة والتاريخ: بدون، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز: مكة المكرمة.

١٦٠) التعليقة الكبرى في الفروع، للقاضي أبي الطيب طاهر الطبري، مخطوط مصور على نسخة ورقية في جامعة أم القرى، المكتبة المركزية للطالبات.

١٦١) تكملة المجموع الثانية، لحب الدين المطيعي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الفكر: بيروت - لبنان.

١٦٢) التلخيص، لأبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاص، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، الطبعة والتاريخ: بدون، مكتبة نزار مصطفى الباز: مكة المكرمة.

١٦٣) التنبيه، للإمام أبي إسحاق إبراهيم الشيرازي، طبعة جديدة منقحة مصححة بإشراف: مكتب البحوث والدراسات، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، دار الفكر، بيروت - لبنان.

- (١٦٤) التنقيح في شرح الوسيط، محي الدين بن شرف النووي، مطبوع مع الوسيط، حققه وعلق عليه: أحمد محمود إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، دار السلام.
- (١٦٥) التهذيب، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد القراء البغوي، تحقيق: عادل أحمد عبدالمجود، علي محمد معوض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (١٦٦) حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، لأبي بكر عثمان بن محمد شطا الدمياطي البكري، ضبطه وصححه: محمد سالم هاشم، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (١٦٧) حاشية الجمل على شرح المنهج، سليمان بن عمر بن منصور العجيلي المعروف بالجمل، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (١٦٨) حاشية الرملي على أسنى المطالب، لأبي العباس ابن أحمد الرملي، مطبوع مع أسنى المطالب، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتاب الإسلامي: القاهرة.
- (١٦٩) حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب، عبدالله بن حجازي بن إبراهيم الشافعي الأزهرى، الشهير بالشرقاوي، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (١٧٠) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج، عبدالحميد الشرواني، مطبوع مع حاشية ابن قاسم، الطبعة والتاريخ: بدون، معلومات النشر: بدون.
- (١٧١) حاشية عميرة على شرح المنهاج، شهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميرة، مطبوع مع حاشية القليوبي، ضبطه وصححه وخرّج آياته: عبداللطيف عبدالرحمن، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (١٧٢) حاشية القليوبي على شرح المنهاج، شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي، مطبوع مع حاشية عميرة، ضبطه وصححه وخرّج آياته: عبداللطيف عبدالرحمن، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (١٧٣) الحاوي للفتاوي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق وتعليق: محمد محي الدين عبدالحميد، الطبعة: بدون، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، المكتبة العصرية: صيدا - بيروت.
- (١٧٤) الحاوي الكبير، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، حققه وخرّج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد مطرجي، وساهم معه بالتحقيق: د. ياسين ناصر الخطيب، و د. عبدالرحمن بن عبدالرحمن شميلة الأهدل؛ و د. أحمد حاج محمد شيخ ماحي، الطبعة: بدون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- (١٧٥) الحلية، عبدالواحد بن إسماعيل الروياني، مخطوط مصور من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض رقمه (١٢٤٤/ فقه شافعي).
- (١٧٦) حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، لأبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال، حققه وعلق عليه: د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م، مكتبة الرسالة الحديثة: الأردن - عمان.

- (١٧٧) **رحمة الأمة في اختلاف الائمة**، لأبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن الدمشقي العثماني الشافعي، الطبعة: بدون، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، عني بطبعه: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، معلومات النشر: بدون.
- (١٧٨) **روضة الطالبين**، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، الطبعة والتاريخ: بدون، مطبوع بإشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر.
- (١٧٩) **شرح التنبيه**، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، طبعة جديدة منقحة ومصححة بإشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- (١٨٠) **شرح مشكل الوسيط**، لأبي عمرو عثمان بن الصلاح، مطبوع مع الوسيط للغزالي، حققه وعلق عليه: أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، دار السلام.
- (١٨١) **عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج**، لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن، حققه وضبطه على أصوله وخرّج أحاديثه وعلقه عليه: عز الدين هشام بن عبدالكريم البدراني، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، دار الكتاب: الأردن - إربد.
- (١٨٢) **الغاية القصوى في دراية الفتوى**، عبدالله بن عمر البيضاوي، دراسة وتحقيق وتعليق: د. علي محي الدين علي القرى داغي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع: السعودية - الدمام.
- (١٨٣) **فتاوى الإمام النووي المسماة (بالمسائل المنتورة)**، ترتيب تلميذه: الشيخ علاء الدين بن العطار، تحقيق وتعليق: محمد الحجار، الطبعة: السادسة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، دار البشائر الإسلامية: بيروت - لبنان.
- (١٨٤) **فتح العزيز شرح الوجيز**، لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (١٨٥) **فتح المعين لشرح قرة العين بمبهمات الدين**، زين الدين عبدالعزيز بن زين الدين المليباري، مطبوع مع إعانة الطالبين، ضبطه وصححه: محمد سالم هاشم، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (١٨٦) **فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب**، لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (١٨٧) **قلائد الخرائد وفرائد الفوائد**، للفيق عبدالله بن محمد باكثير الحضرمي الشافعي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، دار القبلة للثقافة الإسلامية: بجدة، ومؤسسة علوم القرآن: بيروت.
- (١٨٨) **كفاية الأخيار في حال غاية الاختصار**، لأبي بكر محمد الحسين الحصري، حققه وخرّج أحاديثه وعلق عليه: علي عبدالحميد أبو الخير، محمد وهي سليمان، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، دار الخير للطباعة: دمشق - بيروت.
- (١٨٩) **كفاية النيه في شرح التنبيه**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي ابن الرفعة، مخطوط مصور من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، رقمه (٣٠٦٩/ فقه شافعي).

- ١٩٠) متن الغاية والتقريب، لأبي شعاع أحمد بن الحسين الأصبهاني الشافعي، ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه: زكريا عميرات، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- ١٩١) المجموع شرح المذهب، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.
- ١٩٢) المحرر، للإمام أبي القاسم عبدالكريم الرافعي، إعداد: محمد بن حسن العمران؛ إشراف: الأستاذ الدكتور: الشافعي عبدالرحمن السيد، رسالة دكتوراه في الفقه، جامعة أم القرى، عام ١٤٢٠هـ - ١٤٢١هـ.
- ١٩٣) مختصر البويطي، يوسف بن يحيى القرشي البويطي، مخطوط مصور من معهد المخطوطات المصرية، بمصر، رقمه (٢١٤/فقه شافعي).
- ١٩٤) مختصر المزني، لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، مطبوع مع الأم، الطبعة: بدون، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- ١٩٥) المعاينة في العقل أو الفروق، لأبي العباس أحمد بن محمد الجرجاني، قدم له: د. كمال عبدالعظيم العفاني، تحقيق: محمد فارس، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- ١٩٦) مغني الراغبين في منهاج الطالبين، لنجم الدين ابن قاضي عجلون، إعداد الطالب: خالد بن حسن بن عبدالله الحارثي، إشراف الدكتور: نزار بن عبدالكريم الحمداني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، عام ١٤٢٢هـ.
- ١٩٧) مغني المحتاج إلى معرفة الفاظ المنهاج، محمد بن محمد الخطيب الشربيني، الطبعة: بدون، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي: مصر.
- ١٩٨) منهج الطلاب، زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، مطبوع مع فتح الوهاب، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- ١٩٩) منهاج الطالبين وعمدة المفتين، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، مطبوع مع مغني المحتاج، الطبعة: بدون، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده: بمصر.
- ٢٠٠) المذهب في فقه الإمام الشافعي، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الفكر.
- ٢٠١) المذهب في فقه الإمام الشافعي، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق وتعليق وشرح: د. محمد الزحيلي، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، دار القلم: دمشق - حلبوني، الدار الشامية: بيروت.
- ٢٠٢) النجم الوهاج في شرح المنهاج، لمحمد بن موسى بن عيسى الدميري، إعداد الطالب: يوسف بن أحمد بن عبدالرحمن القاسم؛ إشراف الأستاذ الدكتور: عبدالكريم بن محمد اللاحم، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء، عام ١٤٢٣هـ - ١٤٢٤هـ.
- ٢٠٣) النهاية في شرح متن الغاية والتقريب، لأبي الفضل ولي الدين البصير الشافعي، ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، الطبعة: الأولى، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

(٢٠٤) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لأبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي، الطبعة والتاريخ: بدون، المكتبة الإسلامية، لصاحبها الحاج رياض الشيخ.

(٢٠٥) نهاية المطلب في دراية المذهب، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، مخطوط مصور من معهد المخطوطات بالقاهرة، رقمه (٣٢٧/ فقه شافعي).

(٢٠٦) الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، الطبعة والتاريخ: بدون، مطبعة حوش قدم: بالغورية.

(٢٠٧) الروائع لمنصوص الشرائع، لأبي العباس أحمد بن عمر بن سريج، إعداد المحاضر: صالح بن عبد الله بن إبراهيم اللويش، إشراف الأستاذ المشارك: عمر عبدالعزيز، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، قسم الفقه، عام ١٤٠٩ هـ.

(٢٠٨) الوسيط في المذهب، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، حققه وعلق عليه: أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، دار السلام: الغورية.

رابعاً: الفقه الحنبلي:

(٢٠٩) أعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر، المعروف بابن القيم الجوزية، عنيت بطبعه ونشره وتصحيحه والتعليق عليه، إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الحديث: القاهرة.

(٢١٠) الإقناع، لأبي النجا شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي، تصحيح وتعليق: عبد اللطيف موسى السبكي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار المعرفة: بيروت - لبنان.

(٢١١) الإنصاح عن معاني الصحاح، لأبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلي، الطبعة والتاريخ: بدون، المؤسسة السعيدية: الرياض.

(٢١٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لأبي الحسن علي بن سليمان المرادوي، صححه وحققه: محمد حامد الفقي، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، دار إحياء التراث العربي.

(٢١٣) التوضيح في الجمع بين المقتنع والتتقيح، أحمد بن محمد بن أحمد الشويكي، دراسة وتحقيق: الدكتور ناصر بن عبد الله بن عبدالعزيز الميمان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، المكتبة المكية: مكة المكرمة - السعودية.

(٢١٤) حاشية الروض المربع شرح زاد المستنقع، جمع: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، الطبعة: الرابعة، ١٤١٠ هـ، معلومات النشر: بدون.

(٢١٥) شرح الزركشي على متن الخرق، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهبش، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة.

(٢١٦) الشرح الكبير، لأبي الفرج عبدالرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، مطبوع بهامش المغني، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

(٢١٧) كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي، راجعه وعلق عليه: الشيخ هلال مصيلحي مصطفى هلال، عام ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، دار الفكر: بيروت - لبنان.

(٢١٨) المبدع شرح المقنع، لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن مفرح الحنبلي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

(٢١٩) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، الطبعة والتاريخ: بدون، طبع بإشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين.

(٢٢٠) معونة أولى النهى شرح المنتهى، تقي الدين محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوح الحنبلي الشهير بابن التجار، دراسة وتحقيق: د. عبدالملك بن هيش، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، دار خضر: بيروت - لبنان.

(٢٢١) المغني، لأبي محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمود بن قدامة، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

(٢٢٢) منار السبيل في شرح الدليل، الشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، تحقيق: أبو عائش عبدالمنعم إبراهيم، الطبعة: الأولى، لعام ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، المكتبة التجارية: المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة.

خامساً: الفقه الظاهري، والزيدية.

(٢٢٣) المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق: د. عبدالغفار سليمان البنداري، دار الفكر: بيروت - لبنان.

(٢٢٤) البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، أحمد بن يحيى بن المرتضى، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتاب الإسلامي: القاهرة.

(٢٢٥) الدراري المضيئة شرح الدرر البهية، لمحمد علي الشوكاني، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، مؤسسة الريان: بيروت - لبنان.

• كتب أصول الفقه:

(٢٢٦) الأشباه والنظائر، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق وتعليق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الطبعة: الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، دار الكتاب العربي: بيروت - لبنان.

(٢٢٧) الأشباه والنظائر، للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي ابن عبدالكافي السبكي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود؛ الشيخ علي محمد معوض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

(٢٢٨) أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، حقق أصوله: أبو الوفاء الأفغانى، الطبعة والتاريخ: بدون، دار المعرفة: بيروت - لبنان.

(٢٢٩) تيسير التحرير، محمد أمين المعروف بأمير بادشاه، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الفكر.

(٢٣٠) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد ابن قدامة المقدسي الدمشقي، الطبعة والتاريخ: بدون، مكتبة المعارف: الرياض - المملكة العربية السعودية.

- (٢٣١) **الإبهاج في شرح المنهاج**، علي بن عبد الكافي السبكي، وولده تاج الدين عبد الوهاب السبكي، الطبعة: بدون، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٢٣٢) **الإحكام في أصول الأحكام**، لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي، الطبعة: بدون، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، دار الكتب العلمية: بيروت.
- (٢٣٣) **السراج الوهاج في شرح المنهاج**، فخر الدين أحمد بن حسن بن يوسف الجاربردي، قدم له وحققه وعلق عليه: د. أكرم بن محمد بن حسين أوريقان، الطبعة: الثانية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، دار المعراج الدولية للنشر: الرياض - المملكة العربية السعودية.
- (٢٣٤) **شرح العضد على مختصر ابن الحاجب**، للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الأيجي، وبهامشه حاشيتا التفتازاني والجرجاني، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٢٣٥) **شرح الكوكب المنير**، للشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز ابن النجار، تحقيق ودراسة: د. محمد الزحيلي، و د. نزيه حماد، الطبعة: بدون، ١٤٠٠ هـ، دار الفكر: دمشق.
- (٢٣٦) **شرح الورقات**، للإمام الحرمين الجويني، لتاج الدين، عبد الرحمن بن إبراهيم الفزاري المعروف بابن الفركاح، دراسة وتحقيق: سارة شافي الهاجري، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، دار البشائر الإسلامية: بيروت - لبنان.
- (٢٣٧) **العدة في أصول الفقه**، لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د. أحمد علي سير المبارك، الطبعة: الثانية، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، المملكة العربية السعودية: الرياض.
- (٢٣٨) **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام الزيدوي**، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، ضبط وتعليق وتخريج: محمد المعتصم بالله البغدادي، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، دار الكتاب العربي: بيروت.
- (٢٣٩) **اللمع في أصول الفقه**، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٢٤٠) **المستصفى في علم الأصول**، لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، طبعه وصححه: محمد عبدالسلام عبدالشافى، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٢٤١) **المشور في القواعد**، لبدر الدين محمد بن بهادر الشافعي الزركشي، حققه: د. تيسير فائق أحمد محمود، راجعه: د. عبدالستار أبو غدة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: الكويت.
- (٢٤٢) **الموافقات في أصول الشريعة**، لإبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، بقلم الشيخ: عبدالله دراز، غني بضبطه وترقيمه ووضع تراجمه: محمد عبدالله دراز، دار الباز، بمكة المكرمة.
- (٢٤٣) **منهاج الوصول في علم الأصول**، للقاضي ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي، مطبوع مع نهاية السؤل، الطبعة والتاريخ: بدون، عالم الكتب.

(٢٤٤) نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الإسئوي الشافعي، الطبعة والتاريخ: بدون، عالم الكتب.

(٢٤٥) الورقات في أصول الفقه، للإمام عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني، (مطبوع مع شرح الورقات)، دراسة وتحقيق: سارة شافي الهاجري، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، دار البشائر الإسلامية: بيروت - لبنان.

• كتب اللغة والمصطلحات الفقهية:

(٢٤٦) أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قاسم القونوي، تحقيق: الدكتور: أحمد عبدالرزاق الكبسي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار الوفاء للنشر والتوزيع: جدة.

(٢٤٧) تحرير ألفاظ التنبيه أو لغة الفقه، محي الدين يحيى بن شرف النووي، حققه وعلق عليه: عبدالغني الدقر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار القلم للطباعة والنشر.

(٢٤٨) التعريفات، الشريف علي بن محمد الجرجاني، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

(٢٤٩) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، مطابع سجل العرب، القاهرة.

(٢٥٠) التوفيق على مهمات التعاريف، محمد عبدالرؤف المناوي، تحقيق: دكتور محمد رضوان الدالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، دار الفكر المعاصر: بيروت - لبنان؛ دار الفكر: دمشق - سوريا.

(٢٥١) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، حققه: شهاب الدين أبو عمرو، الطبعة: بدون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار الفكر: بيروت - لبنان.

(٢٥٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، دار العلم للملايين: بيروت - لبنان.

(٢٥٣) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد النسفي، ضبط وتعليق وتخريج: خالد عبدالرحمن العك، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، دار التفائس: بيروت - لبنان.

(٢٥٤) غريب الحديث، لابن قتيبة، تحقيق: الدكتور: عبدالله الجبوري، ١٣٩٧هـ، مطبعة العاني: بغداد.

(٢٥٥) غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

(٢٥٦) الفائق في غريب الحديث، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

(٢٥٧) القاموس الفقهي، سعدي أبو حبيب، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٨م، دار الفكر: دمشق - سوريا.

(٢٥٨) القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة: الرابعة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، مؤسسة الرسالة: بيروت - لبنان.

(٢٥٩) لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، دار صادر: بيروت - لبنان.

(٢٦٠) مختار الصحاح، محمد بن أبو بكر بن عبد القادر الرازي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الباز للطباعة والنشر.

(٢٦١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ القيومي، الطبعة والتاريخ: بدون، المكتبة العلمية: بيروت - لبنان.

(٢٦٢) المطلع على أبواب المقنع، الإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي، الطبعة: الأولى، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.

(٢٦٣) معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، بتحقيق وضبط: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الجيل: بيروت.

(٢٦٤) المعجم الوسيط، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، الطبعة والتاريخ: بدون، المكتبة الإسلامية: استانبول - تركيا.

(٢٦٥) المغرب في ترتيب المغرب، لأبي الفتح ناصر بن عبد السعيد بن علي المطرزي الفقيه الحنبلي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتاب العربي: بيروت - لبنان.

(٢٦٦) المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها، محمد نجم الدين الكردي، الطبعة: بدون، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٢٦٧) النظم المستعذب في شرح غريب المذهب، محمد بن أحمد بن بطلال الركي، مطبوع بهامش المذهب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الفكر للطباعة والنشر.

(٢٦٨) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، خرج أحاديثه وعلق عليه: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

• كتب التراجم والطبقات والسير والبلدان:

(٢٦٩) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٣م، دار الجيل: بيروت.

(٢٧٠) الإمام الجويني إمام الحرمين، للدكتور: محمد الزحيلي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار القلم: دمشق.

(٢٧١) إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، للدكتور: عبد العظيم الديب، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، دار القلم: الكويت.

(٢٧٢) الإمام الشيرازي (حياته وآراؤه الأصولية)، للدكتور: محمد حسن هيتو، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، دار الفكر: دمشق.

(٢٧٣) أخبار القضاة، لوكيع محمد بن خلف بن حبان، الطبعة والتاريخ: بدون، عالم الكتب: بيروت.

- (٢٧٤) الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشرين بالجنة، لأبي جعفر أحمد الشهير بالمحب الطبري، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، دار الندوة الجديدة: بيروت - لبنان.
- (٢٧٥) أزواج النبي اللاتي دخل بهن أو عقد عليهن أو خطبهن وبعض فضائلهن، للإمام محمد بن يوسف الصالحى الدمشقي، حقق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، دار ابن كثير: دمشق - بيروت.
- (٢٧٦) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، الطبعة: بدون، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- (٢٧٧) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، حقق أصوله وضبط أعلامه، ووضع فهرسه: علي محمد البجاوي، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، دار الجيل: بيروت.
- (٢٧٨) الأعلام، خير الدين الزركلي، الطبعة: العاشرة، أيلول / سبتمبر ١٩٩٢ م، دار العلم للملايين: بيروت - لبنان.
- (٢٧٩) الإنباء في تاريخ الخلفاء، لمحمد بن علي بن محمد المعروف بابن العمراني، تحقيق ودراسة: قاسم السامرائي، نشریات المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية: لايدن عام ١٩٧٣ م.
- (٢٨٠) الأنساب، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: عبدالرحمن يحيى المعلمي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م، حيدر آباد - الدكن: الهند.
- (٢٨١) البداية والنهاية، لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، دق أصوله وحققه: د. أحمد أبو ملحوم؛ د. علي نجيب عطوي؛ الأستاذ فؤاد السيد؛ الأستاذ مهدي ناصر الدين؛ الأستاذ علي عبدالساتر، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٢٨٢) بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي الشافعي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار المعرفة: بيروت - لبنان.
- (٢٨٣) البريهون والخلافة العباسية، لإبراهيم سلمان الكردي، الطبعة: الأولى، عام ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، مكتبة دار العروبة: الكويت.
- (٢٨٤) التاريخ الإسلامي العام "الجاهلية - الدولة العربية - الدولة العباسية"، علي إبراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة.
- (٢٨٥) تاريخ الخلفاء، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، الطبعة عام: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، المكتبة العصرية: بيروت - لبنان.
- (٢٨٦) تاريخ خليفة بن خياط، لأبي عمرو خليفة بن خياط، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، دار طيبة: الرياض.
- (٢٨٧) التاريخ الكبير، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، الطبعة والتاريخ: بدون، معلومات النشر: بدون.

- (٢٨٨) تذكرة الحفاظ، لأبي عبدالله شمس الدين محمد الذهبي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار إحياء التراث العربي.
- (٢٨٩) تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حققه وعلق حواشيه وقدم له: عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة والتاريخ: بدون، دار المعرفة: بيروت - لبنان.
- (٢٩٠) تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محي الدين بن شرف النووي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٢٩١) تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، طبعة محققة ومصححة، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي: بيروت - لبنان.
- (٢٩٢) تهذيب سير ابن هشام، لعبد السلام هارون، الطبعة: الخامسة عشر، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة: الكويت، دار البحوث العلمية: بيروت.
- (٢٩٣) الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، دار الفكر للطباعة.
- (٢٩٤) الجرح والتعديل، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الرازي، الطبعة: بدون، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، دار الأمم: بيروت - لبنان.
- (٢٩٥) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٢٩٦) خلاصة تذهيب الكمال في أسماء الرجال، صفى الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي، الطبعة: الأولى، ١٣٢٢هـ، المطبعة الخيرية.
- (٢٩٧) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن نور الدين المعروف بابن فرحون المالكي، دراسة وتحقيق: مأمون بن محي الدين الجنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٢٩٨) الرحيق المختوم، لصفى الرحمن المباركفوري، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، دار القبلة للثقافة الإسلامية: جدة - المملكة العربية السعودية، مؤسسة علوم القرآن: دمشق - سوريا.
- (٢٩٩) الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أبي الحسن الخثعمي السهيلي، قدم له وعلق عليه وضبطه: طه عبدالرؤف سعد، الطبعة: بدون، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، دار المعرفة للطباعة والنشر: بيروت - لبنان.
- (٣٠٠) الروض المعطار في خبر الأقطار، محمد بن عبدالمنعم الحميري، حققه: د. إحسان عباس، الطبعة: الثانية، ١٩٨٤م، مكتبة لبنان - بيروت.
- (٣٠١) الزهد، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل، راجع النسخة: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٣٠٢) زوجات الرسول ﷺ، للأستاذ: محمد صالح عوض، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م، مؤسسة المختار، القاهرة.

- (٣٠٣) سير أعلام النبلاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، حقق هذا الجزء: حسين الأسد، الطبعة: السابعة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٣٠٤) السيرة النبوية، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: مصطفى عبدالواحد، الطبعة: الثانية، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- (٣٠٥) السيرة النبوية، لأبي محمد عبدالملك بن هشام المعافري، مطبوع مع الروض الأنف للسيهلي، قدم له وعلق عليه وضبطه: طه عبدالرؤوف سعد، الطبعة: بدون، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، دار المعرفة للطباعة والنشر: بيروت - لبنان.
- (٣٠٦) الشجرة الزكية في الأنساب وسير آل بيت النبوة، يوسف عبدالله جمل الليل، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، جيل المعرفة - المملكة العربية السعودية - الرياض - مكتبة التوبة: المملكة العربية السعودية - الرياض.
- (٣٠٧) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عيد الحي بن العماد الحنبلي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- (٣٠٨) الشمائل المحمدية، لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي، تعليق: محمد أحمد حلاق، دار إحياء التراث العربي: بيروت - لبنان.
- (٣٠٩) الضعفاء الصغير، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، دار الوعي: حلب.
- (٣١٠) الضعفاء والمتروكين، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، مطبوع مع الضعفاء الصغير للبخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، دار الوعي: حلب.
- (٣١١) طبقات الحفاظ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (٣١٢) طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد تقي الدين بن قاضي شهبة الدمشقي، اعتنى بتصحيحه وعلق عليه: د. عبدالعليم خان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، دار الندوة الجديدة - بيروت.
- (٣١٣) طبقات الشافعية، جمال الدين عبدالرحيم الإسنوي، تحقيق: عبدالله الجبوري، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، دار العلوم للطباعة والنشر: المملكة العربية السعودية - الرياض.
- (٣١٤) طبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني، حققه وعلق عليه: عادل نويهض، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- (٣١٥) طبقات الشافعية الكبرى، لثاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية.
- (٣١٦) طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي، تصحيح ومراجعة: الشيخ خليل الميسي، دار القلم: بيروت - لبنان.

- (٣١٧) طبقات الفقهاء الشافعية، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، هذبه ورتبه واستدرك عليه: محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، بيض أصوله ونقحه: أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني، حققه وعلّق عليه: محي الدين علي نجيب، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت - لبنان.
- (٣١٨) طبقات فقهاء اليمن، عمر بن علي بن سمرة الجعدي، بتحقيق: فؤاد سيد، الطبعة والتاريخ: بدون، دار القلم: بيروت - لبنان.
- (٣١٩) الطبقات الكبرى، محمد بن سعد، الطبعة: بدون، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م، دار صادر: بيروت.
- (٣٢٠) طبقات المفسرين، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٣٢١) العبر في خبر من غبر، للذهبي، حققه وضبطه على مخطوطتين، أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٣٢٢) العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد المعروف (بابن الملقن)، حققه وعلّق عليه: أيمن نصر الأزهري، سيد مهني، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (٣٢٣) الفصول في اختصار سيرة الرسول ﷺ، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق وتعليق: محمد العيد الخضراوي، محي الدين منو، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٨٠م، مؤسسة علوم القرآن: دمشق - بيروت، دار القلم، دمشق: بيروت.
- (٣٢٤) الفهرست، محمد بن إسحاق بن النديم، الطبعة والتاريخ: بدون، دار المعرفة: بيروت - لبنان.
- (٣٢٥) الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات محمد عبدالحكي اللكنوي الهندي، عني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: السيد محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، الطبعة والتاريخ: بدون، دار المعرفة: بيروت - لبنان.
- (٣٢٦) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق وتعليق: عزت علي عيد عطية، وموسى محمد علي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار الكتب الحديثة.
- (٣٢٧) الكامل في التاريخ، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري، الطبعة: الثانية، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٧م، دار الكتاب العربي: بيروت - لبنان.
- (٣٢٨) الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق وضبط ومراجعة: لجنة من المختصين بإشراف الناشر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- (٣٢٩) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، الطبعة والتاريخ: بدون، دار إحياء التراث العربي: بيروت - لبنان.
- (٣٣٠) اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين ابن الأثير الجزري، الطبعة والتاريخ: بدون، دار صادر: بيروت.

(٣٣١) لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة: الأولى، التاريخ: بدون، دار الكتاب الإسلامي: القاهرة.

(٣٣٢) كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، دار الوعي: حلب.

(٣٣٣) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان الياضي اليمني المكي، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، دار الكتاب الإسلامي: القاهرة.

(٣٣٤) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق علي إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، مؤسسة الكتب الثقافية: بيروت - لبنان.

(٣٣٥) معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت الحموي الرومي البغدادي، تحقيق: فريد عبدالعزيز الجندي، الطبعة: الأولى، عام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

(٣٣٦) معجم المؤلفين، تراجم مصنفى الكتب العربية، عمر رضا كحالة، الطبعة والتاريخ: بدون، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت - لبنان.

(٣٣٧) المغني في الإنباء عن غريب المذهب والأسماء، لعقاد الدين أبي المجد إسماعيل أبي البركات ابن باطيش، تحقيق: الدكتور مصطفى عبدالحفيظ سالم، عام ١٤١١هـ - ١٩٩١م، المكتبة التجارية: مكة المكرمة.

(٣٣٨) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، دراسة وتحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مصطفى عبدالقادر عطا، راجعه وصححه: نعيم زرزور، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

(٣٣٩) متقى النقول في سيرة أعظم رسول، حامد محمود بن محمد بن منصور ليمود، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، رابطة العالم الإسلامي: مكة المكرمة.

(٣٤٠) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة والتاريخ: بدون، دار المعرفة: بيروت - لبنان.

(٣٤١) هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي،

(٣٤٢) الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، النشرات الإسلامية.

(٣٤٣) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، حققه: د. إحسان عباس، الطبعة والتاريخ: بدون، دار صادر: بيروت.

• كتب فقه عام:

(٣٤٤) تحفة المودود بأحكام المولود، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق وتعليق: عبداللطيف آل محمد صالح الفواعير، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار الفكر: عمان.

(٣٤٥) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، لثقي الدين بن تيمية، الطبعة: الرابعة، ١٩٦٩م، دار الكتاب العربي: بمصر.

(٣٤٦) فقه الإمام أبي ثور، سعدي حسين علي جبر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، مؤسسة الرسالة: بيروت، دار الفرقان: عمان - الأردن.

(٣٤٧) الفقه على المذاهب الخمسة، محمد جواد مغنية، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، دار التيار الجديد: بيروت - لبنان.

(٣٤٨) فقه عبدالله بن عباس في أحكام النكاح وما يلحق به والفرقة بين الزوجين والأثر المترتب عليه، دراسة وتوثيق ومقارنة بأراء أشهر المجتهدين: إعداد الطالب: عبدالله بن عيضة المالكي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الفقه، ١٤١٣هـ.

(٣٤٩) كشف الغمة عن جميع الأمة، لعبد الوهاب الشعراني، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار الفكر: بيروت - لبنان.

(٣٥٠) معجم فقه السلف، محمد المنتصر الكنانى، مطابع الصفا: مكة المكرمة.

(٣٥١) موسوعة فقه عائشة أم المؤمنين، سعيد فايز الدخيل، تقديم ومراجعة: د. محمد رواس قلعجي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، دار النفائس: بيروت - لبنان.

(٣٥٢) موسوعة فقه عمر بن الخطاب، د. محمد رواس قلعجي، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، دار النفائس: بيروت - لبنان.

• كتب مختلفة عامة:

(٣٥٣) إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، دار الفكر.

(٣٥٤) أمهات المؤمنين في ضوء الكتاب والسنة، للطالبة: فاطمة محمد راضي فراق، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة الإسلامية، في الكتاب والسنة.

(٣٥٥) تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، د. الصادق عبدالرحمن الفريابي، الطبعة: بدون، ١٩٨٩م، مجمع الفاتح للجامعات.

(٣٥٦) تحقيق النصوص ونشرها، عبدالسلام محمد هارون، الطبعة: الخامسة، عام ١٤١٠هـ، مكتبة السنة: القاهرة.

(٣٥٧) دليل المخطوطات الميكروفيلم والورقية، إعداد أمانى بانه ١٤٢٤هـ، الملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة أم القرى، مكتبة الطالبات.

(٣٥٨) طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ، لأبي محمد عبدالمهدي بن عبدالقادر بن عبدالحادي، الطبعة والتاريخ: بدون، الفيصلية.

(٣٥٩) فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية، تصنيف: فؤاد سيد، ١٣٨٠هـ، مطبعة دار الكتب - القاهرة.

(٣٦٠) فهرس مخطوطات الفقه وأصوله، منشورات مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي.

- (٣٦١) كتابه البحث العلمي ومصادر الدراسات الفقهية، أ. د. عبدالوهاب إبراهيم أبو سليمان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، دار الشروق: جدة.
- (٣٦٢) كشف اصطلاحات الفنون، محمد علي الفاروقي التهانوي، حققه: د. لطفي عبدالبدیع، ترجم النصوص الفارسية، د. عبدالمنعم حسنين، الطبعة: بدون، ١٩٧٧ م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (٣٦٣) محاضرات في تحقيق النصوص، د. أحمد محمد الخراط، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م، دار المنار: السعودية - جدة.
- (٣٦٤) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه: محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، دار الفكر: بيروت - لبنان.
- (٣٦٥) معجم فقه السلف، محمد المنتصر الكتاني، مطابع الصفا: مكة المكرمة.
- (٣٦٦) موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف، إعداد: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- (٣٦٧) الموسوعة العربية العالمية، الطبعة والتاريخ بدون، مؤسسة أعمال الموسوعة: مدريد.
- (٣٦٨) الموسوعة الطبية الحديثة، الطبعة: الثانية، ١٩٧٠ م، مؤسسة سجل العرب، القاهرة.
- (٣٦٩) نساء حول الرسول ﷺ (والرد على مقترحات المستشرقين)، لمحمد مهدي الاستانبولي، مصطفى أبو النصر الشليبي، الطبعة: الثالثة، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، مكتبة السوادى: جدة.

فهرس الموضوعات التفصيلي

الموضوع	رقم الصفحة
الشكر والتقدير	١ - ٢
المقدمة	٣ - ١٠
١- أسباب اختيار الموضوع وأهميته	٥
٢- أهداف البحث	٦
٣- حدود البحث	٦
٤- الدراسات السابقة	٧
٥- خطة البحث	٧ - ١٠

القسم الأول : قسم الدراسة

١١ - ٨٧	وفيه ثلاثة فصول
١٢ - ٢٢	الفصل الأول: دراسة عصر المؤلف. وفيه مبحثان:
١٣ - ١٧	المبحث الأول: عصر المؤلف من الناحية السياسية
١٨ - ٢٢	المبحث الثاني: عصر المؤلف من الناحية الاجتماعية والعلمية
٢٣ - ٤٤	الفصل الثاني: التعريف بالمؤلف. وفيه ثلاثة مباحث:
٢٤ - ٢٩	المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته
٢٥	- اسمه
٢٦	- كنيته
٢٦	- نسبه
٢٧	- لقبه
٢٨	- مولده
٢٨ - ٢٩	- وفاته

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثاني: طلبه العلم، ورحلاته، وشيوخه، وتلاميذه	٣٩ - ٣٠
- طلبه العلم، ورحلاته	٣٢ - ٣١
- شيوخه	٣٥ - ٣٢
- أبو القاسم عبدالرحمن الفوراني	٣٢
- القاضي حسين المروزي	٣٣
- أبو سهل الأبيوردي	٣٣
- أبو عثمان إسماعيل الصابوني	٣٤
- أبو القاسم عبدالكريم القشيري	٣٤
- أبو الحسين عبدالغافر الفارسي	٣٥
- تلاميذه	٣٩ - ٣٥
- أبو الوليد الكرخي	٣٦
- الأشثي الشافعي	٣٦
- أبو منصور الرزاز	٣٦
- أبو الطيب البغدادي	٣٦
- أبو حفص الشاشي	٣٧
- فرج الخوي	٣٧
- الماهياني	٣٧
- أبو بكر البندنجي	٣٧
- أبو الحسن بن أبي الصقر الواسطي	٣٨
- أبو منصور اليزدي	٣٨
- الطرطوشي	٣٨
- القاضي أبو اليسر	٣٩

رقم الصفحة

الموضوع

٤٤ - ٤٠	المبحث الثالث: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه، ومؤلفاته
٤١	- مكانته العلمية
٤٢	- ثناء العلماء عليه
٤٤ - ٤٣	- مؤلفاته
٨٧ - ٤٥	الفصل الثالث: دراسة الكتاب. وفيه سبعة مباحث:
٥٣ - ٤٦	المبحث الأول: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف
٥٧ - ٥٤	المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب
٦٣ - ٥٨	المبحث الثالث: مصطلحات المؤلف في الكتاب
٦٨ - ٦٤	المبحث الرابع: مميزات الكتاب وأهميته
٧١ - ٦٩	المبحث الخامس: مصادر المؤلف في الكتاب
٧٥ - ٧٢	المبحث السادس: وصف نسخ المخطوط
٨٢ - ٧٦	المبحث السابع: بيان منهج التحقيق
٨٧ - ٨٣	- نماذج من نسخ المخطوط

القسم الثاني: النص المحقق

٨٩ - ٩١ ويشمل: بداية كتاب النكاح.

ثم الأبواب التالية:

	الباب الأول: في أحكام نكاح رسول الله ﷺ وخصائصه، وأحكام زوجاته، وفيه ثلاثة فصول
١٢٦ - ٩٢	
١٠٣ - ٩٣	الفصل الأول: في بيان خصائصه في الجملة، وفيه أربعة أقسام
٩٦ - ٩٣	القسم الأول: ما وجب على رسول الله ﷺ ولم يجب على غيره
٩٣	١- الأضحى، والضحى، والوتر، والسواك
٩٥	٢- صلاة التهجد
٩٥	٣- تخيير نسائه بين المقام معه وبين الدنيا

رقم الصفحة

الموضوع

٩٦ - ٩٩	القسم الثاني: ما حُرِّمَ على رسول الله ﷺ ولم يحرم على غيره
٩٦	١ - قول الشعر
٩٦	٢ - الكتابة
٩٧	٣ - خاتمة الأعين
٩٧	٤ - الأخذ من الصدقة المفروضة
٩٨	٥ - إذا لبس سلاح الحرب لم ينزعه حتى يلقي العدو
٩٩ - ١٠٢	القسم الثالث: ما أبيح لرسول الله ﷺ ولم يبيح لغيره
٩٩	١ - الوصال في الصوم
٩٩	٢ - أخذ الماء من العطشان، والطعام من الجائع
١٠٠	٣ - أخذ أربعة أخماس الفيء، وخُمس خُمس الغنيمة
١٠٠	٤ - الصَّقِي من الغنائم
١٠١	٥ - حماية الموات
١٠٢ - ١٠٣	القسم الرابع: ما خُصَّ لإظهار كرامته ومنزلته
١٠٢	١ - ختم النبوات به ﷺ
١٠٢	٢ - جعل شريعته ﷺ مؤبدة
١٠٢	٣ - بُعِثَ إلى الخلق كافة
١٠٢	٤ - نصر بالرعب من مسيرة شهر
١٠٢	٥ - رؤيته لمن خلف ظهره في الصلاة
١٠٣	٦ - تنام عيناه ولا ينام قلبه ﷺ
١٠٤ - ١١٣	الفصل الثاني: في بيان خصائصه في النكاح، اختص ﷺ بأحد عشر حكماً
١٠٤	١ - النكاح بلا عدد
١٠٥	٢ - نكاح الكتابية

الموضوع	رقم الصفحة
٣- نكاح الأمة المسلمة	١٠٦
٤- النكاح في حال الإحرام	١٠٧
٥- النكاح بلا ولي	١٠٧
٦- النكاح بلا شهود	١٠٨
٧- انعقاد نكاحه بلفظة الهبة	١٠٩
٨- النكاح بلا مهر لا عند العقد، ولا عند الدخول	١١٠
٩- طلاقه بلا عدد	١١٠
١٠- القسم بين نسائه	١١٠
١١- تخير نسائه بين المقام معه وبين الدنيا	١١٢ - ١١٣
الفصل الثالث: في بيان خاصية زوجاته وما يتعلق بهن، وفي أحكامهن	
ست مسائل	١١٤ - ١٢٦
المسألة (١): فضل زوجاته ﷺ	١١٧
المسألة (٢): نكاح زوجاته ﷺ من بعده	١١٨
المسألة (٣): معنى أمهات المؤمنين	١١٨
المسألة (٤): نكاح النساء اللاتي فارقهن ﷺ في حياته	١٢٠
المسألة (٥): المفاضلة بين أم المؤمنين عائشة وبين فاطمة رضي الله عنهما	١٢٢
المسألة (٦): المفاضلة بين أم المؤمنين خديجة وبين أم المؤمنين عائشة رضي الله عنهما	١٢٥
الباب الثاني: في الترغيب في النكاح، وفيه ثلاثة فصول	١٢٧ - ١٦٦
الفصل الأول: في من يندب إلى النكاح ومن لا يندب إليه، وفيه	
أربع مسائل	١٢٨ - ١٣٣

١٢٨	المسألة (٧): من تآقت نفسه إلى النكاح ووجد مؤنته
١٢٩	المسألة (٨): من تآقت نفسه إلى النكاح ولم يجد مؤنته
١٣٠	المسألة (٩): من لا تتوق نفسه إلى النكاح ولا يجد مؤنته
١٣١	المسألة (١٠): من لا تتوق نفسه إلى النكاح ووجد المال
	الفصل الثاني: في من يُستحبُّ له نكاحها من النساء ومن لا يستحب، وفيه
١٣٨ - ١٣٤	ست مسائل
١٣٤	المسألة (١١): نكاح ذات الدين
١٣٥	المسألة (١٢): نكاح البكر
١٣٦	المسألة (١٣): نكاح الأبعاد
١٣٧	المسألة (١٤): نكاح الولود
١٣٧	المسألة (١٥): نكاح من لها ولد من زوج آخر
١٣٨	المسألة (١٦): نكاح المرأة ذات الجمال
	الفصل الثالث: في بيان ما يحلّ النظر إليه وما لا يحلّ، وفيه ثماني
١٦٦ - ١٣٩	عشرة مسألة
١٤٣ - ١٣٩	المسألة (١٧): نظر الخاطب إلى المخطوبة، وفيه أربعة فروع
١٤٤	المسألة (١٨): النظر إلى بدن الزوجة والأمة
١٤٧ - ١٤٦	المسألة (١٩): نظر الرجل إلى الرجل، وفيه فرعان
١٥٠ - ١٤٧	المسألة (٢٠): نظر المرأة إلى المرأة، وفيه ثلاثة فروع
١٥٢ - ١٥٠	المسألة (٢١): نظر الرجل إلى المرأة الأجنبية، وفيه ثلاثة فروع
١٥٤ - ١٥٢	المسألة (٢٢): النظر إلى الأمة المملوكة للغير، وفيه فرع
١٥٥ - ١٥٤	المسألة (٢٣): النظر إلى عورة المحارم، وفيه فرع
١٥٦ - ١٥٥	المسألة (٢٤): نظر المرأة إلى عورة الرجل، وفيه فرع

الموضوع	رقم الصفحة
المسألة (٢٥): نظر العبد إلى مولاته	١٥٧ - ١٥٨
المسألة (٢٦): نظر المراهق إلى الأجنبية	١٥٩
المسألة (٢٧): النظر إلى فرج الأطفال الصغار	١٥٩ - ١٦١
المسألة (٢٨): نظر المخنث والخصي إلى الأجنبية	١٦١ - ١٦٢
المسألة (٢٩): نظر المحبوب والمسحوق إلى الأجنبية	١٦٢ - ١٦٣
المسألة (٣٠): نظر الخنثى المشكل إلى غيره	١٦٣ - ١٦٤
المسألة (٣١): النظر إلى العورة لأجل مداواة	١٦٤
المسألة (٣٢): النظر إلى الفرج لأجل الشهادة	١٦٤
المسألة (٣٣): نظر الفجأة	١٦٥
المسألة (٣٤): المس مثل النظر في الأحكام	١٦٦
الباب الثالث: في بيان الأولياء وأحكام عقودهم، وفيه سبعة فصول	١٦٧ - ٢٦٠
الفصل الأول: في أصل الولاية، وفيه تسعة فروع	١٦٨ - ١٨٠
الفصل الثاني: في بيان الأولياء، ويحوي أربعة أقسام	١٨١ - ١٩٧
القسم الأول: الأب، وفيه ثمان مسائل	١٨١ - ١٩٢
المسألة (٣٥): تزويج الأب البكر الصغيرة، وفيه فرعان	١٨١ - ١٨٢
المسألة (٣٦): تزويج الجد البكر الصغيرة	١٨٣
المسألة (٣٧): إجبار الأب والجد البكر البالغة على نكاح من يكافئها، وفيه فرعان	١٨٣ - ١٨٥
المسألة (٣٨): تزويج الثيب الصغيرة العاقلة	١٨٦
المسألة (٣٩): تزويج الثيب الصغيرة المجنونة	١٨٦ - ١٨٧
المسألة (٤٠): تزويج الثيب البالغة المجنونة	١٨٧
المسألة (٤١): تزويج الثيب البالغة العاقلة، وفيه ثلاثة فروع	١٨٨ - ١٩٠

الموضوع	رقم الصفحة
المسألة (٤٢): تزويج الوصي	١٩٠ - ١٩٢
القسم الثاني: من أقسام الأولياء: العصابات غير الأب والجدة. مثل الأخ، وابن الأخ، والعم، وابن العم، وفيه خمس مسائل	١٩٢ - ١٩٦
المسألة (٤٣): تزويج العصابات للبالغة	١٩٢ - ١٩٣
المسألة (٤٤): تزويج العصابات غير الأب للصغيرة، وفيه فرع	١٩٤
المسألة (٤٥): استئذان البكر البالغة	١٩٤ - ١٩٥
المسألة (٤٦): تزويج الابن للأم	١٩٥ - ١٩٦
المسألة (٤٧): تزويج الأخ من الأم	١٩٦
القسم الثالث: المعتق وعصباته	١٩٦ - ١٩٧
القسم الرابع: السلطان	١٩٧
الفصل الثالث: في صفة الأولياء، وفيه إحدى عشرة مسألة	١٩٨ - ٢١٢
المسألة (٤٨): ولاية الكافر والذمي، وفيه فرع	١٩٨ - ٢٠٠
المسألة (٤٩): ولاية اليهودي والنصراني	٢٠٠
المسألة (٥٠): ولاية المرتد	٢٠١
المسألة (٥١): ولاية العبد المملوك إلى الغير	٢٠١
المسألة (٥٢): ولاية الحر للأمة	٢٠٢
المسألة (٥٣): ولاية الصغير والمجنون	٢٠٢
المسألة (٥٤): ولاية أهل الرأي والتدبير	٢٠٢
المسألة (٥٥): ولاية الأعمى	٢٠٣
المسألة (٥٦): ولاية الأخرس	٢٠٤
المسألة (٥٧): ولاية المُحرَّم، وفيه فرع	٢٠٤ - ٢٠٥
المسألة (٥٨): ولاية الفاسق، وفيه أربعة فروع	٢٠٥ - ٢١٢

٢٢١ - ٢١٣	الفصل الرابع: في ترتيب الأولياء، وفيه خمس مسائل
٢١٣	المسألة (٥٩): ولاية الأبعد مع وجود الأقرب
٢١٤ - ٢١٣	المسألة (٦٠): ترتيب الأولياء
٢١٧ - ٢١٤	المسألة (٦١): اجتماع الولين للمرأة، وفيه أربعة فروع
٢١٩ - ٢١٧	المسألة (٦٢): تزويج المعتقة، وفيه ثلاثة فروع
٢٢١ - ٢٢٠	المسألة (٦٣): تزويج السلطان، وفيه فرعان
	الفصل الخامس: فيما يوجب نقل الولاية من الأقرب إلى غيره، وفيه
٢٣٧ - ٢٢٢	سبع مسائل
٢٢٢	المسألة (٦٤): أحوال انتقال الولاية للأبعد
٢٢٣	المسألة (٦٥): جنون الولي في وقت دون الآخر
٢٢٤ - ٢٢٣	المسألة (٦٦): الإغماء على الولي الأقرب
٢٢٦ - ٢٢٤	المسألة (٦٧): إحرام الولي الأقرب، وفيه ثلاثة فروع
٢٣٠ - ٢٢٦	المسألة (٦٨): غيبة الولي الأقرب، وفيه فرع
	المسألة (٦٩): إذا أراد من يحل له نكاحها تزويجها من نفسه،
٢٣٧ - ٢٣٠	وفيه خمسة فروع
	الفصل السادس: فيما اجتمع الأولياء في درجة واحدة، مثل الأخوة وبني
٢٤٩ - ٢٣٨	الأخوة، وفيه ست مسائل
٢٣٩ - ٢٣٨	المسألة (٧٠): تقديم الأسنّ إذا اجتمع أكثر من ولي
٢٣٩	المسألة (٧١): تزويج المرأة بكفٍّ برضاها ورضى أحد أوليائها
٢٤٠	المسألة (٧٢): القرعة عند تنازع الأولياء في التزويج، وفيه فرع
	المسألة (٧٣): تزويج أحد الأولياء المرأة برضاها ممن لا يكافئها،
٢٤٢ - ٢٤١	وفيه فرع

المسألة (٧٤): اجتماع أولياء المرأة على تزويجها برضاها ممن لا يكافئها	٢٤٦ - ٢٤٢
المسألة (٧٥): إذن المرأة لأكثر من ولي في تزويجها	٢٤٩ - ٢٤٧
الفصل السابع: في بيان شرائط الكفاءة، وفيه سبع مسائل	٢٦٠ - ٢٥٠
المسألة (٧٦): الدين من شرائط الكفاءة	٢٥١ - ٢٥٠
المسألة (٧٧): النسب من شرائط الكفاءة، وفيه فرع	٢٥٣ - ٢٥١
المسألة (٧٨): الحرية من شرائط الكفاءة، وفيه فرعان	٢٥٥ - ٢٥٣
المسألة (٧٩): الصنعة من شرائط الكفاءة	٢٥٦ - ٢٥٥
المسألة (٨٠): السلامة من العيب شرط في الكفاءة	٢٥٧ - ٢٥٦
المسألة (٨١): اليسار من شرائط الكفاءة	٢٥٨ - ٢٥٧
المسألة (٨٢): المهر ليس من شرائط الكفاءة، وفيه فرعان	٢٦٠ - ٢٥٨
الباب الرابع: في أحكام الذين تثبت عليهم الولاية، وفيه أربعة فصول	٣٣٥ - ٢٦١
الفصل الأول: في العبيد، والكلام في ثلاثة مواضع	٢٨٩ - ٢٦٢
الموضع الأول: في عقد النكاح، وفيه ثمان مسائل	٢٧٢ - ٢٦٢
المسألة (٨٣): العبد يتزوج بغير إذن سيده	٢٦٣ - ٢٦٢
المسألة (٨٤): نكاح العبد بإذن سيده	٢٦٤ - ٢٦٣
المسألة (٨٥): إجبار السيد عبده على النكاح	٢٦٤
المسألة (٨٦): العبد البالغ إذا نكح امرأة بغير إذن سيده ورضاه، وفيه فرعان	٢٦٦ - ٢٦٤
المسألة (٨٧): العبد إذا طلب من سيده النكاح، وفيه فرعان	٢٦٨ - ٢٦٦
المسألة (٨٨): تزويج السيد أمته من عبده، وفيه فرعان	٢٧٠ - ٢٦٨

الموضوع	رقم الصفحة
المسألة (٨٩): إجبار السيد للمدبر والمعلق عتقه بصفة وللمكاتب على النكاح	٢٧١ - ٢٧٢
المسألة (٩٠): إجبار السيد لِمَنْ نصفه حُرّ ونصفه عبد على النكاح	٢٧٢
الموضع الثاني: في حكم المهر والنفقة، وفيه ست مسائل	٢٧٣ - ٢٨٣
المسألة (٩١): المهر والنفقة للعبد إذا تزوج بإذن سيده، وفيه ستة فروع	٢٧٣ - ٢٧٧
المسألة (٩٢): مهر العبد المأذون له في التجارة وليس في يده إلا رأس المال	٢٧٨
المسألة (٩٣): مهر العبد المأذون له في التجارة وفي يده رأس المال والريح	٢٧٨ - ٢٨٠
المسألة (٩٤): إذن السيد لعبد في نكاح امرأة بعينها	٢٨٠
المسألة (٩٥): مهر العبد إذا نكح بغير إذن سيده	٢٨٠ - ٢٨١
المسألة (٩٦): مهر العبد إذا أُذِنَ له سيده في النكاح فنكح نكاحاً فاسداً	٢٨٢ - ٢٨٣
الموضع الثالث: في بيع العبد من مالك الصداق والعبد، وفيه ست مسائل	٢٨٣ - ٢٨٩
المسألة (٩٧): شراء الأمة للعبد من سيده	٢٨٣ - ٢٨٥
المسألة (٩٨): أن تكون المرأة أمة والسيد يبيعه من سيد الجارية بألف الصداق	٢٨٥
المسألة (٩٩): إذا كانت المرأة حرة وباعها السيد منها قبل أن يدخل بها بألف مُطلق غير ألف الصداق	٢٨٦
المسألة (١٠٠): باع العبد من زوجته الحرة بألف الصداق قبل الدخول	٢٨٦ - ٢٨٨

المسألة (١٠١): باع العبد من زوجته الحرة بألف الصداق بعد الدخول	٢٨٨
المسألة (١٠٢): باع العبد من زوجته الحرة بألف مطلق بعد الدخول	٢٨٨ - ٢٨٩
الفصل الثاني: في حكم الأمة والكلام في موضعين	٢٩٠ - ٣١٥
الموضع الأول: حكم تزويج الأمة، وفيه تسع مسائل	٢٩٠ - ٣٠٢
المسألة (١٠٣): تزويج المسلم لأمة المسلمة، وفيه ستة فروع	٢٩٠ - ٢٩٤
المسألة (١٠٤): تزويج أمة المرأة	٢٩٤ - ٢٩٥
المسألة (١٠٥): تزويج المكاتب	٢٩٥
المسألة (١٠٦): تزويج المدبرة والمعلق عتقها وأم الولد	٢٩٦
المسألة (١٠٧): تزويج الأمة المرهونة والجانية	٢٩٧
المسألة (١٠٨): تزويج أمة العبد المأذون له في التجارة	٢٩٧ - ٢٩٩
المسألة (١٠٩): تزويج الأمة الموقوفة	٢٩٩
المسألة (١١٠): وقت تسليم السيد الأمة للزوج	٣٠٠
المسألة (١١١): تزويج السيد الأمة للعبد ولمن به عيب	٣٠٠ - ٣٠٢
الموضع الثاني: في سائر التصرفات، وفيه خمس مسائل	٣٠٢ - ٣١٥
المسألة (١١٢): بيع الأمة المزوجة، وفيه خمسة فروع	٣٠٢ - ٣٠٥
المسألة (١١٣): عتق الأمة المزوجة لا يُبطل النكاح، وفيه فرعان	٣٠٥ - ٣٠٦
المسألة (١١٤): استحباب عتق المالك الجارية وتزوجها	٣٠٦
المسألة (١١٥): جعل العتق صداقاً في النكاح، وفيه ثمانية فروع	٣٠٦ - ٣١٤
المسألة (١١٦): إذا أعتق جارية في مرضه ثم أراد وليها أن يزوجه	٣١٤ - ٣١٥

محتويات الرسالة

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث: في المحجور عليه، وفيه عشر مسائل	٣١٦ - ٣٢٥
المسألة (١١٧): ليس للمحجور بالسفه أن يتزوج بنفسه	٣١٦
المسألة (١١٨): نكاح الولي للمحجور عليه بغير حاجة	٣١٦
المسألة (١١٩): إجبار المحجور عليه إذا احتاج على النكاح، وفيه فرع	٣١٧ - ٣١٨
المسألة (١٢٠): اشتراط إذن السفه في النكاح، وفيه ثلاثة فروع	٣١٨ - ٣٢٩
المسألة (١٢١): تزويج الولي للسفه أكثر من امرأة	٣٢١ - ٣٢٢
المسألة (١٢٢): تزويج المحجور عليه نفسه عند امتناع الولي	٣٢٢
المسألة (١٢٣): تزويج المحجور عليه نفسه بغير إذن الولي ولم يكن الولي ممانعاً	٣٢٣
المسألة (١٢٤): زواج المحجور عليه بالتفليس	٣٢٤
المسألة (١٢٥): زواج المريض	٣٢٤
المسألة (١٢٦): المريضة إذا تزوجت في المرض بدون مهر المثل	٣٢٥
الفصل الرابع: في التزويج للصغار والمجانين، وفيه سبع مسائل	٣٢٦ - ٣٣٥
المسألة (١٢٧): تزويج الأب البكر الصغيرة، وفيه فرع	٣٢٦
المسألة (١٢٨): تزويج الأب والجد الابن الصغير، وفيه خمسة فروع	٣٢٧ - ٣٣٠
المسألة (١٢٩): تزويج الأخ والعم للأطفال	٣٣٠
المسألة (١٣٠): تزويج الأب والجد للمجنونة بمهر مثلها ممن يكافئها	٣٣٠ - ٣٣١

الموضوع	رقم الصفحة
المسألة (١٣١): تزويج العم أو الأخ للمجنونة البالغة	٣٣١ - ٣٣٣
المسألة (١٣٢): تزويج المجنون إذا كان صغيراً أو بالغاً ولا حاجة به إلى النكاح	٣٣٣ - ٣٣٤
المسألة (١٣٣): تزويج المجنون إذا كان بالغاً وبه حاجة إلى النكاح، وفيه ثلاثة فروع	٣٣٤ - ٣٣٥
الباب الخامس: في أحكام العقد وشرائطه، وفيه ثلاثة فصول	٣٣٦ - ٣٨١
الفصل الأول: في ألفاظ العقد وصفته، وفيه ثماني عشرة مسألة	٣٣٧ - ٣٥٦
المسألة (١٣٤): صيغة عقد النكاح	٣٣٧ - ٣٣٨
المسألة (١٣٥): عقد النكاح بغير العريية	٣٣٨ - ٣٣٩
المسألة (١٣٦): صور من الإيجاب والقبول	٣٤٠ - ٣٤١
المسألة (١٣٧): طلب الرجل من الولي تزويج ابنته	٣٤١
المسألة (١٣٨): طلب الرجل من الولي النكاح بطريق الاستفهام	٣٤٢
المسألة (١٣٩): إذا مات الولي أو جن أو زال عقله قبل الإيجاب	٣٤٢
المسألة (١٤٠): الفصل بين القبول والإيجاب	٣٤٣
المسألة (١٤١): إذا قال الرجل لولي المرأة، زوجت نفسي من بنتك	٣٤٤ - ٣٤٥
المسألة (١٤٢): شرط عقد النكاح الإيجاب في الحال	٣٤٦
المسألة (١٤٣): الشرط أن يكون الإيجاب في الحال جزمًا لا تردد فيه	٣٤٦ - ٣٤٧

- المسألة (١٤٤): الشرط في النكاح أن يكون الإيجاب والقبول
مطلقين بدون شرط الخيار ٣٤٧
- المسألة (١٤٥): الشرط في عقد النكاح أن تكون المنكوحة
معلومة للزوج، وفيه فرع ٣٤٨ - ٣٤٩
- المسألة (١٤٦): إذا كانت المرأة غائبة فقال الولي: زوجتك
بنتي، وليس له إلا بنت واحدة ٣٤٩
- المسألة (١٤٧): إذا كان لرجل بنات فقال: أزوجك بنتي فلانة
وأطلق ٣٤٩ - ٣٥٠
- المسألة (١٤٨): الشرط أن يكون الرجل عالماً بأن المرأة تحل له ٣٥٠
- المسألة (١٤٩): الخطبة سنة عند الخطبة وطلب التزويج ٣٥٠ - ٣٥١
- المسألة (١٥٠): الخطبة سنة عند العقد وليست واجبة، وفيه
فرعان ٣٥١ - ٣٥٢
- المسألة (١٥١): ضرب الدف عند عقد النكاح ٣٥٥ - ٣٥٦
- الفصل الثاني: في التوكيل بالنكاح، وفيه سبع مسائل ٣٥٧ - ٣٦٦
- المسألة (١٥٢): توكيل الزوج غيره في قبول النكاح له من
الولي، وفيه ثلاثة فروع ٣٥٧ - ٣٦٠
- المسألة (١٥٣): لا يشترط في التوكيل بالنكاح الشهادة، وفيه
فرعان ٣٦٠ - ٣٦٣
- المسألة (١٥٤): وكيل الولي، ووكيل الزوج إذا أراد عقد
النكاح لا يحتاج التصريح بالوكالة ٣٦٣
- المسألة (١٥٥): كيفية عقد وكيل الولي ووكيل الزوج النكاح .. ٣٦٣ - ٣٦٤

	المسألة (١٥٦): إذا قبل وكيل الزوج النكاح ولم يقل بلسانه
٣٦٥ - ٣٦٤	لفلان، ولكن نوى بقلبه
٣٦٦ - ٣٦٥	المسألة (١٥٧): لو قال الولي لوكيل الزوج. زوجت بنتي منك
	المسألة (١٥٨): لو قال الولي: زوجتك بنتي، وقال الوكيل:
٣٦٦	قبلت النكاح، وَتَوَيَّا أن يكون العقد لفلان
٣٨١ - ٣٦٧	الفصل الثالث: في الشهادة على النكاح، وفيه ثلاث عشرة مسألة
٣٦٧	المسألة (١٥٩): الشهادة شرط في عقد النكاح
٣٦٩ - ٣٦٨	المسألة (١٦٠): اشتراط الذكورة في الشهود
٣٦٩	المسألة (١٦١): اشتراط الإسلام في الشهود
٣٧٠	المسألة (١٦٢): يشترط في الشهود العدالة الظاهرة
	المسألة (١٦٣): لا يشترط في شهود النكاح العدالة الباطنة،
٣٧٥ - ٣٧١	وفيه فروع ثلاثة
٣٧٦ - ٣٧٥	المسألة (١٦٤): اشتراط العقل والبلوغ والحرية في الشهود
٣٧٦	المسألة (١٦٥): شهادة المغفل
٣٧٦	المسألة (١٦٦): شهادة الولي
٣٧٨ - ٣٧٧	المسألة (١٦٧): شهادة الابنين والعدوين
٣٧٨	المسألة (١٦٨): شهادة أهل الحِرْفِ الدنيئة
٣٧٩	المسألة (١٦٩): شهادة الأعميين
٣٧٩	المسألة (١٧٠): شهادة الأخرسين
	المسألة (١٧١): يشترط أن يكون الشاهد عالماً بلغة المتعاقدين،
٣٨١ - ٣٨٠	وفيه فرع

الموضوع	رقم الصفحة
الباب السادس: في بيان المحرمات بأسباب الوصلة، وفيه خمسة فصول	٣٨٧ - ٣٤٥
الفصل الأول: في المحرمات بالنسب	٣٨٣ - ٣٨٥
الفصل الثاني: في المحرمات بالرضاع	٣٨٦ - ٣٨٨
الفصل الثالث: في تحريم المصاهرة	٣٨٩ - ٣٩٤
الفصل الرابع: في الأسباب الموجبة لتحريم المصاهرة، وفيه إحدى عشرة مسألة	٣٩٥ - ٤١٨
المسألة (١٧٢): عقد النكاح يوجب تحريم أم المرأة على الزوج	٣٩٥ - ٣٩٨
المسألة (١٧٣): بنت المرأة لا تحرم إلا بالدخول بأمرها، وفيه ثلاثة فروع	٣٩٨ - ٤٠١
المسألة (١٧٤): امرأة الأب وامرأة الابن يحرمان بنفس النكاح	٤٠١
المسألة (١٧٥): إذا ملك الرجل جارية لا يحرم عليه نكاح أمها ولا بنتها بخلاف الوطاء، وفيه فرع	٤٠٢
المسألة (١٧٦): أثر العقد الفاسد في تحريم المصاهرة، وفيه فرع	٤٠٣ - ٤٠٤
المسألة (١٧٧): إذا غلط إلى فراش امرأة أو زفت امرأة إلى غير زوجها فوطئها، وفيه فروع ثلاثة	٤٠٤ - ٤٠٧
المسألة (١٧٨): الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة، وفيه ثمانية فروع	٤٠٧ - ٤١٥
المسألة (١٧٩): أثر تلوط الرجل بالغلام في ثبوت حرمة المصاهرة	٤١٦
المسألة (١٨٠): أثر النظر إلى فرج المرأة أو إلى وجهها بالشهوة في تحريم الريبة	٤١٦

	المسألة (١٨١): أثر التقبيل أو اللمس بالشهوة أو الجماعه فيما
٤١٧	دون الفرج في تحريم بنت المرأة، وفيه فرع
	المسألة (١٨٢): أثر التلوط بالمرأة أو الأمة في ثبوت حرمة
٤١٨	المصاهرة، وفيه فرع
٤٤٣ - ٤١٩	الفصل الخامس: في تحريم الجمع، وفيه إحدى عشر مسألة
	المسألة (١٨٣): الجمع بين الأختين في النكاح، وفيه سبعة
٤٢٣ - ٤١٩	فروع
٤٢٤ - ٤٢٣	المسألة (١٨٤): الجمع بين الأم وابنتها في النكاح، وفيه فرع
	المسألة (١٨٥): الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح،
٤٢٦ - ٤٢٤	وفيه فرع
	المسألة (١٨٦): جمع الرجل بين طليقة رجل آخر وربيعة ذلك
٤٢٨ - ٤٢٦	الرجل
	المسألة (١٨٧): الجمع في النكاح بين أكثر من أربع زوجات،
٤٣٣ - ٤٢٨	وفيه فرع
٤٣٤ - ٤٣٣	المسألة (١٨٨): تسري الحر من الجوّاري بلا حصر ولا عدد
٤٣٦ - ٤٣٥	المسألة (١٨٩): لا يجمع العبد بين أكثر من امرأتين
٤٣٧ - ٤٣٦	المسألة (١٩٠): إذا ملك رجل جارية وابنتها
	المسألة (١٩١): إذا ملك الرجل أمتين أختين يخير بينهما في
٤٤٢ - ٤٣٧	الوطء، وفيه فروع ستة
٤٤٢	المسألة (١٩٢): إذا تزوج بأخت ثم اشترى الأخرى، وفيه فرع
٤٤٣	المسألة (١٩٣): اجتماع ملك النكاح وملك اليمين في امرأة

الموضوع	رقم الصفحة
الباب السابع: في نكاح حرائر الكفار، وفيه تسع مسائل	٤٤٤ - ٤٦٨
المسألة (١٩٤): نكاح نساء أهل الكتاب، وفيه فروع ثمانية	٤٤٥ - ٤٥٠
المسألة (١٩٥): نكاح المسلم للوثنية	٤٥١
المسألة (١٩٦): نكاح المسلم للمرتدة	٤٥١
المسألة (١٩٧): نكاح المسلم للمجوسية	٤٥١
المسألة (١٩٨): نكاح نساء طائفة من الكفار المتمسكين بالزبور	
وصحف إبراهيم عليه السلام	٤٥٤ - ٤٥٥
المسألة (١٩٩): نكاح اليهودية إذا تنصرت اليوم أو النصرانية	
إذا تهودت، وفيه ستة فروع	٤٥٥ - ٤٦١
المسألة (٢٠٠): نكاح نساء الصابئة والسامرة	٤٦٢
المسألة (٢٠١): نكاح المتولد بين الكتابي وغير الكتابي	٤٦٣ - ٤٦٤
المسألة (٢٠٢): نكاح الكافر للمسلمة	٤٦٤ - ٤٦٥
الخاتمة: فيها أهم النتائج والتوصيات	٤٦٦ - ٤٦٨

الفهارس العامة التفصيلية

١- فهرس الآيات القرآنية	٤٦٧ - ٤٦٩
٢- فهرس الأحاديث النبوية	٤٧٠ - ٤٧٣
٣- فهرس الآثار	٤٧٤ - ٤٧٥
٤- فهرس خصائص الرسول ﷺ	٤٧٦
٥- فهرس الأعلام	٤٧٧ - ٤٨٠
٦- فهرس المصطلحات والحدود	٤٨١ - ٤٨٣
٧- فهرس الكتب السماوية	٤٨٤
٨- فهرس المذاهب والأديان والفرق	٤٨٤

الموضوع	رقم الصفحة
٩- فهرس الأماكن والبلدان والقبائل	٤٨٥
١٠- فهرس الكتب الواردة في النص	٤٨٦
١١- قائمة المصادر والمراجع	٤٨٧ - ٥١٣
١٢- فهرس الموضوعات التفصيلي	٥١٤ - ٥٣٣